



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية  
أطروحة بعنوان



## دور المنظمات غير الحكومية في جهود الوساطة وحل النزاعات الأهلية-دراسة حالة أزمة غرداية-

2015/2013

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د في العلوم  
السياسية تخصص : الدراسات السياسية المقارنة

إشراف الأستاذ:

د/ سمير بارة

من إعداد الطالبة:

ربيعة التجاني

نوقشت امام أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مسلم بابا عربي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	رئيسا
سمير بارة	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا و مقرا
الأمين سويقات	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
محمد صالح بو عافية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
مبروك ساحلي	أستاذ	جامعة أم البواقي	مناقشا
عبد المؤمن حمودي	استاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرفان

لبسم الله الرحمن الرحيم" و ما أوتيتم من العلم إلا قليلا" صدق الله العظيم

الشكر أولا و آخرأ لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل، كما اشكر أستاذي الفاضل سمير بارة الذي لم يبخل علي بأية معلومة أو نصيحة إلا قدمها لي، والى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، والى الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقراءة ومناقشة هذه الأطروحة، والشكر موصول إلى كل من قدم لي يد العون من بعيد أو قريب لإنجاز هذا العمل، واطص بالذكر كل من سكان غرداية والقرارة.

ربيعة

إهداء

أرجو أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه ربي وينتفع به كل طالب علم  
كما أهديه لقدوتنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم  
وإلى والدي وكل عائلتي  
إلى أستاذي المحترم بارة سمير وكل أساتذة قسم العلوم السياسية  
بجامعة ورقلة، وأساتذة جامعة ورقلة وغرداية وإلى كل زملائي،  
إلى كل من يحمل هم القدس وفلسطين  
إلى كل من يحمل هم الإسلام  
إلى كل من يحمل هم الوطن  
إلى كل طالب علم.

مَقْدَمَةٌ

تعتبر ظاهرة النزاعات الداخلية أو الأهلية ظاهرة مجتمعية تعاني منها العديد من الدول على مستوى المعمورة، وتختلف دوافع هذه النزاعات من دولة إلى أخرى. إلا أننا نجد أن هناك بعض الخصائص التي يمكن أن تساعد في تاجيح هذه النزاعات وزيادة حدة العنف فيها كالتنوع الاثني او الديني او اللغوي.. الذي تعرفه بعض الدول ، ذلك أن العوامل الداخلية أو الخارجية التي تؤدي إلى تلك النزاعات تجد البيئة المناسبة لذلك، خاصة في حالة الدولة الفاشلة أو العاجزة التي ليس لها القدرة على التحكم في تسيير شؤونها الداخلية أو بسط سيطرتها القانونية، ويتعين على هذه الدول للخروج من هذه المعضلة تصافر جهود جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية على مستواها.

وتكشف البحوث العلمية إلى أن المنظمات غير الحكومية هي أحد المؤسسات او الفواعل غير الرسمية التي وبحكم تواجدها في ارض الميدان وسهولة حصولها على المعلومات، ومكانتها المتميزة لدى أطراف النزاع...، يمكنها لعب دور مهم في حل النزاعات الاهلية التي يمكن ان تحدث، وذلك من خلال الآليات والميكانيزمات التي تؤهلها لذلك، وذلك يكون سواء قبل حدوث النزاعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية لمنع الوقائي العملي للنزاعات، وهذا بتفعيل دورها في نظام الإنذار المبكر الذي يمكن من التعرف أو التنبؤ على أي مؤشرات أولية تدل على وجود أزمات أو تهديدات يمكن أن تتحول إلى نزاعات عنيفة مستقبلا.

أو دورها في إدارة و تسوية النزاعات لصنع السلام في حالة عدم التمكن من منع هذه النزاعات، وهي تمارس ذلك بمختلف أدواتها السلمية البديلة لذلك والتي نجد من أهمها آلية الوساطة غير الرسمية لجمع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات للوصول إلى اتفاقية السلام تنهي هذه النزاعات، وتؤدي إلى نتيجة رابح رابح لكل أطراف النزاع، ودورها لا يتوقف هنا بل إن مهمتها الأساسية تتمثل في ضمان عدم تجدد هذه النزاعات مستقبلا وذلك بالعمل على المنع الوقائي الهيكلي للنزاعات من خلال تحويل هذه النزاعات عن طريق بناء دوائر السلام الأفقية والعمودية وتعزيز المناصرة والمصالحة والعدالة الانتقالية بهدف بناء السلام الدائم.

والمجتمع الجزائري وبتركيبته الاجتماعية المتنوعة ليس بمنأى عن هذه النزاعات الأهلية كغيره من المجتمعات، فقد عرفت الجزائر أزمات أهلية وهذا منذ استقلالها نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي شهدتها البلاد، وتعتبر فترة التسعينات هي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر انفلات امني خطير أدى إلى دخول البلاد في دوامة النزاع الداخلي، والذي نتج عنه مئات القتلى والضحايا وتدمير للبنى التحتية وللممتلكات العامة والخاصة، واهم ما خلفته هو الفراغ المؤسساتي للدولة، وقد استطاعت الجزائر الخروج منه بفضل الله وتصافر جهود المخلصين من أبناء هذا الوطن لإعادة بناء المؤسسات الرسمية للدولة بعد صياغة دستور 1996، وكذلك إلى جهود المصالحة الوطنية التي اعتمدها النظام آنذاك.

كما عرفت الجزائر وبالتحديد ولاية نقرت نزاع او خلاف اهلي ما بين كل من سكان بلدة عمر وقوق سنة 2012 أدى الى خسائر بشرية (مقتل شابين ) ومادية، وتبعاً للنزاعات أو الأزمات الأهلية التي عرفتها الجزائر نجد إن ولاية غردية عرفت نزاعات وأزمات مجتمعية أهلية محلية بين سكانها الشعانبة والميزاب خلفت قتلى وأضرار مادية انعكست آثارها سلباً على جميع سكان الولاية، وقد كانت هذه النزاعات تهدأ أحياناً ثم ماتلبث ان تعود من جديد لأسباب غالباً ماتكون مرتبطة بالعقار، او بشعور فئة بالتمهيش في مقابل الفئة الأخرى، وما يلاحظ أن اغلب الأزمات التي عرفتها الولاية تم حلها بالتراضي ويتدخل الجهات غير الرسمية، كما أنها لم تخلف أضرار بشرية ومادية جسيمة كاحداث بريان 2008، وهذا عكس ما حدث في الأزمة الأخيرة التي عرفتها الولاية 2015/2013 والتي امتد أمدها إلى أكثر من سنتين، كما أنها خلفت العديد من الضحايا في الجانبين، وهو ما استدعى تدخل أطراف رسمية وغير رسمية وحتى أمنية لحل هذه الأزمة بل هي

# مقدمة

أول المؤسسات الرسمياً تدخلاً في كل مرة، وقد اختلفت فعالية ونجاعة هذه الأطراف في التوصل إلى حل لهذه الأزمة، ومن هذه الأطراف نجد المنظمات غير الحكومية المحلية التي سعت لتحقيق ذلك من خلال الآليات والأدوات التي توّهلها لذلك، ويبقى تقييم دورها في هذا المجال مرهون بعدة معطيات، وهو ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه.

## 1. أسباب اختيار الموضوع:

لقد اجتمعت أسباب ذاتية وموضوعية لاختيار هذا الموضوع تمثلت في:  
أسباب ذاتية :

الرغبة بالإحاطة العلمية الدقيقة بالمنظمات غير الحكومية باعتبارها فاعل أساسي مهم في المجتمع، ومحاولة الوقوف عند الأسباب التي كثيراً ما تجعل من هذه المنظمات تدور حولها العديد من التساؤلات فيما يخص مدى مصداقيتها وموضوعيتها اتجاه الأدوار التي تمارسها في المجتمع، والتي منها حل النزاعات الأهلية.

## أسباب موضوعية:

- الانعكاسات السلبية الخطيرة للنزاعات المجتمعية والأهلية في المجتمعات، وفي المقابل النتائج الإيجابية والمستدامة التي تنتجها عملية حل النزاعات بالطرق السلمية على المجتمع.
- إبراز أهمية المنظمات غير الحكومية في المجتمعات وهذا من خلال الأدوار التي يمكن أن تمارسها في مجتمعاتها سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية وخاصة الأمنية والتي منها التدخل السلمي لحل النزاعات الأهلية التي هي موضع هذه الدراسة.
- التعرف على أهمية الدور الذي تمارسه هذه المنظمات من عدمه في مجال حل النزاعات والأزمات الأهلية في الجزائر، وهذا من خلال دراسة ذلك على مستوى الأزمة التي عرفتها غرداية 2013/2015.

## 2. أهمية لموضوع:

إن أهمية الدراسات والبحوث العلمية تكمن في القيمة المضافة التي تقدمها للمعرفة العلمية في جميع المجالات بما يساهم في إيجاد حلول للمشكلات والقضايا المجتمعية التي لم تجد بعد حلول لها، وتمكن من تحسين البيئة المعيشية للأفراد سواء السياسية، الاجتماعية والبيئية ...، وهذه الدراسة محل البحث تحاول التركيز على جهود المنظمات غير الحكومية كفاعل أساس غير رسمي لحل النزاعات الأهلية التي أصبحت ظاهرة تستدعي الوقوف على مسبباتها والبحث عن العوامل التي تساعد على حلها بشكل دائم، ومنه يمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في:

## الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على الدور المهم والمؤثر للمنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الأهلية، وهذا في مختلف مراحلها سواء قبل حدوث النزاع أين يبرز دورها المهم في الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية الاستباقية، أو دورها البارز في إدارة وتسوية النزاعات عند حدوثها لصنع السلم عن طريق تدخلها السلمي بإحدى آلياتها أو أدواتها المخصصة لذلك والتي على رأسها الوساطة.

كما أن دورها في مرحلة ما بعد النزاع أو في الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية الهيكلية لا يستهان به، فهي تلعب دوراً أساسياً في تحويل النزاعات من خلال تعزيز المصالحة والمناصرة وإعادة اعمار المجتمع من الناحية المادية وغير المادية والتي تعتبر مطلباً أساسياً لبناء السلم الأهلي المستدام، وهذه الدراسة حسب علمي من الدراسات القلائل باللغة العربية التي حاولت التطرق إلى ذلك.

## الأهمية العملية:

إن الأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في كونها تتعلق بأزمة عايشها المجتمع، وأثارت الرأي العام الوطني، حيث حاول الباحث تبيان دور المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية في حل الأزمة والحد من آثارها.

## 3. أهداف الدراسة:

ويمكن حصر أهم أهداف الدراسة في:

## الأهداف العلمية:

وهي تتمثل في تحديد الأدوار والنشاطات التي تمارسها المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات المجتمعية، والأهلية سواء عن طريق الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية أو إدارة هذه النزاعات، أو من حيث العمل على تحويل هذا النزاع بما يؤدي إلى المنع الهيكلي له، وبناء السلم الأهلي الدائم الذي يحقق التعايش السلمي ويعزز الأمن والاستقرار.

## الأهداف العملية:

- تسليط الضوء على واقع المنظمات غير الحكومية في الجزائر بصفة عامة، وعلى مدى إسهامها في حل النزاعات والأزمات الأهلية على المستوى الوطني.
- التعرف على ولاية غرداية وإبراز التنوع الذي تعرفه سواء من الناحية السكانية المجتمعية أو الثقافية.. والذي يمكن استغلاله في ما يخدم الولاية ويساهم في تنميتها وليس العكس.
- التعرف على واقع المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية، وعلى مدى مساهمتها في حل أزمة غرداية 2013-2015 خاصة مع الإمكانيات والوسائل المتاحة لها.
- إضافة مرجع علمي آخر يضاف إلى بقية البحوث العلمية التي تطرقت إلى أزمة غرداية والتي هي في الحقيقة قليلة، وهي بحاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة التي تعمل على الاستفادة الإيجابية من هذه الأزمة.

## 4. الدراسات السابقة:

عموما الدراسات السابقة في هذا الموضوع نادرة، خاصة منها الأكاديمية وحتى المقالات التي تداولتها المجالات والجزائر تطرقت في الغالب للأحداث هذه الأزمة، وفي بعض الأحيان نجد هنالك من تطرق إلى أسباب هذه الأزمة، وعند البحث والتقصي عن هذه الدراسات فقد وجد عدد لا بأس به من الدراسات التي تطرقت إلى التأسيس النظري لهذه الدراسة أي دور المنظمات غير الحكومية في جهود الوساطة وحل النزاعات الأهلية، لكن فيما يخص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة أي دور المنظمات غير الحكومية في حل أزمة غرداية فهي محدودة.

بالنسبة للتأسيس النظري لهذه الدراسة يمكن حصر أهم دراسة تطرقت إلى هذا الموضوع في:

## الدراسة الأولى: فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية الجزء الثاني النظم الوقائية وغير الحكومية

وهي عبارة عن كتاب للدكتور محمد احمد عبد الغفار صادر سنة 2004، انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية يدور مضمونها حول ماهي آليات النظم الوقائية لدبلوماسية المسار الأول والنظم الوقائية الرسمية واليات دبلوماسية المسار الثاني أو النظم الوقائية غير الرسمية وبقية المسارات الدبلوماسية الأخرى لفض النزاعات؟.

## وهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- دبلوماسية المسار الأول تعني في مفهومها العام كل الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الحكومية في سبيل فض النزاعات، وهي تتضمن مجموعة المبادئ والقواعد والممارسات التي تعمل من خلالها ضمن آلية فض النزاعات.
- هناك اعتبارات تغلب على توجيه الحكومات لممثلها للعب الدور الوقائي، تأتي في مقدمتها تغليب الدولة المتدخلة لمصالحها القومية من خلال ممارستها للدبلوماسية الوقائية من ناحية، وتحسس الدول المتدخلة فيها من أي تدخل من قبل

دولة أو منظمة حكومية لحل النزاع لديها من ناحية أخرى بسبب تمسكها بمبدأ السيادة، لذلك نشأت فكرة اللجوء إلى نظم وقائية غير حكومية تتميز بالحيادة لممارسة الدبلوماسية الوقائية، ولمعايشتها للأحداث بمناطق النزاعات من ناحية أخرى.

- هناك اتجاه قائل من أهمية دور المنظمات غير الحكومية في القيام بالدور الوقائي، ويدعو للتعامل مع كافة المسارات الدبلوماسية وهو ما يسمى بالدبلوماسية المتعددة المسارات وهي التي تتضمن بالإضافة إلى دبلوماسية المسار الأول والثاني دبلوماسية المسارات الأخرى التي تعبر عن مراكز البحث وقطاعات المال والتعليم والإعلام، المجتمع المدني.. والتي تنامت وأصبحت تلعب دورا مهما في تحصيل المعلومات وتقصي أسباب النزاع وطرح استراتيجيات لفض النزاعات.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية والمتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية في حل أزمة غرداية فيمكن حصر هذه الدراسات في:

### ➤ الدراسة الثانية: إستراتيجية الاتصال الجوّاري في معالجة الأزمات دراسة وصفية تحليلية لأزمة أحداث غرداية نموذجاً -

وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال تخصص الاتصال الاستراتيجي والأزمات للباحث مصطفى كمال لصطب خلال السنة الدراسية 2020/2019، انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: ماهي الكيفية التي عالجت بها إستراتيجية الاتصال الجوّاري أزمة أحداث غرداية؟ واهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- ما وقع في غرداية بين سنتي 2015 - 2013 - أزمة بكل أبعادها وخصائصها ونتائجها، وليس مجرد اختلاف مذهبي أو أعمال شغب.
  - لم يمارس الاتصال الجوّاري بشكل إستراتيجية مخططة ومدروسة يشترك فيها كل المعنيين من الطرفين وبالخصوص في خضم الأزمة، كما أن المستجوبون يجمعون على أن حل أزمة غرداية يجب أن ينبع من أطراف الأزمة أنفسهم في إطار ما يعرف بإستراتيجية الاتصال الجوّاري.
  - ساهم الاتصال الجوّاري الذي مورس في البلديات التي عاشت الأزمة في التقليل من حدة الأحداث لا أكثر، والسبب أنه لم يكن ممنهجا مخططا له في إطار إستراتيجية تراعي الزمان والمكان والأفعال والمعنيين.
- الدراسة الثالثة: أحداث غرداية واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية في الجزائر.

وهي عبارة عن مقالة بحثية للباحثة ريمة رويبي صدرت سنة 2016، انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية يدور مضمونها حول المدى الذي ساهمت به شبكات التواصل الاجتماعي في تقاوم الكراهية بين أطراف أزمة غرداية 2013، قبل مساهمتها في تهدئة الأوضاع؟

### واهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- إن استخدام الشبكات الاجتماعية الرقمية في أزمة غرداية 2013 هي ليست مجرد وسيلة للتخفيف على الفوضى والعنف، ولكن هي أيضا في الواقع سلاح ذو حدين، كما أنها تعمل على التصعيد فهي يمكن أن تعمل في التهدئة وتقريب وجهات النظر.
- أهمية هذه الوسائط وقدرتها على خلق تعبئة اجتماعية واعية، وعي اجتماعي مجتمعي عام قادر على فرض صوت العقل والحكمة والسلام .

• أظهرت أزمة غرداية الأخيرة أزمة تسيير الإعلام في الجزائر، وهو ما جعل الحصول على المعلومات من المصادر الموثوقة صعب، وأتاح الفرصة للبحث عنها في شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما جعل هذه الأخيرة منبر للتعبير الحر والديمقراطي أو منبر للتحريض والفتنة.

### ➤ الدراسة الرابعة: المحددات الاجتماعية و السياسية لأزمة غرداية 2013-2014 من منظور أعيان المنطقة والنخبة المثقفة دراسة ميدانية بمدينة غرداية

وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي للباحثة حمادي فاكية خلال السنة الدراسية 2015/2016، انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: ما هي المحددات الاجتماعية والسياسية لازمة غرداية 2013-2014؟

#### واهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

- أثبتت الدراسة أن أزمة غرداية بعيدة عن مسألة المذهبية والعرقية.
  - إن دور المحددات الاجتماعية والاقتصادية في تفسير الأزمة أوجدتها تراكمات تاريخية تعاني منها المنطقة تكونت على خلفية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتردي الأوضاع المعيشية.
  - إن أزمة غرداية تشابكت بها ثلاثة محددات رئيسية هي العقيدة والعقار وعين الخارج، والاغتراب كمحدد رابع لما له من دور على صناعة الأرضية والمناخ لبعث جو ملائم للعنف.
- الدراسة الخامسة: تقييم حالة: غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة.

وهي عبارة عن ورقة بحثية للدكتور قاسم حجاج صدرت سنة 2015، انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية يدور مضمونها حول كيف يمكن تقييم حالة أزمة غرداية عبر سياقاتها الزمانية والمكانية في ظل امتدادها إلى غاية العهدة الرابعة للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة؟ وماهي السيناريوهات المتوقعة لها مستقبلا بعد 2015؟

بعد تحليل السياقات والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة خلصت الدراسة إلى أن أزمة غرداية هي في الجوهر أزمة الجزائر ولا يمكن تختزل أزمة غرداية في الخلاف بين أتباع مذهبين أو المنتمين إلى عرقين، بل هي أزمة أمنية سياسية ذات جوهر وطني بامتياز يدفع أطرافها المحليون ضريبة عهدة رئاسية رابعة، والتي ارتبطت بأزمة انتقال السلطة في الجزائر الذي غالبا ما تم ويتم بأسلوب الإدارة بالأزمة المميز لأساليب إدارة الحكم في النظم السياسية التسلطية، وهي كذلك أزمة في سياقاتها الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية المعولمة احد مؤشرات التهديد الخارجي للجزائر.

ما يمكن ملاحظته ما بين هذه الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تم التطرق إليها هو ان الدراسات السابقة التي تم ذكرها تناولت متغيرات كالاتصال الجوّاري، المحددات الاجتماعية والسياسية، وسائل التواصل الاجتماعي... في حين تناولت هذه الدراسة الجمعيات والزوايا كمتغيرات للدراسة.

كما ان الدراسات السابقة التي تم ذكرها تطرقت إلى دبلوماسية المسار الثاني والتي منها المنظمات غير الحكومية وذلك فيما يتعلق بالاستراتيجيات والمبادئ التي تعتمدها دون التطرق إلى كيفية ممارستها لهذه الاستراتيجيات في كل مراحل فض النزاع وهو ما حاولت هذه الدراسة التطرق إليه.

كما ان الدراسات السابقة اعتبرت أن الاتصال الجوّاري هو الية لفض النزاعات، وفي الحقيقة هو انه لا يمكن أن يكون إستراتيجية في حد ذاته لمواجهة الأزمة وحلها في جميع مراحلها، ما لم يكن هناك آليات ترافقه في تحقيق ذلك، سواء في المرحلة الوقائية من الأزمة كمرقبة احترام الحقوق والحريات وحرية التعبير، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل القوانين، وتنشيط نظام الإنذار المبكر...، أو في مرحلة الأزمة من تنشيط عمليات الحوار والتدريب على التعايش السلمي...، وكذلك

في مرحلة ما بعد الأزمة من تحفيز عملية إعادة الاعمار أو البناء المجتمعي والأمني وهو ما حاولت هذه الدراسة التطرق اليه.

كما ان الدراسات السابقة سلطت الضوء على الاستخدام الايجابي أو السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي أثناء أزمة غرداية 2013/2015، في حين ان الدراسة الحالية ركزت على الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي في هذه الازمة.

كذلك أهملت الدراسات السابقة دور المحددات الاقتصادية في هذه الأحداث رغم ارتباطه الشديد بالمحددات الاجتماعية، ورغم التأثير الواضح لها في تصعيد هذه الأزمة وهو ما حاولت الدراسة الحالية التطرق اليه.

وأخيرا فانه من بين هذه الدراسات السابقة من تم إعدادها في خضم الأحداث العنيفة لازمة غرداية وبالتالي كان تركيزها على تحديد الأسباب والسياقات المحلية والخارجية التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة، ولم تتطرق إلى الحلول التي تم طرحها لتسوية هذه الأزمة، أو الحلول المقترحة لها، أو الأطراف التي حاولت التدخل لإنهاؤها بالطرق السلمية، وهو ما حاولت الدراسة الحالية التطرق اليه.

### 5. إشكالية الدراسة:

تكتسي مؤسسات المجتمع المدني بصفقتها منظمات غير حكومية أهمية بالغة في منظومة الحكم الراشد حيث أنيطت بها العديد من الأدوار الرقابية والثقافية التوعوية ، وهذا بهدف المساهمة في بناء دولة مستقرة داخليا وقوية خارجيا، وقادرة على توفير متطلبات الحياة الأساسية للعيش الكريم لمواطنيها، لذا فان ادوار هذه المنظمات تختلف من ميدان لآخر، فهي تمارس ادوار سياسية من خلال خلق الوعي السياسي للمواطنين، والعمل على احترام الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور لهم، كما أنها تمارس ادوار اجتماعية واقتصادية وثقافية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذه التنمية التي لا يمكن للدول تجسيدها من دون ان يكون هنا استقرار وامن مستدام، وهو الامر الذي تعاني منه خاصة تلك الدول التي تعرف نزاعات خارجية او داخلية ( أهلية)، هذه الأخيرة التي غالبا ما تحدث لاسباب مختلفة كالتهميش والحرمان من الحقوق والحريات او اللامعادلة بين فئات المجتمع او بسبب التنوع الاثني والعرقي لسكانها، في ظل شعور هذه الفئات بعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية لها<sup>1</sup> **Human Needs** كما أطلق عليها ادوارد أزار **Edward azar**<sup>2\*</sup>، وهو الامر الذي يجعلها من اهم معوقات تحقيق الاستقرار الأمني لهذه الدول، وهو ما يستدعي تدخل الفواعل الرسمية وغير الرسمية لايجاد حلول تنهي هذه النزاعات والتي من بينها المنظمات غير الحكومية.

وفي ولاية غرداية بالجزائر ومع الأزمة الأخيرة 2013/2015 التي شهدتها نتيجة النزاع الأهلي بين سكانها الشغبانية والميزاب، والذي خلف عدد من القتلى من الجانبين، وأضرار مادية جسيمة في الممتلكات، وهو الأمر الذي تطلب تدخل جهات رسمية وغير رسمية لإيجاد حل لهذه الأزمة الممتدة، والمنظمات غير الحكومية باعتبارها احد الفواعل الأساسية في المجتمع عملت على التدخل لإنهاء هذه الأزمة، من خلال إيجاد حلول ناجعة تمكن من تحقيق السلم المستدام، وهذه

<sup>1</sup> زينب شنوف، "أدوات تحليل النزاعات الدولية : نموذج النزاع الاجتماعي المزمع لادوارد ازار"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4، العدد 01، 2019، ص 73.

<sup>2</sup> ادوارد أزار وهو الذي طور نظرية النزاع الاجتماعي الممتد أو المتأصل في أوائل السبعينات، وهي تشير إلى تلك النزاعات الشديدة والمعقدة طويلة الأمد، والتي تتميز غالبا بالعنف للمطالبة بالاحتياجات الأساسية كالأمن والاعتراف والوصول إلى المؤسسات والمناصب السياسية.. ، انظر المرجع: Timothy T. KULANG & Chidiebere C. OGBONNA ,South Sudan: The dilemma of a protracted social conflict. Journal of Economic and Social Thought, Volume 5, Issue 3, 2018, p 266.

## مقدمة

الدراسة تحاول البحث عن الدور الذي ساهمت به هذه المنظمات لحل أزمة غرداية 2013/2015، وهذا من خلال طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة التالية:

هل تمكنت المنظمات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) من المشاركة في حل الأزمة التي شهدتها الولاية خلال الفترة الممتدة (2013-2015)؟

الإشكاليات الفرعية:

تتبع عن الإشكالية الرئيسية إشكاليات فرعية هي:

- كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) المساهمة في حل النزاعات المجتمعية والأهلية لبناء السلم الاهلي؟ وهل يمكن الاعتماد على الية الوساطة فقط لتحقيق ذلك؟
- هل كان للمنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية دور في حل الأزمة التي عرفتها الولاية 2013/2015 سواء في تفعيل الدبلوماسية الوقائية قبل حدوث هذه الأزمة، او في التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة، او في تحويل مسار هذه الازمة لبناء السلم الدائم ؟

### 6. حدود الدراسة:

وهي تتضمن كل من:

الحدود الموضوعية:

سوف تقتصر هذه الدراسة على دراسة دور الجمعيات (كأحد المكونات الحديثة للمنظمات غير الحكومية)

والمنظمات العرفية (باعتبارها المكونات التقليدية أو العرفية لهذه المنظمات) المتواجدة على مستوى ولاية غرداية ككل،

وبالتحديد على مستوى ولاية غرداية و بلدية كل من غرداية، القرارة في حل الازمة الاهلية او المجتمعية التي عرفتها ولاية غرداية 2013/2015.

الحدود الزمنية:

فيما يتعلق بالإطار الزمني لدراسة الحالة والتي هي أزمة غرداية فقد تم تحيدها من 2013/2015، أما فيما يخص المدة الزمنية التي استغرقتها لإعداد هذه الأطروحة فبالنسبة للإطار النظري فقد شرع في إعداده منذ استلام موضوع المذكورة، أما الإطار التطبيقي فقد تم الشروع فيه منذ 18 ماي 2022 بداية تاريخ أول مقابلة تم إجراءها وقد استمر إلى غاية 15 فيفري 2023.

الحدود المكانية:

تعتبر ولاية غرداية هي المجال المكاني الذي تمت فيه الدراسة الميدانية، تحديدا البلديات التي عرفت التوترات الأشد على مستواها وهي بلدية كل من غرداية، القرارة (نظرا لعامل الزمن لم نتمكن من الإحاطة بكل بلديات الولاية)، ومنه العمل على التواصل مع الجمعيات المتواجدة بها ومع الزوايا (المتواجدة على مستوى الولاية) لمعرفة مدى مساهمتها في خلق هذا التعايش السلمي على مستوى بلدياتها أو على مستوى بلديات الولاية التي عرفت توتر وبصفة عامة على مستوى الولاية.

### 7. فرضيات الدراسة:

وللإجابة المؤقتة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية فقد تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :

لم تتمكن المنظمات غير الحكومية من المساهمة في حل أزمة غرداية 2013/2015 سواء قبل بداية الأزمة او اثناء تسويتها او حتى بعد انتهاء هذه الأزمة.

### الفرضيات الفرعية:

تنبثق من هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية هي:

- تساهم المنظمات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) في حل النزاعات المجتمعية والأهلية من خلال آلياتها ومقارباتها المتعددة التي تمكنها من ذلك في كل مراحله والتي من بينها الوساطة التي تساعد في تسوية النزاع وليس في حله.
- لم تتمكن المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية من المساهمة في عملية الدبلوماسية الوقائية خلال أزمة غرداية 2013/2015 لعدم استعمالها للآليات التي تساعد على تفعيل نظام الإنذار المبكر وبالتالي المنع الوقائي لهذه الأزمة قبل حدوثها.
- حققت المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية نجاحا ملموسا في إدارة أزمة غرداية 2013/2015، كما أنها ساهمت في التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة من خلال آلية الوساطة خاصة، بالإضافة إلى مقارباتها المتعددة التي ساعدتها على صنع السلام، وهذا من خلال تعاونها مع السلطات المحلية.
- لم تتمكن المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية من تحقيق تحويل لازمة غرداية الأخيرة 2013/2015 من العنف إلى السلم وبالتالي عدم قدرتها على بناء السلم المستدام.

### 8. منهجية الدراسة:

لقد تم الاعتماد على عدة مناهج واقتربات وأدوات لإجراء هذه الدراسة أهمها:

#### أ - المناهج والاقتربات:

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج أكثر استعمال في العلوم الاجتماعية، وذلك لان أي بحث أو دراسة لا تخلو من الجانب الوصفي للظاهرة المدروسة، ويتم استخدامه بغية معرفة حيثيات وجوانب الظاهرة المدروسة والتحليل من اجل المعرفة الدقيقة عن مختلف مكونات الظاهرة<sup>1</sup> وفي هذه الدراسة يتم استخدامه لتعريف بمفهوم المنظمات غير الحكومية والنزاع الأهلي وحل النزاع الأهلي، وكذلك في السرد التاريخي لتطور كل من المنظمات غير الحكومية ومصطلح مؤسسات التعليم العالي.
- **منهج دراسة الحالة:** وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ..، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرتبها، بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة<sup>2</sup>، وفي هذه الدراسة يتم استخدامه من اجل التعرف على الدور الذي مارسته المنظمات غير الحكومية على مستوى ولاية غرداية لحل الأزمة الأخيرة التي عرفتها 2013-2015.
- **المنهج الإحصائي:** وتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال الاستعانة بالجدول والمقاييس الإحصائية لتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

<sup>1</sup> عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية و الاجتماعية، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 199-200.

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص 206.

• **الاقتراب المؤسسي:** يركز على دراسة المؤسسة من عدة زوايا و الغرض من تكوين المؤسسة وأبنيتها واختصاصاته<sup>1</sup>، وفي هذه الدراسة يتم استعماله لدراسة المنظمات غير الحكومية باعتبارها منظمة قائمة بذاتها تتميز بخصوصيات ولها أهداف تسعى لتجسيدها ميدانياً.

• **الاقتراب القانوني:** يركز في دراسته للأحداث، المواقف، العلاقات والأبنية على الجوانب القانونية وعلى مدى الالتزام بالمعايير والضوابط المتعارف عليها<sup>2</sup>، وفي هذه الدراسة يتم استعماله للإطلاع على الوضعية القانونية للمنظمات غير الحكومية والمتمثلة في الجمعيات في هذه الدراسة.

• **الاقتراب الوظيفي - البنائي:** يركز هذا الاقتراب على الأبنية والوظائف التي يقوم بها النظام السياسي، وتشير الأبنية إلى مجموعة من الأدوار المتناسقة فيما بينها أما الوظائف هي مجموعة الأنشطة الضرورية التي يعد إنجازها ضرورياً لبقاء النظام واستمراره كما أن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية ووظائفها المحددة لها<sup>3</sup>، في هذه الدراسة يتم استخدامه لتحديد المهام والدور الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الأهلية.

• **اقتراب الدولة والمجتمع:** وهو الاقتراب الذي يدرس العلاقة بين المجتمع والدولة من حيث الضعف والقوة، وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة عند التطرق إلى القوانين التي تنظم تسيير هذه المنظمات أو إلى الحلول التي اعتمدها الدولة لحل هذه الأزمة....

ب- أدوات جمع البيانات:

**الاستبيان:** وهو أداة من الأدوات العلمية تساعد على الحصول على معلومات حول موضوع الدراسة، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة توجه للمبحوث قصد الإجابة عليها، وهو يمكن من الحصول على كم هائل من المعلومات في فترة قصيرة من الزمن<sup>4</sup>، ويتم استعماله في الدراسة الميدانية لهذه المذكرة، حيث يتم توزيعه على عينة الدراسة، من أجل جمع المعلومات اللازمة لدراسة الحالة.

**المقابلة:** وهي أسلوب أساسي من أدوات جمع البيانات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة، ويعرفها **فاروق يوسف** بأنها "اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه"<sup>5</sup>، وقد تم الاستعانة بها في هذه الدراسة لإجراء مقابلات مع ممثل كل من المجلس المالكي والمجلس الكرتي بأعيد الرحمن، كما كنت هناك مقابلة وتواصل مع بعض أساتذة جامعة ورقلة وغرداية، وهذا بغرض جمع معلومات متعلقة بموضوع الدراسة.

9. **مصطلحات الدراسة الأساسية:** وقد تمثلت في:

• **المنظمات غير الحكومية:** (تعتمد هذه الدراسة على استخدام مصطلحي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على أنهما مترادفان) هي منظمات مستقلة عن الدولة ذات طابع غير ربحي، تتميز بالطابع المؤسسي تسعى

<sup>1</sup> منى هرموشي، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة**، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 13.

<sup>2</sup> محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص 117.

<sup>3</sup> محمد شلبي، **نفس المرجع السابق**، ص 185.

<sup>4</sup> عبد الناصر جندلي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 40-41.

<sup>5</sup> محمد شلبي، **المرجع نفسه**، ص 249.

لتحقيق مصلحة عامة، وتقوم نشاطاتها وفقا للقانون المعمول به في الدولة التي أنشأت بها، وتتنوع نشاطاتها وفقا للأهداف التي وجدت من أجلها، تتميز بالطوعية في الانضمام إليها، وما يجمع بين نشاطاتها أنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، وهي تتكون من منظمات المجتمع المدني ولا تسعى للوصول للسلطة مما يستتني الأحزاب السياسية من هذه المنظمات.

- **النزاع الأهلي:** تضارب لوجهات النظر أو حول مصالح أو قضايا معينة أو موارد سواء مادية أو غير مادية بين طرفين أو أكثر، سواء كانوا أفراد، جماعات، مؤسسات أو دول، وهذا التضارب أو الاختلاف يؤدي إلى التصعيد أو إلى التهدئة، وهذا حسب درجة نجاح أو فشل عملية حل هذا النزاع.
- **الوساطة:** هي تدخل طرف محايد بين أطراف النزاع بهدف الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع ترضي جميع هذه الأطراف، وهذا من خلال العمل على تقريب وجهات النظر باستعمال مهارات الحوار والإقناع، وليس بقوة القانون أو الإكراه.
- **حل النزاع الأهلي:** هو آلية لحل الخلاف تعتمد على مجموعة من التقنيات والاستراتيجيات والمقاربات التي يتم من خلالها التوصل إلى إنهاء الخلاف القائم بين أطراف النزاع، والتوصل إلى اتفاق يرضي جميع هذه الأطراف، ويؤدي إلى صنع السلام ويمكن من تحويل النزاع وبناء السلام الإيجابي أو المستدام، ما يعني أن حل النزاع يتضمن ثلاثة مراحل أساسية وهي الدبلوماسية الوقائية العملية أو الاستباقية، إدارة النزاع وصنع السلام، تحويل النزاع وبناء السلام الدائم أو الدبلوماسية الوقائية الهيكلية أو البعدية.
- **أزمة غرداية 2015/2013:** هي النزاع الأهلي أو المجتمعي الذي حدث بين ساكنة ولاية غرداية الشعانبة والميزابيين وخلف عدد من القتلى والضحايا من الطرفين، وأضرار مادية تمثلت خاصة في حرق المحلات والمنازل ما أدى إلى تخلي العديد من السكان عن ممتلكاتهم والفرار إلى أماكن آمنة، وتعتبر هذه الأزمة هي الأشد عنفا بالنسبة للالتزامات التي سبقتها، كما أنها تزامنت مع موعد الانتخابات الرئاسية 2014، وأحداث الربيع العربي الذي عرفته مجموعة من الدول العربية وأدى إلى سقوط أغلب أنظمتها السياسية.

### 10. خطة الدراسة:

تم إعداد الدراسة من خلال تقسيمها إلى أربعة فصول، فصلين نظريين وفصلين تناولا الإطار التطبيقي للدراسة، وسبب تقسيم الخطة إلى أربعة فصول يعود إلى أهمية تناول مفهوم كل من المنظمات غير الحكومية والنزاع الأهلي، ودورها في حل النزاعات الأهلية على حدا قبل التطرق إلى ممارسة هذا الدور في الأزمة الأخيرة التي عرفتها ولاية غرداية 2013-2015، خاصة مع قلة المراجع التي تطرقت إلى ذلك بالتفصيل.

وقد تم التطرق في الفصل الأول إلى تحديد الإطار المفاهيمي لكل من مفهوم المنظمات غير الحكومية حيث تم تناول أهم ما يميز هذا المفهوم كالتعريف الأهداف، الأدوار، مصادر التمويل والمعوقات، وتم التطرق أيضا إلى مفهوم الوساطة كآلية من الآليات التي يتم الاستعانة بها لتسوية النزاعات، وقد تضمن هذا المصطلح كل من التعريف به، الأسباب، المراحل، المعوقات، الآثار والنتائج، كما تم التطرق إلى مفهوم مصطلح النزاع وحل النزاع من حيث التعريف، الأنواع، الأسباب، المراحل والآثار والنتائج وكذلك أساليب واستراتيجيات النزاع وطريقة التدخل لحل النزاع.

أما الفصل الثاني فتناول دور المنظمات غير الحكومية في الوساطة وحل النزاعات الأهلية، وقد تضمن وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية بما ان عنوان المذكورة قد ركز على آلية الوساطة لحل النزاعات، ثم تطرق

بعد ذلك إلى كل وسائل واليات تدخل المنظمات غير الحكومية في كل مراحل حل النزاعات، بداية من الدبلوماسية الوقائية لهذه المنظمات والتي يأتي على رأسها دورها في تفعيل نظام الإنذار المبكر، وظائفها لحفظ السلم والتحديات والمعوقات التي تواجهها عند أداءها لهذه الأدوار، ثم تم تناول دبلوماسية المنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية وبناء لسلم الأهلي.

وفيما يخص الفصل الثالث والرابع فقد تناولوا الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، فبالنسبة للفصل الثالث فقد تطرق إلى تأريخ نزاعات الحقبة الاستقلالية التي عرفتها ولاية غرداية من حيث سيرورة هذه الأحداث سواء في فترة الأحادية الحزبية أو فترة التعددية الحزبية، وقد تناول قبل ذلك التعريف بولاية غرداية من حيث التطور التاريخي لهذه الولاية، التكوين الاجتماعي والنظم الاجتماعية التي توطر هذه الولاية، وبعد ذلك تم التطرق إلى كرونولوجيا أزمة غرداية 2013-2015 ثم إلى الأسباب السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى هذه الأزمة.

وأما الفصل الرابع فقد تطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في حل النزاع الأهلي في ولاية غرداية(2013-2015)، وقد تناول السيرورة التاريخية للمنظمات غير الحكومية في الجزائر والى مكوناتها، ثم تطرق إلى التعريف بمجتمع الدراسة وبالعينة محل الدراسة الميدانية وإجراءات الدراسة الميدانية، ومن ثم تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها.

### 11. صعوبات الدراسة:

- تنوع المنظمات غير الحكومية وكثرة عددها وهو ما يتطلب الدقة في اختيار العينة من حيث طبيعة المنظمة، ومن حيث النشاط الذي تمارسه، ومن أنها من بين المنظمات التي حاولت المساهمة في حل أزمة غرداية 2013/2015.
- ندرة المراجع العلمية التي عالجت هذا الموضوع.
- ضرورة التنقل إلى ولاية غرداية لإجراء الدراسة الميدانية، وهو ما يتطلب توفر الجهد والمال والوقت.
- صعوبة التواصل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في الولاية حيث يتطلب في بعض الأحيان الحصول على المعلومات المطلوبة العودة إلى هؤلاء الممثلين عدة مرات.
- عدم تجاوب بعض المنظمات مع موضوع الدراسة حيث أن العديد منها رفض الإجابة على استمارة الاستبيان وذلك لحساسية الموضوع حسب رأيهم.

## الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

المبحث الثاني: طبيعة الوساطة

المبحث الثالث: طبيعة النزاع الأهلي

المبحث الرابع: طبيعة حل النزاع

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها النزاعات والحروب الأهلية على استقرار وأمن المجتمعات والحفاظ على حياة الأفراد فيها، ومع تنامي وانتشار هذه الظاهرة على مستوى الدول، خاصة الأهلية منها والتي ساهمت في تفكيك العديد من الدول التي كانت عبارة عن دول موحدة تجمعها الوحدة الوطنية والمصير المشترك، وخلق حالة ألالاستقرار الأمني الطويل الأمد، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يولون اهتمام لتفسير هذه الظاهرة للوقوف عند مسبباتها ومن ثم العمل على إيجاد الحلول المناسبة التي تنهي هذه النزاعات والحروب بشكل دائم، وفي نفس السياق نجد أن هناك أيضا العديد منالجهات الرسمية أو غير الرسمية سواء كانت تمثل دول أو منظمات أو حتى أفرادتعمل لإيجادتسوية لهذه النزاعات خاصة السلمية منها من خلال الاعتماد على آليات متعددة كالتفاوض أو الوساطة ...، وكذلك العمل على بناء السلام الدائم الذي يمكن من خلق بيئة ايجابية تجعل من الصعب عودة النزاعات إليها.

ومن بين هذه الجهات التي تسعىلإيجاد حلول للحروب والنزاعات سواء الأهليةأو الدولية نجد المنظمات غير الحكومية، التي تتميز بأن لها ادوار بارزة في عدة مجالات حياتية تمس أفراد المجتمع، من أعمال تطوعية وخيرية ونشاطات توعوية، إلى المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة...، ويعتبر دورها في عملية الصلح والوساطة..وكذلك في السعي لتحويل النزاع من اجل بناء السلم المستدام من أهمادوارها، ومن الأمور التي جعلت هذه المنظمات تمارس هذا الدور هو التواجد في ارض النزاع، والعلاقة التي غالبا ما تكون جيدة مع أطراف النزاع.

وحتى يتسنى لنا دراسة الحالة الخاصة بهذه الأطروحة يجب علينا أولا تقديم إطار مفاهيمي للمتغيرات الدراسة، وذلك بغية تحديد المصطلحات للوصول إلي نتائج أكثر دقة، وفي هذه الدراسة تشمل متغيراتها كل من المنظمات الغير حكومية والوساطة والنزاع الأهلي وحل النزاع الأهلي، ومن خلال ما تقدم فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى تحديد مفاهيم المتغيرات المتعلقة بهذه الدراسة، وذلك من خلال أربعة مباحث، تتناول بالترتيب مفهوم كل من المنظمات غير الحكومية، الوساطة، النزاع الأهلي وحل النزاع الأهلي.

### المبحث الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية مصطلح واسع الاستعمال ويشمل العديد من المرادفات، فتارة يقصد به مؤسسات المجتمع المدني وتارة أخرى يقصد به القطاع الثالث أو المنظمات الأهلية أو القطاع غير الربحي، ما يجمع كل هذه المصطلحات أنها غير حكومية ولا تسعى لتحقيق أرباح شخصية، بالإضافة إلى خصائص أخرى، ويعتبر مصطلح المنظمات غير الحكومية مصطلح تم استعماله وتداوله أول مرة من طرف الأمم المتحدة لتمييز بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستوى الدولي، خاصة مع تنامي دورها في العديد من المجالات، مثل العمل في مجال الإغاثة، التنمية وتحقيق السلام.

ومع بروز دور هذه المنظمات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، نجد العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت هذا المفهوم، في العديد من النواحي خاصة فيما يتعلق بتحديد المفهوم الدقيق لهذا المصطلح، ومدى استقلاليتها وارتباط ذلك بمصادر تمويلها، وما لهذا من تأثير كبير على استقلاليتها وحيادها في تعاملها مع القضايا التي تعالجها، وعلى مصداقيتها والثقة التي تتمتع بها من طرف المتعاملين معها.

وبحكم أن المنظمات غير الحكومية هي المتغير المستقل في هذه الدراسة، سنحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم هذا المصطلح، وسنتطرق إلى ذلك من خلال ثلاثة مطالب تتناول بالتوالي كل من: نشأة وتعريف هذه المنظمات، ثم إلى الأهداف والأدوار ومصادر التمويل هذه المنظمات، ثم إلى معوقات عمل هذه المنظمات وسبل معالجتها.

#### المطلب الأول: نشأة وتعريف المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية هي احد الفواعل الغير الرسمية التي اصبح لها حضور مهم ومتميز على المستوى الوطني والدولي، ويعود هذا لاعتبارها طرف ثالث ينظم العلاقة بين الدولة والمواطن أو المجتمع، ويؤثر في تحديد نوع هذه العلاقة هل هي علاقة قوة أو ضعف أو تكامل، ولقد ارتبط ظهورها بظهور التحولات الأساسية التي عرفها العالم من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي ومن ثم عصر النهضة إلى عصر المعرفة والعولمة وتأثيراتها على النظام العالمي ككل، لذا نجد الجهات التي تناولت تعريف هذا المصطلح تعددت من حيث المصدر إذ نجد منظمات عالمية ومفكرين سياسيين وباحثين أكاديميين...، ومن حيث البنية إذ نجد من تهتم بخصائص هذا المصطلح ومن تهتم بوظائفه...، وسنحاول التطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتطور هذا المصطلح ثم إلى تعريفه وهذا من خلال فرعين.

#### الفرع الأول: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية

ارتبط ظهور وتطور المنظمات غير الحكومية بتطور العمل الطوعي والجمعي وتحقيق المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية حقوق الفئات المهمشة...، وقبل التطرق إلى نشأتها، يجدر بنا تحديد علاقة هذا المصطلح مع مصطلح المجتمع المدني، فحسب عزمي بشارة لقد وجد مصطلح المجتمع المدني تعبيره السياسي والقانوني الأول في إعلان حقوق الإنسان والمواطن أعقاب الثورة الفرنسية والتحولات المتاخمة لها في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث ومن ذلك التاريخ وهذا المصطلح يمر بمحطات مختلفة<sup>1</sup>، وقد تم التعامل معه بصورة ومعاني متباينة ووفق المنظور الفلسفي والفكري والعقائدي والذاتي الذي عومل به وفسر على أساسه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، قطر: المركز دراسات العربي للأبحاث والسياسات، ط 6، 2012، ص 59.

<sup>2</sup> نغم محمد صالح، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العراق، العددان 38 و 39، 2009، ص ص 141\_142.

وحسب التطورات السياسية والاجتماعية التي عايشها، والمرحلة الحالية تعني توطيد المبادرات الاجتماعية الذاتية والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات النسوية والبيئية..، وحسب عزمي بشاره دائما فمن الخطأ البحث عن المنظمات غير الحكومية في أيام الثورة الفرنسية مثلا، كأنماط سابقة للمجتمع المدني، تاريخ المجتمع المدني ليس إذا تاريخ المنظمات والمؤسسات الأهلية، وإنما التشديد على دور هذه المؤسسات هو من مميزات إحدى المراحل في تاريخه.<sup>1</sup>

ولقد ذهب الدكتور على احمد الطراح في مقاله المعنون ب "العولمة، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني: الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"، والمنشور في مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية إلى أن القرن العشرين شهد سلسلة من التغيرات الاجتماعية والتطورات على صعيد التنظيم والبناء الاجتماعي لنظام الدولة، أهمها تطور قطاع المجتمع المدني وبروزه خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، وقد تميز بمؤسساته ومنظماته الأهلية، والخاصة، والتطوعية، واللا ربحية، والتي أخذت على كاهل الحكومة المركزية الكثير من الأعباء، وانضوت تحت نظام المنظمات غير الحكومية.<sup>2</sup>

كما أن أماني قنديل في كتابها الموسوعة العربية للمجتمع المدني تعتبر المنظمات غير الحكومية احد المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني، وقد عرفت في تطورها أربعة أجيال هي:

- جيل المنظمات الرعائية والخدمية.
- جيل المنظمات الهادفة لتحقيق توجهات التنمية المستدامة.
- جيل المنظمات الهادفة إلى تحقيق وتعزيز حقوق الإنسان و دفع عملية التغيير الهيكلي.
- جيل المنظمات التي تسعى إلى تعزيز الحراك الاجتماعي وتعزيز قيمة رأس المال الاجتماعي عبر الحدود الجغرافية.<sup>3</sup> فمن من خلال ما تقدم يمكن القول أن مصطلح المنظمات الحكومية هو نتيجة هذه التطورات التي عرفها مصطلح المجتمع المدني.

وفيما يخص نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية فباعتبارها مرادف لمصطلح المجتمع المدني،<sup>4</sup> فإن هذا الأخير ظهر نتيجة التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرن 17 و 18 والتي تمخضت عنها نظرية العقد الاجتماعي والتي تدور فكرته الأساسية حول كيفية انتقال المجتمعات من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي أو المجتمع المدني،<sup>5</sup> إلا أن تحديد تاريخ ظهوره الحقيقي صعب، فهذه التسمية قديمة ومرت بعدة تطورات ارتبطت بعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالتطور الفكري والفلسفي وفي الغالب فهي تعود إلى العصر اليوناني حيث إن أرسطو نظر إلى المجتمع أو الدولة كمجتمعات تمكن المواطنين من المشاركة في الحكم. وفي الفكر السياسي الحديث كانت نشأته وتطوره في سياق انتقال مجتمع أوروبا من النمط الزراعي الإقطاعي إلى النمط الصناعي الرأسمالي، وبدأت

<sup>1</sup> عزمي بشاره، نفس المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> على احمد الطراح، "العولمة، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني: الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 26، 2002، ص 55.

<sup>3</sup> أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 73.

<sup>4</sup> رغم أن هناك اختلاف في استعمال مصطلح المنظمات غير الحكومية كمرادف لمصطلح المجتمع المدني أو اعتباره احد مكوناته، انظر كتاب عزمي بشاره المجتمع المدني دراسة نقدية، في دراستنا هذه لقد تم اعتماد مصطلح المجتمع المدني كمرادف لمصطلح المنظمات غير الحكومية خاصة مع تناول هذه الدراسة لهذه المنظمات على المستوى المحلي.

<sup>5</sup> سمير قريد، المجتمع المدني الجزائري إشكالية تأسيس المواطنة، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص 91.

تراكماته الأولى في القرنين 15 و 16 حيث شهدت صراعا ماديا وفكريا مهد لظهور مفاهيم وأفكار عصر جديد عصر النهضة والتتوير والإصلاح الديني والديمقراطية وسيادة القانون وإعلان القطيعة مع النظام القديم القائم على سلطة الكنيسة<sup>1</sup> وسيطرتها المطلقة.

وخلال القرنين 17 و 18 عشر وهي الفترة التي تبلور فيها مفهوم أو فكرة المجتمع المدني حيث كان أول استخدام لهذا المفهوم على يد فلاسفة العقد الاجتماع **توماس هوبز Thomas Hobs** و**جون جاك روسو John Jack Russo** و**جون لوك John Luck** باعتباره وسيلة ينتجها التعاقد وتضمنها السياسة بين أفراد اجتمعوا لتحقيق غاية مقصودة حيث تعاملوا مع العلاقات التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافطة على استقراره، ثم تطور المفهوم على يد **هيجل Hegel** الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والتقاليد وبين الدولة كوصفها من المؤسسات السياسية والقانونية<sup>2</sup>، ثم اخذ هذا المفهوم في التطور على يد كل من **دو توكفيل Dotocqueville** من خلال علاقته بالدولة باعتبارها علاقة تعايش وتكامل واعتباره صمام أمان ضد استبداديتها.

ثم يعود للغياب إلا استثناءات قليلة مثل أفكار **إميل دور كهايم Emil Durkheim** الذي يعتبر المجتمع المدني شبكة أمان للتصدي لانهايار البني العضوية في المجتمع في ظل الحداثة<sup>3</sup>، أما **كارل ماركس Karl Marx** فقد اعتبره أداة ثانية لتوسيع نطاق مصالح الطبقة السائدة في ظل الرأسمالية وتلاه **غرا مشي Ghramshi** الذي اعتبره آلية للتمرد ضد ما هو تقليدي وهو ساحة لإقامة هيمنة ثقافية وإيديولوجية من خلال العائلات والمدارس والإعلام<sup>4</sup>، أي من خلال المؤسسات المجتمعية التي لها لها علاقة مباشرة مع الأفراد.

ومصطلح المنظمات غير الحكومية من حيث بداية ظهوره هو مصطلح لم يكن مستعمل قبل تشكل الأمم المتحدة فقد عرف فقط بعد الحرب العالمية الثانية من طرف الأمم المتحدة فقد صاغته في ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 من خلال المادة 71 حيث تتضمن هذه المادة انه يمكن اعتماد المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة لأغراض استشارية، وقد تم استخدامه للإشارة إلى الجهات الفاعلة المجتمعية غير الدولية المشاركة في سياق الأمم المتحدة، ولكن بداية من القرن الماضي خاصة في الثمانينات أصبح هذا المصطلح شائعا ويتم استعماله من طرف الأكاديميين والنشطاء خارج إطار الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي والوطني<sup>5</sup> والمحلي للدلالة على الدور الذي تلعبه هذه المنظمات.

<sup>1</sup>المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013، ص 12\_11. على الموقع الالكتروني: <https://medadcenter.com/researchaganciesRE/92> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27

<sup>2</sup>نعم محمد صالح، نفس المرجع السابق، ص 141\_142.

<sup>3</sup>عزمي بشارة، نفس المرجع السابق، ص 62.

<sup>4</sup>مايكل ادوارد، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص35.

<sup>5</sup>Kerstin Martens, "Mission Impossible ? Defining Non Governmental Organization", International Journal Voluntary and Non Profit Organizations, International Society for Third-Sector Research(Johns Hopkins University, United State), Vol 13,Nr 3,Septembre 2002, p 1.

ويرى الكثير أن المنظمات غير الحكومية موجودة قبل قرون<sup>1</sup>، وقد ظهرت لأهداف إنسانية<sup>2</sup> في الفترة الواقعة ما بين 1755-1918 تركز عملها في القضايا الوطنية المحلية، وفي مكافحة العبودية وتجارة الرقيق، وفي تعزيز السلام والعمل على تأمين حقوق العمال، أما في الفترة الواقعة ما بين 1920-1944 فقد طورت جهودها نحو الاهتمام بالقضايا الدولية وحل النزاعات<sup>3</sup>، ومن أمثلة هذه المنظمات في تلك الفترة نجد المنظمة الدولية لمكافحة العبودية سنة 1839م<sup>4</sup>، صندوق إنقاذ الطفولة عام 1917 ولجنة اوكسفورد للإغاثة من المجاعة أو كسفام الآن أنشئت عام 1942م<sup>5</sup>، ثم شهدت هذه المنظمات بعد الفترة 1960-1990 توسعا في أعمالها خاصة دورها كوسيط ناقل للتنمية، وبروز دور الجهات المانحة بشكل ظاهر، وفي الفترة المعاصرة، أي ما بعد عام 2000 زاد الاهتمام باعتماد سبل أكثر تطورا في الرعاية الاجتماعية، والحفاظ على تعزيز دور الأفراد في عملية التنمية<sup>6</sup> خاصة الفئات المهمشة منها.

ومصطلح المنظمات غير الحكومية يعكس الثقافات والأفكار المختلفة للدول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد نظرة ليبرالية قائمة على فكرة اقتصاد السوق، تطلق على المنظمات غير الحكومية **المنظمات غير الربحية**، أما في بريطانيا التي تسيطر فيها فكرة العمل المرتبط بالصالح العام تستعمل مصطلح **المنظمات التطوعية**<sup>7</sup>، وفي العالم العربي غالبا ما يطلق عليها **المنظمات الأهلية**، وهناك من يطلق عليها **القطاع الثالث** الذي يعمل مع كل من القطاع الأول الحكومي أي العام والقطاع الثاني الخاص.

والاهتمام الجديد الذي أولي إلى المنظمات غير الحكومية في الوقت الحالي هو نتيجة الجهود المبذولة لبناء قدرات هذه المنظمات وتوسيع نطاق عملها للحد من الفقر والمساعدة في مشاريع التنمية إلى جانب الحكومة<sup>8</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن أحد أوجه الغموض حول هذا المصطلح هو ما إذا كان يشير إلى مصطلح محلي أي هيئة وطنية أو دولية، قبل التسعينات كان المصطلح يشير إلى المنظمات غير الوطنية أي الدولية **INGOs**، لكن منذ التسعينات ومع ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية المحلية الناشطة على المستوى العالمي خاصة في قضايا البيئة (قمة الأرض في ريو 1992 وقمة كوبنهاغن الاجتماعية 1995) منذ ذلك الحين فإن المصطلح أصبح يستعمل للإشارة إلى المنظمات غير

<sup>1</sup> لم تكن تعرف بغير الحكومية إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر، انظر المرجع: أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 72.

<sup>2</sup> هيلاري بايندر افليس، **دليل المنظمات غير الحكومية**، الولايات المتحدة الأمريكية: مكتب برامج الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية، إصدار عام 2012، ص 3.

<sup>3</sup> أماني قنديل، **نفس المرجع السابق**، ص 72.

<sup>4</sup> هيلاري بايندر افليس، **المرجع نفسه**، ص 3.

<sup>5</sup> Eric Werker and Faisal Ahmed, \*What Do Non\_ Governmental Organizations Do?\*, **Journal of Economic Perspectives**, The American Economic Association USA, Nr 08\_41, May 2007, p 5.

<sup>6</sup> أماني قنديل، **المرجع نفسه**، ص 73.

<sup>7</sup> David Lewis, **Non Governmental Organization, Definition and History**, p2 , Sit Web: [https://www.academia.edu/26978751/Nongovernmental\\_Organizations\\_Definition\\_and\\_History](https://www.academia.edu/26978751/Nongovernmental_Organizations_Definition_and_History), Date of access: 27/10/2020.

<sup>8</sup> David Lewis, Op.Cit, p 4.

الحكومية الوطنية أو الدولية أو المحلية،<sup>1</sup> كما أن هناك العديد من المسميات لهذه المنظمات تستخدم للتمييز بين أنواع هذه المنظمات هي:

- منظمات غير حكومية عالمية **INGOs**
- منظمات غير حكومية دينية **RiNGOs**
- منظمات غير حكومية لحماية البيئة **EnNGOs**
- منظمات تديرها الحكومة حيث هناك بعض الحكومات تنشئ منظمات غير حكومية للحصول على معونات خارجية. **GoNGOs**
- منظمات شبه مستقلة مثل المنظمة العالمية إيـزو "ISO".<sup>2</sup>

ورغم تنوع مسميات هذه المنظمات تبقى تجمعها صفة رئيسية هي أنها غير حكومية، رغم ما يمكن أن يقال حول هذه الصفة التي تطرح السؤال حول مصداقية استقلاليتها، خاصة مع عدم قدرة العديد من هذه المنظمات على تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، ومع تدخل بعض الحكومات في تسيير هذه المنظمات كحال المنظمات التي تديرها الحكومة **GoNGOs** والتي ذكرت سابقاً.

#### الفرع الثاني : تعريف المنظمات غير الحكومية

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح المنظمات غير الحكومية وذلك باختلاف الجهة التي قدمت هذا التعريف لكن معظمها اتفقت في مجمل الخصائص التي يجب أن تتميز بها المنظمات غير الحكومية، وسنتناول التعاريف المقدمة من طرف بعض الهيئات الدولية والوطنية، ثم تلك المقدمة من طرف بعض الأكاديميين والمفكرين، وأخيراً التعريف الاجرائي.

#### أولاً- تعريف المصطلح من طرف بعض الهيئات :

من بين التعاريف التي قدمتها بعض الهيئات لهذا المصطلح نجد:

**1.تعريف البنك الدولي يعرفها** بأنها "منظمات خاصة تمارس نشاطات للتخفيف من المعاناة، وهي تشجع وتعزز الاهتمام للحد من الفقر وحماية البيئة، وتزويد المجتمع بالخدمات الأساسية، أو التعهد بتطوير التواصل الاجتماعي".<sup>3</sup> ما يلاحظ أن هذا التعريف لم يركز على تحديد طبيعة هذه المنظمات بشكل دقيق، بل اعتبرها منظمات خاصة وهو ما يؤدي إلى طرح تساؤلات عن طبيعة هذه الخصوصية.

**2.تعريف الأمم المتحدة الصادر عنإدارة شؤون الإعلام** هي منظمات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون علمأساس محلي أو قطري أو دولي، يتمحور عملها حول مهام معينة، ويقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات علي اهتمامات المواطنين وترصد السلبيات وتشجع المشاركة السياسية على المستوي المجتمعي وتوفر التحليلات والخبرات، وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها

<sup>1</sup>Peter Willetts, "What is a Nongovernmental Organization?", Advance Reading for Participants of the Human Rights NGOs Capacity Building Program Iraq, International Human Rights Network, Iraq, 10-13 January 2004, pp 5-6..

<sup>2</sup>جامعة الملك عبد العزيز، "المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية"، نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز ، الإصدار الثامن عشر، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 2007/2008، ص ص 7\_8.

<sup>3</sup> Malena Carmen, Working with NGOs A particle Guide to Operational between Bank and Non Governmental Organization, World Bank: Operation Policy Department , March 1995, p7.

في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية، ويتمحور عمل بعض المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة<sup>1</sup>

**3. تعريف هيئة التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة:** "هي منظمات أهلية تطوعية العضوية والنشاط، تعبر عن رغبة الأفراد علماً بالأخذ بالمبادرة والمبادئ في القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة لخدمة أغراض إنمائية وإنسانية محلية ودولية بالاعتماد على الجهود والتمويل الذاتي في المقام الأول، وعن طريق حث الأفراد والمنظمات المختلفة وكذلك الحكومات على تخصيص تمويل اكبر لأداء أنشطتها المختلفة"<sup>2</sup>.

لقد اتفق هذين التعريفين على اعتبار هذه المنظمات منظمات طوعية غير ربحية، تنشط في مجال حقوق الإنسان، البيئة، التنمية أو الصحة...، وتعتمد على التمويل الذاتي أو الخارجي، وبالتالي فهما الأقرب إلى التعريف بهذه المنظمات.

#### ثانياً\_ تعريف المصطلح في الفكر الغربي:

من بين التعريف التي قدمت لمصطلح المنظمات غير الحكومية من طرف الأكاديميين الغربيين نجد:

**1. تعريف Savely & Desai:** وقد عرفها على أنها هي تلك المنظمات التي توفر بيئة منظمة للعمل الإنساني غير الربحي، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص، وأحياناً متطوعين، وإيرادتهم وليس تحت ضغط أي إدارة حكومية، أو ضغط السوق، ويؤمنون الخدمات والتدريب، والخبرات، ضمن إستراتيجية عمل تلقائي، تطوعي ذاتي التنظيم.<sup>3</sup>

**2. تعريف Stroyed Foyd:** فقد عرفها على انها مؤسسات خاصة وغير رابحة، وضرورية للنظام الاجتماعي السائد، وقد قسمها إلى:

- مؤسسات علمية تخدم أغلبية المجتمع.
  - المؤسسات الطائفية والعنصرية والثقافية، والخاصة بالمرأة وهي غالباً تخدم اهتمامات أقلية من الشعوب.
  - الجماعات والهيئات التي تهتم بخدمة وتنمية المجتمع.
  - منظمات تهدف إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال إكساب الفرع قدرة اكبر على الإنتاج بالتعليم والتدريب، المعرفة والتنظيم.
  - منظمات تعمل على تأهيل الأفراد للقيام بدور ايجابي في اتخاذ القرارات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.<sup>4</sup>
- لقد قدم هذين التعريفين مجمل الخصائص التي تميز المنظمات غير الحكومية الطوعية، الاستقلالية، لها هيكل تنظيمي، وغير ربحية وتخدم الصالح العام.

**3. تعريف Hillary Painer Avlis:** وهو يعرفها على انها منظمات مستقلة عن كل من الحكومة وقطاع الأعمال تتركز مهامها على تعزيز المصلحة العامة وخدمة الصالح العام بدلاً من تحقيق الربح أو خدمة مصالح مع طبقة معينة من الأفراد، وتمكنها استقلاليتها من رصد الأداء الحكومي ومناصرة إجراء التحسينات عليه، وتستطيع المنظمات غير الحكومية التي تحظى باحترام كل من الحكومة وقطاع الأعمال أن تساعد في التوسط في النزاعات أو في إيجاد حلول حول المخاوف

<sup>1</sup> هيلاري بايندر افليس، دليل المنظمات غير الحكومية، واشنطن: مكتب برامج الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية، إصدار عام 2012، ص 3.

<sup>2</sup> مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك (حالة مصر)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف الجزائر، العدد 4، جوان 2006، ص 186.

<sup>3</sup> علي احمد الطراح، نفس المرجع السابق، ص 60.

<sup>4</sup> مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص ص 186-187.

المشتركة، وأخيراً إن استقلاليتها عن الحكومة والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية تتيح لها خلق رؤية مشتركة لدى مجتمعاتها، وتحشد المنظمات غير الحكومية المتطوعين والموارد الأخرى لتحقيق رؤيتها،<sup>1</sup> لقد استثنى هذا التعريف المؤسسات الدينية إلا أن المؤسسات الدينية التي تنشط من خلال تأسيس الجمعيات تعتبر جزء من المنظمات غير الحكومية، كما أن هناك المنظمات الحكومية العرفية والتي غالباً ما يشكل النشاط الديني ابرز مهامها.

### ثالثاً\_ تعريف المصطلح في الفكر العربي:

على الصعيد العربي لم يجر تداول مصطلح المنظمات غير الحكومية إلا مؤخراً وتقريباً في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، وقد تزامن ظهوره في الساحة العربية مع التحولات الكبرى التي شهدتها العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية،<sup>2</sup> ومن بين التعاريف التي قدمها الأكاديميين العرب نجد:

**1. تعريف أماني قنديل:** "هناك تعريف قانوني واقتصادي مالي وتعريف وظيفي وأخيراً تعريف هيكلي وإجرائي، والملاحظ الأساسية لهذا التعريف الأخير تتلخص فيما يلي :

- أنها منظمة تطوعية إلى حد ما. لا توزع الإرباح على مجلس الإدارة أو الأعضاء.
- لا تسعى إلى الربح .
- لها إدارة ذاتية.
- لها هيكل رسمي منظم.
- خاصة إلى حد كبير فهي مستقلة عن الحكومة.
- هي سياسية أي لاتخضع في أنشطتها لمرشح سياسي أو حزب سياسي، ولكنها تتبنى أهداف سياسية (الديمقراطية وحقوق الإنسان).<sup>3</sup>

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن أماني قنديل ركزت في تعريفها على الخصائص الأساسية لهذه المنظمات.

**2. تعريف محمد الجديلي:** يعرفها بأنها هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، لاتهدف لتحقيق ربح من مزاوله نشاطاتها، وإنما تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية أو علمية أو اقتصادية تنموية، ومن أمثلتها المنظمات الخيرية والاجتماعية والإغاثية والصحية والتربوية.<sup>4</sup>

**3. تعريف قويدر شعشوع:** وهو يعرفها بأنها اتفاق مجموعة أشخاص على وجه الاستمرار خارج الإطار الرسمي للحكومة لا يستهدف الربح أو الوصول إلى السلطة، وإنما تحقيق مصلحة إنسانية أو أهداف عامة بالوسائل السلمية.<sup>5</sup> ما يلاحظ أن هذه التعاريف حاولت تحديد طبيعة هذه المنظمات لكنها لم تتطرق إلى طبيعة تمويله.

<sup>1</sup> هيلاري بايندر أفليس، نفس المرجع السابق، ص 3.

<sup>2</sup> يسري مصطفى، المنظمات غير الحكومية، ط2، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص 21.

<sup>3</sup> أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، كتبت بتاريخ 11/06/1999، جريدة البيان الإماراتية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177>، تاريخ الإطلاع: 2020/06/22.

<sup>4</sup> رشاد حماد علي حماد، "تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غزة، 2010، ص 49.

<sup>5</sup> قويدر شعشوع، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2014، ص 23.

وقبل التطرق إلى التعريف الإجرائي الذي تم اعتماده لمصطلح المنظمات غير الحكومية في هذه الدراسة، سنعرض تعريف المشرع الجزائري لهذه المنظمات.

**تعريف المشرع الجزائري:** "هو تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخييري والإنساني، يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة، ويجب أن تعبر تسميتها عن هذا الموضوع، غير انه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام، وأن لا يكون مخالفا للقوانين والقيم الوطنية والنظام العام للأداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها"،<sup>1</sup> وقد تم اعتماد هذا التعريف لأنه في الجزائر يتم تداول المصطلح المدني للدلالة على المنظمات غير الحكومية التي لا تسعى للربح وتهدف إلى تحقيق مصلحة عامة والجمعيات هي الأقرب لتمثيل هذه المنظمات، مع عدم إهمال باقي المنظمات غير الحكومية المتواجدة على الساحة سواء الحديثة أو التقليدية، كما أن الجانب الميداني لهذه الدراسة سيتناول الجمعيات كأحد عينات الدراسة.

وفيما يخص **التعريف الإجرائي** الذي يمكن تعريفه من منظور إجرائي لمصطلح المنظمات غير الحكومية هو " المنظمات غير الحكومية هي منظمات مستقلة عن الدولة ذات طابع غير ربحي، تتميز بالطابع المؤسسي تسعى لتحقيق مصلحة عامة، وتقوم بنشاطاتها وفقا للقانون أو العرف المعمول به في الدولة التي أنشأت بها، وتتنوع نشاطاتها وفقا للأهداف التي وجدت من أجلها، تتميز بالطوعية في الانضمام إليها، وما يجمع بين نشاطاتها أنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، ولا تسعى للوصول للسلطة مما يستثني الأحزاب السياسية من هذه المنظمات".

### المطلب الثاني: مميزات ومصادر التمويل للمنظمات غير الحكومية

لقد تنامت أهمية المنظمات غير الحكومية وتوسع نطاق نشاطها ليشمل مجالات كانت من قبل حكرا على الدولة، وتبرز هذه الأهمية من خلال دورها في تحقيق الحكم الراشد الذي تعتبر طرف ثالث فيه مع كل من القطاع العام والخاص، وإلى القيمة المضافة التي تقدمها هذه المنظمات على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والأمني سواء كان هذا على المستوى المحلي، الوطني، والدولي، وهذه الأهمية تعود إلى الأدوار والخصائص التي تتميز بها هذه المنظمات، ورغم هذه الأهمية فإن أكثر ما يؤثر في فعالية ومصداقية هذه المنظمات هي موضوعيتها وحيادها الذي كثيرا ما يتأثر بمشكلة تمويلها الخارجي الذي يفرض عليها قيود تزيد من تبعيتها وعدم استقلاليتها، وسنتناول هذا من خلال فرعين، الأول يتطرق إلى خصائص وأهداف المنظمات غير الحكومية، والثاني يتطرق إلى أدوارها ومصادر تمويلها.

### الفرع الأول: خصائص وأهداف المنظمات غير الحكومية - Characteristics and Goals of non-Governmental Organizations

المنظمات غير الحكومية باعتبارها فاعل غير رسمي يمارس العديد من الوظائف في المجتمع، المكملة لنشاطات الدولة التي تصب جميعها في خدمة الصالح العام، وما يؤهلها لذلك هو مجموعة الخصائص التي تتميز بها والأهداف التي تعمل على تجسيدها في ارض الواقع، وتتمثل هذه الخصائص والأهداف غالبا في:

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12 06 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 2012، ص 34.

أولاً- خصائص المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية<sup>1</sup> هي قطاع غير حكومي يتميز عن القطاع العام والخاص بأركانه الثلاثة وهي الفعل الإرادي الحر والتنظيم الجماعي، وقبول الرأي والاختلاف والتنوع بين الذات والآخر،<sup>2</sup> هذا بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص التي يمكن حصرها في:

حسب هيدسون Hudson و بيلفيد Bielefeld تتميز المنظمات غير الحكومية بأنها:

- منظمات تسعى لتقديم سلع أو خدمات مفيدة.
  - لا تسمح بتوزيع الأرباح علناً لأشخاص.
  - طوعية إنشائها وإنهاء مهامها يكون بناء على قرار طوعي.
  - غالباً ما تستند إلى مكونات أيديولوجية قوية.<sup>3</sup>
- كما أنها تتميز ب:
- المؤسسة: البناء المؤسسي الذي يضمن التحقيق الأمثل لأهداف المنظمة.<sup>4</sup>
  - الطوعية Volontery: أياً لإرادة الحرة للفرد في اختياره للانتماء إلى احد هذه المنظمات لتحقيق منفعة عامة أو الدفاع عن مصالح فئة معينة من المجتمع .
  - غير ربحية Nonprofit: لا تهدف لتحقيق ربح بل توجه نشاطها لكل قطاعات المجتمع وبما يخدم المصلحة العامة.
  - وليس لها انتماء حزبي<sup>5</sup> أو اتجاه سياسي معين.
  - المصداقية Credibility: حيث تستمد هذه المنظمات شرعيتها من ثقة الناس بها وبدورها.
  - الشفافية Transparency: من حيث وضوح ومشروعية أهداف المنظمة ومصادر تمويلها وطبيعة تنظيمها.<sup>6</sup>
  - وباعتبارها شريك رئيسي في تحقيق الحكم الراشد فهذا يتطلب أن تتميز هذه المنظمات بالمسؤولية والفعالية والفاعلية أو الكفاءة والرؤية الإستراتيجية.

<sup>1</sup> تتميز المنظمات غير الحكومية بوجود نوعين من هذه المنظمات وهي:

-منظمات غير حكومية عاملة: هدفها الرئيسي هو تنظيم وتنفيذ المشاريع التي تتعلق بالتنمية علي المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.  
-منظمات غير حكومية مدافعة: هدفها الأول هو الدفاع عن قضية معينة حيف تسعي للتأثير على السياسات والممارسات الخاصة بالقضية التي تتبناها مثل منظمة الدفاع عن المستهلك، انظر المرجع: جامعة الملك عبد العزيز، "المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية"، نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز ، الإصدار الثامن عشر، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 2008/2007، ص 5.

<sup>2</sup> منيرة احمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1995 ص 5-6.

<sup>3</sup>Magdalena Maria PopowSka, **Third Sector Characteristics and Importance**, 01 January 2016, P 3, Site web:  
[https://www.researchgate.net/publication/288839609\\_THIRD\\_SECTOR\\_CHARACTERISTICS\\_AND\\_IMPORTANCE](https://www.researchgate.net/publication/288839609_THIRD_SECTOR_CHARACTERISTICS_AND_IMPORTANCE), Date of access: 10|07| 2019.

<sup>4</sup> بشير خلف، المجتمع المدني بدعة دخيلة أم ضرورة اجتماعية، الجزائر: دار الهدى، 2018، ص 144.

<sup>5</sup> مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص 186.

<sup>6</sup> بشير خلف، المرجع نفسه، ص 145.

ثانياً\_أهداف المنظمات غير الحكومية

- تختلف أهداف المنظمات غير الحكومية حسب أسباب نشأة هذه المنظمات والغايات التي تسعى لها، لكن هناك دائماً أهداف عامة تعمل هذه المنظمات لتجسيدها، وتتمثل هذه الأهداف العامة غالباً في :
- تحقيق مصلحة عامة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية تمس المجتمع.<sup>1</sup>
  - الحد من احتكار الدولة للسلطة والقرار وقوة القمع، وقيامها بممارسة دور الحياد النزيه إزاء مختلف القوى الاجتماعية، وترسيخ القناعات والممارسات بأهمية احترام الاختلاف، وإقرار مبدأ التعددية، والقضاء على ترسبات التفرقة والطائفية والفئوية.
  - امتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وتعميق مفاهيم العمل المؤسسي، وتدعيم النهج السلمي في الحوار، حماية مصالح الأفراد والجماعات، وكافة المنتمين للمهن والتخصصات المختلفة الذين ينتمون لهذه المنظمات، والدفاع عن حقوقهم إزاء الأجهزة الحكومية والأهلية التي تهدد تلك المصالح.
  - تلبية الاحتياجات المتعددة لكل أفراد المجتمع من خلال انخراطهم في النشاطات النقابية التي تعبر عن تخصصاتهم وتطلعاتهم دون تمييز لفئة عن أخرى، وتطوير المهارات القيادية، وتأهيل الكوادر، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة والمساءلة، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وتداول السلطة<sup>2</sup> لكل المواطنين.
  - الإسهام في الإصلاح الاقتصادي من خلال المشاركة في تحديد أولويات الإصلاح والقيام بتحمل مسؤوليتها في التنفيذ جنباً إلى جنب مع الحكومات،<sup>3</sup> وتمثيل جميع أطراف المجتمع وتعبئتها ليكون لها دور في التأثير على السياسة والشؤون العامة،<sup>4</sup> وحماية الحريات السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية وتمكين المهمشين.
  - بلورة شراكة مؤسسية ومنظمة بين الدولة من جهة وهذه المنظمات من جهة ثانية في مجال التنمية، ففي بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكرواتيا...تطور التعاون بين الحكومات وهذه المنظمات بسرعة هائلة، وبغية دعم هذا التطور تم الاتفاق على أسس واطر لهذا التعاون تعيد صياغة العلاقة بين الطرفين بصورة أكثر توازناً، وتؤكد أن دور المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمل لدور الدولة ولكنها طرف رئيس في صياغة السياسات و تنفيذها.
  - ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها أو تقليص دورها في الاقتصاد، والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها، خاصة منذ التسعينات حيث توجهت معظم الدول النامية إلى الأخذ بسياسة اقتصاد السوق والخصخصة<sup>5</sup> بعد ان كانت اغلبها ذات توجه اشتراكي.

<sup>1</sup> منيرة احمد فخرو، نفس المرجع السابق، ص 5.

<sup>2</sup> بشير خلف، نفس المرجع السابق، ص ص 44-45.

<sup>3</sup> ممدوح سالم، المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004، ص 51.

<sup>4</sup> مخلص رمضان بليح واحمد احمد نعمان عبود، المجتمع المدني ومواجهة الفقر، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2018، ص 65.

<sup>5</sup> مركز المحترفون الدولي للدراسات والابحاث، السلطة الخامسة منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في الدولة، نشرت بتاريخ 20 مارس 2017، على الموقع الالكتروني: <http://www.projocenter.com/Details.aspx?Id=37><sup>5</sup>، تاريخ الإطلاع: 2019/06/25.

- التصدي والدفاع عن قضايا البيئة والمرأة وحقوق الإنسان.. في أوقات السلم والحرب على حد سواء،<sup>1</sup> وإنشاء تحالفات جديدة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تنشط في نفس مجالها سواء محلية أو دولية لتشكل قوة ضغط على الحكومات فيما يخص الدفاع عن هذه القضايا.<sup>2</sup>
- كسب الثقة الاجتماعية بينها وبين الجهة المانحة من خلال العمل الجماعي من أجل هدف مشترك يساعد على جعل الجهات المانحة ترى أن المنظمات غير الحكومية جديرة بالثقة وقادرة على تحمل المسؤولية اتجاه التزاماتها.<sup>3</sup>
- القيام بالتنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال الإسهام في غرس قيم ومبادئ المواطنة والمساواة واحترام حقوق الإنسان.. في أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى رفع الوعي وتنميته اتجاه القضايا العامة، وتفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية<sup>4</sup> فيما يخص صنع القرار واليا تنفيذه..
- المساهمة في تحقيق الأمن والسلم الذي يعتبر كمحصلة للأهداف التي سبق ذكرها، كما أنها تعمل بشكل مباشر في العمل على حل النزاعات الأهلية أو الدولية وهذا بواسطة دبلوماسيتها غير الرسمية، وتدخلاتها المتعددة عن طريق الوساطة والحوار ..، ويمكن القول أن المنظمات غير الحكومية رغم تعدد أهدافها إلا أنها يجمعها هدف رئيس ألا وهو تحقيق المصلحة العامة والحماية والدفاع عن الحقوق والحريات، وحفظ الأمن والسلم المحلي والعالمي.

#### الفرع الثاني : دور ومصادر تمويل المنظمات غير الحكومية

تسعى المنظمات غير الحكومية لتجسيد أهدافها وحماية مبادئها والدفاع عنها، وهذا بمختلف الوسائل والآليات المتاحة لها، وعن طريق المهام والأدوار التي تمارسها، التي تتنوع ما بين ادوار رئيسية وأخرى ثانوية، ومصادر التمويل التي تؤمن لها ذلك، والتي تختلف ما بين تمويل ذاتي وتمويل خارجي هذا الأخير الذي كثير ما يثار حوله الجدل بسبب تأثيره المباشر في مصداقية وحياد هذه المنظمات، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

#### أولاً- دور المنظمات غير الحكومية

تلعب المنظمات غير الحكومية العديد من الأدوار والمهام التي تؤهلها لتبوء مكانة هامة على المستوى المحلي أو الدولي، بحكم أن هذه الأدوار لها علاقة مباشرة بأفراد المجتمع، وتساهم في خلق فرص للتمكين في مختلف المجالات، ولها قوة تأثير على جميع القرارات التي تمس حياتهم اليومية،<sup>5</sup> وفيما يخص هذه الأدوار التي تمارسها هذه المنظمات سواء

<sup>1</sup> إبراهيم حسين معمر، دراسة حول دور المنظمات الدولية غير حكومية في حماية حقوق الإنسان"حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر: جامعة القاهرة، 2010/2011، ص 18.

<sup>2</sup> Elisabeth Hege and Daniel Demaily, " How do NGOs Mobilize Around the SDGs and What are The Ways for Word ? A French \_German Comparison", **Working Papers for Institute Development Durable and relation International (IDDRI)**, July 2017, p p 11-13.

<sup>3</sup> Vincent Chles Keating and, and Erla Thran Dardottir, 'NGOs Trust and The Accountability Agenda', **The British Journal of Politics and International Relations**, The Political Studies Association (PSA) United Kingdom, Vol 19(1), 2016, p13.

<sup>4</sup> مخلص رمضان بليح واحمد احمد نعمان عبود، **المرجع نفسه**، ص ص 63-65.

<sup>5</sup> حتى تتمكن المنظمات غير الحكومية ممارسة أدوارها المنوطة إليها، فانه يجب عليها الالتزام بتوفير عدد من الشروط والتمثلة في :

- وجود إدارة إستراتيجية ذات تخطيط بعيد المدى، والتفاعل مع البيئة المحيطة والتحكم فيها.
- الاستثمار الجيد في الموارد المتاحة لها سواء البشرية أو المادية.
- الالتزام بالقيم والمبادئ التي قامت عليها.

على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي، فمن خلال تصنيف المفكر ريتشارد فولك **Richard Fallk** مع فريق من زملاءه في مشروع نماذج النظام العالمي المشكلات إلى أربعة فئات تتمثل في: الحرب، الفقر، البيئة، غياب العدالة الاجتماعية، ومن ثم طرحه إلى أربع قيم ايجابية تكون قيما للنظام العالمي هي: تحقيق السلام/ تحسين الوضع الاقتصادي/ تحقيق العدالة الاجتماعية/ التوازن البيئي،<sup>1</sup> أي المساهمة في تحقيق الأمن الإنساني الذي أصبح مطلب الدول للحفاظ على أمنها واستقرارها.

ويمكن تقديم تلخيص لأهم الأدوار التي تمارسها هذه المنظمات من خلال الوظائف التالية:

**1. الوظيفة السياسية The Political Activity:** تساهم هذه المنظمات في دعم العملية السياسية والتحول السلمي للسلطة من خلال العمل على تثقيف المواطنين على الحقوق السياسية كالتصويت والانتخاب والترشح للمناصب السياسية، والتعريف بالمفاهيم الدستورية والانتخابية والحقوق العامة، وتوضيح علاقة المواطن بالدولة وكيفية التعبير عن حقوقه وواجباته، وشرح دور ومهام السلطات الثلاث في الدولة،<sup>2</sup> كما أنها تساهم في التأثير على العملية السياسية في مراحلها المتعددة من إعدادها إلى تنفيذها ثم تقييمها، وذلك من خلال اكتسابها لمجموعة من المهارات التي تمكنها من ذلك والتأهلاهما: الكفاءة الإستراتيجية، مهارات التسيير والإبداع (القادرة على تحديد الإجراءات المناسبة لكل عملية سياسية)، المعلومات والكفاءة الفنية.<sup>3</sup>

كما أن دورها يبرز في المشاركة في صنع القرار إلى جانب السلطة خاصة فيما يتعلق بالجانب التنموي خاصة التنمية الاجتماعية المستدامة<sup>4</sup> وما يلاحظ من تأكيد المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة على هذا الدور، وهذا في العديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية مثل مؤتمر التنمية والبيئة في البرازيل عام 1992 الذي عرف بقمة الأرض والمؤتمر السكاني للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994 الذي أكد على ضرورة إشراك الدولة للمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار الخاصة المرتبطة بالتنمية<sup>5</sup> في مختلف القطاعات (التنمية المستدامة).

➤ التداول على إدارتها وتمكين جميع أفرادها في وضع القرار على مستواها، انظر المرجع: مخلص رمضان بليح واحمد احمد نعمان عبود، **المجتمع المدني ومواجهة الفقر**، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2018 ص 66.

<sup>1</sup> أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، **نفس المرجع السابق** ص 21.

<sup>2</sup> احمد ستار، **دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح والتغيير**، بتاريخ 25 أوت 2019، على الموقع الالكتروني:

https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/23742-2019-08-25-17-53-36 ، تاريخ الإطلاع 2020/10/17.

<sup>3</sup>Barbara Klugman," The role of NGOs as Agents for Change", **Paper Presented at the Dag Hammarskjöld seminar on Equity in Health: policies for Survival**, southern Africa held at Kasane in Northern Botswana, March 1997, p 112.

<sup>4</sup> **التنمية الاجتماعية المستدامة** ترتبط بقضايا وثيقة الصلة بالرفاه الاجتماعي كحماية البيئة وتوفير خدمات الصحة والتعليم للجميع، والقضاء على الفقر و تمكين الفئات لمهمشة خاصة المرأة، وإيجاد بيئة ملائمة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية.

<sup>5</sup> مركز المحترفون الدولي للدراسات والأبحاث، **السلطة الخامسة منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في الدولة**، نشرت بتاريخ 20 مارس 2017، على الموقع الالكتروني: http://www.projocenter.com/Details.aspx?Id=37، تاريخ الإطلاع: 2019/06/25.

**2. الوظيفة القانونية Legal Activity:** في هذا المجال تسعى المنظمات غير الحكومية إلى مراقبة حسن تطبيق التشريعات والإجراءات القانونية (التي تكون تتماشى مع طموحات المجتمع) على مستوى الهيئات الحكومية والقضائية،<sup>1</sup> كما تمارس الرقابة على عمل السلطة، مما يمكن من تأمين العملية الديمقراطية ضد التهديدات التي تحيط بها مثل: الفساد، استغلال النفوذ، التزوير..، وإيجاد نظم شرعية تقوم على مبدأ التشارك بين السلطة والمواطن، والتي تتحقق أساساً من خلال ممارسة الرقابة على العملية الانتخابية لضمان إجراء انتخابات نزيهة تفرز مؤسسات شرعية للدولة<sup>2</sup> تساهم في بناء دولة الحق والقانون.

**3. الوظيفة الاجتماعية The Social Activity:** والتي تعمل على زيادة الثروة وتحسين الأوضاع والاهتمام بالطاقات المبدعة وتميئتها، وإفراز القيادات الجديدة<sup>3</sup> التي تساهم في بناء وتنمية مجتمعاتها، أي العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال القضاء على الفقر والبطالة ومحاربة الآفات الاجتماعية ..

**4. الوظيفة الثقافية The Cultural Function:** والتي تتمثل في تعزيز الثقة الاجتماعية وإعادة الاندماج الاجتماعي، خاصة في أعقاب أعمال العنف، وهي من بين الأدوار الفريدة لهذه المنظمات، ذلك أن قضيتها الأساسية هي سلامة المجتمع وليس سلامة الضحايا فحسب،<sup>4</sup> وتمارس دور الضامن لمبادئ الديمقراطية والتضامن وحماية مصالح الأقليات وحماية الحقوق السياسية والمدنية وحماية حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير،<sup>5</sup> والدفاع عن الهوية الوطنية ونبذ العنصرية..، وفي كل ما من شأنه توعية المجتمع سياسياً، تنمويًا واجتماعياً ...

**5. الوظيفة الإعلامية The media Activity:** تساهم في توجيه الإعلام لتتقيد المجتمع فيما يخص بناء المواطنة والمشاركة في صنع القرار، وفي فتح المجال لمشاركة المرأة في الميادين الحياتية المختلفة، وإثارة اهتمام الرأي العام بمشكلة التنمية،<sup>6</sup> وبكل القضايا التي تمس الصالح العام.

**6. الوظيفة الأمنية The security Activity:** لقد طرح باتريك بيريتي واتل Patric Beriti Watel مجموعة من المخاطر بعد الحرب التي تهدد الإنسانية وهي: المخاطر الصناعية، البيئية، الصحية بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالعولمة و تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل: تآكل أنماط العائلة التقليدية، انعدام الأمن الوظيفي...، تبرز

<sup>1</sup> احمد ستار، دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح والتغيير، بتاريخ 25 أوت 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/23742-2019-08-25-17-53-36> ، تاريخ الإطلاع 2020/10/ 17.

<sup>2</sup> هوارد ج-وياردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة ليلي زيدان، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2008، ص ص 105\_106.

<sup>3</sup> عباس فاضل محمود، نفس المرجع السابق، ص 625.

<sup>4</sup> بلال لعيساني، "النزاعات المستعصية ورهانات السلام المستدام: نحو مقاربات تحولية من اجل حلول نهائية"، محلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص 33.

<sup>5</sup> احمد ستار، دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح والتغيير، بتاريخ 25 أوت 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/23742-2019-08-25-17-53-36> ، تاريخ الإطلاع 2020/10/ 17.

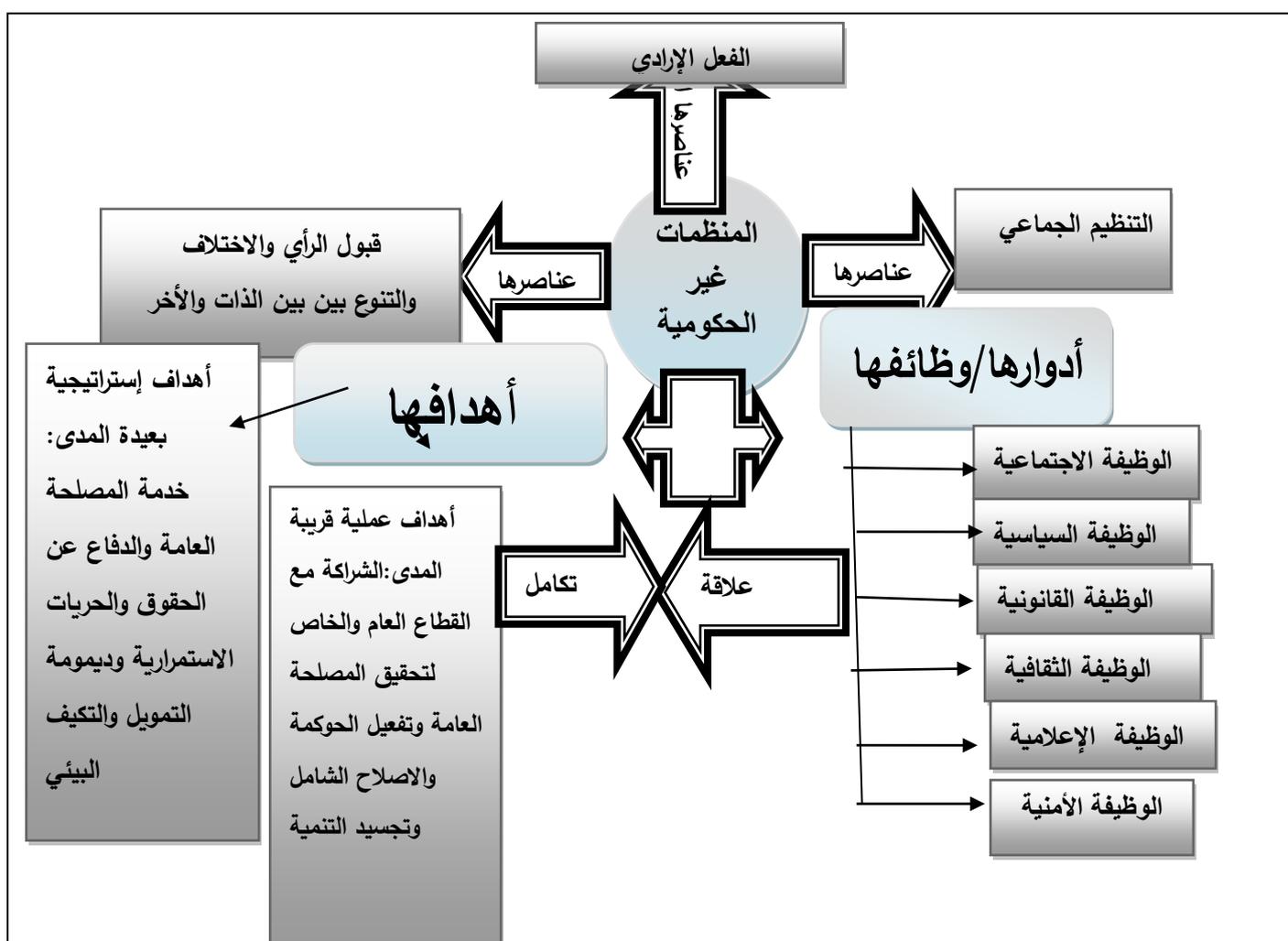
<sup>6</sup> حسن جوني، المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، على الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content> ، تاريخ الإطلاع: 2020/10/ 17.

مهام المنظمات غير الحكومية لمواجهة هذه المخاطر من خلال: رفع الوعي بهذه المخاطر وسبل مواجهتها أي نشر السلوكيات الوقائية، تنمية الشعور بالأمن الذي يتعزز بتوفير المعلومات، التكيف المعرفي والسلوكي لمواجهة المخاطر...<sup>1</sup> كما يبرز دورها في مواجهة المخاطر المتعلقة بالنزاعات والحروب من خلال دبلوماسية غير الرسمية التي تساهم في حل النزاعات وإنهاء الحروب بالطرق السلمية.

مما تقدم ذكره من ادوار ووظائف المنظمات غير الحكومية فهي تعتبر أهم المدخلات التي تساهم في تحويل المطالب إلى النظام السياسي القائم لتحقيق مخرجات ترضي جميع الأطراف الفاعلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية وتتمثل أهم هذه المخرجات في تحسين المستوى المعيشي، التعليمي، الصحي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمني... ومنه تحقيق دولة الرفاه.

ويمكن توضيح العلاقة بين ادوار وأهداف المنظمات غير الحكومية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح العلاقة بين ادوار وأهداف المنظمات غير الحكومية



المصدر: من إعداد طالبة بناء على المعلومات المذكورة اعلاه

<sup>1</sup> أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، نفس المرجع السابق، ص ص 35-36.

ثانياً\_ مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية مثلها مثل باقي المنظمات لها أهداف تسعى لتحقيقها من خلال الأدوار التي تلعبها والخصائص التي تتميز بها، وحتى تتمكن من ذلك فلا بد لها من وجود مصادر لتمويلها، كما أنها بحاجة إلى التمويل لضمان إستمراريتها والتكفل بمتطلبات أعمالها، وتتمثل مصادر التمويل بالنسبة لها في مصادر تمويل ذاتية ومصادر تمويل خارجية، وسنتطرق لكليهما فيما يلي:

**1\_ التمويل الداخلي (الذاتي) Self Financing:** المقصود به هو التمويل المرتبط بالمنظمة ذاتها، فلا يكون من جهة خارجية وإنما من داخل المنظمة من خلال تنفيذها لأنشطة وبرامج ومشروعات خاصة بها، أو تقديمها لخدمات بمقابل مالي، وهذا ما يطلق عليه التمويل بموارد قابلة للاستيراد،<sup>1</sup> ومن أمثلتها العائدات الناتجة عن بيع المجلات والنشرات وتقديم الخبرات....، ويشترط أن لا يكون المبلغ المطالب به يفوق بكثير نفقات الدراسة لكونها منظمة غير ربحية، كما قد يرتبط تمويلها بمقتضيات القانون العام المنظم لعمل هذه المنظمة كإشتراكات لأعضاء أو رسوم العضوية بالمنظمة<sup>2</sup> أو غيرها من الاشتراكات الداخلية.

**2\_ التمويل الخارجي External Financing:** وينقسم هذا التمويل إلى مصادر تمويل حكومية ومصادر تمويل أجنبية.

- **مصادر التمويل الحكومي:** الدعم الحكومي لهذه المنظمات يكون في شكل إعفاءات ضريبية والتي توازي الدعم أو التمويل الحكومي الغير مباشر، وكذلك في شكل التمويل المباشر عن طريق مخصصات الدعم في الموازنة والمنح لأغراض محددة، وإبرام العقود لتنفيذ أعمال معينة، فعلى سبيل المثال يتم عادة إعفاء الدخل المتأتي من الهيئات والتبرعات من ضريبة الدخل.

وتزايد أهمية التمويل الحكومي المباشر كأحد مصادر الدخل لهذه المنظمات وكمثلقين للهيئات الحكومية، فقد انخرطت المنظمات غير الحكومية وبشكل متزايد في مجال تقديم الخدمات، وبشكل عام تسمح الأطر القانونية لهذه المنظمات بتلقي التمويل الحكومي، كما قامت العديد من الدول بتطوير توجيهات مباشرة للتمويل الحكومي وذلك من خلال إنشاء الصناديق العامة ووضع آليات لتخصيص جزء من الأموال المترتبة على دافعي الضرائب لها،<sup>3</sup> وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المرتبة الأولى في تقديم الدعم للقطاع غير الربحي، ساهمت في ازدياد أعداد هذه المنظمات في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فقد كانت هذه المنظمات ممولة بشكل كبير من طرف المؤسسات الحكومية الأمريكية والمؤسسات الخاصة على حد سواء،<sup>4</sup> والتمويل الحكومي رغم انه يساهم في تمكين العديد من هذه المنظمات في تسيير مهامها إلا انه يؤثر في مصداقيتها وحيادها.

<sup>1</sup> التمويل الذاتي هو التمويل بموارد قابلة للاستيراد أما التمويل الخارجي فهو التمويل بموارد غير قابلة للاستيراد.

<sup>2</sup> حاجة وافي، "التحديات التي تواجه لمنظمات غير الحكومية البيئية"، مجلة حل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي الجزائر، العدد الأول، 17 جوان 2015، ص 69.

<sup>3</sup> ديفيد مور، القوانين والآليات التي تعزز الاستقرار المالي في المنظمات غير الحكومية دليل ديمومة المنظمات غير الحكومية لمنطقة أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفياتي سابقا لعام 2004، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فرع أوروبا وأوراسيا مكتب الديمقراطية والحكم والتحول الاجتماعي، ط8، ماي 2005، ص 89.

<sup>4</sup> خالد حامد شنيكات، "المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية دراسة في الأبعاد التموينية"، دراسات إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 172، 2012، ص 19.

• مصادر التمويل الأجنبي: هذا النوع من التمويل ينقسم إلى قسمين فهناك التمويل للأجنبي محلي أو وطني، والتمويل الأجنبي الدولي.

**التمويل الأجنبي الوطني:** ويقصد به تمويل المنظمات غير الحكومية من طرف جهات غير حكومية وطنية سواء أشخاص أو مؤسسات، ويأتي هذا التمويل في شكل مساهمة أو تبرع غير مشروط للموارد سواء عينية أو مالية، كما يمكن أن تكون المساهمة بمبلغ من الراتب الشهري للعمال لصالح هذه المنظمات، وفي الغالب تخضع هذه المساهمات لأطر قانونية تحدها الدولة.

بالإضافة إلى ما ذكر فإن المساهمة تأخذ كذلك شكل الرعاية وهي طريقة أخرى لجذب التمويل للمنظمات غير الحكومية وتتمثل في التكفل بتمويل بعض أنشطة هذه المنظمات من طرف جهات راعية في مقابل الترويج لمنتجاتها، أو تكون في شكل منحة وهي تقديم الأموال لصالح هذه المنظمات من طرف الجهات الأجنبية المحلية أو الوطنية لتمويل نشاطاتها دون مقابل مادي أو غيره.

**التمويل الأجنبي الدولي:** وهو يشمل المنح التي تقدمها الهيئات الدولية للمنظمات غير الحكومية بقصد تمويل برامج ومشروعات تحدها الهيئات المانحة مباشرة وتقوم بعرضها على هذه المنظمات، أو تمويل برامج ومشروعات تحدها المنظمة وتقع بها الجهة المانحة، ومن بين هذه الهيئات الدولية نجد البنك الدولي، اليونسكو...<sup>2</sup> وحتى أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي كان هناك تمويل أجنبي للمنظمات غير الحكومية يتراوح من 6 إلى 8 مليارات دولار في السنة، وتعد بنغلاديش مثال لحالة نمو هذه المنظمات من خلال هذا التمويل إذ يتواجد بها ما يقارب 45 ألف منظمة مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية،<sup>3</sup> رغم أن التمويل الأجنبي يمكن المنظمات غير الحكومية من تجسيد أهدافها، خاصة في الدول النامية حيث تعاني الكثير من هذه المنظمات من مشكل التمويل إلا أن هذا النوع من التمويل يشوبه الكثير من الريبة في ما يخص الغاية الحقيقية لهذه الجهات المانحة الأجنبية من وراء هذا التمويل، لذا نجد العديد من لدول تتعامل بحيطه مع هذا النوع من التمويل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup>Nicola Bibu ,Mihai Lisetchi, Lawra Brancu,'Particularities of non\_Govermental Organization Financing, The case of Romania", **Working Paper for International Conference Logos University**

**Mentality Education Novelty (Lumen 2013)**,West University Romania, 10\_13 April 2013, p6.

<sup>2</sup> حاجة وافي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 69-70.

<sup>3</sup> خالد حامد شنيكات، **نفس المرجع السابق**، ص 21.

الشكل رقم (02): يوضح مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

### المطلب الثالث: معوقات عمل المنظمات غير الحكومية وسبل معالجتها

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في العديد من المجالات الحياتية خاصة التي لها علاقة بالفرد، وتساهم في تحسين ظروفه المعيشية أو التمتع بحقوقه السياسية، المدنية...، وهذا على الساحة الوطنية أو الدولية، إلا أن الظروف البيئية المتواجدة بها الداخلية أو الخارجية كما أنها لها تأثيرات ايجابية فان لها تأثيرات سلبية تتمثل في العراقيل والتحديات التي تواجهها، وتعمل المنظمات على تحديد هذه العراقيل ومن ثم العمل على إيجاد حلول لها بغية تحسين أداءها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى كل من العراقيل التي تواجهها هذه المنظمات ومن ثم سبل معالجتها من خلال فرعين.

#### الفرع الأول: معوقات عمل المنظمات غير الحكومية

لقد تنامي دور المنظمات غير الحكومية في وقتنا الحالي خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان والمساهمة في التنمية المستدامة، وتحقيق الأمن الإنساني...، إلا أن هذه الأدوار رغم أهميتها في الحفاظ على امن واستقرار المجتمعات، كثيرا ما يشوبها عدم الثقة والمصادقية قي طبيعة أهدافها الحقيقية، بالإضافة إلى التحديات والعراقيل التي تحول دون تجسيد هذه الأدوار في الميدان، وتتمثل أهمها في:

- انكماش الساحة أمام المنظمات غير الحكومية من خلال القوانين المحلية التي تنظم نشاطات هذه المنظمات مثل فرض عمليات التسجيل والترخيص، وفرص التزامات ثقيلة عليها بخصوص تقديم التقارير والمحاسبة<sup>1</sup> (أي فرض قيود قانونية وتدخلات أمنية وهذا ما يلاحظ في العديد من الدول العربية).
- هناك رؤيتين ما بين مؤيد للتمويل الأجنبي ورافض له، فالمدعي للتمويل الأجنبي يرون انه في حالة وجود مشروعات واضحة ومحددة لدبالمنظمات غير الحكومية وقادرة على إدارة شؤونها تصبح فرص التأثير الأجنبي بلا أهمية، أما ناقداو التمويل الأجنبي يرون أن تأثيره سلبي إلى حد كبير، فالتمويل الأجنبي يأتي مرفقا ببعض الشروط التي قد

<sup>1</sup> هانا توومي (واخرون)، انكماش الساحة أمام المجتمع المدني ورقة إطارية حول انكماش الساحة ، (ترجمة): دولة درويش، أمستردام: معهد ترانسنايتونال، افريل 2017، ص 3.

لا تطرح صراحة، ولكنها تحدد مجالات معينة للعمل تتوافق مع أولويات الجهة المانحة، ومن أمثلتها التركيز على قضايا الحريات الدينية وحقوق الأقليات...، أي أن التمويل الأجنبي يتم في إطار استراتيجيات سياسية واجتماعية تتبناها الجهات المانحة.<sup>1</sup>

- عدم وجود قيادة متخصصة أو تركيز القيادة في أيادي كبار السن واحتكار القيادة وسوء استغلالها، وسوء استخدام المال واستغلاله لتحقيق مصالح شخصية على حساب أهداف المنظمة الحقيقية.
- التركيز في نشاطاتها على المناطق الحضرية على حساب الريفية التي تعاني أكثر من الجهل والتخلف، وقلة وجود الهياكل القاعدية وضعف البنى التحتية أي ضعف التنمية في هذه المناطق.
- غياب التنسيق بين مختلف وحدات المنظمة المتواجدة على المستوى المحلي والوطني،<sup>2</sup> ونقص الخبرة الإدارية لأعضاءها، وضعف الموارد المالية، الفنية و البشرية للمنظمة.<sup>3</sup>
- عدم خضوع المنظمات للحكومة على مستوايادارتها من خلال عدم اعتماد معايير الشفافية، المساءلة..، وعدم وجود قنوات للتواصل الفعال بين هذه المنظمات و مستهدفها.

#### الفرع الثاني : سبل معالجة هذه العراقيل والمعوقات

إن العمل على معالجة كل العوائق التي تحول دون العمل الجيد للمنظمات غير الحكومية، والمشاكل التي تواجهها، ومحاربة كل الآفات التي تعترضها، هو ما يجب على هذه المنظمات أن تولي اهتمام به حتى تتمكن من تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها، وتتمثل أهم الطرق أو السبل التي يجب اعتمادها لتحقيق ذلك غالباً في ما يلي:

- الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والثقافية والاجتماعية التي تتواجد بها، أي احترام خصوصيات المجتمعات المحلية المتواجدة بها، وأن تعمل على أن تشكل قوة ضغط لمنع تجاوزات الحكومة فيما يخص احترام حقوق الإنسان وحرية الرأي، وحق المشاركة في الحياة السياسية...، وفي تحقيق التفاعل الفعال مع مختلف أطراف المجتمع في مختلف المجالات (البيئة، السلم، حقوق المرأة، الطفل والفئات المهمشة..)، لتحقيق أفضل أدوارها في المجتمع.<sup>4</sup>
- بناء القدرات الفردية للمنظمة من خلال تحقيق وجود اللاعب النشط (أعضاء المنظمة) الذي لديه القدرة على التأثير والتغيير للأحسن، التفكير الاستراتيجي وبناء المهارات التسويقية والاتصالات.
- بناء القدرات التنظيمية للمنظمة من خلال وجود قيادة قوية منظمة، واضحة البناء (أي لها هيكل تنظيمي منظم)، إدارة فعالة للموارد البشرية، المشاريع، أصحاب المصلحة ولإدارة المالية.

<sup>1</sup> محسن عوض، "إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة حول دور المجتمع المدني في الإصلاح

في البلدان العربية (الواقع والآفاق)، مصر : مكتبة الإسكندرية، 21-23 جوان 2004، ص ص 1-9.

<sup>2</sup> Kakumani Lavanya Latha and Kotte Prabhakar, "Non Governmental Organization: Problems & Remedies in India", **Serbian Journal of Management**, Serbia, Nbre 6, 2011, p p 7-9.

<sup>3</sup> محمد حامد صالح، برنامج تدبير التمويل بالمنظمات غير الحكومية وتعبئة الموارد البشرية، 2012، ص 9، على الموقع الإلكتروني: <http://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/78.pdf>، تاريخ الإطلاع: 2019/08/25.

<sup>4</sup> Anirudh Suri, **NGOs in Kashmir Agent of Peace and Development**, volume 3, India: Institute of Peace and Conflict Studies, 2004, p p 15-17.

- تحقيق استدامة لها من خلال التكيف مع بيئتها، وتحقيق الاحترافية من خلال تحسين الكفاءة المهنية لهذه المنظمات و اعتماد آليات الحوكمة لمعالجة قضايا الإدارة داخل المنظمة، والتسيير المالي لها، وتزويدها بإستراتيجيات ملائمة لتحقيق أهداف طويلة المدى.<sup>1</sup>
  - التمكين الوظيفي للمنظمة، وهو احد أهم المداخل الحديثة للإصلاح الإداري في الدول المتقدمة، يهدف إلى منح العاملين القدرة والاستقلالية في صنع القرارات، والشعور بالمسئولية وإمكانية التصرف بوصفهم شركاء في العمل لتحقيق أهداف المنظمة ومنه خدمة المجتمع.<sup>2</sup>
  - تعزيز قدرة المنظمة على التمويل الذاتي من خلال تطوير وتعزيز العلاقة مع المجتمعات المحلية وتعزيز المساهمة المحلية في البرامج والنشاطات بالشراكة مع القطاع العام والخاص.
  - العمل على أن يكون لها دور فعال في التأثير على رسم السياسات العامة من خلال تعزيز وتمكين القدرة على تشخيص المشاكل وتحديد الاحتياجات والعمل على إيصال هذه القضايا إلى مواقع القرار، والضغط عليها لإدراجها في السياسات الحكومية.
  - تعزيز التنسيق والتعاون و التشاور بين منظمات هذا القطاع وتبادل الخبرات فيما بينها بما يحقق المصلحة العامة،<sup>3</sup> و يساهم في تحسين أدائها وتطوير خبراتها.
  - العمل في ظل اطر قانونية فعالة تساهم في حسن سير عمل هذه المنظمات دون المساس بمقومات الدولة، ويساهم في استقلالية هذه المنظمات.
- ويمكن القول أن أهم ما يمكن المنظمات غير الحكومية أو أي منظمة من النجاح في بلوغ أهدافها هو إيجاد إرادة حقيقية من طرف كل الفاعلين في المنظمة من قادة وعاملين بها لتمكينها من استمراريتها واستقرارها ونجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة منها، وضمان ديمومتها المالية.

### المبحث الثاني: طبيعة الوساطة

من بين الطرق البديلة لحل النزاعات<sup>4</sup> وتسويتها بالطرق السلمية هناك الوساطة، وهي احد الآليات التي يتم اعتمادها كثيرا، وهذا بسبب تميزها بالسرية والحياد والثقة المتبادلة بين الوسيط والأطراف المتنازعة، ورغم هذا فإنها لا تخلو من وجود ما يعرقل أدائها المتميز، لذا يجب الوقوف عند هذه العراقيل والعمل على إيجاد حلول لها ليكون الاتفاق الذي يتم

<sup>1</sup>Felix Xufeng Pao Kusmanto, **An Insight NGO Challenges and the Need for Organization Capacity Building for Malaysian NGOS**, p p 37-40, Sit web:<https://core.ac.uk/download/pdf/267559064.pdf>, Date of Access: 03/11/2020.

<sup>2</sup> فواز بن علي الغامدي، " دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة ميدانية"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة المملكة العربية السعودية، 2019، ص 81.

<sup>3</sup> حيدر الوالي، "أفاق المجتمع المدني في العالم العربي وتحديات العولمة"، ورشة عمل حول تطبيق قانون المنظمات غير الحكومية في العراق 2010، 12، المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع، نشرت يوم 06/04/2012، ص 81 على الموقع الالكتروني: <https://www.slideshare.net/haideralwaili/ss-12298358>، تاريخ الإطلاع: 2020/10/23.

<sup>4</sup> الطرق البديلة لحل النزاع وهي مجموعة من الآليات التي يتم العمل بها لتسوية النزاعات وصنع السلام بهدف الوصول إلى اتفاقية تنهي النزاع القائم ومنها السلمية والقهرية، وسنتطرق إليها في المبحث الرابع من هذا الفصل المتعلق بحل النزاع.

التوصل إليه عن طريق الوساطة لحل النزاعات يحقق السلام الايجابي، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب.

### المطلب الأول: تعريف واهمية الوساطة

الوساطة هي أحد المفاهيم التي ارتبط استعمالها بمجال حل النزاعات على المستوى الفردي أو الجماعي، وهذا باعتبارها آلية تمنح أطراف النزاع مساحة اكبر من المصادقية والشفافية، مما يمهد بان تتوج جهودها بالتسوية السلمية للنزاعات، لذا نجد الباحثين والعاملين في مجال حل النزاعات تعمل على الإحاطة بهذا المفهوم من حيث التعريف والأهمية والأسس القائمة عليها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال فرعين.

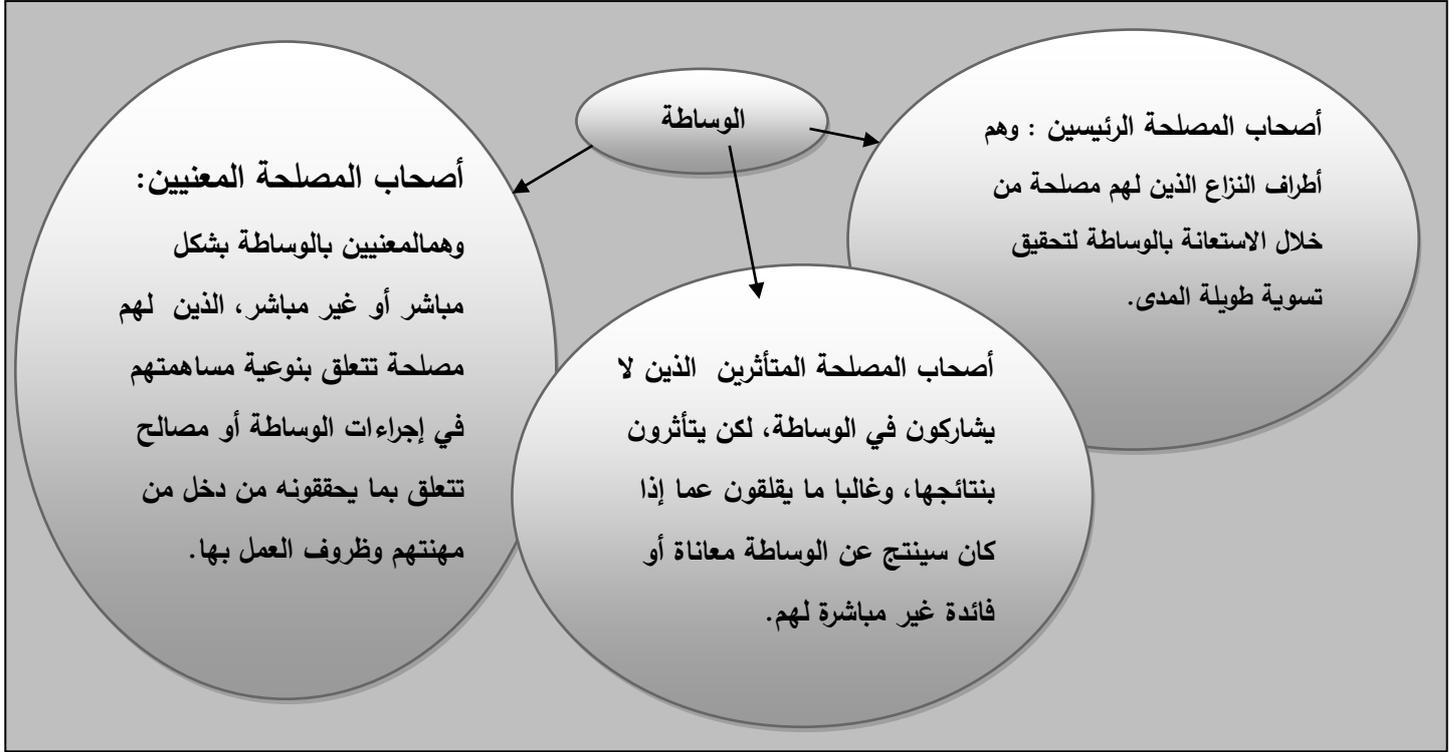
### الفرع الأول: تعريف الوساطة

الوساطة ليست غريبة عن كثير من المجتمعات العريقة ذات التاريخ الطويل فقد عرفت منذ القدم باعتبارها أداة لتحقيق الصلح بين المتنازعين، وفي العصر الحديث حظيت الوساطة باهتمام أكاديمي ومؤسسي ( منظمات دولية حكومية وغير حكومية ونجد منها خاصة الأمم المتحدة..)، وتكونت حولها دراسات لا تحصى وبرامج تدريبية لتأهيل وسطاء محترفين في العقود الخمسة الأخيرة، وقد اعتبرت من أهم انجازات مجال دراسات السلام والنزاع، فقد بدأ الاهتمام بدراسة الوساطة ووضع مبادئها وأساليبها منذ الخمسينات والستينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف تطبيق وسائل أكثر فعالية لحل وإدارة منازعات النقابات العمالية مع أصحاب العمل والشركات الضخمة، واعتبرت فعالة لأنها جنبت تلك الأطراف المتنازعة اللجوء إلى القضاء الذي يستغرق وقتاً طويلاً، وامتد تطبيقها إلى مجالات عدة كالمعاملات التجارية والنزاعات العائلية، المحلية والدولية...<sup>1</sup>، ذلك أن الوساطة يمكن استعمالها على كل المستويات فردية، عائلية، محلية، وطنية، إقليمية ودولية.

ويمكن تحديد الأطراف التي لها علاقة بالوساطة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> عمرو خيرى عبد الله، الحوار والتفاوض والوساطة دليل تدريبي، ص ص 108-109، على الموقع الالكتروني: <https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf> تاريخ الاطلاع: 2020/10/27.

الشكل رقم ( 03 ): يوضح الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوساطة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: مؤسسة التمويل الدولية، سلسلة الوساطة نحو إطار تشريعي للوساطة، مجموعة البنك الدولي ، 2016، ص 17.

كما أن العوامل التي تساعد في استخدام الوساطة تتمثل في:

- إمكانية تحديد أطراف النزاع.
- وجود علاقة اعتمادية بين أطراف النزاع.
- لديهم القدرة الشخصية والعاطفية لتمثيل أنفسهم في عملية الوساطة.
- لديهم مصالح منسجمة.

• البديل المطروح غير الوساطة أكثر تكلفة من عملية الوساطة والنتائج التي يمكن التوصل إليها.<sup>1</sup>

وقد عرفها جاكوب بير كوفيتش **Jacob Bercovitch** بأنها "عملية إدارة للنزاع تتعلق بجهود الأطراف ذاتها، لكنها تتميز عنها بطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضا بالعون من شخص، مجموعة، دولة أو منظمة لتغيير سلوكهم وتسوية نزاعهم أو حل مشكلتهم دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سميرات هاني، مشروع "الوساطة المجتمعية- نحو نابلس آمنة"، فلسطين: مؤسسة تعاون لحل الصراع، 2020/01/09، ص 7، على الموقع الإلكتروني: [https://www.taawon4youth.org/cached\\_uploads/download/2020/01/09/pdf-1578552789.pdf](https://www.taawon4youth.org/cached_uploads/download/2020/01/09/pdf-1578552789.pdf) تاريخ الإطلاع: 2020/10/28.

<sup>2</sup> فارس العربي، " دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري 1998-2002 (مع التركيز على الوسيط الجزائري)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دبلوماسية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 18.

ويمكن تعريف الوساطة كذلك بأنها "آلية لحل النزاعات بطريقة سلمية، تتم من خلال مساعدة طرف ثالث يدعى الوسيط يعمل في إطار السرية على خلق علاقة تعاون وتبادل بين أطرف النزاع لتوصل إلى اتفاق لحل النزاع، وهذا باستعمال تقنيات الحوار والنقاش وتقريب وجهات النظر بين هذه الأطراف، وهذا بالتراضي وليس بقوة القانون أو الإكراه".<sup>1</sup> وكذلك تم تعريفها بأنها "السعي لدى الأطراف المتنازعة عن طريق طرف يسمى الوسيط من اجل تسوية النزاع الناشب بينهما، والوصول إلى اتفاق تقبل به الأطراف المتنازعة، ويقتضي ذلك أن يقدم الوسيط اقتراحات وتوصيات يقبل بها".<sup>1</sup>

كما عرفت بأنها "عملية مفاوضات غير ملزمة يقوم بها طرف ثالث محايد يهدف إلى مساعدة أطراف النزاع للتوصل إلى حل للنزاع القائم بينهم، وذلك من خلال استخدام فنون مستحدثة في الحوار والتقريب وجهات النظر وتقييم المراكز القانونية لطرفي النزاع تحت غطاء من السرية".

وهناك من يعرفها أيضا على أنها "السعي من قبل طرف محايد بهدف مساعدة الأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر وتقييمها، وتوظيف مهاراته في إدارة المفاوضات لمحاولة التوصل إلى حل للنزاع وتسويته بشكل ودي قائم على التراضي"<sup>2</sup>، ما يلاحظ من هذه التعاريف أنها ركزت على طبيعة الوساطة باعتبارها أداة أو آلية لحل النزاعات، وعلى إلزامية وجود طرف متدخل وهو الوسيط.

من خلال ما تقدم يمكن تقديم التعريف الإجرائي للوساطة باعتبارها تدخل طرف ثالث محايد بين أطراف النزاع بهدف الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع ترضي جميع هذه الأطراف، وهذا من خلال العمل على تقريب وجهات النظر باستعمال مهارات الحوار والإقناع، وليس بقوة القانون أو الإكراه.

### المصطلحات المشابهة للوساطة:

يتداخل مع مفهوم الوساطة العديد من المصطلحات نذكر منها:

- \***الصلح Conciliation**: وهو عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة بين المتنازعين، ويكون قبل التوجه إلى القضاء أو أثناءه.
- \***التحكيم Arbitrage**: وهو تولية المتنازعين حاكما يحكم بينهم بحكم ملزم.<sup>3</sup>
- \***المساعي الحميدة Good offices**: هي تطوع في مهمة إصلاحية هادفة إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، بغية إيجاد أرضية مشتركة تمكنهم من مباشرة المفاوضات للوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهم.<sup>4</sup>
- \***التوفيق Conciliator**: عملية ذات طابع توجيهي أكثر من الوساطة، يتولى فيها طرف ثالث يتسم بالنزاهة وعدم التحيز دورا نشطا وموجها، لمساعدة أطراف النزاع لتوصل لحل متفق عليه لنزاعهم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد علي عبد الرضا عفلوك، "الوساطة في حل النزاعات بالطرق السلمية في التشريع العراقي(دراسة مقارنة)"، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء العراق، المجلد السابع، العدد الثاني، 2015، ص 193.

<sup>2</sup> عبد الله بن محمد العمراني، "الوساطة في تسوية المنازعات دراسة فقهية"، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود المملكة العربية السعودية، العدد الثاني، ماي 2013، ص 99.

<sup>3</sup> عمر مشهور جديثة الجازي، "الوساطة كوسيلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية"، ندوة بعنوان: الوساطة كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات، انعقدت بجامعة اليرموك الأردن في 28 جانفي 2004، ص ص 101-103.

<sup>4</sup> عمرو خيرى عبد الله، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام و حل النزاعات، المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2018، ص 293.

\*التفاوض **Negotation**: هو أسلوب اتصالي مباشر أو غير مباشر يلجا إليه أطراف النزاع ليناقشوا أي جهد مشترك يمكن أن يبذلوه لإدارة نزاعهم دون اللجوء إلى التحكيم أو وسائل قضائية أخرى.<sup>2</sup>

ويمكن توضيح الفرق بين الوساطة وباقي آليات تسوية النزاعات المذكورة أعلاه من خلال الجدول التالي:

---

<sup>1</sup>لجنة من الخبراء، "الوساطة دليل الممارسات الجيدة بموجب اتفاقية لاهاي 35 أكتوبر 1980 الخاصة بالجوانب المادية للاختطاف الدولي للطفل"، مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص المكتب الدائم، هولندا، 2012، ص 8.

<sup>2</sup> عمرو خيرى عبد الله، الحوار والتفاوض والوساطة، دليل تدريبي، على الموقع الإلكتروني: <https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27.

الجدول رقم ( 01 ) يوضح الفرق بين الوساطة، الصلح، التحكيم، المساعي الحميدة، التوفيق والتفاوض.

التفاوض	التوفيق	المساعي الحميدة	التحكيم	الصلح	الوساطة	الآلية المعيار
				لا يلزم ذلك.	يلزم ذلك.	وجود طرف ثالث.
				قبل الوصول إلى القضاء أو أثناءه.	نعم	تكون قبل الوصول إلى القضاء.
			إصدار حكم ينهي القضية محل النزاع.		نعم	تقريب وجهات النظر للوصول إلى حل للنزاع.
			إيصال الحق بحكم ملزم.		نعم	التنازل عن بعض الحق.
			ملزمة		نعم	غير ملزمة.
		لا يلزم ذلك.			نعم	وجود طرف ثالث.
		قبل الوصول إلى القضاء أو أثناءه.			نعم	تكون قبل الوصول إلى القضاء.
	عملية توجيهية,				نعم	عملية إستباقية وليست توجيهية.
	توجيه أطراف النزاع نحو حل ملموس.				نعم	مساعدة الأطراف المتنازعة للوصول إلى حلهم الخاص.
المرحلة الأخيرة للوصول إلى اتفاق ينهي النزاع.					نعم	عملية تسبق التفاوض
دوره يقتصر على نقل الرسائل فقط بين أطراف النزاع					نعم	الطرف الثالث دوره التدخل لإيجاد تسوية سلمية للنزاع ترضي أطراف النزاع.
				لا يلزم ذلك.	يلزم ذلك.	وجود طرف ثالث.
				قبل الوصول إلى القضاء أو أثناءه.	نعم	تكون قبل الوصول إلى القضاء.
			إصدار حكم ينهي القضية محل النزاع.		نعم	تقريب وجهات النظر للوصول إلى حل للنزاع.

المصدر من إعداد الطالبة بناء على التعريفات المقدمة لكل من الوساطة، الصلح، التحكيم، المساعي الحميدة، التوفيق والتفاوض.

الفرع الثاني: اهمية الوساطة

كما تقدم ذكره من أن الوساطة هي احد الطرق البديلة السلمية لحل النزاعات،<sup>1</sup> وهذا يعود للأهمية التي تكتسبها، والأسس التي تجعل منها الآلية الأنسب لتسوية النزاعات، والمتمثلة غالباً في:

أولاً- الأهمية:

تبرز أهمية الوساطة من خلال ما يلي:

- تساهم في نقل المعلومات بين أطراف النزاع بهدف توضيح الرؤية وتقليص الفجوة وسؤ الفهم بينهم.
- توفر خيارات واقتراحات متعددة مما لا يدع مجالاً لأطراف النزاع لرفض هذه الاقتراحات.<sup>2</sup>
- تسويات ودية للنزاعات تساهم في الحفاظ على استمرارية العلاقة بين أطراف النزاع.
- تقليل تكلفة تسوية النزاع والتي تكون باهظة في حالة اللجوء إلى تسوية النزاعات عن طريق المحاكم.
- استغلال عامل الوقت من حيث تقليل مدة تسوية النزاع، وهذا لبساطة إجراءاتها بخلاف تسويتها عن طريق القضاء.
- المحافظة على سرية النزاع،<sup>3</sup> مما يكسب ثقة أطراف النزاع ويساهم في الوصول إلى تسوية ترضي جميع هذه الأطراف.
- بسبب مرونتها وعدم رسميتها تلعب الوساطة دوراً مهماً في تعزيز بناء السلم والأمن والاستقرار في المجتمعات،<sup>4</sup> وتجنب الوقوع في الخلافات الحادة والحروب المدمرة.

ثانياً\_الأسس:

إن اللجوء إلى انتهاء الوساطة لحل النزاعات يكون مبني على الأسس التي تقوم عليها سواء في عملية الوساطة في حد ذاتها أو في صفات الوسيط والمتمثلة غالباً في:

1. أسس عملية الوساطة:

- من أهم الأسس التي تتميز بها الوساطة نجد:
- حياد الوسيط وسرية العملية.
- تحديد الصعوبات التي يمكن أن تعترض العملية وسبل معالجتها.<sup>5</sup>
- تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمسألة النزاع،<sup>1</sup> بالنسبة لكل المشاركين في هذه العملية.

<sup>1</sup> الطرق البديلة لحل النزاعات هي التفاوض، المساعي الحميدة، التحكيم، التوفيق، الصلح والتحقيق..

<sup>2</sup>Louis Kriesberg, "Mediation in Conflict Systems", Research Paper in Systems Research and behavioral Science Journal, American multinational publishing company United States, Volume 29, Issue 2, March/April 2012, p 152.

<sup>3</sup> عمر مشهور جديثة الجازي، نفس المرجع السابق، ص ص 2-3.

<sup>4</sup>Anna Nylund and Laura Ervo, The Future of Civil Litigation Access to Courts and Court Annexed Mediation the Nordic Countries, London: Springer International Publishing Switzerland, 2014, p 3.

<sup>5</sup>Maria Philips, Conflict resolution and mediation a must, Posted on 27 February 2016, Sit web : <https://www.nationnews.com/2016/02/27/barbados-employers-confederation-conflict-resolution-and-mediation-a-must/>, Date of Access: 23/08/2020.

- حماية كل المشاركين في العملية، والتأكد من إطلاع أطراف النزاع على الخيارات المتاحة وعلى ايجابيات وسلبيات كل خيار .
- تحكم الوسيط في العملية.
- عدم وجود أشكال قانونية للوساطة ولا رسوم.<sup>2</sup>
- تحديد الأسباب الكامنة وراء النزاع، وتحديد الوقت المناسب للوساطة لضمان نجاحها ( اللحظة المواتية في دورة حياة النزاع أي لحظة النضج).<sup>3</sup>
- عدم إلزامية مخرجاتها.
- تحديد نقاط قوة وضعف أطراف النزاع، ومن ثم التخطيط ووضع الاستراتيجيات المناسبة بناء على ذلك لضمان نجاح هذه العملية.

ويمكن توضيح أهم ركائز أو أسس الوساطة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : يوضح ركائز الوساطة



المصدر من إعداد الطالبة بناء على أسس الوساطة المذكورة أعلاه

<sup>1</sup>Jonas Baumann and Govinda Clayton, "Mediation in Violent Conflict", **CSS Analyses in Security Policy**, Center for Security Studies (CSS)Swiss Federal Institute of Technology in Zurich, No 211, June 2017, p 3.

<sup>2</sup> Justice Connect, **Using Mediation to Resolve Conflict and Disputes( Legal Information for Community Organization)**, 20/12/2017, p2, Sit web : [https://content.nfplaw.org.au/wp-content/uploads/2022/02/Using\\_mediation\\_to\\_resolve\\_conflicts\\_and\\_disputes\\_Cth.pdf?\\_ga=2.91204186.1744781318.1665180370-93471993.1665180357](https://content.nfplaw.org.au/wp-content/uploads/2022/02/Using_mediation_to_resolve_conflicts_and_disputes_Cth.pdf?_ga=2.91204186.1744781318.1665180370-93471993.1665180357), Date of Access: 23|08|2020.

<sup>3</sup>Carmela Lutmar and Jacob Bercovitch, 'Fragile states and Civil Wars: Is Mediation the Answer?', **Working Paper Nr 07 Centre for Research on Peace and Development (CRPD)**, Belgium, December 2011, p 16.

2. صفات الوسيط:

إن نجاح عملية الوساطة مرتبطة بمدى مهارة الوسيط وقدرته على التحكم في هذه العملية، لذا فمن أهم صفات الوسيط التي تمكنه من ذلك نجد:

- القدرة على حسن الإصغاء .
- القدرة على توفير إطار امن للأطراف المتنازعة للتعبير عن مطالبهم.
- العقلية المتفتحة القادرة على تفهم المواقف وحسن التصرف.
- الإيمان بقدراته والتزامه بالحياد.
- التزام أخلاقي اتجاه جميع أطراف النزاع والسرية في التعامل.
- القبول لوساطته من جميع أطراف النزاع وكسب ثقتهم.
- التركيز على العملية برمتها بداية من العلاقات إلى العملية فالنتائج، مع الإحاطة بإحتياجات، مصالح، تصورات، مواقف وخيارات أطراف النزاع.
- القيادة الفعلية والفعالة للوساطة.<sup>1</sup>
- توفره على المؤهلات والقدرات اللازمة لنجاح عملية الوساطة من اكتساب تقنيات الحوار والتفاوض والقدرة على التقييم والنقد والتأثير الإيجابي...<sup>2</sup>
- يمكن أن يمثل جهة رسمية أو غير رسمية.

أما من حيث نوع الوسيط نجد: **الوسيط المحايد** الذي لا يعمل إلا في حالة الظروف المهيأة (الوقف الشامل للنار وليس المؤقت، لحظة النضج<sup>3</sup>).

و**الوسيط النافذ** له مصلحة في فض النزاع اقتصادية أو عسكرية، ويستخدم قوته العسكرية أو الاقتصادية، وهو يتدخل في أي مرحلة من النزاع ويجبر أطراف النزاع على التفاوض من خلال استعمال سياسة العصا والجزرة.<sup>4</sup>

**المطلب الثاني: أنواع الوساطة مراحلها ومعوقات أداءها**

إن الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الوساطة لا يكون إلا من خلال دراسة الفرص والتهديدات التي تؤثر على نجاح أو فشل هذه الوساطة، والعوامل المؤثرة في سيرها، ويعتبر تحديد خطوات عملها بداية من نقطة انطلاقها وصولاً إلى المرحلة الأخيرة منها من أهم هذه العوامل، ذلك أنها تساعد في ترتيب الأولويات وتحديد الإمكانيات، كما أن الإحاطة بالعراقيل التي يمكن أن تكون في جميع مراحلها، والعمل على إيجاد حلول لها، يساهم في زيادة فرص نجاحها والتقليل من فرص فشلها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب من خلال فرعين.

<sup>1</sup> Hugo Slim, **A Guide to Mediation Enabling Peace Process in Violent Conflicts**, Geneva: The Centre for Humanitarian Dialogue, 2007, p p 6-14.

<sup>2</sup> Hugo Slim, *Ibid*, p p 6-14.

<sup>3</sup> يمكن الرجوع إلى مفهوم **لحظة النضج** في المطلب الثالث من المبحث الرابع من هذا الفصل.

<sup>4</sup> عبد الله شطري، **فض المنازعات -محاضرات**، على الموقع الإلكتروني: <https://www.academia.edu/7008782/> تاريخ الإطلاع: 2020/10/28.

### أنواع الوساطة:

- تأخذ الوساطة أشكال مختلفة، وهذا حسب الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وطبيعة النزاع الذي تتعامل معه، ومن هذه الأنواع نجد:
- **الوساطة التقويمية:** هي التي يقيم الوسيط فيها مطالب وحقوق المتنازعين مع مراعاة مشروعية هذه المطالب والحقوق.
  - **الوساطة التيسيرية:** وهي التي يساعد الوسيط المتنازعين فيها على حل مشاكلهم عن طريق تسهيل التواصل، والبحث عن حلول (الريح المتبادل).
  - **الوساطة العلاجية:** هي التي تساعد على التثام الأذى الناجم عن النزاعات.
  - **الوساطة التحويلية:** هي الوساطة التي هدفها تحويل المتنازعين لفهم الطرف الآخر، وبالتالي خلق التعاطف له (تمكين المتنازعين من اكتساب مهارات جديدة لحل المنازعات الخاصة بهم مثل مهارة الاعتراف والتعاطف..)<sup>1</sup>.
  - **الوساطة الجامدة:** وهي التي تتعلق بمعالجة قضايا لا يمكن التنازل عنها كلياً أو جزئياً، أو إجراء تعديلات عليها كمعالجة قضية الهوية .
  - **الوساطة المرنة:** وهي التي تعالج قضايا يمكن التنازل عن جزء منها أو إجراء تعديلات عليها كمعالجة مسألة الحدود.

### الفرع الأول: مراحل الوساطة

- الوساطة كأى عملية لها بداية ونهاية، وتمر عبر مراحل للوصول إلى الهدف المرجو منها، ونجد إن تحديد خطوات الوساطة يختلف من مرجع إلى آخر، إلا أنها تتفق في المضمون، ويمكن تحديد هذه الخطوات في<sup>2</sup>:
1. **التعاقد:** وهو شرح آلية الوساطة، وتقييم قابلية النزاع للوساطة، ووضع البنى الأساسية، وتحديد ادوار وأطراف النزاع.
  2. **معالجة مواضيع النزاع:** وهذا عن طريق تحديد وجمع المعلومات، وتحديد مواضيع الاتفاق والاختلاف ما بين طرفي النزاع، وتحديد الأمور التي يجب البث فيها.
  3. **التعامل مع النزاع:** وهذا عن طريق تحديد أشكال النزاع من وجهات النظر المتباينة، وأولويات أطراف النزاع.
  4. **تطوير وتقييم الخيارات:** وهذا عن طريق طرح الخيارات، ومن ثم تقييمها من حيث الأهداف، ومدى ملائمتها للنقاط المرجعية، وبعدها يتم امتحان الخيارات واختبار أهميتها.
  5. **الوصول إلى الاتفاق:** عن طريق صياغة مسودة للاتفاقية النهائية ليتم مراجعتها من قبل أطراف النزاع، على أن يتم تنفيذها بعد ذلك.

وإجمالاً يمكن تلخيص مراحل الوساطة في أربعة خطوات هي<sup>3</sup>:

- **مرحلة ما قبل الوساطة:** وهي تتطلب من الوسيط القيام بأمر مهم وهي: ربط الاتصال مع المتنازعين.

<sup>1</sup> Alva Orlando, **An Introduction to Mediation**, p 1, Sit

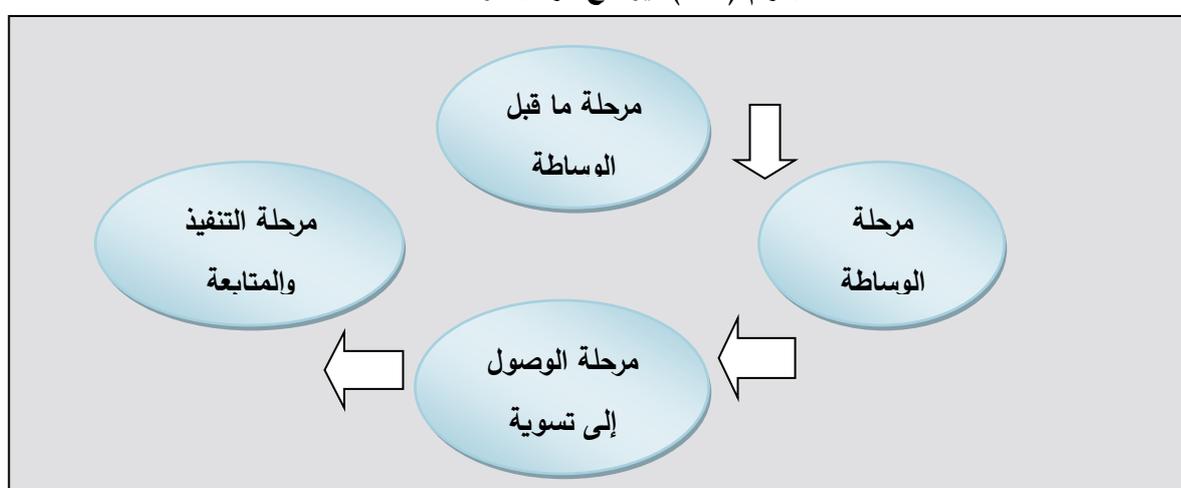
web:https://www.blaney.com/sites/default/files/other/adr\_introduction.pdf, Date of access:09/09/2019.

<sup>2</sup> عمر مشهور حديثه الجازي، **نفس المرجع السابق**، ص 4.

<sup>3</sup> فارس العربي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 20-25.

- تحديد الاستراتيجيات الأكثر ملائمة للحالة المعنية بالوساطة.
  - تحليل النزاع من خلال جمع البيانات والمعلومات.
  - وضع خطة للوساطة.
- مرحلة الوساطة: هي مرحلة الاتصال بين الأطراف المتنازعة، ووضع أجندة المفاوضات.
- مرحلة الوصول إلى تسوية: من خلال اختيار البديل أو السيناريو الأفضل الذي يحقق أكبر قدر من المصالح للأطراف المتنازعة، ويؤدي إلى تسوية النزاع.
- مرحلة التنفيذ والمتابعة: بعد المساومة النهائية يتم صياغة الاتفاق في شكل رسمي، ووضع خطة للتطبيق والمتابعة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم ( 05 ): يوضح مراحل الوساطة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المراحل المقدمة للوساطة المذكورة أعلاه

### الفرع الثاني: معيقات الوساطة

- إن نجاح عملية الوساطة مرتبطة بالظروف والإجراءات التي تقوم عليها هذه العملية، ومن أبرز العوامل أو المعيقات التي تؤثر على حسن سيرها نجد:
- درجة تقادم النزاع، وتوقيت تدخل الوسيط.
  - قدرة الأطراف على تسوية النزاع.
  - توازن أو اختلال القوة بين أطراف النزاع، وقدرة الوسيط على خلق توازن للقوة بينهم.
  - طبيعة إجراءات التفاوض.
  - تعقد موضوعات النزاع.<sup>1</sup>
  - دوامة أو معضلة الأمن: ويقصد بها أن كل طرف يعتقد سؤ النية بالطرف الأخر، وعدم الرغبة في وضع السلاح.

<sup>1</sup> عمرو خيرى عبد الله، الحوار والتفاوض والوساطة دليل تدريبي، على الموقع الإلكتروني: <https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27.

- أمراض وطموحات القادة: الرغبة في الحصول على مكاسب شخصية من المفاوضات كالحصول على منصب قيادي.
- **الخطاب العدائي:** وهو يستخدم قبل لحظة النضج حيث توجه خطابات عدائية وتحريضية ضد الطرف الآخر مما يصعب عمل الوسيط في تلطيف الأجواء بين أطراف النزاع.<sup>1</sup>
- مدى استقلالية الوسيط وحياده.
- مدى كفاءة الوسيط ومؤهلاته لإدارة عملية الوساطة.
- مصداقية واستعداد الأطراف المتنازعة لحل النزاع بالطرق السلمية.

### المطلب الثالث: مهارات واستراتيجيات الوساطة

إن تحقيق أهداف الوساطة والمتمثلة ساسا في حل النزاعات، وتحقيق السلام المستدام يتطلب وضع استراتيجيات فعالة، تمكن من تقليل نسبة فشل الوساطة وتعزز من فرص نجاحها، وهذا لا يكون إلا من خلال الاعتماد على مهارات للوساطة تؤدي إلى ذلك، وهو ما سنتطرق إليه قبل التطرق إلى استراتيجيات الوساطة.

#### الفرع الأول: مهارات الوساطة

كأي آلية من الآليات التي تهدف إلى تحقيق النتائج المرجوة منها، وهو ما يتطلب توفرها على مهارات وتقنيات تساعدها في ذلك، والوساطة باعتبارها احد الآليات المعتمدة لحل النزاعات تتطلب هي كذلك مجموعة من المهارات وغالبا نجدها متمثلة في:

- **مهارة تحديد استراتيجيات محددة وواضحة:** يعتبر وضع خطط واضحة الأهداف ومحددة المدة، ووفق استراتيجيات مدروسة من عوامل نجاح أي آلية أو عملية في نجاح مهمتها.
- **مهارة الاستماع:** يستخدم الوسيط هذه المهارة لمساعدة الأطراف للتوصل إلى اتفاق، والاستماع يختلف عن حل المشكلة وعن إعطاء النصائح، فهو يساعد أطراف النزاع أن تطرح جميع وجهات نظرها، ومن ثم تصبح جاهزة للاستماع لرأي الآخر، ولبناء فهم متبادل مع أطراف النزاع الأخرى، وإمكانية التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.
- **مهارة العمل على توفير إطار بناء وتعاوني للتفاوض:** من خلال هذه المهارة يستطيع الوسيط مساعدة أطراف النزاع أن ترى بعضها البعض كحلفاء وليس أعداء، و هذا من خلال توجيه تركيز هذه الأطراف على التفاوض للوصول إلى حل للنزاع، وليس التركيز على من هو المخطئ، وكذلك مساعدتهم على فهم مصالح وحاجات بعضهم البعض.<sup>2</sup>
- **مهارة حسن اختيار الوقت المناسب للتفاوض:** هذه المهارة تمكن الوسيط من تحديد الوقت المناسب الذي يصبح فيه أطراف النزاع جاهزة للتفاوض، وللخروج بحلول ترضي الجميع، حيث إن تحديد وقت التفاوض في فترة عدم قابلية أطراف النزاع للتفاوض يجعل من فرص نجاح هذه الوساطة قليلة جدا.

<sup>1</sup> عبد الله شطري، فض المنازعات -محاضرات، على الموقع الالكتروني: <https://www.academia.edu/7008782/> تاريخ الإطلاع: 2020/10/28.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي\_اليمن، الدليل التدريبي للمشروع دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات، مشروع التماسك الاجتماعي والتنمية، اليمن، نسخة تجريبية 2012، ص 43.

### الفرع الثاني: استراتيجيات الوساطة

إن الاعتماد على الوساطة لتسوية النزاعات يتطلب العمل من خلال خطة واضحة واستراتيجيات محددة، تساعد في الإطلاع على الظروف المحيطة بالنزاع والتعرف على نقاط قوة وضعف أطراف النزاع لاستغلالها للمساعدة في حل النزاع، وهذه الاستراتيجيات تتمثل أهمها في:

- **صياغة إطار للقضية** باعتبارها فرصة لتعظيم المزايا التنافسية من خلال التعاون الانتقائي بدلا من النزاع.
- **التأكيد على الإيجابيات** أي أن عملية الوساطة تركز في تسوية النزاع على بناء توافق حول الإصلاحات المتوقعة والأولويات الإنمائية.. بدلا من التركيز في تسوية النزاع على الأوضاع السلبية للنزاع كتحديد المسؤولية لأحد أطراف النزاع لتوسع تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة وتهديم البنية المؤسسية والتحتية للمناطق النزاع.<sup>1</sup>
- **بناء ورفع مستوى الثقة في بيئة شديدة الاستقطاب** من خلال التركيز على التعاطف والذكاء العاطفي وتقدير جميع وجهات النظر بأسلوب غير قائم على الإدانة.
- الفصل بين الممارسات مثل التدريب وتبادل الخبرات بشكل منفصل للأطراف المتنازعة، لإتاحة الاستعداد لقبول عملية الوساطة.<sup>2</sup>
- **المقابلة المنفصلة مع أطراف النزاع:** إن الوساطة تكون من خلال مقابلة كل طرف على حدا قبل الوصول إلى مرحلة التفاوض المباشر، وهذا يساعد الوسيط على عدم التحيز لأحد أطراف النزاع على حساب الآخر، كما أنها توفر فرصة للتفكير دون ضغوط مع عدم وجود الطرف الآخر..
- **منع ومقاطعة المجادلات الساخنة:** على الوسيط العمل على منع كل العبارات والآراء السلبية بين أطراف النزاع، والتي تزيد من حدة الاختلاف.
- **النظرة الواقعية:** غالبا ما تصل أطراف النزاع إلى طريق مسدود بسبب توقعاتهم المبنية على رؤيتهم الخاصة، بغض النظر عن تقبل الطرف الآخر لها، فعلى الوسيط مساعدتهم على التفكير بعقلانية، وطرح مطالبهم وشروطهم مع الأخذ بعين الاعتبار رأي الطرف الآخر للتوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف.
- **صياغة الحل في عبارات مقبولة:** مساعدة أطراف النزاع في صياغة الحلول بعبارات لا تؤذي أي من أطراف النزاع.
- **المساعدة في حل النزاع:** الوسيط من المفترض أن لديه القدرة على النظر بموضوعية للنزاع، ولديه رؤية لكيفية حل النزاع، مما يمكنه من طرح اقتراحات وحلول تساعد أطراف النزاع وتحفزهم للتوصل إلى اتفاق.
- **استغلال فترات الهدوء والراحة:** إعطاء أطراف النزاع فترات من الراحة تمنحهم فرصة ثانية للتفكير، وتقييم العواقب الناتجة عن عدم الاتفاق.
- **الاستعانة بشخص آخر أو وسيط آخر:** في بعض الأحيان يكون من المفيد الاستعانة بشخص آخر يكون موضع احترام أطراف النزاع للتحدث معهم قبل أو بين جلسات الوساطة ليوضح لهم أهمية التعاون للوصول إلى حلول تنهي

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، **دعم الوساطة الداخلية لتعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات موجز توجيهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص 6.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، **المرجع نفسه**، ص 6.

النزاعات القائمة بينهم، كما يمكن أيضا الاستعانة بوسيط آخر يساعده في هذه العملية، ويساهم في تعدد وجهات النظر في عملية الوساطة ويساعد في توسيع نظرة أطراف النزاع، وتحمل أعباء الوساطة من مقابلات منفصلة وطرح الخيارات...<sup>1</sup> إن أهم إستراتيجية للوساطة تمكن من تسوية النزاعات هي القدرة على تبني استراتيجيات تتلاءم مع طبيعة النزاع القائم والبيئة المتواجد بها.

### المبحث الثالث: طبيعة النزاع الأهلي

النزاع ظاهرة طبيعية تعرفها جميع المجتمعات، تكون على مستوى الأفراد أو الجماعات، محلية أو دولية، يوجد نتيجة اختلاف في الرؤى والأفكار والمصالح، وتكون نتائجها وأثاره على المجتمع إما ايجابية أو سلبية، وهذا حسب طبيعة النزاع وأطرافه والبيئة المتواجد بها هذا النزاع، فهو يساهم في تقدم وتطور المجتمع إذا كان هذا النزاع في إطار من الاحترام وتقبل للرأي الآخر، وفي إطار قضايا تخدم المجتمع، كما يمكن أن يكون السبب في هدم استقرار هذه المجتمعات سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا...، ويؤدي بها حتى إلى حرب أهلية أو دولية، وإلى التدخل الأجنبي في شؤون الدول ذات السيادة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مفهوم للنزاع بصفة عامة باعتباره عامل ذو تأثير سلبي أكثر منه ايجابي على المجتمع، وهذا مهما كان مستواه محلي أو دولي...، لذا وجب الوقوف عند مسبباته وأثاره وهذا بهدف معالجتها، ومن ثم سنتناول مفهوم النزاع الأهلي باعتبار هذه الدراسة تتناول هذا النوع من النزاعات، وهذا من خلال ثلاثة مطالب.

### المطلب الأول: تعريف النزاع وأنواعه

النزاع هو مفهوم مرتبط بسؤ الفهم واختلاف في الرؤية والأهداف والمصالح بين الأطراف المتنازعة، والذي غالبا ما ينتج عنه قطع للعلاقات الخاصة والعامة وعدم استقرار في المجتمعات، وهو في الغالب العامل الرئيس في حدوث النزاعات والحروب الأهلية والدولية، لذا اهتم الأكاديميون والباحثون بدراسته وهذا في إطار علمي ممنهج يمكن من الإحاطة بجميع جوانبه للوصول إلى حلول تحقق حلول لهذه النزاعات وتبني السلام، وهذا من خلال ما يعرف بحقل دراسات الصراع والسلام<sup>2</sup> **Conflict and Peace Research** ، وحتى يتسنى لنا تحديد هذا المفهوم سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف النزاع بصفة عامة والنزاع الأهلي بصفة خاصة، وكذلك إلى أنواع النزاع ثم إلى أنواع النزاع الأهلي من خلال فرعين.

### الفرع الأول: تعريف النزاع

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف النزاع بصفة عامة ومن ثم النزاع الأهلي، ثم إلى المصطلحات المشابهة له.

### أولا- تعريف النزاع:

يعتبر النزاع احد الظواهر المنتشرة في المجتمعات، والتي تنتج عن اختلاف في وجهات النظر بين أطراف النزاع، أو تعارض في الاحتياجات أو المواقف، مما يولد حالة من التوتر، والنزاع يمكن أن يكون ايجابي وهذا في حالة تحقيق تطور

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي\_اليمن، نفس المرجع السابق، ص 43\_45.

<sup>2</sup> دراسات الصراع والسلام دراسات النزاع والسلام هو حقل علمي يهتم بدراسات السلام والنزاع لفهم أسباب ودوافع هذه الظواهر وآلياتها، مع التركيز على كيفية تسوية وحل هذه المنازعات، وقد أصبح حقل علميا مستقلا بذاته في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين، ومن أهم رواده يوهان غالتونغ **Johan Galtung** وجون بورتون **Jhon Borton**، ولمزيد من الإطلاع يمكن العودة إلى المرجع: سامي إبراهيم الخزندار، "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، جامعة مؤتة الاردن، المجلد 5، العدد 1، كانون الثاني، 2013.

(تحصيل حقوق)، مثل النزاع بين الحكومة والعمال لتحصيل حقوق يقر بها القانون، كما يمكن أن يكون سلبي حيث يتحول إلى صراع مسلح، وبكل الأحوال طبيعة النزاع ونتيجته تقرران غالبا هل النزاع ايجابي أم سلبي؟<sup>1</sup> والنزاع بصفة عامة اصطلاحا يعني وجود حالة معينة من التنافس، التي يكون فيها أطراف النزاع في وعي كامل بتضارب في المصالح، ويسعى كل طرف بقوة لاحتلال موقع يتعارض مع مصالح الطرف الآخر.<sup>2</sup> وتركز الأدبيات الغربية المعاصرة المهمة بدراسة النزاعات والصراعات على ضرورة توفر العناصر الآتية في هذا المفهوم وهي:

- وجود أكثر من طرف<sup>3</sup> في النزاع.
  - حالة من التنافر أو عدم الاتفاق بين أطراف النزاع حول مصلحة أو هدف ما أو قضية ما تكون موضوع النزاع.
  - وجود عنصر الندرة مع تزامن في طلب هذه المصلحة أو الهدف بالنسبة لأطراف النزاع<sup>4</sup> كل حسب احتياجاته.
- والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم ( 06 ) : يوضح العناصر الأساسية للنزاع



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المرجع: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

#### 1. تعريف النزاع بصفة عامة:

تعريف النزاع تختلف حسب الرؤية أو الجانب الذي يتم التركيز عليه في التعريف، فنجد:

<sup>1</sup> فريق بدائل، نحو سلام مستدام تحليل وحل النزاعات، سوريا: مؤسسة دولتي، 2014، ص 4.

<sup>2</sup> زهير محمدي بشار جادو، " آليات تحقيق التعايش السلمي وشط المجموعات القبلية في دارفور"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة الخرطوم، 2003، ص 9.

<sup>3</sup> تتمثل الأطراف المشاركة في النزاع في: أطراف النزاع المباشرة: الذين لهم مصلحة مباشرة من النزاع. أطراف النزاع غير المباشرة: الذين لهم مصلحة غير مباشرة من النزاع، وتعمل على تحريك النزاع في اتجاه ما يخدم مصلحتها. الأطراف المتدخلية: الطرف الثالث المتدخل في النزاع بهدف تسويته.

<sup>4</sup> سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 62.

تعريف كل من نيكلاس سوانستروم Niklas Swanstrom ومايكل وينسمن Michael Wensman للنزاع بأنه "الاختلافات المتطورة في مواقف القضايا بين طرفين أو أكثر في اللحظة الزمنية نفسها"<sup>1</sup>، حيث اعتبر أن النزاع هو نتيجة اختلاف حول المصالح في حالة الندرة.

ويصف يوسف ناصيف حتي النزاع بأنه تعارض وتصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره"<sup>2</sup>. كما نجد من عرف النزاع انه خلاف بين طرفين أو أكثر لديهم اختلافات في الأهداف أو الوسائل المعتمدة لمعالجة وضع معين، ويمكن للنزاع أن يتصاعد أو يصبح اقل شدة وتوترا أو ينتهي بالتوصل إلى حل، وهذا حسب التعارض والتعامل مع هذا النزاع،<sup>3</sup> هذين التعريفين اعتبارا أن النزاع يكون عند وجود علاقة متوترة بين أطراف النزاع.

وهناك من عرف النزاع انه حالة من التفاعل قائم على اللاتعاض بين فاعلين أو أكثر، في حالة من التناقض وعن عدم التوافق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية..) أو معنوية (إيديولوجيا، الهوية..)؛<sup>4</sup> وفي هذا التعريف قد ربط النزاع بطبيعة العلاقة السلبية بين أطراف النزاع وتعارض المصالح. ومن خلال ما تقدم يمكن تقديم **التعريف الإجرائي للنزاع** بأنه "تضارب لوجهات النظر أو حول مصالح أو قضايا معينة أو موارد سواء مادية أو معنوية بين طرفين أو أكثر، سواء كانوا أفراد، جماعات، مؤسسات أو دول، وهذا التضارب أو الاختلاف يؤدي إلى التصعيد أو إلى التهدئة، وهذا حسب درجة نجاح أو فشل عملية حل هذا النزاع".

## 2. تعريف النزاع الأهلي:

إن الأوضاع التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير في طبيعة وأنواع النزاعات التي سادت الجزء الثاني من القرن العشرين، حيث حصل أغلبها في دول العالم الثالث التي أكثرها كانت مستعمرة، مقارنة بأوروبا التي توصلت إلى حل كثير من القضايا التي تشكل مصدرا للنزاعات، والمتمثلة في الغالب في بناء الدولة، الهوية الوطنية، التنمية الاقتصادية...، وهذه القضايا هي التي عانت منها دول العالم الثالث.

ومع استقلال معظم دول العالم الثالث في الستينات، وبعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الثنائية القطبية حصل ازدياد في عدد النزاعات الداخلية خاصة الإثنية\* التي تثيرها الأقليات\* والاجتماعية في مقابل انخفاض عدد الحروب والنزاعات

<sup>1</sup> أسمان سعيداني، **منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية دراسة نظرية**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2018، ص 7.

<sup>2</sup> أسمان سعيداني، **المرجع نفسه**، ص 7.

<sup>3</sup> الفريق اللبناني لتحويل النزاعات ومنظمة شركاء من أجل التغيير الديمقراطي الدولية، **كتيب المصالحات وحل النزاعات المجتمعية في شمال لبنان**، الاتحاد الأوروبي والسفارة الهولندية بلبنان، جولية 2014، ص 16.

<sup>4</sup> ادم جودة الله حيدوب، " دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام"، **بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في ثقافة السلام**، جامعة السودان، فيفري 2016، ص 21.

\* الإثنية حسب الموسوعة الأمريكية جماعة تتميز عن غيرها إما بالعرق أو القومية أو الدين أو المولد أو الدولة القومية، وحسب إكرام بركان هو مصطلح يستخدم لوصف الواقع الثقافي لمجموعة بشرية، وهو يستخدم لوصف مفاهيم تنطبق على العرق، الحضارة، الشعب والقبيلة، انظر المرجع: إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية لعلاقات الدولية**، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 27.

المسلحة التقليدية بين الدول وخاصة الحروب الاستعمارية، وازدادت درجة العنف فيها، فمن أصل 30 نزاع عدت سنة 1992 تم إحصاء 29 نزاعا داخليا في يوغسلافيا في طاجيكستان في الصومال في رواندا وبجده اقل في هايتي وأفغانستان، كما ازداد التدخل الخارجي المباشر وغير المباشر في النزاعات بشكل ملحوظ،<sup>1</sup> وهذا ما تطرق إليه مير شامير Mir Shamir في مقالة كتبها عام 1990 حيث نوه أن نهاية الحرب الباردة من شأنها أن ترجع بنا إلى السياسات التقليدية التي تتسم بميزان قوى متعدد الجوانب يؤدي إلى ظهور النزعة القومية والتنافس الإثني، ويقودان إلى عدم الاستقرار والصراع واسع النطاق.<sup>2</sup>

ومفهوم النزاع بصفة عامة خاصة موضوع النزاع الأهلي من المفاهيم التي تنوعت حولها التعارف وكثر حولها الجدل في الأدبيات الغربية، وتعد الحرب الأهلية\* من أهم التعبيرات العملية للنزاعات الداخلية / الأهلية\*، أو هي إحدى نتائجه وهي لا ينطبق عليها قوانين الحرب التقليدية، ومن هذه الزاوية يعرف الأستاذ إبراهيم احمد إبراهيم النزاع الداخلي أو الأهلي تعريفا إجرائيا حيث يرى الحرب الأهلية شكلا من أشكال النزاع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو إيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام حكم أو الحصول على الحكم الذاتي، ويشمل هذا النزاع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة،<sup>3</sup> وما يلاحظ في هذا التعريف هو ربط مفهوم الحرب الأهلية بالنزاع الداخلي المسلح.

إن مصطلح النزاع داخل الدول كما هو مستخدم من طرف ناتان Nathan والوتر Walter يشير إلى النزاعات المسلحة العنيفة، والذي يطلق عليها في الدراسات العلمية بالنزاعات أو الصراعات الإثنية\_سياسية، وحتى مصطلح الحروب الأهلية الإثنية يمكن أن تشمل قضايا الانفصال والحكم الذاتي ومسائل الأمن والهوية أو الدين أو الشعور بالرفاه، هذه

\* الأقليات هي تلك الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية اثنية كاللغة والدين أو القومية أو العرق أو القبيلة وتفرعاتها، و يأتي هذا التأكيد على هذه السمات وعند التصدي لمفهوم الأقلية فإننا لا نجد في الواقع اتفاقا بين الباحثين حول ذلك كما أننا لا نجد معيارا واحدا يجتمعون عليه، ومن بين هذه التعاريف نجد المنظور السوسولوجي الذي يرى في الأقلية جماعة تزيد نسبتها أو تقل إلى إجمالي السكان تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، وفي عدد من المصالح تركزها تنظيمات أو أنماط خاصة للتفاعل، انظر المرجع: إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية لعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 27.

<sup>1</sup> حسين بهاز، "مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 03، 2010، ص ص 50-51.

<sup>2</sup> عادي سليمان العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2015، ص 71.

\* يطلق على الحرب الأهلية كذلك النزاعات الداخلية المسلحة.

\* يقول هندرسون إن النزاعات الداخلية لم تأخذ نصيبها من الاهتمام الأكاديمي وهناك إجحاف في التطرق إليها، وهذا في مقابل التطور الهائل الحاصل على مستوى الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالنزاعات الدولية انظر المرجع: إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية لعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 29.

<sup>3</sup> عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 20\_21.

النزاعات تحدث بين الدولة والسكان المدنيين أو بين السكان المدنيين، مثال ذلك العنف الداخلي في ايرلندا الشمالية والباسك في اسبانيا.<sup>1</sup>

ويعرف النزاع الأهلي أو النزاع الداخلي بأنه "نزاع مسلح حول أحقية الحكم وإدارة الدولة، يندلع بين النظام وقوى داخل الدولة التي تشهد هذا النزاع، وقد يصاحبه تدخل من دول خارجية بهدف ترجيح كفة احد الطرفين"<sup>2</sup>، استثنى هذا التعريف النزاع بين الجماعات في نفس الدولة.

كما تم تعريف النزاع الأهلي بأنه " نزاع مسلح ينشب بين مجموعات من السكان من أبناء البلد الواحد، وأكثر ما تدفع إليه النزاعات الحزبية أو المعارضة الشديدة للحكومة أو الطائفية، وهو يختلف عن الثورات البسيطة أو حالات التمرد"<sup>3</sup>، وهو عكس التعريف السابق حيث اعتبر النزاع الأهلي هو القائم بين الجماعات في نفس الدولة.

إن مصطلح النزاع الأهلي يطلق عليه كذلك مصطلح النزاع الداخلي، ويعرف هذا النوع من النزاعات بأنه ينشب بين مجموعات من السكان من أبناء البلد الواحد.

ويمكن تقديم التعريف الاجرائي للنزاع الأهلي بأنه "عدم اتفاق بين مجموعتين أو أكثر، حيث أن كل مجموعة تكون لها عوامل مشتركة توحدتها مثل الدين، القبلية، العشيرة العرق، اللغة...، كما يمكن أن يكون بين إحدى الجماعات والسلطة القائمة في تلك الدولة، وهذا النزاع يكون على المستوى المحلي أو الوطني أي نزاع داخلي، وأسبابه تكون تدور حول مواضيع محددة كالهوية، العقيدة، الإيديولوجية، الأرض، الدين...، وغالبا ما يتسم بالعنف الجسدي والمادي ويصل حتى إلى القتل والتصفية الجسدية".

### 3. الفرق بين النزاعات الدولية والأهلية:

إن الحدود المميزة بين النزاعات الدولية والأهلية تكمن في الغالب في:

- الأطراف الرئيسية في النزاعات الأهلية هم إما حكومة مع أطراف أو أطراف محليين في دولة واحدة، بينما في النزاعات الدولية تكون الأطراف الرئيسية هي الدول.
- منطقة النزاعات الأهلية غالبا لا تحتوي على حدود جغرافية معينة الحدود كلها منطقة نزاع، أما في النزاعات الدولية فان حدود النزاع غالبا هي منطقة الحدود الجغرافية.
- مقاتلي النزاعات الأهلية هم عادة من العسكريين والمدنيين معا، أما في النزاعات الدولية تكون بين قوات عسكرية نظامية.
- تشير العديد من الإحصائيات ودراسات النزاعات المسلحة إلى أن معظم النزاعات الأهلية التي تمت تسويتها كانت غالبا تحقق نصر أو هزيمة أكثر بكثير من النزاعات التي تنشب بين الدول، وهذا في فترة الحرب الباردة حيث كانت تنسم بالنزاعات الإيديولوجية، أما بعد الحرب الباردة أصبحت تسوية النزاعات الأهلية تتم عن طريق المفاوضات والمساومات وتكون هذه النزاعات في الغالب نتيجة انحراف في العملية السياسية<sup>4</sup> اي على مستوى السلطة.

<sup>1</sup> إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية لعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص ص 26\_27.

<sup>2</sup> عمرو خيرى عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 104.

<sup>3</sup> طوني جورج عطا الله، نزاعات الداخل وحروب الخارج بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975-2007، لبنان: منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، 2007، ص 45.

<sup>4</sup> سامي إبراهيم الخزندار، نفس المرجع السابق، ص ص 74\_175.

• موضوعات النزاعات الدولية غالباً ما تكون لها علاقة بالحدود، أما النزاعات الأهلية فتعدد موضوعاتها حيث نجد مشكلة الهوية، الدين، الإقليم، اللغة والعرق...، وقد حدد رودولف ستافينهجين Rudolf Stafinhgin في كتابه "الصراعات العرقية والدولة القومية" المعايير التي تحدد المجموعات العرقية في: اللغة، الدين، الأرض، التنظيم الاجتماعي والثقافة.<sup>1</sup>

ما يلاحظ أن طبيعة النزاعات الأهلية معقدة ويصعب التحكم بها، عكس النزاعات الدولية الواضحة الأسباب وإمكانية إيجاد حل لها أكثر من فرص حل النزاعات الأهلية.

### ثانياً\_النزاع والمصطلحات المشابهة له:

يوجد مجموعة من المصطلحات القريبة في المعنى للنزاع وهي:

#### 1. النزاع والصراع:

من خلال مختلف الأدبيات المتعلقة بالصراع كمفهوم يبدو أن هناك تكامل في المصطلحين، إلا أن هناك بعض الاختلافات الظاهرة، فالصراع هو النزاع الناتج عن اختلاف في الرؤى والعقائد والأفكار .. بين مجموعتين أو أكثر، كما أن الصراع أعمق من النزاع، لذا يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله بخلاف النزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات، فالصراع أوسع: مثل الصراع الحضاري بين الغرب والشرق والصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي...، والعلاقة بين الصراع والنزاع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون لها حل فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعاً، وهذا ما يجعل المصطلحين متداخلين وغالباً ما يستخدمان وكأنهما مفهوم واحد،<sup>2</sup> الصراع هو تعارض في المصالح، في حين أن النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية، والاختلاف بينهما يكمن في أن الصراع هو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أما النزاع فهو الخلاف بين اتجاهات الأفراد أو الجماعات داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة.

#### 2. النزاع والحرب:

الحرب هو الصراع المسلح داخل الدولة أو بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية، والهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للأطراف المتحاربة، أما النزاع فهو يشمل حالات التناقض والاختلاف حتى دون وجود العنف المادي، كما أن الحرب هي المرحلة الأخيرة للنزاع حيث يصل إلى حالات العنف الشديدة أو حالة استخدام السلاح، إذا يعتبر مفهوم النزاع اشمل وأكثر تعقيداً من مفهوم الحرب<sup>3</sup> الذي يكون مرتبطاً دائماً باستخدام السلاح وبالتالي وجود الكثير من الخسائر البشرية والمادية.

#### 3. النزاع والتوتر:

التوتر هو مواقف نزاعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل للجوء إلى القوة، وهو يختلف عن النزاع من حيث انه يعتبر حالة سابقة للنزاع، ولا يتعارض وجوده حالات التعاون، ولا يؤدي وحده إلى النزاع إنما يعود ذلك إلى ميل الأطراف لاستخدام سلوك النزاع، بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاونية.

#### 4. النزاع والأزمة:

<sup>1</sup> زياد الصمادي، حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني برنامج دراسات السلام الدولي، الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009، ص 16.

<sup>2</sup> إكرام بركان، نفس المرجع السابق، ص 12.

<sup>3</sup> ادم جودة الله حيدوب، نفس المرجع السابق، ص ص 23-28.

الأزمة هي موقف مؤثر جدا في العلاقات بين الأطراف المتخاصمة، لا يصل إلى مرتبة الحرب بالرغم من قوة المواقف العدائية بين هذه الأطراف، وهي نقطة تحول هامة في مسار النزاع بإتباع سلوك مفاجئ وغير متوقع يعمق حجم الخلاف، وهو يحدث فجأة عكس النزاع الذي تكون له مؤشرات تدل على بدايته الأولى.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع النزاع

تتعدد أنواع النزاعات و تختلف حسب مكونات النزاع ويمكن حصر أهمها في:

#### 1. تصنيف النزاعات حسب أطراف النزاع:

- النزاعات الشخصية أو الفردية: تحدث بين شخصين أو أكثر لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول هدف ما أو قضية ما وهي تأخذ شكل الجدل أو الخلاف...
- النزاعات الجماعية: تحدث بين الأفراد في نفس المجموعة سواء كانت هذه المجموعة فريق، عائلة، حزب...
- النزاعات بين المجموعات: تحدث بين مجموعات مختلفة بغض النظر عن حجم هذه المجموعات، مثل المنظمات، الأحزاب، الدول...، أي تكون إما ثنائية أو متعددة.

#### 2. تصنيف النزاعات المتعلقة بمسببات النزاع: وهي تنقسم إلى:

- نزاع المعلومات: هو الذي ينشأ نتيجة سوء الفهم حول الأهداف والمطالب، أو نقص في المعلومات أو تقديم معلومات خاطئة، والتي تزيد من حدة النزاع.<sup>2</sup>
- نزاع العلاقات: التواصل يعتمد على رسائل واضحة وكاملة يتم إرسالها واستلامها، وهو مرتبط بمدى جودة الإرسال وتلقي المعلومة، ونتيجة ضعف التواصل وعدم تدفق المعلومات بشكل جيد ينشأ هذا النوع من النزاعات.<sup>3</sup>
- نزاع المصالح: هو الذي يحدث لعدم تمكن أطراف النزاع من تلبية احتياجاته الأساسية سواء مادية أو معنوية، أو تحقيق أهدافه، وبالتالي تلجأ إلى النزاع لتحقيقها.<sup>4</sup>
- نزاع البنية: هو الذي يحدث بسبب النماذج الجائرة للعلاقات البشرية، والتي تتشكل بواسطة قوى خارجية تفرض على أطراف النزاع، وتحدث كذلك بسبب تدهور الموارد المتاحة والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغير مستقرة، كفساد الأنظمة السياسية وسوء المعيشة...
- نزاع القيم والمعتقدات: هو الذي يكون نتيجة مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الأفراد وتكون لهم هويتهم وقيمهم التي يؤمنون بها، أي الخلفية الثقافية والبيئية التي ينشئون فيها ويتأثرون بها،<sup>5</sup> والتي تؤدي إلى التعصب الفكري والقبلي والحزبي لها، وكذلك اختلاف في العقيدة وفي معايير تقييم الأفكار أو السلوك أو الإيدولوجيا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ادم جودة الله حيدوب، المرجع نفسه، ص ص 23-28.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي\_اليمن، نفس المرجع السابق، ص9.

<sup>3</sup> Ukata Philip Festus and NmeihilleEdith Luk, "Application of Conflict and Conflict Management Strategies in Educational Organization Personnel Management", Basic Research Journals of Education Research and Review, Vol 8( 1), July 2020, P5. Web site:<http://basicresearchjournals.org/education/pdf/Utaka%20and%20Nmehielle.pdf>, Date of Access: 05/11/2020.

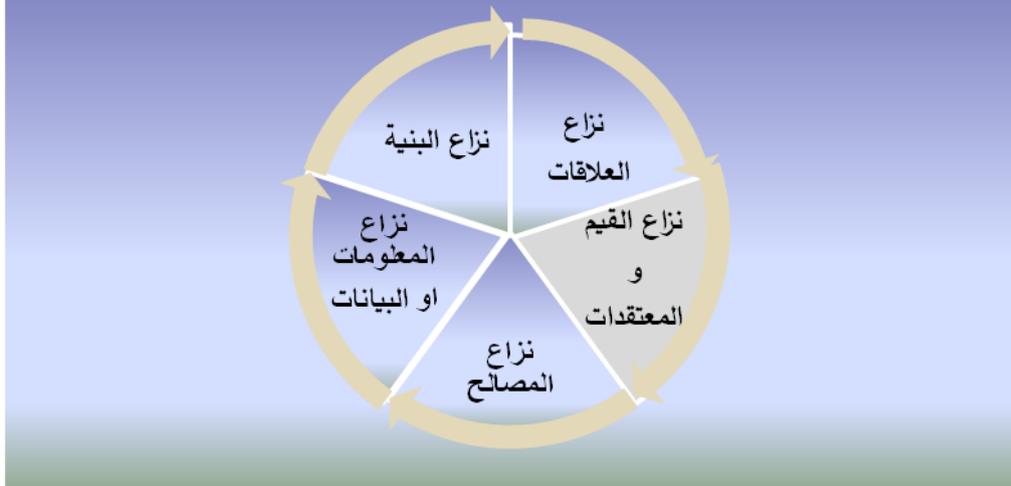
<sup>4</sup> Neil Katz and Kevin McNulty, Conflict Resolution, P P 1-2. Web site:<https://www.maxwell.syr.edu/uploadedFiles/parcc/cmc/Conflict%20Resolution%20NK.pdf>, Date of Access: 09/09/2019.

<sup>5</sup> Dan Smith, Trends and Causes of Armed Conflict, Allemagne: Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management, August 2004, p p 7-13.

بالإضافة إلى هذا التقسيم نجد أن هولستي Holsti قسم النزاعات حسب موضوع النزاع (أسابه) إلى خمسة أنواع هي: نزاعات تتعلق بالإقليم، وأخرى بالثروة الاقتصادية وأخرى بعملية بناء الدولة بالإضافة إلى النزاعات الإيديولوجية ونزاعات التعاطف الإنساني (العرقية و الدينية).<sup>2</sup>

ويمكن توضيح تقسيم النزاعات حسب مصادر النزاع في الشكل التالي:

الشكل رقم ( 07 ) يوضح تقسيم النزاعات حسب مصادر النزاع



المصدر: مشروع التماسك الاجتماعي الدليل التدريبي للمشروع، دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات و التنمية الحساسة للنزاعات"، الدليل التجريبي للمشروع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، نسخة تجريبية 2012، ص10.

3. تصنيف النزاعات حسب درجة العنف: يتم التمييز بين نزاعات عنيفة وغير عنيفة.
  4. تصنيف النزاعات حسب درجة ظهور النزاع: هناك النزاعات الظاهرة أو العلنية، وهناك النزاعات الكامنة أو المستترة.<sup>3</sup>
  5. تصنيف النزاعات حسب المعيار الجغرافي: تنقسم إلى: نزاعات داخل الدولة وهي النزاعات الأهلية، ونزاعات بين الدول أي النزاعات الدولية.<sup>4</sup>
- بالنسبة للنزاعات الأهلية فهي يمكن أن تأخذ كل أشكال النزاع المذكورة سابقا ما عدا ما تعلق بالنزاعات ذات الطبيعة الدولية، ويعتبر تقسيم النزاعات حسب مصادر النزاع وحسب موضوع النزاع هما التقسيمان الذين لهم علاقة كبيرة بتصنيف النزاعات الأهلية، حيث نجد أن أهم مصادر هذه النزاعات هي القيم والمعتقدات والمصالح ومشكلة الأرض أو الإقليم وعملية بناء الدولة.

<sup>1</sup> ياسين الزكري، دليل الصحافة الحساسة للنزاعات دليل معرفي للصحفيين اليمنيين، اليمن: مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2019، ص33.

<sup>2</sup> إكرام بركان، نفس المرجع السابق، ص 20.

<sup>3</sup> حسين بهاز، نفس المرجع السابق، ص 43.

<sup>4</sup> إكرام بركان، المرجع نفسه، ص 20.

### المطلب الثاني: أسباب النزاع ومراحله

إن معالجة أي ظاهرة سلبية في المجتمع يكون عن طريق الوقوف عند أسبابها والعوامل التي تزيد من أثارها السلبية، وهذا بهدف تفاديها في المستقبل، كما إن الإطلاع على مراحل تطور هذه الظاهرة يمكن من تحديد وقت التدخل المناسب للمعالجة الجذرية لهذه الأسباب، وهذا ينطبق على ظاهرة النزاع، فالأسباب التي تؤدي إليه تختلف حسب طبيعة النزاع وأطرافه، كما أن مراحله تختلف ما بين التصعيد والتهدة، وللإحاطة بظاهرة النزاع وجب علينا الوقوف عند هذين النقطتين وهما أسباب ومراحل النزاع، وهو ما سنتطرق إليه من خلال فرعين.

#### الفرع الأول: أسباب النزاع

لقد تعددت الأسباب التي تؤدي إلى حدوث النزاعات، منها ما يؤدي إلى نزاعات عنيفة يصعب حلها، كما نجد التي يمكن التحكم بها، وبالتالي نجد الباحثين في مجال النزاعات وحلها تعمل على محاولة الإلمام بمجمل الأسباب التي تؤدي إلى هذه النزاعات سواء تعلق هذا بالنزاعات الدولية أو الأهلية أي الداخلية، وهذا بقصد التمكن من إيجاد الحلول الملائمة لها، وهو ما سنحاول التطرق إليه.

#### أولاً\_ النظريات المفسرة لنشوء النزاع

لقد تعددت مصادر النزاع حيث نجد النظريات التي حاولت تفسير أسباب النزاع، وهي تتمثل غالباً في:

#### 1. نظرية الاحتياجات الأساسية: Basic Human Needs Theory

تقوم هذه النظرية على أن الحاجات البشرية التي يحتاجها البشر للنمو الطبيعي والتطور، والتي أول من صنفها عالم النفس أبراهام ماسلو **Abraham Maslo** اذ يقسمها إلى احتياجات مادية كالغذاء، السكن...، والحاجات المعنوية كالأمن، احترام الذات...، هي التي تسبب النزاعات، وهذا نتيجة إنكار هذه الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والتي هي غير قابلة للمساومة.<sup>1</sup>

#### 2. نظرية الحرمان النسبي: Relative Deprivation Theory

مؤسس هذه النظرية تيد غار **Ted Gurr** وهو يرى أن كل مجتمع لديه نوعيتين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان، الآلية الأولى هي التوقعات أو التطلعات، والآلية الثانية هي الإمكانيات، والمجتمعات تمر بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات، مثل بعد الانتصار من الحرب، و تنخفض التوقعات عندما يمر المجتمع بهزيمة، وفي نفس الوقت كل مجتمع لديه إمكانيات فعلية لتحقيق تلك التوقعات، وهذه الإمكانيات تتفاوت بناء على عوامل كثيرة، ومستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفض لكن احتمالات التمرد تتزايد عندما تتسع الهوة بين التوقعات والإمكانيات، وهو ما يؤدي إلى النزاع.

#### 3. نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory

هي احد نظريات علم النفس التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع، وكيفية التعامل معه من اجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع، ومن مؤسسي هذه النظرية الباحثين ميلر **Miller** ودولار **Dollard**، وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل على نظرية السلوك العدواني التي ترى أن الفرد عند إثارة الخوف لديه يشعر

<sup>1</sup> عمرو خيرى عبد الله، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، نفس المرجع السابق، ص 62.

بالانزعاج والتوتر، لكن حسب نظرية التعلم الاجتماعي فان الفرد من خلال التربية والتعليم الاجتماعي يوفران له مجموعة من السلوكيات يستخدمها لدرء الخوف والانزعاج<sup>1</sup>الذي ينتابه.

#### 4.نظرية علاقات المجتمع

تفسر هذه النظرية النزاع على انه نتاج للاستقطاب وعدم الثقة والعداء في العلاقات بين الأطراف المتنازعة داخل المجتمع،<sup>2</sup> أي عدم وجود قنوات للتواصل أو ضعفها بين أفراد المجتمع يؤدي إلى التوتر في العلاقات ويسبب النزاعات. بالإضافة إلى هذه النظريات يمكن التطرق إلى عوامل أخرى مسببة للنزاعات والمتمثلة غالباً في:

#### - عامل الثقافة The Culture factor

وهي إطار فضفاض تتدرج تحته كل مقومات تكوين الشخصية، وتدخل في تركيبها عوامل عدة من تاريخ، جغرافيا، تراث، تقاليد وأديان...، وهي تؤثر على مفهوم الهوية لدى الأفراد والجماعات، والإنسان هو مزيج من التأثيرات الثقافية لتي تؤدي إلى تشكيل مواقفه ومفاهيمه وسلوكياته في حالات النزاع، وتأثير الثقافة في النزاع يكون نتيجة اختلافات الثقافات بين المجتمعات، وهي تؤثر في أسباب النزاع وسلوكه K وكذلك في أساليب تسوية النزاع.

#### - عامل النوع: The Gender factor

ويقصد به البنية الاجتماعية من الأفكار التي تعرف الأدوار، ونظم الاعتقاد، المواقف، القيم و التوقعات للرجل والمرأة، وهي تسهم بشكل كبير في علاقات القوة بينهما، وكذلك بين المجموعات، ودراسة النوع من أسس دراسة السلام والنزاع، والنوع يكون له تفاعل هام في النزاعات الوظيفية، وفي حصول المرأة على حقوق المواطنة متساوية مع الرجل، وتأثير النوع في النزاع يكون على كل المستويات من نزاعات فردية إلى النزاعات الجماعية، لذا إن الوعي بأمر النوع وتأثيرها على النزاعات ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية للنزاعات<sup>3</sup> وتضمن قدر الامكان عدم تجده.

#### - عامل الطبقة: The class factor

إن الطبقة الاجتماعية المالية والوظيفية هي نتاج تركيب ثقافي معقد، يفرض على الأفراد والجماعات أنماطا سلوكية محددة، وتلعب الطبقة دورا خطيرا في النزاعات على جميع المستويات، فمثلا تأجج الإحساس بالظلم هو احد العناصر الأساسية في معظم الثورات التي أدت إلى تغيير الأنظمة الاجتماعية والسياسية...، لذا فان فهم تفاعل الطبقة على كافة مستويات النزاع من أساسيات تكوين توجهات لإصلاح وحل النزاع.

#### - عامل القوة: The Power factor

القوة تستمد من التركيب الثقافي والاجتماعي أو من النوع أو الطبقة، ومن الوضع الوظيفي والمالي..، وعلى المستوى الدولي تستمد من الوضع الاقتصادي أو العسكري، وتلعب القوة دورا كبيرا في النزاعات حيث أن حسابات القوة عادة هي التي تؤدي إلى قرار أطراف النزاع بتصعيد النزاع من عدمه، وهي تحدد كيفية الدخول في النزاع وتحقيق أقصى الفوائد من الطرف الآخر، وذلك من خلال تحديد أي نوع من أنواع القوة (الطبقة الاجتماعية، المالية..) هو الأكثر تأثيرا في

<sup>1</sup> عمرو خيرى عبد الله، الحوار والتفاوض والوساطة دليل تدريبي، ص ص 14-15، على الموقع الالكتروني: <https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27.

<sup>2</sup> ام جوده الله حيدوب، نفس المرجع السابق، ص 20.

<sup>3</sup> عمرو خيرى عبد الله، الحوار والتفاوض والوساطة دليل تدريبي، ص ص 29-33، على الموقع الالكتروني: <https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27.

النزاع، للوصول من خلاله إلى تحقيق اكبر قدر من الأهداف،<sup>1</sup> المتمثلة أساسا في تلبية الحاجات المادية والمعنوية لهذه الأطراف المتنازعة.

ما يلاحظ انه رغم أن عوامل الثقافة، النوع، الطبقة والقوة من أسباب النزاع، إلا إنها ليست في جميع الحالات تكون كذلك، فهذه العوامل تعتبر طبيعية فالثقافة تعبر عن التنوع والتعايش في المجتمع، لكن التعصب، القبلية والانحياز لجهة معينة حتى ولو كانت متطرفة وعدائية هو ما يجعل من عامل الثقافة احد أسباب النزاع، وكذلك بالنسبة لعامل النوع فالفروق الطبيعية بين المرأة والرجل هي ما تجعل كل منهما يكمل الآخر في مختلف ميادين الحياة، فالهدف هو تحقيق العدالة وليست المساواة، لكن تهميش حقوق المرأة في الكثير من المجتمعات هو ما يجعل من هذا العامل احد أسباب النزاع. وبالنسبة لعامل الطبقة، فالطبقية تعرفها المجتمعات منذ القدم، حيث نجد الطبقة الغنية، المتوسطة والفقيرة تتعايش مع بعضها وتكمل كل طبقة الأخرى، لكن اللاعدالة في توزيع الدخل الفردي، ووجود الفقر المدقع بسبب هضم حقوقها، وعدم وجود توازن في التوزيع الطبقي أي وجود طبقة غنية جدا وطبقة فقيرة جدا وندرة وجود الطبقة الوسطى هذا ما يجعل عامل الطبقة احد أسباب النزاع، وهذا ينطبق على الطبقة في الوظيفة ...

بالنسبة لعامل القوة فهو ذو حدين، حيث تكون القوة عامل استقرار وتقدم في المجتمعات في حالة ما كان تستعمل في مجال الدفاع عن الحق وتحقيق العدالة، وفي حماية سيادة الدول، وتكون عامل توتر وأزمات ونزاعات..في حالة استغلالها للحصول على حقوق غير مشروعة والاعتداء على حقوق الآخرين.

من بين الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات نجد كذلك:

\_ التدخل الأجنبي أو تدخل طرف ثالث من مصلحته البقاء على النزاع، مثل اللعب على أوتار العنصرية والقبلية لتأجيج النزاعات الأهلية في دول المتخلفة، وهو ما يخدم مصالح الدول المتقدمة مثل ما يحدث في سوريا وليبيا..  
\_ عدم استقلالية القضاء، والذي يؤدي إلى عدم وجود العدالة، وهو ما ينتج عنها من فساد وتعسف في حقوق المواطنين.

### ثانياً\_ دوافع النزاعات الأهلية

تتعدد دوافع أو أسباب النزاعات الأهلية فمنها دوافع داخلية وأخرى خارجية، ويمكن إجمالاً حصرها في:

#### 1. الدوافع الداخلية:

تعتبر العوامل الداخلية في اغلب الحالات السبب الرئيس في تأجج النزاعات الأهلية، وهذا راجع إلى تأثيرها المباشر على هذه النزاعات بحكم ارتباطها الوثيق بالهوية والقيم المجتمعية، بالظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع، واغلب هذه الدوافع تتمثل في:

- **البنية المجتمعية:** إن غياب التجانس المجتمعي يعتبر بيئة خصبة لنمو النزاعات خاصة إذا لم تعمل السلطة السياسية على إقامة اندماج وطني، فوجود انقسامات حادة في المجتمع بسبب تعدد الاثنيات\* تؤدي إلى غياب الإجماع الوطني حول نسق القيم والرموز الأساسية في المجتمع، ووجود أنساق قيمية مختلفة يعبر عنها بالولاءات المختلفة والمتناقضة أحيانا وهو ما ينتج عنه هذه النزاعات.

<sup>1</sup> زياد الصمادي، نفس المرجع السابق، ص ص 17-18.

\* تعدد الاثنيات في الدولة والمتمثلة في العرق، الدين، اللغة...تتسبب في أزمة هوية تكون الشرارة الأولى في خلق النزاع الأهلي، فإذا لم تعمل السلطة على توحيد المجتمع على أساس الهوية الوطنية فإنها لن تتجح في حل هذا النوع من النزاعات.

وهارولد لازويل Harold Lazouil يعرف النزاع الاجتماعي انه " ينتج عن إتباع جماعات بشكل واع لأهداف وقيم مختلفة"، فوجود عقائد تعبر عن هذه الاختلافات في عدة نسق قيمة تعمل كوسيلة للتعبئة السياسية وللتعبير عن ولاءات قد تكون من نوع ما تحت الدولة State Sub أو عبر الدولة Trans -State لجماعات قد تطالب بحق تقرير المصير أو الانتماء إلى دولة أخرى، كما رأى مازيني Mazzini انه لو كان لكل هوية وطنية تعبير عن ذاتها في دولة قومية لساهم ذلك بشكل كبير في إزالة أسباب النزاعات والحروب.<sup>1</sup>

• **العوامل الاقتصادية:** بعض الدراسات ترى أن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس في خلق النزاعات الأهلية، ذلك إن محدودية القدرات الاقتصادية للدولة تؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين المجموعات المختلفة في الدولة، ما يؤدي إلى نشوب النزاعات الأهلية بين هذه المجموعات للحصول على الثروة والمكاسب الاقتصادية، فقد أكدت دراسة للبنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية في 121 دولة بين عامي 1960\_1999 إن العوامل الاقتصادية تلعب دورا هاما في إشعال الحروب الأهلية في إفريقيا.<sup>2</sup>

كما أن التنمية الاقتصادية المتسارعة تؤدي إلى انفصام في الهوية الاجتماعية مما يؤدي أحيانا إلى الارتداد نحو ولاءات وقيم بدائية أو تقليدية أو حدوث ما يعرف بالاغتراب الاجتماعي، وهذا كله يؤدي إلى أعمال عنف و نزاعات،<sup>3</sup> إذا العوامل الاقتصادية تتسبب في النزاعات الأهلية وهذا لارتباطها بتلبية الحاجات الأساسية للإنسان التي ندرتها تؤدي حتما إلى نشوب النزاعات.

• **النزاع من اجل السلطة والنفوذ:** السياق التاريخي للنزاعات يؤكد أن من 55 % من الحروب الأهلية سببها النزاع من اجل السيطرة على السلطة، وإضافة إلى ما سبق فان اغلب الدراسات المهمة بالنزاعات ترى أن أهم العناصر المتنازع عليها داخليا هي السلطة حيث يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صنع القرار،<sup>4</sup> كما أن بنية السلطة السياسية وسلوكياتها كإزدياد القمع وغياب قنوات التعبير الديمقراطي أو نتيجة فشل سياستها تقعد السلطة شرعيتها أو تنقص منها مما يشجع على اللجوء إلى العنف،<sup>5</sup> وكما أن عدم وجود سلطة شرعية تحكم الدولة يؤدي إلى النزاع الداخلي وحتى الخارجي غير المباشر للاستحواذ على السلطة، فإن سياسات السلطة تكون السبب في نشوب النزاعات الأهلية سواء في حالة اللجوء إلى العنف والقمع للحريات أو في حالة ضعفها وعدم شرعيتها مما يخلق جو سياسي يسوده الفساد واستغلال للسلطة مما يؤدي إلى الاحتقان ومن ثم إلى النزاعات الأهلية.

## 2. الدوافع الخارجية:

كما أن الدوافع الداخلية تتسبب في وجود النزاعات الأهلية فان الدوافع الخارجية لا تقل أهمية في ذلك، وتتمثل هذه الدوافع غالبا في:

• **الآثار الناتجة عن الموروث الاستعماري وسياسات الهيمنة:** إن أهم ما خلفته عملية السيطرة الاستعمارية خلق كيانات سياسية مصطنعة والتخطيط التعسفي للحدود بين تلك الكيانات التي أصبحت دولا، وشكلت تكديسا لمجموعات ثقافية وعرقية متنافرة بعيد عن الاعتبارات التاريخية والثقافية لسكان مما انعكس ولاء الفرد تجاه الدولة التي ينتمي إليها،

<sup>1</sup> حسين بهاز، نفس المرجع السابق، ص ص 47-48.

<sup>2</sup> عمر جمعة عمران، نفس المرجع السابق، ص ص 23\_24.

<sup>3</sup> حسين بهاز، المرجع نفسه، ص 48.

<sup>4</sup> عمر جمعة عمران، نفس المرجع السابق ، ص 24.

<sup>5</sup> حسين بهاز، المرجع نفسه ، ص ص 48-49.

ومن ثم خلق جو من انعدام حالة التلاحم والانسجام بين أفراد الدولة أي غياب الوحدة الوطنية، وسيادة التمزق والنزاعات الداخلية داخل هذه الدول.

• **التداخل والتشابك في المصالح الإقليمية:** مسألة تدخل القوى الإقليمية في النزاعات الداخلية تفرضها دوافع تختلف مستوياتها حسب التشابك والتداخل الإقليمي، والمرتبط غالباً بجذوره في طبيعة التكوين الداخلي والامتداد السكاني أو المصلي للدول الإقليمية، فمثلاً التداخل العرقي، الثقافي، الديني والقبلي غالباً ما يحول دون احتواء النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، كما أن القوى الإقليمية تتدخل في النزاعات الداخلية من خلال التعاطف مع بعض الحركات المتمردة لأسباب عرقية أو مطامع اقتصادية أو لدرء انتشار النزاع إلى باقي الدول المجاورة.

• **المتغيرات الدولية المعاصرة:** إن تأثير العولمة على الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي أدى إلى ظهور نمط جديد من النزاعات الأهلية والعنف السياسي، وإلى إزالة المعالم ما بين داخلي ودولي، حيث أصبحت مفاهيم الديمقراطية، التعددية، حقوق الإنسان، حق تقرير المصير الداخلي وحق التدخل الإنساني .. حقوق عالمية توفر لها اطر قانونية دولية تنادي لذلك، وتوفر الغطاء القانوني الدولي للتدخل في الدول بحجة حماية هذه الحقوق،<sup>1</sup> وهذا ما نلاحظه من خلال التدخل الذي حدث في دول مثل ليبيا و اليمن...

فالقانون الدولي المعاصر تميز بمراعاة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية في أحكامه، حيث تطور ليشمل الإنسان بصورة مباشرة، وهو ما تجلى بحقوق الإنسان التي تم تقنينها وتنظيمها، حيث أصبحت تتاديبزيادة رفاهية الإنسان وتقدمه وشملت الحقوق السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحماية الإنسانية، وذلك بإقرار فكرة (الجرائم ضد الإنسانية) جرائم حرب ومنع الفصل العنصري، وهذا بخلاف القانون الدولي القديم يتميز بالتمسك بمبدأ الدول وتقديسه وحققها في شن الحروب في حالة تعرضها لتهديدات<sup>2</sup> تمس سيادتها ووحدتها الوطنية.

وحتى في المجال العلمي نجد كثير من الباحثين الغربيين يشجع مبدأ التدخل في شؤون الدول خاصة التي تعاني من نزاعات انفصالية وعرقية، وهذا بهدف حماية مصالح الدول الغربية، فنجد محاولات **كوفمان Kaufman** توضيح فضائل سياسات الانفصال والتقسيم على حماية وإنقاذ أرواح البشر في البلدان التي تعرف صراعات انفصالية، وتوضيحات **جاك شنايدر Jack Schneider** عن مغبات الحياد وسياسات الانحياز أثناء الصراعات العرقية والقومية...<sup>3</sup>

إن النظام العالمي الجديد يعمل وفق مبدأ القوة فهو في الحقيقة انعكاس لتوجهات الدول القوية وفي ما يخدم مصالحها، وما على الدول النامية خاصة التي تعرف تعدد الاثنيات ووجود الأقليات فيها إلا أن تعمل على ما يعزز وحدتها الوطنية والترابية، لعدم إيجاد ذريعة للدول صاحبة المصلحة للتدخل في شؤونها الداخلية والعمل على أوتار حقوق الأقليات.

### الفرع الثاني: مراحل أو دورة النزاع

النزاع كغيره من الظواهر الاجتماعية يعرف مراحل يمر بها، التي يطلق عليه بعض الباحثين بدورة النزاع، بداية من مرحلة التوتر إلى أن تصل إلى مرحلة النزاع، والتي تمثل ذروة دورة النزاع، والتعرف على مراحل النزاع يمكن العاملين في مجال حل النزاع من تحديد لحظة التدخل الأنسب لحل النزاع، وقد قدمت عدة تصنيفات لمراحل النزاع والتي أغلبها تعتمد

<sup>1</sup> عمر جمعة عمران، **المرجع نفسه**، ص 26\_27.

<sup>2</sup> عزام محمد علي الجويلي، **العلاقات الدولية**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص 200\_201.

<sup>3</sup> عادي سليمان العبيدي، **نفس المرجع السابق**، ص 77.

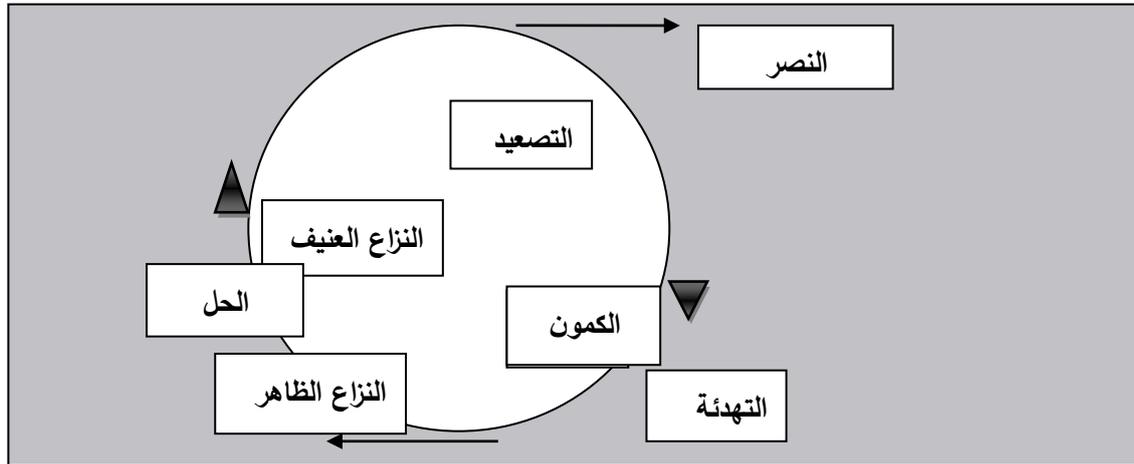
في تصنيفها على تتبع مسار تصعيد وانحسار النزاع **Conflict EscalationDe-escalation** التي تعد معقدة ولا يمكن التنبؤ بها بسبب ديناميكية الظواهر النزاعية، التي تتغير بشكل سريع. من هذه التقسيمات نجد:

### 1. تصنيف بيورن مولر Biorn Moller

قسم بيورن مراحل النزاع إلى ستة مراحل وهي<sup>1</sup>:

- **مرحلة النزاع الكامن: Latent phase** حيث لا يعي الأطراف لوجود اختلاف بين مصالحهم، لكن توجد بعض المؤشرات الدالة على اقتراب حدوث الصدام مثل تزايد الفقر، اللامساواة...
- **مرحلة النزاع الظاهر: Manifest phase** يعبر فيها الأطراف عن مطالبهم وانشغالاتهم بصراحة وبالطرق السلمية.
- **مرحلة النزاع العنيف: Violent phase** بروز ملامح النزاع العنيف من خلال عمليات عنف محدودة بين أطراف النزاع.
- **مرحلة التصعيد: Contained phase** يمكن أن يصل التصعيد إلى نقطة النهاية بسبب انتصار أحد الأطراف، أو استفادهم لقدراتهم ومواردهم، وكثافة النزاع تتجه نحو التراجع.
- **مرحلة التهدئة: Abated phase** تستمر الأسباب الرئيسية للنزاع لكن السلوك النزاعي يتغير جذريا، ويتراجع العنف والتعبئة، ولامح الحل تتضح لدى الأطراف.
- **مرحلة الحل: The resolution phase** تستقر العملية السلمية وتتضح ملامحها، وتزداد وتتشعب الجهود الرامية لتحقيق السلام، وتعتبر مرحلة حاسمة وخطيرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): يوضح دورة النزاع عند بيورن مولر



**المصدر:** رضا دمدموم، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة3، 2016/2015، ص.46

<sup>1</sup> رضا دمدموم، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة3، 2016/2015، ص ص 44\_49.

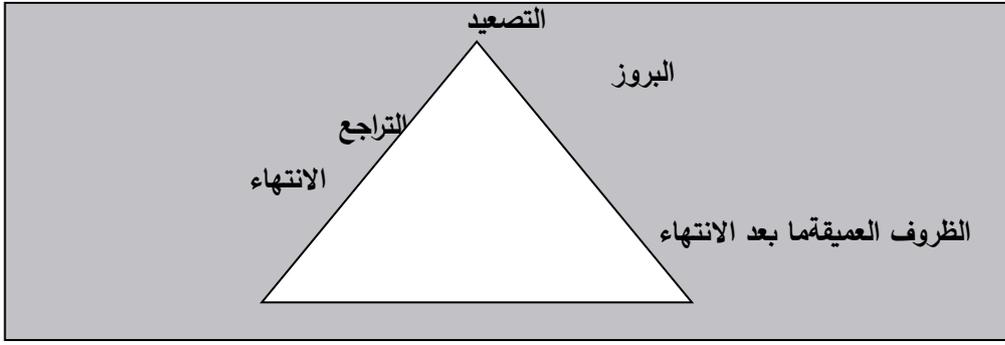
2. تصنيف لويس كريسبرغ: Louis Kresberg

قسم لويس مراحل النزاع إلى<sup>1</sup>:

- الظروف العميقة
- البروز
- التصعيد
- التراجع
- الانتهاء
- ما بعد الانتهاء .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم ( 09 ): يوضح تقسيم دورة النزاع حسب لويس كريسبرغ



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المذكورة أعلاه

• تصنيف اوليفر Oliver:

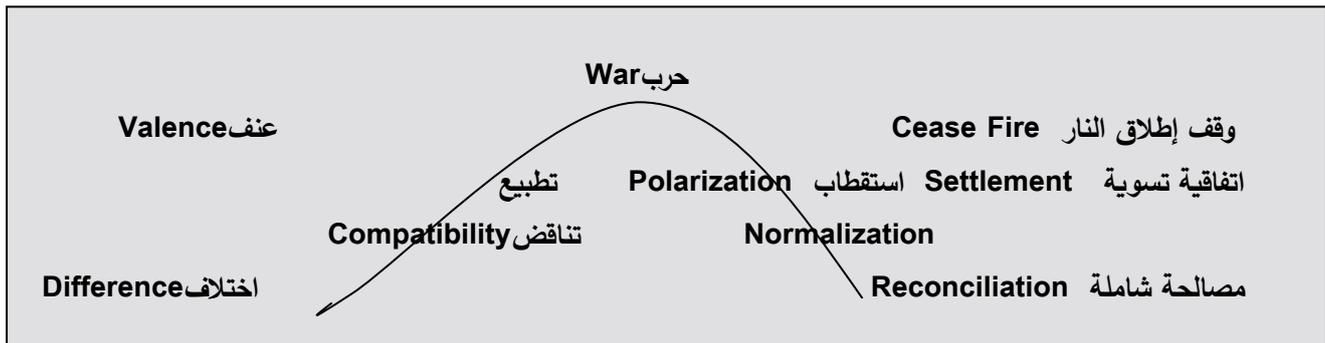
يوضح اوليفر أن مراحل تطور النزاع تبدأ باختلافات ضمن التطور الاجتماعي ثم تتطور إلى تناقضات، وقد تبقى المرحلتان في وضع كامن وغير ظاهر، وبعد ذلك تتطور إلى مزيد من التصعيد ونحو المزيد من حالة الاستقطاب للأعمال العدائية بين أطراف النزاع، ثم تتصاعد إلى مرحلة العنف المباشر مع زيادة حدة الأعمال العدائية، والتي يمكن أن تصل إلى حالة الحرب، وفي المراحل الثلاث الأخيرة يصبح النزاع ظاهراً وفي المقابل تبدأ عملية التهدئة وتراجع حدة النزاع، إلى غاية وصول أطراف النزاع إلى تسوية للنزاع، التي تنتج عنها اتفاقية سلام وتعاون بينهم.<sup>2</sup>

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

<sup>1</sup> رضا دمدوم، نفس المرجع السابق، ص ص 44\_49.

<sup>2</sup> سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض النزاعات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص 125\_126.

الشكل رقم ( 10 ): يوضح تقسيم دورة النزاع حسب اوليفر



المصدر: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض النزاعات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 125.

ويمكن إجمالاً تقسيم مراحل النزاع إلى ثلاث مراحل أساسية و هي:

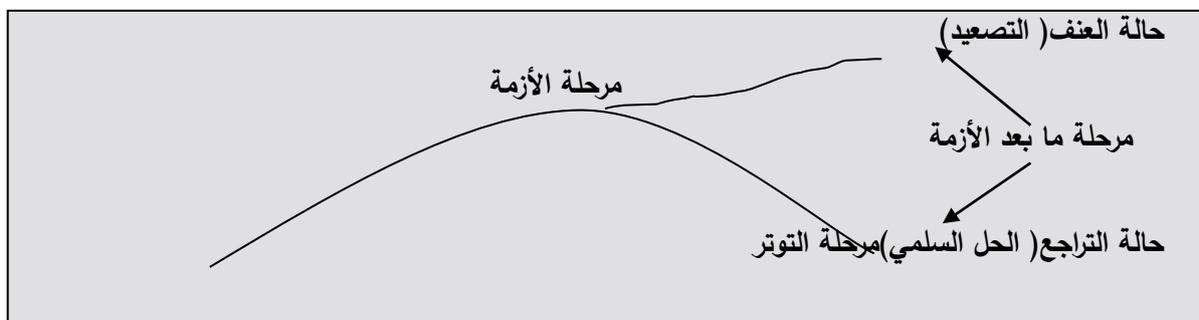
- مرحلة التوتر: تكون فيها بداية ظهور الاختلافات وسؤ الفهم والخلافات بين أطراف النزاع.
- مرحلة الأزمة: زيادة شدة التوتر ووصول النزاع إلى ذروته، قنوات الاتصال بين أطراف النزاع مغلقة.
- مرحلة ما بعد الأزمة: مخرجات الأزمة والتي تكون إما:

حالة العنف: وهو تحول مسار الأزمة إلى الاحتقان والتصعيد ويمكن أن يتجه حتى إلى الحرب، أو إلى تغلب احد أطراف النزاع واستسلام الطرف الآخر.

حالة التراجع: انخفاض شدة التوتر، وتحول مسار الأزمة إلى التهدئة والحل السلمي.

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم ( 11 ): يوضح تقسيم دورة النزاع



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المذكورة أعلاه

### المطلب الثالث: آثار النزاع ونتائجه

رغم أن النزاع يمكن أن تطول مدته، وتكون له آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات، إلا أن تأثيره لا ينتهي بمجرد انتهائه، فالمخلفات التي تنتج عنه يمكن أن تكون لها آثار وخيمة، كما يمكن أن تكون السبب في عودة النزاع، ومن ثم عدم الاستقرار في المجتمع الذي يمكن أن يؤدي إلى حروب يطول مداها، فالوقوف على نتائج النزاع والآثار المترتبة عنه تمكن من تقادي عودة النزاع، وهذا ما سنقف عليه في هذا المطلب من خلال فرعين.

### الفرع الأول: نتائج النزاع

يعتبر النزاع ظاهرة لها تأثير سلبي على المجتمع أكثر منه ايجابي، خاصة عندما يتسبب في عدم استقرار المجتمعات وتخلفها، كما انه يمكن أن يؤدي حتى إلى حروب أهلية وحتى دولية يطول مداها، فمخلفات النزاع تأثيرها يكون على المدى القريب والمدى البعيد، فالنتائج التي يتركها النزاع تتمثل غالباً في:

- انعدام الأمن و سيطرة العصابات الإجرامية أو الجماعات المتمردة على المجتمع المحلي أو الوطني.
- سوء التغذية فهناك ما يقارب 167 مليون شخص يعانون نقص التغذية في بلدان تمر بأزمات ممتدة مثل جنوب السودان في النزاع المدني سنة 2013 نتج عنه 2,8 مليون شخص يعانون من سوء التغذية.
- زيادة عدد الأشخاص المشردين داخليا، واللاجئين خارجيا.<sup>1</sup>
- التدخل الأجنبي في النزاعات المحلية والإقليمية لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية...، مثل تدخل الناتو في ليبيا.
- ظهور نزاعات جانبية بعد تسوية النزاعات السابقة التي تتطوي على شرارات قد تتسبب في نشوبها من جديد،<sup>2</sup> مثل العراق الذي يعرف عدم استقرار منذ سنة 2003 بعد التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية فيها، ومنذ ذلك الوقت وهي تعرف نزاعات متجددة رغم تسوية هذه النزاعات، وهذا بسبب عدم التسوية الشاملة لنزاعات الرئيسية.
- التلوث البيئي الناجم عن النزاعات المسلحة والتدمير المتعمد للموارد الطبيعية والمساحات الخضراء.<sup>3</sup>
- زيادة خطر الأمراض المفترسة والمعدية في السكان خاصة مخيمات اللاجئين، وزيادة معدلات الوفيات خاصة للأطفال.<sup>4</sup>

- تدمير البنية التحتية، وتذبذب الخدمات الأساسية فيها، كالخدمات الصحية خاصة في المجتمعات الفقيرة، وزيادة تجنيد الأطفال وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي.<sup>5</sup>
- تدني معدل النمو الاقتصادي وزيادة البطالة، وضعف القدرة الشرائية للأفراد.

بصفة عامة فان انعكاسات النزاع المباشرة خاصة في حالة تصعيد هذه النزاعات وزيادة درجة العنف بها، تتجلى خاصة في انعدام الأمن وتدمير البنية التحتية للمجتمعات في شتى المجالات على رأسها الرأسمال البشري، الأنظمة الصحية، التعليمية والاقتصادية..، وزيادة حدة الفقر، التشرذم ومعدلات الإجرام.

### الفرع الثاني: آثار النزاع

كما أن النزاع تكون له نتائج على المدى القريب، فان تأثيره لا يتوقف عند هذا الحد، بل إن آثاره تكون على المدى البعيد، وهذه الآثار يمكن تلخيصها في الآثار التالية:

<sup>1</sup> رادبكا كوماراسوامي ( وآخرون)، "منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1235، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015، ص ص 20-23.

<sup>2</sup> منظمة الأغذية والزراعة، مذكرة تقنية: السلام والأمن الغذائي الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، 2016، ص 2.

<sup>3</sup> بييري كاماك وميشيل دن، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد النيران، مركز كارينغي للشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168>، تاريخ الإطلاع: 2019/09/22.

<sup>4</sup> Laura Bailey and others, Impact conflict, World Bank, Feb 2007, p 10-14 ,

<sup>5</sup> كيفن وتكنز ( وآخرون)، "التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة، والتجارة والأمن في عالم غير متساو"، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، هيئة الأمم المتحدة:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص ص 159-161.

1. الآثار السياسية: يعتبر عدم الاستقرار السياسي أهم آثار النزاع، حيث أن المرحلة الانتقالية التي تمكن من تولي سلطة شرعية للحكم تطول، مما يجعل البلد يعرف فراغ سياسي يزيد من تدهور الأوضاع، ويجعل السلطة في يد عصابات تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة فقط، كما انه يتسبب في:

• تهديد الأمن الداخلي والإقليمي ومصالح الدول الأجنبية.<sup>1</sup>

• انتشار حرب العصابات وخلق التوترات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وإضعاف قدرات الجيش النظامي.<sup>2</sup>

2. الآثار الاقتصادية: إن تأثير النزاع على الجانب الاقتصادي يتمثل أساسا في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يجعل الدولة تلجا إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجزها الاقتصادي، وهذا يؤثر على استقلالية قراراتها، كما انه يتسبب في:

• هروب رؤوس الأموال وسحب الاستثمارات خاصة الأجنبية، وهجرة اليد العاملة الماهرة.<sup>3</sup>

• عدم الاستقرار المالي الذي يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يساهم في تقليص توليد فرص

العمل ومشاريع التنمية مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، وانخفاض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي تعيل الطبقة المعوزة.<sup>4</sup>

• استنزاف الموارد الطبيعية.

3. الآثار الاجتماعية: إن تأثير النزاع على الجانب الاقتصادي ينعكس مباشرة على الاستقرار الاجتماعي، وهذا بسبب تدهور الظروف المعيشية والاجتماعية لأغلب فئات المجتمع، وزيادة معدلات البطالة، كما انه يتسبب في:

• النزوح الداخلي والهجرة الخارجية للكفاءات.

• انعدام الأمن الغذائي والصحي والاجتماعي.

• زيادة الإجرام بسبب تدهور الظروف المعيشية وزيادة الفقر المدقع.

4. الآثار البيئية: إن التدهور البيئي الذي يخلفه النزاع يتمثل أساسا في تقلص الغطاء النباتي وتلوث الجو، والقضاء على الأراضي الفلاحية أو إهمالها، وهو يتسبب كذلك في:

• تأثير غير مباشر على البيئة، بسبب انعدام التمويل لحماية البيئة ومعالجة الآثار البيئية التي يخلفها النازحون، ومن أمثلة ذلك العراق وما تعرضت له البيئة من دمار (القضاء على مزارع النخيل، تأثير المواد الكيماوية المستعملة ومخلفاتها الضارة على الإنسان والبيئة).

• تغير المناخ وتأثيره على البيئة من خلال انخفاض كمية الأمطار وارتفاع درجة الحرارة بسبب الحرائق التي تتجم

عن هذه النزاعات خاصة المسلحة منها، وكذلك التمدد الصحراوي بسبب تقلص المناطق الخضراء، مثل ما حدث في دارفور جنوب السودان حيث تم تسجيل انخفاض في معدل تساقط الأمطار بسبب النزاع الأهلي فيها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> حسن برتو، "الآثار البيئية للحروب و النزاعات من السودان الى العراق ولبنان وفلسطين"، مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية لبنان، المجلد 14، العدد 131، فيفري 2009، ص 22.

<sup>2</sup> Economic and Social Commission for Western Asia, "Protected Conflict and Development in the Arab Region" **Trend and Impacts**, Issue N 04, United Nations ESCWA, 6 August 2015, p 15.

<sup>3</sup> Economic and Social Commission for Western Asia, Ibid, p 16 .

<sup>4</sup> Laura Bailey and others, Op.Cit, p 4-5 .

<sup>5</sup> Laura Bailey and others, Ibid, p 14 .

- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وتضاءلها نتيجة التعدي على الغابات والمحميات البرية والتنازع عليها بسبب ندرة الاراضي الراعية والمراعي.
  - التلوث البيئي.<sup>1</sup>
  - استغلال الأراضي الفلاحية التي لا تسيطر عليها الدولة لإنتاج المخدرات.
5. الآثار الثقافية: تأثير النزاع على الجانب الثقافي يظهر في تغير في العادات والقيم التي يعرفها المجتمع، فهو يؤثر في أخلاقه حيث يتفشى العنف والإجرام والجهوية، تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- ويمكن توضيح نتائج وآثار النزاعات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم ( 12 ): يوضح نتائج و آثار النزاعات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه.

### المبحث الرابع: طبيعة حل النزاع

بعد التطرق إلى مفهوم النزاع، يمكننا أن نتطرق إلى مفهوم حل النزاع، الذي هو العملية التي تكون لإنهاء النزاع وتحقيق السلام المستدام، ويكون حل النزاع بالطرق السلمية أو القهرية، لكن ما يلاحظ أن تسوية النزاع بالطرق السلمية هي المحبذة لدى جميع الفاعلين في النزاع، وهذا لان هذا الحل يكون بالتراضي بين جميع أطراف النزاع، كما أن تكاليفه ومدته الزمنية تكون اقل، وتتضمن الطرق السلمية لحل النزاع عدة آليات مختلفة تختلف في طرق عملها وشروط تنظيمها، إلا أنها تصب جميعا في هدف وحيد هو حل النزاع، الذي يمكن من تحقيق السلم المستدام، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذا من خلال ثلاثة مطالب.

<sup>1</sup>حسن برتو، المرجع نفسه، ص ص 21-22..

### المطلب الأول: تعريف حل النزاع

إن إنهاء حالة النزاع وتحقيق السلام لا يكون إلا من خلال مجموعة من الخطوات الواجب العمل بها، ومن هذه الخطوات الأساسية نجد خطوة حل النزاع، وهو مصطلح تختلف آليات عمله من نزاع إلى آخر، كما أن أسلوبه يكون سلمي أو عنيف، وأهدافه تختلف حسب المدى القريب والمدى البعيد، مما يجعله مصطلح يتداخل مفهومه مع مفاهيم أخرى قريبة له في المعنى، لكنها تختلف عنه في الأهداف، وهذا ما جعل الباحثين في مجال علم النزاع يهتمون بتحديد مفهوم هذا المصطلح من خلال ضبط تعريفه وكذلك مقارنته بالمفاهيم المشابهة له، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

### الفرع الأول: تحديد مصطلح حل النزاع

حل النزاع هو آلية تمكن قدر الإمكان من منع تطور النزاع إلى مستويات مرتفعة من العنف، وإحداث أضرار بشرية ومادية تمس جميع أطراف النزاع، وهو يكون بالطرق السلمية كما يمكن أن يكون بالقوة القهرية، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم حل النزاع بالطرق السلمية، ويتميز هذا المصطلح بعدم وجود اتفاق حول تعريفه فنجد هناك من يعرفه على أساس التقنيات المستخدمة في إطاره، حيث يعرفه **توم ودهاوس Tom Woodhous** بأنه "إستخدام مجموعة من التقنيات مع وجود طرف ثالث للمساعدة، يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً محفزاً للتغيرات الاجتماعية والشخصية، وحل النزاع يؤكد على الوقاية من منع التصعيد، الوقف أو تحويل النزاع العنيف بإستخدام الأساليب والطرق السلمية<sup>1</sup> التي تؤدي الى ذلك. وهناك من يعرفه على أساس تحويل العلاقة بين أطراف النزاع لتصبح علاقة تعاون، وهو ما ذهب إليه **فهربرت كولمان Herbert Kelman** حيث يرى أن حل النزاعات هو "إستراتيجية في تحول العلاقة بين الطرفين على أساس شراكة براغماتية، وأن كلا الجانبين مقتنع أن الاستقرار والسلام والتعاون بخدم مصلحته ومصلحة الآخر"<sup>2</sup>، وهو ما ذهب إليه أيضاً التعريف التالي: "يشير حل النزاع إلى المحاولات التي تتم عندما ينشب نزاع بين طرفين أو أكثر، وتنتهي بوضع حد لذلك النزاع، وتطوير مهارات واستراتيجيات للتعامل مع النزاعات وإفرازاتها التي هي في الغالب مدمرة وغير مستقرة على حال"<sup>3</sup>. وهناك من يرى أن حل النزاع هو عملية مشاركة فعالة تمكن القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، وهذا ما يذهب إليه **جون بيرتون John Burton** حيث يعتبر أن حل النزاع هو "حالة توافق الحل مع مصالح واحتياجات الأطراف المتنازعة، وهو يكون عندما تتوصل هذه الأطراف إلى اتفاق لحل دائم للنزاع"<sup>4</sup>، وهو كذلك ما ذهب إليه **التعريف التالي** الذي يرى أن حل النزاع هو "مجموعة من العمليات التي تهدف إلى القضاء على مصادر النزاع، وهو مصطلح شامل لمجموعة كاملة من الأساليب والمناهج للتعامل مع النزاع: من التفاوض إلى الدبلوماسية، من الوساطة إلى التحكيم، من العدالة التصالحية إلى حفظ السلام، ويعتبر حل النزاع كآلية لبناء وصنع السلام هو أفضل وسيلة لتحقيق التوازن بين الأطراف المتنازعة، وجزء من العدالة الاجتماعية والتحول الاجتماعي الذي يهدف إلى معالجة الأزمة الإنسانية والانقسامات من خلال الوسائل السلمية وتجنب النزاعات"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> إسماهن سعداني، **منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية دراسة نظرية**، أمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2018، ص 10\_8.

<sup>2</sup> إسماهن سعداني، **المرجع نفسه**، ص 10\_8.

<sup>3</sup> زهير محمدي بشار جادو، **نفس المرجع السابق**، ص 13.

<sup>4</sup> إسمهان سعداني، **المرجع نفسه**، ص 10\_8.

<sup>5</sup> Hilal Ahmed Wani, "Understanding Conflict Resolution", **International Journal of Humanities and Social Science**, Center for Promoting Ideas USA, Vol 01, Nr 2, February 2014, p p 5-4.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقديم التعريف الإجرائي لمصطلح حل النزاع (وهو يشمل تعريف النزاع الأهلي) بأنه "هو الآلية التي تعتمد على مجموعة من التقنيات والاستراتيجيات والمقاربات التي يتم من خلالها التوصل إلى إنهاء الخلاف القائم بين أطراف النزاع، والتوصل إلى اتفاق يرضي جميع هذه الأطراف، ويؤدي إلى صنع السلام ويمكن من تحويل النزاع وبناء السلام الايجابي أو المستدام، ما يعني أن حل النزاع يتضمن ثلاثة مراحل أساسية وهي الدبلوماسية الوقائية العملية أو الاستباقية، إدارة النزاع وصنع السلام، تحويل النزاع وبناء السلام الدائم أو الدبلوماسية الوقائية الهيكلية أو البعدية".

#### الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة لحل النزاع

هناك العديد من المفاهيم القريبة أو المشابهة لحل النزاع، وهذه المصطلحات تتمثل في:

#### • إدارة النزاع: Management Conflict

يرى نيكلاس Niclass أن إدارة النزاع هي الإجراءات التي تستخدم للتعامل مع الاختلافات والمواقف تجاه القضايا بدون حل للنزاع، ولكن بهدف تغيير وضع التفاعلات النزاعية من السلوك السلبي إلى السلوك الايجابي، فهو عملية تهدف إلى احتواء ومنع تصعيد النزاع أو العنف القائم،<sup>1</sup> ومساعدة أطراف النزاع للوصول إلى وجهة نظر أو سلوك يعمل على وقف العنف مثل: وقف إطلاق النار بين طرفين متحاربين،<sup>2</sup> أي تغيير السلوك العدائي للأطراف المتنازعة إلى السلوك التعاوني الايجابي.

#### • منع النزاع: Prevention Conflict

هو مفهوم يقوم على الحيلولة دون نشوب النزاع أو تصاعده، وهذا من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تتعامل مع مواقف نزاعية محددة تتضمن احتمالاً قوياً بتصاعد أعمال العنف.<sup>3</sup>

#### • تحويل النزاع: Transformation Conflict

هو تشييد البنية الأساسية والهيكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي، من خلال إزالة كل أسباب النزاع سواء مادية أو معنوية و استبدالها باليات وهيكل تمكن أطراف النزاع من التعامل مع بعضهم بشكل سلمي يسمح بتحقيق غاياتهم، وهو عادة يتخذ أشكالا عادة ما توصف بأنها طويلة المدى، مثل جهود التنمية وإصلاح برامج التعليم...<sup>4</sup>، و ناك من يطلق عليها إصلاح النزاع Reconciliation Conflict

#### • تسوية النزاع: Settlement Conflict

وفقا لجون بورتون John Burton التسوية ترتبط بالقضايا أو المصالح القابلة للتفاوض بشأنها NegotiableInterested، في حين أن حل النزاعات يرتبط بالحاجات الأساسية التي غالبا لا يمكن التنازل عنها أو التفاوض بشأنها، فالتسوية تعني مخرجات الخلافات التي تم التفاوض بشأنها، في حين أن حل النزاعات هو نتاج التخلص

<sup>1</sup> سامي إبراهيم الخزندار ، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص 73\_74.

<sup>2</sup> ياسين الزكري، نفس المرجع السابق، ص 39.

<sup>3</sup> بدر حسن شافعي، قراءات نظرية تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2016، ص 5.

<sup>4</sup> علي شاهين وسامي بالحاج، دليل مبسط في تقنيات الحوار وبناء التوافق الحوار كوسيلة لتفادي العنف ودعم الحلول السلمية، تونس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، ص 54.

من النزاع ذاته بكل أبعاده،<sup>1</sup> أي أن تسوية النزاع تهدف التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع القائم على المدى القريب، ولا تعمل على إنهائه على المدى البعيد.

### المطلب الثاني: المرحلة التمهيدية لحل النزاع

إن الهدف من حل النزاع هو القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، مما يحقق الاستقرار والأمن الشامل الذي يضمن تحقيق سلام مستدام، ولا يمكن هذا إلا من خلال دراسة النزاع من جميع جوانبه، وهذا من حيث أطرافه والبيئة المحيطة به، والأسباب والعوامل التي أدت إليه، وهو ما يتطلب القيام بمرحلة تمهيدية قبل إجراءات حل النزاع، والتي تتمثل في عملية تحليل النزاع لإحاطة بكل جوانب النزاع، واستراتيجيات حل النزاع حتى يحقق هذا الحل مكاسب لجميع أطراف النزاع، ويساهم في عدم عودة النزاع مرة أخرى، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال فرعين.

#### الفرع الأول: أدوات تحليل النزاع

تحليل النزاع هو عملية تطبيقية أساسية لفهم حقيقة النزاع وفحصه عبر وجهات نظر متباينة، أقرب إلى الموضوعية والحياد وبعيدا عن العواطف، وتحليل النزاع يشكل فهم عميق للنزاع ويساعد على وضع استراتيجيات وتطويرها وإيجاد حلول للنزاع،<sup>2</sup> ويعرف تحليل النزاع بأنه دراسة منهجية لخلفية النزاع وتاريخه وأسبابه الجذرية والجهات الفاعلة فيه وديناميته التي تساهم في النزاع العنيف<sup>3</sup> أو في تهدئته، بما يؤدي إلى إحلال السلام.

كما يعرف تحليل النزاع أيضا بأنه "عملية ممنهجة تهدف إلى دراسة النزاع من جميع جوانبه، سواء ما تعلق بطبيعة أطراف النزاع، موضوعه، أسباب النزاع الأساسية، بيئة النزاع وتاريخه، وهذا بهدف إيجاد تسوية سلمية للنزاع، وتحقيق السلام وتجنيب تطوره إلى نزاع عنيف أو مسلح".

ويتمثل الهدف الأساسي من تحليل النزاع هو استكشاف وتحليل الديناميات والأطراف المعنية والعلاقات بين النزاع، وتقديم فرصة للأطراف المعنية للمشاركة في فهم سياق النزاع، ومن ثم إيجاد حلول<sup>4</sup> تؤدي إلى تسويته.

أما فيما يخص أدوات تحليل النزاع التي هي الوسيلة الأساسية للقيام بعملية تحليل النزاع فهي مجموع النماذج التي تلعب دورا هاما في فحص النزاعات واستيعابها،<sup>5</sup> والتي تمكن من تقييم الخصائص المختلفة للنزاع بطريقة تحليلية وتنظيم المعلومات المتعلقة به،<sup>6</sup> وتمكننا كذلك من التقييم المنهجي لأطراف النزاع وموضوعاته، وذلك بهدف تحديد وسائل سلمية للتعامل مع هذا النزاع<sup>7</sup> القائم.

<sup>1</sup> بدر حسن شافعي، المرجع نفسه، ص 2.

<sup>2</sup> فريق بدائل، نفس المرجع السابق، ص 5.

<sup>3</sup> لجنة الإغاثة الدولية، الملاحظات الإرشادية للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ بشأن التعليم المراعي لظروف

النزاع، الولايات المتحدة الأمريكية: الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الأيبي)، 2013، ص 16.

<sup>4</sup> لجنة الإغاثة الدولية، المرجع نفسه، ص 16.

<sup>5</sup> كريستين سديروك وفرانسيس مارش، كتاب التربية من أجل السلام دليل المدرسين، الاتحاد الأوروبي: المؤسسة الأوروبية للشباب

لمجلس أوروبا، 2015، ص 10.

<sup>6</sup> سيمون مايسون وساندر ريتشارد، أدوات تحليل النزاع، (ترجمة): محمد حمشي، سويسرا: الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، (د

س)، ص 1.

<sup>7</sup> زياد الصمادي، نفس المرجع السابق، ص 20.

وتعرف أدوات تحليل النزاع بأنها "مجموعة النماذج والآليات التي تمكن من القيام بدراسة منهجية للنزاع من خلال الإحاطة بالنزاع من جميع جوانبه، وتحديد توجهاته وتقييم تفاعل أطراف النزاع مع بعضها البعض ومع النزاع، وتقدير الفرص والخيارات المتاحة والخسائر الممكنة، وهذا لتحديد الطرق السلمية الملائمة المساعدة في حل النزاع". وتتعدد أدوات تحليل النزاع وتتنوع فنجد نموذج شجرة النزاع، عجلة النزاع، خريطة النزاع ونموذج التصعيد لغلانسل...،\* وسنحاول التطرق إلى نموذجين من هذه النماذج وهي:

### 1. نموذج شجرة النزاع: The Conflict Tree Model

يتعامل نموذج شجرة النزاع مع الاختلاف بين العوامل الديناميكية والبنوية، ويحاول تصوير الكيفية التي تربط بها مختلف قضايا النزاع بين هذين المظهرين من مظاهره.<sup>1</sup>

يهدف هذا النموذج إلى تحديد وفرز عوامل النزاع الرئيسية باستخدام شكل الشجرة، وهو بمثابة:

- خطوة أولية لتحضير المزيد من التحليلات.
  - وسيلة لتوصل إلى الفهم الأساسي لطبيعة النزاع.
  - يحفز النقاش حول الأسباب والآثار وكيفية ربط بعضها ببعض.
  - لفت الانتباه إلى الطبيعة الدورية لبعض النزاعات.<sup>2</sup>
- وأهم مرتكزات هذا النموذج هي:
- العوامل الديناميكية: وهي عبارة عن أشكال الاتصال، مستوى التصعيد.
  - شكل العلاقات: طبيعة الاتصال بين أطراف النزاع ومستوى تدفق المعلومات.
  - القضايا: هي المشاكل الظاهرة أي القضايا موضوع النزاع.
  - العوامل البنوية: الأسباب الجذرية للنزاع.
- أما أهم خطواته تتمثل في<sup>3</sup>:
- رسم شجرة النزاع مع جذورها و فروعها.
  - توزيع لكل شخص بطاقات لكتابة قضايا النزاع المحورية.
  - الطلب من أطراف النزاع إصاق بطاقتهم على الشجرة.
  - إدارة النقاش حول النتائج، ومن ثم الخروج بمجموعة من الأفكار تساعد على كيفية التعامل مع النزاع.
- ويمكن توضيح نموذج شجرة النزاع من خلال الشكل التالي:

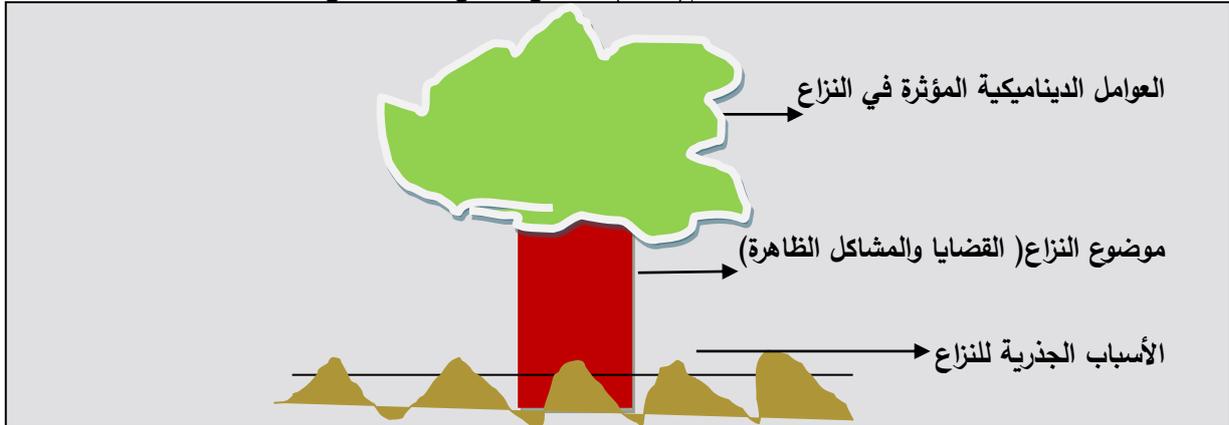
\* لمزيد من الإطلاع على نماذج تحليل النزاع المتعلقة بنموذج خريطة النزاع **conflict mapping Model**، نموذج التصعيد ل غلانسل **Glasl's Escalation Model**، نموذج خريطة الاحتياجات والمخاوف **Needs-Fears Mapping Model** ونموذج الأدوار المتعددة الأسباب **Multi\_Causal Role Model** ونموذج التحليل المنظوري لنزاع **Conflict Perspective Analysis** يمكن العودة إلى المرجع: سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، **أدوات تحليل النزاع**، ترجمة محمد حمشي، سويسرا: الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، (د س).

<sup>1</sup> سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، **المرجع نفسه**، ص 3.

<sup>2</sup> Fabio Oliva and Lorraine Charbonier, **Conflict analysis Handbook A Field and Headquarter Guide to Conflict Assessment**, Italy: United System Staff College, 2016, p 62.

<sup>3</sup> فريق بدائل، **نفس المرجع السابق**، ص 9.

الشكل رقم ( 13 ): يوضح نموذج شجرة النزاع



المصدر: سيمون مايسون وساندرا ريتشارد ، أدوات تحليل النزاع، ترجمة محمد حمشي، سويسرا: الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، ص

2.

## 2. نموذج عجلة النزاع: The conflict Wheel Model

يقدم هذا النموذج ستة أبعاد مهمة لتحليل النزاع هي الديناميات، الجهات الفاعلة، السببية، الهياكل، القضايا، الخيارات والاستراتيجيات، وهو بمثابة دليل ينظم أدوات التحليل الأخرى، وأداة تحليل ما وراثية.<sup>1</sup> يهدف هذا النموذج إلى:

- تنظيم الأدوات التحليلية الأخرى.
- تقديم نظرة كلية عندما يتم القيام بالمقاربة الأولى للنزاع.
- وأهم مرتكزات هذا النموذج هي:
- الممثلون/العلاقات: هم الأشخاص المتورطين في النزاع، سواء أطراف النزاع أو أصحاب المصلحة من هذا النزاع أو نتائجه أي أطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة، ويتم التركيز على العلاقات الاحتكاكية بين هذه الأطراف.
- القضايا موضوع النزاع.
- الديناميات: أي مستوى تصعيد النزاع.
- السياق/ الهياكل: غالبا ما يكون خارج نظام النزاع، ويشير العنف البنوي (الهيكل) إلى العنف الذي يكون سببه النظم الاقتصادية كالفقر مثلا وليس الأفراد.<sup>2</sup>
- السببية: هناك عوامل متعددة تؤدي إلى النزاع، لذا يجب التمييز بينها.
- الخيارات/الاستراتيجيات: البحث عن طرق التعامل مع النزاع والاستراتيجيات المستخدمة، جهود أطراف النزاع لتخفيف حدة النزاع.<sup>3</sup>

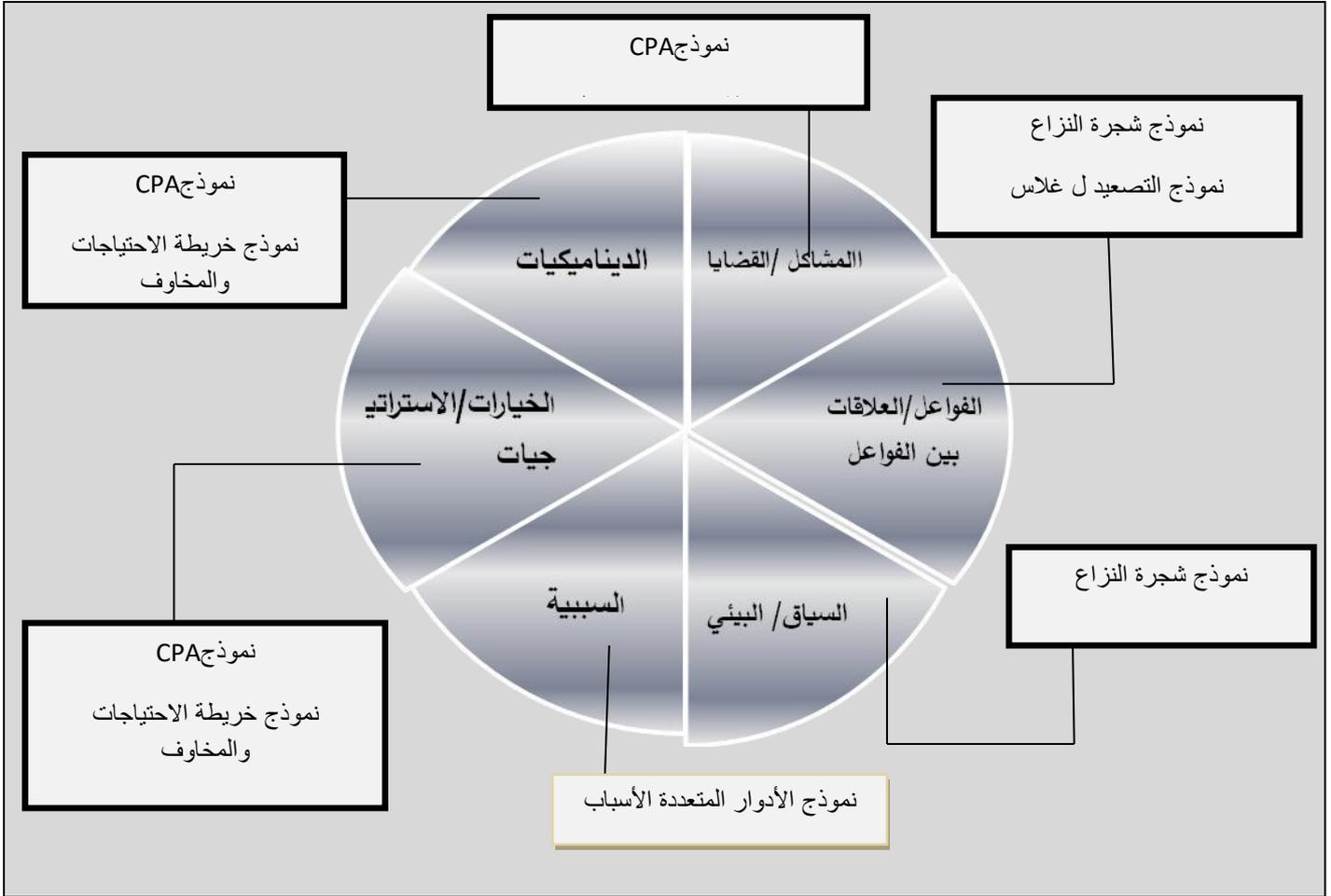
<sup>1</sup> سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، نفس المرجع السابق، ص 3.

<sup>2</sup> Simon Mason and Sandra Rychard , **CONFLICT ANALYSIS TOOLS**, Swiss: Agency for Development and Cooperation SDC, December 2005, p 3.

<sup>3</sup> Without mentioning the author's name , **What is conflict analysis?**, p 9, Web sit: [http://www.guillaumenicaise.com/wp-content/uploads/2014/09/resum%C3%A9-du-cours\\_analyse-de-conflits.pdf](http://www.guillaumenicaise.com/wp-content/uploads/2014/09/resum%C3%A9-du-cours_analyse-de-conflits.pdf), Date of Access: 12/09/2019.

ويمكن توضيح نموذج عجلة النزاع من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): يوضح نموذج عجلة النزاع



المصدر: سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، أدوات تحليل النزاع، ترجمة محمد حمشي، سويسرا: الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية،

ص 6.

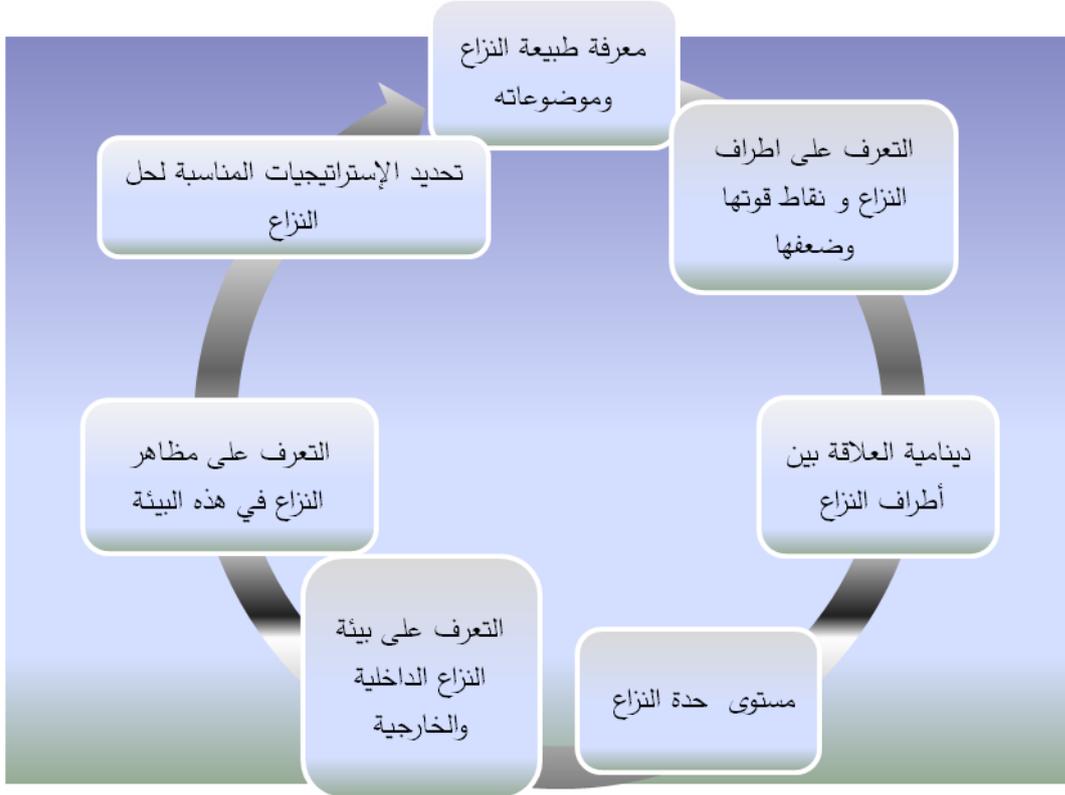
إن أدوات تحليل النزاع تساعد في التعرف على بيئة النزاع، سواء ما تعلق بأطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة، طبيعة النزاع وموضوعه، أسباب النزاع، الديناميات بين أطراف النزاع، ومظاهر النزاع، ويمكن تحديد أهم خطواتها التي تمكن في الأخير من تحديد الخيارات الأنسب التي تساعد في الوصول إلى الحل السلمي للنزاع في:

- معرفة طبيعة النزاع والقضايا مصدر النزاع.
- التعرف على أطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة، وتحديد نقاط قوة وضعف هذه الأطراف.
- دينامية العلاقة بين أطراف النزاع هل هي تعاون أو منافسة وتوتر، وتوزيع القوة بين هذه الأطراف.
- مستوى حدة النزاع هل هو عنيف أو غير عنيف.
- التعرف على محيط أو بيئة النزاع الداخلية والخارجية أي البيئة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية الداخلية، ومستوى التدخل بالنسبة للدول الأجنبية.

• التعرف على مظاهر النزاع في هذه البيئة، من مستوى الفقر، انتشار الأسلحة وزيادة الإجرام، النزوح الداخلي والخارجي...

• ومن ثم يتم وضع الإستراتيجيات والخيارات المقترحة على أطراف النزاع للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (15): يوضح خطوات تحليل النزاع



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه.

#### الفرع الثاني: استراتيجيات حل النزاع

إن النزاع ما هو إلا انعكاس للعلاقة القائمة بين أطراف النزاع القائمة أساسا على التنافس وتحقيق المصالح على حساب الطرف الآخر، ويعتبر توزيع ميزان القوة بين هذه الأطراف هو المؤثر في هذه العلاقة، ومن خلاله يتم تحديد الربح والخاسر من هذا النزاع، ولحل هذه النزاعات يجب العمل على تحويل العلاقة القائمة بين أطراف النزاع من حالة التنافس إلى حالة التعاون والتكامل، من خلال تحقيق توازن في ميزان القوة لتكون نتيجة النزاع رابح-رابح، وهو ما يتطلب المعرفة باستراتيجيات حل النزاع المتعددة.

#### \_ استراتيجيات حل النزاع

إن الوصول إلى حل النزاع يتطلب تحديد جميع الخيارات أو النتائج والأهداف التي يسعى أطراف النزاع لتحقيقها من هذا النزاع، ومنه العمل للتوصل إلى حلول تمكن من أن يخرج كل أطراف النزاع بمكاسب أكثر وخسائر أقل، أي أن تكون نتيجة حل النزاع رابح-رابح، وهذا يقودنا إلى ضرورة الإلمام بالمسار أو القواعد التي تحكم هذا النزاع، وعلى كيفية التعامل

معها، وعلى طبيعة أطراف النزاع والاستراتيجيات المتخذة من طرف المتنازعين، وتعتبر نظرية المباريات "Theory of Games" هي النظرية الأكثر استخداما في هذا المجال، ذلك أن النزاع يمكن تشبيهه بمباراة يسعى الجميع لتحقيق أكبر ربح وأقل خسارة، وتقسّم نظرية المباريات النزاع حسب طبيعته إلى:

➤ **نزاعات ذات طبيعة تنافسية (المباراة الصفريّة Zero-Sum):** تكون فيها مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق، فالمكسب الذي يحقق مصلحة لأحد الأطراف يعتبر خسارة للطرف الآخر في نفس الوقت، وإذ حقق أحد الأطراف ربح ثم مني بخسارة فإن مجموع محصلته النهائية صفر، كما أن كل طرف يسعى إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح وإنهاء وجود أو استسلام الطرف الآخر أي وجود نزاع تنافسي يصعب إيجاد حل له.

➤ **نزاعات ذات طبيعة غير تنافسية (المباراة اللاصفريّة Non-Zero Game):** عكس النزاعات التنافسية يكون هناك مجال واسع من التعاون والتنسيق بين أطراف النزاع، طرفي النزاع يخسران معا أو يكسبان معا، ويكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة، وهذا بسبب السلوك العقلاني لأطراف النزاع الذين يسعون لإيجاد الحل الوسط وترجيح كفة الأرباح على كفة الأضرار لكل الأطراف.<sup>1</sup>

والمباراة اللاصفريّة أو مباراة المجموع المتغير ( Variable -Sum ) تعالج الأوضاع التي يمكن لأحد اللاعبين فيه الكسب واللاعب الآخر الخسارة بكميات مختلفة أو كلا اللاعبين يربحان أو يخسران معا، أي أن اللاعبين لديهم مصالح تنافسية وتعاونية في آن واحد، وفي هذا النوع هناك مباراة معضلة السجين Prisoner's Dilemma ومعضلة الجبان Chicken's Dilemma\* تعكسان النوع اللاتعاوني، أما المباراة الصفريّة لا توجد أي حالة للتعاون،<sup>2</sup> ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات في النزاعات غير التنافسية حسب نظرية المباريات إلى ما يلي:

\* **نظرية المباريات** عرفت أول مرة على يد اوسكار مورجنسترن Oscar Morgenstrn و جون نيومان Jhon Newman عام 1944 في كتابهما المعروف " نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي" ثم وجدت تطبيقا واسعا لها في الأمور المتعلقة بالإستراتيجية والسياسات الدفاعية والتحليل الاقتصادي، ثم قام الكثير من الباحثين المهتمين بتحليل وقياس السلوك في العلاقات الدولية بنقل مفاهيمها الرياضية وتكييفها بما يتلاءم مع طبيعة الظواهر في العلاقات الاقتصادية، وقد عرفها جون نيومان Jhon Newman بأنها " مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حدا أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وإنما التأثير فيه"، وتقوم أسس هذه النظرية على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز، ويتطلب تحليل المباريات أربعة عناصر هي: اللاعبين، القواعد التي تحدد لكل لاعب الخيارات المتاحة له، الإستراتيجية التي تحدد حركة اللاعبين والنتيجة التي يحصل عليها اللاعبين، لمزيد من الإطلاع نظر المرجع: عمر يحيى، **نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية دارفور دراسة حالة**، نشرت بتاريخ 2015/06/22 على الموقع الإلكتروني: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=473265>، تاريخ الإطلاع: 2020/10/24.

<sup>1</sup> عمر يحيى، **نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية دارفور دراسة حالة**، نشرت بتاريخ 2015/06/22 على الموقع الإلكتروني: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=473265>، تاريخ الإطلاع: 2020/10/24.

\* للإطلاع على مفهوم مبارتي معضلة السجين والجبان يمكن العودة إلى المرجع: حامد احمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على: الصراع العربي الإسرائيلي**، مصر: مكتبة مدبولي، 1984، ص 19.

<sup>2</sup> حامد احمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على: الصراع العربي الإسرائيلي**، مصر: مكتبة مدبولي، 1984، ص 19.

- **الإستراتيجية المزدوجة الربح: (Win\_Win)** وهي محاولة واعية لتحقيق أقصى قدر من الأهداف لكلا الطرفين من خلال التعاون لحل المشاكل العالقة بينهما،<sup>1</sup> وتستند هذه الإستراتيجية على عنصرين أساسيين هما التعاون والتنازل، وهي الأكثر استخداماً لأنها تحقق مكسب لكلا الطرفين.
- **إستراتيجية خسارة طرف وكسب طرف آخر: (Los\_Win)** في هذه الإستراتيجية يشدد التوتر والمنافسة بين الطرفين، ويسعى كل طرف استغلال فرصة حل النزاع لتحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الطرف الآخر، وتقل فرصة التعاون بين الطرفين.
- **إستراتيجية خسارة الطرفين: (Los\_Los)** تظهر في هذه الإستراتيجية ضرورة تحمل الطرفين للخسارة وفقدان مكاسب، وهذا بسبب حالة عدم التعاون والمنافسة الشديدة بينهما.
- **الإستراتيجية الصفيرية: (Nul\_Nul)** في هذه الإستراتيجية لا يحوز كلا الطرفين على أي مكسب<sup>2</sup> ولا ربح.\*  
وبمأن التعامل مع النزاع يختلف حسب طبيعة أطراف النزاع، ونمط العلاقة والسلوك السائد بينهم، فقد حدد هيربرت كولمان Herbert Kilman وزميله توماس Thomas خمسة أساليب للنزاع السائد\* بين الأفراد، من خلال دراسة

<sup>1</sup>Rom Fisher, Sources of Conflict and Methods of Conflict Resolution 5, Web sit:<https://pdfs.semanticscholar.org/c79d/9b7849528d3fa2170d33b6382f7da2b77a11.pdf>, Date of access: 30/09/2019.

<sup>2</sup> ناصر قاسيمي، "الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري دراسة حالة الجماعات المحلية بولاية الجزائر"، رسالة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنظيم، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 166.

\* لمزيد من الإطلاع انظر إلى المرجع: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

\* تتمثل أساليب النزاع في:

- **التجنب أو الانسحاب (أسلوب السلحفاة):** وهو الابتعاد عن القضايا والحاجات التي يدور حولها النزاع، أي استعمال أسلوب المراوغة، مما يجعل الطرف الآخر للنزاع يعتقد انه لا أمل يرجى من محاولة حل النزاع وانه من الأفضل الانسحاب من النزاع بدلا من مواجهته.
- **الإجبار أو التنافس (أسلوب سمك القرش):** وهو محاولة احد أطراف النزاع إجبار وإرغام الطرف الآخر للنزاع من قبول الحلول التي يطرحها لحل النزاع، وذلك بقصد تحقيق أهدافه ومصالحه على حساب الطرف الآخر.
- **المسايرة أو تلطيف الأجواء (أسلوب الدب اللطيف):** الحفاظ على العلاقة بين أطراف النزاع مهمة جدا في هذا الأسلوب، وتحقيق الأهداف الشخصية اقل أهمية، لذا نجد احد أطراف النزاع يحاول بكل جهده أن يكون مقبولا لدى الطرف الآخر للنزاع، ويعمل على ضرورة تجنب النزاع لصالح الانسجام مع الطرف الآخر.
- **المساومة (أسلوب الثعلب):** يهتم احد أطراف النزاع بتحقيق توازن ما بين أهدافه والمحافظة على علاقته مع الطرف الآخر للنزاع، يستخدم أساليب مقنعة ليستغني الطرف الآخر للنزاع عن جزء من أهدافه، أي إيجاد حل للنزاع حيث يحقق كل من طرفي النزاع مكسب من النزاع.
- **التعاون:** في هذا الأسلوب تكون للأهداف الشخصية والحفاظ على العلاقة مع الطرف الآخر للنزاع نفس القيمة، ويستخدم طرفي النزاع أساليب مختلفة للوصول إلى حل للنزاع يحقق أهدافهم معا ويبقي العلاقة قوية بينهما، وهذا الأسلوب هو الأسلوب البناء والايجابي، انظر المرجع: نادر مريان، حل الصراعات دليل تدريبي، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، 2006، ص ص 19-22، وكذلك المرجع: زياد الصمادي، حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني برنامج دراسات السلام الدولي، الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009، ص ص 28\_29.

سلوكيات أطراف النزاع وفقا لتوجهاتها التي تسعى لتحقيق أقصى فائدة على حساب الأطراف الأخرى أو لتجنب النزاع أو تحقيق التعاون والحل الوسط، والإحاطة بهذه الأساليب تمكن من فهم توجه النزاع نحو التنافس والتصعيد أو نحو التعاون والتهدئة، ومن ثم تحديد الإستراتيجية أو الطريقة الأنسب للتدخل لحل النزاع.

### المطلب الثالث: التدخل لحل النزاع

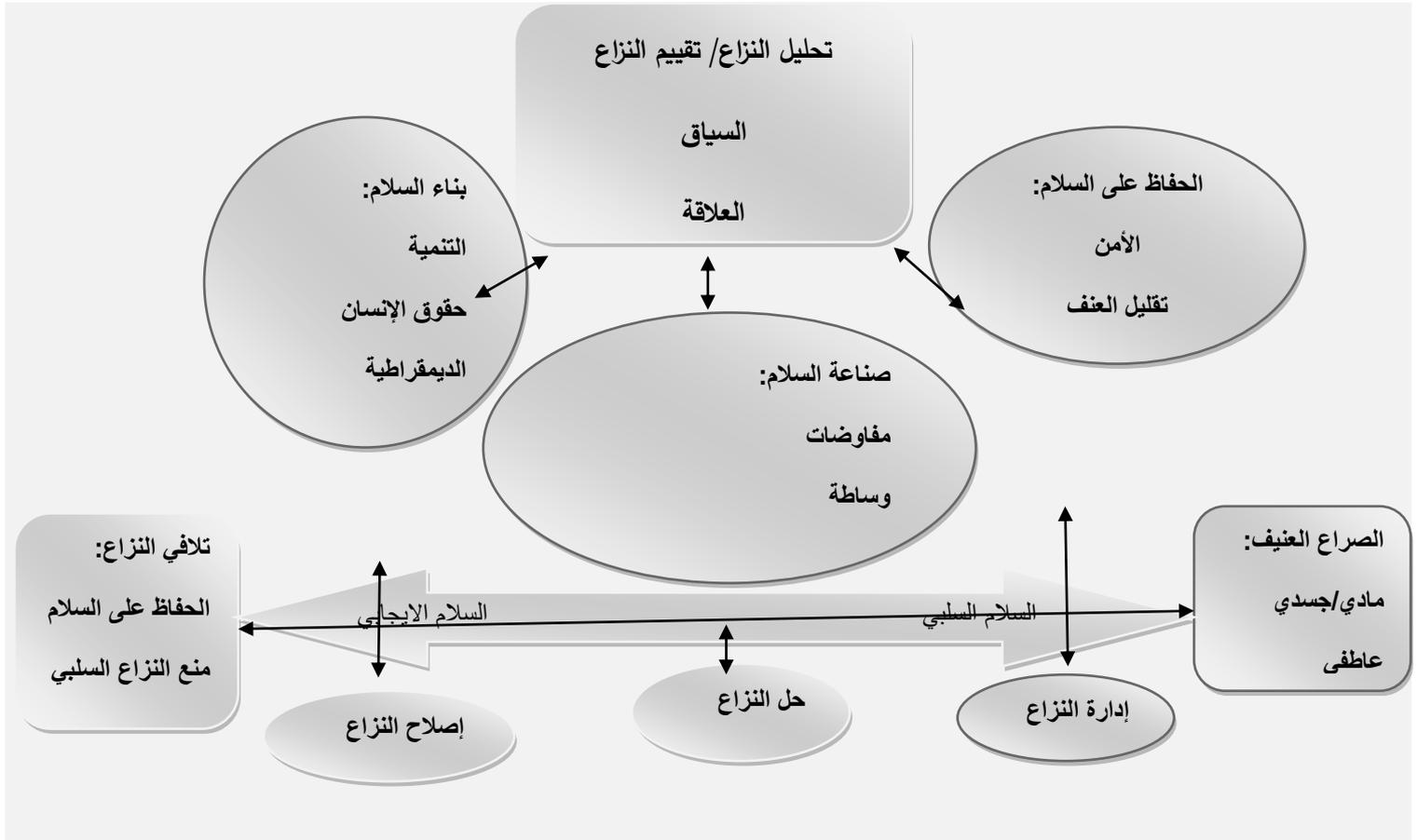
إن التدخل لحل النزاع\* يهدف إلى إيجاد طرق لتسوية النزاعات وعلى عدم تجديدها مرة أخرى، وهذا من خلال العمل على بناء سلام ايجابي مستدام يمكن من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ويحقق الأمن الشامل والتنمية المستدامة اللذان يعززان من الحفاظ على هذا السلام، والتدخل لحل النزاع ينطبق على جميع أنواع النزاعات الأهلية أو الدولية، لذا سنتطرق إلى هذه الآلية بصفة عامة وهذا من خلال مراحلها الأربعة من حفظ السلام، صنع السلام، بناء السلام و الوقاية من النزاعات، وسيكون هذا من خلال أربعة فروع.

وقبل التطرق إلى ذلك يمكن توضيح أساليب التدخل لحل النزاع من خلال الشكل التالي:

- \* **التدخل لحل النزاعات:** هو إشراك طرف خارجي غير مشترك في النزاع يكون هدفه الوصول إلى حل لنزاع يرضي جميع أطراف النزاع، ويكون هذا المتدخل محايدا، وعادة التدخل يأخذ احد الأساليب التالية:
- حفظ السلام وهو يهدف إلى الوقاية العملية أو الاستباقية من النزاع.
  - صنع السلام وهو يهدف إلى دارة وتسوية النزاع.
  - بناء السلام وهو يهدف إلى إصلاح النزاع.
  - الوقاية الهيكلية أو البعدية من النزاع.

و تحديد كيفية التدخل تتطلب معرفة أسباب النزاع ومحيطه والعوامل التي تؤثر فيه، أي عملية تحليل النزاع، كما أن هناك مجموعة من العناصر الأساسية مرتبطة بالتدخل لحل النزاعات وحسب عادل زقاع هي: الغرض المراد تحقيقه من النزاع، طبيعة القضايا المتنازع عليه (فإذا كانت تهدف إلى تحقيق مصلحة فيمكن التوصل إلى اتفاق، أما إذا كان موضوع النزاع يتعلق بقيم غير قابلة للتفاوض فهي تتطلب عملا تسهليا سابق لعملية صنع السلام)، وطبيعة أطراف النزاع (في النزاعات الدولية طبيعة أطراف النزاع تستدعي اللجوء إلى آليات تسوية النزاعات التقليدية، أما النزاعات الأهلية طبيعة أطرافها تستدعي اللجوء إلى آليات تسوية للنزاعات مبتكرة)، كما يجب تحديد مرحلة النزاع هل هو في مرحلته الأولى أم المتأخرة، مصداقية ومشروعية الطرف الثالث المتدخل لحل النزاع، انظر المرجع: عادل زقاع، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب مراجعة لنظرية لحظة النضج"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة الجزائر، العدد 18 جوان 2008، صص 169-184.

الشكل رقم ( 16 ): يوضح أساليب التدخل لحل النزاع



المصدر: عمرو خيرى عبد الله، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، المفاهيم الأساسية لحل

النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2018، ص 44.

ملاحظة: هناك بعض المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بالتدخل لحل النزاعات، ويجدر بنا التنويه إليها، وهذا لما لها من تأثير في التوصل إلى حل للنزاعات وتحقيق السلام الإيجابي وهي:

● لحظة النضج: Repines Moment

أطلق ويليم زارتمان William Zartman مصطلح لحظة النضج\* على مرحلة معينة من النزاع دون غيرها، تظهر الأطراف المتنازعة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق، ويعود ذلك إلى إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض يؤدي إلى كارثة، فضلا عن انه لا تلوح في الأفق أية علامات لإمكانية الحسم العسكري، وهنا نكون أمام ما يسمى بلحظة النضج، والتي تحسن بشكل مفاجئ من فرص نجاح جهود التدخل لتسوية النزاع.<sup>1</sup>

\* لمزيد من الإطلاع على نظرية لحظة النضج يمكن العودة إلى المرجع: عادل زقاع، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب مراجعة لنظرية لحظة النضج"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة الجزائر، العدد 18 جوان 2008.

<sup>1</sup> عادل زقاع، "حل النزاعات الدولية و مسألة التوقيت المناسب مراجعة لنظرية لحظة النضج"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة الجزائر، العدد 18 جوان 2008، ص ص 169-170.

• السلام: Peace

وقد عرفت الأمم المتحدة السلام\* بأنه" يعني تلبية الحاجات الأدنى من حاجات الإنسان الأساسية المادية وغير المادية".

أما كارل دوتيش Karl Dutch فقد عرفه بأنه" المجتمع الذي تغيب فيه الظروف المؤدية للحرب"، وهناك من عرفه بأنه مرادف للأمن العام أي الجو العام الذي يستطيع فيه الأفراد والجماعات الإحساس بالطمأنينة الواجبة لكل إنتاج وإبداع.<sup>1</sup> ويمكن تقديم التعريف الإجرائي للسلام بأنه " توفر مجوع العوامل الاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية..( من حرية تعبير، العدالة الاجتماعية، احترام حقوق الإنسان...) والموارد المادية وغير المادية( من الغذاء، الماء، الطاقة، حق العمل، منظومة قانونية متكاملة..) التي يحتاجها الفرد ليتمكن من العيش في بيئة يسودها الأمن الشامل والاستقرار خاصة السياسي والاجتماعي، وتهيئ له كل مقومات العيش الكريم".

ويمكن توضيح العلاقة بين السلم والتدخل لحل النزاع من خلال المنحنى التالي:

\* قد حدد جوهان غالتونغ Johann Galtung مفهوم السلام في بحثه الذي قدمه عام 1964 حول السلام والنزاعات انه يوجد نوعان من السلام فهناك :

**1. السلام الايجابي(الدائم أو الدافئ):** هو الذي يتحقق عندما يختفي العنف البنيوي (العنف البنيوي أو غير المباشر هو الذي يحدث أضرار للهياكل الاجتماعية أو الأفراد و لا يوجد شخص مسئول عنه، و هو يعزز صور الاستغلال و الاستعباد، ومن أمثلة ذلك مؤسسة الشرطة و الجيش أو غيرها من سلطات الدولة، أما العنف المباشر فهو مرتبط بالإيذاء المباشر للأفراد والحاق الضرر بهم) وذلك عن طريق تحقيق العدالة وهو يتضمن مستو عال من التبادلية والتعاون، والغياب الفعلي لإجراءات الدفاع عن النفس بين الأطراف المتنازعة، بالرغم من انه قد يتضمن تحالفهم عسكريا ضد تهديد مشترك، و يسود السلام الايجابي بناء على القيم و الأهداف والمؤسسات المشتركة والاعتماد الاقتصادي المتبادل والارتباط بالمجتمع الدولي..،

**2. السلام السلبي:** وهو الذي يحقق إزالة الأذى أو العنف المباشر الذي يلحق بالأفراد، ولا ينهي العنف البنيوي فهو ينهي النزاع المسلح لكن مع عدم وجود علاقات تعاون وتبادل بين أطراف النزاع.

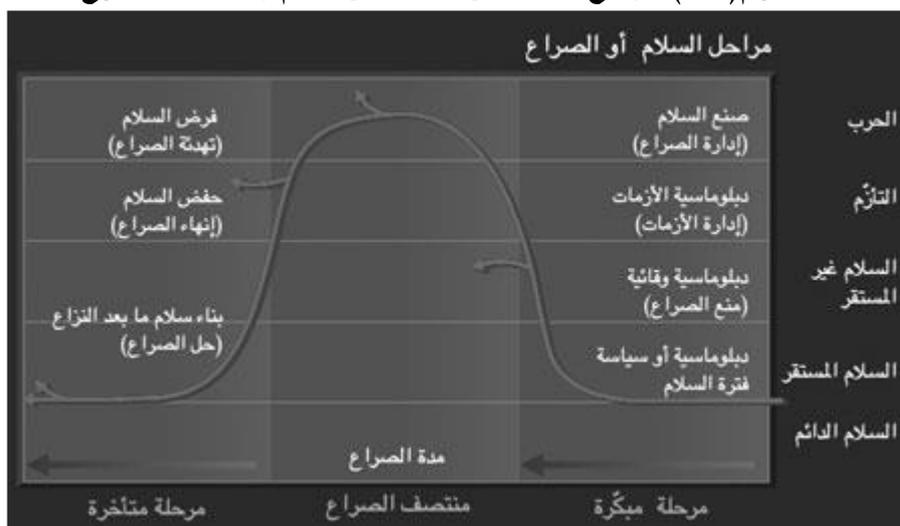
كما انه يوجد هناك تصنيف للسلام حسب درجة استقراره فنجد:

**1. السلام المستقر:** هو حالة من العلاقات تنطوي على درجة توتر أعلى من تلك الموجودة في السلام الدائم، وهو علاقة اتصال حذر وتعاون محدود في سياق شامل لنظام أساسي أو استقرار وطني، وتكون هناك اختلافات في القيم والأهداف، ولا يوجد أي تعاون عسكري، لكن النزاعات يتم حلها بوجه عام بطرق لا عنفية ويمكن التنبؤ بها إلى حد ما، ويكون احتمال نشوب حرب منخفضا.

**2. السلام غير المستقر:** هو وضع تتصاعد فيه حدة التوتر والشك بين الأطراف المتنازعة، لكن مع غياب العنف أو عنف متفرق ، ويسود السلام السلبي، لأنه على الرغم من عدم نشر القوات المسلحة أو عدم استخدامها، إلا أن الأطراف المتنازعة تنظر إلى بعضها البعض كأعداء وتحافظ على قدراتها العسكرية الرادعة، وقد يمنع توازن القوى العدوان مع بقاء احتمال حدوث أزمة أو حرب، انظر المرجع: باسم علي حريسان،"العنف البنيوي دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العراق، العدد 55، 2018، ص 168، والمرجع: معهد السلام الأمريكي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، برنامج التدريب المهني، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد السلام الأمريكي، فيفيري 2006، ص ص 7-9.

<sup>1</sup> زهير محمدي بشار جادو، نفس المرجع السابق، ص 12.

الشكل رقم (17): يوضح العلاقة بين العلاقة بين السلم والتدخل لحل النزاع



المصدر: معهد السلام الأمريكي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، برنامج التدريب المهني، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد السلام الأمريكي ، فيفري 2006، ص 7.

ما يستنتج من هذا المنحنى أن مراحل السلام مرتبطة بتطور النزاع، ففي مرحلة الحرب والتأزم والسلام غير المستقر فهذا يعني أن النزاع في أوجه وهو يتطور من مرحلته المبكرة إلى مرحلة النزاع، وما يرافق ذلك من دبلوماسية وقائية، إدارة للالتزام وصنع للسلام، مما يؤدي إلى تهدئة النزاع ومن ثم إنجائه، والتمهيد لبناء السلام الذي يحقق السلام المستقر والدائم.

وفيما يخص تعريف السلم الأهلي المرتبط بالنزاعات الأهلية فهو "جملة من المبادئ، القيم، السلوك والأفكار التي تهدف إلى تحقيق مبدأ حسن التعايش مع الآخر، نبذ العنف، تفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية قانونية لحل النزاعات، الإحساس القوي بوحدة المجتمع شكل يصبح فيه من العسير القيام بسلوك يؤدي بشكل مباشر إلى هدم النسيج الاجتماعي وإحداث تشوهات عميقة وجوهرية متعمدة فيه"<sup>1</sup>، ويمكن تقديم تعريف إجرائي للسلم الأهلي بأنه "تمكن أفراد المجتمع في الدولة من العيش في بيئة يسودها الأمن والاستقرار، ونبذ كل أشكال العنف، التمييز، احترام الرأي الآخر واحترام سلطة القانون في ظل الرفاهية والعيش الكريم للجميع ، وهذا بقيادة نظام سياسي يقوم على الشرعية والعدالة، مما يجعل ممارسة العنف والتحول إلى نزاعات عنيفة قليلة الاحتمال".

وقد ارتبط مفهوم السلم الأهلي وبناءه بوظائف الدولة وقدرتها على توفير الأمن، حيث أصبح نجاح الدولة في تنفيذ وظائفها وضمان حرية الأفراد وأمنهم معيار لتقييم دور الدولة وقوتها وضعفها، ومع العولمة وتحدياتها برز تعريف جديد للدولة يقوم على قدرتها على التحكم في الأمن بكل أبعاده (الأمن الإنساني). والذي على ضوءه تم تصنيف الدول من خلال علاقتها بصيانة الأمن والسلام الأهلي إلى: الدولة العاجزة، الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة\*<sup>1</sup> ومنه فإن تحقيق السلم الأهلي مرتبط بمدى قدرة الدولة على تفعيل الأمن الإنساني والحفاظ عليه في ظل الوحدة الوطنية واحترام الهوية الوطنية.

<sup>1</sup> عمر جمعة عمران، نفس المرجع السابق، ص 72.

\* العاجزة: هي التي تعجز حكومتها المركزية على ممارسة السيطرة الكاملة على كامل إقليمها، وفشلها الأمني في السيطرة على النزاعات الداخلية أو الحروب الأهلية فيها.

الفرع الأول: الدبلوماسية الوقائية

الوقاية من النزاعات يقصد بها أن تنجح المجتمعات والأفراد من اكتساب المعرفة والمهارات التي تمكنهم من التعامل مع النزاعات بأسلوب سلمي وإيجابي يؤدي إلى إشباع حاجات ومصالح الأطراف المتنازعة بدون تصعيد أو عنف، وهو ما يتطلب توفير وسائل فعالة لمعالجة النزاعات، ومعظم النزاعات لا تتخذ خطأ مستقيماً بل هي تأخذ توجهات أكثر النفاذاً وتعقيداً، وهو ما يتطلب التحليل المستمر للنزاع لتحديد انسب وسائل التدخل بناءً على فعاليات كل فترة من النزاع،<sup>2</sup> والوقوف عند المسببات والعوامل التي تكون المصدر الرئيس لنشوب النزاعات والعمل على الوقاية منها قبل تطورها إلى أزمات ومن ثم نزاعات عنيفة، وكذلك الإلمام بكل الظواهر السلبية في المجتمع، أو العلاقات المتوترة بين أطراف النزاع والعمل على التعامل معها ومعالجتها بشكل إيجابي، تمكن من تقادي النزاع والوقاية منه، وهذا ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية التي تتضمن مجموعة من الآليات لتنبؤ بالنزاع قبل نشوبه والتي أهمها آلية الإنذار المبكر، وهو ما سنتطرق إليه هذا من خلال فرعين.

أولاً- تعريف الدبلوماسية الوقائية

الدبلوماسية الوقائية هي أهم أسلوب للتدخل لحل النزاعات، ذلك أنها تمكن من العمل على عدم نشوب النزاع أصلاً أو العمل على عدم تطوره إلى مرحلة التصعيد أو العنف، كما أن اعتمادها في مرحلة تحويل النزاع وبناء السلام تساهم في الحفاظ على السلم المستدام، وقد تم استعمال المصطلح أول مرة من قبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ هامرشولد Dag Hamrchoold عام 1960، ومنذ ذلك الحين تطور المفهوم بشكل كبير،<sup>3</sup> إلى إن تم استعماله في إطار ما يعرف بخطة السلام وهي عبارة عن ورقة عمل تقدم بها بطرس على في اجتماع مجلس الأمن عام 1992 والتي تضمنت تحليلاً وتوصيات لتقوية وتحسين قدرة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام العالمي، وقد حددت هذه الخطة أربعة مراحل متتابعة لمنع النزاعات والسيطرة عليها، وهي: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام،<sup>4</sup> وسنتطرق إلى هذه المراحل الأربعة في هذا المطلب.

**الدولة الفاشلة:** هي التي تصاب بأعباء نتيجة العجز الوظيفي الذي يؤدي إلى تعطيل الأداء الهيكلي لمؤسساتها وحدودها الدولية، وينتشر الفساد ويفقد النظام شرعيته وشعبيته وتعرض وحدتها للخطر.

**الدولة المنهارة:** هي التي زالت أجهزتها ومؤسساتها السيادية وتنظيمها السيادي بسبب صعوبات تحقيق الوظيفة الأمنية وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن، وللإطلاع على مفهوم الدولة العاجزة، الفاشلة والمنهارة يمكن العودة إلى المرجع: عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2018.

<sup>1</sup> عمر جمعة عمران، نفس المرجع السابق، ص ص 89-93.

<sup>2</sup> علي شاهين وسامي بالحاج، نفس المرجع السابق، ص 55.

<sup>3</sup> Anna Louise Strachane, " Preventive diplomacy and Conflict Prevention" , HelpDesk Research Report, University of Birmingham. UK, 2013, p 4.

<sup>4</sup> يوسي ام هانيمكي ، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جداً، (ترجمة): محمد فتحي خضر، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي أي سي، 2017، ص 84.

فيما يخص الدبلوماسية الوقائية فقد جاء أول تطبيق لها خلال أزمة السويس 1956 عندما تدخلت الأمم المتحدة ببعض التدابير العسكرية الدولية المحدودة لفض الاشتباك بين المتحاربين،<sup>1</sup> وقد عرفها بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة بـ "العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها"،<sup>2</sup> وهي تقنية ضرورية وفعالة لتفادي الإخلال بشروط السلام، ويمكن تقديم التعريف الإجرائي لها بأنها "مجموعة التدابير والعمليات التي يتم العمل بها لمنع وقوع النزاعات أو عدم العودة إليها في حالة وقوعها، وهذا بهدف الحفاظ على السلم واستدامته".

ويمكن تلخيص أهم مراحلها في<sup>3</sup>:

- معالجة الأزمات الأساسية للنزاعات.
- منع النزاعات من أن تتحول إلى نزاعات عنيفة.
- احتواء اتساع دائرة العنف المتصاعدة.
- اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية... التي تعمل على بناء السلم والحفاظ عليه.\*

وحسب فان تونغرين Van Tongeren فإن التكاليف الإجمالية للنزاعات داخل الدول أو بين الدول أعلى بكثير من الأضرار المادية والخسائر البشرية (في الحقيقة الخسارة البشرية هي أكثر الأضرار الناتجة عن النزاعات) فهناك التكاليف السياسية والتكاليف الاجتماعية والنفسية.. التي يمكن أن تدفع الأفراد إلى نزاعات جديدة، لذا فإن المجتمعات تكسب الكثير من خلال منع النزاعات، أي الجمع بين الربح السياسي، المالي، الاجتماعي والبيئي..، إلا أن عملية منع النزاعات ليست مؤكدة أو سهلة بل تحتاج إلى فهم السياقات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية... للنزاعات القائمة وديناميات التصعيد، والتحديات التي تفرزها التوترات لتمكن من تحديد أشكال الوقاية الملائمة<sup>4</sup> لمنع النزاعات.

ولقد حدد المنتدى الوقائي للدبلوماسية الوقائية عام 2001 المبادئ الأساسية للدبلوماسية الوقائية في<sup>5</sup>:

- تعتمد الدبلوماسية الوقائية على الأساليب الدبلوماسية والسلمية.
- عدم الإكراه: حيث أن العمل العسكري واستخدام القوة ليس من مكونات الدبلوماسية الوقائية.

<sup>1</sup> سميرة نصري، "إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص192.

<sup>2</sup> طلال محمد الحاج إبراهيم و مايا الدباس، "المناطق الرمادية بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، جامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة، المجلد 15، العدد 1، جوان 2018، ص 22.

<sup>3</sup> مصطفى علي احمد المجذوب، "دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر"، رسالة مقدمة لاستيفاء شروط الحصول على شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج اندونيسيا، 2014/2015، ص 86.

\* للإطلاع أكثر على الإجراءات والخطوات العملية لمنع الوقائي للنزاعات يمكن العودة إلى المرجع التالي: سامي إبراهيم الخزندار ، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

<sup>4</sup>Edwin Bakker, Early Warning by NGOS in Conflicts Areas, 04June 2015 p 2, Site Wbe:https://www.researchgate.net/profile/Edwin-Bakker-3/publication/238732546\_Early\_Warning\_by\_NGOs\_in\_conflict\_areas/links/557c689508aec87640db4d79/Early-Warning-by-NGOs-in-conflict-areas.pdf, Date Access: 0911012020.

<sup>5</sup>Anna Louise Strachane, Op.Cit, p 5.

- **حسن التوقيت:** عملها وقائي وليس علاجي، وتكون أكثر فعالية إذا تم استخدامها في مرحلة مبكرة من النزاع أو الأزمة.
- **الثقة والاطمئنان:** لا يمكن تطبيقها بنجاح إلا إذا كان هناك مستوى عال من الثقة.
- **التشاور والتوافق:** لا يمكن تنفيذ الدبلوماسية الوقائية إلا من خلال التوافق والتنسيق بين كل الجهات ذات الصلة.
- **طوعية:** يجب أن تستخدم بناء على طلب جميع الأطراف، لكن يمكن استعمالها دون موافقة الأطراف في حالة اعتمادها لرصد التوترات الحاصلة للعمل على منع تطورها إلى أزمات ومن ثم نزاعات.
- أما أهم ادوار الدبلوماسية الوقائية فهي:
- مراقبة مصادر التوتر والنزاعات ولفت الانتباه إلى مشاكلها ومسبباتها.
- اللامركزية في الإجراءات الوقائية.
- تحليل النزاعات لمعرفة الدوافع الكامنة وراءها وفحصها مع أصحاب المصلحة لتقادي وقوعها مرة أخرى.
- تحديد محركات السلام وفهم العوامل التي تعزز المرونة المجتمعية والتعايش السلمي والتنمية..، أي إيجاد بنية تحتية للسلام تجعل النزاع بعيد الاحتمال حتى في فترات الاضطرابات المجتمعية المختلفة.
- دراسة المحددات الدقيقة للنجاح في العمل الوقائي من خلال البحوث في العمل الوقائي لسد الفجوة بين أولئك الذين يتعاملون مع النزاع بشكل مباشر والذين يتعاملون مع النزاع والوقاية منه كعلم وفن مثل: التعامل الايجابي مع وسائل الإعلام ومراكز البحوث في هذا المجال.
- التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الإجراءات الوقائية من خلال التشاور والحوار ..
- ضمان التمويل الكافي والمرن للعمل الوقائي.<sup>1</sup>
- والدبلوماسية الوقائية تكون على مستويين، على المدى القصير أي إجراءات المنع الوقائي المباشر للنزاع في مرحلة الأزمة من خلال العمل على منع تزايد حدتها وتحولها إلى نزاع عنيف (المنع المباشر)،وتكون كذلك على المدى البعيد أي إجراءات المنع البنوي للنزاع وهذا بالعمل على إيجاد الظروف أو البيئة التي تجعل من نشؤ النزاع صعب جدا،<sup>2</sup> أي أن المنع المباشر للنزاع يكون قبل نشوب النزاع أو في مرحلة النزاع الكامن أو المستتر والعمل على عدم تطوره إلى نزاع عنيف، أما المنع البنوي فيكون خلال مرحلة تحويل النزاع وبناء السلام أي بعد فض النزاع.
- وتعترض الدبلوماسية الوقائية بعض العراقيل المتمثلة أساسا في:
- عدم التنسيق بين الجهات الرسمية التي لها سلطة القرار والجهات غير الرسمية القريبة من مصدر التوترات والأزمات، و بالتالي يمكنها رصد هذه التوترات والأزمات في بداياتها، مما يمكن من اتخاذ التدابير اللازمة لمنعها.
- مشكلة تحديد التوقيت المناسب لعملية المنع الوقائي.
- ترتيب الأولويات في عملية المنع الوقائي فيما يخص القضايا التي يتم التكفل بها الأهم ثم المهم، حيث يعتبر الاهتمام بتحقيق العدالة واحترام الحقوق السياسية والمدنية، حرية الرأي والتعبير... يكون قبل التكفل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية..

<sup>1</sup> Steven A.Zyck and Robert Muggah,"Preventive Diplomacy and Conflict prevention:Obstacles and Opportunities", International Journal of Security &Development, University of Bradford England,Volume 1,Issu 1,October/November 2012, p p 5-8.

<sup>2</sup> سامي إبراهيم الخزندار، نفس المرجع السابق، ص 242.

- مشكلة التمويل سواء من حيث نقص مصادر التمويل الذاتي، أو مشكلة التمويل الخارجي الأجنبي الذي كثيرا ما تكون له تبعات سلبية مستقبلا خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية في حالة اللجوء إليه.

#### ثانيا- نظام الإنذار المبكر Early Warning System

إن أهم ما يميز الدبلوماسية الوقائية هو نظام الإنذار المبكر الذي يمكن من رصد التوترات والأزمات الحاصلة أو التنبؤ بإمكانية حدوثها، وبالتالي العمل على الوقاية منها قبل أن تؤدي إلى نزاعات عنيفة يصعب التحكم فيها، وقد ظهرت فكرة هذا النظام على يد بولدينغ Boulding خلال عقدي الثمانينات والتسعينات حيث اقترح إقامة "محطات اجتماعية للمعلومات Social Data Station" شبهها بشبكات الأرصاد الجوية، واعتبرها على قدر من الأهمية لرصد مناطق محددة يتوقع أن تنفجر فيها أزمات أو نزاعات مسلحة،<sup>1</sup> أي بعد الحرب الباردة وتحديدا بعد مذابح رواندا في إفريقيا عام 1994 والنزاع في البوسنة والهرسك عام 1991 وما نتج عنهما من مقتل الملايين من المدنيين دعت الضرورة إلى تطوير نظام دولي للإنذار المبكر.

وقد عرف نظام الإنذار المبكر بأنه "عبارة عن منظومة شاملة مجهزة للاكتشاف المبكر والتحذير المسبق لحدوث الأزمات أو الكوارث والصراعات، والتي تهدد حياة المجتمعات الإنسانية وأمنه والسلام فيها، بشكل يؤدي إلى سياسات وإجراءات وقرارات وقائية تمنع حدوث هذه الأخطار مسبقا أو على الأقل تعمل على تقليص حجم الخسائر والأضرار إلى الحد الأدنى الممكن"<sup>2</sup> كما يمكن تقديم تعريف آخر لنظام الإنذار المبكر بأنه "نظام يشمل مجموعة من المؤشرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية .. التي تمكن من رصد الاضطرابات والأزمات الحاصلة أو التنبؤ بها والعمل على منع حدوثها أو تطورها إلى نزاعات عنيفة، من خلال اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لذلك".

ويعتمد نظام الإنذار المبكر على المؤشرات كوحدة لقياس درجة استقرار السلم واستدامته،\* وهو ما يتطلب أن تركز وحدة قياس المؤشرات فيه على الأسباب الجذرية للنزاعات، والمتابعة المستمرة لإطلاق الإنذار المطلوب في حالة تفاقم أو تجدد النزاع، ولفت الانتباه إلى خطر اندلاع نزاع معين،<sup>3</sup> ولضمان فعالية هذا النظام يجب إشراك كافة شرائح المجتمع

<sup>1</sup> سميرة ناصري، نفس المرجع السابق، ص 198.

<sup>2</sup> سامي إبراهيم الخزندار، نفس المرجع السابق، ص 262-266.

\* إن تحديد مؤشرات الإنذار المبكر تتطلب وجود تشخيص مبكر لأي نزاع من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة ومتجددة، ويمكن إجمال أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في نظام الإنذار المبكر حسب سميرة ناصري في: الأمن الغذائي، تأمين العمل والدخل، انتهاكات حقوق الإنسان، الاضطرابات العرقية والدينية، عدم المساواة والنفقات العسكرية، كما أن هناك جهات دولية ساهمت في وضع مؤشرات للإنذار المبكر للنزاعات منها مؤشرات يصدرها صندوق دعم السلام بالتعاون مع مجلة فوروين بوليسي Foreign Policy في تقرير سنوي يتعلق بالدولة الفاشلة أي مؤشرات الدولة الفاشلة القابلة للانهايار، التي تنتبأ باحتمالية تحول بعض هذه الدول إلى نزاعات عنيفة أو نزاعات داخلية، هذه المؤشرات تقيس درجة الاستقرار في الدول، يمكن الإطلاع أكثر على هذا في المرجع التالي: مركز دراسات الوحدة العربية، "تقرير مؤشر الدول الفاشلة لعام 2008"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، العدد 356، أكتوبر 2008، أو المرجع: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

<sup>3</sup> الاتحاد الإفريقي: المجلس التنفيذي، تقرير عن نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات، المنعقد في كيمبتون بارك بجنوب إفريقيا من 17 إلى 19 ديسمبر 2006، الدورة العادية العاشرة، إثيوبيا(أديس بابا)، 25-26 جانفي 2007، ص 3.

خاصة المجتمعات المحلية\*، اكتشاف المخاطر، استقبال وتقبل الإشارات المبكرة للمخاطر، القيام بتدابير وأفعال لمنع الوقائي قبل حدوث المخاطر، تعزيز إجراءات أو تدابير العمل الوقائي،<sup>1</sup> من طرف السلطات للتعامل السريع والايجابي مع المعلومات الصادرة إليها...

أما العناصر الأساسية للإنذار المبكر فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ( 02 ) يوضح العناصر الأساسية للإنذار المبكر

المعرفة بالخطر: جمع البيانات بشكل منهجي ومنظم العمل على تقدير المخاطر	خدمة المراقبة والإنذار: خدمات مراقبة الخطر والإنذار المبكر المستدامة
النشر والاتصالات: نشر بيانات ومعلومات المخاطر والإنذارات المبكرة للمعرضين للخطر والكوارث	قدرات الرد: بناء قدرات وطنية ومجتمعية للرد برامج التعليم والاستعداد والتدريب أخطار المجتمع بخيارات التصرف السليم

المصدر: "تطوير نظم الإنذار المبكر: قائمة تدقيق"، البيان الختامي للمؤتمر الدولي للإنذار المبكر من المفاهيم إلى الفعاليات (EWCIII) الذي استضافته حكومة ألمانيا تحت رعاية الأمم المتحدة، ألمانيا، 27-29 مارس 2006، ص 2.

وحتى تكون هناك فعالية لنظام الإنذار المبكر يجب مواجهة التحديات التي تواجهه والمتمثلة غالبا في:

- القدرة على إجراء التحليل في الوقت المناسب وطرح حلول فعالة.
- الرد السريع للنظام الإنذار المبكر من طرف صناعات القرار والمعنيين.
- ضمان هذا النظام للشمولية ومصداقية الجدوى، الموضوعية والفعالية.
- تعزيز التعاون والتشاور بين مختلف الأطراف التي لها صلة بالدبلوماسية الوقائية وتبادل المعلومات.<sup>2</sup>
- التعامل مع مشكلة المعلومات من ناحية الكمية اللازمة والموثوقة المصدر والوقت المناسب لها.<sup>3</sup>

\* المجتمعات المحلية هي أكثر المناطق عرضة للنزاعات أو للأزمات والتوترات التي تؤدي إلى النزاعات، وهذا راجع إلى طبيعة المشاكل التي تعاني منها كالتهميش، مركزية صنع القرار، ضعف التنمية أو انعدامها، مشكلة الأقليات والجماعات الاثنية...

<sup>1</sup> سامي ابراهيم الخزندار، "نظام الانذار المبكر ومنع الصراعات التنظير زالمفاهيم والمؤشرات"، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، المجلد السادس، العدد 1، نوفمبر 2011، ص 2.

<sup>2</sup> الاتحاد الإفريقي: المجلس التنفيذي، نفس المرجع السابق، ص 4.

<sup>3</sup>Edwin Bakker, Early Warning by NGOS in Conflicts Areas, 04June 2015 p 3, Site Wbe: [https://www.researchgate.net/profile/Edwin-Bakker-3/publication/238732546\\_Early\\_Warning\\_by\\_NGOs\\_in\\_conflict\\_areas/links/557c689508aec87640db4d79/Early-Warning-by-NGOs-in-conflict-areas.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Edwin-Bakker-3/publication/238732546_Early_Warning_by_NGOs_in_conflict_areas/links/557c689508aec87640db4d79/Early-Warning-by-NGOs-in-conflict-areas.pdf), Date Access: 0911012020.

إن التغلب على التحديات التي تعيق فعالية نظام الإنذار المبكر تمكن من زيادة إمكانية الحد من النزاعات خاصة العنيفة منها التي تنعكس آثارها السلبية على الأفراد مباشرة وعلى البيئة المحيطة بها، مما ينتج عن ذلك زيادة فرص تحقيق السلم المستدام، وهذا ما يعكس العلاقة الوطيدة بين فعالية نظام الإنذار المبكر وتحقيق السلم الدائم.

### الفرع الثاني: تسوية النزاع

يتطلب تحقيق السلم والخروج من مرحلة العنف التي يوجدها النزاع تدخل طرف ثالث للمساعدة في الوصول إلى تسوية للنزاع القائم، والى عقد اتفاقية تنهي هذا النزاع، وتختلف طرق تسوية النزاع إما بالطرق السلمية أو غير السلمية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.\*

### أولاً\_التسوية السلمية

لقد نصت المادة 33 في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة انه يجب على أطراف النزاع الذي من شأنه أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بداية عن طريق الوسائل السلمية المتمثلة في المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار.<sup>1</sup>

وتعتبر التسوية السلمية للنزاعات من أهم مراحل فض النزاعات، ذلك انه ينجم عنها حماية للأرواح وتقليل للخسائر المادية، وتسهل من مهمة بناء السلام، وهذه التسوية تكون إما بالوسائل السياسية والتي يدخل في إطارها المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، وإما بالوسائل القضائية التي تتضمن التحكيم والتسوية القضائية، ويلاحظ أن التسوية القانونية تكون في الغالب بالنسبة للنزاعات التي يغلب عليها الطابع القانوني **Legal dispute** حيث لا يصلح معها إلا اللجوء إلى الأجهزة القانونية والقضائية المختصة مثل محكمة العدل الدولية، وأغلبية أطراف النزاع ترغب في اللجوء إلى التسوية السياسية لأنها غير ملزمة، كما أن التسوية القضائية لا تعرف الحلول الوسط،<sup>2</sup> وتستغرق وقتاً أطول وتكاليف أكثر، ويطلق على العملية التي تمكن من التسوية السلمية أو غير السلمية للنزاع بصنع السلام وهو ما سنتطرق إلى تحديده فيما يلي.

### 1. صنع السلام Making Peace

صنع السلام هو الجهود التي يقوم بها طرف ثالث لإيجاد حل للنزاع يرضي جميع أطراف النزاع، والذي يكون عادة عن طريق استخدام احد الطرق البديلة لحل النزاعات (التفاوض، الوساطة، الصلح، التوفيق....) ، واستخدام هذه الطرق يمكن أن يؤدي إلى إدارة للنزاع كما يمكن أن يؤدي إلى حل النزاع.<sup>3</sup>

ومفهوم صنع السلام هو عملية إستراتيجية تهدف إلى خروج أطراف النزاع من حالة العنف أو الأعمال المسلحة إلى اتفاقية سلام طوعية تنهي حالة العنف السائدة بينهم، ويشير بطرس غالي في تقرير الأمم المتحدة "خطة السلام" عام

\* سنركز على مفهوم صنع السلام الذي يعتمد على الطرق السلمية لتسوية النزاعات والتي منها الوساطة التي تعتمد المنظمات غير الحكومية التي هي موضوع الاطروحة.

<sup>1</sup>ميثاق الأمم المتحدة **الفصل السادس: في حل المنازعات حلا سلميا**، على الموقع الالكتروني:

<https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vi/index.html> تاريخ الإطلاع: 2020/10/19.

<sup>2</sup> بدر حسن شافعي، **نفس المرجع السابق**، ص 3.

<sup>3</sup> زياد الصمادي، **نفس المرجع السابق**، ص 49.

1995 إلى تعريف الأمم المتحدة لصنع السلام بأنه "العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة، لاسيما عن طريق الوسائل السلمية"<sup>1</sup>.

ويمكن تقديم تعريف أجزائي لصنع السلام بأنه: "تدخل طرف ثالث بين الأطراف المتنازعة بهدف الوصول إلى اتفاق يفرضي لتسوية النزاع القائم بينهم، وهذا بالاستعانة بأحد الطرق البديلة لحل النزاعات السلمية (الوساطة، التوفيق، المساعي الحميدة، التحقيق) أو غير السلمية (الحصار، فرض العقوبات، التدخل العنيف..). لتمكين هذه الأطراف للتفاوض فيما بينها للوصول إلى هذا الاتفاق".

أما فيما يخص الوسائل أو الطرق البديلة السلمية لتسوية النزاع التي ذكرناها سابقا المتمثلة في وسائل سياسية وأخرى قانونية وهي: المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، والوسائل القانونية وهي التحكيم، التحقيق، التوفيق، فسنتطرق إليها بصفة مختصرة باستثناء آلية الوساطة التي تم تخصيص مبحث خاص بها باعتبارها احد متغيرات الدراسة.

❖ **المفاوضات Negotiation** : هي أسلوب اتصالي مباشر أو غير مباشر يلجا إليه أطراف النزاع ليناقشوا أي جهد مشترك يمكن أن يبذلوه لإدارة نزاعهم دون اللجوء إلى التحكيم أو وسائل قضائية أخرى<sup>2</sup>، وأهم شروط نجاحها هو عدم تقديم شروط أولية من قبل أطراف النزاع.<sup>3</sup>

❖ **المساعي الحميدة Good offices** : هي تطوع في مهمة إصلاحية هادفة إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة، بغية إيجاد أرضية مشتركة تمكنهم من مباشرة المفاوضات للوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهم.<sup>4</sup>

❖ **التحقيق** : هو الوسيلة التي تظهر الوقائع في حادثة من الحوادث المختلف عليها بين الدولتين المتنازعتين (يتعلق بالنزاعات الدولية وقد نصت عليه اتفاقية لاهاي عام 1907)، ذلك أن بيان الوقائع في نزاع وإجلاء حقيقته يسهل الوصول إلى الحل المناسب، ويمارس عن طريق لجان التحقيق التي تقوم بالبحث عن مدى صحة الوقائع والتأكد من أسباب النزاع، وتتمثل مهمتها في إثبات الوقائع وتقديم تقرير، ويتميز التحقيق بأنه غير إلزامي ويكتفي بملاحظة الوقائع والتأكد من صحتها<sup>5</sup>، لتتمكن من إيجاد تسوية تنهي النزاع بشكل نهائي.

❖ **التوفيق أو التحكيم Conciliator** : عملية ذات طابع توجيهي أكثر من الوساطة، يتولى فيها طرف ثالث يتسم بالنزاهة وعدم التحيز دورا نشطا وموجها، لمساعدة أطراف النزاع لتوصل لحل متفق عليه لنزاع<sup>6</sup> القائم بينهم. ويهدف صنع السلام إلى تحقيق المصالحة الكاملة والتفاهم المتبادل بين المتنازعين، وهو لا يهدف لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، أو العمل على إحداث تغيير مجتمعي<sup>7</sup>، بل إلى التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع، كما أن عملية صنع

<sup>1</sup> سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض النزاعات، نفس المرجع السابق، ص 88.

<sup>2</sup> عمرو خيرى عبد الله، الحوار والتفاوض والوساطة، دليل تدريبي، على الموقع الإلكتروني: <https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27.

<sup>3</sup> نوري خلف، "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص 292.

<sup>4</sup> عمرو خيرى عبد الله، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام و حل النزاعات، المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، نفس المرجع السابق، ص 293.

<sup>5</sup> نوري خلف، المرجع نفسه، ص ص 204-295.

<sup>6</sup> لجنة من الخبراء، نفس المرجع السابق، ص 8.

<sup>7</sup> Aslam Khan, Peacemaking, Peacekeeping and Peace building, Site Web: <http://www.mgcub.ac.in/pdf/material/20200428092734eaba7dc2d0.pdf>, Date Access: 0911012020.

السلام تكون مفعلة وتأخذ مكانها عندما يكون هذا الاعتراف شرعي قائم على الموافقة بين الأطراف المعنية،<sup>1</sup> وتتأثر عملية صنع السلام بمشكلة توقيت التدخل المناسب للتفاوض لحل النزاع، أو لحظة النضج **Ripe Moment** والتي تحسن بشكل مفاجئ من فرص نجاح جهود صنع السلام أو الطرف المتدخل لحل النزاعات وحسب تعبير **كمبل Campbell** فان القبول بالحل التفاوضي لا يعود إلى إتباع إجراءات معينة فحسب بل إلى يعود أساسا إلى جاهزية أطراف النزاع لاستغلال الفرص ومواجهة الخيارات وتقديم التنازلات المتبادلة والمتكافئة، أي أن تفعل الشيء الصحيح في الوقت المناسب.

وقد ساهم **ويليم زارتمان William Zartman** في بلورة أربعة نماذج لتوقيت التدخل اثنان منهما طورهما **زارتمان** نفسه وآخرون، في حين جاء النموذج الثالث "المصيدة" تحويرا لمفهوم النضج، والنموذج الرابع نموذج الفرص المتبادلة الجذابة تصور نافذة للأمل، فقد طرحها كل من **ميتشل Michal** و**كروكر Crocker**، ومن خلال هذه النماذج يظهر الدور السلبي الذي ينادي بصانعي السلام حسب النموذجين الأولين، وأخلاقية فكرة إنضاج النزاع باستعمال الرافعة في النموذج الثالث، فالمشكلة التي تطرح هل يمكن إيجاد نموذج لتحديد توقيت التدخل المناسب يأخذ بالاعتبار الاعتبارات الأخلاقية؟.

• **فنموذج المأزق الضار والنموذج الكارثي** النموذجين الذين اقترحهما **زارتمان** يقومان على فكرة أن أطراف النزاع يعيشون مأزقا ضارا متبادلا **Mutually Hurting Stalemate** ليس له نهاية، ومع إدراك هذه الأطراف أنها في مأزق لا يمكن من خلاله الحصول على أي مكسب وهم مهددون، وأن الأمور يمكن أن تسوء بشكل مأساوي يجعلها تبحث عن بدائل سياسية، ومن أمثلة ذلك فشل مؤسسة الرئيس **جيمي كارتر** في مساعيها لتسوية النزاع الإثيوبي-اللايبري أوائل التسعينات وهذا بسبب عدم نضج النزاع.

• **أما نموذج المصيدة** فأطراف النزاع تسقط في فخ السعي المستمر لتحقيق النصر رغم أن تكاليف هذا السعي غير قابلة للتحمل من حيث الخسائر، وكلما زادت الأضرار أو الخسائر زادت رغبة أطراف النزاع للانتصار لتبرير التضحيات النفسية والسياسية التي قدمت، ولحظة النضج لا تكون إلا من خلال استعمال أسلوب الرافعة التي يقصد بها إيجاد الشروط المناسبة للتسوية من خلال جر الأطراف المتنازعة إلى مأزق لزيادة الضغط عليها للانسحاب من النزاع، والمنعطف الحاسم لنضج النزاع يكون عندما يكف أطراف النزاع بالتفكير أن التضحيات بمثابة ثمن للنصر ويقتنعون بضرورة ما يمكن إنقاذه.

• **وأما نموذج الفرص المتبادلة الجذابة** حسب **كريستوفر ميتشل Christopher Michal** يجب على صانعي السلام أن يقنعوا قادة أطراف النزاع بأهمية المكاسب التي سيجنونها من خلال تفضيلهم للحل التفاوضي، وإقناعهم بما يعرف -**بنافاذة الأمل**- أي تحويل قناعات قادة أطراف النزاع بتمكنهم من تحقيق أهدافهم بتكاليف اقل من خلال المفاوضات، مثل ما حدث في جنوب افريقيا عام 1994 ومع تقديم ضمانات للإتكا والحزب الوطني بمشاركتهم في انتخابات السلطة السياسية ترك انطبعا جيدا قبل الانتخابات وسهل الانتقال السلمي للسلطة لصالح الأغلبية الإفريقية،<sup>2</sup> إن هذه النماذج<sup>3</sup> تقدم تفسير لمرحلة النضج في النزاعات والتي من خلالها يقتنع أطراف النزاع بضرورة اللجوء إلى التفاوض لحل النزاع، وكما ذكر سابقا فإن هذه النماذج تعتمد في تفسيرها للحظة النضج على جواز استعمال العنف للوصول إلى

<sup>1</sup> خيرة لكمين، "إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ-العراق 2016/2003 نموذجا"، **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية اختصاص إدارة دولية**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018/2017، ص 50.

<sup>2</sup> عادل زقاع، **نفس المرجع السابق**، ص 170 -ص 184.

<sup>3</sup> لمزيد من الإطلاع على مفهوم هذه النماذج انظر المرجع: عادل زقاع، "حل النزاعات الدولية و مسألة التوقيت المناسب مراجعة لنظرية لحظة النضج"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، العدد 18 جوان 2008،

هذه اللحظة، إلا أن نموذج الفرص المتبادلة الجذابة الذي طرح فكرة -نافذة الأمل- فسر لحظة النضج بالجهود المبذولة لإقناع أطراف النزاع بأن التفاوض هو الحل الأنسب للنزاع بدل استمرار العنف.

## 2. عراقيل عملية صنع السلام:

رغم أن صنع السلام يمكن من الوصول إلى حل للنزاع عن طريق التفاوض وهذا بالإستعانة بتدخل طرف ثالث لتسهيل هذه العملية، إلا أن هناك بعض العراقيل التي تعيق هذه العملية خاصة في ما يخص الاتفاقيات المتوصل إليها وهي تتمثل غالباً في:

- التركيز المفرط على المراحل الأولى للنزاع حتى توقيع اتفاقيات السلام على حساب ديناميات الانتقال من السلم السلوكي السلبي إلى السلم الايجابي البنوي، حيث السائد في مواضيع النزاع أن التوصل إلى الاتفاق يعني أن النزاع قد انتهى لكن كما يقول ليدبراخ **Lidbrak** "يصعب العثور على الاتفاقيات التي تنهي النزاع معظم الاتفاقيات ليست كذلك" يجب التحول من بذل جهد مؤقت للتفاوض على اتفاق ينهي العنف المؤقت إلى جهد دائم وديناميكي قادر على إيجاد حلول غير عنيفة ودائمة لحقات النزاع المستمرة.<sup>1</sup>

- في كتابه "رعاية السلام: لماذا لم تتجح التسويات السلمية أو تقشل" يجادل هامبسون **Hambson** بأن الجودة الرديئة للاتفاقيات السلام يمكن أن تكون مصدر فشل للتنفيذ، كما أن فرص فشل الاتفاقيات في النزاعات الداخلية في إنتاج حلول مستدامة بين أطراف النزاع أكثر منها في النزاعات الدولية، ذلك أن مسالة نزع السلاح وعدم الاحتفاظ بالقوات العسكرية مستقلة بالنسبة للأطراف المتنازعة في النزاعات الداخلية يهدد دفاعاتها الخلفية، وتصبح عرضة للخطر من جانب أطراف لها القدرة على الوصول إلى السلطة بالقوة (عامل عدم الثقة من عدم وجود تهديد امني لها).

- وجود المفسدون الذين يعتقدون أن السلام يهدد سلطتهم ومصالحهم، فيلجئون إلى العنف لتقويض اتفاقيات السلام.
- وقد حصر روتشيلد **Rotchild** وستيدمان **Stidman** أسباب فشل اتفاقيات السلام في: أن تكون غامضة ومبهمة، وتيرة وسريعة، نقص التنسيق بين الوسطاء والمنفذين، نقص التنسيق بين أطراف النزاع، عدم متابعة نتائج الاتفاق على ارض الميدان (أفق زمن قصير والتزام محدود للمنفذين)، وجود المشوشين<sup>2</sup> المستفيدين من استمرار حالة النزاع. ولتغلب على فشل اتفاقيات السلام وضمان استمرارها وإستدامتها فإن جودة عملية المفاوضات هي الأساس لنجاح عملية تسوية النزاع وصنع السلام، وهذا يتضمن معالجة التنفيذ والتعامل معه بشكل مناسب قبل ترتيب شروط الاتفاقية، والقضاء على جميع العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار من أجل تعاون ناجح والتزام يدوم<sup>3</sup>، والذي في الغالب يكون من خلال إيجاد خلق فرص تبادل وتكامل دائمة ومصالح مشتركة.

## ثانياً-التسوية غير السلمية للنزاعات

لقد نصت المواد من 39 إلى 42 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة انه في حالة تهديد السلم أو الإخلال بها أو وقوع أعمال عدوان يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، التي من بينها وقف

<sup>1</sup>Veronique Dudouet. **Transition from Revisiting Analysis and Violence to peace intervention in conflict transformation**, Germany: berghof Research Center for constructive conflict Management, November 2006, p 11.

<sup>2</sup> Katrine seteingrimsn, **Obstacle to Peace Agreements**, Written 8 January 2013, p p 1-3, Site web: <https://www.e-ir.info/2013/01/08/obstacles-to-peace-agreements> at 15 October 2020.

<sup>3</sup>Katrine seteingrimsn, **Obstacle to Peace Agreements**, Written 8 January 2013, p p 1-3, Site web: <https://www.e-ir.info/2013/01/08/obstacles-to-peace-agreements> at 15 October 2020.

الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية، البحرية، الجوية والبريدية .. وغيرها من وسائل المواصلات جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفي حالة عدم فعالية هذه التدابير يجوز لمجلس الأمن أن يتخذ عن طريق القوات البرية، البحرية والجوية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة من الأعمال ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذه الأعمال تتناول المظاهرات والحصر وعمليات أخرى،<sup>1</sup> وهذه العمليات يكون لها تأثير على أطراف النزاع سواء كان ذلك في النزاعات الدولية أو الأهلية، هذه الآثار تكون مباشرة كوجود الضحايا في حالة استعمال القوة العسكرية والدمار على مستوى البنى التحتية..، وتدهور النظام الاقتصادي في حالة استعمال العقوبات الاقتصادية أو الحصار..، كما تكون غير مباشرة كتجلى خاصة في انعدام الأمن وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي..، زيادة الفقر والبطالة..، وقد ارتبط مفهوم التسوية غير السلمية للنزاعات بمصطلح فرض السلام وهو ما سنتطرق إليه بشكل موجز في ما يلي:

#### فرض السلام Peace Enforcement:

يعكس مصطلح فرض السلام استعمال الطرق غير السلمية لتسوية النزاعات، وهو يدل على استخدام الممتلكات والقوة العسكرية في مقابل إرادة الأطراف المتنازعة في وضع معين كوضع فشل وقف إطلاق النار، وهو غالباً ما يكون في حالة فشل مساعي حفظ السلام، وفرض السلام يتجاوز في كثير من الأحيان قدرة قوات حفظ السلام،<sup>2</sup> وهو عبارة عن مجموعة من التدابير التي يمتلك مجلس الأمن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تكون ذات طبيعة عسكرية أو غير عسكرية،\* وهذه التدابير يكون لها طابع قمعي بشكل رئيسي، وتنفذ رغماً عن إرادة الدولة المعنية المستهدفة، ويمارسها مجلس الأمن عندما يكون أمام إحدى حالات تهديد الأمن والسلم الدوليين،<sup>3</sup> كما حدث مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو 1960 والصومال 1993، ولا بد للإشارة أن مهمة القوات الدولية بين حفظ السلام وفرض السلام يتوقف على نمط النزاع من ناحية والتغييرات التي تطرأ عليه من ناحية ثانية،<sup>4</sup> وفرض السلام كما يمكن أن يكون هو العملية الأنسب لتسوية بعض النزاعات المستعصية إلا أنه غير محبذ، كما أنه يستعمل كغطاء لشرعية تدخل الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها وخدمة أغراضها على حساب الدول الضعيفة، مثل ما حدث في حرب العراق 2003.

ويمكن توضيح عملية صنع السلام وتسوية النزاعات من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> ميثاق الأمم المتحدة **الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان**، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html> بتاريخ 2020/10/19.

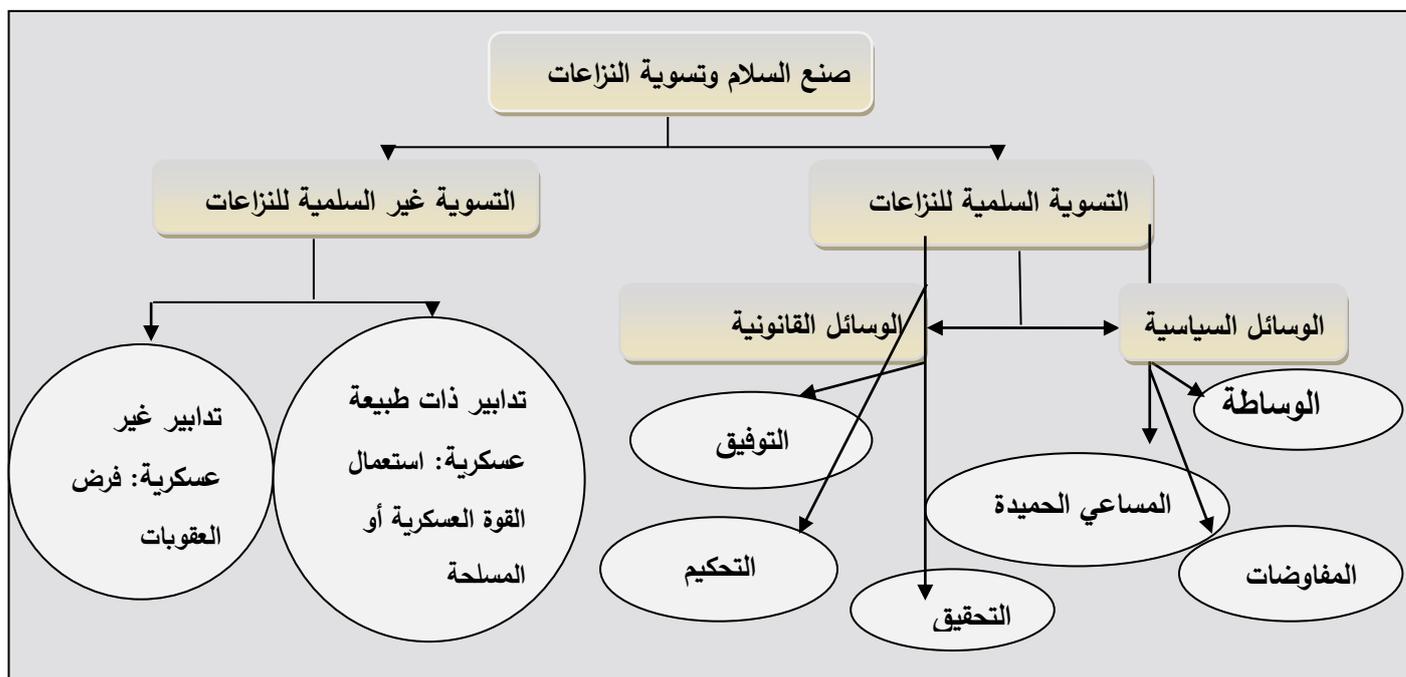
<sup>2</sup> خيرة لكمين، **نفس المرجع السابق**، ص 50.

\* التدابير غير العسكرية هي فرض العقوبات الاقتصادية وقطع المواصلات والعلاقات الدبلوماسية...، أما التدابير العسكرية فهو استعمال القوة العسكرية أو المسلحة.

<sup>3</sup> خولة محي الدين يوسف، " دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، جامعة دمشق سوريا، المجلد 27، العدد الثالث، 2011 ص ص 493-494.

<sup>4</sup> بدر حسن شافعي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 10-11.

الشكل رقم(18): يوضح عملية صنع السلام و تسوية النزاعات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

### الفرع الثالث: حفظ السلام وإدارة النزاع

إن الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره وإنما استعادة حالة اللاعنف، فحفظ سلام يكون على المستوى الدولي كما يكون على المستويات الأقل الوطنية، المحلية...، وقد توسع هذا المفهوم خاصة في المجال الدولي من خلال جهود الأكاديميين من اقتصاره على المفهوم العسكري (مرتبط بتدخل قوات مسلحة دولية للفصل بين الأطراف المتنازعة، أو إجبار احد الأطراف على عدم استعمال العنف) ليصبح يشمل دعم مهارات حافضي سلام في التعامل مع مختلف الثقافات والاهتمام بالأقليات والمستضعفين خاصة النساء والأطفال.

وحفظ السلام هو احد أساليب إدارة النزاع التي يقصد بها مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى وجهة نظر أو سلوك يعمل على وقف العنف مثل: وقف إطلاق النار بين طرفين متحاربين،<sup>1</sup> وهذا المفهوم يشير إلى العمليات غير القمعية التي تتم من خلال الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات المعنية، التي لا يحق لها استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، وهدفها مراقبة وتسهيل الوصول إلى بناء اتفاقيات للتوصل إلى حل النزاعات، ويتم نشرها بناء على موافقة جميع أطراف النزاع، ويمكن لهذه القوات في فترة لاحقة أن تقوم بعمليات قتالية عندما يسمح لها بذلك من طرف الأمم المتحدة أو المنظمة المعنية ليس بهدف الدفاع عن النفس، وإنما لتحقيق المهام المنوطة بها، إلا أن حفظ السلام في الأصل هو إدارة النزاع لتحقيق تسوية سلمية للنزاع، أما التسوية العسكرية فتكون عند تقادم النزاع حيث يكون دور القوات هو فرض السلام\* ثم التوصل إلى تسوية سياسية بعد ذلك<sup>2</sup> تنهي النزاه الفائم.

<sup>1</sup> ياسين الزكري، نفس المرجع السابق، ص 39.

\* فرض السلام مرتبط باستخدام القوة العسكرية في عملية التسوية، ويتم اللجوء إليه في حالة تصبح مهمة حفظ السلام غير عملية كما حدث مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا 1990.

<sup>2</sup> بدر حسن شافعي، نفس المرجع السابق، ص ص 10\_11.

لقد تطورت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدرجة كبيرة في أغراضها ودرجة تعقيدها، وقد قسم المراقبون لهذه العملية هذه العمليات إلى أربعة أجيال،\* وهذه العملية باعتبارها آلية تهدف إلى تحقيق تسوية للنزاعات التي تتدخل فيها تمكن من الحد من النزاعات، إلا أن ما يعاب عليها هو اعتمادها على التدخل العسكري لحل هذه النزاعات الذي في كثير من الأحيان لا يؤدي إلى بناء السلام المستدام.

فحفظ السلام ضروري لكن لا يجب اعتماده من منظور استعمال القوة العسكرية، التي نتائجها في الغالب تتمثل في الخسائر البشرية، كما أن الخلفية الحقيقية لهذا التدخل غالبا ما يكون بهدف تحقيق مصالح إستراتيجية خاصة أكثر من حماية المصلحة المحلية والاحتياجات الأساسية لأطراف النزاع، فالتدخل مثلا من أجل دعم المسار الديمقراطي في دولة ما، ثم رفض القادة التي تمثل إرادة أطراف النزاع في التمثيل الانتخابي تؤدي إلى استمرار النزاع، وتشكل تناقض مع الأسباب التي أدت إلى هذا التدخل،

كما أن هناك مخاطر\* تشكلها بعثات حفظ السلام مرتبطة باستراتيجيات السعي وراء المصالح في النزاع، وكذلك ارتباط مفهوم حفظ السلام في الدراسات الأكاديمية بالتدخل العسكري الأممي الذي يمكنه حتى استعمال القوة العسكرية لتسوية النزاعات، وهو الأمر الذي لا يؤدي إلى بناء السلام الإيجابي الذي يحقق التعايش السلمي بين أطراف النزاع ويعالج الأسباب الجذرية للنزاع، فحفظ سلام يجب أن يتحقق من طرف جهات سواء داخلية أو خارجية محايدة تعمل من خلال آليات سلمية لتسوية النزاعات وبناء السلام، مثل المنظمات غير الحكومية وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

\* هذه الأجيال هي:

- **الجيل الأول:** هي عمليات حفظ السلام التقليدية، وهي تشير إلى العمليات التي استهدفت إقامة حاجز مادي بين الدولتين طرفي القتال.
  - **الجيل الثاني:** هي العمليات التي تشير إلى تطبيق اتفاقات السلام المعقدة متعددة الأبعاد، عادة في أعقاب حرب أهلية، وتكون مع موافقة طرفي القتال أو النزاع.
  - **الجيل الثالث:** هذه العمليات تشير عادة إلى عمليات إنفاذ السلام، مثل عمليات عسكرية منخفضة المستوى، وإنفاذ وقف إطلاق النار، وإعادة بناء "الدولة المنهارة".
  - **الجيل الرابع:** يشير إلى عمليات بناء السلام بالوكالة، التي تحدث حين تعهد الأمم المتحدة مختلف عمليات حفظ السلام إلى منظمات إقليمية مثلا، انظر المرجع: <sup>1</sup> يوسي ام هانيمكي، **الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا**، (ترجمة): محمد فتحي خضر، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي سي أي سي، 2017، ص 80.
- \* وقد حدد دافيد لاست **David Last** هذه المخاطر في مشكلات هي:
- **المشكلة الأولى** مرتبطة بالطرف الأضعف في النزاع الذي يحاول التلاعب بالأممية من خلال القوة الدولية لتلاعب بقضايا الشرعية.
  - **المشكلة الثانية** التخوف من استغلال هذا التدخل ليتحول إلى احتلال عسكري خاصة مع هشاشة سلطة الدولة المضيفة.
  - **المشكلة الثالثة** تتمثل في عدم مسائلة هذه القوات الأممية، فكما كنت الدولة المضيفة ضعيفة كان من الصعب عليها رفض هذا التدخل.

- **المشكلة الرابعة** مرتبطة بالرؤية الدولية فكما تزايد التدخل الدولي تقل سيطرة الدولة المضيفة

**المشكلة الخامسة** مرتبطة بإلحاق الضرر بالجانب الاقتصادي الذي يؤثر على الوضعية الاجتماعية بالسلب، انظر المرجع: David Last, "From Peacekeeping To Peace building", **The Online Journal of Peace and Conflict Resolution**, The Tabula Rasa Institute United States, 5,1 Summer , 1\_8(2003), P P 7\_9.

الفرع الرابع: بناء السلام و تحويل النزاع

بناء السلام يهدف إلى بناء العلاقات السلمية، وتكون هذه العملية إما قبل نشوب نزاع عميق ( طابع إجرائي وقائي) وإما بعد انتهاء نزاع عنيف ( طابع بنائي أي بذل جهد لبناء مجتمع يعمه السلام)، ومفهوم بناء السلام تم استخدامه أول مرة من طرف يوهان غالتونغ Johan Galtung في مقال له عام 1975 حيث أدرجه ضمن مقاربات السلام الثلاث: صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام، ويميز غالتونغ بين السلام السلبي أي نهاية العنف المباشر والسلام الايجابي غياب العنف الهيكلية أي إيجاد هياكل ومؤسسات للسلم القائم على العدل، المساواة والتعاون، وقد راج هذا المفهوم بعد تبنيه مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي عام 1992 المعروف ب"خطة السلام" المتعلق بتعزيز قدرات الأمم المتحدة لإرساء الأمن والسلم الدوليين من خلال تبني خطة منهجية تبدأ بالدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام ثم بناء السلام.<sup>1</sup>

ولقد أشار كوفي عنان Koufi Anan أن نصف البلدان التي خرجت من الحرب تعود إلى بلادها العنف في غضون خمسة سنوات، وهذا يلفت انتباهنا إلى أعمال بناء السلام طويلة الأجل التي يجب أن تتبع توقيع اتفاقيات السلام من اجل ضمان الاستدامة، فبناء السلام يشمل عناصر التحول الهيكلية للأسباب الجذرية للنزاع في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من اجل تأمين سلام مستدام ذاتي الذي يحتاج أولا إلى منع الانتكاس إلى العنف.<sup>2</sup>

وقد تبلور مفهوم بناء السلام في عمل الأمم المتحدة مع المتغيرات التي فرضت نفسها على الساحة الدولية والتمثلة في:

- توسع نطاق التهديدات التي تعترض السلم والأمن الدوليين حيث أن الأمم المتحدة في عملها لاستقصاء ما يستجد من حالات تهدد السلم والأمن الدوليين بالتوازي مع تطور مفهوم الأمن الجماعي من ارتباطه التقليدي بالأبعاد العسكرية إلى تصور جديد له ذو أبعاد إنسانية.\*

- تزايد المخاطر المنبثقة عن النزاعات المسلحة غير الدولية لم يتعرض ميثاق الأمم المتحدة لمثل هذه النزاعات كأحد العوامل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، لكن مع زيادة تهديد هذه النزاعات بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان وتأثيرها في مسالة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية وقابلية تحولها إلى نزاع دولي بحكم ارتباط الدول المجاورة للدولة المعنية بروابط عرقية أو دينية،<sup>3</sup> أصبحت تشكل خطر حقيقي للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مما يستدعي الوقوف عند هذه العوامل والعمل على معالجة تأثيراتها السلبية في المجتمع الدولي ككل.

1.تعريف بناء السلام:

لقد حاول قالتونغ Galtung تقديم تعريف لبناء السلام من خلال مقارنته مع كل من عمليتي حفظ السلام وصنع السلام، على أن "بناء السلام هو المصطلح الأقلفهما، كما انه نال اهتمام اقل من قبل باحثين في مجال علم النزاعات،

<sup>1</sup> جمال منصر، "بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين و النطاقات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 13 جوان 2015، ص ص380\_381.

<sup>2</sup> Veronique Dudouet. Op.Cit,p p 11-12.

\* فقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن مفهوما تقليديا للسلم والأمن الدوليين أن التهديدات التي تعترضهما هما اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها، لكن مع التطورات الجديدة التي عرفتھا الساحة الدولية ظهرت عوامل اقتصادية، اجتماعية، بيئية وثقافية.. تهدد السلم والأمن الدوليين، وهذا ما أدى بالأمم المتحدة تبني رؤية تقوم على أن تحقيق الاستقرار الاجتماعي يتخطى معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة إلى الاهتمام أكثر بالقضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية..

<sup>3</sup> خولة محي الدين يوسف، نفس المرجع السابق ، ص ص492-493.

ذلك انه يشمل على مجموعة واسعة من الأنشطة التي تركز على الجوانب الاجتماعية، النفسية، البيئة والاقتصادية على المستوى الشعبي ، كما انه عملية ديناميكية تركز على خلق هيكل للسلام يعتمد على العدالة المساواة والتعاون (أي السلام الإيجابي) ، وبالتالي معالجة الأسباب الكامنة في النزاع العنيف حتى يصبح أقل احتمالاً في المستقبل.<sup>1</sup> وقد عرفه بطرس غالي بأنه " العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز ودعم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع"،<sup>2</sup> ما يلاحظ من هذين التعريفين هو ربط بناء السلام بتحقيق السلام الإيجابي المستدام من خلال مجموعة من

**وكتعريف إجرائي لبناء السلام فهو** " مجموعة العمليات والتدابير القانونية والتوعوية التي يتم اتخاذها بعد تسوية النزاع، التي تهدف إلى تحقيق الأمن الشامل، الاستقرار السياسي، الاجتماعي، التنمية المستدامة والعدالة..، وتمكن من بناء مؤسسات شرعية وتوحيد الهوية الوطنية ونبذ كل عوامل التفرقة والجهوية ( خاصة في النزاعات الأهلية)، ومنه تحقيق سلام مستدام".

إن أنشطة تحويل النزاع ، وبناء السلام عملية موجهة للقاعدة الشعبية، مما يشجع التقاهم بين الأطراف المتنازعة سابقاً، وهذه الأنشطة تنطوي على زيادة الوعي والتمكين في المجتمع، وهو عملية مستدامة تتطلب عدة أنشطة لمختلف المجالات في وقت واحد،<sup>3</sup> وتركز هذه الأنشطة اهتمامها على جهود إعادة الإعمار وتعزيز المؤسسي وتقديم الدعم لوضع أسس التنمية المستدامة<sup>4</sup>(خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تركز على أن لا سبيل إلى تحقيق تنمية مستدامة دون سلام ولا سلام دون تنمية مستدامة).

## 2. ركائز أو مقومات بناء السلام:

- إن المقومات التي تمكن من تهيئة الظروف لبناء السلام الدائم\* تجمع بين منهجيات سياسات الأمن والتنمية والحكم لتخلص من الأسباب الهيكلية للنزاعات، وتكون هذه السياسات والإصلاحات على المدى القريب، المتوسط والبعيد، وذلك حسب ترتيب الأولويات، لمنع عودة النزاع العنيف، وتجمع عمليات السلام بين تدابير حفظ السلام وبناء السلام لتحقيق التعافي التام من هذه النزاعات وآثارها،<sup>5</sup> ويمكن حصر هذه المقومات في:
- الإدارة الشاملة، المنصفة والمستدامة للموارد الطبيعية في أعقاب النزاع تلعب دوراً حاسماً في بناء السلام وتحويل أوجه انعدام المساواة الاجتماعية.
  - مجابهة الأسباب الجذرية للنزاع، والإقصاء السياسي والإفلات من العقاب، وغياب سيادة القانون والتهميش.

<sup>1</sup>Michelle I. Gawerc , " Peace-building: Theoretical and Concrete Perspectives" , **A journal of Peace research** ,University of North Georgia Vol. 31, No. 4, October 2006 , p 439.

<sup>2</sup> خولة محي الدين يوسف، **المرجع نفسه**، ص 490.

<sup>3</sup> خيرة لكمين، **نفس المرجع السابق**، ص 103.

<sup>4</sup>Javier Senachez Cano ,**Peacekeeping and Peace Building Operation with Framework United Nations and Regional Agencies: situation, and trends and Future Pntial for Cooperation** ,Spain:Generaletat de Catalonia, March 2009, p 25.

\* تجدر الإشارة أن بناء السلام يتطلب تضامناً جهود الجهات الرسمية المتمثلة في الحكومة والهيئات التابعة للسلطة والجهات غير الرسمية من قطاع خاص ومنظمات غير حكومية والقاعدة الشعبية، ذلك أن بناء السلام يكون من الأعلى إلى الأسفل والعكس.

<sup>5</sup> سيلفا لاوفر ويوهانس هاماشر، **دليل عملي للخبراء المدنيين العاملين في بعثات إدارة الأزمات بعنوان تحت السيطرة**، ألمانيا: المركز الدولي لعمليات السلام، ط3، 2018، ص 29.

- اللامركزية في صنع القرار حتى تقول سلطة صنع القرار إلى مستويات الأقرب إلى المجتمعات المحلية، وتشكل نقطة تحول هامة لترجمة القوانين الوطنية والسياسات إلى المستوى المحلي، تقريب الإدارة من المواطن حيث إن صنع القرار المركزي يميل أكثر إلى الابتعاد عن مصالح واحتياجات المجتمعات المحلية.<sup>1</sup>
- العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وإرساء الأمن.
- تعزيز حكم القانون ( في حال كان النظام القضائي منهارا كليا أو غير قادر على ممارسة مهامه يمكن الاستعانة بما يسمى ب"الحواظ العدلية" وهي قوانين نموذجية تعدها هيئات دولية تستخدم ريثما يتم بناء نظام قضائي يعزز العدالة وحكم القانون )، واحترام حقوق الإنسان.
- دعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية في الدولة.
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك ضمان عودة اللاجئين وتوطينهم، وتوفير الأوضاع اللازمة للاستقرار وإرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية من خلال تشجيع النمو الاقتصادي وإعادة إيجاد الأسواق وتعزيز عوامل تحقيق التنمية المستدامة،<sup>2</sup> والعمل على كل ما من شأنه دعم الاستقرار المجتمعي وحفظ الأمن الشامل.
- ويعتبر مصطلح إعادة الإعمار أهم المصطلحات التي ارتبطت بتحقيق بناء السلام، لذا سنتوقف عند مفهوم هذا المصطلح بهدف الإلمام بجميع ما يتعلق بمفهوم بناء السلام، وهو ما سنتطرق إليه في ما يلي:

### 3. تعريف مصطلح إعادة الإعمار:

إن التوصل إلى تسوية للنزاع نتيجة التوصل إلى إنفاق ينهي النزاع لا يعني أن هذه المجتمعات قد تعافت من آثار النزاع، فالأضرار التي خلفها هذه النزاعات خاصة الأهلية التي عرفت انتشار واسع على حساب النزاعات الدولية تخلف أضرار بشرية من حيث عدد القتلى التي خلفهم هذه النزاعات، وأضرار مادية ومعنوية تمس البنى التحتية من هياكل وطرقا... و البنى الفوقية من مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات القضاء...، وهذا ما يستدعي أن تحقيق السلام المستدام أو بناء السلام يتطلب إعادة الإعمار.

وقد عرف الملحق التابع للأمم المتحدة بأجندة السلام الدولية لإعادة الإعمار مفهوم إعادة الإعمار بأنه: " العملية التي تهدف لبذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز السلام، وزيادة الشعور بالثقة لتحقيق رفاهية الأفراد، ويتم هذا من خلال اتفاقيات إنهاء الحروب التي قد تشمل: نزع سلاح الأطراف المتنازعة سابقا، استعادة النظام وإعادة اللاجئين والخدمة الاستشارية والدعم بالنسبة لموظفي الأمن ومراقبة الانتخابات وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية، والمشاركة في العملية السياسية من طرف كل الفواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية".

وهناك من يعرفه باعتباره مجموعة من العمليات والسياسات الموضوعية لمواجهة وترميم الآثار الناتجة عن النزاع، سواء على المستوى القصير أو طويل المدى، وهي تضم أربعة مبادئ أساسية هي:

- وقائية: تتجاوز وضع خطط لمعالجة آثار النزاع إلى خطط لتجنب حدوث أزمات أخرى مستقبلا.
- الشمولية: تعالج جميع آثار النزاع في جميع المجالات دون استثناء.
- الاستدامة: ضمان إستمراريتها وقدرتها على إدارة عجلة الحياة.
- المرنة: قابلة للتكيف والتعديل السريع مع المستجدات الطارئة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رادিকা كومار اسومي وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص ص 170-176.

<sup>2</sup> جمال منصر، **نفس المرجع السابق**، ص 38.

<sup>3</sup> خيرة لكمين، **نفس المرجع السابق**، ص ص 52-53.

وعملية الإعمار تتطلب طرفان أساسيان هما: **الأطراف الداخلية** وهم أصحاب المصلحة أي أطراف النزاع باعتبارهم عوامل مساعدة أو مثبطة لعملية الإعمار، و**الأطراف الخارجية** وهم الدول التي تقدم الدعم المالي والاستشاري.. وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية..، وفي الغالب فإن هذه الأطراف تركز جهودها في تعزيز وإصلاح قطاع الأمن حيث أن الدول الخارجة من النزاعات تتسم بالضعف والعجز، وعملية التحول إلى السلام تتطلب امتلاكها حق ممارسة القوة للحفاظ على النظام ومنع العودة إلى النزاع ( حق ممارسة القوة للنظام لا يعني استعمالها لقمع الحريات والتهديد العشوائي).

#### 4. تحديات إعادة الإعمار:

تواجه إستراتيجيات إعادة الإعمار تحديات أهمها

- **آليات تمويل إستراتيجيات إعادة الإعمار:** تواجه هذه الدول مشكلة الدعم الخارجي خاصة فيما يتعلق بتوفير هذا الدعم والآثار السلبية الناتجة عن هذا الدعم، أهمها ربط التمويل بالقرارات السياسية.
- **تحديد الجهات المنفذة:** كيفية توجيه الدعم المالي لوكلاء إعادة الإعمار مشكلة بالنسبة إلى أي برنامج لإعادة الإعمار، وهذا بسبب صعوبة تحديد القيادة الشرعية المستقبلية لهذا الدعم من جهة، وافتقار هذه القيادة للآليات الفعالة لتسيير هذا الدعم المالي من جهة ثانية .
- **ضمان عدم حصول النزاع:** مشكلة ضمان عدم تجدد النزاع، ففي الصومال يقول **كين مينخوس Kin Minkoss** إن الجهات الفاعلة الدولية أسهمت فعلا في إدامة النزاع من خلال انتهاج سياسات تجاهل الحقائق على الأرض وتعزيز السلطة السياسية للجماعات التي ساهمت في القتال".

#### 5. آليات التغلب على هذه التحديات:

- إن التمكن من مواجهة هذه التحديات يتطلب فإن وجود مقومات لدعم هذه العملية ضرورية وهي تتمثل أساسا في وضوح الأهداف وبناء نوع من الاتفاق حولها من خلال:
- إعادة تأسيس الوظائف الاقتصادية الأساسية للدولة و استعادة مشروعيتها في ظل اللامركزية.
  - تحقيق الرفاه الاجتماعي و الإستقرار الاقتصادي،
  - تمكين القيادة المحلية أي توجيه تمويل إعادة الإعمار إلى الفعاليات المحلية الأقرب للمواطن.
  - بناء الإمكانيات المادية والبشرية من خلال وضع خطط وبرامج لاستعادة الرأس المال المادي والبشري من الخارج وتنفيذ برامج التدريب لتأهيل الكوادر، وتصميم عملية إعادة الإعمار من الأسفل إلى الأعلى<sup>1</sup>، مما يسهم في تمكين كافة أفراد المجتمع من المساهمة في هذه العملية وهو ما يعزز نجاحها واستدامتها.

#### 6. تحديات بناء السلام:

- إن بناء السلام عملية تتطلب تجسيد أنشطة على المدى القريب، المتوسط والبعيد وهذا وفق إستراتيجية محددة ومدروسة، إلا أن تجسيدها في الميدان وتوفير ضمانات نجاحها تعترضه مجموعة من الصعوبات والتمثلة في:
- معضلة تعايش اللاعبين الدوليين الذين قدموا الدعم الدولي لتعافي البلدان التي تجد صعوبة في التعايش.
  - معضلة التحيز في دعم عملية الانتقال السياسي التي تنطوي على تغيير الوضع الراهن.

<sup>1</sup> جميل عودة إبراهيم، **إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات**، نشرت بتاريخ 5 افريل 2018، على الموقع الالكتروني:

https://annabaa.org/arabic/rights/14801، تاريخ الإطلاع 13 /10/ 2020.

- معضلة بين البحث عن السلام وعن العدل والكرامة، في حين أن الأفراد والجماعات الذين كانوا أطراف من النزاع يكونوا قد انتهكوا حقوق الإنسان يصبحوا من بعد جزء وطرف في العملية الانتقالية.
- معضلة الملكية المحلية وصعوبة ترسيخ السلام في المجتمع.
- بعض الحالات للاعبون الرئيسيون في البيئة السياسية بعد النزاع يكونون أكثر تركيزا على المكاسب الاقتصادية أو القوة الشخصية أكثر من المساهمة في التحويل إلى السلام المستدام خاصة إذا كانوا يشغلون مناصب انتقالية غير قابلة للتجديد.<sup>1</sup>
- مشكلة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول بحجة تدعيم بناء السلام، خاصة أن هذه الدول تحتاج للدعم الخارجي لإعادة الإعمار بعد النزاع.
- الغالبية العظمى من الدراسات المعاصرة حول بناء السلام تركز على التدخلات الخارجية بدلا من التركيز على تحويل المجتمع أثناء تنفيذ عمليات السلام.<sup>2</sup>
- مشكلة عملية حفظ السلام \* خاصة إذا ارتبط بالحق في استعمال القوة وتنفذه جهات دولية مما يمكن أن يؤدي إلى انهيار عملية بناء السلام، بسبب مدى مصداقية وصدق نية الجهات الدولية القائمة على حفظ السلام، كما أن استعمال القوة لحفظ السلم يؤدي إلى ردة فعل عكسية على عملية السلام، فحفظ السلام من الأفضل أن يكون من طرف جهات محلية وعن طريق التنوعية و تنمية الحس الوطني.
- إن التدخل لحل النزاعات هي مقاربات واليات تساهم في خلق بيئة مستقرة يسودها السلام الايجابي الذي ينطوي على تجسيد السلطة الشرعية وحكم القانون وتحقيق التنمية المستدامة..، وهذا من خلال تفعيل خطة السلام بجميع مراحلها من الدبلوماسية الوقائية إلى صنع السلام إلى حفظ السلام وأخيرا بناء السلام.

<sup>1</sup>Javier Senachez Cano, Op.Cit , p 26.

<sup>2</sup>Veronique Dudouet, Op.Cit, p 12.

- \* يعتبر حفظ السلام وبناء السلام عمليتان متداخلتان، وهذا بحكم أن بعض الأنشطة المتعلقة ببناء السلام مرتبطة بالجانب الأمني وتتطلب الاستعانة بعمليات حفظ السلام لتخصص هذه الأخيرة في هذا المجال، مثل:
- السيطرة على تدفق الأسلحة من المناطق الحدودية.
  - الإشراف على الاستفتاءات والرقابة على العمليات الانتخابية، وانتقال السلطة ما بعد النزاع.
  - الإشراف على إعادة إعمار الحكومة.
  - نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، المساعدة على تشكيل قوة شرطة أو جيش جديد.

خلاصة الفصل الأول :

لقد تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال أربع مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول لمفهوم المنظمات غيرالحكومية من حيث نشأتها، تعريفها، تحديد أهم مميزاتها وأدوارها، ومن ثم مصادر تمويلها التي تعتبر أهم النقاط التي يثار حولها الجدل بسبب تأثيرها المباشر وغير المباشر على مصداقية وحياد هذه المنظمات، وفي الأخير تم التطرق إلي المعوقات التي تحول دون تحقيق المنظمات غيرالحكومية لأهدافه، وإلى آليات معالجتها والمتمثلة اساسا في تحقيق الاستقلالية المادية والإدارية والقانونية لهذه المنظمات لتحقيق كفاءة مخرجاتها.

كما تناول المبحث الثاني مفهوم الوساطة من خلال التركيز علي تعريفها وأهميتها بإعتبارها احد أهم الطرق السلمية البديلة لتسوية النزاعات الداخلية والخارجية، وكذلك التطرق إلى مراحلها ومعيقاتها التي من أهمها مدى حيادية الوسيط ومصداقيته، وإلى صفات الوسيط التي تؤهله إلى التحكم في النزاع، والفعالية في التأثير على أطراف النزاع بهدف تحقيق تسوية للنزاع ترضي جميع الأطراف، كما تم تناول استراتيجيات الوساطة التي تعمل على الوصول إلى تسوية للنزاعات يخرج فيها كل أطراف النزاع بأكبر قدر من المكاسب وقلل الخسائر، وهذا في إطار التعاون والتبادل البناء.

أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى مفهوم النزاعات من حيث التعريف والأسباب ودورة النزاع، ذلك أن معرفة أسباب النزاع هي أولى مراحل حل النزاع، كما أن التعرف على دورة النزاع تمكننا من تحديد لحظة النضج أو التوقيت المناسب للتدخل لحل النزاع، وكذلك تم التطرق إلى أهم النتائج التي يخلقها النزاع وعلى رأسها العنف وما ينجر عليه من تدمير على مستوى البنى البشرية والتحتية...وفي زيادة عدد اللاجئين والنازحين..، وكذلك تأثيره بعيد المدى على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، وهذا على المستوى المحلي، الوطني أو الدولي، خاصة في حالة التصعيد العنيف جدا ( حالة الحرب) أو النزاع المسلح.

وتناول المبحث الرابع مفهوم حل النزاع حيث أن الهدف من دراسة النزاع هو إيجاد حل للنزاعات تمكن من تحويل للنزاع من حالة العنف إلى حالة التعاون والتكامل في إطار السلام الايجابي المستدام، وقد تم التطرق إلى تعريف حل النزاع وكيفية تحليل النزاع وهذا بالاستعانة بأدوات تحليل النزاع المختلفة، ومن ثم استراتيجيات حل النزاعات والتي أهمها إستراتيجية رابح-رابح التي تحقق مكاسب لجميع أطراف النزاع وتؤدي إلى بناء للسلام، وفي الأخير تم التطرق إلى التدخل لحل النزاعات في إطار خطة السلام القائمة على المراحل أساسية المتمثلة فيالدبلوماسية الوقائية، إدارة وتسوية النزاع، حفظ السلام وبناء السلام، والتي تهدف أساسا إلى القضاء على مسببات النزاع، والعمل على بناء مجتمع متعايش ومتكامل يسوده السلام المستدام.

الفصل الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في

الوساطة وحل النزاعات الأهلية

تمهيد

المبحث الأول: وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية

النزاعات الأهلية

المبحث الثاني: الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية

للمنظمات غير الحكومية وحفظ السلام

المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في إدارة

وتسوية النزاعات الأهلية لصنع السلام

المبحث الرابع : دور المنظمات غير الحكومية في تحويل

النزاعات الأهلية لبناء السلام

خلاصة الفصل الثاني

## تمهيد:

إن النزاعات هي احد أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم استقرار المجتمعات في عدة جوانب خاصة منها الاجتماعية والسياسية، وأشدها هي الأمنية ذلك أنها تهدد استقرار الدولة ككيان قائم بذاته وتؤدي حتى إلى التدخلات الأجنبية وتمس بسيادة الدولة، وتعتبر النزاعات الأهلية هي أكثر النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك وهذا بحكم الأسباب التي تولد هذه النزاعات والتي تكون في الغالب أسباب عرقية، أزمة هوية، الحاجات الأساسية...، لذا نجد أن الدول تعمل على درء هذه النزاعات من خلال بذل جهودها بالطرق السلمية لإيجاد تسوية لهذه النزاعات ترضي جميع أطراف النزاع، وبإشراك كل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين المحليين وفي بعض الأحيان فاعلين أجانب من شخصيات سياسية ودول ومنظمات دولية.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية احد الفاعلين الأساسيين غير الرسميين في هذه العملية، وهذا بحكم قربها وتعاملها الدائم من المواطنين، وإطلاعها على القضايا والمشاكل التي يعاني منها المجتمع، وفي نفس الوقت بحكم المؤهلات والمزايا التي تساعدها على ذلك، وتتمارس هذه المنظمات دورها في تسوية هذه النزاعات بواسطة الآليات التي تمكنها من ذلك، ومن اهم هذه الآليات نجد الوساطة والتي تسعى من خلال التشاور والتوسط بين اطراف النزاع لجمعها على طاولة المفاوضات للوصول إلى اتفاق ينهي هذه النزاعات ويحقق الأمن والاستقرار.

وبما إن دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الأهلية لا يقتصر فقط على مرحلة النزاع والتي تعتمد فيه هذه المنظمات على الوساطة بالإضافة الى ادواتها الاخرى من مقاربات ومساومات...، بل يتعداه إلى لعب ادوار قبل النزاع وبعده، حيث أن دور هذه المنظمات يبرز حقيقة في مرحلة ما قبل النزاع وهذا بالاعتماد على الدبلوماسية الوقائية التي تمكن من الوقوف على مسببات النزاع والعمل على منعها قبل تطورها إلى نزاع، أما دورها بعد النزاع فهو يتركز على عدم نشوب النزاع مرة أخرى وتحقيق السلام المستدام، وهو ماسنحاول التطرق اليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، تتطرق إلى كل من وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية، ثم إلى دبلوماسية هذه المنظمات في مرحلة قبل النزاع الأهلي، وأخيرا إلى دبلوماسية المنظمات غير الحكومية في مرحلة النزاع الأهلي وبعده.

## المبحث الأول : وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية

الوساطة هي احد آليات المنظمات غير الحكومية الأكثر استعمالا لتسوية النزاعات الأهلية، حيث تتدخل هذه المنظمات باعتبارها طرف ثالث ومحايد للتوفيق بين أطراف النزاع لحله، وهذا بالاعتماد على استراتيجياتها الممنهجة وإمكانيتها للخروج من هذا النزاع بصيغة رابح-رابح لجميع الأطراف، ويتوقف نجاح هذه المنظمات في وساطتها لتسوية النزاعات الأهلية على مصداقيتها في السعي لتحقيق ذلك ثم على مجموع الخصائص والميزات التي تؤهلها لذلك، كما أن أساليب هذه المنظمات تؤثر في نجاح عملية الوساطة واستمرارها، ذلك أن هذه الأساليب مرتبطة في الغالب بالقدرة على التأثير على أطراف النزاع لدفعهم إلى التفاوض وإنهاء هذا النزاع، وكذلك في القدرة على التحليل والتقييم الصحيح لهذا النزاع...

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والوساطة لتسوية النزاعات الأهلية وهذا من خلال ثلاثة مطالب تتطرق إلى كل من الوساطة وأهميتها كآلية من آليات المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الأهلية، ثم إلى أهم مميزات المنظمات غير الحكومية كوسيط لتسوية النزاعات الأهلية، وأخيرا إلى استراتيجيات المنظمات غير الحكومية في الوساطة لتسوية النزاعات الأهلية، وتجدر الإشارة أن مفهوم الوساطة كأحد الطرق البديلة لحل النزاعات الأهلية قد تم التطرق إليه في الفصل الأول المتعلق بالإطار المفاهيمي للمصطلحات الدراسية.

## المطلب الأول: الوساطة وأهميتها كآلية من آليات المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية

إن المنظمات غير الحكومية هي احد الفاعلين الأساسيين في تحقيق السلم والأمن في المجتمعات، وهذا بحكم طبيعة أدوارها التي تمارسها والتي على رأسها المساهمة في حل النزاعات الأهلية التي تظهر في المجتمعات والتي هي احد أهم الأسباب في عدم استقرارها، ذلك أنها قابلة للتصعيد العنيف والتحول إلى حروب أهلية يمكن أن تؤدي إلى تقسيم الدولة الواحدة، لذا نجد هذه المنظمات تسعى إلى إيجاد حلول سلمية لها وهذا من خلال احد آليات حل النزاعات التي تعتمد عليها والتي منها الوساطة وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهمية الوساطة كآلية لتسوية النزاعات الأهلية بالنسبة لهذه المنظمات من خلال فرعين.

## الفرع الأول: أهمية الوساطة كآلية لتسوية النزاعات الأهلية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية

تعتبر الوساطة من بين الآليات الأكثر استعمالا من طرف المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الأهلية، وتبرز أهمية هذه الآلية كما يراه كل من جيرسون وكوليتا **Gerson and Coletta** بالنسبة لهذه المنظمات أنه يمكنها إيجاد المناخ اللازم للمفاوضات باستخدام معرفتها المستقيضة وفهمها للتاريخ والسياق الاجتماعي والاقتصادي للمنازعات، كما يمكن أن تلعب دورا بارزا في التعامل مع التوترات بنجاح كما حدث في غزة رغم الصعوبات التي واجهتها<sup>1</sup>، وهي تقوم بمساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى تفاهم مشترك حول النزاع كمدخل للتوصل لفهم كل طرف لوجهة نظر الآخر ومن ثم تحقيق الاتفاق الذي ينهي النزاع القائم<sup>2</sup> ويمهد لبناء السلام.

<sup>1</sup> جيرسون وكوليتا، خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن، (ترجمة): اسعد حليم، مصر: الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004، ص ص 154-155.

<sup>2</sup> عبد العزيز الجربا (وآخرون)، غيبض من فيض تجارب ميدانية في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام، لبنان: المنتدى الإقليمي للميسرين، 2017، ص 44.

كما أن وساطة المنظمات غير الحكومية لها القدرة على ضمان إبلاغ أصوات فئات المجتمع لاسيما الفئات المستبعدة في غالب الحالات كالنساء، الشباب، المشردين والأقليات العرقية... ومراعاة وجهات نظرها في عملية الوساطة الرسمية،<sup>1</sup> وهي تهيئ الظروف لفسح المجال للمحادثات الرسمية وخلق بيئة مواتية للتفاوض البناء بالاستناد على استراتيجيات الاتصال الفعال،<sup>2</sup> وتساهم في توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات السلطة والمواطنين بطريقة سلمية وهذا من خلال اكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع والتأثير على عملية التشريع ووضع القوانين بهدف الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار<sup>3</sup> وضمان للأمن.

كما تعمل هذه الوساطة على تحقيق صمود اتفاقيات السلام حيث يشير تحليل 83 اتفاقيات سلام بين العامين 1989-2004 أن مشاركة هذه المنظمات في تسوية النزاع تقلل من فرص تراجع الأطراف عن تنفيذ الاتفاقات<sup>4</sup> (لكن رغم هذا فان هناك اتفاقيات ورغم مشاركة المنظمات غير الحكومية في حلها إلا أنها لا تصمد وهذا يعود لإفتقار هذه المنظمات لسلطة الشرعية القانونية التي تؤهلها لفرض عقوبات على المخالفين للاتفاقيات)، كما تمكن هذه الوساطة من تعزيز المزيد من التماسك الاجتماعي ونبذ العنف،<sup>5</sup> وكسب ثقة أطراف النزاع مما يسهل لها إمكانية الوصول إلى الحل السلمي للنزاع وهذا من خلال التعامل بسرية في عملية تسوية النزاع، وكذلك بحكم القرب من أطراف النزاع والتعرف على مشاكلهم وانشغالاتهم والتي تكون في الغالب هي الأساس في ظهور النزاعات.

#### الفرع الثاني: معوقات نجاح المنظمات غير الحكومية في الوساطة لتسوية النزاعات الأهلية

رغم أهمية المنظمات غير الحكومية في تسوية النزاعات الأهلية وهذا بفضل الآليات التي تعتمدها والتي منها الوساطة، إلا أن هناك عراقيل تعيق عملها هذا وتؤدي بها إلى عدم توفيقها في التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع القائم، ويمكن حصر هذه المعوقات في:

إن جهود هذه المنظمات في الوساطة محاطة بعدم اليقين بنجاحها خاصة في حالة عدم تحملها لمتابعة هذه الجهود ضد مصادر الخطر والفشل المعروفة والمحملة، مثل: أهمية الترتيب الفعال في القدرة على متابعة تنفيذ الاتفاق وعدم انهياره مثل ما حدث في اندونيسيا حيث أن

<sup>1</sup> الأمم المتحدة : مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها، رقم S/2009/189، هيئة الأمم المتحدة، 08 أبريل 2009، ص 30.

<sup>2</sup> Carlos Branco, "Non Governmental Organizations in the Mediation of Violent Intra-State Conflict: The Confrontation Between Theory and Practice in The Mozambican Peaces Process", **Janus.Net.e-Journal of International Relations**, Autonomous University of Lisbon Portugal, Vol 2, Nr 2, Autumn 2011, p 17.

<sup>3</sup> سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جواد العرداوي، "الطائفية وأثرها في التنمية المجتمعية المدني : مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق"، **مجلة أهل البيت**، جامعة أهل البيت العراق، المجلد 1، العدد 20، 2016، ص 16.

<sup>4</sup> سانام ناراجي (وآخرون)، **أداة السلام الأفضل (دليل مفتوح المصدر يقدم خطوات عملية لإدراج النساء من بناء السلام ومنظور النوع الاجتماعي بشكل فعال في الوساطة ومنع الصراعات وصنع السلام)**، الولايات المتحدة الأمريكية: شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، 2015، ص 8.

<sup>5</sup> سانام ناراجي (وآخرون)، **المرجع نفسه**، ص 9.

وساطة المنظمة غير الحكومية مركز هنري دونان للحوار الإنساني لحل النزاع الانفصالي بين الحكومة الإندونيسية والحركة الانفصالية الآتشينية المسلحة أدت إلى تسهيل المفاوضات ولتحقيق وقف لإطلاق النار عام 2000 التي صمدت بشكل لائق حتى عام 2001 ومن ثم تم نقضها عام 2002<sup>1</sup> لعدم متابعة التنفيذ.

وكذلك كما يراه كل من سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جواد العرداوي في مقالهما المعنون بالطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني : مقارنة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق من أنعدم وجود المناخ العقلاني المبني على التفكير العلمي الذي يوفر خيارات متعددة للوصول إلى الحل السلمي بحرية وانسجام بعيدا عن أي منزلقات فكرية تخلقها الطائفية والعصبية المقيتة... (وهذا ما يعاني منه المجتمع العراقي الذي يعاني من المخلفات السلبية للتعبص للطائفية والعرقية على حساب مصلحة الدولة والمجتمع العراقي)<sup>2</sup> تعتبر من المعوقات التي تعرقل وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات.

وكذلك عندما تكون هذه المنظمات تمتلك خبرة محدودة في النزاع محل الوساطة فان هذا يمكن أن يؤدي للوصول إلى طريق مسدود بشأن المفاوضات أو إلى إبرام اتفاقيات يستحيل تنفيذها في بعض الحالات بسبب وقائع لوجيستية مثل اطر زمنية غير واقعية لإقامة انتخابات أو لنزع السلاح....<sup>3</sup> وغالبا الحلول التي تنتج عن وساطة المنظمات غير الحكومية تكون مفروضة عليها لان عمليات إدارة وتسوية النزاع تميل إلى إشراك مجموعة قيادية محددة وإهمال إشراك فئات الشباب والنساء شرائح المجتمع الضعيفة وهذا رغم أهميتهم وقدرتهم على تقديم المساهمة الايجابية في حل النزاعات. وأيضا المنظمات غير الحكومية تعاني من نقص الحماية لوساطتها وتعرضهم للمخاطر مثل مواجهة الاعتقال أو الهجوم بسبب أنشطتهم<sup>4</sup> كما تواجه هذه المنظمات مشكلة التمويل حيث انه في حالة عدم اعتماد هذه المنظمات على التمويل الذاتي ولجوؤها إلى الاعتماد الخارجي فان هذا في الغالب يؤثر على استقلاليتها وعلى حيادها في عملية الوساطة، وكذلك صعوبة التعامل مع الجماعات المسلحة أو الخارجة عن القانون وكسب ثقتها في إطار عملية الوساطة للموافقة على الاتفاق المتوصل إليه والحفاظ على سرهانه، وأخيرا فإن الأطر القانونية والتشريعية التي تعمل في ظلها هذه المنظمات للوساطة لتسوية النزاعات الأهلية يمكن أن تكون عائق في وجه الحلول التي تم التوصل إليها في حالة مخالفتها لهذه الأطر.

### المطلب الثاني: مميزات المنظمات غير الحكومية كوسيط لتسوية النزاعات الأهلية

إن التوفيق لتسوية النزاعات الأهلية وما ينجم عنه من تحقيق التعايش السلمي بين الأطراف المتنازعة واستتباب الأمن والسلم في منطقة النزاع لا يكون إلا نتيجة توفر عوامل متعددة، منها ما هو مرتبط بأطراف النزاع ومنها ما هو مرتبط بالطرف المتدخل أو الوسيط الذي يسعى لتسوية هذا النزاع، وبما أن المنظمات غير الحكومية هي احد الأطراف المتدخلة لتسوية النزاعات الأهلية، فإن نجاحها في تحقيق الحل السلمي لهذه النزاعات يكون نتيجة توفرها على ميزات تؤهلها لذلك، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى ذلك من خلال فرعين.

<sup>1</sup>Konrad Huber, The HDC in Aceh: Promises and Pitfalls of NGO Mediation and Implementation, Policy Studies 9, USA: East-West Center Washington , 2004. p 14-18.

<sup>2</sup> سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جواد العرداوي، نفس المرجع السابق، ص 22 .

<sup>3</sup> سانام ناراجي (وآخرون)، نفس المرجع السابق، ص 6.

<sup>4</sup> مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سوريا، تقرير بحثي بناء السلام داخل المجتمعات المحلية السورية، بريطانيا: مبادرة التغيير السلمي، مارس 2014، ص ص 7-10

الفرع الأول: مميزات ذاتية

إن وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية يكون تارة مكللا بالنجاح وأحيان أخرى يبيء بالفشل، وفي الغالب فإن هذا النجاح أو الفشل يتأثر بالمميزات الذاتية لهذه المنظمات، وتعتبر الخصائص التي تتميز بها هذه المنظمات هي من المميزات الذاتية الأساسية التي تؤهلها لذلك وقد تم التطرق إلى هذه الخصائص في المبحث الأول من الفصل الأول من هذه المذكرة وهي تتمثل في:

المؤسسية والتنظيم، الطوعية، غير ربحية وتسعى لتحقيق المصلحة العامة واستقلاليتها في صنع القرار وتسيير أمورها، إلا أن هذا يتأثر بالتمويل الخارجي الذي يفرض في كثير من الحالات اتجاهات معينة ويؤثر على حيادها في عملية الوساطة، وهو ما تم ذكره في الفرع الثاني من المطلب الأول من هذا المبحث والمتعلق بمعوقات نجاح المنظمات غير الحكومية في الوساطة لتسوية النزاعات الأهلية.

بالإضافة إلى المميزات التي ذكرناها نجد كذلك ما ذكره محمد عبد الغفار في كتابه المعنون ب **فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية** من أن وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات أو وساطة المسار الثاني تبدو مختلفة تماما عن وساطة المسار الأول في تحقيقها لأهدافها، وفي أسلوب خلقها لعلاقاتها مع أطراف النزاع، فعلى عكس ما يحدث في القنوات الرسمية فإن المنظمات غير الحكومية لا تواجه ضغوطا سياسية في أدائها وفي اتصالاتها بأطراف النزاع التي لا تأخذ طابعا رسميا، ولا تستند على أي ثقل تضغط به كاللجوء إلى سياسة (الجزرة والعصا)، فشرعية التدخل تعتمد على مستوى معين من الثقة الشخصية والمصادقية اللتان تتموان بمرور الوقت، مما يسمح لهذه المنظمات من أن تصبح جزءا من سيناريو النزاع، كما أن جهودها تستهدف تحقيق عملية التغيير على مستوى المجتمع ككل،<sup>1</sup> وهو ما يمهد الطريق لتحقيق المصالحة احد الأسس المهمة لبناء السلم.

كذلك نجد قدرتها على تمثيل وجهات النظر المجتمعية المختلفة، عن طريق التعامل بالحياد وبنفس المسافة مع كل أطراف النزاع أو جميع فئات المجتمع، مما يمنح الفرصة للتعبير عن الرأي وحرية التعبير للجميع دون تمييز وهو ما يعزز التعايش السلمي،<sup>2</sup> وهذا لأنها تلعب دور الوسيط المحايد\* الذي لا يملك في بعض الاحيان الإمكانيات والموارد للتأثير على إحداث تسوية بينما يتميز بقدراته على تهيئة أجواء تقلل من المخاطر وتسهم في تحسين نمط الاتصال والتفاعل وتهدئ

<sup>1</sup> محمد احمد عبد الغفار، **فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثاني النظم الوقائية وغير الحكومية**، الجزائر: دار هومة، 2004، ص ص 313-214.

<sup>2</sup> سانام ناراجي وجودي البشرا، **المجتمع المدني**، ص ص 3-4، على الموقع الالكتروني:

تاريخ، <https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKCivilSocietyArabic.pdf>.

الإطلاع: 2020/07/26.

\* **الوسيط المحايد** هو عكس الوسيط الرئيس الذي يكون له مصالح في موضوعات النزاع، ويمتلك من الموارد والإمكانيات ما يجعله يفرض نوعا من التسوية أو يؤثر في تحقيقها لمصلحته، وتدخله يقلل من نمط الاتصال والتفاعل بين أطراف النزاع، ويمكنه أن يساوم مباشرة مع أطراف النزاع ليخرج بصفقة جانبية، وإن يشكل تحالفا مع احد أطراف النزاع ليجبر الطرف الآخر على تقديم تنازل، وإن يشكل صفقة دائرية، وفي الغالب هذا النوع من الوسيط يكون إما دول أو منظمات دولية، لمزيد من الاطلاع انظر المرجع: محمد احمد عبد الغفار، **فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثالث التدابير الوقائية مع دراسة حالة رواندا**، الجزائر: دار هومة، 2004، ص ص 120-127.

لإحداث تسوية،<sup>1</sup> وكذلك تعتبر ميزة الوجود على الأرض والقدرة على التغلغل في المجتمع والتقرب من جميع فئات المجتمع خاصة المهمشة منها كفئة الشباب والنساء وسكان المناطق النائية... من المميزات التي لها تأثير واضح في نجاح عملية الوساطة.

### الفرع الثاني: مميزات مهنية

كما أن المنظمات غير الحكومية نجحها أو فشلها في الحل السلمي للنزاعات الأهلية يتأثر بالمميزات الذاتية لها، فإن المميزات المهنية\* كذلك لها تأثير في ذلك حيث نجد في هذا المجال القدرة على تهيئة أجواء من الثقة التي تشعر كل الأطراف بأن لها مطلق الحرية في اختيار الأفكار وبناء العلاقات..، وهذا لأن هذه المنظمات لا تبحث عن أهداف جيوسياسية أو إقليمية ولا تشكل تهديدا للدول محل النزاع، ولا تستخدم أشكال من الضغوط القسرية،<sup>2</sup> وهي تتمتع بمشروعية محلية ومعرفة معمقة بالمجتمع وتاريخه وبالنهج المحلية لتسوية النزاعات، ولها في الغالب صلات راسخة مع أطراف النزاع، وهذا لا ينفي تعرضها للمخاطر والتهديدات،<sup>3</sup> ولها أيضا القدرة على تقليص الفجوة بين السكان والسلطة وهذا بحكم الاتصال الوثيق لها مع السكان مما يمنحها القدرة على فهم تطلعاتهم<sup>4</sup> وتوجهاتهم المستقبلية.

وكذلك لها آليات أفضل لإدارة الحوار والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع ضمن اطر القانون الذي توظفه الدولة لفرض سيطرتها وتحقيق الغايات الوظيفية لها،<sup>5</sup> وهذا في ظل احترام الرأي الآخر والحقوق والحرية العامة، والعمل كرقب شعبي من خلال المساءلة والضغط على الجهات الحكومية وتعزيز الاقتناع الشعبي للعمل على استدامة الاتفاقيات الناتجة عن عملية الوساطة والتفاوض، ولها القدرة على جمع اكبر قدر من المعلومات والبيانات المتعلقة بالنزاع وأطرافه وبيئته، وهذا بفضل دبلوماسيتها غير الرسمية التي تجعل أطراف النزاع يتعاملون معها بشفافية أكثر، وبفضل الخبرة والاحترافية التي تكتسبها عن طريق التراكم المعرفي لها في حل النزاعات.

### المطلب الثالث: استراتيجيات المنظمات غير الحكومية للوساطة لتسوية النزاعات الأهلية

تعتبر الوساطة احد الطرق البديلة لتسوية النزاعات الأهلية بالطرق السلمية، ونجاحها في تحقيق ذلك يتطلب تبني خطة ناجحة تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المتواجدة بها كما أنها تحتاج إلى اعتماد أساليب وتقنيات فعالة تمكنها من إقناع أطراف النزاع بضرورة الوصول إلى حلول سلمية تحقق السلم والأمن للجميع، والمنظمات غير الحكومية باعتبارها احد هي احد الفاعلين في هذا مجال فهي تحتاج إلى تبني هذه الأساليب والتقنيات، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال فرعين.

<sup>1</sup> محمد احمد عبد الغفار، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثالث التدابير الوقائية مع دراسة حالة رواندا، الجزائر: دار هومة، 2004، ص ص 119-122.

\* تجدر الملاحظة أن المميزات الذاتية والمهنية للمنظمات غير الحكومية في وساطتها لحل النزاعات الأهلية رغم أهميتها في نجاح وساطة هذه المنظمات فان هذا النجاح يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية للنزاع.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، نفس المرجع السابق، ص 30.

<sup>3</sup> الأمم المتحدة :الجمعية العامة، " تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها"، الدورة السادسة والستون منع نشوب النزاعات المسلحة، 25 جوان 2012، ص 7.

<sup>4</sup> Maria Maia, NGOs AD MEDIATOR Their Rile in Expertise Language an Institutional Exemption in Urban Development Planning, Working Paper, Nr 77, Development Planning Unit, University College, May 1996, p 22.

<sup>5</sup> سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جواد العرداوي، نفس المرجع السابق، ص 18.

### الفرع الأول: أساليب ممارسة المنظمات غير الحكومية للوساطة لتسوية النزاعات الأهلية

تمارس المنظمات غير الحكومية الوساطة عن طريق تمكين أطراف النزاع التي تتواجد في مركز ضعف بالنسبة لأطراف النزاع على الاستعداد للمفاوضات، ومساعدة أطراف النزاع في تقييم التوتر وتحديد اهتماماتهم وتحسين مهارات التفاوض لديهم، والتقييم الشامل للإمكانيات والفرص الممكنة لكل من أطراف النزاع، مع الإرشاد والتوجيه بشأن المصالح والمواقف الخاصة بكل من أطراف النزاع، وهذا في ظل بناء الثقة والعلاقات المتبادلة وكسر للصورة النمطية السلبية لكل طرف على الآخر، والتعامل الخاص مع الاحتياجات والقيم خاصة في الخلافات المتعلقة بقضايا الهوية والأمان، وحل للقضايا العالقة بينهم لمساعدة أطراف النزاع للوصول إلى تسوية ترضي الجميع،

وكذلك من بين أساليب هذه المنظمات هو التعامل بالسرية والحيادية في عملية الوساطة<sup>1</sup>، وإدراج مواضيع الأزمات والنزاعات في أجندة السياسات العامة للدولة من خلال وسائل الدفاع عن هذه المواضيع وتحاليل الخبراء، والاهتمام بالنشاط البحثي لتطوير مقترحات لتمريرها للنخب السياسية وصناع الرأي العام لخلق مناخ ايجابي للمفاوضات الرسمية،<sup>2</sup> وإجراء دراسات مسبقة وشاملة للنزاع من جميع جوانبه وهذا يشمل معرفة الفرص والتحديات القادمة من البيئة الداخلية والخارجية للنزاع والتي تؤثر في النزاع إما باتجاه الحل السلمي للنزاع أو العكس، كما أنها تشمل تحليل مسبق لمدخلات النزاع وتوقع المخرجات الناتجة عنه والذي يكون عن طريق الحصول على كل المعلومات المتعلقة بأطراف النزاع وقضاياها، وهو ما يمكن هذه المنظمات من توقع كل الاحتمالات المتوقعة وكيفية التعامل معها، وبالتالي تقليل فرص عدم نجاحها.

### الفرع الثاني: مراحل وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية

إن تبني أحد الطرق البديلة لتسوية النزاعات الأهلية بالطرق السلمية يحتاج إلى تحديد المراحل التي يمر بها للوصول إلى ذلك، والمنظمات غير الحكومية في وساطتها لحل النزاعات الأهلية تمر بمراحل متعددة ويمكن اختصارها في المراحل التالية:

- التقصي على النزاعات القائمة أو التي هي في مرحلة الأزمة والإطلاع على وقائعها.
- الاتصال المباشر مع أطراف النزاع بشكل منفصل لمنع التصعيد وتهذئة الأطراف وتحذيرهم من مخاطر التصعيد.
- الحصول على موافقة كل الأطراف على عملية الوساطة وعلى تسوية النزاع عن طريق الحوار، وهذا يحتاج أن تملك هذه المنظمات قوة الإقناع.
- فهم وقائع النزاع من خلال الالتقاء بالأطراف المعنية بشكل منفصل، حيث يمكن من تحديد من هم الضحايا وما هي الأسباب التي أدت إلى هذا النزاع وما هي الأعمال غير المشروعة التي يمكن أن تكون قد ارتكبت وضد من وعلى يد من...؟
- تحديد الضامين بسبب عدم امتلاك هذه المنظمات للسلطة العمومية التي تؤهلها لفرض عقوبات على المخالفين للاتفاق المتوصل إليه في مرحلة التفاوض المباشر، وفي الغالب يكون هؤلاء الضامين من السلطة أو شخصيات لها تحظى باحترام كل أطراف النزاع.
- التفاوض بين أطراف النزاع للوصول إلى تحديد موعد للمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع بقصد الوصول إلى اتفاق ينهي هذا النزاع.

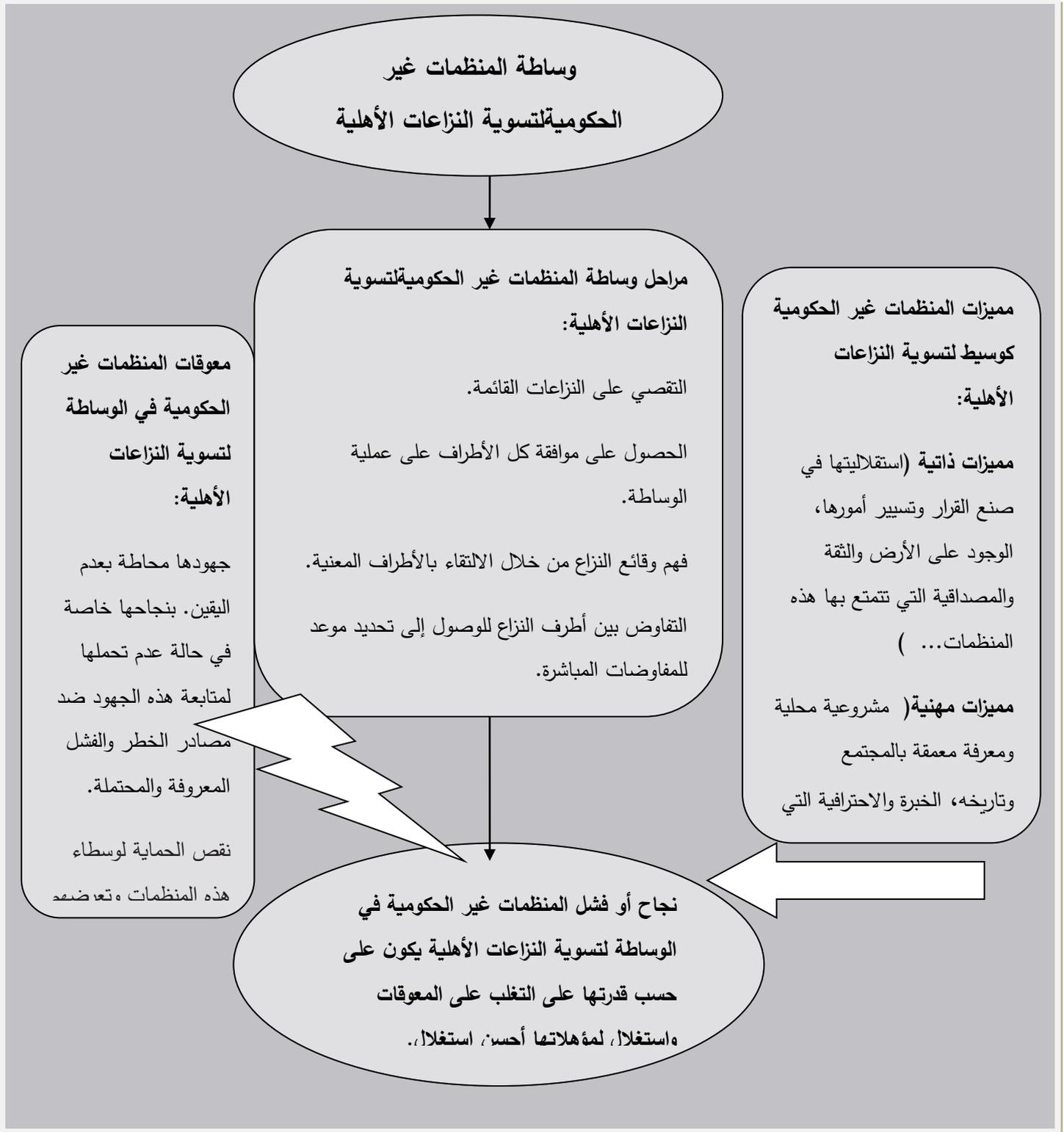
<sup>1</sup>Heidi Burgess and Guy Burgess, **Conducting Track 2 Peacemaking**, USA:United State Institute of Peace, University of Colorado , 2010, pp 12\_20 .

<sup>2</sup> رضا دمدموم، "دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية- مدخل نظري"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة سيدي بلعباس الجزائر، العدد 13\_14 ديسمبر 2016، ص ص 130-131.

- توقيع الأطراف المعنية على وثيقة تحدد شروط اتفاقها كدليل على التوصل إلى اتفاق، ثم يتم إبلاغ بنود الاتفاقية إلى الأطراف الرئيسية المعنية، وإلى الضامنين منهم السلطة وفي حالات أفضل إلى المجتمعات الأوسع المعنية.
  - التنفيذ والمتابعة على نحو مثالي حيث يقوم الوسيط بالمتابعة مع الأطراف لضمان تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع، والضامنون لهم دور في هذا الصدد إذا ما ترددت الأطراف في متابعة الاتفاق.<sup>1</sup>
- إن الوساطة غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية لا تكون ناجحة دون تدخل الوساطة الرسمية، لذا يمكن القول أن الوساطة لتسوية النزاعات الأهلية تتطلب تضافر جهود الجهات الرسمية وغير الرسمية.
- ويمكن شرح وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سوريا، نفس المرجع السابق، ص 6.

الشكل رقم ( 19 ) يوضح وساطة المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الأهلية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

**المبحث الثاني: الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية وحفظ السلام**

إن العمل على حل النزاعات الأهلية والسعي لبناء السلم والحفاظ عليه يكون نتيجة مخلفات هذه النزاعات على المجتمعات والأفراد، حيث يمكن أن تتحول إلى نزاعات دموية وحروب أهلية تهدم الدولة وتهلك الأفراد، وإلى نشأة أزمات اجتماعية واقتصادية حادة، وتكون في الغالب السبب في ظهور الجماعات المسلحة المتطرفة التي تهدد استمرار كيان الدولة ومؤسساتها الشرعية، وتؤدي غالبا إلى التدخل الأجنبي في شؤون هذه الدولة، وهذا ما نلاحظه في العديد من الدول كسوريا واليمن وليبيا....

لذا نجد أن الدولة التي تسعى للحفاظ على استقرارها الأمني خاصة ومن ثم الاقتصادي والاجتماعي تعمل على منع تطور هذه النزاعات أو بالأحرى البحث عن مسببات هذه النزاعات وإيجاد حلول لها قبل تطورها إلى نزاعات أهلية يصعب التحكم بها، كما أنها تعمل على عدم نشوب هذه النزاعات الأهلية وهذا من خلال الدبلوماسية الوقائية التي دورها الأساسي هو تعميق مفاهيم التعايش السلمي وتدريب أفراد المجتمع على ذلك، وتفعيل نظام الإنذار المبكر لرصد كل المؤشرات التي تدل على بوادر النزاعات ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوثها، وهي تمارس ذلك من خلال فاعلين رسميين وغير رسميين، وبما أن المنظمات غير الحكومية والتي هي محل الدراسة في هذه الأطروحة تعتبر من الفاعلين غير الرسميين سنركز على الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية التي تمارسها هذه المنظمات، وهذا من خلال ثلاثة مطالب تتناول كل من الدبلوماسية الوقائية الغير رسمية للمنظمات غير الحكومية، ثمالي وظائف المنظمات غير الحكومية لحفظ السلم، وأخيرا تحديات ومعوقات المنظمات غير الحكومية لحفظ السلم.

**المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية**

تعتبر النزاعات الأهلية ظاهرة مجتمعية تعرفها اغلب المجتمعات، وهي لا تشكل خطر عليها ما لم تتطور إلى نزاعات دموية أو حرب أهلية تهدد استقرارها وأمنها، وحتى تتفادى ذلك وتحافظ على سلمها وأمنها فإن عليها معالجة الأسباب التي تؤدي إلى هذه النزاعات، وهذا يكون عن طريق تفعيل الدبلوماسية الوقائية الرسمية وغير الرسمية التي تعتمد أساسا على نظام الإنذار المبكر الذي يمكن من قياس مؤشرات عدم الاستقرار التي في الغالب هي السبب الرئيس في حدوث هذه النزاعات الأهلية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية وإلى علاقة الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية بحفظ السلم من خلال فرعين.

**الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية**

إن مصطلح الدبلوماسية الوقائية<sup>1</sup> غير الرسمية من المفاهيم التي يتم تداولها كثيرا في مجال حل النزاعات بالطرق السلمية، فهي مرتبطة بالآليات التي يجب اتخاذها للكشف عن الأزمات الكامنة التي يمكن أن تتطور إلى نزاعات في المستقبل، واتخاذ التدابير التي تمنع ذلك، لذا سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف هذا المصطلح. وبما أن الدبلوماسية تنقسم إلى شقين الرسمية وغير الرسمية، وهذا حسب طبيعة الفاعلين فيها، وضمن هذين الشكلين نجد أنواع متعددة للدبلوماسية منها الدبلوماسية الوقائية، سنحاول تحديد وبشكل مبسط لكل من تعريف الدبلوماسية والدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية، وهذا قبل التطرق إلى تعريف الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية.

\* لقد تم التطرق إلى مفهوم الدبلوماسية الوقائية بصفة عامة وإلى دورها في المنع الوقائي للنزاعات من خلال آلية الإنذار المبكر وهذا في المبحث الرابع من الفصل الأول لهذه الأطروحة.

<sup>1</sup> لقد تم التطرق إلى مفهوم الدبلوماسية الوقائية بصفة عامة وإلى دورها في المنع الوقائي للنزاعات من خلال آلية الإنذار المبكر وهذا في المبحث الرابع من الفصل الأول لهذه الأطروحة.

### 1. تعريف الدبلوماسية والدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية

الدبلوماسية هي لفظة منبثقة من اليونانية "دبلوما" ومعناها الوثيقة التي تطوى على نفسها وتصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا، وتخول حاملها امتيازات خاصة، فهي مجموعة من المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين المصالح العليا والسياسة العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل، وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

وقد عرفها **فيليب كابييه philip kabie** بأنها الوسيلة التي يتبعها احد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية، وخاصة من خلال المفاوضات<sup>1</sup>، إذا فالدبلوماسية ارتبطت بمجال الاتصال والتفاوض والتبادل بين الدول أي مسار العلاقات بين الدول في إطار السلمية، ومع تحول مفهوم الدبلوماسية من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث، وهذا بسبب ظهور فواعل جدد غير رسميين ينشطون في مجال الدبلوماسية، أدى هذا إلى ظهور الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية.

واقرب تعريف للدبلوماسية الرسمية هو ما قدمه **جاك ميلينسون Jack Milinson** بأنها ميكانيزم التمثيل والاتصال والتفاوض بين مختلف الدول وباقي الفاعلين الدوليين حول كل ما يخصهم من شؤون<sup>2</sup>، ففي هذا التعريف تمت الإشارة إلى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة... باعتبارها فاعل رسمي في الدبلوماسية الرسمية<sup>3</sup> إلى جانب الدول ذات السيادة التي هي فاعل رئيس في العلاقات الدولية ومن ثم في مجال الدبلوماسية الرسمية.

أما الدبلوماسية غير الرسمية أو ما يطلق عليه الدبلوماسية غير الحكومية والذي يعتبر **جوزيف مونتييل Josaphe Montville** أول من صاغ هذا المصطلح سنة 1981 والذي عرفها بأنها تلك الوسائل الدبلوماسية التي تحصل خارج الحكومة الرسمية<sup>4</sup>، كما يمكن تعريفها بأنها الجهود التي يقوم بها الأشخاص غير الرسميون من منظمات دولية غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني وحتى الأفراد العاديون في مختلف مجالات الحياة الدولية لا سيما ترقية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته، وضمان حياة لائقة له من خلال دعم جهود السلام وحل النزاعات الدولية سلمياً، والحد من استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومواجهة الكوارث والمشكلات ذات الطابع العالمي<sup>5</sup>، أي هي الدبلوماسية التي تمارسها الفواعل غير الرسمية من منظمات غير حكومية وقطاع خاص وإعلام....\* وكل الجهات التي تعمل خارج قطاع الدولة.

<sup>1</sup> سعيد أبو عباده، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، الأردن: دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009، ص 10-13.

<sup>2</sup> محمد الأخضر كرام، "الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد الثالث عشر، 2015، ص 36.

<sup>3</sup> محمد الأخضر كرام، المرجع نفسه، ص 37.

<sup>4</sup> منيرة بودردابن، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ الساسة الخارجية (دراسة حالة و م ا)"، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة قسنطينة، 2009/2008، ص ص 41-43.

<sup>5</sup> محمد الأخضر كرام، المرجع نفسه، ص 37.

\* وقد عرف مصطلح الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية مصطلح آخر ألا وهو دبلوماسية المسارات **Track Diplomacy** والتي تتضمن دبلوماسية المسار الأول وهي الدبلوماسية الرسمية ودبلوماسية المسار الثاني والمرتبطة بالدبلوماسية غير الرسمية، وفي سنة 1982 طور **جوزيف مونتييل** مصطلح دبلوماسية المسار الثاني **Track Two Diplomacy** والتي قصد بها تفاعلا غير رسمي بين أعضاء الجماعات أو الدول المتنازعة، يهدف إلى حل النزاع من خلال معالجة العوامل السيكولوجية، بعد ذلك قدم **ماك دونالد Diamond Mackdonald** نموذج الدبلوماسية متعددة المسارات **Multi-track Diplomacy** وهو يشير إلى الجهود المبذولة الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى حل النزاع. وإلى تحقيق مكسب لطرفي الاختلاف أو النزاع **Win Win Game** وذلك بإحداث

## 2. تعريف الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية أو غير الحكومية

الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية هي الإجراءات والأعمال التي من شأنها أن تعمل على منع نشوب النزاعات بين الأطراف المتنازعة أو منع تصاعد النزاعات القائمة، أو وقف انتشارها وامتدادها عندما تقع، وتشمل الإجراءات من هذا النوع جميع الأساليب والوسائل<sup>1</sup> السلمية المتاحة التي تمارسها القطاعات غير الرسمية والتي منها المنظمات غير الحكومية، واتخاذ التدابير الفعالة لمواجهة التوترات التي تهدد السلام وهذا بقصد الخروج بتدابير واستراتيجيات وقائية لدرء هذه النزاعات،<sup>2</sup> وتتمثل أهم هذه الإجراءات في تفعيل نظام الإنذار المبكر\* من خلال دورها في المتابعة المستمرة لإطلاق الإنذار المبكر في حالة تفاقم أو تجدد النزاع، ولفت الانتباه إلى خطر اندلاع نزاع معين، والتنويه إلى الأوضاع المرشحة للتحوّل إلى نزاعات عنيفة في المستقبل، وجمع البيانات والتدقيق والتحليل ورفع التوصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها،<sup>3</sup> والإجراءات الواجب العمل بها.

وحسب مايكل لندين Michal Lindner فإن الدبلوماسية الوقائية الرسمية وغير الرسمية تمارس وبفعالية في وقت السلام غير المستقر، وهي تتميز بتنوع أدواتها من مراقبة حقوق الإنسان ومشاريع بناء الديمقراطية والمعونات...، كما أنها تشمل أدوات عسكرية وفرض العقوبات...،\* ويتنوع أطراف تنفيذها بداية من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى دول منفردة ومنظمات غير حكومية..، وهذا حسب طبيعة البيئة المستهدفة ودرجة تقدم النزاع ونوع المهمة المراد تحقيقها التي تتراوح ما بين تجنب السلبات كصرف الأطراف المعنية عن الدخول في مواجهات محتملة، وتعزيز الإيجابيات كإقامة نظم دولية ديمقراطية،<sup>4</sup> أي ممارسة كل النشاطات التي تؤدي إلى منع كل ما يمكن أن يؤدي إلى العنف أو القتل.

ويمكن تقديم التعريف الإجرائي للدبلوماسية الوقائية غير الرسمية أو غير الحكومية بأنها "المنع الوقائي الذي تمارسه الفواعل غير الرسمية لمعالجة الأزمات التي تؤدي إلى نشوب النزاعات، أو منع تحول النزاعات القائمة إلى العنف، أو تقديم الدعم المعنوي والمادي الذي يساهم في عدم تجدد النزاع وبناء السلام المستدام، ويكون هذا من خلال مجموع الوسائل والتدابير التي تمكنها من ذلك".

عملية تحول في الوعي مما يمكن من بناء مجتمعات قادرة على تحقيق سلام عادل، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: منيرة بوردابن، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ الساسة الخارجية (دراسة حالة م و ا)"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والحكم الرشيد**، جامعة قسنطينة، 2009/2008، ص ص 33-41.

<sup>1</sup> بدر حسن شافع، **تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الايكواس)**، مصر: دار النشر للجامعات، 2009، ص 29.

<sup>2</sup> معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، برنامج التدريب المهني، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد السلام الأمريكي، فيفري 2006، ص 3.

\* للاطلاع على مفهوم الإنذار المبكر يمكن العودة إلى المبحث الرابع من الفصل الأول لهذه الأطروحة.

<sup>3</sup> الاتحاد الإفريقي: المجلس التنفيذي، **نفس المرجع السابق**، ص 3.

\* استخدام الأدوات غير السلمية يكون من طرف الأمم المتحدة وهذا حسب ما نص عليه ميثاقها.

<sup>4</sup> مايكل لندين، **منع المنازعات العنيفة إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية**، (ترجمة): عادل عناني، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999، ص ص 23 25 27.

الفرع الثاني: علاقة الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية بحفظ السلم

تعتبر الدبلوماسية الوقائية\* سواء الرسمية أو غير الرسمية آلية تهدف إلى الحفاظ على السلم الدائم سواء كان قبل حدوث النزاعات العنيفة أو بعد الخروج منها، وهي تعمل على ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والتدابير التي تؤهلها لذلك، والمهام التي تمارسها، وهذا من خلال الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بتنفيذ ذلك في مختلف البيئات التي تتواجد بها، وتلعب الدبلوماسية الوقائية غير الحكومية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الذي يساهم في حفظ السلم في المجتمعات الأهلية والعمل على استدامته، وهذا من خلال مضمونها وإستراتيجيتها التي تعتبر ذلك من أهم أهدافها الأساسية، وهذا ما يبرز العلاقة الوطيدة والطردية التي تربط بين الدبلوماسية الوقائية غير الحكومية وحفظ السلم، ويتمثل مضمون هذه الأخيرة في:

• أنها عملية سلمية مبنية على الثقة وعلى أساس التشاور والتوافق واحترام سيادة الدول، وهي تشمل تدابير ما قبل الأزمة أي في وقت السلم مثل بناء الثقة التي تساهم في عودة الطمأنينة والحد من عدم اليقين، وتعزز التعاون على المدى الطويل وتخلق مجموعة مشتركة من المصالح والأهداف، كما أنها مرتبطة أيضا بالعمل على تغيير سلوك أطراف النزاع عن كل الإجراءات التي تؤدي إلى تفاقم الوضع والسعي بدل ذلك إلى الحل السلمي لمختلف القضايا محل الاختلاف، ولها أيضا دور في تفعيل نظام الإنذار المبكر الذي يساهم في مراقبة التطورات السياسية والعسكرية والبيئية التي عدم معالجتها يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف مثل: تدفق اللاجئين وخطر المجاعة...، والعمل على تقييم التكاليف الإنسانية للنزاعات<sup>1</sup> وكذلك المادية منها ومن ثم محاولة تجنبها.

• التدخل المرن من اجل منع النزاع أو تحويله أو إدارته، خاصة أن النزاعات دينامية بطبيعتها ولا يمكن التنبؤ بها، فهي تبدأ وتتوقف أو تتعمق وتتوسع بشكل مفاجئ، لذا يجب أن يكون التدخل لمنعها وفقا للاحتياجات على ارض الواقع وقابلا للتكيف مع جميع الأوضاع المحتملة<sup>2</sup> والتطورات الناشئة.

• تشييد البنية الأساسية للسلم قوامها رأس المال البشري التي يمكنها أن تدعم السلام ومسالكه داخل النظم والهيكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المشتركة، ومصاحبة ذلك بتنمية القدرات على تسخير الموارد ، التكنولوجيا والبشرية.. بسرعة وكفاءة لتلبية الاحتياجات والعمل من اجل استدامة الهياكل في ما يخدم السلام.

• دفع السلام من الداخل إلى الخارج من خلال العمل على كل المستويات الفردية والجماعية والمؤسسية، وهو ما يعزز بناء السلام في المجتمعات المحلية بغرس قيم التعايش والانخراط في الأعمال التي تساعد في بناء نظم للسلام المستدام<sup>1</sup> القائم على أسس المناصرة والمصالحة المجتمعية والعدالة الاجتماعية.

\* الدبلوماسية الوقائية الحكومية أو غير الحكومية تكون على مستويين، وهما الدبلوماسية العملية التي تمارس مهامها قبل نشوب النزاعات وفي وقت الأزمات، أما الدبلوماسية الهيكلية أو البنوية والتي تكون في إطار دعم جهود بناء السلام المستدام، والقضاء على كل مظاهر العنف البنيوي الذي يمكن أن يهدد السلم الدائم.

<sup>1</sup>Ralph A. Cosa and Another Authors, "Preventive Diplomacy : Charting a Course for the ASEAN Regional Forum", **International Working Group Report**, Issue & Insights, Nr 3\_02, Pacific Forum CSIS Honolulu Hawaii, July 2002, p p 16\_18.

<sup>2</sup> مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج**، رقم S/2011/552، الأمم المتحدة، 26 أوت 2011، ص 19.

• المساهمة في جمع المعلومات الأكثر مصداقية والأكثر نوعية في الكم والكيف التي تساهم في تفعيل نظام الإنذار المبكر، ومنه تقليل نسب التصعيد للنزاعات وتحويلها إلى العنف، وهذا لقدرتها على التغلغل في البيئات المتوترة أو العميقة التي يصعب الوصول إليها.

أما بالنسبة لاستراتيجياتها فهي تشمل في الغالب:

• تخفيف الصعوبات التي تواجه الحكومات من خلال تحليل الأسباب المباشرة والجذرية للنزاعات، ومن ثم تطوير استراتيجيات التدخل التي يمكن أن تعالج العوامل التي تولد التهديد<sup>2</sup> وعدم الاستقرار.

• التعامل مع التهديدات المختلفة للأمن الإنساني والتي حددها تقرير الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عام 1994 بالتححرر من الخوف **Freedom from Fear** والتحرر من الحاجة **Freedom from want**، وهذا باعتبارها فاعل حيوي سواء بالاشتراك مع الأشكال التقليدية لعمليات حفظ السلام أو من خلال جهود الوقاية طويلة المدى المرتبطة بعمليات بناء السلام، وهذا من خلال أنشطتها المتعددة **Functional multi** والتي أبرزها أنشطة موجهة إلى الرعاية والرفاه وأنشطة موجهة إلى التغيير والتنمية،<sup>3</sup> وأخرى موجهة إلى المصالحة والتمكين.

• تشجيع كل مجالات الحوار التي من خلالها يمكن دعم التجانس الاجتماعي وتوطيد الصلات بين المجتمع والدولة وتعزيز العيش معا، خاصة في المناطق المهمشة حضرية كانت أم ريفية، وتشجيع الحوار أيضا كأداة للوقاية من التطرف العنيف وذلك بتقديم أجوبة جماعية للأسباب التي تقف وراءه، ومد يد الحوار نحو ممارسي هذا العنف كلما تيسر ذلك،<sup>4</sup> لتقريب وجهات النظر والمساعدة على إيجاد حلول سلمية للقضايا التي تؤدي بهم إلى ممارسة العنف.

• تحقيق الشراكة والتنسيق وتبادل الخبرات مع القطاع العام والخاص وجميع الفاعلين في مجال حفظ السلم، لتعزيز اطر فعالة لاستدامة السلم وتوفير الموارد المادية والبشرية والقانونية<sup>5</sup> التي تهيئ الظروف لتحقيق ذلك.

• اختيار توقيت التدخل المناسب لمنع نشوب النزاعات أو عدم تجددها، وهذا باعتمادها على التواصل غير الرسمي مع الجهات التي يمكن أن تهدد السلم المجتمعي، والعمل على تغيير قناعاتها وأفكارها العنيفة إلى معتقدات سلمية وإيجابية تنبذ العنف وتميل إلى السلم، من خلال ربط العلاقة بين هذه الجهات على أسس التعاون والتبادل المستدام. ويمكن توضيح علاقة الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية بحفظ السلم من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد احمد عبد الغفار، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثاني النظم الوقائية وغير الحكومية، **نفس المرجع السابق**، ص ص 280-283.

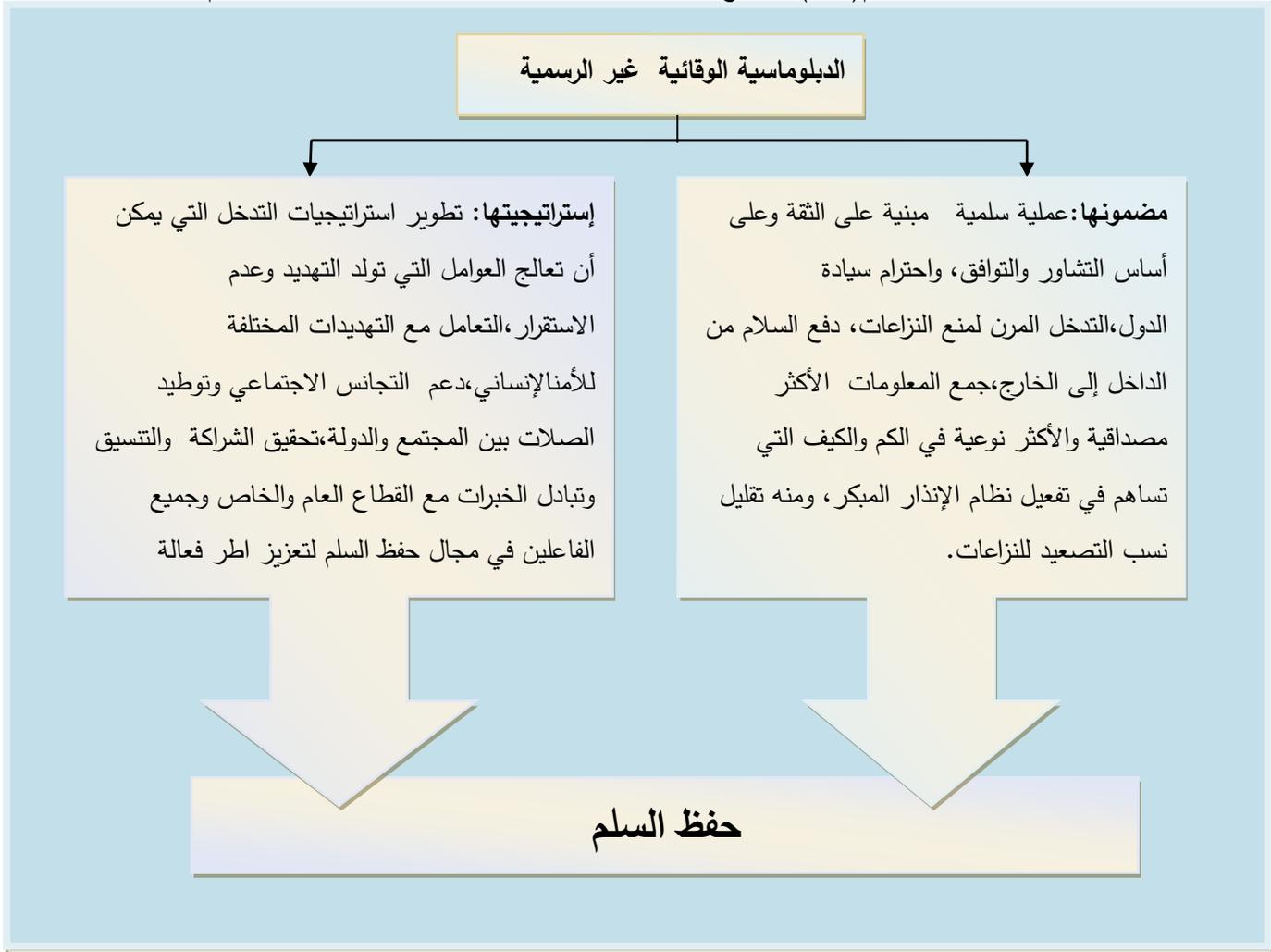
<sup>2</sup> Ralph A. Cosa and Another Authors, OP.Cit, P 27.

<sup>3</sup> نصيرة صالح، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام-دراسة حالة منظمة اوكسفام"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013، ص ص 83-84.

<sup>4</sup> عيساتا ائي، **الاستثمار في السلم والوقاية من العنف منطقة الساحل-الصحراء: الحوارات الإقليمية**، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد السلام الدولي، سبتمبر 2018، ص 2.

<sup>5</sup> محمد احمد عبد الغفار، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثاني النظم الوقائية وغير الحكومية، **نفس المرجع السابق**، ص ص 286.

الشكل رقم (20): يوضح علاقة الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية بحفظ السلم



المصدر: من المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

### المطلب الثاني: وظائف المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية

تعاني المجتمعات من ويلات النزاعات الأهلية التي تظهر مخرجاتها على جميع المستويات، بداية من الفرد الذي يتعرض للقتل أو العنف والتشرد... أي الانتقال إلى الأمن الإنساني، إلى تدمير البنية التحتية لهذه المجتمعات سواء الهيكلية، البشرية أو المالية، لذا نجد العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية تعمل جاهدة لتجنب هذه النزاعات ومحاولة درئها في مهدها، والمنظمات غير الحكومية باعتبارها فاعل غير رسمي في الساحة المحلية والدولية تمارس هذا الدور بواسطة أدواتها المتعددة، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال فرعين.

الفرع الأول: المنظمات غير الحكومية ونظام الإنذار المبكر

يعتبر نظام الإنذار المبكر أهم الأدوات التي تساعد في المنع الوقائي من النزاعات، وهذا من خلاله رصده للعوامل التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة في نشوب النزاعات، وفي تحول الأزمات الكامنة إلى صراعات مسلحة،<sup>1</sup> وهو يعتمد في الغالب على المراقبة لكل الإحداث الحاصلة وعلى دراسة وتحليل المؤشرات التي تؤثر في استقرار المجتمعات، وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في تفعيل هذا النظام من خلال الآليات المتاحة لها والمتمثلة في الغالب في:

• القدرة على جمع المعلومات حيث في كثير من الأحيان تكون هي المصدر الوحيد للمعلومات، حيث يمكن من خلالها التعرف على الأزمات الناشئة كما حدث ذلك في السودان والكونغو، ويعود هذا التفرد في جمع المعلومات إلى:

❖ في بعض النزاعات تكون المنظمات غير الحكومية هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي لديها إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية النائية والمعزولة، حيث يتركز العنف وهذا في إطار توفيرها للحاجات الإنسانية الضرورية هناك.

❖ تعتبر هذه المنظمات أكثر مصداقية، محايدة ومستقلة (رغم أن هذه الصفات يمكن أن تشذ عنها بعض هذه المنظمات نتيجة التبعية للجهات الأجنبية أو طبيعة أهدافها الحقيقية التي أنشئت من أجلها..) خلافا لجهات فاعلة أخرى والتي تكون حاضرة في الميدان كالصحافة والسياسيين..

❖ بحكم تواجدها المستقر على أرض الميدان تكون لها معرفة أعمق بالقضايا والثقافات والعلاقات الإقليمية والمحلية، كما أن موظفيها بحكم أنهم غير مجبرين على التناوب في أداء مهامهم كالدبلوماسيين الرسميين يكونون أكثر تدريباً وخبرة على المراقبة والرصد للزاعات والأحداث من المراقبين الميدانيين الآخرين، وهو ما يكسبها القدرة على نشر المعلومة مباشرة عن طريق أعضائها أو غير مباشرة عن طريق اتصالاتها مع وسائل الإعلام وهذا إلى مستهدفها<sup>2</sup> سواء صناعات القرار أو الفاعلين الآخرين في مجال الإنذار المبكر.

• الكشف عن الحاجات الأساسية الإنسانية التي غالبا ما تؤدي إلى أزمات ونزاعات، واكتشاف النزاعات الكامنة ومنعها قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة<sup>3</sup> يكون من الصعب التحكم بها.

• تقديم المشورة في الوقت المناسب حول أوضاع النزاعات المحتملة وتهديدات السلم والأمن\* للتمكين من اعتماد استراتيجيات استجابة مناسبة للتسوية والحل.

• جمع البيانات وتحليلها فيما يخص الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات والأوضاع المرشحة لتحول إلى أزمة أو نزاع في المستقبل، ورفع التوصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها.

<sup>1</sup> محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية- الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول- مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر، الجزائر: دار هومة، 2004، ص 251.

<sup>2</sup> John Brante, Chiara de Franco and others, Lessons for NGOs, Belgium:Egmont Institutue,2011, p p 30-31.

<sup>3</sup> زيدان زياني وسامية بن حجار، "دبلوماسية المسارات قراءة في المفاهيم والدور: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2016، ص ص 247\_248.

\* للإطلاع على مجموعة من نماذج الإنذار المبكر يمكن العودة إلى المرجع التالي:

Brigitte Rohwerder, " Conflict early warning and early response", Helpdesk Research Report, UK : University of Birmingham, 2015, p 3.

• تحديد مؤشرات العنف الأولية مثل انتهاك حقوق الإنسان، القمع السياسي، اللامعادلة اجتماعية واقتصادية، استخدام الإعلام للتضليل والتحريض مثل ما حدث في تجربة البوسنة ورواندا<sup>1</sup> وغيرها من الدول التي عرفت نزاعات أهلية. ومنه يعتبر الإنذار المبكر من أهم ادوار المنظمات غير الحكومية الفعالة التي تساهم في منع تطور الأزمات أو النزاعات إلى مرحلة العنف المسلح، وهذا لا يكون إلا من خلال ما تراه بريجيت روهردر **Brigitte Rohwerder** في تقريرها البحثي المعنون **بنظام الإنذار المبكر للنزاع والاستجابة السريعة** من أن نظام الإنذار المبكر الفعال للنزاع هو تسليم معلومات صحيحة إلى أصحاب المصلحة المناسبين في الوقت المناسب لتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ الإجراءات المناسبة<sup>2</sup> في الاجال المناسبة.

### الفرع الثاني: آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية

إن دور المنظمات غير الحكومية في مجال الدبلوماسية الوقائية قبل حدوث النزاعات لا يتوقف عند الإنذار المبكر للمؤشرات والعوامل التي تنبئ بوجود الأزمات والتوترات المؤدية إلى النزاعات العنيفة والمسلحة، بل إن لها ادوار أخرى يمكن من خلالها أن تساهم في استتباب السلم والحفاظ عليه أي في المنع الوقائي للنزاعات، وهذا من خلال الآليات والأدوات التي تمتلكها وتؤهلها لذلك والتمثلة غالباً في:

• تحسين التواصل والتفاهم والعلاقات بين أطراف الأزمة لتخفيف التوتر أو الغضب أو الخوف أو سوء الفهم عن طريق إضفاء الطابع الإنساني وإعطاء الناس تجربة شخصية مباشرة لبعضهم البعض، والتأثير على تفكير وعمل المسار الأول (أي الدبلوماسية الرسمية) من خلال استكشاف خيارات الدبلوماسية دون تحيز، مما يمهد الطريق لمزيد من المفاوضات الرسمية لإعادة صياغة السياسات<sup>3</sup> والأولويات التي تمكن من التوصل إلى اتفاق يفضي إلى حل المشاكل والقضايا العالقة محل الأزمة.

• بناء تحالفات واستراتيجيات لتقوية قاعدة الأنصار والتأثير على القضايا الناشئة العالمية والوطنية والمحلية المتعلقة بحقوق الإنسان، التنمية المستدامة، السلام والأمن، مراقبة ورصد الإجراءات الحكومية ومساءلة الحكومة عن التزاماتها اتجاه قضايا الأمن الإنساني والسلم وحماية الحقوق الخاصة والعامّة، أي كل ما يمس الاستقرار والأمن،<sup>4</sup> مثل ما يلاحظ في منطقة غرب إفريقيا التي تأثرت سلباً بالعوامل المهددة للاستقرار فيها من مشاكل داخلية في مجالات الشؤون العامة، سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، الانتخابات المزورة وتقاسم السلطة...، ومن العوامل الخارجية كالأنشطة الإرهابية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي أبرزها تجارة المخدرات، وهو ما يبرز ضعف أو عدم تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والحكومية في مجال تعزيز القدرات الوطنية المحلية في المنع الوقائي والعلاجي للنزاعات وحفظ السلم<sup>5</sup> والأمن.

<sup>1</sup> محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية- الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول- مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر، المرجع نفسه، ص 281.

<sup>2</sup> Brigitte Rohwerder, Op.Cit, p 3.

<sup>3</sup> Siby K. Joseph. **The Emerging Role of NGOs in Conflict Resolution**, site web: <https://www.mk Gandhi.org/articles/Siby.htm> date of access: 27 February 2020.

<sup>4</sup> رادিকা كومار اسوامي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 303-316.

<sup>5</sup> Jennifer Todd, **Northern Ireland: Building sustainable peace: Timing and sequencing of post-conflict reconstruction and peace building**, Website: [https://www.researchgate.net/publication/282914672\\_Building\\_Sustainable\\_Peace\\_Northern\\_Ireland/ink/5622bccd08aed8dd19441416/download](https://www.researchgate.net/publication/282914672_Building_Sustainable_Peace_Northern_Ireland/ink/5622bccd08aed8dd19441416/download), Date of access: 05/08/2020.

- تسهيل مهمات واسعة لتقصي الحقائق والمشاركة في حوار مع مجموعة واسعة من المجموعات المشاركة في النزاعات، ووضع استراتيجيات لنزع فتيل النزاع وتحفيز الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية للمساعدة في استقرار المواقف المتوترة، وتقديم الحالات في بوروندي وشمال أوغندا وجنوب السودان ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أمثلة على الأماكن التي لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دوراً حاسماً في تجنب النزاعات الكبرى.
  - رصد النزاعات والسعي لمنع إيصال الأسلحة والمساعدة في تطهير الأسلحة، ومحاولة تعزيز الأجهزة الحكومية مثل القضاء والأنظمة الأمنية، وتشجيع الحوار السلمي، ومعالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية، ومساعدة الجهود المبذولة لتقديم مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة،<sup>1</sup> وهذا من خلال التواصل والتعاون مع الأجهزة الحكومية.
  - تضيق الهوة بين الأكاديميين الذين يدرسون علم فض النزاعات وأولئك الذين يمارسونه من خلال تبادل الخبرات والتجربة التي تقود إلى فهم أسباب النزاعات وعملية التفاعل التي عادة ما تقود إلى تصعيد النزاع أو التخفيف من حدته، ونوع الحلول الموضوعية والهيكلية التي تثبت أنها مؤثرة أو ذات درجة عالية من الكفاءة<sup>2</sup> والمصداقية.
  - المساهمة في التنشئة السياسية للمجتمعات المحلية وهذا بغرس قيم المشاركة السياسية وروح المواطنة، وتقبل الرأي الآخر... وفي التنشئة الاجتماعية بنشر قيم التعاون، التسامح، تحمل المسؤولية والمبادرة... وفي تمكين كل فئات المجتمع خاصة المهمشة والمحرومة منها من حقوقها القانونية ومن الاعتماد على الذات لتأسيس مشاريعها الخاصة التي تحقق لها الاكتفاء الذاتي، وهو ما يساهم في محاربة الفقر والجوع التي تعتبر من المصادر الأساسية للنزاعات الأهلية.
- ويمكن توضيح وظائف المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> Ndung'u Wainaina, Role of NGOs in Conflict Prevention Crucial, 2May 2006, Web site:<https://www.globalpolicy.org/component/content/article/176-general/31296.html>, Date of Access: 27/02/2020.

<sup>2</sup> محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية- الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام، الجزء الثاني- النظم الوقائية الحكومية وغير الحكومية ، نفس المرجع السابق، ص ص 300-301.

الجدول رقم (03): يوضح وظائف المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية

وظائف المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية	
آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية	آليات المنظمات غير الحكومية في نظام الإنذار المبكر
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين التواصل والتفاهم والعلاقات بين أطراف الأزمة لتخفيف التوتر.</li> <li>• التأثير على تفكير وعمل المسار الأول (أي الدبلوماسية الرسمية) من خلال استكشاف خيارات الدبلوماسية دون تحيز ، مما يمهّد الطريق لمزيد من المفاوضات الرسمية لإعادة صياغة السياسات الفعالة في مجال منع النزاعات.</li> <li>• بناء تحالفات واستراتيجيات لتقوية قاعدة الأنصار والتأثير على القضايا الناشئة العالمية، الوطنية والمحلية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن.</li> <li>• مراقبة ورصد الإجراءات الحكومية ومساءلة الحكومة عن التزاماتها اتجاه قضايا الأمن الإنساني والسلام وحماية الحقوق الخاصة والعامة.</li> <li>• تسهيل مهمات واسعة لتقصي الحقائق والمشاركة في حوار مع مجموعة واسعة من المجموعات المشاركة في النزاعات.</li> <li>• وضع استراتيجيات لنزع فتيل النزاع وحفز الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية للمساعدة في استقرار المواقف المتوترة.</li> <li>• تشجيع الحوار السلمي ومعالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية ، ومحاولة تعزيز الأجهزة الحكومية مثل القضاء والأنظمة الأمنية ومساعدة الجهود المبذولة لتقديم مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة.</li> <li>• تبادل الخبرات والتجربة مع الأكاديميين الذين يدرسون علم فض النزاعات بهدف فهم أسباب النزاعات وعملية التفاعل التي عادة ما تقود إلى تصعيد النزاع أو التخفيف من حدته، ونوع الحلول الموضوعية والهيكلية التي تثبت أنها مؤثرة أو ذات درجة عالية من الكفاءة.</li> <li>• المساهمة في التنشئة السياسية للمجتمعات المحلية وفي التنشئة الاجتماعية وفي تمكين كل فئات المجتمع خاصة المهمشة والمحرومة منها من حقوقها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• جمع المعلومات حيث في كثير من الأحيان تكون هي المصدر الوحيد للمعلومات لتعرف على الأزمات الناشئة.</li> <li>• الكشف عن الحاجات الأساسية الإنسانية التي غالباً ما تؤدي إلى الأزمات والنزاعات، واكتشاف النزاعات الكامنة ومنعها قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة.</li> <li>• تقديم المشورة في الوقت المناسب حول أوضاع النزاعات المحتملة وتهديدات السلم والأمن للمتكمين من اعتماد استراتيجيات استجابة مناسبة للتسوية والحل.</li> <li>• جمع البيانات وتحليلها فيما يخص الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات والأوضاع المرشحة لتحول إلى أزمة أو نزاع في المستقبل، ورفع التوصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها.</li> <li>• تحديد مؤشرات العنف الأولية مثل انتهاك حقوق الإنسان، القمع السياسي، اللامعالية الاجتماعية والاقتصادية، استخدام الإعلام لتضليل والتحريض .</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

## المطلب الثالث: فرص وتحديات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي في النزاعات الأهلية

إن دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الوقائية يتأرجح ما بين النجاح والفشل، ويعود هذا إلى عدة عوامل تؤثر في مدى فعالية هذا الدور من عدمه، وغالبا ما تكون هذه العوامل نتيجة للتأثير المباشر أو غير المباشر للبيئة الداخلية والخارجية التي تتواجد بها هذه المنظمات، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال فرعين.

## الفرع الأول: فرص المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي في النزاعات الأهلية

ويمكن حصر أهم الفرص التي يمكن أن تساهم في تفعيل الدبلوماسية الوقائية للمنظمات غير الحكومية إلى فرص للبيئة الداخلية وأخرى للخارجية، ففيما يخص الفرص التي تتيحها البيئة الداخلية نجد أنها تتميز بالتنظيم والبنية الهرمية وبيروقراطية أقل يسهل لها نشر المعلومة إلى أكبر قدر من الجماهير مباشرة أو غير مباشرة، وعلى ممارسة نشاطها بشكل صارم<sup>1</sup> وفعال، وكذلك استخدامها لتكنولوجيا والتقنيات المتطورة الحديثة، وحسب بريجيت روهوردور **Brigitte Rohwerder** يمكنها من المشاركة في جمع البيانات، وسهولة التواصل مع المستهدفين من عملية الإنذار المبكر، وإمكانية مراقبة دينامية الأزمات والنزاعات المتغيرة على عدة مستويات مختلفة<sup>2</sup> خاصة ردة فعل المواطنين اتجاه سياسات وتوجهات الحكومة للقضايا ذات الشأن الوطني وتلك المتعلقة بالأقليات والجماعات الاثنية المتواجدة على مستوى الدولة، أو بصفة عامة اتجاه مخرجات النظام السياسي.

كما يمكنها استضافة اجتماعات وندوات لضمان الاتصال والتواصل مع صانعي السياسات والقادة، وتسهيل الضوء على المعضلات الجديدة ومناقشة القضايا الحرجة، والعمل المشترك مع الجهات المسؤولة لنجاح نظام الإنذار المبكر ومنه تقادي النزاعات المحتملة من خلال الاعتماد على التقارير والبيانات الموجزة والشاملة قدر الإمكان، مع تعزيز وتحسين تدابير واستراتيجيات منع النزاع الملموسة بعد الإنذار المبكر<sup>3</sup>، والمتابعة المستمرة لذلك والحرص على الاستجابة من طرف صناع القرار لكل ما يتعلق بتدابير المنع الوقائي للنزاعات الأهلية، وفي غالب الأحيان المنع الوقائي للمنظمات غير الحكومية يتسم بالاقتصاد في التكاليف عند التعامل مع النزاعات العنيفة في مراحلها المتقدمة، فإحتمال أن تحقق نتائج ملموسة يزيد في المواقف المتوترة التي تهدد بأن تتحول إلى مواقف عنيفة مستقبلا والتي لم يندلع فيها العنف بعد<sup>4</sup> ولا تزال في الحالة الكامنة.

كذلك يمكنها التعامل والتواصل الدائم مع أفراد المجتمع بحكم تواجدها الميداني المستمر، ونشاطاتها الإنسانية والتوعوية.. يكسبها ثقة ومصداقية لدى هذه المجتمعات خاصة المحلية، ويسهل لها الحصول على المعلومات (خاصية التغلغل والتكيف)، وكذلك تميزها بعدم الرسمية في التعامل، والاعتماد على الطرق السلمية في معالجة مختلف القضايا والأزمات يكسبها مرونة وسهولة في الاتصال مع مختلف شرائح المجتمع، سواء الجهات الحكومية أو غير الرسمية. أما فيما يخص الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية نجد تحسين التفاهم والتعاون بين الأوساط الأكاديمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وكذلك القطاع الخاص لتغلب على مشكلة عدم اليقين، أو لتقادي التكاليف الباهظة للإجراءات المتخذة في حالة المعلومات الخاطئة، وتحسين قدرات الإنذار للحكومة وللنظمات غير الحكومية، و طوير

<sup>1</sup> Kudart Virk and Fritz Nganje, **The Peace Building Role of Civil Society in South Sudan**, South Africa: Centre for Conflict Resolution, November 2011, p 4.

<sup>2</sup> Brigitte Rohwerder, Op.Cit, p p 5\_7.

<sup>3</sup> Edwin Bakker , **Early Warning by NGOs in conflict areas**, p 10, 14 June 2015, Web site: [https://www.researchgate.net/publication/3303897363\\_Early\\_Warning\\_by\\_NGOs\\_in\\_Conflict\\_Areas](https://www.researchgate.net/publication/3303897363_Early_Warning_by_NGOs_in_Conflict_Areas), Date of Access: 26/08/2020.

<sup>4</sup> مايكل لند ، نفس المرجع السابق ، ص 174.

السيناريوهات وتحسين آليات المتابعة والأدوات لغرض توفير استجابات أكثر فعالية للنزاعات الوشيكة،<sup>1</sup> فعلى سبيل المثال نظام تقييم المنازعات المعروف باسم كاسكون CASCON الذي أنشاه لينكولن يلومفيلد **lincoln Blumofild** بمعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، ووضع في قالب حواسيبي يساعد في سهولة تعامل المستعمل معه كثيرحتى يتسنى لواقعي السياسات والمتخصصين من ذوي العلاقة بالمنظمات غير الحكومية الدخول إليه لجمع المعلومات<sup>2</sup> المتعلقة الأزمت أو النزاعات، ومن ثم العمل على توفير الاستجابة في الوقت المناسب.

وأيضاً فإن التسهيلات القانونية والإدارية التي توفرها الحكومة تساهم في زيادة فرص نجاح المنع الوقائي الذي تمارسه هذه المنظمات، وهذا طبعا مع ضمان وجود مصادر للتمويل الذي توفره المصادر الداخلية والخارجية لذلك، مع التركيز على التمويل الذاتي لنشاطاتها الوقائية الذي يقلل من تبعيتها واستقلاليتها، كما أن تواجد هذه المنظمات في مجتمعات اقل أمية وفقر يسهل كثير من مهامها الوقائية، وبطبيعة الحال فإن مرونة واستجابة الحكومة للإنذار المبكر في الوقت المناسب يلعب دورا كبيرا في منع هذه النزاعات الأهلية.

### الفرع الثاني: تحديات المنظمات غير الحكومية للمنع الوقائي في النزاعات الأهلية

كما أن تأثير البيئة الداخلية والخارجية يوفر العديد من الفرص اتجاه المنظمات غير الحكومية، فانه كذلك يضع أمامها مجموعة من التحديات أو العراقيل التي تصعب من نجاح الدبلوماسية الوقائية لهذه المنظمات، وتتمثل هذه التحديات غالبا في تحديات البيئة الداخلية والخارجية، فبالنسبة لتحديات البيئة الداخلية فهي تتمثل في قلة الإمكانيات ومشكلة الأمية، وإمكانية مراقبة المعلومات من طرف الأنظمة القمعية لأنشطة هذه المنظمات وللمعلومات التي تصدرها، ومشكلة دقة المعلومات ووضوحها وعملية ربطها بشبكات وآليات جاهزة لتنظيم الاستجابة في الوقت اللازم،<sup>3</sup> خاصة إذا تزامنت مع مشكلة إقناع الحكومات بضرورة اتخاذ تدابير منع النزاع في الوقت المناسب<sup>4</sup> ومع أصحاب المصلحة المعنيين.

وحسب فريتز ناجني وكيودرات فيرك **Fritz Nganje** و **Kudart Virk** في كتابهما المعنون بـ "دور المجتمع المدني في بناء السلام في جنوب السودان" توصلوا إلى أن أحجام هذه المنظمات عن تقديم المعلومات يكون بحجة تلغيم موقف احد أطراف النزاع، ومزاعم التجسس والمخاطر المتزايدة على موظفيهم الميدانيين، وخطر الانتقام أو تقديم تحذيرات نتيجة توتر بينها وبين جهات معينة، أو اتجاهاتها الأيديولوجية على حساب مصداقيتها العملية، أو تقديم تقارير طويلة ومملة تصعب عملية الاستجابة في الوقت المناسب،<sup>5</sup> مع ضمان شموليتها لكل المستهدفين، كما أن هناك مشكلة إثبات الأداء وإيجاد الوسائل لقياس حسن النية والثقة، إذ لا بد أن يتوفر لدى المنظمة القدرة لإظهار أنها تعمل لتحقيق تلك المقاصد، وفي هذا الصدد يرى محمد عبد الغفار أن الدور الوقائي الذي يعتمد على التعليم والخبرة ربما يكون كافيا لبعض المنظمات، وقد لا يكون كافيا لأخرى.

<sup>1</sup> Edwin Bakker , **Early Warning by NGOs in conflict areas**,p p 10\_11, 14 june 2015, Web site: [https://www.researchgate.net/publication/3303897363\\_Early\\_Warning\\_by\\_NGOs\\_in\\_Conflict\\_Areas](https://www.researchgate.net/publication/3303897363_Early_Warning_by_NGOs_in_Conflict_Areas), Date of Access: 26/08/2020.

<sup>2</sup> مايكل لند، **نفس المرجع السابق**، ص 146.

<sup>3</sup> Brigitte Rohwerder, Op.Cit, p 5\_7.

<sup>4</sup> Edwin Bakker , **Early Warning by NGOs in conflict areas**,p 10, 14 june 2015, Web site: [https://www.researchgate.net/publication/3303897363\\_Early\\_Warning\\_by\\_NGOs\\_in\\_Conflict\\_Areas](https://www.researchgate.net/publication/3303897363_Early_Warning_by_NGOs_in_Conflict_Areas), Date of Access: 26/08/2020.

<sup>5</sup> Kudart Virk and Fritz Nganje, Op.Cit, p p 5\_6.

كما أن حسن النية والثقة معيارين هاميين لإضفاء شرعية أداء هذه المنظمات، فإن على هذه الأخيرة أن تجد الوسائل المناسبة لقياس هذين المعيارين غير الملموسين، وإذ ادعت أنها تلقت تفويضاً من الناس الذين تعمل معهم ويدعمونها فيجب أن تتوفر لديها القدرة لإظهار أنها فعلاً انخرطت في علاقة ذات معنى ومقصد مع هؤلاء الناس الذين هم على علم بالمنظمة، وبمدى تأثيرها فيما انخرطت فيه من عمليات<sup>1</sup> اتجاهاً، ونجد كذلك أن عدم التنسيق والتعاون فيما بين هذه المنظمات التي تكون متواجدة في منطقة واحدة وتسعى لتحقيق نفس الأهداف يؤثر في مدى نجاح منعها الوقائي للنزاعات الأهلية، خاصة مع افتقارها لاستعمال القوة الإلزامية والقانونية وهو ما يؤثر على تطبيق الكثير من الاقتراحات التي تصدرها أو تتصح بها بهدف تحقيق الصالح العام والتي يأتي على رأسها الحفاظ على الأمن والاستقرار.

أما بالنسبة لتحديات البيئة الخارجية فالعقبة الأكثر أهمية أمام هذه العملية هي تواجد هذه المنظمات داخل بيئة مجتمعية عذيفة أو تتميز بالقمع يمكن أن تكون مخاطر أمنية لأداء هذه المنظمات ولعاملها، كما انه يمكن أن يُنظر إلى أنشطة المنع الوقائي للنزاعات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على أنها تدخل سياسي للغاية في الشؤون الداخلية من قبل الأطراف التي لديها مصالح في نزاعات معينة، وأيضاً فإن بعض الحكومات التي لها مصلحة في الوضع المبلغ عنه قد تؤثر على نتيجة التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية<sup>2</sup> كما أن التواجد في ظل نظام سياسي فاسد، مع عدم وجود حوكمة فعلية تفعل الشراكة الحقيقية بين القطاعات الأساسية لهذه الحوكمة، وتضارب المصالح فيما بينها من جهة، والضغوطات التي تمارسها الجهات الأجنبية خاصة تلك المساهمة في تمويل هذه المنظمات من جهة ثانية في كثير من الأحيان يتم استغلال هذه المنظمات كأداة لتحقيق تلك المصالح.

ويمكن توضيح فرص وتحديات المنظمات غير الحكومية لحفظ السلم قبل النزاع من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية - الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الثاني - النظم الوقائية الحكومية وغير الحكومية، نفس المرجع السابق، ص ص 335-336.

<sup>2</sup> Juan Daniel Reyes, " Non-governmental Organizations in Regional Conflict Prevention A Case Study of the African Union's Continental Early Warning System " , A Pro Gradu Thesis Political Science and Master's in Development and International Cooperation, University of Jyväskylä, May 2007 , P p 67\_69.

الشكل رقم (21): يوضح فرص وتحديات المنظمات غير الحكومية لحفظ السلم قبل النزاع



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

## المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في إدارة وتسوية النزاعات الأهلية لصنع السلام

تعتبر النزاعات الأهلية ظاهرة تعرفها العديد من المجتمعات خاصة تلك التي تعرف تعدد الاثنيات والأقليات التي تعمل في كثير من الأحيان على المطالبة بالحكم الذاتي، أو حتى الاستقلال الكلي عن الدولة المتواجدة بها، ويكون هذا خاصة في ظل تواجدها في دول قمعية أو غير ديمقراطية، التي تمارس على هذه الأقليات التهميش والقمع وحرمانها من حقوقها السياسية وحتى الاجتماعية.. وتتعرض نتائج هذه النزاعات على المجتمعات المتواجدة بها أو الدولة المتواجدة بها، وعلى الدول المجاورة لها التي تجمعها معها عوامل مشتركة كثيرة كوحدة الموارد الطبيعية أو القومية الواحدة واللغة المشتركة...، ومخلفات هذه النزاعات تظهر في جميع المجالات، بداية من الجانب البشري الذي يتعرض للقتل والفقر والتشرد...، إلى البنى التحتية والهياكل الإدارية والاجتماعية وإلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.. ونتيجة لهذا نجد أن الجهات التي لها علاقة بهذه النزاعات أو حتى الأجنبية التي تعمل في مجال حل النزاعات وتحقيق السلم تعمل جاهدة لإيجاد حلول لهذه النزاعات والتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتمكن من الوقاية منها مستقبلاً، ومن هذه الجهات نجد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال من خلال أدواتها وآلياتها التي تؤهلها لذلك، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى آليات المنظمات غير الحكومية التي من خلالها تعمل على التحكم في إدارة النزاعات الأهلية والعمل على توجيه أطراف النزاع نحو الحلول السلمية للنزاعات، وكذلك إلى آلياتها التي تساعد في تحقيق التسوية السلمية لهذه النزاعات وفي صنع السلام، وهذا من خلال ثلاثة مطالب تتطرق بالترتيب إلى كل من تدخل المنظمات غير الحكومية في إدارة النزاعات الأهلية وإلى آليات المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية وأخيراً إلى مقاربات المنظمات غير الحكومية لصنع السلام.

## المطلب الأول: تدخل المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية

عند فشل الدبلوماسية الوقائية في منع تصعيد النزاعات، وبالتالي تحولها إلى نزاعات عنيفة تهدد أمن واستقرار المجتمعات، تتغير في هذه الحالة طريقة التدخل من طرف الجهة المتدخلة والتي منها المنظمات غير الحكومية، حيث تتطلب عملية التدخل في هذه الوضعية إدارة النزاع بهدف الوصول إلى تسوية سلمية له، وتهدف إدارة النزاع إلى تحويل السلوك العدائي لأطراف النزاع إلى سلوك سلمي وتعاوني من خلال المبادئ والأسس التي ترتكز عليها، ومن خلال الأساليب التي تعتمد عليها وهوما سنتطرق إليها من خلال فرعين.

## الفرع الأول: أساسيات المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية

تعمل المنظمات غير الحكومية على إدارة النزاعات الأهلية بهدف تهيئة أطراف النزاع لتقبل تسوية سلمية للنزاع ترضي الجميع، وهذا من خلال العمل على تحويل الجانب السلوكي والنفسي السلبي لهذه الأطراف إلى الحالة الإيجابية التعاونية، وهي تمارس ذلك بالاعتماد على الأسس والمبادئ التي تتميز بها، وسنتطرق أولاً إلى مفهوم إدارة النزاع بصفة مختصرة\* قبل التطرق إلى تدخل المنظمات غير الحكومية في إدارة النزاعات الأهلية.

وإدارة النزاعات بصفة عامة يقصد بها حسب سيفر **Seaver** هي عملية تشير إلى سلوك يقوم به بعض اللاعبين الدوليين أو غير الدوليين (سواء أطراف النزاع أو أطراف ثالثة تتدخل كوسيط) من أجل تقليص مستويات النزاع، أو تجنب أنماط نزاعية معينة حال الحرب مثلاً، وبالتالي فإن مفهوم إدارة النزاع ليس مرادفاً لحل النزاع، بل نجد أن وجهات النظر حوله تختلف ما بين اعتباره احد مراحل خطة السلام والتي تهدف إلى حفظ السلام وتهيئة أطراف النزاع لتسوية النزاع القائم مثل ما ذهب إليه **Rosegrant** و **Watkins** حيث يريان أن إدارة النزاع الدولي (وهو ينطبق على النزاع الداخلي أو

\* ذلك انه لم يتم التطرق إلى مفهوم إدارة النزاع في الفصل الأول وهذا في إطار التدخل لحل النزاعات.

الأهلي) هو عملية يقوم بها طرف دولي (أو طرف ثالث **Third Party**) يتدخل من خلالها بين أطراف النزاع القائم بغية تجنب التصعيد ونزع فتيل التوتر ومنع تفاقم ذلك النزاع<sup>1</sup> من التصعيد العنيف وحتى الدموي.

أما زارتمان وويليام **Zartman William** فيرى بأن إدارة النزاع هي القضاء على العنف من خلال التعامل معه على المستوى السياسي وتغييره من نمط التفاعل من نمط تدميري إلى بنائي عن طريق المعاهد الأكاديمية والمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية والتي أصبحت لها تأثير قوي في إدارة النزاع،<sup>2</sup> كما نجد من يعتبر أن إدارة النزاع هي عملية شاملة تشمل استراتيجيات تجنب النزاع، واستراتيجيات منع النزاع، واستراتيجيات تثبيت أو عدم تفاقم النزاع، واستراتيجيات حل النزاع وهو ما ذهب إليه ميتشل **Mitchell**، أو ما ذهب إليه كل من بورتين و دوكنس **Dukes** و **Burton** حيث يتعاملان مع مفهومي إدارة النزاع وحل النزاع وكأنهما مترادفان،<sup>3</sup> وما تم اعتماده في هذه الدراسة وحسب ما تطرقنا إليه في الفصل الأول فإن مفهوم إدارة النزاع يعتبر احد خطوات عملية السلام حيث يهدف إلى تسوية للنزاع من خلال العمل على تغيير السلوك العدواني لأطراف النزاع إلى سلوك سلمي وتعاوني يمكن من الوصول إلى تحقيق تسوية للنزاع القائم بينهم.

وتقوم عملية إدارة النزاع على مجموعة من المبادئ تتمثل في:

- محدودية الأهداف أي بلورة أهداف واضحة تساعد في الوصول إلى تسوية للنزاع.
- الحرص على عدم إحراج الخصم.
- التصعيد التدريجي للردع والخيارات المرنة.\*
- توسع نطاق المشاورات وتوسيع قاعدة الدعم اللازم للقرار، مع تعزيز نظام الاتصالات<sup>4</sup> فيما بين اطراف النزاع.
- الاعتماد على المصادقية في التعامل والمرونة في التدخل.

وعملية إدارة النزاع تهدف حسب فريق بحث مؤسسة بيرغوف **Foundation Berghof** الألمانية: حول كيفية التعامل والسيطرة وتخفيف حدة نزاع، والحد من الأضرار المحتملة الناجمة عن تصعيد النزاع فهو محاولة لاحتواء النزاع، وفي أحسن الأحوال الوصول إلى حل وسط، مما يعني البحث عن طرق بناء للتعامل مع النزاع، بحيث تهدف هذه الطرق إلى إشراك الأطراف المتنازعة في عملية تعاونية، والتي يمكن أن تساهم في إنشاء نظام عملي لإدارة خلافاتهم<sup>5</sup> بعيد عن كل ما يمكن أن يؤدي إلى سؤ الفهم والغموض في التعامل، وذلك عن طريق تهيئة هذه الأطراف من الناحية السلوكية والعملية للتعامل مع النزاع القائم بينهم بطريقة ايجابية تمكن من الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع تخدم مصالح الجميع وتحافظ على السلم.

<sup>1</sup> احمد محمد وهبان، "تحليل إدارة الصراع الدولي" دراسة مسحية"، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية 14، السعودية جامعة الملك سعود، 214 ص 15.

<sup>2</sup> محمد الصالح جمال، "دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام L MD في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018/2019، ص 56.

<sup>3</sup> احمد محمد وهبان، نفس المرجع السابق، ص 14.

\* مبدأ الردع هو عدم تشجيع طرف ثان على أن يفعل شيء ما بالتهديد الضمني أو المكشوف باستخدام عقوبة ما إذا أنجز العمل الممنوع، وهو احد آليات ميزان القوى في مجال العلاقات الدولي، انظر المرجع: محمد سمير عياد، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية السنة الثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017، ص ص 48-49.

<sup>4</sup> محمد الصالح جمال، نفس المرجع السابق، ص ص 70-72.

<sup>5</sup> خالد بومنجل وفاروق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية و الأمريكية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 36.

وأما فيما يخص أساسيات المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية وأساليبها، فإن الأساسيات هي مجموع القدرات التي تؤهل هذه المنظمات لتحكم في النزاع وتوجيهه في الاتجاه السلمي والتعاوني، ويمكن تحديد أهم هذه الأساسيات التي تقوم عليها هذه المنظمات في هذا المجال في:

• **القدرة على إمكانية التوقع والتنبؤ** التي تمكنها من التحكم في مختلف جوانب النزاع ومن ثم العمل على عدم تصعيده، والقدرة على تطبيق بعض النماذج\* على المواقف التي تصادفها لمساعدتها على إدارة النزاع، والتخطيط بالتوقع والتنبؤ بمواقف النزاعات المقبلة والقيام بالتقديرات بشأنها، من خلال الملاحظة وتعميم تطبيق النماذج والاستراتيجيات على المواقف الجديدة، وبالاستعانة بعدة طرق تساعد في ذلك منها: **مقارنة عدة مواقف للنزاع** وهي وسيلة لمحاولة التأكد من صحة النموذج النزاعي، والاعتماد على الخبرات الماضية مع الاستفادة بالأساليب الحديثة، وفي هذه الحالة لا يمكن التعميم من خلال أكثر من نزاع، بل يمكنها الاستفادة في كل نزاع من هذا السؤال: لماذا حدث؟، أي الاستفادة بالدروس الهامة منها.

• **إيجاد البدائل المتاحة في كافة مواقف النزاع** وضرورة توفر المرونة في استخدام البدائل، كما انه لا يمكن الفصل بين أدوات إدارة النزاع وفن استخدام تلك الأدوات لان نجاحها يتوقف على كيفية استخدام هذه الأدوات، وهذا مع إمكانية الحصول على معلومات كافية عن قدرات كل أطراف النزاع، والقدرة على رؤية البدائل المتاحة بطريقة أفضل.

• **إجراء الاتصالات المختلفة لمحاولة حصر نطاق النزاع** وتقليل الخسائر الناجمة عنه، واستغلال العلاقات الطيبة مع الأطراف المباشرة وغير المباشرة للنزاع لإنهاء النزاع<sup>1</sup>، والتحكم في مضمون المصالح المشتركة بين أطراف النزاع ومسائل الخلاف للتأثير على مواقفها وإقناعها بالاعتدال تمهيدا للتقريب بين وجهات النظر<sup>2</sup> حول القضايا محل الخلاف.

• **التمكن من تحليل النزاعات** وهذا بهدف الإحاطة بجميع جوانب النزاع، ومنه القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف لأطراف النزاع، والتحكم قدر الإمكان ببيئة النزاع بوضع كل السيناريوهات المحتملة ومن ثم توجيهها في كل ما يخدم التسوية السلمية للنزاع، مع التعامل بقدم المساواة مع كل أطراف النزاع، والعمل على التحكم في عامل الزمن، وعلى حسن استغلال البيئة الداخلية والخارجية للنزاع فيما يخدم التسوية السلمية للنزاع، أي يمكن القول أن عمل المنظمات غير الحكومية في إدارة النزاعات بصفة عامة يتطلب اكتسابها لمهارات التواصل والإقناع والقدرة على التنبؤ وقبل كل شيء تنظيمها الداخلي المهيكل واستقرارها المالي والتسييري.

#### الفرع الثاني: أساليب المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية

كما يرى محمد بوعشة في كتابه إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة بين التخطيط والفوضى أن لكل ظاهرة نزاعية عوامل عديدة تتداخل في صنعها، مع ضرورة التمييز بين العوامل الأساسية والعوامل الثانوية، ولكنها تلعب دورا في بروزها ومن ثم تطورها أو عدم تطورها، وإدارة النزاع بهذا المعنى تشير إلى توظيف العقل بكيفيات متنوعة تتماشى وطبيعة

\* مبدأ الردع هو عدم تشجيع طرف ثان على أن يفعل شيء ما بالتهديد الضمني أو المكشوف باستخدام عقوبة ما إذا أنجز العمل الممنوع، وهو احد آليات ميزان القوى في مجال العلاقات الدولي، انظر المرجع: محمد سمير عياد، **محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية السنة الثالثة تخصص علاقات دولية**، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017، ص ص 48-49.

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحلها المختلفة، ص ص 80-83، متوفر على الرابط التالي: WWW. KOTOBARABIA. COM، تاريخ الاطلاع: 2020/10/22.

<sup>2</sup> طلال محمد الحاج إبراهيم ومايا الديباس، "المناطق الرماية بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة تحليلية"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية**، جامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة، المجلد 15، العدد 1، جوان 2018، ص 222.

الظواهر النزاعية للتحكم بها والسيطرة عليها، وكذلك ما ذهب إليه ستارفورد **Starford** الذي يقول أن الإدارة هي كل الإجراءات التي تهدف إلى تجنب الحرب،<sup>1</sup> والمنظمات غير الحكومية مثلها مثل كل العاملين في مجال إدارة النزاع تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات التي تسهل لها هذه المهمة ويمكن القول أن اغلب هذه الوسائل تتميز بأنها فكرية وعملية ويمكن إجمالاً تحديد هذه الأساليب فيما يعرف **بمنهج الحل التفاعلي Interactive Conflict Resolution** وهو حسب **هارولد سوندرز Harold Saunders** نهج غير رسمي منظم ومحدد بشكل يتم فيه تحفيز الحوار بين أطراف النزاع حول المشاكل والعلاقات التي تكمن وراء تلك المشاكل، بوجود طرق ثالث مراقب، ويتحدث فيه المشاركون بحرية ليس بموجب تعليمات من الحكومة، وذلك لتبادل الأفكار والعمل معا على إيجاد حل للمشاكل والعلاقات ذات الأهمية لكل الأطراف.

والغرض من الحوار هو استيعاب احتياجات كل طرف بدلا من الدفاع عن مصالحهم الخاصة لأجل تشكيل اطر جديدة يمكن من خلالها معالجة المشاكل وتغيير المواقف، ومن هذه المنظمات غير الحكومية التي عملت على إدارة النزاعات الأهلية، نجد مؤسسة **اوراسيا لآسيا الوسطى** التي تقدم برامج للمنظمات غير حكومية في مدينة **أوش** في جمهورية **قيرغيزستان** الصغيرة في آسيا الوسطى، التي عرفت نزاع على السلطة والسيطرة في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي، وهي تركز في ذلك على الشباب ووسائل الإعلام للدفاع عن حقوق المهاجرين ودعم الفئات الضعيفة وتعزيز المعرفة في العمل على منع النزاع وبناء السلام، والتواصل مع المسؤولين الحكوميين، وعقد ورش عمل تدريبية لتنمية المهارات في حل النزاعات وبناء العلاقات السلمية واستشارات في التخطيط الاستراتيجي لإدارة النزاعات<sup>2</sup> التي يمكن أن تحدث مستقبلا.

ويقوم **منهج الحل التفاعلي على مبادئ** تتمثل في:

- **الخصوصية والسرية** أهم المبادئ في حلقات العمل، وهي ضرورية لحماية مصالح المشتركين وحماية العملية في حد ذاتها، وهي تشجع المشاركين الانخراط في التفاعل لحل مشكلاتهم، وتمنحهم السرية الحرة في التعبير وسلامة التفكير، وكذلك تخصيص الجلسات الأولى لورشة العمل لتبادل الأفكار لكسر الجليد بين الأطراف المشاركة وتهيئة الأجواء<sup>3</sup> المساعدة على لتقبل كل طرف للآخر.

- **التعامل على قدم المساواة مع أطراف النزاع** في إطار ورش العمل رغم أن الواقع يشير إلى عدم التماثل في السلطة والقوة والمواقف والأخلاق، كما تتطلب طبيعة التفاعل في ورش العمل مناقشة بين المشاركين غير الرسميين والتركيز والاهتمام لبعضهم البعض بهدف إدراك وفهم الاحتياجات والمخاوف والمعيقات التي تأجج تفاعل النزاع بين الأطراف وتؤدي إلى تصعيده واستمراره.

- **ممارسة نشاطها في إطار حلقات عمل تهدف إلى تقريب وجهات النظر وأولويات الطرف الآخر،** وديناميات النزاع، والتحقق من العلاقات الكامنة وراء النزاع والعمل على تغييرها، مع التقيد بالقواعد الأساسية والعمل على مراقبة الاتصال بين المشاركين بهدف إبقاء المناقشة تتحرك في اتجاهات بناءة.

<sup>1</sup> محمد بوعشة، **إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة بين التخطيط و الفوضى**، الجزائر: سما للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص ص 50-66.

<sup>2</sup> Aksana Ismailbekova and Rufat Sultanaliev, **The Role of NGOs in Conflict Management and Resolution in Post Conflict Osh Kyrgyzstan**, Norwig: Norwegian Institute of International Affairs (NUPI), 2012, pp 6\_7.

<sup>3</sup> اسمهان سعيداني، **نفس المرجع السابق**، ص ص 37-44.

ويهدف الحل التفاعلي إلى تغيير العلاقات بين أطراف النزاع لإيجاد مناخ أكثر تقبلاً للاتفاقيات السياسية الرسمية التي تساعد على تحقيق السلام، وهو يتضمن ثلاثة أنشطة أساسية هي: **المشاورات أو ورشات العمل، الحوار والتدريب**.<sup>1</sup>

**1- ورشات العمل Workshops:** وهي تعتبر جزءاً أساسياً من عملية تدريب ممارسي المسار الثاني، يصطلح عليها أيضاً بورشة حل المشكلات **Problem Solving Workshop**، حسب هيربرت كلمان **H. Kelman** للورشة هدفين أساسيين، يتمثل الأول في خلق تغيير الطريقة التي ينظر المشاركون من خلالها إلى أنفسهم، إلى نزاعهم، وإلى الحلول من وجهة نظرهم، بينما يتمثل الهدف الثاني في زيادة احتمالات دخول المعالم الجديدة التي أنتجتها الورشات إلى النقاش السياسي وعملية صنع القرارات في مجتمعات أطراف النزاع.

يحدد موضوع الورشة تبعاً للوضع العام للنزاع وملامحه، وقد حددت ايلين بابيت **Eileen F. Babbitt** أربعة أنماط مواضيع للورشات: **الوقائية، إدارة النزاع، ما بعد النزاع، والمواضيع التعاونية**، حيث تهدف مواضيع الوقاية إلى تشجيع وإثارة التفاعل بين أطراف النزاع للتواصل بينهم قبل أي تصعيد عنيف للنزاع، وتناقش مواضيع إدارة النزاع عندما يكون هناك نزاع قائم ويكون التركيز في هذه المواضيع على البحث عن السبل الكفيلة باحتواء النزاع، أما مواضيع ما بعد النزاع، فتهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين أطراف النزاع.

ويهدف الصنف الأخير من مواضيع ورشات العمل المواضيع التعاونية إلى وضع مؤسسات مشتركة بهدف منع النزاع من التصعيد بين الأطراف،<sup>2</sup> ولا تبدأ ورش العمل بجدول أعمال مفصل بدلاً من ذلك يجب وصفها وإدارتها على أنها ندوات بحثية لها جدول أعمال مفتوح يصوغه المشاركون ومع ذلك تميل جميع ورش العمل تقريباً إلى التركيز على أصول النزاع والقضايا الأساسية، والعقبات التي تحول دون حلها وتشمل الموضوعات الشائعة الأخرى مسائل الثقة وكيفية تقليل التوتر وما هي تدابير بناء الثقة أو تكتيكات خفض التصعيد التي ستكون فعالة.

### 2.1- مراحل ورشات العمل: وهي تشمل

- **المرحلة الأولى:** أين يجب على كل من المشاركين شرح وجهة نظرهم حول النزاع، وعادة ما تتجنب الأطراف المتنازعة الاتصال المباشر مع بعضها البعض في هذه المرحلة، فإن معظم التبادلات تتم بين طرف واحد والطرف المتدخل، وهم بدورهم مدعوون لشرح طبيعة وأصول النزاع وما يبدو أنه عقبات أمام الحل<sup>3</sup> الممكنة.
- **المرحلة الثانية:** يحتفظ الطرفان بمجالتهما المنفصلة ولكنهما يبداً في الانضمام إلى الطرف المتدخل في التحليل، وفي مناقشة مستفيضة للروايات المختلفة للنزاع التي تم تقديمها، وتتضمن هذه العملية تحليلاً دقيقاً لهيكل النزاع.
- **المرحلة الثالثة:** تصبح المجموعة أكثر تكاملاً إلى حد ما ويبدأ ممثلون من الأطراف المتنازعة في التعاون، ويتضمن التحرك نحو الحل سلسلة من الخطوات التي يساعد فيها الطرف المتدخل الأطراف على العمل معاً لحل مشكلتهم المشتركة، ويدعون الأطراف لاستكشاف القضايا المركزية لنزاعهم والبحث عن حلول لا تتطلب من أي من الأطراف التنازل عن مصالحهم أو احتياجاتهم الأساسية، يجب أن يخرج المشاركون من ورشة العمل وهم يشعرون بأن لديهم فهمًا أعمق لنزاعهم وبعض الأفكار حول التحرك نحو الحل.

<sup>1</sup> اسمهان سعيداني، **المرجع نفسه**، ص 37-44.

<sup>2</sup> رضا دمدم، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص"، **نفس المرجع السابق**، ص 60.

<sup>3</sup> Michelle Maiese, **Problem-Solving Workshops**, August 2003, site web: <https://www.beyondintractability.org/essay/problem-solving-workshops>, Date of access: 07/12/2020.

ويتمثل دور الطرف الثالث حسب ميشال مايس **Michelle Maiese** في توفير سياق التفاعل، ووضع المبادئ التوجيهية والمعايير للاتصال، كما أن أهم مهمتهم هي الاستماع إلى الأطراف وتحليل طبيعة القضايا المتنازع عليها وكذلك معوقات حلها والاستماع إلى الأجندات الخفية والاستياء غير المعترف به، كما تعمل الأطراف الثالثة أيضًا على تسهيل الاتصال بين الأطراف المتنازعة بحيث يمكن ظهور حلول مقبولة للطرفين،<sup>1</sup> وهذا مثل الحملات وورشات العمل التي قامت بها بعض المنظمات غير الحكومية في بورندي حول السلام من خلال جلب الناس من مجموعات مختلفة إلى المناقشات بهدف تمكينهم من تحقيق التعايش السلمي وتفضيل الحلول السلمية للنزاعات الناشئة بينهم<sup>2</sup> بدلا من اللجوء إلى العنف والقوة التي لا تخدم أي منهم.

**2- الحوار Dialogue:** وهو ربط الاتصال بين أطراف ترفض التواصل فيما بينها نتيجة وجود مشاكل بينها ترجع إلى اختلافات حول القيم الأساسية والمصالح،<sup>3</sup> وهو يأخذ شكل لقاءات بين مجموعات منظمة ذات حجم يسمح باتصال مباشر بين أعضائها، يتم إجراؤها عادة مع أطراف النزاع في حالة النزاعات، وتقوم مشاريع الحوار على عناصر مركزية تتمثل في اللقاءات الشخصية وإنهاء حواجز الاتصال، يسودها منهج حوار حول العلاقات الإنسانية، وهي تستهدف دعم عملية السلام،<sup>4</sup> وقد لعبت المنظمات النسائية القاعدية في الصومال دورًا فعالاً في المبادرة للحوار بين العشائر ودفع زعماء العشائر للمشاركة في مناقشات السلام،<sup>5</sup> وكذلك نجد أن المنظمات غير الحكومية قد ساهمت في جمع الأطراف المتنازعة من جوكون وتاروك وفولاني في منطقة واسي في نيجيريا إلى طاولة مستديرة للحوار، وسمح لهم بالتعبير عن آرائهم وطرح أهم القضايا التي تشكل مصدر خلاف بينهم بحرية، وقد تم التوصل إلى أن الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة مصدرها المشاكل المتعلقة بالهوية والفقر والحرمان وإنكار حقوق الإنسان وملكية الأراضي...<sup>6</sup> وهو ما يستوجب العمل على إيجاد حلول جماعية لهذه المشاكل.

وقد حدد كل من برنيل ريكير وهنريك تون **Pernille Rieker & Henrik Thune** أربعة عناصر يتم معالجتها عن طريق الحوار وهي: الأشخاص أو أطراف النزاع، المصالح، الخيارات أو البدائل والمعايير أو القيم التي يؤمن بها أطراف النزاع،<sup>7</sup> وبالإضافة إلى هذه العناصر نجد أن عمليات الحوار يجب أن تهتم بطرح القضايا المتعلقة بتأثير البيئة

<sup>1</sup> Michelle Maiese, **Problem-Solving Workshops**, August 2003, site web: <https://www.beyondintractability.org/essay/problem-solving-workshops>, Date of access: 07/12/2020.

<sup>2</sup> Becky Nesbit, "The Role of NGOs in Conflict Resolution in Africa :An Institutional Analysis", **Presented at the Institutional Analysis and Development Mini-Conference**, Workshop in Political Theory and Policy Analysis Indiana University, Bloomington, Indiana, USA, May 3rd and 5th, 2003, P 15.

<sup>3</sup> Pernille Reiker and Henrik Thune, **Dialogue and Conflict Resolution Potential and Limits**, England: Ashgate Publishing Limited, 2015, p 2.

<sup>4</sup> رضا دمدوم، "دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية-مدخل نظري"، **نفس المرجع السابق**، ص 333.

<sup>5</sup> Becky Nesbit, *Ibid*, P 15.

<sup>6</sup> Paul Chima and Moses Fidelis Alokpa, "Non Governmental Organisations and Conflict Management in Plateau State Nigiria", **International Journal of Humanities and Social Science**, Center for Promoting Ideas USA, Vol. 5, No 10; October 2015, p p 67\_69.

<sup>7</sup> Pernille Rieker & Henrik Thune, *Ibid*, p 5.

الداخلية والخارجية على النزاع، كما أنهما أوضحا أهم خطوات الحوار التي تحدد حدود الحوار وتمكن من الاستغلال الأمثل للإمكانيات و هي:<sup>1</sup>

• تحديد الاهتمامات محل الحوار وقد يكون ضمنيا أو صريحا، وتحديد ما يمهد للعمل على إيجاد إمكانات مربحة لأطراف النزاع.

• العلاقة مع أطراف النزاع تكون من خلال العمل على فصلها عن المشكلة، خلق الثقة، الدبلوماسية في الحوار وخلق العلاقات الشخصية.

• تحديد البدائل للتعرف على أفضل ما لديهم من بدائل تمهيدا لاتفاقية التفاوض، وهذا عن طريق تعزيز التفكير الإبداعي وتوسيع قدرات حل المشكلات.

• التقاهم على المعايير والقيم الشرعية المقبولة لدى جميع أطراف النزاع.

• الاتفاق على الالتزامات التي يجب على الجميع احترامها.

• التواصل الجيد حيث يجب وجود مهارات الاستماع، التعامل مع المشاعر الصعبة والحادة.. أي كل الوسائل المادية والمعنوية التي تحقق التواصل الايجابي بين أطراف النزاع.

وتولي الأدبيات الحديثة اهتمام بتصنيف الحوارات\* لتحديد الأنواع المثالية للحوار، وقد اقترح **جاي روتمان Jay Rothman** أربعة تصنيفات للحوار المثالي وهي:

• **الحوار الموضوعي Positional Dialogue**: فيه يعبر أطراف النزاع عن وجهات نظرهما والتي تتراوح درجة اختلافها من ضعيفة إلى مختلفة تماما.

• **حوار العلاقات الإنسانية Humann Relation Dialogue**: تختلف الآراء حول القضايا الجوهرية ، ويتم العمل على المستوى العلائقي مع التركيز على أسباب سوء الفهم، والصور النمطية التي تنشأ عادة بين هذه الأطراف، غالبا ما تسبقها دورات تدريبية تحضيرية حول الآليات الأساسية للإدراك والتفاعل في مجموعات.

• **حوار عملي Activist Dialogue**: يذهب خطوة إلى الأمام يتم فرز الموضوعات محل الخلاف وتحليلها من أجل تحديد أرضية مشتركة ، و/ أو لاستكشاف كيف يمكن للأطراف احتواء نزاعهم من خلال العمل المشترك.

• **حوار حل المشكلات Problem Solving Dialogue** : هو النهج أكثر تفاعلا حيث يتم التواصل بين الأطراف المتنازعة ليكونوا قادرين على العمل بشكل منهجي من خلال التركيز على قضايا أو المشكلات التي هي محل الاختلاف<sup>2</sup> أو النزاع.

وتبرز فعالية هذه الحوارات أو مشاريع الحوار حسب **كريستوفر ميتشل Christopher Michell** كعملية تحضيرية للمفاوضات الرسمية يمكن تقييمه على ثلاث مستويات هي:

• أثره على الأشخاص المشاركين ( التغييرات في المواقف وأنماط سلوك جديدة).

• تحقيقه للنتائج خاصة فيما يتعلق بالأفكار، الاقتراحات والإجراءات العملية المتعلقة بإدارة النزاع.

<sup>1</sup> Pernille Rieker & Henrik Thune, Ibid, p 5.

\* من بين تصنيفات الحوار نجد تصنيفها حسب مشاريع الحوار، إذ نجد مشاريع الحوار مثل بناء السلام الشعبي وجهود المصالحة الشعبية ، ومشاريع الحوار المرتبطة ببناء القدرات ومشاريع الحوار المرتبطة ببناء المؤسسات والتواصل والمشاريع العملية ومشاريع الحوار كتفاوض مسبق وهي التي تكون غالبا في مرحلة صنع السلام وبناء السلام والمصالحة وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

<sup>2</sup> Norbert Ropers, **From Resolution to Transformation: The Role of Dialogue Projects**, Swiss: Berghof Research Centre, 2003, p 3.

• أثره بعيد المدى على النزاع ككل<sup>1</sup> سواء علناً أطراف النزاع أو بيئة النزاع ومسبباته الأساسية.

كما أن احد أهم مقاييس النجاح لهذه العملية هي فاعلية إتقان طرق التيسير وتقنيات الاتصال أثناء اللقاءات الفعلية أكثر من الإعدادات الأولية للجانب التنظيمي والتمويلي لهذه الجلسات، وكذلك بلا شك الدرجة التي ينجح المتدخلون فيها في زيادة ملكية المشاركين لعملية الحوار ومجموعاتهم أو منظماتهم ذات الصلة،<sup>2</sup> وبالرغم من تزايد أهمية المنظمات غير الحكومية في إدارة النزاع فإن هناك بعض العراقيل التي تحول دون ذلك، إذ نجد ضعف الإمكانيات التي تؤهلهم لذلك بخلاف الدول والمنظمات الدولية، وصعوبة تمويلها لنشاطاتها المختلفة، واعتمادها على الدولة في تنظيم نشاطاتها، والمخاطر الشخصية التي يتعرض لها أعضائها بسبب اتصالاتهم بالأطراف المتنازعة، ورغم هذا يظل دورها مهم خاصة في النزاعات المسلحة حيث يؤدي التصعيد الخطير إلى انهيار مؤسسات الدولة وغياب دورها، وعندئذ يبرز دور هذه المنظمات في تقديم المساعدة من خلال تنشيط قنوات الاتصال بين الأطراف المتنازعة، الإغاثة، الحملات التطوعية...<sup>3</sup> وفي التوعية الإعلامية والتحسيسية بمخاطر النزاعات الأهلية وخاصة المسلحة منها على استمرارية الدولة ووجودها.

**3-التدريب Training** : وهو النشاط الذي يمهد لورشات الحل التفاعلي وهو يستعمل بهدف اكتساب الأطراف المتنازعة التقنيات التي تمكنهم من حل النزاعات، وهذه التقنيات تطبق ابتداء من النزاعات الشخصية إلى النزاعات الدولية، وتكون فيه المشاركة غير رسمية وتضم جميع فئات المجتمع من السياسية إلى المواطن العادي<sup>4</sup> البسيط.

يلعب التدريب دوراً مهماً في تقوية مهارات التعامل مع النزاع وودينامياته في البيئة التي يتواجد بها، وفي دعم وتقوية الأشخاص الذين يعملون من أجل إدارة بناءة للنزاع، وبناء شبكات دعم وتمكين فيما بين هؤلاء الأشخاص الذين يعملون في مجال حل النزاعات، وفي التمكين من المهارات المطلوبة الأكثر مشاركة في تحقيق جودة ورش العمل التدريبية وبرامج إدارة النزاع.

### 1.3-الأركان الأساسية للممارسات الجيدة للتدريب: وقد حددت هذه الأساسيات في:

- تحديد الاحتياجات الأساسية للتدريب سواء مادية أو بشرية أو مالية..، مع صياغة للأهداف بشكل مثالي ومحدد.
- العمل على خلق بيئة آمنة وخلاقة وملتصقة بواقع المشاركين في إطار الشفافية<sup>5</sup> والمصادقية.
- ممارسة التنفيذ المرن، كما يجب أن يكون المدربين والمتدربون جاهزين للتعامل مع كل الظروف والتطورات التي يمكن أن تحدث مع التركيز المستمر على المراجعة والرصد والتقييمات وأنشطة البحث وتعزيز التعلم والمزيد من التطوير لأشكال التدريب.
- بالنسبة للمشاركين فإن تدريب الأشخاص الرئيسيين والمؤثرين في المجتمع يبدو واعداً أكثر من التدريب العشوائي، كما أن التعليم والتدريب عن طريق المجموعات المختلطة بشكل عام "أكثر ثراءً" (ولكن يمكن أن تكون أيضاً أكثر صعوبة في بعض الحالات كاختلاف في اللغة أو الدين أو الانتماء..).

<sup>1</sup> رضا دمدوم، "دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية-مدخل نظري"، نفس المرجع السابق، ص 337.

<sup>2</sup> Norbert Ropers, Op.Cit, p p10\_12.

<sup>3</sup> رضا دمدوم، "دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية-مدخل نظري"، المرجع نفسه، ص 337-338.

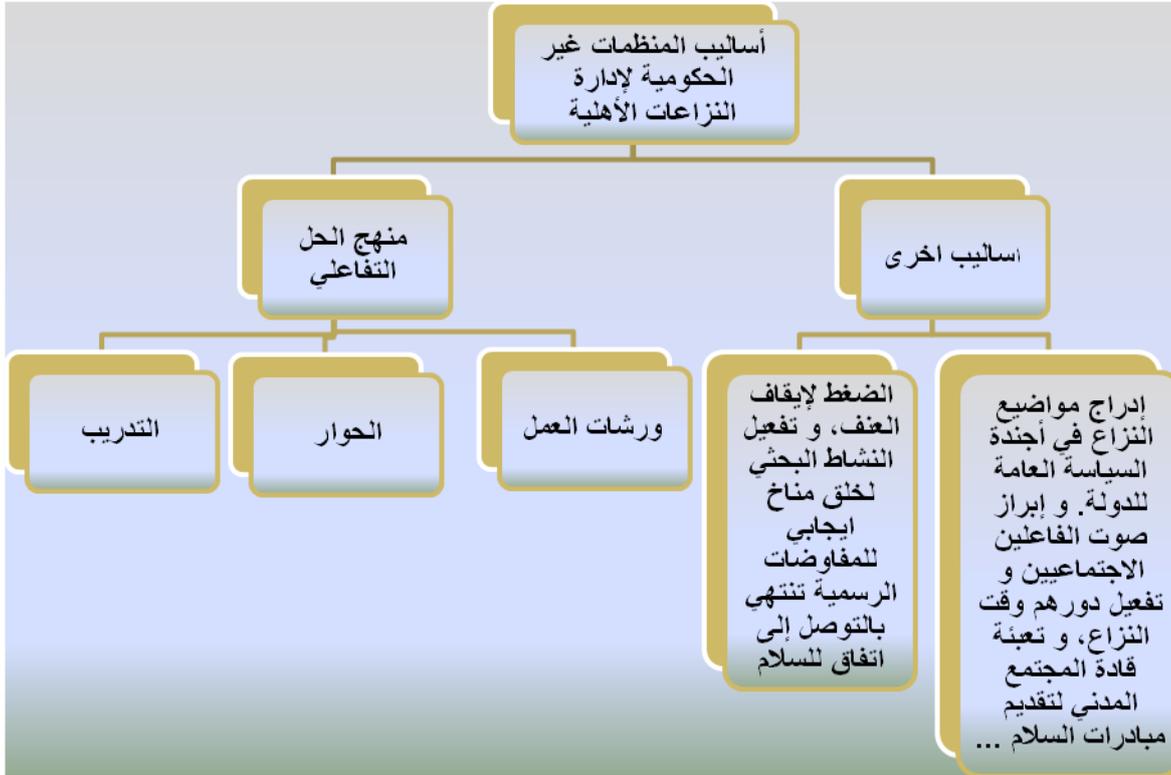
<sup>4</sup> أسمان سعيدياني، نفس المرجع السابق، ص 46.

<sup>5</sup> Beatrix Austin, Training for Conflict Transformation An Overview of Approaches and Resources, Swiss :Berghof Research Centre, 2011, pp 8\_12.

- من الضروري التفكير على نطاق واسع في المهارات ذات الصلة كالخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وتطوير التواصل المناهج وديناميات المجموعة...، وهذا في إطار بناء الثقة والاحترام والعلاقات بين المتدربين الذي هو ضروري لتحقيق الرغبة في التدريب سيما في سياقات النزاع العنيف.
  - 2.3-التحديات التي تواجه عملية التدريب: والتي تتمثل غالبا في:
    - صعوبة معالجة المعتقدات والقيم والأفكار ومجموعة المواقف والسلوكيات والعلاقات بين أطراف النزاع والتي تكون مبنية على العنف وعدم تقبل الآخر.
    - الطريقة التي تتعامل بها المجتمعات والأفراد مع النزاع حيث تعتبر العنف هو نتاج النزاع، رغم أن النزاع هو ظاهرة طبيعية في العلاقات الإنسانية والعنف ليس كذلك.
    - صعوبة التحكم في نتائج التدريب عند الانتقال من التدريب من المستوى الجماهيري إلى المستوى المتوسط والعالي وهذا بسبب الاختلاف في المصالح والنفوذ والسلطة..
    - ضعف التقييم والمتابعة البعدية لعملية التدريب يؤثر في فعاليتها وعلى قدرتها في التعامل مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية المتغيرة،<sup>1</sup> أي التوصل إلى النتائج المرجوة من هذه العملية.
    - عدم التحكم في عامل الوقت حيث أن التدريب هو عملية طويلة المدى وتستغرق وقت وجهد لتتمكن من إدارة النزاع.
- ويمكن توضيح أساليب المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> Beatrix Austin, Op.Cit, pp 8\_12.

الشكل رقم (22): يوضح أساليب المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

وبالإضافة إلى ما تقدم من اعتماد على منهج الحل التفاعلي لإدارة النزاعات الأهلية فإنه حسب تشيستر كروكر **Crocker Chester** تستطيع هذه المنظمات المساهمة في إدارة النزاعات وفي حلها من خلال: تأهيل الأطراف بواسطة وسائل التدريب والتربية في مناطق النزاع، وإدراج مواضيع النزاع في أجندة السياسة العامة للدولة من خلال وسائل الدفاع عن هذه المواضيع وتحليل الخبراء. وإبراز صوت الفاعلين الاجتماعيين وتفعيل دورهم وقت النزاع، وتفعيل النشاط البحثي الذي يطور مقترحات لتمريها إلى النخب السياسية وصناع الرأي العام لخلق مناخ ايجابي للمفاوضات الرسمية<sup>1</sup> تنتهي بالتوصل إلى اتفاق للسلام الدائم...

وبما أن إدارة النزاع هدفها تغيير السلوك العدائي والعنيف لأطراف النزاع إلى سلوك ايجابي وسلمي فان أساليب المنظمات غير الحكومية في هذا تختلف حسب طبيعة النزاعوكاريزمية أطراف النزاع وبيئة النزاع، إلا أنها تعمل جميعها في إطار العمل الفكري الجماعي الذي يعتمد على المناقشة والتشاور وعدم تهميش أي جهة.

وكما أن المنظمات غير الحكومية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات لتتمكن من إدارة الناجحة للنزاعات الأهلية، فهي كذلك تحتاج إلى توفر مجموعة من الشروط أو المتطلبات لتحقيق ذلك، حيث يجب أن تكون لها علاقات جيدة مع جميع الفاعلين في النزاع المباشرين وغير المباشرين، والتمكن من تحقيق التغلغل الاجتماعي في جميع النواحي الاجتماعية، السياسية... ومع كل شرائح المجتمع، كذلك اكتساب قدرة عالية ومؤهلات علمية ومعرفة واسعة في مجال حل النزاعات مع إدراك المخاطر المحيطة بعملية إدارة النزاع أو حله التي يمكن أن تؤثر في عمل هذه المنظماتوعلى

<sup>1</sup> رضا دمدوم، "دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية-مدخل نظري"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجليلي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، العدد 13-14 ديسمبر 2016، ص 331.

أفراها عند القيام بعملية التدخل السلمي،<sup>1</sup> والتمكن من أن يكون لديها أكبر قدر من المعلومات عن أطراف النزاع بما في ذلك أوضاعهم الداخلية والنوايا والرغبات.

وكذلك أن يكون في استطاعتها أن تسبق كل طرف منهم في العلم بشؤون الطرف الأخر، والقيام بالمراقبة بمعنى قدرتها على مراقبة أطراف النزاع وبقدراتها ونواياها ومستوى الاستعداد لديها، وتبرز في هذا الإطار أهمية تقدم وتطور وسائل الحصول على المعلومات لديها، والقدرة على استعمال تكتيكات المناورة والكتمان فهي تؤدي أدواراً هامة في الإدارة المعاصرة، وأن يكون لها معرفة بعوامل نجاح إدارة النزاع أو تسهيل إدارتها،<sup>2</sup> أي الإحاطة العلمية بالعوامل المساعدة في التوفيق لإدارة النزاعات، والإحاطة العملية خاصة ببيئة النزاع المستهدف إدارته، وفي نفس الاتجاه الإحاطة بالعراقيل التي تعيق عملية إدارة النزاع لتجنبها.

ويمكن القول أن دور المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاع هو التمهيد للوصول إلى مفاوضات رسمية تنتهي النزاع وتكتمل لجهود المسار الأول، لأن عملية تسوية النزاعات تتطلب الجهد المشترك بين المسار الأول والمسار الثاني للدبلوماسية،<sup>3</sup> وتعود أهمية المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات إلى تحقيقها درجة عالية من حسن النية لدبلوماسيتها وأعمالها التتموية والاغاثية والتوعوية التي تعود بالنفع الواضح على المجتمع،<sup>4</sup> وعلى الثقة المتبادلة بينها وبين الجهات التي تستهدفها، لكن في مقابل ذلك فإن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بمقدار مصداقية وموضوعية هذه المنظمات خاصة في ظل الجدل الذي يدور حول مصادر تمويلها وتبعيتها.

### المطلب الثاني: آليات المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية

كما أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً لا يستهان به في إدارة النزاعات الأهلية، وهذا بحكم تواجدها القريب من أطراف النزاع والعلاقة التي تربطها بها والتي تكون مبنية على الثقة والتواصل الإيجابي بينهم، فإن هذا يؤهلها لتكتمل دورها في التوصل إلى تسوية سلمية لهذه النزاعات من خلال إبرام اتفاقية السلام التي تمهد للمصالحة وبناء السلام، والتي تكون عن طريق المفاوضات المباشرة وغير المباشرة ما بين أطراف النزاع، والتي تسبقها في الغالب عمليات رسمية وغير رسمية تمهد لهذه المفاوضات، وتمارس المنظمات غير الحكومية دورها هذا سواء كان رئيسي أو غير رئيسي من خلال دبلوماسيتها غير الرسمية التي تعتمد فيها على مجموعة من الآليات التوعوية والرسمية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى هذا الدور من خلال فرعين.

#### الفرع الأول: الأدوار الرئيسية للمنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية

لقد كان لخصائص الديمقراطية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية في تفعيل أدوارها المتعددة، والتي من أهمها صنع السلام والحفاظ عليه بصورة تسمح بإلغاء منطق القوة والاعتماد على دبلوماسيتها السلمية، وفي هذا المقام يصف ماكدونالد Macdonald دبلوماسية المسار الثاني بأنها "دبلوماسية تحويلية **transformative** تحاول وضع تصور لعالم يطغى فيه التكاثر المشترك على سياسات استخدام القوة، ويحل التعاون والشمول محل التنافس والإقصاء من خلال استخدامها لطرق بديلة ومناهج لإحداث السلام بدل النزاع وذلك لما تتمتع به من وجود معمق في أماكن النزاع،

<sup>1</sup> رضا دموم، "دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية-مدخل نظري، نفس المرجع السابق، ص 333.

<sup>2</sup> محمد الصالح جمال، نفس المرجع السابق، ص ص 77-78.

<sup>3</sup> Siby K. Joseph. The Emerging Role of NGOs in Conflict Resolution, site web: <https://www.mkgandhi.org/articles/Siby.htm> date 27 February 2020

<sup>4</sup> Siby K. Joseph. The Emerging Role of NGOs in Conflict Resolution, site web: <https://www.mkgandhi.org/articles/Siby.htm> date 27 February 2020

وانتقال أدوارها من مجرد وظائف أساسية مقتصرة على تخفيف آثار النزاعات والحروب إلى ممارسة دور في منع النزاع وتسويته والتقريب بين وجهات نظر المتنازعين<sup>1</sup> من خلال تدخلها غير الرسمي كطرف ثالث يهدف إلى تحقيق تقاضى إيجابي بين أطراف النزاع ينتج عنه اتفاقية السلام التي تنهي النزاع وتصنع السلام.

ويتطلب تدخل المنظمات غير الحكومية كطرف ثالث في تسوية النزاعات شروط معينة، وحسب **جان إيقلان** **Jan Egeland** فإن التدخل الفعال يتطلب أن يكون هناك استعداد يسمح له باستخدام أدواته السياسية والدبلوماسية والاقتصادية .. اللازمة على المدى الطويل لتسهيل عملية السلام المعنية، وأن يمتلك الخبرة اللازمة والقدرة على الحفاظ على زخم مشاركته، وتوفير رأس المال الاستثماري من أجل السلام،<sup>2</sup> وأن يكون له القابلية والاستعداد على التأقلم مع المتغيرات الطارئة على النزاع، سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية للنزاع، واستعداد للتعاون مع جهات أخرى سواء رسمية أو غير رسمية في مجال تسوية النزاعات أو في حفظ السلم بصفة عامة.

وتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً رائداً من خلال لعب دور الوسيط المباشر وفتح الحوار بين الأطراف المتنازعة، حيث أثبتت الهيئات والوكالات الحكومية الدولية والوطنية أنها بطيئة في التعامل مع حالة الأزمة الطارئة والناشئة كما حدث في البوسنة والصومال ورواندا.... وذلك بسبب القيود المؤسسية والسياسية التي تعرقل فعاليتها في حل النزاعات، كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتسهيل مهمات واسعة لتقصي الحقائق والمشاركة في حوار مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في النزاع، ووضع استراتيجيات لنزع فتيلها<sup>3</sup> والعمل على ضمان عدم تجددتها.

ودور المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية يكون عن طريق الاتصال غير الرسمي والشعبي بين أطراف النزاع من خلال روابط غير رسمية للاتصال والحوار حول الأزمات والنزاعات، وقد أصبحت هذه الدبلوماسية إحدى الاقترابات لحل النزاعات ضمن ما يسمى بالمنظور النفسي الاتصالي للنزاعات **\*The communicative psychological perspective on conflict**<sup>4</sup>، وفي الغالب تدخلها يكون عن طريق احد الطرق البديلة السلمية

<sup>1</sup> زيدان زياني وسامية بن حجاز، "دبلوماسية المسارات" قراءة في المفاهيم والدور: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، جامعة باتنة الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 248.

<sup>2</sup> Jan Egeland, "Peace-making and the prevention of violence : The role of governments and non-governmental organizations", **International Review of the Red Cross**, Cambridge University Press, No. 833, 31-03-1999, P P 73-83.

<sup>3</sup> Ndung'u Wainaina, **Role of NGOs in Conflict Prevention Crucial**, 2May 2006, Web site: <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/176-general/31296.html>, Date of Access: 27/02/2020.

\* **المنظور النفسي الاتصالي للنزاعات**: والذي يقوم على أهمية تقدير احتياج الناس للتواصل والاحترام والاعتراف بهويتهم وتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية يمثل متطلبات لمعالجة جذرية للنزاع، أي باختصار "أنسنة النزاع" من خلال الاعتراف بالمظالم في الماضي والحاضر، وقبول الشكاوى والتعهد بإدارة العلاقات على أساس جديد وبشكل أخلاقي وخالق وتعاوني، انظر المرجع: آراء وأفكار بدون ذكر اسم صاحب المقال، "دبلوماسية الخيار الثاني لحل النزاع الأثني في العراق"، **جريدة المدى**، العراق، العدد 2990، الصادرة بتاريخ 26 جانفي 2014.

<sup>4</sup> آراء وأفكار بدون ذكر اسم صاحب المقال، "دبلوماسية الخيار الثاني لحل النزاع الأثني في العراق"، **جريدة المدى**، العراق، العدد 2990، الصادرة بتاريخ 26 جانفي 2014.

لتسوية النزاعات\* والتي نجد على رأسها الوساطة\* وهي تدخلها كوسيط بين أطراف النزاع لمساعدتهم للوصول إلى تسوية لنزاع القائم بينهم عن طريق التفاوض، وقد وجدت هذه المنظمات قبولا في ذلك لتميزها بالتغلغل داخل المجتمعات المنقسمة، وقيامها بتقديم المساعدات الإنسانية،<sup>1</sup> كما نجد الحوار والمشاورات من خلال جمع أطراف النزاع لإيجاد منافذ لتسويته، وتكون على شكل حلقات عمل وعقد اجتماعات بين كل الأطراف التي لها علاقة بالنزاع بقصد اكتشاف الأفكار التي تمكن من تسويته،<sup>2</sup> كما أن هناك المساعي الحميدة والتوفيق...

وأيضا تعتمد المنظمات غير الحكومية خلال تدخلها لتسوية النزاعات الأهلية خاصة الاثنية منها على مجموعة من الآليات التساومية السلمية **Peaceful bargaining mechanisms**\* التي تشمل كل من:

-**الاستيعابية**: تسعى هذه الآلية لإلغاء الاختلافات والسعي لإدماج كل الجماعات في إطار الهوية العامة المستهدفة في اللغة الرسمية، التعليم ومركزية اتخاذ القرار، ويقصد بها فقدان مجموعة ما جزءاً معيناً من هويتها الأصلية عن طريق تشجيعها على الاعتماد على لغة الأكثرية وثقافتها.

-**آليات تقاسم السلطة**: تقوم على الاعتراف بالتعددية الاثنية وعلى إطار ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة يمثل مختلف الأقاليم والجماعات الاثنية في الدولة وهي تدعم التعايش السلمي وتمثل في:

➤ **آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية)**: وتعتبر انبساط وسيلة لاحتواء الخلافات بين مختلف الجماعات الاثنية وهي تقوم على ثلاثة مبادئ الوحدة للجيش والشعب والإقليم، الاستقلال الذاتي ويحدث فيه فصل تام بين الثقافة والسياسة حيث تقوم كل مجموعة بإدارة شؤونها الثقافية دون التعدي على المجموعات الأخرى.

➤ **الآليات التوافقية لاقتسام السلطة**: تعتمد على نظم انتخابية تشترك فيها مختلف مكونات المجتمع في الحكم\* أي مشاركة الجميع في السلطة.

\* في الغالب تعتمد المنظمات غير الحكومية في تسوية النزاعات الأهلية أو غيرها من النزاعات على الطرق البديلة السلمية وغير الإلزامية لتسوية النزاعات، وهذا راجع إلى منهجها السلمي الذي تتبناه في كل تدخلاتها، وكذلك إلى عدم امتلاكها للقوة الإلزامية في فرض العقوبات واستخدام القوة.

\* لقد تم تخصيص المبحث الأول من هذا الفصل لوساطة المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الأهلية.

<sup>1</sup> محمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية- الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الثاني- النظم الوقائية الحكومية وغير الحكومية، نفس المرجع السابق**، ص 298.

<sup>2</sup> زيدان زياني وسامية بنحجاز، **نفس المرجع السابق**، ص ص 246-247.

\* **الآليات التساومية السلمية**: هي عملية استخدام أساليب سلمية لحمل أطراف النزاع لتوصل إلى توافق ينهي النزاع، ويحقق مصلحة الجميع، أما الآليات القسرية قد تلجأ إليها الدول الشمولية نتيجة لعجز الدولة عن تلبية المطالب المتنامية للثنيات ومنها آلية هيمنة الدولة وتقوم على استقطاب كافة الولاءات دون السماح بالتعبير عن الاختلاف وأيضا استخدام السيطرة والقهر وآلية أخرى تعتمد على التطهير الاثني للتخلص من الجماعات غير المرغوب فيها بالتهجير أو الإبادة الجماعية، انظر المرجع: سمية محمد علي، **جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005-2017)**، نشرت يوم 2017/10/19، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/40631>، تاريخ الاطلاع: 2020/12/14.

\* وتتمثل في آلية الائتلاف الكبير ومعناه أن الجماعات تتعاون في ائتلاف واسع وتحكم وفقاً لقاعدة الإجماع وضمن الوحدة الوطنية عن طريق إلزام مختلف الأطراف الداخلية على قطع علاقاتها بالخارج، ثانيها آلية التمثيل النسبي تقوم على نظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة في السلطة التشريعية والوظائف العامة وفق نظام الحصص، وأخرها الاستقلال القطاعي وهي تركز على حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تشغلها، البعض يعتبر هذه الآلية ليست نظاماً مثالياً لتحقيق الديمقراطية لأنها مجرد تعايش

➤ آليات تكاملية (الاندماجية) لتقاسم السلطة: تنطلق من فكرة الهندسة المؤسسية كأساس للآليات التكاملية لإدارة التعدد الاثني عن طريق إدخال نظم انتخابية تشجع على الاعتدال وتسهل عملية الاتصال بين الاثنيات وتعزز الحوار للتوصل إلى حلول وسط(لكن هذه النظرية ليست فعالة لصعوبة إقناع الاثنيات التي تتعرض للإبادة أو العنف التعاون مع طرف آخر للوصول إلى اتفاق لتقسيم المناصب الرسمية لغياب عنصر الثقة)<sup>1</sup>، وهو اهم عنصر لنجاح هذه الاليات.

وأخيراً آلية تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال): وهو ما يعني حق الجماعة في تقرير وضعها السياسي والاقتصادي... داخلياً وخارجياً دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أية قوة أو جماعة أخرى،<sup>2</sup> أي دولة قائمة بذاتها. ويتميز عمل المنظمات غير الحكومية في مجال تسوية النزاعات الأهلية بالنجاح أحيانا وبالإخفاق أحيانا أخرى، ويعود ذلك في الغالب إلى إيجابيات وسلبيات تدخل هذه المنظمات في هذا المجال، ومن أهم إيجابيات تدخل المنظمات غير الحكومية في تسوية النزاعات الأهلية حسب **جان ايقلاند Jan Egeland** هو أن هذه المنظمات تتمتع بخبرة محلية وعلاقات مع الجهات الفاعلة المحلية، وغالباً ما يكونون قادرين على الوصول إلى مناطق النزاع حيث لا ينبغي أو لا يستطيع الممثلون الرسميون الذهاب إليها، كما أن الفصائل المتنازعة تنظر عمومًا إلى المنظمات غير الحكومية على أنها فاعلة إنسانية محايدة ، وهذا يجعلها فعالة كشركاء عاملين في مبادرات السلام، ففي النرويج غالبًا ما تثبت المجموعات غير الحكومية أنها تتمتع بأفضل وصول إلى المحتاجين والشبكات التي يمكن حشدها، كما أنها تحافظ على قدرتها على العمل بطريقة مرنة للغاية.

ومع ذلك وحسب **جان ايقلاند Jan Egeland** دائما هناك العديد من الأمثلة التي توضح أن العمليات الواقعية لا تعمل دائما بسلاسة، ولعل من أهم السلبيات التي تؤدي إلى ذلك تكمن في النقص المتأصل في التنسيق والتعاون بين مختلف هذه المنظمات والجهات الحكومية، جزء من المشكلة هو أن المنظمات غير الحكومية والحكومات لديها تقليدياً عقليات ثقافية ومؤسسية مختلفة، وأحيانا أهداف مختلفة حيث تميل الحكومات لا محالة إلى التركيز على القضايا الكلية الكبيرة والطويلة الأجل ، بينما تميل المنظمات غير الحكومية إلى الانجذاب إلى قضايا صغيرة قائمة على أساس اجتماعي وقصيرة المدى، وعلاوة على ذلك قد ترى الحكومات وظيفتها الرئيسية في النزاع على أنها تساهم في اتفاق شامل بين الأطراف المتنازعة لإحلال السلام في منطقة ما حتى لو كان هذا ينطوي أحيانا على تنازلات مشكوك فيها، على سبيل المثال منح العفو لأولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى تميل المنظمات غير الحكومية إلى النظر في نقاط الضعف وعواقب اتفاقيات السلام مثلا إلى أي مدى تكون منصفة وكيف تؤثر على الأقليات، وما إذا كانت حقوق الإنسان محمية، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي ما لم يكن الأطراف أنفسهم بشكل عام على استعداد لبذل الجهد اللازم للتوصل إلى تسوية، لا يمكن فرض سلام دائم من الخارج، ويبدو أن هذا النوع من الالتزام بالسلام من جانب الأطراف نفسها قد تميزت به غواتيمالا، في حين أن

مؤقت بين الاثنيات قد يتحول إلى ديمقراطية غير مستقرة، انظر المرجع: سمية محمد علي، **جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005-2017)**، نشرت يوم 2017/10/19، على الموقع الالكتروني: <http://www.acrseg.org/40631>، تاريخ الاطلاع: 2020/12/14.

<sup>1</sup> سمية محمد علي، **جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005-2017)**، نشرت يوم 2017/10/19، على الموقع الالكتروني: <http://www.acrseg.org/40631>، تاريخ الاطلاع: 2020/12/14.

<sup>2</sup> سمية محمد علي، **جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005-2017)**، نشرت يوم 2017/10/19، على الموقع الالكتروني: <http://www.acrseg.org/40631>، تاريخ الاطلاع: 2020/12/14.

السودان أو سري لانكا لم تعرف وجود سلام حقيقي حتى الآن، والسبب في ذلك هو عدم اهتمام أحد الأطراف على الأقل بالسعي لتحقيق السلام بشروط تبدو مشروعة بالنسبة للطرف الخارجي،<sup>1</sup> و منه فان حجر الزاوية الأساس لنجاح المنظمات غير الحكومية في مساعيها لتسوية النزاعات يكمن في قدرتها على إقناع أطراف النزاع بالتوصل إلى اتفاق سلام ينهي النزاع، ومن ثم العمل على الالتزام بعدم نقض هذه الاتفاقيات وضمن ديمومتها.

### الفرع الثاني: الأدوار غير الرئيسية للمنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية

**ماك دولاند** يرى أن قوة الدبلوماسية غير الحكومية تكمن في قدرتها على مقابلة الأسباب الجذرية للنزاعات بالمقارنة مع المسارات الأخرى، بل هي قادرة على الكشف عن الحاجات الإنسانية الأساسية التي غالباً ما تؤدي إلى قيام النزاعات، فضلاً عن تلقيها المساندة الدولية والإقليمية لممارسة أدوار متعددة في مناطق النزاع في العالم،<sup>2</sup> كما انه يمكن ربط النزاعات علاوة على جذورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل وحتى الثقافية بالتغيرات الجذرية في البيئة الطبيعية للنزاعات، إذ وفقاً للعالم الأمريكي **جارد دياموند Djard Diamond** تعود الأسباب الرئيسية التي قادت إلى الإبادة الجماعية في رواندا، والتي راح ضحيتها ما يقدر بـ 800000 شخص عام 1994م إلى تدهور حال الأراضي والضغط السكانية التي صاحبت ذلك، والتي أخلت باستقرار المجتمع الرواندي، كما أنه من المرجح أن تزداد ندرة الموارد، ويرتفع معها احتمال تدفق جماعات اللاجئين بوجه عام عبر الحدود الدولية بسبب الظروف البيئية، إذا فبدلاً من التركيز على العنف المباشر وتبعاته، يجب على المنظمات غير الحكومية العمل على معالجة تلك العوامل التي تؤدي إلى العنف،<sup>3</sup> وهذا من خلال مساهمتها في معالجة هذه الأسباب من خلال أدوارها المتعددة خاصة الاغاثية، الإنسانية والتوعوية...

وتقترح **بامبلا آل Pamela Aall** أدوار غير مباشرة يمكن أن تلعبها المنظمات غير الحكومية في عملية صنع السلام، أولاً يجب على المنظمات غير الحكومية متابعة أنشطتها التقليدية للإغاثة وإعادة التأهيل، ثانياً ينبغي أن تستمر في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، كما يجب على المنظمات غير الحكومية أيضاً أن تأخذ على عاتقها مهمة توفير الإنذار المبكر للنزاعات العنيفة المحتملة،<sup>4</sup> ففي حالات النزاع المستمر قد توجد اتفاقيات لوقف إطلاق النار، أو حتى معاهدة رسمية بين الأطراف المتنازعة، لكن تظل الحاجة قائمة إلى تبديد المظالم والشكوك التي أشعلت العنف بين هذه الأطراف المتنازعة،<sup>5</sup> والعمل بفعالية على تقريب وجهات النظر والتقليل من احتمال عدم اليقين السائد بينها.

كما يجب أن تحافظ المنظمات غير الحكومية على هويتها وحيادها، ويوفر الوضع غير الرسمي للمنظمات غير الحكومية مزيداً من الوصول إلى الأطراف المتنازعة مما يساعد في عملية التفاوض فيما بعد، ويعد الالتزام طويل الأمد للمنظمات غير الحكومية عاملاً حاسماً في بناء الثقة بين أطراف النزاع والتمكين من صمود اتفاقيات السلام وحفظ السلم، وتحدد **بامبلا آل Pamela Aall** أربعة شروط للمنظمات غير الحكومية التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة تسوية النزاعات حيث يجب أن تكون هذه المنظمات على دراية كبيرة بقضايا النزاع وأطرافه والبيئة المتواجدها، وأن

<sup>1</sup> Jan Egeland, Op.Cit, P P 73-83,

<sup>2</sup> زيدان زياني وسامية بن حجاز، **نفس المرجع السابق**، ص 247.

<sup>3</sup> جوزيف إم سرياكوسا، **الدبلوماسية مقدمة قصيرة جداً**، (ترجمة): كوثر محمود محمد، مصر: مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، 2015، ص ص 116-119.

<sup>4</sup> Tanya Glaser, **Summary of Nongovernmental Organizations and Peacemaking**, web sit: <https://www.beyondintractability.org/artsum/aall-nongovernmental>, Date of access: 17/12/2020.

<sup>5</sup> جوزيف إم سرياكوسا، **المرجع نفسه**، ص ص 116-119.

يكون لديها تواصل مع السكان الأصليين، ويجب على موظفيها امتلاك مهارات ومعرفة بحل النزاعات، وكذلك فهم وقبول المخاطر الشخصية التي يواجهونها في محاولة التدخل لتسوية النزاع.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أيضا أن تدعم تشكيل بنى تحتية محلية متماسكة جدا أو مجموعات سلام مؤلفة من أشخاص من مختلف قطاعات المجتمع بهدف تحقيق سلام مستدام، واستثمار المزيد من الموارد لأنشطة بناء القدرات على مختلف المستويات التي تنطوي على تدريب الموظفين،<sup>1</sup> وفي الحقيقة إن الأدوار غير المباشرة لتسوية النزاعات من طرف المنظمات غير الحكومية تكون فعالة وفقاً للمتطلبات الخاصة للظروف المحلية، والأثر التراكمي والمستمرة للجهود المتعددة عبر المستويات المختلفة، والعمل في نفس الوقت للتغلب على معوقات تسوية النزاعات بشكل فعال، حيث تشهد العديد من الأمثلة مثل عدم وجود تسوية سياسية في جورجيا - أبخازيا، وتوطيد السلام في أيرلندا الشمالية أن هذه الأدوار ليست مجرد مسعى لتسوية النزاعات، ولكن هي عملية مستمرة تبدأ في مرحلة مبكرة قبل التسوية الرسمية، وتتطلب مناهج مختلفة والاهتمام والتطبيق وفقاً لسياق معين وترتيب زمني، وبذل الجهود لمعالجة الأشكال المختلفة للضرر المرتبط بالنزاع، والتغلب على الانقسامات السياسية والاجتماعية العميقة التي أحدثها العنف، وهي الجهود التي تساعد على كسر الاستقطاب على سبيل المثال مراعاة مصالح ضحايا العنف، وبناء علاقات جديدة تكون قابلة للتكيف مع الاحتياجات والأولويات الأساسية للمجتمع،<sup>2</sup> وتعمل على ربط المصالح وتوحيد الأهداف.

### المطلب الثالث: مقاربات المنظمات غير الحكومية لصنع السلام

يعتبر التوصل إلى إبرام اتفاقية السلام بين الأطراف المتنازعة الهدف من تسوية النزاعات والتمكين من صنع السلام، وهي في اغلب الحالات لا تتحقق إلا من خلال تدخل طرف ثالث يعمل على اختيار الوقت المناسب للتدخل، وهو ما يعرف بلحظة نضج النزاع، أو أن تجد الأطراف المتنازعة نفسها في مأزق النزاع أو كما يعبر عنه وصول النزاع إلى طريق مسدود، ويمارس الطرف الثالث استراتيجياته وآلياته الخاصة التي تعتمد على مداخل ومقاربات مختلفة لذلك، والمنظمات غير الحكومية بإعتبارها احد الأطراف المتدخلة الغير رسمية لتسوية النزاع نجدها تمارس مجموعة من المقاربات التي تتسم بالسلمية لهذه التسوية، وهو ما سنتطرق إليه من خلال فرعين.

#### الفرع الأول: مقارنة المباريات

تعتبر كل من مقارنة المباريات مقارنة ترتكز على تحقيق أقصى المكاسب وادني الخسائر على حساب الطرف الآخر، لذا فإن جهود المنظمات غير الحكومية من خلال هذه المقاربات تنصب على تحقيق التكافؤ والحلول الوسط التي تنهي النزاع، فبالنسبة لمقاربة المباريات أو نظرية اللعبة كما تم التطرق إليها في المبحث الرابع من الفصل الأول تعتبر احد المقاربات الأكثر تفسيراً لمسار النزاعات، وللنتائج التي يمكن أن تتجر عنها من حيث تحديد الرابح والخاسر من هذه النزاعات، وهذا حسب الاستراتيجيات التي يتخذها كل طرف من النزاع، ويتنوع تدخل المنظمات غير الحكومية من خلال هذه المقاربة، حيث نجد:

• **مقاربة الدافع المختلط Mixed motivation approach:** وهي تمكين أطراف النزاع من جعلهم يكسبون سوية من خلال زيادة قدرتهم على تنسيق مصالحهم المشتركة فيما يخدم الجميع ويقلل من إمكانية التصادم بينهم، وتأخذ هذه

<sup>1</sup> Siby K. Joseph, The emerging role of NGOs in Conflict Resolution, web sit: <https://www.mkgandhi.org/nonviolence/ngos.htm>, Date of access: 17/12/2020.

<sup>2</sup> Mark Salter and Zahbia Yusuf, Transforming broken relationships Making peace with the past, London: Conciliation Resources , August 2016, p p 9\_12.

المقاربة في الغالب شكلين حيث نجد مقاربة التهديدات المتبادلة أو لعبة الكتوت\* وهي تتطوي على جعل أطراف النزاع تختار إستراتيجية التعاون بدل التصادم والنزاع، وهو ما يمكنهم من مجابهة التهديدات التي تعترضهم وتؤثر على مصالحهم الحيوية التي على رأسها استمراريتهم وبقائهم، أما مقاربة التهديدات والوعود أو ورطة السجناء\* فهي ترى أن أطراف النزاع تكسب إذا استطاعت تنسيق إستراتيجيتهم التعاونية في ظل الثقة المتبادلة وعدم الخداع والالتزام بالوعود القائمة بينهم، وهذه النتيجة تضيف بعض التأكيد لفكرة ايمانويل كانط **Emanouel Kantt** وغيره من الفلاسفة وهي انه إذا كان الناس على بينة من موقف ما زاد الاحتمال بان يتصرفوا بروح التعاون والأخلاقية،<sup>1</sup> إلا أن هذه المقاربة صعبة التحقيق ما لم يوجد هناك ضمانات حقيقية وملزمة يمكن أن تقدمها هذه المنظمات غير الحكومية وهو ما يظهر ضرورة التنسيق بين كل الجهات المتدخلة لتسوية النزاعات الرسمية وغير الرسمية.

• **مقاربة توازن القوى Power Balance Approach** رغم أن تطبيقها يكون على مستوى الدول، لكن يمكن تعميمها على باقي الفواعل غير الدولية، وتقتض هذه المقاربة أن النزاع هو ظاهرة اختلال في ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة، وهي تستمد أطرها النظرية من التكافؤ الموجود في العلوم الطبيعية والاجتماعية حيث يعتبر التكافؤ شرط، وظاهرة النزاع هي الحالة التي يظهر فيها اختلال في ميزان القوى، الذي تمليه عوامل الاختلاف في المصالح والأهداف، والتوازن يعني الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة، وعندما يتعرض هذا التكافؤ للاضطراب إما بفعل قوى خارجية أو نتيجة تبدل في العناصر التي تؤلف النظام المجتمعي...، يبرز دور المنظمات غير الحكومية للتدخل لإعادة التكافؤ الأصلي أو إقامة تكافؤ جديد، ويوجد عاملان يتحكمان في عملية توازن القوى هما: التنوع والتعدد في العناصر التي يتكون منها المجتمع، والعداء بين العناصر المؤلفة للنظام المجتمعي.

وللحفاظ على التوازن بين أطراف النزاع في هذا النظام، يقتضي التقليل من قوة الطرف ذو الوزن الثقيل أو زيادة القوة للطرف الاضعف، وتستوجب الدراسة العلمية لنظام توازن القوى تحديد ثلاث متغيرات: الوحدات المتفاعلة في النظام المجتمعي، طبيعة العلاقات المتفاعلة والمتداخلة فيه، أغراض الوحدات المتفاعلة (صناع القرار)،<sup>2</sup> وتمارس المنظمات غير

\* **لعبة الكتوت أو معضلة الجبان** تقول الأساطير أن مصدرها يقوم على وجود جماعة من المرهقين يقودان سيارتهما في طريق متقرد بسرعة عالية كل منهما نحو الآخر مباشرة، وأول لاعب ينحرف عن وسط الطريق كي يتقادي صدامهما يطلق عليه اسم "كتوت"، لمزيد من الاطلاع انظر المرجع: حامد احمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع الدولي العربي الإسرائيلي**، مصر: مكتبة مدبولي، 1984، ص ص 32-33.

\* **ورطة السجنين او معضلة السجنين** تقول إن سجينان لم يكن في إمكان مأمور السجن أن يعدمهما بغير اعتراف اختياري من واحد منهما على الأقل، وبناء على ذلك استدعى سجينا وعرض عليه حريته ومبلغ من المال إذا اعترف قبل السجنين الثاني بيوم على الأقل، وسوف يعدم السجنين الآخر وقال للسجين الآخر انه آدا اعترف السجنين الأول فسوف يطلق سراح ذلك السجنين وسوف يعدم هو، وإذا اعترف هو قبل ذلك السجنين فسوف يطلق سراحه هو ويعدم الآخر، وأما إذا اعترفا الاثنان معا في نفس اليوم فسوف يقضيان عشر سنوات في السجن ويطلق سراحهما، وإذا لم يعترفا أي منهما عندئذ يطلق سراحهما معا، لمزيد من الاطلاع انظر المرجع: حامد احمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع الدولي العربي الإسرائيلي**، مصر: مكتبة مدبولي، 1984، ص ص 32-33.

<sup>1</sup> كارل دوتيش ، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمود نافع، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 1976، ص ص 159-165.

<sup>2</sup> محمد سمير عياد، **محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية**، جامعة أبو بكر بلقايد، 2018/2017، ص ص 36-37.

الحكومية ذلك عن طريق أدواتها السلمية المختلفة كمشاريع الحوار، ورشات العمل، التوفيق، الوساطة .. وهذا بهدف تحقيق التكامل والتعاون ما بين أطراف النزاع مما يحقق توازن في القوى

• **مقاربة نضج النزاعات للحل Conflict maturity approach to resolution** كما تم ذكره سابقا من أن لحظة النضج هي اللحظة التي تمكن من تحويل عقلية الانتصار لدى أطراف النزاع إلى عقلية التوفيق، وحسب كامبل Campbell فإن القبول بتسوية النزاع يعود لجاهزية هذه الأطراف لتقديم تنازلات متكافئة ومتبادلة، كما يرى زارتمان Zartman أن الأطراف المتنازعة تظهر استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية عند إدراكها بأن بديل التسوية سيؤدي إلى كارثة، وليس هناك إمكانية لتحقيق انتصار عسكري، أي إدراك هذه الأطراف أنها في مأزق صعب متبادل، وليس هناك إمكانية لتحقيق أي مكسب، هنا يبرز دور تدخل المنظمات غير الحكومية من خلال جهود الوساطة لتحسيس أطراف النزاع بأنها أمام مأزق وهذا بالنظر إلى المعاناة وتزايد الخسائر التي ترتبط باستمرار التصعيد نسبة إلى المكاسب، وكذلك التركيز على خاصية التعلم حيث أن الأطراف المتنازعة تعتبر بدروس الماضي، وفي خياراتها المستقبلية، فإنها تأخذ بعين الاعتبار معاناتها السابقة والتكاليف التي تحملتها.

وتجدر الإشارة إلى أن **عجز مفهوم لحظة النضج** عن تقديم تفسير للكثير من حالات نجاح جهود التسوية والحل قاد بعض الباحثين إلى إحداث تعديلات على التصور العام للنضج، حيث **جون ستيدمان John S. Stedman** ومن خلال بحثه حول **زيمبابوي** أظهر أن نجاح عملية الوساطة لا تستدعي حصول مأزق ضار متبادل بل يكفي أن يتم إدراك المأزق من قبل الراعي الذي يقف وراء طرف معين، وأضاف لهذا الطرح عنصرا آخر وهو أن الجناح العسكري هو أهم طرف معني في المعادلة بتلقي أو إدراك المأزق، ثم أنه يجب أن يقتنع الأطراف بأن المفاوضات بديل جيد لتحقيق النصر،<sup>1</sup> وفي زيادة المكاسب وتقليل الخسائر لكل الأطراف.

#### الفرع الثاني: المقاربات التوافقية

كما أن مقاربة المباريات تعمل على التوصل إلى حل يرضي أطراف النزاع ويحقق الربح لهم جميعا، فإن المقاربات التوافقية هي كذلك من المقاربات التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية لتوصل إلى اتفاق ينهي النزاع ويؤدي إلى تحقيق السلام، حيث تهدف هذه المقاربات إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة بالاعتماد على طرق مختلفة، ونجد من بين هذه المقاربات:

• **مقاربة المساومة Bargaining approach** وتقوم هذه المقاربة على توفر القدر الأكبر من المعلومات الصحيحة والكافية، والقدرة على المساومة بكفاءة عالية لدى المنظمات غير الحكومية لكل ما يتعلق بالنزاع الأهلي المراد تسويته، للحصول على نتيجة تحدد الحد الأقصى من المنفعة لكل أطراف النزاع، وتمارس هذه المنظمات المساومة عن طريق الاتصال الصريح الذي يكفل أعلى درجات الوضوح والشفافية مع هذه الأطراف،<sup>2</sup> وهذا بهدف الوصول إلى حلول وسطى أو توفيقية حيث يقبل كل أطراف النزاع التنازل عن بعض المطالب في مقابل التوصل إلى تسوية توافقية ترضي الجميع،<sup>3</sup> وتحقق نتيجة **رابح - رابح** لكل الأطراف.

<sup>1</sup> رياض حمدوش، **تطور مفهوم مبناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات**، ص 19-20، على الموقع الإلكتروني: [http://politics-constantine.yolasite.com](http://politics.constantine.yolasite.com)، تاريخ الاطلاع: 2020/12/20.

<sup>2</sup> جهاد عودة، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 45-46.

<sup>3</sup> إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلته المختلفة**، ص 89، متوفر على الرابط التالي: [WWW.KOTOBARABIA.COM](http://WWW.KOTOBARABIA.COM)، تاريخ الاطلاع: 2020/12/20.

• **مقاربة حل المشكلات Problem-solving approach** وهي مقاربة تقوم على أساس أن تخرج كل أطراف النزاع رابحة من التسوية، وتقوم المنظمات غير الحكومية في هذا الإطار بالعمل على أن تتم هذه التسوية بين أطراف النزاع وكأنهم يعملون من أجل مشروع مشترك، وهذا من خلال التركيز على المصالح وليس على المواقف المستندة على الحق والقوة حسب كل من فيشر **Fisher** و **أري Ury**، وهو ما يخلق تنوعاً في الخيارات أمام هذه الأطراف ويقدم منافع متبادلة لهم،<sup>1</sup> وذلك بتحديد كل طرف للمصالح التي يروم تحقيقها، ويعترف في نفس الوقت بمصالح الأطراف الأخرى، ومن ثم تستطيع كل الأطراف التعاون فيما بينها للتوصل إلى تسوية تخدم مصالح الجميع،<sup>2</sup> وتمكن من تحقيق السلام المستقر.

• **مقاربة تغيير الأولويات/ تعديل المواقف الأساسية Approach to changing priorities / adjusting basic situations** في كثير من الأحيان يمكن للمنظمات غير الحكومية استغلال التغييرات التي تطرأ على أطراف النزاع سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية للنزاع، للتوصل إلى تسوية تؤدي إلى قيام هذه الأطراف أو احدها بإدخال تغيير أو تعديل في الأولويات أو المطالب أو المواقف الأساسية التي تكون في الغالب من الأسباب الرئيسية للنزاع، وهذا نتيجة عوامل عديدة منها:

- حدوث تغيير في القيادة السياسية لأحد الأطراف، كأن تأتي قيادة سياسية براغماتية، بدلاً من قيادة أيديولوجية سابقة، وهذا التغيير في القيادة قد يؤدي إلى اهتمامها بأولويات أو قضايا مختلفة، واختلاف تقديراتها لأهمية المطالب.

- قد يحدث التغيير في الأولويات والمواقف أيضاً نتيجة التغيير في الظروف والتحالفات المحلية والدولية والإقليمية المحيطة بقيادة الأطراف المتنازعة، وخاصة التي تؤثر على إمكانيات وعلاقات القوة لكل طرف من الأطراف المتنازعة، مثل تغير النظام الدولي الثنائي القطبية إلى أحادي القطبية.

- عدم تغيير أو جمود في الظروف الميدانية للنزاع مما يجعل فرصة الانتصار مستبعدة لأي من الأطراف المتنازعة مما يترتب على استمرار النزاع استنزاف الموارد وتكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية كبيرة، وهو ما يدفع هذه الأطراف إلى تغيير في مواقفها أو مطالبها الأساسية، مثال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.

- حدوث أزمات حادة أو كارثة إنسانية مثلاً كالأزمة المالية العالمية 2008-2012، وهذه الأزمات الحادة تدفع الأطراف المتنازعة المتأثرين بها إلى إعادة النظر والتقدير في أولوياتهم أو مواقفهم ومطالبهم الأساسية، نتيجة تأثير هذه الأزمات على قدراتهم وإمكانياتهم،<sup>3</sup> وبالتالي فإن التحصل على الحجم الكافي من المعلومات مع ضمان النوعية والمصادقية فيما يتعلق بالنزاع تعتبر أساسية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية لتتمكن من التوصل إلى تسوية للنزاعات الأهلية تنتهي النزاع.

• **مقاربة تعظيم الفائدة المتبادلة Mutual benefit maximization approach** وهي سعي المنظمات غير الحكومية إلى تطوير التعاون وتعميق العلاقة القائمة وتوسيع نطاق التفاوض إلى مجالات جديدة، كما أنها تسعى إلى إيجاد بدائل وحلول مقبولة لأطراف النزاع كافة، وهو غالباً ما يندرج تحت مضمونه عدة أشكال للتدخل تدفع في النهاية الأطراف لتوصل إلى اتفاق والتي تتمثل في:

<sup>1</sup> بشير جمعة عبد الجبار، "مبدأ التفاوض في العلاقات الدولية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، جامعة ديالى العراق، المجلد السابع، العدد الثاني، 2018، ص 76.

<sup>2</sup> بشير جمعة عبد الجبار، *المرجع نفسه*، ص 76.

<sup>3</sup> سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض النزاعات إطار نظري، *نفس المرجع السابق*، ص 194.

➤ **التدخل لأجل توسعة اتفاق قائم Intervention to expand an existing agreement** فالأطراف تتدفع دائما باتجاه تجديد اتفاقات وتعهدات وترتيبات قائمة بالأصل، وسيكون الدافع أن هناك حالة من الخوف من انتهاء المدة القانونية لها قد يؤدي في النهاية إلى تأثير سلبي للجميع، أو أن هناك رغبة في تجديدها لغرض استمرار مبدأ المصلحة والفائدة لهذه الأطراف، ومثال هذا النوع هو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج العربي إذ تيقنت هذه الأخيرة بان انتهاء المظلة الأمنية الأمريكية سيعرض أمنها للخطر، أما الولايات المتحدة فان مصلحتها هو استغلال موارد هذه المنطقة.

➤ **التدخل من اجل تطبيع العلاقات Intervention to normalize relations** وذلك بقصد تأسيس علاقات دبلوماسية جديدة وإنهاء موقف متأزم وهذا النوع من المفاوضات نجده كثيرا في مسار تسوية الصراع (العربي - الصهيوني) ومحاولات الكيان الصهيوني بذل كل ما لديه لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية للحفاظ على أمنها، وهذا ما حدث مع كل من مصر والأردن...<sup>1</sup> وباقي الدول العربية التي تتبع هذا النهج.

➤ **التدخل لمشاركة السيطرة (السيطرة المشتركة) Intervention to share control (joint control)** وتتمثل في إيجاد قواسم إدارة أو سيطرة مشتركة حول القضية المتنازع عليها، كأن تقوم الأطراف المتنازعة بتشكيل حكومة ائتلافية وذلك لإدارة السلطة، وميزة هذه الآلية ليس فقط تسوية النزاع حول قضية ما فقط، وإنما أيضاً قد تحول العلاقات من نمط أو حالة نزاعية إلى نمط تشاركي أو تعاوني متقدم بين هذه الأطراف.

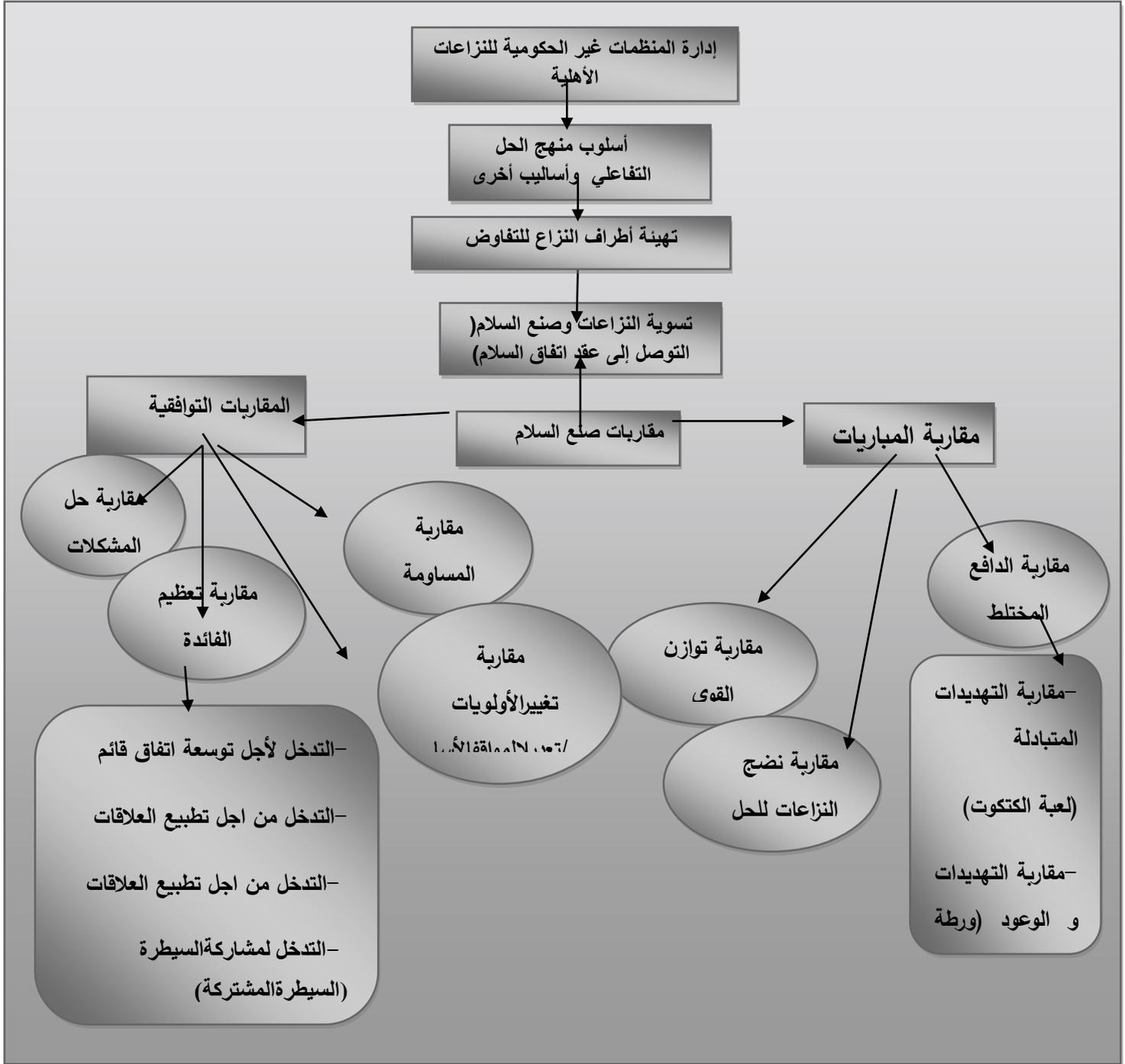
➤ **التدخل لتقاسم الموارد أو المصادر المتنازع عليه Intervention to share disputed resources or sources** تعتبر هذه الآلية وسيلة تسوية بين الأطراف المتنازعة من خلال الاعتماد على مبدأ **الحل الوسط** الذي يحقق بعض المطالب والأهداف الأساسية وليس جميعها، حيث يحصل كل طرف على جزء من المطالب ويتنازل عن جزء آخر، وهو ما يشكل نقطة الالتقاء الوسط بين الأطراف المتنازعة، وبالطبع إن عملية تقاسم الموارد أو الوصول إلى الحل الوسط هي في غالب الأحيان عملية معقدة ليس من السهولة تحقيقها، وهي نتاج عملية مخاض للمفاوضات والمساومة تقوم على قاعدة الأخذ والعطاء، ومبدأ تقاسم الموارد أو المصادر قد يكون حول السلطة، مثل توزيع المناصب العليا في الدولة، مثلاً رئاسة الجمهورية لطائفة ورئاسة الوزراء لطائفة أخرى، ورئاسة البرلمان لطائفة أخرى، أو تشكل حكومة وحدة وطنية وتقاسم المناصب فيها،<sup>2</sup> وهي تتداخل مع مقاربة المساومة.

إن مقاربات المنظمات غير الحكومية لتدخل لتسوية النزاعات الأهلية وصنع السلام تركز في الغالب على تفعيل آليات التعاون والتبادل بين الأطراف المتنازعة، وهو ما يؤدي إلى تداخل المصالح وتوحيد الأهداف الكلية، مما يجعل من الصعب على هذه الأطراف الدخول في نزاعات عنيفة أو مسلحة تهدد مصالحها ويمكن أن تؤدي إلى فناءها. ويمكن توضيح إدارة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية وصنع السلام من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> وسام صالح عبد الحسين الربيعي، "دور المفاوضات في تعزيز السلم الدولي"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل العراق، العدد 20، افريل 2015، ص ص 442-443.

<sup>2</sup> سامي إبراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض النزاعات إطار نظري، نفس المرجع السابق، ص ص 195-196.

الشكل رقم (23): يوضح إدارة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية وصنع السلام



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

## المبحث الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في تحويل النزاعات الأهلية لبناء السلام

كما يرى ليديراخ Lederach انه يصعب العثور على الاتفاقات التي تنهي الصراع ومعظم اتفاقيات السلام ليست كذلك، لذا يجب تركيز الجهود على التوصل إلى تسوية للنزاعات تمكن من إيجاد حلول للأسباب الجذرية لها، مما يجعل من الصعب تجدد هذه النزاعات، وهذا لا يكون إلا من خلال العمل على تحويل النزاعات من السلام غير المستقر الذي يهدد بعودة النزاعات إلى السلام المستقر الذي يمهّد إلى بناء سلام دائم بالاعتماد على المقاربات أو المداخل التي تساهم في ذلك، والتي نجد من أهمها التأسيس لسلطة شرعية مصدرها انتخابات نزيهة، إقامة العدالة وضمان الأمن، إعادة الأعمار وإعادة التأهيل للمجتمع الأهلي..

وتتطلب عملية بناء السلام بذل جهود العديد من الأطراف الدولية وغير الدولية، حيث تمارس كل منها الدور المنوط لها، وتعتبر أدوارهما مكملة كل واحدة منها للأخرى، حيث نجد ما يوجب تدخل الجهات الرسمية كالحفاظ على الأمن وضمان العدالة للجميع..، كما نجد منها ما يتطلب تدخل الجهات غير الرسمية خاصة فيما يتعلق بإعادة تأهيل المجتمع الأهلي نحو ثقافة التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان، ومن هذه الجهات غير الرسمية نجد أن المنظمات غير الحكومية تلعب دور رائدا في مجال تحويل النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه، وهذا بحكم تواجدها في منطقة النزاع، والثقة التي تحوزها من طرف المجتمع الأهلي، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، نتطرق إلى كل من دور المنظمات غير الحكومية في تحويل النزاعات الأهلية، وإلى مقاربات المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام، وأخيرا تقييم دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام.

## المطلب الأول: دور المنظمات غير الحكومية في تحويل النزاعات الأهلية

كما أن إدارة النزاعات الأهلية تهدف إلى تغيير السلوك العدائي والعنيف لأطراف النزاع إلى سلوك تعاوني وسلمي، مما يمكن من صنع السلام فان تحويل النزاعات يعمل على تحويل مسرى النزاع ككل من الاتجاه العنيف وحتى المسلح إلى الاتجاه السلمي والتوافقي الذي يرمي إلى بناء السلام المستدام، وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا لا يستهان به في هذا المجال، ويمكن تتبع هذا الدور من خلال المسارات الأربعة التي حددها ليديراخ في إطار بناء السلام، وهي المسار الثقافي، السلوكي، الهيكلي البنوي والعلاقاتي، وعلنا ثلاث مستويات من الطبقة الاجتماعية العليا والمتوسطة والدنيا، وهو ما سنتطرق إليه من خلال فرعين.

## الفرع الأول: مسارات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية

يرى كارل دوتيش Karl Deutsh من وجهة نظر المحافظة على السلام انه يمكن أن تكون هناك تغييرات اقل جذرية وشمولا في النظم الاجتماعية الداخلية وسياسة الدول أكثر أمانا واشد فعالية خاصة إذامكن إجراء مثل هذه التغييرات المحدودة بصورة لا تنقطع فإنها تتوجه عامة باتجاه زيادة قدرات كل شعب على احتمال النزاع ومعالجة أمره، وأن يكون هدفها زيادة قدرة نظامه السياسي على التكيف والتماسك وعلى التكامل وإحداث تغيير فعال في بعض أهدافه<sup>1</sup> وان تمس هذه التغييرات كل الأطراف المتأثرة بالنزاع مباشرة أو غير مباشرة، أي صناعات القرار والنخبة والسكان المحليين، وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا في تحويل النزاعات الأهلية من خلال العمل على التغيير في المسارات التالية:

<sup>1</sup> كارل دوتيش، نفس المرجع السابق، ص ص 207-208.

1. مسار التغيير الثقافي **Path of cultural change** والذي يهدف إلى زيادة الوعي بالطرق غير العنيفة وإزالة التوترات وتعزيز التسامح والقبول بين المجموعات أي خلق ثقافة السلام في المجتمع، ومبادرات المنظمات غير الحكومية التي تروج لثقافة السلام لا تكون فعالة إلا عندما تصل إلى قاعدة جماهيرية من الناس، وتتغلب على التمييز على أساس الجنس أو الطائفة أو الدين أو المكان، وهنا يساعد التغيير الثقافي على تحقيق بناء السلام،<sup>2</sup> وتعزيز دعائم المصالحة الوطنية القائمة على قبول الرأي الآخر وإشاعة مبدأ الشفافية في التعامل ونبذ العنف ولغة السلاح والكرهية والتحريض، وتعزيز الأطر التنظيمية الكفيلة بنشر ثقافة السلام والتعاون والانتقال السلمي والنزاهة للسلطة،<sup>3</sup> وهذا ما يلاحظ في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 حيث لعبت المنظمات غير الحكومية هناك دورا في توحيد الأفراد حول مجالات ونواحي مختلفة لهويتهم، بدلا من التعرف عليهم من خلال طبقاتهم أو فئاتهم الاجتماعية أو الدينية، السياسية أو العرقية، ما وفر منطقة وسطى مشتركة للهوية تمنع القادة السياسيين من الحصول على الدعم على أساس الهوية،<sup>4</sup> والذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى النزاعات العرقية والطائفية في المجتمع.

2. مسار التغيير السلوكي **Pathway of behavioral change** وهو عملية تغيير معتقدات الأفراد وسلوكياتهم من أجل مراقبة ردود أفعالهم الحركية والعاطفية تجاه النزاعات وإدارتها،<sup>5</sup> ويكون ذلك من خلال تبادل الثقة بين أفراد المجتمع وانتشار التسامح بينهم، واكتساب مهارات القدرة على الحوار وتقبل الآخر، ويتم ذلك بتوعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم والعمل على التغيير الإيجابي، والحث على المشاركة السياسية،<sup>6</sup> وغرس القيم والممارسات الديمقراطية المدعمة لاستخدام الأساليب السلمية في التعبير عن الآراء والمطالب، ومثال ذلك ورشات العمل التي يمولها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإشراك الشباب المتأثرين بالنزاع العنيف في مقدونيا بين المقدونيين والألبان عام 2001 حيث تهدف هذه الورشات إلى تحويل الصورة النمطية السلبية التي نجمت عن الصدامات بين المجموعتين العرقيتين وهذا من خلال تفعيل دور الشباب في هذا التغيير،<sup>7</sup> وهو ما يهيئ الظروف لتكوين مجتمع تسود في قيم التسامح وتقبل الآخر.

3. مسار التغيير العلائقي **Path of relational change** مسار التغيير العلائقي **Path of relational change** وهو عملية استعادة العلاقة الطبيعية بين الناس، والمساعدة على إقامة علاقات ودية تعاونية لتحل محل العلاقات العدائية / التنافسية القائمة من خلال البحث عن الأسباب الحقيقية لنشوء النزاع تمهيدا لحله قبل أن يتحول إلى

<sup>1</sup> ليزا شيرك، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام نحو نهج تشاركي للأمن الإنساني، (ترجمة): حسن ناظم وآخرون، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2019، ص 26.

<sup>2</sup> الشيماء محمد أسامة، "المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المدني لبناء السلامدراسة تقييمية لبرامج منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بمصر"، المجلة العلمية المحكمة لكلية الآداب، جامعة الإسكندرية مصر، العدد 90، 2018، ص 618.

<sup>3</sup> عمر جمعة، نفس المرجع السابق، ص 75.

<sup>4</sup>Qassim Alwan Saeed, 'Civil society organizations and peace building in Iraq after 2003Assistant', Tikrit Journal For Political Sciences, Tikrit University, private issue( Conference of the College of Political Science (3), 2019, pp 271\_272.

<sup>5</sup> ليزا شيرك، نفس المرجع السابق، ص 26.

<sup>6</sup> الشيماء محمد أسامة، المرجع نفسه، ص 617.

<sup>7</sup> داريجن ديليا زوارت وتيري بيسويك، بناء السلام معا مورد علمي، بلجيكا: مجلس الكويكر للشؤون الأوروبية، فيفري 2018، ص 51.

عنف، وتعويض المتضررين منه والحيلولة دون إمكانية تجده مرة أخرى في المستقبل<sup>1</sup> وكذلك التمكين من تحقيق التعايش السلمي الذي يحقق انفتاح الكل على الكل والجزء على الكل والعكس حتى يتم انتشار الوئام داخل المجتمع<sup>2</sup> وتعتبر معالجة علاقات القوة جزءاً أساسياً من تحويل النزاع وبناء السلام، حيث لا يمكن إغفال علاقات القوة الراسخة والتي هي ما سيحدد في النهاية أثر التغييرات الهيكلية على الإجراءات والنتائج بالنسبة للجهات المعنية بالسلام والنزاع، وبالمثل لن تكون مبادرات التمكين من طرف الجهات المتدخلة التي منها المنظمات غير الحكومية ناجعة ما لم تعالج الأنظمة أو الهياكل المشوهة التي تبقى على التهميش واختلالات ميزان القوى من جهة، ومن جهة ثانية قدرة وجاهزية المحرومين على الانخراط في مجتمعاتهم<sup>3</sup> وتمكينهم من حقوقهم.

وفي مجال التغيير العلائقي فإن أهم ما يمكن من تحقيق تغيير ايجابي في العلاقات بين أفراد المجتمع سواء من الأعلى إلى الأسفل أو العكس هو خلق التماسك الاجتماعي بين أفراد الذي هو حسب فهيل جبار جلبي والذي تطرق إليه في كتابه **بناء السلام الاجتماعي والتماسك في محافظة نينوى** مفهوم واسع يشمل عدة نواحي منها مشاركة جميع أبناء المجتمع وبمختلف المكونات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، والقضاء على التمييز لأي سبب كان، وتوفير الجهود الحكومية والإنسانية والمدنية بغية نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر وتوفير فرص التكافؤ والعدالة وتوزيع الموارد والعمل بالتساوي على الجميع ما يؤدي في النهاية إلى بناء السلام والقضاء على أسباب النزاعات، وهو ما قام به مركز دراسات السلام وحل النزاعات في العراق حيث نشط ندوة تحت عنوان "ندوة حوارية لمدرسي التربية الدينية في منطقة عين سفني" في العراق، وكانت الفئة المستهدفة مدرسي التربية من كافة الأديان وهذا بهدف تعزيز التواصل وبناء العلاقات وتطويرها ونشر السلام، وهذا بحضور عدد من النساء ومديري الأوقاف وعدد من الإعلاميين، وقد كانت ردود الأفعال حولها ايجابية حيث طلبت إدارة القضاء في هذه المنطقة توسيع هذه المبادرة لتشمل باقي مناطق العراق.

4. مسار التغيير الهيكلي أو البنيوي **Path of structural change** وهو عملية ترمي إلى إيجاد البناء المؤسسي المتضمن قواعد وآليات العمل المشترك في إطار نظام سياسي معين ينظم ويحتوي التنوعات كافة في بناء السياسية والدستورية، والتي تتحول بمقتضاها العناصر المنقرقة إلى وحدة فعالة مشاركة تتجاوز إشكاليات تعدد الهويات والانتماءات وتتأفرها على مختلف المستويات والاتجاهات المجتمعية، ما يؤسس لدولة حديثة تضمن لجميع أفرادها الحق في الوطن والمواطنة في ظل بلورة حقيقة لبنى سياسية واضحة ومستقرة على نحو متكامل في الدولة لتؤدي دوراً بنيوياً ووظيفياً<sup>4</sup> ومن أمثلة ذلك ما قامت به اللجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس المتكونة من أربع منظمات غير حكومية أثناء ثورة الياسمين من جهود لخلق الحوار بين المواطنين والسياسيين والجهات الحكومية، وقد ساعدت هذه الجهود في التأسيس لفهم أكثر تعددية للديمقراطية بين السكان، وفي ترسيخ مفهوم استجابات سياسات الدولة لحاجات السكان<sup>5</sup> وهو ما ساهم مع الجهود الأخرى التي عملت في نفس السياق من تجنب الدولة الانزلاق في دوامة العنف.

كما يمكن إضافة تغيير آخر ألا وهو التغيير الاقتصادي القاعدي **Bottom-up economic change** أي إحداث تغيير في المستوى الاقتصادي للقاعدة الشعبية وذلك بهدف تحسين مستواها المعيشي وتمكينها من تلبية احتياجاتها

<sup>1</sup> Qassim Alwan Saeed, Op, Cit, p 266.

<sup>2</sup> عمر جمعة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 74-75.

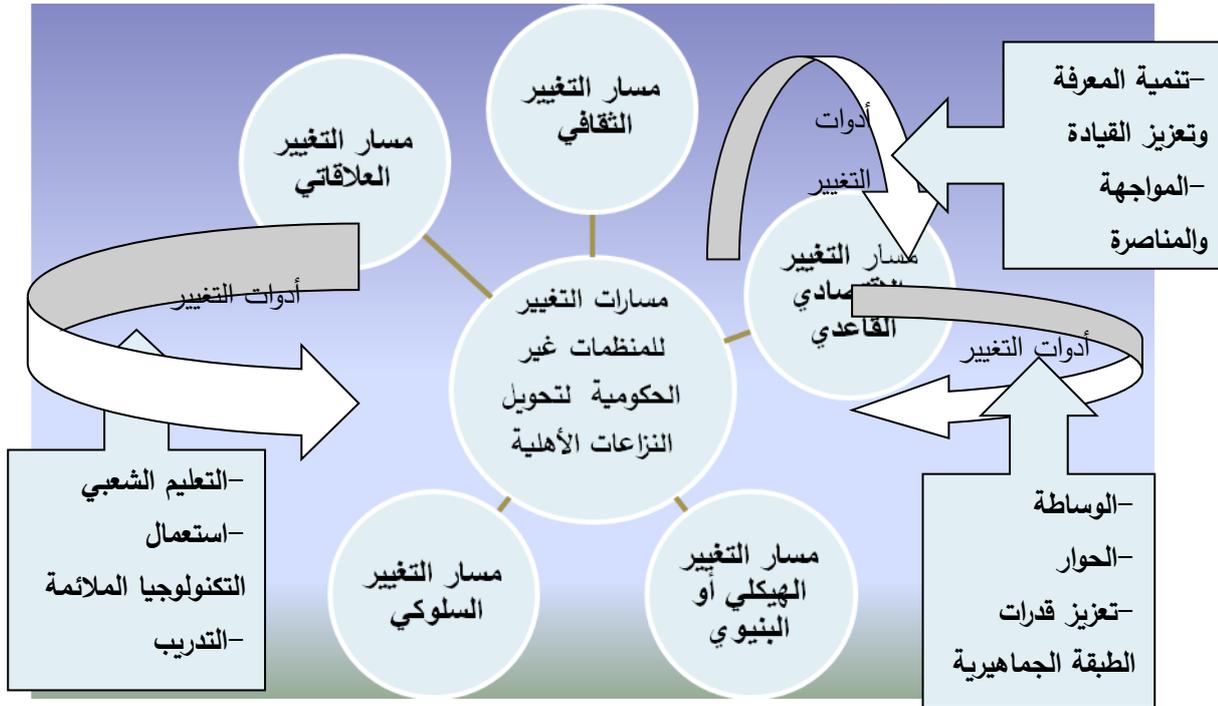
<sup>3</sup> داريجن ديليا زوارت وتيري بيسويك، **نفس المرجع السابق**، ص ص 11-16.

<sup>4</sup> عمر جمعة، **المرجع نفسه**، ص 160.

<sup>5</sup> داريجن ديليا زوارت وتيري بيسويك، **المرجع نفسه**، ص 16.

المادية، خاصة أنها قد خرجت من حالة النزاع الأهلي الذي أدى إلى أن الكثير من العائلات والأفراد قد فقدت مصادر رزقها، وهذا بتشجيعها على تبني استثمارات ومشاريع مصغرة تحقق لها مدخول مالي قار، وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا في ذلك من خلال تقديم إعانات مالية تمكنها من توفير الموارد الأساسية لتحقيق تلك المشاريع، وكذلك إقامة دورات تدريبية وتعليمية في هذا المجال.

ويمكن توضيح مسارات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية من خلال الشكل التالي:  
الشكل رقم (24): يوضح مسارات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة اعلاه

الفرع الثاني: مستويات وأدوات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية

كما أن المنظمات غير الحكومية تعمل على تحويل النزاعات الأهلية من خلال مسارات مختلفة، فهي كذلك تعمل على أن يكون هذا التغيير يمس كافة أفراد المجتمع، وفي إطار مدة زمنية محددة وبالإستعانة بالأدوات المتاحة لها، وهو ما ننظر إليه فيما يأتي:

أولاً- مستويات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية

إن العمل في مجال تحويل النزاعات الأهلية يكون على ثلاث مستويات مختلفة وهي المستوى الأعلى ، المستوى المتوسط والقاعدة الشعبية، وتتألف الجهات الفاعلة ذات المستوى الأعلى من القادة السياسيين أو العسكريين، ويتكون النطاق المتوسط من الأشخاص الذين لا تعتمد مناصبهم القيادية بشكل مباشر على التسلسل الهرمي للسلطة في المستوى الأعلى،<sup>1</sup> وفي هذا المستوى نجد المنظمات الوطنية والإقليمية والشركات الكبرى التي تقود السياسات والمبادرات، مثل تمويل التحالف الإقليمي لمساعدات إغاثة الأزمات الإنسانية،<sup>2</sup> أما المستوى الأسفل فنجد الأفراد الذين يعملون مع المواطنين

<sup>1</sup> Tanya Glaser, **Summary of "Building Peace"**, website:

<https://www.beyondintractability.org/bksum/building-leadership>, Date of access : 24/12/2020.

<sup>2</sup> ليزا شيرك، **استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟**، (ترجمة): هايدي جمال ووجدي وهبه، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2017، ص 97.

المحليين على الأرض للتعامل مع المظاهر اليومية للنزاع، تعمل القيادة الشعبية في اتصال مباشر مع جماهير الناس وتشمل مسؤولي مخيمات اللاجئين والعاملين في المنظمات غير الحكومية والعاملين في مجال الصحة..<sup>1</sup>، و بما أن الهدف من هذا التحويل هو بناء السلام فهذا البناء لا يكون فقط من الأعلى إلى الأسفل حيث تركز معظم الجهود والأنشطة على كبار القادة السياسيين، في حين أن قادة المستوى المتوسط والشعبية (القاعدة) مهمون نسبياً، وهذا النهج يؤدي إلى عدد من المعضلات التي تنطوي على إمكانية تقويض السلام، فالتغيرات في المستوى الأعلى سريعة جداً، وحسب ليديراخ فإن الجانب الوحيد الأكثر أهمية في تشجيع لسياسة بناء السلام هو خلق إحساس حقيقي بالمشاركة والمسؤولية والملكية في العملية عبر مجموعة واسعة من السكان<sup>2</sup> وعلى جميع المستويات.

وبما أن المنظمات غير الحكومية أكثر جهودها تكون على المستوى الشعبي للمجتمع وبالتالي فهي في وضع جيد لتطوير مثل هذه الروابط والأنشطة التحويلية عند تقديم الإغاثة وإعادة التأهيل، ويجب على المنظمات غير الحكومية أن تسعى إلى الاعتماد على الموارد المحلية ذلك أن الاستخدام المفرط للموارد الخارجية يمكن أن يعزز التبعية والسلبية، ويمكن أن تصبح الموارد الخارجية أيضاً موضوعاً جديداً للخلاف، مما يؤدي إلى تأجيج النزاع عن غير قصد، كما يجب أن تسعى المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى جذب مشاركين جدد إلى أنشطتها، على سبيل المثال لعبت النساء اللاتي غالباً ما تم إغفالهن في عمليات السلام أدواراً رئيسية في إعادة تأسيس الاتصالات والروابط الاقتصادية بين الجماعات المقاتلة في الصومال<sup>3</sup>، وهو ما يبين أن عمليات تحويل النزاعات وبناء السلام يجب أن يشمل كافة شرائح المجتمع، وأن تكون طويلة الامد.

### ثانياً- أدوات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية

لا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعمل على تحويل النزاعات الأهلية إلا من خلال الاعتماد على أدوات مختلفة تمكنها من ذلك، وفي الغالب نجد أن هذه الأدوات تتمثل في:

- الوساطة **Mediation** فهي تعتبر مفتاح أو أداة رئيسية لبناء ثقافة السلم وزيادة احتمالات حدوث السلام المستدام (المستمر)، فالوساطة لا تساعد فقط على تحويل النزاع أو تخفيف التوتر بين المجتمعات، ولكن أيضاً تخلص الأفراد من التهميش والفقر...

- الحوار **Dialogue** فهو يعد عامل مهم يساعد على التغيير والانتقال السياسي من خلال خلق قنوات من الحوار والاتصال بما يتضمن الطبقة الجماهيرية والنخبة المحلية، وكذلك فئة عريضة من المجتمع بمختلف شرائحه مثل: الإعلام، الجماعات التجارية، المثقفين....، كذلك قادة المجتمع المحلي، وتعزيز الدبلوماسية المتعددة المسارات لبناء السلام، وكذا مساعدة الأفراد وإعطائهم الفرص من أجل تقديم وجهات نظرهم والتصريح بانشغالاتهم، والالتزام بالحوار والنقاش الذي يركز على بناء السلام وتحويل النزاع، وكذلك تنمية المهارات وتوفير الوسائل لحل النزاعات بدون اللجوء إلى العنف<sup>4</sup>، فهو الية تساعد على تغيير في المسار العلاقتي في المجتمع والمسار الثقافي خاصة.

<sup>1</sup> Tanya Glaser, **Summary of "Building Peace"**, website:

<https://www.beyondintractability.org/bksum/building-lederach>, Date of access : 24/12/2020.

<sup>2</sup> فهيل جبار جليبي، **بناء السلام الاجتماعي والتماسك في محافظة نينوى**، العراق: مطبعة نهوك، 2017، ص 21.

<sup>3</sup> Tanya Glaser, **Summary of "Building Peace"**, website:<https://www.beyondintractability.org/bksum/building-lederach>, Date of access : 24/12/2020.

<sup>4</sup> رياض حمدوش، **تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات**، ص ص 12 - 15، على الموقع الإلكتروني: <http://politics-constantine.yolasite.com>، تاريخ الاطلاع: 2020/12/20.

- تعزيز قدرات الطبقة الجماهيرية المختلفة **Strengthening the capacities of the various mass classes** وهو يعد من العوامل المهمة التي تسهل عملية التغيير في بناء السلام، لأن معظم المنظمات تنادي بالحاجة أو الضرورة لانخراط المرأة والفئات الأخرى لتهيئة التواصل الفعال والدعوة إلى السلام، وهذا من خلال عدة طرق مثل الحلقات الدراسية... وغيرها من الأنشطة التي تهدف الوصول إلى جمهور واسع من المجتمعات المحلية.
- تنمية المعرفة وتعزيز القيادة **Knowledge development and leadership enhancement** من خلال تنمية معرفة العملية السياسية وعملية بناء السلام، والتأكيد على مشاركة المجتمع في المجالات السياسية عن طريق التوعية وإحداث التغيير في المفاهيم والمواقف بين الأفراد ولا سيما فئة الشباب، وزيادة دورها في حل المشاكل ومهارات صنع القرار، وإشراكهم في الأنشطة المختلفة على الصعيد المحلي، وإبراز فوائد هذه المشاركة على المجتمع الديمقراطي، وعلى مشاريع التنمية المجتمعية وتعزيز آليات التعاون بين الأفراد وهيئات صنع القرار،<sup>1</sup> وهو ما يمهد لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام.
- المواجهة والمناصرة **Confrontation and advocacy** فحسب كيرل Kirl أنه لا يمكن في الغالب إضفاء الشرعية على مصالح واحتياجات جميع المعنيين والمتأثرين بالنزاع إلا من خلال المناصرة والواجهة، والتي تنبثق من الوعي بالاحتياجات والمصالح الأساسية، وهذا بإعادة بناء العلاقة بهدف زيادة المساواة والعدالة وهو ما يسهل التعبير عن الاحتياجات والمصالح المشروعة لجميع فئات المجتمع، والمطالبة بها بكل الطرق المشروعة والسلمية.
- التعليم الشعبي أو التثقيف الشعبي **Popular education** وهو يعزز التغيير في كل من النظم الاجتماعية والتعليمية بالتركيز على تنمية وازع الضمير، أي عملية بناء الوعي بالذات في سياق معين ينتج عنه النمو الفردي والتغيير الاجتماعي.
- استعمال الموارد المحلية **Appropriate technology** وهي تقوم على فكرة البحث عن الحلول من داخل السياق وليس خارجه، وهذا بالتركيز على اكتشاف الموارد المحلية المتاحة، وإيجاد الحلول للمشكلات بناء على علهده الموارد والامكانيات المتاحة، فالمعرفة المحلية تعد موردا يجب متابعته وتشجيعه والثوق به، مشاركة ما نواجهه وما نعرفه يصبح موردا لحل المشكلات ولخلق مجتمع مرتبط بالحلول المستدامة في محيطنا، ويمهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل،<sup>2</sup> وهو ما يعتبر عاملا مهما لتحقيق الأمن الإنساني الذي هو أساس بناء السلام.
- التدريب **Training** والذي يقوم على تحديد المشكلات وفهمها والتعامل معها في بيئة معينة لتحقيق مشاركة الأفراد وتمكينهم في هذه البيئة<sup>3</sup> سواء الداخلية او الخارجية، وبالتالي التعامل الايجابي مع المخاطر التي تصدرها هذه البيئة.
- إن أدوات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية\* تتنوع وتتعدد لكنها كما تقول هيو ميال **Hugh Mial** تصب كلها في معالجة مجموعة من الأبعاد من الجزئي إلى الكلي، من المستوى المحلي إلى العالمي،

<sup>1</sup> رياض حمدوش، تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات، ص ص 12 - 15، على الموقع الإلكتروني: <http://politics-constantine.yolasite.com>، تاريخ الاطلاع: 20/12/2020.

<sup>2</sup> جون بول ليدراخ، الإعداد للسلام: تحويل النزاعات عبر الثقافات، (ترجمة): نور غازي، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2020، ص ص 30-52.

<sup>3</sup> جون بول ليدراخ ترجمة نور غازي، المرجع نفسه، ص ص 30-52.

\* إن أدوات المنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية في الغالب نفس الأدوات لإدارة النزاعات الأهلية، إلا أن الأهداف تختلف ففي إدارة النزاعات الأهلية ترمي إلى تهيئة أطراف النزاع لتوصل إلى اتفاق ينهي النزاع، أما في تحويل النزاعات الأهلية فهي تهدف إلى إحداث تغيير فردي وثقافي سلوكي وعلاقاتي يمس كل أفراد المجتمع الأهلي ويمكن من بناء السلام المستدام.

من القاعدة الشعبية إلى النخبة الفاعلة، على المدى القصير إلى المدى الطويل، فهي تسعى لفتح مساحة للحوار ودعم المؤتمرات المحلية أو الوطنية، ورش عمل حول المسارات نحو السلام، وتحديد فرص التنمية والمشاركة فيها، وبناء المؤسسات على المدى الطويل أي الأساليب والأدوات المستخدمة التي تشمل الدعم والاستدامة للجماعات المحلية، بناء قواعد السلام، تعزيز القدرات والتمكين،<sup>1</sup> التماسك الاجتماعي والتواصل الفعال الايجابي.

### المطلب الثاني: مقاربات المنظمات غير الحكومية لبناء السلم المستدام

بما أن الهدف من تحويل النزاع هو تحقيق تغيير ايجابي في مجتمعات ما بعد النزاع، والتي تتجسد أهم مظاهرها في المصالحة التي تعتبر اللبنة الأولى في بناء التماسك الاجتماعي وتوفير السلم الأهلي، إلا أن هذا السلام لا يمكن ضمان استمراره إلا من خلال العمل على بناء السلام، أو كما يقول جاستون بوتول Djaston Botol السلام شيء سريع العطب تماما مثل الصحة، فهو بحاجة إلى الكثير من الظروف الملائمة والإرادات الحسنة المتضافرة،<sup>2</sup> ويعتبر مصطلح إعادة الاعمار هو المصطلح أكثر ارتباطا ببناء السلام ذلك أن هذا المفهوم يشمل إعادة تجديد البنى التحتية في كافة الميادين من سياسية، اقتصادية، اجتماعية...، على كافة المستويات قصيرة المدى أو متوسطة أو طويلة المدى.

وهذا ضمن مجالين إما إعادة الاعمار المادي وهو المرتبط بالجانب العمراني أو غير المادي المرتبط بالجوانب الأخرى، أي أن إعادة الاعمار تتحقق من خلال عدة مقاربات أو مدخلات، وهو ما يعني انه على الجهات المتدخلة والتي من أبرزها المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال تبني هذه المداخل أو المقاربات التي تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر في نجاح عملية إعادة الاعمار منه بناء السلام وضمان ديمومته، وسنحاول التطرق إلى هذا من خلال فرعين.

#### الفرع الأول: مقاربات أو مدخلات إعادة الاعمار الأمنية

تعرف المجتمعات التي عرفت نزاعات أهلية خاصة العنيفة منها حالة من اللأمن وعدم الاستقرار مباشرة بعد انتهاء هذه النزاعات، مما يتطلب من جميع الجهات المتدخلة التي تعمل على بناء السلم أن تركز جهودها الأولية في عودة الأمن ومن ثم تنصيب سلطة شرعية ديمقراطية مرجعيتها انتخابات حرة ونزيهة، وتفعيل حكم القانون..، ومن هذه الجهات المنظمات غير الحكومية وهي تمارس هذا الدور من خلال المدخلات أو المقاربات التي يمكن حصرها في:

– مقاربة أو مدخل إعادة حكم القانون وإدارة العدالة **Approach or approach to restoring the rule of law and administration of justice** لما أن المجتمعات الخارجة من النزاعات الأهلية معرضة لضعف حكم القانون أو غيابه وعدم كفاية القدرة على إنفاذ القوانين، وزيادة حالات انتهاك حقوق الإنسان، فإن دور المنظمات غير الحكومية يبرز في مساعدة الجهات المختصة بالمعلومات أو ربط الاتصالات أو الخبرات الفنية التي تمكنها من تنفيذ حكم القانون وتحقيق العدالة، وتوفير التدريب ومواد المعلومات الأساسية عن الانتهاكات وإتاحة الوصول إلى السجلات المتعلقة بذلك،<sup>3</sup> لمتابعة الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات خاصة التي تسببت في الإبادة الجماعية والنزوح القسري والتجارة غير المشروعة...

<sup>1</sup>Hugh Miall, **Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task**, Germany : Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, August 2004, p p 14-17.

<sup>2</sup> فهيل جبارجلي، **نفس المرجع السابق**، ص 5.

<sup>3</sup> لويز اربور، **أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع لجان الحقيقة**، الولايات المتحدة الأمريكية:مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2006، ص33.

كما تلعب هذه المنظمات دورا في تحقيق العدالة التعويضية\* التي تمهد للمصالحة الوطنية، وفي سبيل تحقيق ذلك فهي تعمل على إعداد برامج بناء القدرات التي تركز على نهج التشاور والتدريب على تحويل الطريقة التي تتعامل بها المجتمعات المنقسمة على نفسها مع النزاع وتوجيهها نحو المصالحة،<sup>1</sup> والتي أسهمت في درء نزاع دموي كان يمكن أن ينشا بين البيض والسود في جنوب إفريقيا عقب انهيار النظام العنصري بما أورثه من أحقاد تاريخية لدى السود، فالمصالحة هي أكثر ملائمة لنسيان الأحقاد العرقية بعد تسوية النزاعات،<sup>2</sup> ونبذ العنف وتحقيق التعايش السلمي.

- مقارنة تدعيم الأمن المحلي **Approach to strengthening local security** إن المجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية تعرف العديد من التهديدات خاصة على السلامة الجسدية والممتلكات العامة والخاصة، مما يبرز الحاجة لتعزيز مشاركة المواطنين في الآليات الأمنية والتعاون مع مؤسسات الأمن العام، وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا في هذا المجال من خلال توفير المعلومات وتسهيل الاتصال والتعاون بين المواطنين وصناع القرار لاستجابة أفضل للتهديدات الأمنية، وفي التدريب على معالجة المشاكل الأمنية، وزيادة الوعي فيما يتعلق بالحيازة غير القانونية للأسلحة النارية. وتنفيذ الأنشطة التي من شأنها تعزيز قدرات المواطنين على تحقيق المواطنة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن والتوسط في الخلافات التي قد يتم استغلالها من قبل أولئك الذين يسعون لتسلل إلى المجتمع وزعزعة الأمن،<sup>3</sup> وإجمالا الأنشطة التي تساهم في تقليل التهديدات الأمنية وعدم إثارة عدم الاستقرار داخل الدولة والقضاء عليها تدريجيا، فالتواجد في بيئة آمنة يعد البداية، إذ يشعر الناس بالخوف من قبل جماعة أخرى، وإذا لم يتمكنوا من العيش بطريقة كريمة فإن عدم الرضا كما يقول محمد عبد الغفار والامتعاظ يمكن أن يحدث حالة الاضطراب،<sup>4</sup> ويؤدي الى تقويض عملية إعادة الاعمار وبناء السلام.

\* العدالة التعويضية هي معرفة الوسائل التي يمكن عن طريقها مساعدة من ارتكبوا الجريمة لتسوية الضرر العاطفي والمادي الذي أوقعوه بالضحية، والوسائل هي التمعن في ما حدث وتحمل المسؤولية وإبداء الشعور بالندم والرغبة في التعويض، وتكون العدالة في هذه الحالة قد خطت خطوة هامة نحو تهيئة بيئة النزاع نحو المصالحة، ومن ثم بناء السلام، والعدالة التعويضية لا تلغي أن من ارتكبوا الجرم خاصة القتل قد تم العفو عنهم، وإنما تعني عملية يتحمل فيها من ارتكبوا الجرم المسؤولية بالاعتراف بالأذى الذي أوقعوه، وبذلك يسهمون في خلق علاقة ايجابية جديدة ربما لا يتسنى لها أن تتم إذا قدموا لمحاكمات تخفيفا لعدالة عقابية ينكرون أمامها ما ارتكبوا من جرم، وتبقى مسألة العفو عن من ارتكبوا جرائم حرب محل نقاش ما بين موافق للعفو الشامل تمهيد للمصالحة، وبين معارض لذلك والمطالب بضرورة معاقبة هذه الفئة نظرا للضرر الذي أوقعته والتي لا يمكن تجاوزها والتغاضي عنها، انظر المرجع: **فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثاني النظم الوقائية وغير الحكومية، الجزائر: دار هومة، 2004، ص 153.**

<sup>1</sup> محمد عبد الغفار، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثاني النظم الوقائية وغير الحكومية، **نفس المرجع السابق**، ص 311.

<sup>2</sup> محمد عبد الغفار، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثالث التدابير الوقائية مع دراسة حالة رواندا، **نفس المرجع السابق**، ص 144.

<sup>3</sup>Gaudence Nyirabikali, "Opportunities and Challenges for Civil Society Contributions to Peace Building in Mali", **Insights on Peace and Security**, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Sweden, N° 2016/1, March 2016, p 9.

<sup>4</sup> محمد عبد الغفار، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية- الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول- مقدمة في علم النزاعات و نظام الإنذار المبكر، **نفس المرجع السابق**، ص 292.

- مقارنة نزع السلاح والاندماج في المجتمع **Disarmament and integration approach** والمشاركة في التسريح ونزع السلاح وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، وهو أمر لا يتعلق فقط بجمع الأسلحة ولكن أيضا بضمان اجتماعي مناسب حتى لا يتم تجنيد الشباب أو المقاتلين السابقين المسرحين مرة أخرى، ومن الأمثلة الناجحة للمبادرات التعاونية مع المقاتلين السابقين في **افغانستان والسودان** حيث تم تنفيذ أنشطة إزالة الألغام من قبل أفراد المجتمع مع المقاتلين المسرحين، كما إن توليد الأنشطة للمسرحين يساهم في عملية الاندماج وفي تنمية المجتمع<sup>1</sup> من خلال اشراك جميع افراده من كل الاطياف والفئات.

ومثل ما هناك الدمج المدني للمقاتلين المسرحين يمكن أن يكون هناك الدمج العسكري لهم في الجيش الوطني للدولة التي شهدت النزاعات الأهلية، خاصة التي عرفت تفككا لجيشها الوطني، وقد تم تطبيق هذا النوع من الدمج في كل من **جنوب إفريقيا، انجولا، موزمبيق، بورندي والسودان** من خلال توقيع اتفاق السلام سنة 2005،<sup>2</sup> وهذا الدمج لا يمكن أن ينجح إلا من خلال دور الفواعل غير الحكومية التي تعمل على ذلك من خلال التغيير العلاقتي والثقافي والسلوكي التي تمكن من توحيد وجهات نظر هؤلاء المقاتلين المسرحين فيما يخص الولاء للوطن وحماية الوحدة الوطنية.

-مقاربة تفعيل الحكم الرشيد والمشاركة السياسية **A approach to activating good governance and political participation** والتي حسب **محمد عبد الغفار** فإن إقامة مؤتمرات وطنية ولجان لإعادة صياغة الدستور ثم تقديم المساعدة في تنظيم الانتخابات، وإعادة ترشيد نظم الإدارة المحلية والقومية لتصبح أكثر تجاوبا مع الحاجات الإنسانية، وخاصة المجتمعات التي يثور فيها موضوع تقرير المصير، وتستوجب توسيع دائرة المشاركة السياسية لتشمل كافة الجماعات في الحكم والإدارة عن طريق المشاركة في صنع القرار،<sup>3</sup> وفي تسيير واستغلال الموارد المادية والبشرية تعتبر من أساسيات تدعيم بناء السلام.

والمنظمات غير الحكومية وفقا لمختلف المعايير التي تقوم عليها نشاطاتها من تسامح ومشاركة وإدارة سلمية للتنوع والاختلاف، والقضاء على الاغتراب السياسي وضمان فضاء يضم القوى المدنية للمشاركة في الخروج من دائرة الفوضى من خلال الانتخاب والتعبير عن الرأي بشكل ديمقراطي<sup>4</sup>، وكذلك العمل على توفير الآليات المناسبة لمشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة على المستويين المحلي والوطني، وفي التنشئة السياسية لهذه المجتمعات التي تمكن من تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم اتجاه الدولة.

#### الفرع الثاني: مقاربات أو مدخلات إعادة الاعمار المجتمعية

كما أن للمنظمات غير الحكومية دورا في استتباب الأمن وتحقيق العدالة في ظل نظام ديمقراطي، فإن دورها الأكثر أهمية هو في تحقيق الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، في بيئة اجتماعية يسودها التعايش السلمي والتعاون والتكامل، وهذا يكون في الغالب من خلال المقاربات أو المدخلات التالية:

<sup>1</sup> Gaudence Nyirabikali, Op.Cit, p9.

<sup>2</sup> نصيرة صالح، "مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ضوء التحولات العالمية الراهنة"، **أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020/2019، ص100.

<sup>3</sup> محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية- الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول- مقدمة في علم النزاعات و نظام الإنذار المبكر، **المرجع نفسه**، ص ص 270-271.

<sup>4</sup> خيرة لامين، "دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع"، **حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة قلمة الجزائر، العدد 20، جوان 2017، ص ص 36-37.

- مقارنة تعزيز دور الفئات المهمشة **Approach to enhance the role of marginalized groups** ويبرز دور المنظمات غير الحكومية في هذه المقاربة من خلال تمثيل وإسماع أصوات كل شرائح المجتمع خاصة المهمشة والمحرومة منها والدفاع عن حقوقها، وهو ما يساهم في بناء دوائر السلام من الأسفل إلى الأعلى والتي هي من أهم عوامل تدعيم التماسك الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي، وتعتبر فئة النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة أكثر الفئات المهمشة في المجتمع، لذا نجد العديد من هذه المنظمات تعمل في مجال ترقية حقوق هذه الفئات، وهذا من خلال الحرص على المساهمة بتوفير التعليم المناسب لها والعناية الصحية والغذاء الكافي لتجنب استغلالها في النزاعات المسلحة والعمالة غير القانونية...

- مقارنة تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي **A approach to promoting social and economic recovery** حسب سامي إبراهيم الخزندار فإن تحقيق التنمية الشاملة بما تحويه من تنمية اقتصادية تشمل القضاء على الفقر والبطالة وعدالة توزيع الثروة، وتحقيق التعاون المحلي وحتى الإقليمي والدولي في مجال التنمية، وبما يحققه من تبادل تجاري وتشجيع للاستثمار المشترك وإدارة الموارد المشتركة تشكل داعماً للحياة الديمقراطية، وتخلق بيئة محاصرة لجذور النزاع ومناخه،<sup>2</sup> وفي هذا الصدد فإن مساهمات المنظمات غير الحكومية في تشجيع توليد الدخل ستكون مفيدة لتوطيد ليس فقط السلام، ولكن أيضاً تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ويبرز هذا الدور خاصة في تكملة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتلبية احتياجات المواطنين، خاصة في سياق الدولة الضعيفة أو الفاشلة وبالتالي تصبح هذه المنظمات شريك حاسم في سد هذه الفجوة، وكذلك في خلق فرص عمل للمحرومين اقتصادياً خاصة الشباب والنساء للوصول إلى وسائل الإنتاج مثل الأراضي الصالحة للزراعة،<sup>3</sup> تشجيع إعادة التأهيل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي..، وهو ما يشكل داعماً أساسياً لتحقيق النمو والتنمية اللذان يؤمنان الفوائد العادلة عبر المجتمع بما تحتويان من توفير الخدمات والحاجات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن والملبس والغذاء مما يتيح الوصول لاستتباب الأمن وتحقيق الرفاهية في أرجاء المجتمع،<sup>4</sup> وتأمين تنمية شاملة ومستدامة.

- مقارنة تعزيز الملكية المحلية **Local ownership enhancement approach** إن المقاربات الأبوية للأجانب الذين يحاولون التحكم في ديناميات بناء السلام على الأراضي المحلية غالباً ما يفهمون أنهم يريدون التأثير على الديناميكيات السياسية... في منطقة أو سياق معين، هذا هو الحال بشكل خاص في آسيا وإفريقيا الوسطى وأمريكا الجنوبية وهو ما يؤدي إلى ظهور انفصال بين بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية وعمل الجهات الأجنبية، وهو ما يتطلب تحقيق الملكية أو المشاركة المجتمعية أو المحلية في بناء السلام،<sup>5</sup> فكما يرى أليكس شوبردج **Alex Shoberdj** أنه لا يمكن أن تكون الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الأصلية للنزاع فعالة ومستدامة إلا إذا قادتها جهات فاعلة محلية من المجتمع المحلي المتأثر بالنزاع.

وتتطلب هذه الجهود إتباع مقاربة تدريجية متسلسلة تبدأ بالخوض في المجتمعات المحلية لفهم تصوراتهم الخاصة للنزاع، وتحديد ما هو قائم من قدرات وإمكانات للتعمير وبناء السلام، وتعود أهمية الملكية المحلية إلى أن بناء السلام على المستوى المحلي يتمتعون بالشرعية والتواصل مع كل أطراف المجتمع وهو ما لا ينطبق على الجهات الخارجية أو المشاركة

<sup>1</sup> خيرة لكمين، نفس المرجع السابق، ص 43.

<sup>2</sup> سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وقض النزاعات إطار نظري، نفس المرجع السابق، ص 245-246.

<sup>3</sup> Gaudence Nyirabikali, Op.Cit, p 10.

<sup>4</sup> فهيل جبار جليبي، نفس المرجع السابق، ص 28.

<sup>5</sup> Catherine Woollard and authors, **White Paper on Peacebuilding**, Switzerland : Geneva, 2015, p 9.

الأجنبية والجهات المانحة،<sup>1</sup> وينبغي فهم الملكية المحلية بمفهوم أوسع يشمل كل فئات المجتمع من الجهات الحكومية وغير الحكومية<sup>2</sup> التي تعمل في إطار التعاون المتبادل والتنسيق المنظم في ما يخدم المصلحة العامة ويحمي السيادة الوطنية.

- مقارنة إعادة التأهيل **Rehabilitation approach** إن السلام الأهلي ليس فعلاً معزولاً بل هو نتاج تطورات وسياسيات تقف وراءها رؤى متجددة تؤمن بالثوابت الوطنية التي تشكل بنية المجتمع، فأى مجتمع يمر بالمرحلة الانتقالية من العنف إلى السلام تكون الحاجة ملحة فيه إلى تجاوز الانتهاكات التي وقعت سابقاً، ومواجهة تركة الماضي وآثارها السلبية سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية...، ومن ناحية أخرى على المجتمع وقواه الأساسية مواجهة التحديات المستقبلية في سبيل بناء السلم الأهلي الدائم والمستقر، ويتوقف هذا الاستقرار على مقدار إجماع الفئات المتنوعة على أهداف وطنية تتجاوز مصالحها الفرعية، وهذه الوحدة المجتمعية تتطلب تجسيد مشروع اجتماعي شامل يرمي إلى تحقيق الانسجام والتلاحم للمجتمع على المستويات كافة ويؤدي إلى صهر الجماعات المختلفة عرقياً ولغوياً ودينيًا. بما يحقق الوحدة الوطنية ويدعم الولاء للوطن<sup>3</sup> ويحقق التحول الديمقراطي المنشود.

وتبرز أهمية المنظمات غير الحكومية في هذا المجال من خلال تأهيل المواطنين ليكونوا السند للنظام السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدولة، وهذا باعتباره أهم قنوات المشاركة الشعبية ويعمل على خلق قوة تساهم في رفع مستوى الفاعلية السياسية والمهارة لدى المواطنين، وتعزيز أهمية الحقوق والواجبات في المواطنة الديمقراطية، وتتمثل أهم أدوار هذه المنظمات في هذا المجال في الدور التربوي الثقافي\* والدور التعبوي والدور الرقابي والنقدي،<sup>4</sup> كما تتبنى هذه المنظمات في إطار إعادة التأهيل سياسة بناء الثقة كشرط أساسي لبناء القدرات، وهذا نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وانهايار الروابط الاجتماعية، ويتطلب هذا تسخير جميع الإمكانيات واستخدام الآليات التي من شأنها تطوير قدرات المجتمع المحلي، حيث تعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم في مجتمعاتهم وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية وخلق مراكز إعلامية لرفع الوعي بين الأفراد،<sup>5</sup> وهو ما يؤدي إلى خلق مجتمع متماسك تسود فيه قيم التعاون والتعايش السلمي يمكن من ديمومة السلام.

- مقارنة إعادة الإعمار العمراني وتوطين المشردين واللاجئين **An approach to urban reconstruction and resettlement of displaced persons and refugees** حيث أن إعادة بناء البنية الأساسية التي دمرتها النزاعات وتمكين الدولة من توفير احتياجاتها السكانية الأساسية مثل الصحة والتعليم وتوفير الرعاية الاجتماعية وبناء

<sup>1</sup> أليكس شوبردج، "تحويل السلطة وتغيير الممارسة لدعم بناء السلام المقود محلياً الطريق إلى فهم أسباب التهجير الأصلية ومعالجتها"، **نشرة الهجرة القسرية 62**، مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد المملكة المتحدة، أكتوبر 2019، ص 70.

<sup>2</sup> Catherine Woollard and authers, Op.Cit, p 9.

<sup>3</sup> عمر جمعة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 159-160.

\* **الدور التربوي الثقافي** وهو التدريب العملي على الأسس الديمقراطية، أما **الدور التعبوي** فهو توسيع آفاق المشاركة السياسية وتزويد المجتمع بكوادر وقيادات سياسية واعدة...، وفيما يخص **الدور الرقابي والنقدي** فيتمثل في ممارسة الرقابة على الأعمال الحكومية، وتوعية وحشد المواطنين لتكون حاجز الصد في مواجهة تجاوزات السلطة.

<sup>4</sup> مجموعة باحثين، **التغيير الأمني في سورية**، تركيا: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2017، ص ص 55-56.

<sup>5</sup> نصيرة صالح، **نفس المرجع السابق**، ص 101.

اقتصاد قوي...، من الأهداف الرئيسية لإعادة بناء الدولة، وينظر إلى عملية إعادة الاعمار العمراني\* لما بعد النزاعات الأهلية<sup>1</sup> بأنها ركيزة إعادة الاعمار وبناء السلام، ذلك انه يوفر المأوى الذي يعتبر الأمان والحماية خصوصا للسكان المتضررين، كما أن ضمان الحياة والحصول على الأرض وفض نزاعات الملكية تمثل قضايا جوهرية في التصدي لأحد أهم مصادر النزاعات الأهلية، خاصة فيما يتعلق بالسكان النازحين، وعادة ما تكون هذه العملية موجهة لاعمار المناطق الريفية المهمشة، أو المناطق الحضرية ذات الأوضاع المتردية سواء في الخدمات أو مرافق البنى التحتية.

والمدخل العمراني الناجح هو الذي يتميز بطابعه الإنساني، بمعنى دمج تطوير واعمار النسيج العمراني للمنطقة مع احتياجات السكان والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار سياق المنطقة وإطارها الثقافي وهويتها، وتعتبر تجربة إعادة اعمار منطقة النهر البارد من الأمثلة الناجحة في هذا، وذلك عقب حرب عام 2007م حيث سعى المشروع إلى إعادة البناء اعتمادا على مسوحات اجتماعية وثقافة المدينة وأفراد مجتمعا، والتجاوب مع ممارساتهم وتقاليدهم ودراسة العلاقة الايكولوجية بين السكان وتفاعلاتهم مع البيئة، وكذلك تلبية احتياجات الإغاثة والنهوض الاقتصادي لدى السكان النازحين<sup>2</sup> المحتاجين للمساعدة.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية في هذا المجال المساهمة في توفير الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي، إصلاح المأوى، البناء، إدارة العيادات الصحية، إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا،<sup>3</sup> حيث أن عودة ودمج المشردين داخليا ودمج وإعادة تأهيل اللاجئين والمحاربين السابقين، والأشخاص الآخرين المتأثرين بالحرب، وضمان الحق في العودة السالمة والمتسمة بالكرامة والحماية من الاعتداءات وعدم التمييز، والحق في المواطنة والهوية، من الأمور التي تمكن من عودة الأمور لحالتها الطبيعية،<sup>4</sup> وفي نفس الوقت من المطالب الأساسية التي تعمل المنظمات غير الحكومية على الدفاع عنها، والعمل على ضمان توفرها في المجتمعات.

ويمكن توضيح مقاربات المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام من خلال الشكل التالي:

\* إن إعادة الاعمار العمراني هي إعادة البناء على المدى المتوسط والطويل والترميم المستدام للبنى التحتية الحيوية الصامدة، والخدمات، والإسكان، والمرافق، ومصادر الدخل اللازمة لتشغيل المجتمع بشكل كامل، فهي قد تشمل البنى التحتية الأساسية والخدمات المدنية والمدارس، والمستشفيات، وأنظمة الصرف الصحي ومباني الإدارة المحلية كالمحاكم، ومراكز الشرطة، ويشمل أيضا إزالة الأنقاض...، أي أنها عملية شاملة لإعادة البناء الهيكلي للدولة لما بعد النزاع الأهلي.

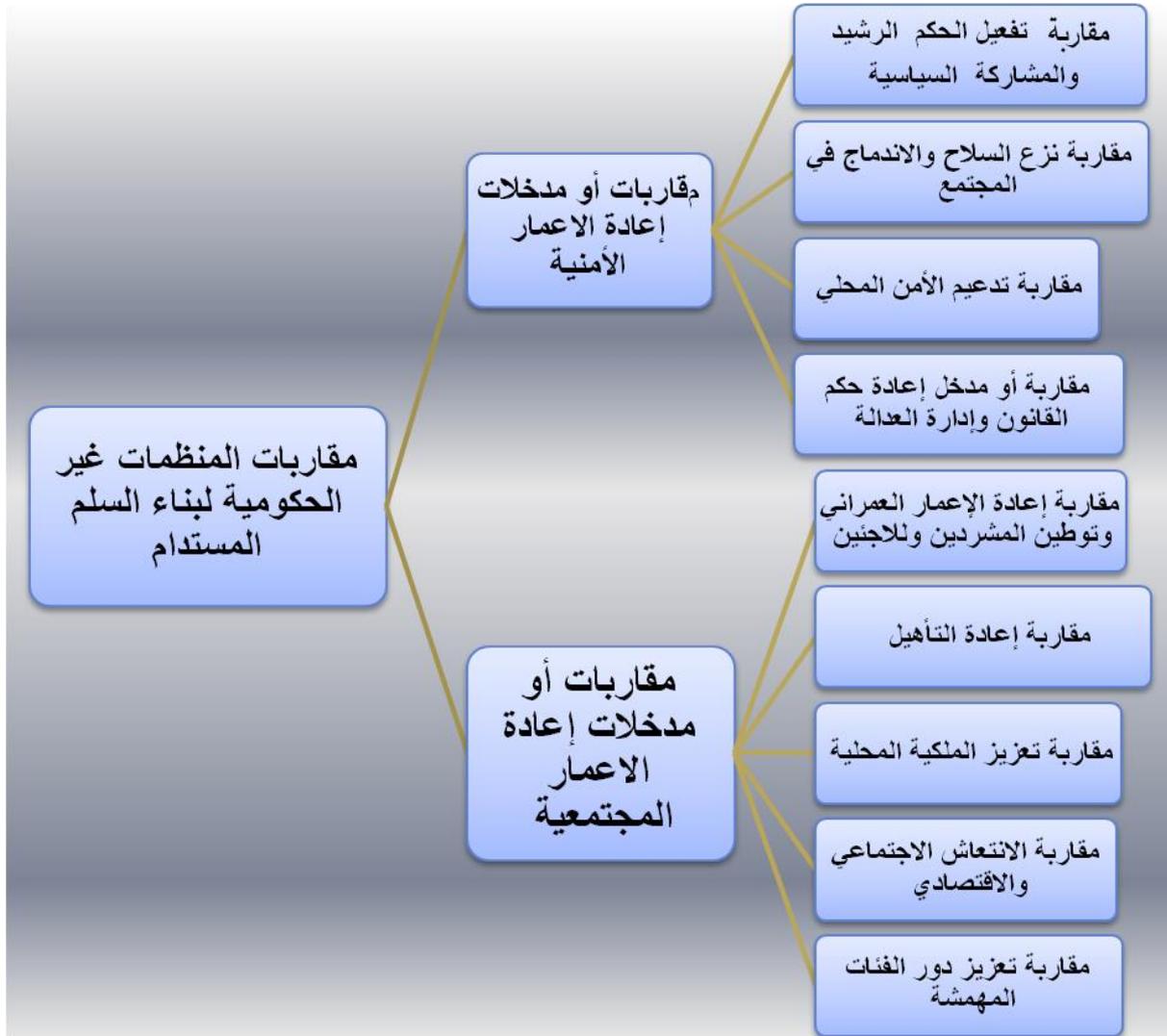
<sup>1</sup> أمينة زغيب، "استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب-نموذج إقليم كوسوفو-"، **مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص إدارة دولية**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011، ص ص 44-54.

<sup>2</sup> بكر هاشم بوم أحمد وعلي محمد السودان، "أساسات إعادة أعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب"، **مجلة جامعة الأزهر كلية الهندسة**، جامعة الأزهر مصر، المجلد 12، العدد 44، جويلية 2017، ص ص 6-7.

<sup>3</sup> أمينة زغيب، **المرجع نفسه**، ص 126.

<sup>4</sup> الاتحاد الإفريقي: المجلس التنفيذي، **تقرير عن وضع سياسة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات**، الدورة العادية التاسعة، بانجول جامبيا، 25-29 يونيو 2006، ص ص 12-13.

الشكل رقم (25): يوضح مقاربات المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة أعلاه

### المطلب الثالث: تقييم دور المنظمات غير الحكومية لبناء السلم المستدام

إن تقييم جهود المنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام في المجتمعات الأهلية مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية محيطة بها، ويعتبر حسن استغلال هذه المنظمات للفرص التي تتيحها لها بيئة النزاع الأهلي، وتغلبها على التحديات التي تواجهها هذه البيئة هو مفتاح توفيقها في تلك العملية، ويمكن حصر أهم الفرص والتحديات التي تواجهها هذه المنظمات في فرعين.

#### الفرع الأول: فرص المنظمات غير الحكومية في بناء السلام المستدام

يعتبر من أهم ما يساعد المنظمات غير الحكومية لبناء السلم المستدام هو وجود تنسيق بين الحكومة والجهات المانحة وهذه المنظمات المشاركة في مبادرات بناء السلام، مما قد يؤدي إلى عملية تدخل لبناء سلام أكثر تنظيماً وانضباطاً، وينبغي في هذا الإطار تدعيم دور المجالس المحلية عن طريق تمكينها من تصميم مبادرات بناء سلام تشاركية مدفوعة محلياً، وهذا بحكم تواجدها الدائم والقريب من السكان المحليين المعنيين ببناء السلم.

وتعتبر النيبال من الدول التي عرفت نزاعاً مسلحاً بين القوات الحكومية والمتمردين الماويين لمدة 10 سنوات، وقد انتهى النزاع بتوقيع اتفاق سلام في نوفمبر 2006، وتم وضع مجموعة واسعة من مبادرات بناء السلام في البلاد، وهي تشمل البرامج التي بدأتها المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والمتمثلة بشكل أساسي في التعليم والحملات التي يتم إجراؤها من خلال التدريب وورش العمل والحوارات الاجتماعية السياسية، وتمكين الشباب والنساء والمجموعات العرقية وضحايا النزاع،<sup>1</sup> وهو ما ساعد في تحقيق وقاية هيكلية من النزاعات العنيفة بنسبة معتبرة، وزيادة احتمالات نجاح عملية بناء السلام في هذه البلاد.

وفي نفس السياق تلعب عملية خصخصة السلام **Privatization of peace** دوراً مهماً في بناء السلام، وتمارس المنظمات غير الحكومية دوراً في هذا من خلال توجيهه وانتباه هذا القطاع إلى ضرورة المساهمة في إعادة الأعمار مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الإنسانية والبيئية...، وهو ما تسعى إليه جمعية منتدى الأعمال الإنسانية من تشجيع للحوار والتأييد المتبادل بين دوائر الأعمال والمجتمعات الإنسانية، وقد أكدت البروفيسورة روزابيث موس كانتر **Rozabith moos Kanter** أنه بالرغم من أن دوائر الأعمال كانت تنظر تقليدياً إلى القطاع الاجتماعي على أنه مزبلة يلقى فيها بالنقود الفائضة، والمعدات التي انتهى زمنها والمديرين المرهقين، فإن القطاع الخاص يميل اليوم للنظر إلى القطاع الاجتماعي ليس على أنه موضوع للتصدق والإحسان، بل على أنه فرصة لإقامة شراكة بين المنشآت الخاصة والاهتمامات العامة تنتج عنها تغييرات مريحة ومستدامة لكلا الجانبين، فقدره القطاع الخاص على توليد الاستثمار والتجارة تعتبر عامل مهم لتعزيز أنشطة بناء السلام<sup>2</sup> والمرتبطة خاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الشكوك حول استدامة التزامات القطاع الخاص، ثمة اعتراف عام بأن رأس المال الخاص إذا وجه توجيهها سليماً في إطار الشراكة مع كل من القطاع الثالث والعام قادر على تحقيق مساهمات ضخمة في بناء القدرات وإعادة التأهيل الاجتماعي، وخلق مؤسسات سوق رأس المال اللازمة مثل البنوك الاستثمارية، والصناديق الإنمائية وصناديق تمويل المشروعات، وتشجيع سيادة القانون التي لا غنى عنها لتأمين الاستثمارات...<sup>3</sup>، وهو ما يبرز أهمية الشراكة بين هذه القطاعات الثلاث في التخطيط الاستراتيجي والإدارة لتقليص تكاليف النزاعات الأهلية، وقد كان للقطاع الخاص دور في الانتعاش الاقتصادي في موزمبيق بعد انتهاء الحرب الأهلية المدمرة في عام 1992 حيث تحولت موزمبيق من ثاني أفقر دولة في العالم إلى بلد لديه آفاق اقتصادية واعدة، ووصلت معدلات النمو إلى 10% وانخفض

<sup>1</sup>Prakash Bhattarai, **Inclusive peacebuilding in Nepal: challenges and opportunities**, 0309//2013, website: <https://www.peaceinsight.org/en/articles/inclusive-peacebuilding-nepal/?location=nepal&theme=>، Date of access: 07/01/2021.

\* **خصخصة السلام** هو إشراك القطاع الخاص في عملية بناء السلام المرتبطة أساساً بالتنمية والمصالحة باعتبارهما مقدمة لتعزيز السلام ومنع تكرار العنف، والانتقال إلى التنمية، وهي مهمة لا يمكن للحكومات الضعيفة والمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بها لوحدهما دون إشراك القطاع الخاص، ذلك أن الاستثمار الخاص سيظل هو القاطرة الأساسية للنمو والتنمية المستدامين في المجتمعات التي مزقتها النزاعات الأهلية، وهذا بتوفير رأس المال المادي المحلي، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: ألن جيرسون وكوليتا ، **خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن** ، ترجمة اسعد حليم، مصر: الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004.

<sup>2</sup> ألن جيرسون وكوليتا، **خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن** ، (ترجمة): اسعد حليم، مصر: الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004، ص ص 163-187.

<sup>3</sup> ألن جيرسون وكوليتا، **المرجع نفسه** ، ص ص 163-187.

التضخم انخفاضاً ملموساً، والاستثمار الأجنبي أخذ في الزيادة، وما زالت موزمبيق تكشف عن مؤشرات إيجابية للنمو والتنمية،<sup>1</sup> وهو ما يساعد على استتباب الأمن والحفاظ على السلم الأهلي.

كما تلعب المنظمات غير الحكومية خاصة العرفية منها دوراً مهماً في عملية بناء السلام بسبب الثقة التي تتمتع بها في مجتمعاتها، والأدوار التي تمارسها والمتعلقة بتطبيق العدالة وتسوية النزاعات العائلية المتعلقة خاصة بالأراضي...، وهو ما يؤهلها لتعزيز التعبئة الاجتماعية وإدارة علاقات المجتمع المحلي، ويوفر المعلومات والموارد والمهارات التي يمكن أن تفيد مجتمعاتهم في بناء السلام، وضمان وجود فهم شامل للقضايا الحقيقية وراء النزاع وتسهيل المشاركة الشاملة في وضع الحلول المناسبة وتنفيذها، وهو ما يحقق رؤية مشتركة لبناء هيكل سياسي واجتماعي شامل يؤدي إلى دعم التعايش السلمي،<sup>2</sup> ونبذ العنف.

تعتبر المنظمات غير الحكومية محفزات لمضاعفة التنمية، وتتحدى بالمرونة في أنشطتها وعلاقاتها مع السكان المحليين، وأكثر قدرة على الاستماع والاستجابة وعلى تمكين الفئات المهمشة، وهي تتمتع بصدق الدافع الإيديولوجي وراء نشاطاتها (وهذا لا ينفي وجود من تعمل لصالح إيديولوجيات خاصة تخدم مصالحها)، وأهمية الدور الرقابي الذي تمارسه على الجهات الحكومية، كما ترى سارة كروثر Sarah Crowther أن هذه المنظمات لها القدرة على زيادة الانسجام والتسامح بين الأطراف المتنازعة سابقاً من خلال خلق مساحة لإعادة بناء العلاقات، والقدرة على الإبداع والابتكار لأنشطة تعالج مشكلة النزاعات وانعدام الأمن والصدمات...، والاستفادة من الثقافة المحلية والقواعد المؤسسية\* فيما يخدم بناء السلام. ولها أيضاً القدرة على البناء وإعادة بناء التواصل الفعال مع السكان المحليين، وتلعب دور الشاهد والمراقب والمرسل مع الجهات الحكومية والدولية\* لحماية الفئات الضعيفة والمحرومة في المجتمع في حالة فشل الحماية المحلية، وهي قادرة على البقاء نشطة والعمل في الأماكن والأوقات التي في الغالب لا يمكن لجهات أخرى غيرها البقاء والعمل وهذا أثناء وقف إطلاق النار وما إلى ذلك (المناطق ذات التهديد الأمني العالي)،<sup>3</sup> وهذا لتأمين الحاجات الأساسية لسكان تلك المناطق الذين هم في أمس الحاجة إليها.

كما أن ممارستها لأنشطة تعزيز السلام على المدى الطويل والمتعلقة بالمناصرة والاتصال العام تساهم في توضيح المصالح وإثارة القضايا ذات الصلة في السياسات العامة، وغرس ثقافة السلام والمصالحة والتثنية الاجتماعية، وبناء التماسك الاجتماعي الحساس للنزاعات،<sup>4</sup> وتنمية المهارات المحلية وإنعاش الحياة الاقتصادية، وحماية البيئة المجتمعية والنباتية والموارد المحلية...، وكلها تعتبر من العوامل التي تساعد في استدامة السلم والتقليل من احتمالات انهياره في

<sup>1</sup> ألن جيرسون وكوليتا، المرجع نفسه، ص ص 163-187.

<sup>2</sup> Gaudence Nyirabikali, Op.Cit, pp 6\_7.

\* القواعد المؤسسية هي مجموعة القيم والأسس التي يقوم عليها المجتمع وتعتبر من المسلمات التي لا يمكن مخالفتها.

\* دور المراسل مع الجهات الحكومية والدولية للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية كثيراً ما يكون هذا الدور السبب في إدخال الدولة في دوامة من العنف والنزاعات والحروب الأهلية التي تخدم مصالح تلك الجهات، وتمكنها من التدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك سيادة الدولة.

<sup>3</sup> Sarah Crowther, "The Role of NGOs, Local and International, in Post-war Peacebuilding", **Committee for Conflict Transformation Support(Newsletter CCTS )**, Conciliation ResourcesUK , Number 15, Winter 2001, p p 4\_5.

<sup>4</sup> Oksana Tarapatova, "Local NGOs' Contribution to Peacebuilding and Conflict Prevention in the Southern Region of Ukraine", **Master Thesis in Social Sciences**, Linnaeus University Sweden, Spring Semester 2019, p 15.

المستقبل، ويمكن القول إجمالاً إن الفرص التي تهيئ للمنظمات غير الحكومية النجاح في عملية بناء السلم لا يمكن أن تتجح من دون تحقيق الشراكة الفعالة مع كل من القطاع الحكومي والخاص.

### الفرع الثاني: تحديات المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام

تواجه المنظمات غير الحكومية في إطار تدخلها لبناء السلم المستدام في المجتمعات التي عرفت تسوية للنزاعات الأهلية على مستواها جملة من التحديات يمكن حصرها في:

• مشكلة الشمولية فمن السهل التفكير في أنه يتم فعل الكثير لتعزيز السلام الشامل، ومع ذلك في الواقع يحدث القليل جداً على الأرض ويمكن تخصيص أسباب ذلك إلى أن البنية التحتية للسلام القائمة والتي تضم المجالس المحلية ومجموعات عمل السلام ومبادرات المجتمع المدني لا تعمل بشكل صحيح، ويرجع ذلك أساساً إلى التسييس المفرط لمبادرات بناء السلام والافتقار إلى التوجيه المناسب للسياسات فبدلاً من الشمولية الرأسية لبناء السلام هي أفقية بطبيعتها، ونتيجة لذلك يكون هناك انفصال بين جهود بناء السلام المحلية والوطنية، حيث نجد العديد من مبادرات بناء السلام على المستويين المحلي والوطني يسيطر عليها سياسيون ونخب تعمل لمصالحها الخاصة، وغالباً ما يكون المانحون أيضاً متواطئين في هذه المبادرات الأفقية ونتيجة لذلك غالباً ما يتم استبعاد المجموعات المحلية الأقل قوة اجتماعياً وسياسياً من مبادرات السلام<sup>1</sup> وهو ما يعرقل عملية بناء السلام.

• المنظمات غير الحكومية لا تستطيع إنفاذ حقوق الناس لأنه ليس لها القدرة على اللجوء إلى القوة القسرية المشروعة أو التهديد باستخدام القوة وهو ما ذكرناه سابقاً وهذا لحماية الناس وحقوقهم مثل الشرطة والجيش والعقاب القضائي، لكن لها القدرة على اكتساب سلطة كاريزمية أو تقليدية، وهناك أيضاً قضية المساءلة والشرعية المحلية لها والتي بموجبها تطالب بالحق بالعمل والحق في التقدم للحصول على الموارد الوطنية والدولية،<sup>2</sup> وكذلك مدى شفافية نشاطاتها ومصداقية دوافعها تجاه هذه العملية.

• عدم وجود التنسيق والترابط بين جهود بناء السلام المحلية والوطنية من حيث التمويل والبرمجة والتواصل والتعاون، كما يمكن أن يكون هناك أيضاً عدم تنسيق في جهود بناء السلام الموحدة بين الجهات المانحة وهذه المنظمات المحلية أو الوطنية، أو وجود تفاوت فيما يتعلق بالتمويل ففي حين أن بعض مبادرات بناء السلام تعاني من إفراط في التمويل، فإن البعض الآخر يعاني من نقص التمويل، ففي النيبال تم ضخ الكثير من الأموال في مبادرات الحوار والمناصرة - بإسم بناء الدستور ورأب الانقسامات المجتمعية - ولكن دون تغيير ملحوظ في الواقع حيث ازداد الاستقطاب والتوتر بين فئات المجتمع<sup>3</sup> وهو ما يهدد من نجاح عملية بناء السلام.

• مشكلة تحدي الملكية المحلية حيث نجد أن المنظمات غير الحكومية مستعدة للتعاون وفهم الحاجة إلى الدعم الخارجي من حيث المعرفة والمهارات والموارد (يجب أن يكون هذا بشروط محددة)، لكن النقد الذي يتم توجيهه في اغلب الأحيان هو أن هؤلاء المانحين الخارجيين لهم مناطقهم المحددة مسبقاً والأنشطة التي هم على استعداد لدعمها، لكن في الغالب هذه التوجهات لا تتوافق مع الاحتياجات المحلية الحقيقية، مثال ذلك هو دعم الاتحاد الأوروبي للمنظمات غير الحكومية في مالي بشأن تعزيز قدراتها للمساهمة في وضع سياسات واستراتيجيات التنمية، بينما هذا التوجه لا يساهم في تعزيز القدرات المباشرة للسكان المحليين والاهتمام بالأولويات والاحتياجات الأساسية لهم، وهو ما يتطلب بناء الأنشطة

<sup>1</sup> Prakash Bhattarai, **Inclusive peacebuilding in Nepal: challenges and opportunities**, 03 September 2013, website: <https://www.peaceinsight.org/en/articles/inclusive-peacebuilding-nepal/?location=nepal&theme=>, Date of access: 07/01/2021.

<sup>2</sup> Sarah Crowther, OP.CIt, p 6.

<sup>3</sup> Gaudence Nyirabikali, OP.CIt, p16 .

على أساس الاحتياجات المحلية بدلاً من وصفات العلاج دون سؤال المرضى عن أمراضهم،<sup>1</sup> وهو ما يبين أهمية تحقيق الملكية المحلية سواء من حيث وضع الاستراتيجيات أو توفير الدعم اللوجستي أو المادي والابتعاد قدر الإمكان عن الدعم الخارجي.

• عدم مشاركة المجتمع المحلي في العملية حيث هناك غياب واضح لثقافة الربط والتعلم بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في مبادرات بناء السلام على وجه الخصوص، كما يوجد توجه قويلبناء السلام من أعلى إلى أسفل بدلاً من بناء السلام من الأسفل وهو ما تعاني منه النيبال، وهو ما يتطلب وضع برامج بناء سلام متعددة الأبعاد تعالج الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأولئك الأشخاص الذين يشكلون المجموعة الأكثر ضعفاً بسبب النزاع، وفي نفس السياق تساهم في الوقاية من تجدد النزاعات مستقبلاً.

• إنفاق الكثير من الأموال على التدريب على بناء السلام والدعوة إليه، إلا أن القليل جداً من التمويل قد يذهب إلى من هم في أمس الحاجة إليه في المناطق والمجتمعات المتضررة من النزاع، وكذلك تنفيذ عدد قليل جداً من مبادرات بناء السلام المتوسطة والطويلة الأجل التي يمكن أن تسهم في الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف،<sup>2</sup> والتركيز على العمليات الآنية ذات التأثير الضعيف على بناء السلام الدائم.

مما سبق يتضح أن التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية لبناء السلام المستدام تتمثل غالباً في عدم وضوح الاستراتيجيات التي تتبناها أو الأهداف التي ترمي إليها من خلال هذه العملية، كما تعتبر مشكلة عدم وجود التنسيق والتكامل مع باقي الجهات العاملة في هذا الإطار من أكثر العوائق لنجاح هذه العملية، وكذلك مشكلة الاعتماد على الدعم الخارجي سواء من حيث التمويل أو من حيث وضع الخطط وتنظيم الأهداف على المدى القريب أو البعيد فيما يخص عملية بناء السلام.

<sup>1</sup> Gaudence Nyirabikali, OP.CIt, p16 .

<sup>2</sup> Prakash Bhattarai, Inclusive peacebuilding in Nepal: challenges and opportunities, 03 September 2013, website: <https://www.peaceinsight.org/en/articles/inclusive-peacebuilding-nepal/?location=nepal&theme=>, Date of access: 07/01/2021.

## خلاصة الفصل الثاني

لقد حاولنا التطرق في هذا الفصل إلى دور المنظمات غير الحكومية كأحد الفواعل غير الرسمية التي أصبح لها دور بارز في مجال حل النزاعات الأهلية، هذه الأخيرة والتي مع نهاية الحرب الباردة والتحويلات التي عرفت طبيعة النزاعات أصبحت هي الأكثر انتشاراً مقارنة مع تلك الدولية، وهو ما استدعى ضرورة تدخل فواعل غير دبلوماسية لحل هذه النزاعات، وقد حاولنا بداية التطرق إلى وساطة المنظمات غير الحكومية لحل النزاعات الأهلية حيث تعرضنا إلى أهميتها وهذا بحكم قربها من أطراف النزاع ومعرفتها بمشاكلهم وانشغالهم التي تكون في الغالب هي الأساس في ظهور النزاعات، وإلى مميزاتها المتمثلة أساساً في القدرة على التغلغل في المجتمع والتعامل مع جميع فئات المجتمع خاصة المهمشة منها، وتمارس هذه الوساطة عن طريق أساليبها المتعددة والتي ترمي إلى تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع للوصول إلى تسوية لهذا النزاع.

كما تطرقنا إلى الدبلوماسية الوقائية الغير رسمية للمنظمات غير الحكومية، حيث تم التعريف بالدبلوماسية الوقائية غير الحكومية لهذه المنظمات والتي تشمل مجموع الإجراءات والأعمال التي تمارسها لمنع نشوب النزاعات بين الأطراف المتنازعة أو منع تصاعد النزاعات القائمة، وكذلك إلى علاقة هذه الدبلوماسية الوقائية بحفظ السلم باعتبارها عملية سلمية مبنية على الثقة والتوافق، وإلى استراتيجياتها التي ترمي إلى تشجيع كل ما من شأنه دعم التجانس الاجتماعي، وتحقيق الشراكة والتنسيق مع جميع الفاعلين في مجال حفظ السلم، وإلى آلياتها لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية والتي على رأسها دورها في نظام الإنذار المبكر، وعملها الوقائي هذا يمكن أن يكفل بالنجاح أو الفشل تبعاً لقدرتها على استغلال الفرص والتحديات التي توجد في البيئة الداخلية لها لخارجية للنزاع.

كما تم التطرق إلى الدور للمنظمات غير الحكومية في إدارة وتسوية النزاعات الأهلية لصنع السلام عبر التحكم في مضمون المصالح المشتركة بين أطراف النزاع وقضايا الخلاف للتأثير على مواقفها تمهيداً للتقريب بين وجهات النظر، وهذا بالاعتماد على آلياتها المتعددة والتي أبرزها منهج الحل التفاعلي القائم على الخصوصية والسرية، وكذلك إلى دورها في عملية صنع السلام من خلال الاعتماد على مقاربات أو مدخلات متعددة والتي على رأسها مقاربة المباريات والمقاربات التوافقية التي ترمي إلى تحقيق التوافق الإيجابي بين أطراف النزاع مما يؤدي إلى تحقيق التعايش السلمي المبني على التعاون والتبادل النافع للجميع.

أخيراً تم التطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية في تحويل النزاعات الأهلية لبناء السلام، حيث تناولنا أولاً دورها في تحويل النزاعات الأهلية الذي يهدف إلى تحويل مسرى النزاع ككل من الاتجاه العنيف وحتى المسلح إلى الاتجاه السلمي والتوافقي وعلى مستوى المجتمع ككل، وهذه المنظمات تساهم في ذلك عن طريق مسارات التغيير على مستويات متعددة، وما يساعد هذه المنظمات في هذا التغيير هو قدرتها على تعزيز قنوات التواصل ما بين القيادة العليا والقاعدة الشعبية، ومن بناء القدرات، وعلى المناصرة والمواجهة والتي تنبثق من الوعي بالاحتياجات والمصالح الأساسية، كما تمت الإشارة إلى مقاربات هذه المنظمات لبناء السلام واستدامته والتي تكون عن طريق مقاربات إعادة الأعمار الأمنية ومقاربات إعادة الأعمار المجتمعية.

## الإطار التطبيقي

الفصل الثالث: ولاية غرداية: تاريخ أزمات الحقبة  
الاستقلالية السيرورة - الأسباب

### تمهيد

المبحث الأول: ولاية غرداية لمحة عامة

المبحث الثاني: تاريخ الأزمات في ولاية غرداية منذ  
الاستقلال

المبحث الثالث: الأسباب السياسي-أمنية للزمات في  
ولاية غرداية

المبحث الرابع: الأسباب السوسيو-اقتصادية لازمة  
غرداية 2013 والحلول المتخذة لحل هذه الأزمة

خلاصة الفصل الثالث

## تمهيد:

إن الآثار والمخلفات التي يتركها الاستعمار بعد خروجه من الدول التي احتلها تبقى باقية وظاهرة للعيان، وتعتبر التراكبات الاجتماعية من أبرز هذه المخلفات، ذلك أن تأثيرها يكون على أفراد المجتمع مباشرة، فيهدد وحدتهم واندماجهم مع بعض في بوتقة واحدة هي الهوية الوطنية دون تمييز على أساس قبلي، عرقي أو لغوي...، وتعتبر الجزائر من الدول المستقلة عن الاحتلال الفرنسي وعانت من تركاته المتعددة والتي منها الاجتماعية، فقد عمل هذا الاحتلال لضمان بقائه في الجزائر على سياسة فرق تسد، فغرس في المجتمع الجزائري العنصرية والتعصب للقبيلة أو العرش أو لجهة حزبية على حساب الوحدة الوطنية والمصير المشترك.

ورغم ما اتسم به المجتمع الجزائري من تلاحم وتكاتف في مختلف المحن والأزمات التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال، إلا أن هذه السياسة الاستعمارية القائمة على التفرقة كان لها تأثير على استقرار البلاد، فقد عرفت بعد الاستقلال بعض الأزمات والنزاعات نتيجة هذه السياسة، والتي كادت في العديد من المرات أن تهدد استقرارها الأمني، أو قد هددته مثل ما حدث في العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، وقد لاحظ الجميع النتائج السلبية التي خلفتها على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...، رغم انه كان لها بعض النتائج ايجابية والتي منها تحول الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية وإمكانية التداول على السلطة.

إن هذه الأزمات والنزاعات التي عرفتها البلاد تعددت ما بين وطنية ومحلية، وقد اختلفت أسبابها من اقتصادية واجتماعية إلى سياسية وهوياتية، وتعتبر الأزمات المحلية التي عرفتها بعض ولايات الوطن من هذه الأزمات التي كان لها تأثير على المستوى الوطني ككل، ذلك أنها مست خاصة الولايات التي تعرف تنوع هوياتي سواء من حيث اللغة أو من حيث العرق أو المذهب الديني، وهذا لا ينفي وجود العديد من الأزمات في ولايات أخرى لا تعرف هذا التنوع لكن كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى أن تكون مصدر للآزمات خاصة منها الجانب الاجتماعي والتنمية....

وولاية غرداية إحدى هذه الولايات التي تعرف تنوع في تركيبها الاجتماعي حيث نجد كل من السكان العرب ذو المذهب المالكي والميزاب أصحاب المذهب الإباضي، وقد تعايشوا مع بعضهم البعض قبل الاستعمار الفرنسي ومنذ قرون، إلا أن هذا التعايش السلمي عرف بعض الأزمات والنزاعات الأهلية التي كادت أن تتحول إلى حرب أهلية نتيجة أسباب متعددة أغلبها كانت مرتبطة بملكية الأراضي أو توزيع السكنات...، وقد خلفت وراءها خسائر في الأرواح والممتلكات العمومية والخاصة.

وقد استدعت هذه الأوضاع تدخل الحكومة وحتى جهات غير حكومية لحل هذه الأزمات أو النزاعات لإيجاد حلول تمكن من الخروج من هذه الأزمات بأقل الأضرار وتعمل على تحقيق اللحمة والوحدة ما بين جميع سكان الولاية دون تمييز، وهذا من خلال آليات متعددة سواء سلمية أو بفرص القوة، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال أربعة مباحث نتناول كل من لمحة عامة لولاية غرداية، ثم إلى تاريخ الأزمات في ولاية غرداية منذ الاستقلال، ثم إلى الأسباب السياسي-أمنية والسوسيو-اقتصادية للنزاعات الأهلية في ولاية غرداية، والحلول المتخذة من طرف السلطة لمعالجتها.

## المبحث الأول: ولاية غرداية لمحة عامة

بما أن ولاية غرداية احد أهم الولايات في الجزائر التي عرفت نزاعات أهلية أو أزمات قبل الاستقلال أو بعده، وما الأحداث الأخيرة محل الدراسة التي عرفتها الولاية منذ سنة 2013 والتي تعتبر أكثر النزاعات دموية، ومن أطولها مدة حيث استمرت إلى غاية سنة 2015 إلا استمرار لتلك النزاعات، فانه حتى يتسنى لنا الوقوف عند الأسباب الحقيقية لهذه النزاعات، والنتائج التي خلفتها، يجدر بنا التطرق إلى دراسة انتروبولوجية لهذه الولاية نقف فيها عند التوقع الجغرافي والتنوع السكاني لهذه الولاية، وكذا إلى النظم الاجتماعية بها، خاصة أن هذه الولاية تتميز بالتركيبية الازدواجية في اللغة والعرق وهو ما جعل منها ولاية متميزة عن باقي الولايات الأخرى في الوطن، وسنتطرق إلى ذلك من خلال ثلاثة مطالب تتطرق بالتوالي إلى كل من الجغرافيا والتاريخ، التكوين الاجتماعي لولاية غرداية، النظم الاجتماعية لولاية غرداية: الاجتماعية والاقتصادية.

## المطلب الأول: ولاية غرداية: الجغرافيا والتاريخ

إن الملاحظ لتاريخ الأمم وتطورها عبر الزمن يجد أن العوامل الجغرافية احد العوامل الأساسية التي تعمل على تطور هذه الأمم واستمرارها أو العكس، فهي توفر احد المكونات الأساسية لتواجد هذه الأمم ألا وهو الرقعة الجغرافية، المياه والتحصين ..، وهو ما يبرز أهمية التطرق إلى جغرافيا التجمعات السكانية قبل الخوض في سيرورتها التاريخية، وفي ولاية غرداية نجد أن العوامل الجغرافية لعبت دورا في تسطير تاريخ المنطقة واعمارها، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال فرعين.

## الفرع الأول: جغرافيا ولاية غرداية

ولاية غرداية هي إحدى ولايات الجزائر الصحراوية التي تتميز بمناخ صحراوي حار وجاف وبطبيعة جبلية قاسية، واهم ما يميز ولاية غرداية من الناحية الجغرافية نجد:

## 1. الموقع الجغرافي:

تقع ولاية غرداية شمالي صحراء الجزائر، ومقر الولاية غرداية تبعد ب 600 كلم جنوب العاصمة الجزائر، مساحتها الإجمالية تقدر ب 86105 كلم<sup>2</sup>، امتدادها من الشمال إلى الجنوب 450 كلم، ومن الشرق إلى الغرب من 200 إلى 250 كلم ترتفع عن مستوى سطح البحر ب 460 م، تحد ولاية غرداية كل من : ولاية الجلفة وولاية الأغواط شمالا، ولاية البيض وولاية أدرار غربا وولاية ورقلة شرقا، وولاية تمنراست جنوبا.<sup>1</sup>

أما عن تنظيم الولاية فهي مكونة من 07 دوائر (غرداية، بونورة، بريان، متليلي، القرارة، زلفانة وضاية بن ضحوة) و10 بلديات (غرداية، ضاية بن ضحوة، زلفانة، القرارة، المنصورة، العطف، بونورة، بريان، متليلي وسبسب)<sup>2</sup>، يمثل غرداية في المجلس الشعبي الوطني 3 نواب<sup>3</sup> للعهدة التاسعة الممتدة من 2021-2026، وهم كل من بوغالي ابراهيم، عبد

<sup>1</sup> جامعة غرداية، التعريف بولاية غرداية، دون سنة نشر، على الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-ghardaia.dz>، تاريخ الإطلاع: 2021/08/15.

<sup>2</sup> مكتب الجمعيات، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية غرداية، تاريخ المقابلة 2023/01/17.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-02 المؤرخ في 16 مارس 2021 المتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، 2021، ص 7.

الرحمان وطرباقو على<sup>1</sup> وهم النواب التي افرزتهم الانتخابات التشريعية الأخيرة التي عرفتها البلاد بعد الحراك الشعبي 2019.

### جيولوجية وهيدروغرافية الولاية:

ولاية غرداية تضم مجموعة من الوديان أهمها وادي ميزاب والذي يطلق عليه اسم الشبكة بسبب الشعاب والوديان العديدة التي تلتقي في واد واحد متخذة شكل شبكة، ويبلغ طول الوادي حوالي 20 كلم من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، ووادي ميزاب هو عبارة عن هضبة شبه مستوية صخورها رسوبية تكونت في العصر الطباشيري، وبفعل السيلان القوي للمياه في بداية العصر الجيولوجي الرابع، ويعامل الحث بفعل المياه والرياح القوية تم تشكيل مجموعة معقدة من الوديان والشعاب، ومن أهم هذه الوديان نجد وادي ميزاب والذي يستقبل كل من وادي لعذيرة ووادي لبيض ووادي تزوز... ليصب في الأخير بسبخة الهبشة على بعد 16 كلم من نقوسة شمال ولاية ورقلة،<sup>2</sup> حيث أصبحت هذه المدينة تعرف به.

### 2. الظروف المناخية:

يتميز مناخ ولاية غرداية مثلما هو الحال في أجزاء أخرى من الصحراء بصيف حار وشتاء معتدل، أما هطول الأمطار فهو منخفض جدا وغير منتظم، ففي غرداية تختلف كمية الأمطار المتساقطة بين 13 و 68 ملم، في مدة متوسطة تقدر 15 يوما في السنة، وفيما يخص درجة الحرارة فان الفترة الحارة تبدأ في شهر ماي وتستمر حتى سبتمبر، ويصل متوسط درجة الحرارة في شهر جويلية إلى 36.3 درجة مئوية، أما الحد الأقصى المطلق، فيبلغ في هذه الفترة 47 درجة مئوية، أما في الفترة الشتوية فقد لا يتجاوز متوسط درجة الحرارة في شهر جانفي 9.2 درجة مئوية، والحد الأدنى المطلق لهذه الفترة بلغ -1 درجة مئوية،<sup>3</sup> أي أنها تتميز بمناخ صحراوي بامتياز.

وفيما يتعلق بالرياح فهي في أوقات معينة من السنة، وعادة في شهري مارس وأفريل، كما أن العواصف الرملية شائعة جدا خاصة خلال فصل الربيع في أشهر أفريل، ماي وجوان، أما بالنسبة لرياح السيروكو الحارة في منطقة غرداية، فنسجل في المتوسط 11 يوما في السنة خلال الفترة التي تمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر،<sup>4</sup> وما يلاحظ أن هذه الظروف المناخية ومع التضاريس الصخرية والوديان المتواجدة بها والتي على رأسها وادي ميزاب الذي غالبا ما تكنى به هذه المدينة، تجعل من هذه المدينة مدينة محصنة وعصية على أي عدوان خارجي، وهو ما شجع على الاستيطان بها سواء من طرف بني ميزاب أو القبائل العربية.

<sup>1</sup> المجلس الشعبي الوطني، قائمة نواب المجلس للعهدة التاسعة 2021-2026، على الموقع الإلكتروني: <http://www.apn.dz/deputes-liste>، تاريخ الإطلاع: 2022/08/24.

<sup>2</sup> زعابة عمر ومعروف بلحاج، "اثر العوامل المناخية في التشكيل العمراني لمدن وادي ميزاب-مدينة غرداية انموذجا"، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 28-29، جانفي-جوان 2016، ص ص 110-111.

<sup>3</sup> ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته OPVM، تقديم، على الموقع الإلكتروني: [http://www.opvm.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85\\_12/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA\\_10/d](http://www.opvm.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85_12/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_10/d) تاريخ الإطلاع: 2021/10/16

<sup>4</sup> ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته OPVM، تقديم، على الموقع الإلكتروني: [http://www.opvm.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85\\_12/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA\\_10/d](http://www.opvm.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85_12/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_10/d) تاريخ الإطلاع: 2021/10/16.

### الفرع الثاني: تاريخ ولاية غرداية

لقد عرفت ولاية غرداية عدة محطات تاريخية كان لها تأثير في تشكيل هذه المدينة في الوقت الحالي التي عليه الآن، وتبرز أهم مراحل التطور التاريخي لولاية غرداية في:

#### 1. مرحلة ما قبل التاريخ:

تشير كتب التاريخ إلى أن منطقة غرداية عرفت حضارات ما قبل التاريخ وبالضبط تعود إلى العصر الحجري الحديث المؤرخة إلى أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد، وهذا من خلال الشواهد الأثرية كالصناعات الحجرية، النقوش الصخرية وبعض المعالم الجنائزية المتواجدة في المنطقة عبر عدة محطات مثل: مومو، انتيسة بني يزقن، بابا السعد...<sup>1</sup> وكذلك ما أكده الباحث الفرنسي بيير روفو PIERRE ROFFO خلال الدورة الحادية عشر لمؤتمر ما قبل التاريخ بفرنسا عام 1934م، حيث أكد وجود صناعة حجرية تعود إلى الحضارة الموستيرية القديمة والعاترية الحديثة، وكذا النيوليتي، والنيوليتي ذات التقليد القفصي، فقد عثر على حوالي 2956 أداة حجرية تنتشر في كل من ضواحي المنيعة مثليلي وقارة الطعام بنواحي بنورة،<sup>2</sup> وهو الأمر الذي يبرز مدى تأصل مدينة غرداية في التاريخ.

#### 2. المرحلة الإسلامية:

وقد انقسمت هذه المرحلة إلى فترات تمثلت في:

#### الفترة المبكرة: بداية من الفتوحات الإسلامية إلى بداية القرن 11م

تشير بعض الروايات التاريخية أن قبيلة زناتة البربرية قد سكنت وادي ميزاب منذ القديم،<sup>3</sup> والتي حسب ابن خلدون قد استوطنت وادي ميزاب بعد أن هجرت موطنها الأصلي نتيجة هزيمتها من طرف المنافسين الجدد المتمثلين في قبائل بني هلال، وقد شكلت هذه المنطقة ملجأ لقبيلة الزناتة بعد نفيها من موطنها،<sup>4</sup> وبداية من القرن السابع الميلادي بدأت في إنشاء أولى القصور، وأغلبها شيدت على سفح الجبال وعلى ضفاف مجرى وادي ميزاب في المراحل الأولى. وبداية من القرن العاشر ميلادي تغيرت الظروف فظهرت قصور وادي ميزاب المعروفة حاليا بشكلها المعماري المتميز والمتحضر، إذ في أعالي الجبال تم إحصاء ما يقارب من 24 قصرا مندثرة، أغلبها قد اندثر عن آخرها ولم يبق منها سوى بعض المقابر أو بعض الأطلال من أسوار وأبراج دفاعية، وأحسن مثال على ذلك القصر التاريخي المندثر تليزيت الذي يقع بالجنوب الشرقي من قصر العطف الحالي الذي شيد حوالي سنة 675م بالإضافة إلى قصور أخرى منها ما بقيت بعض أثارها ومنها ما اندثر.

وقد كان يطبع على هؤلاء السكان طابع البداوة والبساطة فحافظوا على نظام حياتهم كشعب يعتمد على تربية المواشي بالدرجة الأولى وعلى الزراعة الموسمية بالدرجة الثانية،<sup>5</sup> وقد اعتنق البربر في هذه الفترة الإسلام<sup>1</sup> وساهموا في

<sup>1</sup> وزارة الثقافة، ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، ولاية غرداية التراث المادي وغير المادي، الجزائر: ديوان حماية وادي ميزاب و ترقيته، دون ذكر سنة النشر، ص 06.

<sup>2</sup> عمر بن محمد زعابة، "اليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي ميزاب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د. في العلوم تخصص حفظ وتسيير التراث الأثري، جامعة ابي بكر بلقايد، 2016/2015، ص 69.

<sup>3</sup> كمال رمضان، إطلالة على بعض القصور التاريخية المندثرة بولاية غرداية، الجزائر: ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، 2014، ص 4.

<sup>4</sup> Brahim Cherifi, Le M'zab Etudes d'anthropologie historique et culturelle, Alger: Edition Sedia , P p 118-119.

<sup>5</sup> كمال رمضان، نفس المرجع السابق، ص 4.

نشره ، ولما ظهرت المذاهب الفقهية سبقت إلى القبيلة الزناتية أصول المعتزلة\* فآخذوا بها<sup>2</sup>، وكانت هذه المرحلة منعرجا مهما في حياة السكان الذين عدلوا عن حياة الترحال ليجعلوا من ربوع وادي ميزاب الخالية مكانا لل عمران وتأسيس حضارتهم متحدين في ذلك ما تتميز به المنطقة من مناخ وطبيعة قاسية<sup>3</sup>، والتي استطاعت من بعد تبؤ مكانة تجارية مهمة في المنطقة.

### 3. الفترة الثانية: من مطلع القرن 11م إلى القرن 10هـ/16م

وقد شهدت هذه الفترة تخلي القبيلة الزناتية عن مذهب المعتزلة إلى المذهب الاباضي\* على يد العالم الاباضي الداعية أبي عبد الله محمد بن بكر الفرستائي النفوسي الذي كان يرتاد المنطقة مع تلاميذه طلبا للكأ والمرعى<sup>4</sup>، وقد استطاع الاباضيون أن يضعوا اللبانات الأولى لإرساء حياة حضارية جديدة، فأنشئوا 5 قرى عبر كامل سهل وادي ميزاب، وذلك خلال 3 قرون ونصف من القرن 11م إلى القرن 14م، بالرغم من قسوة الطبيعة وقلة الإمكانيات، وهذه القصور لا تزال قائمة إلى اليوم<sup>5</sup>، وقد أصبحت هذه المدينة وفي فترة وجيزة منطقة لمرور القوافل التجارية، وملتقى للاباضيين، وحسب جون ليون الأفريقي **Jean Leon Africain** فإنه منذ بداية القرن 16 م بدأت المنطقة تعرف توافد البدو من المذابيح

<sup>1</sup> معروف بلحاج ومحمد جودي، "النسيج العمراني لمدينة وادي ميزاب"، مجلة منير التراث الأثري، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد 1، ديسمبر 2012، ص 77.

\* المعتزلة هو احد المذاهب الإسلامية الذي تمتد جذوره إلى عمق اثني عشر قرنا وي زيد، وقد أسسه واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد (في 144هـ و 661م)، بعد أن اعتزلا شيخهم الحسن البصري، ولم ينشأ كمدرسة فكرية إلا بعد التطور السياسي والاجتماعي والفكري في الوطن العربي، وتعتبر المعتزلة الفرقة الأولى التي اخترقت حجاب القدسية في بحثها للمسائل الدينية المرتبطة بوجود الله، وصفاته وعلاقته بالإنسان وطريقة معرفته وغيرها من القضايا التي تمتع المذاهب الأخرى عن الخوض فيها، كما تعتبر مقالات الجبرية التي ترى أن الإنسان مسير وليس مخير، والقدرية التي ترى العكس هما الخلفية التي تشكل عليه الفكر المعتزلي، إلا أن تطوره اعتمد على دراسة الفلسفة اليونانية واستيعابها من خلال الكتب المترجمة في العهد العباسي، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: رشيد الخيون، مذهب المعتزلة من الكلام إلى الفلسفة نشأته وأصوله ومقالاته في الوجود، المملكة العربية السعودية: مدارك للنشر، ط3، 2015.

<sup>2</sup> معروف بلحاج ومحمد جودي، المرجع نفسه، ص 77.

<sup>3</sup> كمال رمضان، المرجع نفسه، ص 4.

\* المذهب الاباضي ظهر في القرن الأول الهجري في البصرة، والتسمية جاءت من طرف الأمويين ونسبوه إلى عبد الله بن اباض وهو تابعي عاصر معاوية وتوفي في أواخر أيام عبد الملك بن مروان، وعلو التسمية تعود إلى المواقف الكلامية والجدلية والسياسية التي اشتهر بها عبد الله بن اباض في تلك الفترة، ويرجع المذهب الاباضي في نشأته وتأسيسه إلى جابر بن زيد الذي أرسى قواعده الفقهية وأصوله، لمزيد من المعلومات انظر المرجع: بكير بن سعيد اعوشة، دراسات إسلامية في الأصول الاباضية، مصر: دار التضامن للطباعة، ط3، 1988، كما انه سيتم التطرق إلى المذهب الاباضي في المطلب الثاني من هذا المبحث في إطار التعريف ببني ميزاب احد المجموعات التي تقطن مدينة غرداية ذات المذهب الاباضي.

<sup>4</sup> زعابة عمر ومعرف بلحاج، نفس المرجع السابق، ص 113.

<sup>5</sup> ديوان حماية وادي ميزاب، ولاية غرداية، نشرت على الموقع

الإلكتروني: [http://www.atmzab.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=105:diwan](http://www.atmzab.net/index.php?option=com_content&view=article&id=105:diwan)

112021/15: تاريخ الإطلاع: himayat-wad-mzab&catid=2&Itemid=276

وبني مرزوق والشعاعنة.. إليها، والذين كان نشاطهم الأساسي هو قيادة وحماية القوافل التجارية للتجار الميزابيين<sup>1</sup>، وهو الأمر الذي جعل المدينة تعرف فيما بعد تنوع اثني ومذهبي لسكانها.

#### 4. الفترة العثمانية: من مطلع القرن 10 هـ / 16م إلى فرض الحماية 1853م

وتعتبر الفترة العثمانية في غرداية عموماً وفي ميزاب خصوصاً فترة هامة في تاريخ وعمران المنطقة، وهي الفترة الأقل غموضاً لوفرة المادة التاريخية نسبياً، مقارنة مع الفترات السابقة، ولعل من أقدم النصوص المتعلقة بهذه الفترة نص للحسن الوزاني ( حوالي 1552م ) يقول فيه: "ميزاب منطقة مأهولة في قفار نوميديا على بعد نحو ثلاث مائة ميل شرق تيكورارين، وعلى نفس المسافة من البحر المتوسط، تشتمل على ستة قصور، وعدة قرى سكانها أغنياء، وهي أيضاً رأس خط تجاري يلتقي فيه تجار الجزائر، بجاية بتجار أرض السودان..."

فبداية من هذا العهد أخذت الحياة الفكرية والاقتصادية، والعمرانية في النمو، والازدهار بسبب الطريق التجاري التي ساهم فيها الميزابيون بكدهم ونشاطهم في تطويرها، فغدت منطقة ميزاب معروفة كمحطة تجارية هامة بشمال الصحراء في جنوب الجزائر، وأصبح موقعها لا يغيب عن الخرائط الجغرافية التي أنجزها الأوروبيون خلال القرون الثلاثة 16، 18، 17م،

ونجد أن أغلب المعالم التاريخية الباقية في منطقة ميزاب إلى يومنا هذا تعود في نشأتها إلى هذه الفترة، خاصة ما يتعلق منها بالعمارة الدفاعية.

#### 5. الفترة الاستعمارية : منذ فرض الحماية الفرنسية على ميزاب 1269 هـ / 1853م

يقول أوقستان بيرنار Augustan Bernar: "إبستالنا على ميزاب قضينا على عش الثورة الدائم والمستودع الذي كان يجد فيه الثوار ضدنا الأسلحة والعتاد والتموين<sup>2</sup> لذلك عملت فرنسا على أن تجد لها مكاناً في هذه الناحية مبكراً، فمُنذ توقيع معاهدة الحماية\* في 29 أفريل 1853م مع أعيان ميزاب والإدارة الفرنسية تعمل ويهدوء إلى أن استطاعت تحويل مسار الحماية المفروض على المنطقة إلى إلحاق واحتلال مباشر في 30 نوفمبر 1882م، باعتبار كل المناطق الصحراوية خاضعة للنظام العسكري، ولهذا أعلن الحاكم العام بالجزائر لويس تيرمان Louis Tirman في 21 ديسمبر 1882م إنهاء الحماية على منطقة ميزاب من طرف واحد.

<sup>1</sup> Brahim Cherifi, ibid, p 180.

<sup>2</sup> ديوان حماية وادي ميزاب، ولاية غرداية، نشرت على الموقع الإلكتروني: [http://www.atmzab.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=105:diwan-](http://www.atmzab.net/index.php?option=com_content&view=article&id=105:diwan-)

himayat-wad-mzab&catid=2&Itemid=276، تاريخ الإطلاع: 112021/15.

\* معاهدة الحماية والتي أبرمت بين الجنب الميزابي وممثل سلطات الاحتلال الفرنسي، وهذا بعد عدة اجتماعات في مسجد عمي سعيد، اتفقت أغلبية الميزابيين على ضرورة إيفاد مجموعة من أعيان المدن السبعة الميزابية إلى مدينة الاغواط لمقابلة الحاكم العسكري والتفاوض معه، وبعد مفاوضات شاقة وصعبة انتهى الوفد إلى ضرورة إبرام معاهدة الحماية مع ممثل سلطات الاحتلال الفرنسي بمدينة الاغواط، وتم إبرام المعاهدة بتاريخ 29 أفريل 1853م أين تعهدت فرنسا بموجبها بعدم التدخل في شؤون ميزاب الداخلية، مقابل أن يتعهد سكان ميزاب بخلق أسواقهم في وجه الثوار وان استوجب الأمر مطارديتهم، مع دفع غرامة مالية سنوية قدرت ب 45 ألف فرنك فرنسي، لمزيد من الإطلاع انظر إلى المرجع: بكار دهمه، "النشاط الثوري في ناحية غرداية في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1956-1962"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، 2020/2019، ص ص 47-48.

بعد ضم منطقة ميزاب رسمياً ألحقت بلدة متليلي مباشرة بالقيادة العسكرية العامة بغرداية التي تم إنشاؤها بموجب القرار الصادر في الفاتح نوفمبر 1882 ، وبتاريخ 24 ديسمبر 1902م أصدرت السلطات الفرنسية التقسيم الجديد لتنظيم إقليم الجنوب الجزائري، والذي أصبحت فيه مدينة غرداية ملحقة تابعة لدائرة مدينة الأغواط، أما المدن السبعة الميزابية، فقد تمتعت بشبه استقلال إداري وقضائي بفعل شروط وبنود المعاهدة التي تشبث بها أعيان ميزاب، والتي تم إلغاؤها فعلياً من طرف فرنسا، أما باقي البلديات خارج النطاق الميزابي ، كبلدات متليلي والمنيعية وزلفانة<sup>1</sup> فقد وُضعت تحت إشراف مجموعة من القياد من أبناء المنطقة وضيقتهم المراقبة والجوسسة على تحركات السكان ورفع التقارير الأمنية من حين إلى آخر إلى المسؤول العسكري الفرنسي بالملحقة<sup>2</sup> بغرض تمكينها من مراقبة الأوضاع العامة، وقمع أي مقاومة ضد هذا الاحتلال الغاشم.

كما تشكلت فيما بعد البلدية الأهلية الجديدة في غرداية بتاريخ الفاتح جانفي 1928 ، والتي ضمت مركز المنيعية وملحقة غرداية السابقة التي كانت تضم المدن السبع الميزابية وعروش المالكية العرب في مدينتي متليلي والمنيعية، كما ضمت البلدية الأهلية الجديدة لها الجالية اليهودية المتواجدة في المنطقة، وبهذا الشكل أصبحت العروش تحت قبضة ضباط الجيش الفرنسي الذين استعانوا بمجموعة من القياد وياش آغاوات فعم بذلك الظلم والاضطهاد حتى تحولت المنطقة في ظل الحكم العسكري إلى سجن كبير يتحكم فيه الجواسيس والمخبرين.

حيث بلغت درجة التجسس والمراقبة في المنطقة إلى حد إدراج أي غريب يطأ تراب الناحية في عداد المشبوهين المطلوب القبض عليهم في الحين<sup>3</sup>، ورغم هذه المعاناة والاضطهاد الذي عرفته المنطقة والذي عرفته باقي مناطق الجزائر نتيجة هذا الاستعمار والاستعمار الفرنسي، فإن المنطقة شهدت العديد من المقاومات الشعبية الراضية لكل أنواع الاحتلال، وهو ما حدث في باقي ربوع البلاد، والذي انتهى بها المطاف أن تصب جميعاً في حركة تحررية وطنية ضمت جميع الأطياف وهي جبهة التحرير الوطني، والتي قادت الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي منذ 01 نوفمبر 1954 إلى غاية نيل الجزائر لاستقلالها في 05 جويلية 1962، والذي بعده كانت غرداية تابعة لولاية ورقلة، وفي سنة 1984 ومع التقسيم الإداري الجديد تبعاً للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم، وذلك حسب المادة 451<sup>4</sup> منه أصبحت غرداية ولاية تحمل رقم 48.

### المطلب الثاني: التكوين الاجتماعي لولاية غرداية

رغم أن ولايات الجزائر تعرف تنوع اجتماعي من حيث سكانها، فنجد بعضها تتميز بتواجد السكان العرب وأخرى بالسكان الأمازيغ وغيرها تجمع ما بين كلاهما، فإن ما يوحد كل هذه الولايات هو إتباعها جميعاً للمذهب المالكي، إلا أن ولاية غرداية فهي زيادة على أنها تضم كل من السكان العرب وبنو ميزاب\* فهي تعرف تنوع مذهبي حيث بالإضافة إلى

<sup>1</sup> بكار دهم، "النشاط الثوري في ناحية غرداية في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1956-1962"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، 2020/2019، ص ص 56-58.

<sup>2</sup> بكار دهم، المرجع نفسه، ص ص 56-58.

<sup>3</sup> بكار دهم، المرجع نفسه، ص ص 56-58.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بدون ذكر العدد، 1984، ص 152.

\* يعرف توزيع السكان في ولاية غرداية من حيث التقسيم حسب العمران إلى وجود الحضر وهم قاطنو المدن والقرى المستقرن ويمثلون سكان المدن الميزابية السبع بالإضافة إلى سكان متليلي والمنيعية من العرب واللّتين تأسستا على ضفاف الوادي، أما السكان البدو هم مجموعات من الرحل المنقلون بين الأودية والمراعي بحثاً عن الكلاً، وتجدر الإشارة إلى أن أغلبهم من العرب، لمزيد من الإطلاع

المذهب المالكي الذي ينتمي إليه السكان العرب، نجد المذهب الاباضي الذي يتبعه بنو ميزاب، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى طبيعة السكان في هذه الولاية وفي نفس الوقت إلى المذهب الذي تعرفه وهذا من خلال فرعين.

### الفرع الأول: سكان بنو ميزاب والمذهب الاباضي في ولاية غرداية

يعتبر السكان الميزابيون احد الجماعات المكونة لسكان غرداية الأصليين، وما يميز هؤلاء السكان هو الالتزام بنظام اجتماعي واقتصادي متميز يرتكز أساسا على تعاليم المذهب الاباضي، وقد تمكنت من الحفاظ على هويتها ومبادئها رغم الظروف الصعبة التي عرفتها المنطقة على مر التاريخ من حروب ونزاعات وعدم استقرار.

### 1. تاريخ بني ميزاب في ولاية غرداية:

إن موضوع معرفة التاريخ الحقيقي المحدد لقدم العائلات الموجودة حاليا في ولاية غرداية، يصطدم بأكثر من عقبة، فمن ناحية أولى هناك نقص كبير في المؤلفات التاريخية التي تناولت العائلات القادمة إلى هذه المنطقة وزمن قدومها، وفي أي ظروف حدث ذلك، وهذا النقص لم تستطع تجاوزه المحاولات الفردية، ومن ناحية أخرى نجد في الولاية نوع من التراث الشعبي المنقول شفويا، والمتعارف عليه في رواية أصل العائلات، ولكن الروايات تختلف نوعا ما ولكنها تتفق على أن السكان في هذه الولاية هم من العرب والبربر امتزجت دماؤهم مع مرور الزمن، حتى انه حاليا لا يمكن نسبة جماعة إلى عرق محدد فالسكان الأصليون الذين قطنوا في ربوع منطقة غرداية قدموا من مختلف أنحاء الجزائر ومن مختلف أنحاء الوطن العربي كذلك.

فخلال الحقبة التاريخية الممتدة ما بين القرن 10 والقرن 17م توافدت أقوام متعددة إلى سهل ميزاب، فهناك قبائل قدمت من وارجلان بعد خراب مدينة سدراتة في 1075م<sup>1</sup>، والتي قدم إليها الرستميين بعد سقوط الدولة الرستمية\* على

انظر المرجع: مصطفى كمال لصطب، "إستراتيجية الاتصال الجوارى في معالجة الأزمات دراسة وصفية تحليلية لأزمة أحداث غرداية نموذجا-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال تخصص الاتصال الاستراتيجي والأزما ت، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص ص 133-134.

<sup>1</sup> ديوان حماية وادي ميزاب، ولاية غرداية، نشرت على الموقع

الإلكتروني: [https://www.atmzab.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=105:diwan-](https://www.atmzab.net/index.php?option=com_content&view=article&id=105:diwan-)

112021/24:الإطلاع:himayat-wad-mzab&catid=20&Itemid=230

\* الدولة الرستمية: أسست دولة الرستميين في منطقة المغرب الأوسط أي الجزائر، وقد كان لانتقال عبد الرحمان بن رستم إلى المغرب الأوسط إيذانا بظهور الدولة الرستمية، التي أصبحت قوة جديدة لها أثرها البالغ في تشكيل أحداث المغرب كله، إلى نهاية القرن الثالث هجري، وبعد أن نجحت الدعوة للمذهب الاباضي في بلاد المغرب جعل البربر يتوقون إلى التعمق في دراسة المذهب من أصوله المشرقية فكونوا بعثة علمية رحلت إلى البصرة لقبّت بحملة العلم، وكان من بينهم عبد الرحمن بن رستم، الذي تمكن من بعد من إقامة الدولة الاباضية الإسلامية القوية بعد أن بايعه الاباضيون خليفة لهم سنة 144هـ.

وقد استطاعت هذه الدولة أن تتفصل عن المشرق الأمر الذي حول الريادة العلمية للرستميين بعد القيروان، وقد عملت ثقافتهم على تنشيط الحركة الفكرية حتى سميت عاصمتهم تيهرت بعراق المغرب، كما أنها استطاعت أن تخلق حالة من الاستقرار السياسي بينها وبين سائر القوى السياسية الأخرى في بلاد المغرب، مما مكنها من تدعيم أوتادها وأصبحت دولة قوية يهابها جيرانها، إلا أنها لم تقلت في النهاية من قوانين تلك المرحلة في مسألة السلطة التي تركزت في يد الرستميين وحدهم، مما أدى إلى ظهور الخلافات الداخلية التي عملت في الأخير إلى سقوط الدولة الرستمية على يد عبد الله الشيعي سنة (179هـ-909م)، ولمزيد من الإطلاع انظر المرجع: محمد زينهم محمد عزب، قيام وتطور الدولة الرستمية في المغرب، مصر: دار العالم العربي، 2012، وكذلك المرجع: عبد النور محمد، المخيال وإعادة إنتاج الرموز الاجتماعية دراسة حالة المجتمع المزابي من خلال مؤسسات التعليم الديني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر 2، 2014/2013.

يد عبد الله الشيعي، حيث لقي المذهب الإباضي مقاومة ومطاردة من قبل الدولة العبيدية\* التي جعلت حكمها قائم على الإمام المعصوم، ومن هنا نزع الإباضية من شمال الجزائر إلى ورجلان التي كانت تابعة للرستميين، حيث أخذ بعض الإباضية في إنشاء مدينة جديدة أطلق عليها سدارتن أو سدراته\* التي تقع جنوب ورجلان على بعد 14 كلم، واقاموا بها حضارة مزدهرة.

وبحلول القرن 07 هـ تم القضاء على هذه المدينة من طرف المرابطين بقيادة علي ابن غانية الميروقي الذي خربها وقضى على حضارتها، ومع سنين القحط والجفاف التي حلت بالمنطقة جعلت الإباضيون لا يرغبون بالاستقرار بها، وانتهى بهم المطاف بالنزوح إلى وادي ميزاب حيث شكلت مجتمعا مستقلا لذاته بعيدا عن الصراعات السياسية، وقد كان اختيارهم لهذه المنطقة حماية لنظامهم وعقيدتهم، والبحث عن الاستقرار، وقد لعبت فكرة العصبية التي جاء بها ابن خلدون دورا بالغا في عمارة هذه المنطقة<sup>1</sup> وحماية استقرارها واستمرارها.

كما أن هناك قبائل أخرى قدمت من وادي ريغ بنواحي تقرت، وقبائل قدمت من جبل عمور، وقصر البخاري، والمدية، والأبيض سيدي الشيخ، ومن جبل نفوسة بليبيا، ومن جزيرة جربة بتونس، ومن مدينتي سجماسة وفقيق بالمغرب الأقصى، من إقليم الساقية بالصحراء الغربية، هذه الهجرات المتعددة كونت خليطا بشريا انصهر في بوتقة واحدة تحت راية المذهب الإباضي، و يطلق عليهم جميعا بنو زاب<sup>2</sup> أو بنو ميزاب.

\* **الدولة العبيدية:** هي الدولة الفاطمية ذات المذهب الشيعي الاسماعيلي، والتي أقيمت بعد أن نجح عبد الله الشيعي في تثبيت دعائم الحكم لها في القيروان بواسطة قبيلة كتامة، وان يجهز جيشا ضخما حطم به دولة بني مدرار، وأزال دولة بني رستم ودولة الاغالبية في افريقية تونس، وأصبح المغرب الأوسط إلى تلمسان دولة عبيدية، وقد تولى عبيد الله المهدي الحكم بعد أن أعلن قيام الدولة الفاطمية التي نسبها إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم لخداع الناس وتضليلهم، وقد استمر ملك العبيديين نحو قرنين من الزمن إلى أن قضى عليهم صلاح الدين الأيوبي سنة 564 هـ، ولمزيد من الإطلاع انظر المرجع: علي محمد محمد الصلابي، **الصراع بين أهل السنة والرافضة نشر الصفحات المطوية من تاريخ الدولة العبيدية الفاطمية**، الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الصحابة، 2007.

\* **سدارتن أو سدراته:** وهي المدينة التي نزع إليها الإباضيون في القرن العاشر ميلادي بعد تخريب أبي عبد الله الداعي لمدينة تيهرت 909م، والتي أسسها عبد الرحمان بن رستم عقب فراره من القيروان أمام زحف جيوش ابن الأشعث، وظلت بعد ذلك عاصمة للدولة الرستمية ومركزا من أعظم مراكز الحضارة والعمارة في المغرب نيفاً و147 سنة، وعقب ذلك انتقل آخر الأمة الرستميين، يعقوب بن أفلح على رأس من أتباعه ومظاهر ملكه إلى منطقة ورجلة (عام 296 هـ - 908م)، وهناك أقام في مكان يبعد بأربعة عشر كيلو متر عن هذه المدينة ثم قرر أن يؤسس مدينة، وهي سدراته والتي لا تبعد عن ورقلة إلا ب 14 كلم التي شهدت بدورها ازدهاراً كبيراً وعمراً خلال القرنين الرابع والخامس الهجري (العاشر ميلادي) و ذلك رغم الظروف الطبيعية القاسية التي تسود هذه المنطقة، وقد استمر عمران سدراته حتى القرن السابع الهجري (الثالث عشر ميلادي) حينما بلغ تخريب بني غانية الميورقيين إلى هذه المنطقة ودمروا سدراته التي جلى عنها سكانها واتجهوا إلى واد ميزاب وعقب ذلك اختفت معالم حضارة سدراته تحت الرمال، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: أحمد التجاني سي الكبير وعلي محمادي، "من الذاكرة التاريخية الشعبية"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد (03)12، 2020.

<sup>1</sup> حمادي فاكية، "المحددات الاجتماعية والسياسية لازمة غرداية 2013 - 2014 من منظور أعيان المنطقة والنخبة المثقفة دراسة ميدانية بمدينة غرداية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي**، جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2016/2015، ص 46.

<sup>2</sup> ديوان حماية وادي ميزاب، ولاية غرداية، نشرت على الموقع الإلكتروني: [https://www.atmzab.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=105:diwan-](https://www.atmzab.net/index.php?option=com_content&view=article&id=105:diwan-)، **himayat-wad-mzab&catid=20&Itemid=230**، تاريخ الإطلاع: 112021/24.

ويطلق لفظ **ميزابي** على كل اباضي قاطن بمنطقة وادي ميزاب، وقد عمرت هذه المنطقة منذ زمن بعيد من طرف قبائل **زناتة البربرية** ومن أتباع المذهب الاباضي، فالاباضي أو الميزابي كلمتان مترادفتان فكل سكان وادي ميزاب هم مزابيون رغم انه ليس كل سكان الوادي هم من الاباطيين، حيث نجد ضمنهم العرب أصحاب المذهب المالكي، لكن رغم ذلك ظل مفهوم الميزابي مرادفا لمفهوم الاباضي لاعتبارات تاريخية و دينية<sup>1</sup> توارثتها الأجيال اللاحقة.

وتعود أصل كلمة **بنو ميزاب** إلى ميزاب والتي اختلف الباحثون في شرحها، ولعل التسمية المرجعية أنها لسكان منطقة ميزاب لأنهم أبناء **مصعب بن سدمان** فصاروا يسمون **بنو مصعب** كما يرى ذلك **الشيخ اطفيش**، وهو الاسم الذي اختارته المصادر الاباضية للميزابيين، ولا يعدو أن يكون لاسم بربري امازيغي فقط، ويرى **الشيخ بكلي عبد الرحمان** أن **بني مصعب** قبيلة بربرية من فرع زناتة وهم السكان الأصليين لوادي ميزاب.

والقول الفاصل في هذا الموضوع هو ما ذكره العلامة **عبد الرحمان ابن خلدون** في كتاب: **تاريخ ابن خلدون**، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، إن سكان قصور **مصاب** من **بني واسين** وهم الذين نزلوا فيها بعد أن اختطوها، أصلهم من قبائل **زناتة** من شعوب **بني بادين** الكثيرة العدد، وازدادوا تفرعا من أولاده، وهم أربعة: **بنو عبد الواد** و**بنو توجين** و**بنو زردال** و**بنو مصاب**،<sup>2</sup> وهذا الأخير هو الاسم الذي سمي به سكان وادي ميزاب، حيث من المعلوم أن حرف الزاي يستبدل به الميزابيون حرف الصاد، فيقولون **ازومي** للصوم و"تزاليت" للصلاة،<sup>3</sup> وأصل الميزابيون كما يراه كل من الأستاذين **محمد توفيق المدني** و**محمد علي دبور** هو من العرب والبربر، (ولا صحة لما يدعيه الاستعمار أو الاستعمار ومقلدهم من أنهم بربر خلص)،<sup>4</sup> الذين جمعهم المذهب الاباضي كمنهجها تحت راية الدين الإسلامي.

## 2. المذهب الاباضي في غرداية(وادي ميزاب):

لقد كان **سلمة بن سعد** الذي تولى نشر المذهب الاباضي في إفريقيا انطلقا من القيروان مبعوثا من قبل أبي عبيدة بعد سنة 95هـ، وكان أول الأمر يفوم بالدعوة إلى المبادئ العامة في شمال إفريقيا، وذلك بالتركيز على مبدأ المساواة بين المسلمين، وقد استطاع **سلمة** أن يقنع عددا من الأتباع في جبل نفوسة للارتحال إلى المشرق لتلقي العلم على يد الإمام **أبي عبيدة**، فكان أولهم **أبو عبد الله الجناوني** الذي صار مقدم الاباضية بعد رحيل **سلمة**، وقد شعر الاباضية الأوائل بالحاجة إلى مزيد من البعثات فانفقوا رجالا من القبائل البربرية المختلفة لتيسير دعوة أهاليهم من بعد.

وقد اتجهت أول بعثة علمية إلى البصرة تألفت من أربعة أشخاص من بينهم **عبد الرحمان بن رستم** مؤسس الدولة الرستمية) وقد تم التطرق إلى ذلك عند التعريف بالدولة الرستمية في الهامش ص (8)، وقد عرفت هذه البعثة باسم **حملة العلم**، وبعد عودتهم انشأوا مجالس على غرار تلك التي في البصرة، ولم يمض وقت طويل حتى برز عدد منها من العلماء

<sup>1</sup> محمد وقاد، "بني ميزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1112هـ-1246هـ/1700م-1830م)"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث**، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص ص 34-35.

<sup>2</sup> عمر بن محمد زعابة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 68-69.

<sup>3</sup> عبد النور محمد، "المخيال وإعادة إنتاج الرموز الاجتماعية دراسة حالة المجتمع المزابي من خلال مؤسسات التعليم الديني"، **أطروحة** **مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي**، جامعة الجزائر 2، 2014/2013، ص 248.

<sup>4</sup> بكير بن سعيد الاعوش، **وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية دينيا، تاريخيا، اجتماعيا**، الجزائر (غرداية): المطبعة العربية، 1991، ص 61.

الاباضين من بين السكان المحليين منهم الدركلي، عبد الوهاب، وقد افتتح بن يمكن أول مدرسة للتعليم القرآني وتفسيره بجبل نفوسة.<sup>1</sup>

وبعد عدة أزمات داخلية عرفتها الاباضية في طرابلس أصبحت هذه الأخيرة في أمس الحاجة إلى نخبة قيادية جديدة قادرة على الإلمام بالأزمة ومواطن الخلل\*، وهو الأمر الذي تمكن منه عبد الرحمان بن رستم عندما أسس أول دولة اباضية (الدولة الرستمية)، ومنذ سقوط الدولة الرستمية وأمرائها، وهروب البعض منهم إلى ورجلان، وربما إلى المناطق الاباضية الأخرى آنذاك بعيداً عن تاهرت، انتبذوا لهم مكاناً في مواطن جبلية أو صحراوية صعبة، وأسسا نظاماً اجتماعياً وتربوياً، حافظت على بقائهم إلى يومنا هذا، واستمروا في الدعوة إلى مذهبهم، فأعتقه أهل وادي ميزاب بصحراء الجزائر، في القرن الخامس الهجري، واستمر عليه أهل نفوسة بليبيا، وأهل جزيرة جربة بتونس، وأهل ورجلان<sup>2</sup> وهو ما ساهم في الحفاظ على المذهب الاباضي في بلاد المغرب.

### 3. أهم عقائد المذهب الاباضي:

وتتمثل أهم عقائد المذهب الاباضي في:

- الإيمان: وهو يتكون من ثلاثة أصول، وهي الاعتقاد بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح.
- التوحيد: أن يشهد الإنسان البالغ أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله، وأن ما جاء به حق، ومن أنكر احد هذه الأقسام عد مشركاً.<sup>3</sup>
- الخلود في الجنة والنار: وهو خلود ابدي، لا يشقى من سعد في الآخرة أبداً، ولا يسعد من شقى في الآخرة أبداً.
- القدر: الإنسان حر في اختياره مكتسب لعمله، ليس مجبراً عليه ولا خالفاً لفعله<sup>4</sup>

### الفرع الثاني: السكان العرب والمذهب المالكي في ولاية غرداية

من المعلوم انه بالإضافة إلى تواجد السكان الميزاب في ولاية غرداية، فإن السكان العرب يعتبرون من القاطنة القدامى لهذه المنطقة، حيث انه وبعد الفتح الإسلامي لهذه المنطقة، وتوافد القبائل العربية إليها، أصبح السكان العرب والذين تميزوا باتباع المذهب المالكي جزء لا يتجزأ من هذه المنطقة، وقد كان لها تأثير وتأثر بكل الأحداث التي طرأت على هذه المنطقة.

### 1. تاريخ التواجد العربي في ولاية غرداية:

إن أشهر القبائل العربية التي توافدت على منطقة غرداية هي:

<sup>1</sup> عبد النور محمد، نفس المرجع السابق، ص 223-229.

\* حيث غلب المذهب الاباضي على بلاد المغرب الأدنى فانتشر بين قبائله خاصة نفوسة وهوارة، فقد عمل هذا المذهب بشكل منظم وفي طي الكتمان تهيأ لمرحلة الظهور التي انتزعها أبي الخطاب عبد الأعلى الذي تمت له البيعة 140هـ، واعتبر أول الأئمة وثورته بداية إمامة الظهور، لمزيد من الاطلاع انظر المرجع: ربيعة شبلي، "السلطة والمسالة الدينية في الفكر المغربي المعاصر (تونس-الجزائر-المغرب نموذجاً)"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير تخصص الدين والمجتمع، جامعة السانبا وهران، 2012/2011، ص ص 56-57.

<sup>2</sup> هادي جلول، "انتشار المذهب الاباضي بالمغرب الأوسط (منذ منتصف القرن الثاني للهجرة)"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط موريتانيا، العدد 20، 2017، ص ص 22-25.

<sup>3</sup> بكير بن سعيد الاعوش، نفس المرجع السابق، ص ص 75-76.

<sup>4</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 96.

■ الشعانبة:

الشعانبة من أكبر قبائل الصحراء الجزائرية في الوقت الحاضر وأكثرها انتشارا وعدداً، وتشير الروايات المتواترة على أن الشعانبة وفدوا إلى شمال إفريقيا، منذ نزوح بني هلال نحو الغرب في ما يعرف بالتغريبة الهلالية، وكان ذلك في النصف الأول من القرن الخامس الهجري 05 هـ/ 11 م أوائل القرن الرابع عشر ميلادي 8 هـ/ 14 م، فهم قبيلة عربية تنحدر من الجد الأول **علاق بن عوف من سليم بن منصور العدناني**، ويعود أصل التسمية إلى تركيب بين كلمتي شعاع ونبا أو شعاع بان أي ظهر بريقه وهي تسمية تعود إلى خلق كانوا يتميزون به، يرمز إلى صفة الكرم والجود في الضيافة<sup>1</sup> لكل وافد إليهم.

وقد اشتهرت عدة مناطق من ولاية غرداية منذ القديم، بتواجد قبائل الشعانبة الذين قدموا من القطاع الوهراني ومن مختلف أنحاء الصحراء الجزائرية في سهل ميزاب كما تمركزوا وبكثرة في مدينة متليلي، وفي القرن 17 م كثر عددهم فرحل قسم منهم لتأسيس مدينة المنيع، سمو بشعانبة مواضي، أما الذين بقوا في متليلي فقد سمو بشعانبة برزقه،<sup>2</sup> وقد أعطى الانتشار الواسع لفروع قبيلة الشعانبة شكل وبنية الاتحادية الكونفدرالية،<sup>3</sup> حيث أن تواجدهم شمل مجموعة من ولايات الوطن كمدينة ورقلة ووادي سوف... وهو ما يبرز قوة هذه القبيلة وقدرتها على الاستمرار والانتشار.

■ المذابيح:

وهم أصحاب الأصول العربية الهلالية الذين وفدوا إلى الناحية<sup>4</sup> من اليمن بصحراء الاحقاف، قدموا عن طريق السودان ثم ليبيا فالجزائر، واستقروا في جنوب جبل عمور أول رمضان 994 هـ/ 1586 م، وقد قدموا إلى غرداية على حساب آت عمي عيسى لمناصرتهم، وكانوا في 42 عائلة، استقروا مبدئياً في أول شعبان 995 هـ/ 1587 م، ثم قرر شيخ غرداية **عمي موسى** إسكانهم بها نهائياً،<sup>5</sup> وقد استقر جزء منهم داخل قصر غرداية، ويعتبر المذابيح الأصغر عدداً في منطقة غرداية،<sup>6</sup> بالمقارنة مع الوافدين العرب الآخرين.

ونظراً لتزايد عدد الوافدين للاستقرار مع قبيلة المذابيح المستقرين داخل أسوار مدينة غرداية، ولوضع حد للمشاكل التي أصبجوا يتسببون فيها،\* تم الاتفاق في نهاية المطاف بين السلطة المحلية على مستوى المدينة وبين القبيلة المذكورة

<sup>1</sup> بكار دهمة، "النشاط الثوري في ناحية غرداية في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1956-1962"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، 2020/2019، ص ص 25-26.

<sup>2</sup> ولاية غرداية ديوان حماية وادي ميزاب، نشرت على الموقع الإلكتروني:

[https://www.atmzab.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=105:diwan-himayat-wad-](https://www.atmzab.net/index.php?option=com_content&view=article&id=105:diwan-himayat-wad-)

112021/24، تاريخ الاطلاع: mzab&catid=20&Itemid=230.

<sup>3</sup> بكار دهمة، نفس المرجع السابق، ص 26.

<sup>4</sup> بكار دهمة، المرجع نفسه، ص 30.

<sup>5</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص ص 54-55.

<sup>6</sup> بكار دهمة، نفس المرجع السابق، ص 30.

\* لاسيما ابتداء من القرن 18 م حدثت اضطرابات وصراعات خطيرة وقد كانت هذه القبائل العربية قد شاركت فيها، مما جعل الهيئات المحلية على مستوى كل من غرداية وبني يزقن تضع حدا لاستقرار العرب داخل المدن، وبالموازاة مع تسليط العقوبات على المتسببين في هذه الصراعات من أبناء هذه المدن، انظر المرجع: ناصر بالحاج، "النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة (فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في

التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2014،/2013، ص 109.

على أن تغادر هذه الأخيرة أسوار المدينة نهائيا لتقطن واحة ضاية بن ضحوة التي توجد على بعد 05 كلم عن المدينة، على أن يتعهد بنو ميزاب على عدم اعمارها ثانية من طرفهم، وقد تم الاتفاق في المحكمة الشرعية المالكية بوادي ميزاب عن طريق سلطات الاحتلال الفرنسي،<sup>1</sup> التي لعبت دور الشاهد على الاتفاق، رغم أن حقيقة الأمر هو العمل على استغلال أي فرصة تمكنها من التغلغل والتحكم في جميع أرجاء المنطقة والجزائر عامة على حساب امن ومصالح سكان المدينة عرب أو ميزاب.

واصل تسميتهم بالمذابيح وحسب بعض المؤرخين أن محمد بن يحيى المعمر الأول كان له راع من نفوسة يرعى غنمه، وفي ذات يوم اعتدى أعرابي على غنمه فقتله، فلما رجع بالغنم ذكر القصة لمؤجره محمد بن يحيى فأنكر عليه قتله إياه، وعطف على امرأة المقتول وكانت حاملا، وانزلها منزلة حشمة وأسرته واعتنى بطفله وكان يسمى ولد المذبوح، وأطلق على أعقابه اسم المذابيح إلى الآن،<sup>2</sup> ومما يلاحظ أن هذه القبيلة من القبائل التي تمكنت من العيش جنبا إلى جنب مع بني ميزاب داخل قصورها، وهذا في إطار تبادل المنفعة والالتزام بالاتفاقيات المبرمة بينهم\* وهو ما يدل على التعايش السلمي بينهم منذ القدم.

#### ▪ بني مرزوق أو المرزيق:

وينسب المرزيق إلى قبيلة سليم وهم على المذهب المالكي، وذكر ابن خلدون نسب المرزيق حيث قال مرزوق بن معلى بن معرائين قلية بن قناص بن سالم من وهيب.. إلى غاية بن سليم بن منصور، وهي قبائل تنتشر بمصر وليبيا وجنوب تونس بمنطقة دوز، حرفتهم النسيج والخياطة، نزلوا إلى مدينة غرداية ما بين القرنين 13 و 14 ميلادي (933هـ/1527م)، وقد لجئوا إلى غرداية عندما وقع نفيهم من نفزاوا وكانوا حوالي 30 عائلة، وقد كان استقرارهم بتونس قبل أن يدخلوا التراب الجزائري، ويستقروا بمدينة متليلي منذ القرن 13م بقيادة جدهم الحاج موسى بن احمد دفين مدينة متليلي الشاعنة<sup>3</sup> بولاية غرداية.

ومن أسباب استقرار هذه القبيلة في غرداية هو التحالف الذي حدث بينها وبين مدن ميزاب في إطار التجارة الصحراوية، حيث كانوا هؤلاء البدو يتعاونون في حماية القوافل المتقلة إلى الشمال والى الجنوب،<sup>4</sup> ويقول يوسف بن بكير الحاج سعيد: يذكر أن الشيخ صالح بن عمي السعيد هو الذي قبل هؤلاء للجيش سنة 933 هـ/1527، وفرقهم على

<sup>1</sup> ناصر بالحاج، "النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة (فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، 2014/2013، ص112.

<sup>2</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص ص 54-55.

\* فقد تم السماح لسكان الأجانب (ويقصد بالأجانب عند بني ميزاب وهو الذي لا ينتمي إلى المذهب الاباضي) بالاستقرار داخل مدن ميزاب، وهي بعض القبائل العربية المالكية التي تم إنزالها داخل مدن ميزاب نتيجة التحالف المصلحي بينها وبين احد اعراش المدن، وقد خصصت في مختلف مدن ميزاب أحياء خاصة لاستقرار العائلات العربية المالكية داخل أسوار المدن، حيث تخصص لكل قبيلة أحياء معينة وذلك مراعاة لجوانب اجتماعية وذلك مراعاة لجوانب اجتماعية وأمنية، وتكون هذه العناصر خاضعة للنظم وقوانين ميزاب بموجب اتفاقيات، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: ناصر بالحاج، "النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة (فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، 2014/2013.

<sup>3</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص56.

<sup>4</sup> ناصر بالحاج، نفس المرجع السابق، ص108.

بعض عشائر غرداية كنزلاء على شرط منها أن يدفعوا للعرش سدس محاصيلهم، وأن يتجنّدوا مع المواطنين إذا حزمهم أمر أو هجم عدو على الوطن،<sup>1</sup> ونتيجة للتحالف الذي حصل لهذه القبيلة مع مدن ميزاب استقرت داخل المدن، وأصبحت هذه الأخيرة خاضعة للقوانين السارية في هذه المدن، ولا يزال إلى اليوم يوجد بالمدينة حي يحمل اسم بني مرزوق نسبة إلى هذه القبيلة العربية التي سكنته منذ زمن،<sup>2</sup> وهذا يدل على طول المدة التي استقرت فيها هذه القبيلة داخل مدن ميزاب.

#### ■ المخادمة:

وترجع أصول المخادمة إلى قبيلة سعيد، وقد ظهرت في مناطق الواحات من القرن 13 ميلادي، وكانت تتفرع في العهد العثماني إلى فرعين رئيسيين، الفرع الأول يضم أولاد مولود الذين توطنوا نواحي تقرت وسعيد عتبة الذين استقروا بنواحي نفوسة، والفرع الثاني يضم عمر المستقرين بتامسين والحجيرة والمخادمة المنتشرين بين ورجلان والروبيات،<sup>3</sup> ومن هذه الفروع التي يكثر ترددها على ميزاب في مستهل كل ربيع، سعيد عتبة الذين كانوا في تنقل دائم طلبا للمراعي وكانوا في شدة بأس ووفرة من الفرسان.

#### ■ العطاطشة:

تشير المصادر التاريخية أن العطاطشة انحدروا من ذرية اخوين هم أولاد عيسى وأولاد عطاش من أزواره بليبيا، ويشير يوسف بن بكير الحاج سعيد أن العطاطشة هم بدو مالكية، كانوا يخيمون بجوار القرارة في الصيف والخريف ويبتعدون عنها في الشتاء والربيع، وقد استقدمهم أهل القرارة في القرن 18م<sup>4</sup> ثم أصبحوا من سكان هذه المنطقة. وبالإضافة إلى تواجد السكان العرب و بني ميزاب، فقد تواجدت مجموعة أخرى من السكان تمثلت في:

#### ■ اليهود:

حيث شهدت المنطقة نزوحاً للبعض من الجالية اليهودية التي قدمت من منطقة توات بعد حملة التهجير الشهيرة التي قادها ضدهم الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي سنة 1504م، حيث طردوا من قصور توات ليستقر جزء منهم بالمنطقة،\*واشتغلوا في مهن التجارة والصناعة الحرفية بالناحية<sup>5</sup> أي أنهم كانوا يتداولون شتى المهن من صياغة وحدادة وتجارة وجمع الذهب وصناعة الأواني المنزلية، وكان اليهود بغرداية يسكنون حيا خاصا لهم جنوب غرب السور، كما كانت لهم مقبرة خاصة لهم، وكانوا يقيمون أيضا ببنورة ولهم مقبرة بها، كما كانت لهم علاقات تجارية ومعاهدات مع يهود تقرت

<sup>1</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 56.

<sup>2</sup> ناصر بالحاج، المرجع نفسه، ص 108.

<sup>3</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 58.

<sup>4</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 58.

\* لم يشر التاريخ إلى وجود اليهود في وادي ميزاب إلا في سنة 1450م حيث جاء من جربة الشيخ عمي سعيد بن علي بن احميدة بن عبد الرزاق بن سعيد العربي، واصطحب معه أربع عائلات من اليهود وذلك سنة 1450م، انظر إلى المرجع: حمادي فاكية، "المحددات الاجتماعية والسياسية لازمة غرداية 2013 - 2014 من منظور أعيان المنطقة والنخبة المثقفة دراسة ميدانية بمدينتي غرداية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2015/2016، ص 65.

<sup>5</sup> بكار دهما، نفس المرجع السابق، ص 30.

وأفلوا والجلفة على وجه التحديد، وكان لا يسمح لهم بنشاطهم التجاري في ميزاب ولا امتلاك الأراضي الفلاحية<sup>1</sup> أي منع كل العوامل التي تجعلهم يملكون النفوذ أو الملكية في مدن ميزاب.

ويخضع اليهود في كل مدن ميزاب إلى سلطة جماعة المدينة مباشرة مثلما جاء في اتفاق أهل غرداية على اليهود، فهي التي تتولى شؤونهم وتشرع القوانين الخاصة بهم، وتوفر لهم الحماية وسبل الاستقرار، ومقابل ذلك كانت تأخذ منهم الجزية بحكم كونهم أهل الكتاب،<sup>2</sup> ويقول الأستاذ **حمو محمد عيسى النوري** عن اليهود كانوا مع السكان في احترام متبادل في تعامل تجاري نزيه، ولم يقوموا بأي عمل عدواني ضدهم، ولم يظهر لهم القيام بأي نشاط سياسي فيما مضى إلا في حرب التحرير الجزائرية فقد ابدوا نشاطا عدوانيا متزايدا ضدهم، وعند إيقاف النار بعد محادثات **ايفيان** لانوا بالفرار من ميزاب بسرعة ولم يبقى منهم احد،<sup>3</sup> وهكذا تخلصت هذه المدينة من اليهود الذين اشتهروا بالخداع والمكر والعمل على استغلال أي فرصة لإلحاق الضرر بالمسلمين بصفة عامة.

## 2. المذهب المالكي في ولاية غرداية:

يعتبر المذهب المالكي المذهب السائد في منطقة المغرب العربي بعد الفتوحات الإسلامية التي عرفتها المنطقة، ودخول معظم سكانه إلى الدين الإسلامي، وهذا رغم توافد العديد من الخوارج من منطقة المشرق العربي إليه، بعد اضطهادها ومحاربتها في تلك المنطقة، ومحاولة استمالتها لسكان المنطقة لتبني أفكارها، إلا أن هذه الأخيرة لم تتصاع إلى هذه التأثيرات، وتعتبر القبائل العربية التي حلت في منطقة المغرب العربي من أهم المساهمين في انتشار هذا المذهب في المنطقة، ومنطقة غرداية ومع توافد هذه القبائل العربية المالكية إليها ساهمت في انتشار المذهب المالكي فيها.

وقد غمر المذهب المالكي\* منطقة المغرب العربي بواسطة تلامذة الإمام **مالك بن انس\*** الوافدين إليه من هذه المنطقة، وقد زاد عددهم عن ثلاثين تلميذ، وقد كان أبز هؤلاء **أثرا علي بن زياد\*** و**البهلول بن راشد** و**عبد الرحيم بن**

<sup>1</sup> حمادي فاكية، **المرجع نفسه**، ص ص66-67.

<sup>2</sup> ناصر بالحاج، **نفس المرجع السابق**، ص 117.

<sup>3</sup> حمادي فاكية، **المرجع نفسه**، ص ص66-67.

\* **المذهب المالكي** إن نسبة المذهب إلى صاحبه لا تخلو من التسامح، فلم يكن احد من أئمة المذاهب الأربعة يدعو احد إلى التمسك بمنهجهم في الاجتهاد، وإنما كانوا يتبعون من سبقهم من علماء السلف الصالح، فلم يحدث التمدد إلا في القرن 4 هجري 10 ميلادي، والمذهب المالكي يختلف عن أكثر المذاهب الفقهية من حيث انتسابه إلى شخص الإمام **مالك بن انس**، وتعود جذور هذا المذهب إلى مدرسة أهل الحديث بالمدينة المنورة، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: نوار نسيم، "المذهب المالكي ببلاد المغرب في العهد الاغربي والفاطمي ( ما بين الأصول المشرقية والجهود المغربية)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر 2 الجزائر، العدد 15 و 16، 2013/2012.

\* **مالك بن انس** وهو أبو عبد الله مالك بن انس بن أبي عامر بن عمرو، وهو ذو اصبح من حمير حليف لبني تميم بن مرة من قريش كما هو الصحيح من قول النسائين، ولد سنة ثلاثين وتسعين من الهجرة، وترى في بيئة علمية عريقة، فأبوه انس من رواة الحديث، بدأ نشاطه العلمي منذ الصغر، وكان يرى أن العلم دين يجب أن يحتاط في أخذه، وقد اكتملت شخصية مالك بن انس العلمية والأدبية بترده على علماء عصره منهم **ربيعة بن عبد الرحمان** و**عبد الله بن يزيد بن هرمز**....، وقد ألف مالك كتب متعددة في فنون مختلفة أشهرها كتاب **الموطأ**، وقد كانت وفاته في ربيع الأول سنة 179 هـ، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: محمد المختار محمد المامي، **المذهب المالكي -مدارسه مؤلفاته- خصائصه وسماته**، الإمارات العربية المتحدة، مركز للتراث والتاريخ، 2002.

\* **الإمام علي بن زياد** هو **علي بن زياد التونسي العبسي** من أهل تونس، كان ثقة مأمونا متعبدا، بارعا في الفقه، سمع من **مالك** ومن **سفيان الثوري**، و**الليث بن سعد** و**ابن لهيعة**، وهو أول من أدخل موطأ مالك إلى بلاد المغرب وهو أول من أدخل جامع سفيان الثوري

اشرس ...، وقد كانوا حجر الأساس في هيكله الفقه الإسلامي بالمغرب،<sup>1</sup> وقد ذكر ابن خلدون أن المذهب المالكي انتشر في المغرب والأندلس، وعلل سبب ذلك أن الرحلات كانت غالباً إلى الحجاز من المدينة إذ كانت المدينة في ذلك الوقت دار علم فيقول في هذا "وأما مالك رحمه الله تعالى فاخص بمذهبه أهل المغرب والأندلس وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم كانت غالباً إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم فاقصروا على الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده ... لم يزل المذهب المالكي غصاً عندهم".<sup>2</sup>

والغالب على المغرب الأقصى الآن المذهب المالكي، وهو الغالب أيضاً على الجزائر وتونس وطرابلس، هذا بالإضافة إلى المذهب الإباضي الذي ذكرناه سابقاً والمتواجد خاصة بمدينة غرداية وبقلا أكثر في بعض الولايات الأخرى بالنسبة للجزائر، وهو الأمر الذي يبرز مدى انتشار الدين الإسلامي في بلاد الجزائر وتمسك أهله به رغم الفتن الذي تعرض لها على مر التاريخ خاصة الاحتلال الفرنسي الذي حاول طمس الهوية الإسلامية لسكانه.

### 3. أهم أصول المذهب المالكي:

من بين أهم أصول المذهب المالكي هي:

- **كتاب الله عز وجل:** هو أصل الأدلة وأقواها، وانه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، وهو قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر.
- **سنة النبي صلى الله عليه وسلم:** هي الأصل الثاني من الأصول المتفق على حجيتها، ولما كان الغالب على الإمام مالك بن انس اختصاصه بالحديث النبوي فان عنايته بهذا الفن كانت كبيرة، ولا أدل من ذلك كتاب **الموطأ** على اصح الروايات والأسانيد.
- **القياس:** وجوب النظر والاجتهاد هو مذهب الإمام مالك، ذلك انه قد صح عنه استدلاله في المسائل باستدلالات واحتجاجة بقياسات.
- **عمل أهل المدينة المنورة:** يستعمل فقهاء المالكية هذه العبارة -عمل أهل المدينة- للدلالة على ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة المنورة كلهم أو أكثرهم في زمن مخصوص سواء أكان سنده النقل المتوتر أم الاجتهاد.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: النظم الاجتماعية لولاية غرداية: السلطة العشائرية أو القبلية الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر كل من النظم الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السلطة العشائرية أو القبلية لسكانها احد المؤشرات الأساسية لقياس مدى تحقيق الأمن الإنساني للمدن كما الدول، وهو الأمر الذي يتطلب الوقوف المستمر عند طبيعة وحالة

أيضاً، وعنه تتلمذ سحنون، انظر المرجع: الطيب بوسعدي، "العلاقات الثقافية بين الدولة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس (184 - 296هـ/ 800-908 م)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر 2، 2014/2015، ص 37.

<sup>1</sup> محمد المختار محمد المامي، **المذهب المالكي -مدارسه مؤلفاته- خصائصه وسماته**، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2002، ص ص 95-96.

<sup>2</sup> سهام بن سعدي، "المذهب المالكي نشأته وانتشاره وإسهامات أبرز علماء الجزائر في خدمته"، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول جهود علماء المالكية في خدمة علوم السنة النبوية وقضاياها المعاصرة**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 29 و 30 أفريل 2018، ص ص 3-4.

<sup>3</sup> موار نسيم، "المذهب المالكي ببلاد المغرب في العهد الاغليبي والفاطمي ( ما بين الأصول المشرقية والجهود المغربية)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر 2 الجزائر، العدد 15-16، 2013، ص ص 74-76.

هذه النظم، والعمل والبحث على السبل التي تزيد من جودتها وكفاءتها، وبحكم أن مدينة غرداية عرفت فترات من الأزمات والنزاعات الأهلية على مستواها والتي سنتطرق إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل، فحتى يتسنى لنا التعرف على الأسباب التي أدت إليها، يجدر بنا الوقوف أولاً على طبيعة هذه النظم في هذه الولاية، وسنحاول التطرق إلى ذلك من خلال ثلاثة فروع.

### الفرع الأول: السلطة العشائرية أو القبلية في ولاية غرداية

بما أن ولاية غرداية كما تطرقنا سابقاً تعرف تنوع اثني ومذهبي لسكانها، فسنحاول التطرق إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكل مجموعة على حدى.

#### 1- السكان الميزاب:

لقد وجد الميزابيين في منطقة وادي ميزاب أو غرداية حالياً خيراً مكاناً للاحتماء، حيث يمكن لهم ممارسة وتنظيم حياتهم الدينية والاجتماعية.. دون أي تهديد خارجي، فقد تميزت حياة الميزابيين في مراحلها الأولى خاصة من القرن 10م إلى القرن 14 م بالانغلاق الذي وفر لهم استقلالاً اقتصادياً واجتماعياً تاماً يمكنهم من التطبيق التام للمبادئ الاباضية، وكذلك من الوقوف في وجه العوامل الطبيعية القاسية<sup>1</sup> التي تتميز بها هذه المنطقة.

وقد اهتم الاباضيون للمحافظة على مذهبهم بنظام العزابة\* وهذا بهدف تعريف الخلف بتراث السلف، واتخاذهم نمط جديد وإستراتيجية<sup>2</sup> للمحافظة على مذهبهم ونمط عيشهم، وقد ظهرت مؤسسة العزابة أو بالأحرى نظام الحلقة في فترة تاريخية وحضارية معينة<sup>3</sup> في القرن الرابع الهجري، وتذكر المصادر أن أبا زكريا لما تولى زعامة جزيرة جربة الاباضية فكر ملياً في إنشاء نظام يقوم بتسيير المجتمع الاباضي، وبعد أربعة أشهر من التفكير أسس أبو عبد الله محمد بن بكر بطلب من أبا زكريا نظام حلقة العزابة سنة 408هـ/1018م ولقبوا هذا النظام بالسيرة المسورية البكرية،<sup>4</sup> حيث كان الهدف في البداية الحفاظ على المذهب الاباضي من الزوال عن طريق التعليم والدعوة إليه.

ومن القرن 6هـ/12م حدث التحول المركزي الذي عرفته الحلقة (وهو تسمية العزابة قبل أن تتطور إلى تسمية العزابة، فالحلقة مثلت الفترة التأسيسية والعزابة المرحلة اللاحقة) عند دخولها إلى المدينة، وتحول المسجد إلى مقرها

<sup>1</sup> محمد التريكي وخالد بوريد، "المعمار والممارسة الاجتماعية ميزاب بين الماضي والحاضر"، أطروحة المرحلة الثالثة هندسة معمارية وتعمير، المعهد التكنولوجي للفنون والهندسة والتعمير بتونس، دورة جوان 1989، ص 121.

\* نظام العزابة: لقد تطور هذا النظام مع تطور الظروف والعوامل المحلية والخارجية، فتوسعت رعاية الفرد لتشمل جميع مناحي الحياة الدينية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وهذا من خلال إحداث هيئة تشرف على تسيير المجتمع بطريقة تكفل له الاستمرار في ظل دينه الإسلامي ومذهبه الاباضي، وعاداته ونظمه، وهو ما أدى إلى وجود هذا النظام على مستوى كل مدينة في وادي ميزاب (مدن ميزاب السبعة: غرداية، مليكة، ينورة، بني يزقن، العطف، بريان والقرارة)، ويسمى أعضاء هذا المجلس أو النظام بالعزابة، لمزيد من الإطلاع انظر المرجع: عبد العزيز شهبي، الزوايا الصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، الجزائر - وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2007.

<sup>2</sup> حنيفي هاليلي، "التراث الاباضي بالجزائر في أعمال المستعربين الأوروبيين خلال الفترة الوسيطة"، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران الجزائر، العدد 28، جانفي 2016، ص 534.

<sup>3</sup> صوفية حنازلة، "مؤسسات السلطة الدينية: العرفية والمدنية في ميزاب الجزائر"، مجلة أسطور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، العدد 13، جانفي 2021، ص 114.

<sup>4</sup> عزوي حمزة، "أبعاد الترابط الاجتماعي في قوانين نظام العزابة عند بني مزاب"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف الجزائر، المجلد 3، العدد 02، 2019، ص 212.

الرسمي، وتطورت بنية العزابة لتتكون في ميزاب من 12 عزابيا من دون احتساب الشيخ ، ويتوزعون في كل قصر من قصور ميزاب بحسب المهمات ( شيخ العزابة، 3 افراد مكلفون بالتعليم، 3 أفراد مكلفون بغسل الموتى، مؤذن، إمام، فردان مكلفان بإدارة مداخل المسجد)، وهم يمارسون مهامهم وفق الحدود والأطر التي سطرت لهم، والصلاحيات المخولة لهم.

وقد تنوعت وتوسعت مهام العزابة لتشمل جوانب الحياة الدينية، الثقافية والاجتماعية ومن مهامهم نجد:

- تعليم الأطفال في المسجد والمؤسسات التعليمية الخاصة الخاضعة لإشراف العزابة.
- إدارة المسجد والأوقاف المخصصة له؛
- حل الإشكاليات بين سكان القصور؛
- الإشراف على الأسواق ومراقبتها؛
- الإشراف على الأمن وحراسة القصر؛

الاعتناء بشؤون المحتاجين والفقراء والنساء ...<sup>1</sup> وغيرها من المهام التي تخدم المجتمع.

ومع تعدد مهام مجلس العزابة أدى ذلك إلى إنشاء مؤسسات مساعدة له في تسيير الشؤون العامة، والتي تمثلت أهمها في:

#### ▪ مجلس عمي سعيد:

لكل مدينة في وادي ميزاب مجلس عزابة، يقوم بأمورها الدينية والاجتماعية..، وعلى رأس هذه المجالس يوجد مجلس يوجد بينها هو مجلس عمي سعيد في مدينة غرداية وقد نسب هذا المجلس إلى الشيخ عمي سعيد بن علي الجربي،\* ويتشكل المجلس من رؤساء العشائر الذين يكون لهم الحق في انتخاب الرئيس، بحيث تتمتع كل عشيرة بنوع من الاستقلالية والحرية في تسيير شؤونها الداخلية<sup>2</sup>

#### مؤسسة لاومنا:

وهي التي تشرف على تصريف المياه وتقسيمها على الواحات، والعمل على الحماية من الفيضانات<sup>3</sup> التي تعرفها المنطقة.

#### ▪ مجلس اروأن:

وهي تمثل المستوى الثاني من التعليم المسجدي بمفردها(ارو) وتعني العلم، ويشترط استظهار القرآن للالتحاق بها، ويتلقون تكوينا علميا واجتماعيا، ويخضعون لمراقبة صارمة أخلاقيا وسلوكيا، تحضيرا لهم لتولي المهام الاجتماعية<sup>4</sup> في المجالات المختلفة.

<sup>1</sup> صوفية حنازلة، المرجع نفسه، ص 116-117.

\* وقد نسب هذا المجلس إلى عمي سعيد بن علي الجربي لأنه وفد مع اثنين من العلماء إلى وادي ميزاب في أوائل القرن العاشر الهجري، وأحيوه لعلمه ، ولأن المجلس ينعقد في المسجد الذي بني في مقبرة عمي سعيد، خارج مدينة غرداية.

<sup>2</sup> يكار دهما، نفس المرجع السابق، ص 29.

<sup>3</sup> صوفية حنازلة، نفس المرجع السابق، ص 118.

<sup>4</sup> عبد النور محمد، نفس المرجع السابق، ص 270.

## ■ مجلس امصوردان:

وهو مجلس شعبي يضم الشباب المتطوعين لخدمة العشيرة في مجالات متعددة (شؤون المسجد، المساعدات الإنسانية...)، ويتم انخراطهم في هذا المجلس على أساس الإيمان والثقة التي يكتسبونها، وعلى القدرات التي تؤهلهم للقيام بمهامهم على أحسن وجه<sup>1</sup> وكفاءة عالية.

## هيئة تمسردين:

وتتضمن هذه الهيئة نساء وراعات وعالمات نوات حنكة ودراية في الشؤون العائلية، ويتم تعيينهن من طرف العزابة، ويكلفن بمهام كثيرة، منها مراقبة العادات والأعراف وأوامر العزابة، ومراقبة الأعراس في شؤون العرس وحقوقها، ومصاريف الأعراس...، فمن لم يحترم القوانين المتفق عليها يتعرض لعقوبات مجس العزابة، وكذلك يقمن بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتوجيه وإصلاح ذات البين.

ومن خلال المهام التي يمارسها والصلاحيات التي يتمتع بها مجلس العزابة على مستوى مدن ميزاب تميز هذا المجلس بمكانة خاصة،<sup>2</sup> فهو يمثل الإمامة الصغرى التي تنظم حياة المجتمع الاباضي بعد سقوط الدولة الرستمية<sup>3</sup> لذلك نجده يشارك في الإشراف على مختلف شؤون الحياة في المجتمع الاباضي.

## 2- السكان العرب:

إن السكان العرب الذين هم في الغالب من أبناء الشعانبة المستقرين بكثرة في مدينتي متليلي والمنيعية، ولكن مع تزايد وتيرة الهجرة الداخلية أصبح يُشكل كل بطن أو فرع منهم وحدة مستقلة، يشرف عليها مجلس أعيان في شكل نظام هرمي،<sup>4</sup> إن هذا النظام أو البناء الاجتماعي للشعانبة قائم على نظام العشيرة، وهو ما يستوجب تعيين شيخ لها، وهو الأمر الذي يكون بعد موافقة أعيان وشيوخ القبائل على زعامة احد شيوخ القبيلة يصبح هذا الأخير الساهر على تطبيق الأعراف الاجتماعية كالزواج والطلاق ودفع الديات والخطايا، ويدعى هذا الشيخ ب **كوراط** ويتم اختياره من قبل جماعة كبار العشيرة والأعيان، وبالطريقة نفسها يتم اختيار قائد العرش أو المجلس العشائري للكبار والذي يكون في الغالب أحد رؤساء العشائر.<sup>5</sup>

إن الزعامة في قبيلة الشعانبة متوارثة وهذا التقليد لا يزال معمول به، حيث إن الابن الأكبر لشيخ القبيلة هو الذي يتولى الرئاسة بعد أبيه،<sup>6</sup> ورغم وجود سلطة المشيخة الشبه صورية هذه، فإن روح التحرر والنزعة الفردية متأصلة ويقوة بين أبناء الشعانبة، فهم في الغالب لا يخضعون لأي شكل من أشكال السلطة، وهو ما يفسر حجم الاستقلالية التي يتمتعون بها كأفراد أمام سلطة الشيخ غير الملزمة.

<sup>1</sup>Salah Bafouloulou, **Ghardaïa la mystérieuse**, Alger: Imprimerie Oasis,2013,P51.

<sup>2</sup>عزاي حمزة، **نفس المرجع السابق**، ص 220.

<sup>3</sup>عبد العزيز شهبي، **نفس المرجع السابق**، ص 175. عبد العزيز شهبي، **الزوايا الصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2007

<sup>4</sup>بكار دهما، **نفس المرجع السابق**، ص 30

<sup>5</sup>مصطفى كمال لصطب، "إستراتيجية الاتصال الجوارى في معالجة الأزمات دراسة وصفية تحليلية لأزمة أحداث غرداية نموذجا -"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال تخصص الاتصال الاستراتيجي والأزمات**، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص143.

<sup>6</sup>حمادي فاكية، **نفس المرجع السابق**، ص 69.

غير أن هذا التحرر لا ينفي انقياد الفرد واحترامه للقيم والعادات الاجتماعية التي يعتبرها شبه مقدسة،<sup>1</sup> كما أن هذه السلطة القبلية لا تتعدى الأطر الحياتية العامة لأفراد القبيلة، ولا تتعداها لتنظيم الشؤون السياسية التي تخضع للنظم السياسية والإدارية المعمول بها في الدولة، وباستثناء خصوصية المنطقة، سواء فيما تعلق بالمجالس العرفية الإباضية، أو دور المؤسسة الدينية وأعيان المالكيين والإباضيين على حد سواء، لا يختلف المشهد السياسي في غرداية عن باقي ولايات الوطن، من حيث التقسيم الإداري وحضور مداومات الأحزاب السياسية وغيرها،<sup>2</sup> وهو ما تم التطرق إليه عند التعريف بولاية غرداية.

### الفرع الثاني: النظام الاجتماعي في ولاية غرداية

إن الحياة الاجتماعية في ولاية غرداية تتسم بوجود مجموعة من الأعراف والتقاليد التي نشأ عليها سكان الولاية، ويتم توارثها من جيل إلى جيل، وهذا كله في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي، إلا أن خصوصية المنطقة من حيث التنوع السكاني والمذهبي، جعل هناك بعض الفروقات في النظام الاجتماعي تميز كل مجموعة عن الأخرى.

#### 1. السكان الميزاب:

بالنسبة لسكان الميزابيين فإن الغالبية منهم يفضلون حياة الحضر عن البادية، ويستقرون في قصور المدن الخمسة الواقعة على ضفاف وادي ميزاب، ويتميز النظام الاجتماعي لدى الجماعة الإباضية بخاصية السلطة الأبوية المتحكمة، فهامش الحرية للأفراد التابعين للنظام العشيرة السائد والمهيمن نوعاً ما محدود.

حيث أن المدن الميزابية تتكون من عشائر، ولكل عشيرة في ميزاب مجلس يقوم بمصالحها يتكون من أعيانها، وهم أهل العلم والورع والصلاح، ويتولى رئيس العشيرة زعامة هذا المجلس، ولكل عشيرة دار هي ملك لها تكون لها أوقاف من أبناء العشيرة، تعقد فيها مجالسها وحفلات أعراسها، كما تكون في متناول عشائر أخرى لإقامة الأعراس، وهي تهتم بالشأن الاجتماعي لأهل العشيرة بصفة عامة مثل الاهتمام بالأيامى والأيتام المنتسبون لها، وإيجاد العمل لمن لا عمل له، كما يجتمع مجلس العشيرة دورياً للنظر في الخصومات وفضها، ومراقبة سلوك أبناء العشيرة الذي إذا لم يرتدع المنحرف منهم يرفع أمره إلى العزابة فيقع في البراءة<sup>3</sup> التي تجعله منبوذ من مجتمعه.

#### 2. السكان العرب:

على صعيد التنظيم الاجتماعي تقوم قبيلة الشعانبة التي هي أكثر السكان العرب تواجداً على أساس سيادة الأب في الأسرة، التي تشكل مع غيرها عشيرة تجمع بينها إلى جانب أوامر الدم العادات والتقاليد والجوار، وعلى حد تعبير **جاك روفي Jacques Ruffie** إن البناء العشائري لقبيلة الشعانبة هي الفرق العائلية التي تتكون من عائلة كبيرة أو عدة عائلات حيث تحمل الفرقة اسم الجد الأكبر في الغالب أو المكان الذي قدمت منه، إلا فرقة أولاد عائشة والتي تمثل استثناء لكونها تحمل اسم امرأة<sup>4</sup> ما جعلها تشكل فرق بالنسبة لباقي الفرق أو القبائل.

وكما ذكرنا سابقاً فإن العلاقة بين الفرد والجماعة في هذا التنظيم علاقة مرنة وهشة، تخضع للظروف العامة وتعطي للفرد هامشاً واسعاً من الحرية، مع احترامه للقيم والعادات الاجتماعية التي يعتبرها شبه مقدسة، فكل الطقوس الاجتماعية إذا صح التعبير محترمة وبشكل مبالغ فيه، كطريقة الحديث وشكل الهدام والقيام بالواجب في المناسبات واحترام ذوي المكانة والجاه.

<sup>1</sup> بكار دهما، نفس المرجع السابق، ص 30

<sup>2</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 146.

<sup>3</sup> عبد النور محمد، نفس المرجع السابق ص 261 - 262.

<sup>4</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 143.

ومن أهم خصال أبناء الشعانبة احترام العرف الاجتماعي في المناسبات كالأفراح والأفراح أو في النزاعات والخصومات كدفع الديات والخطايا، والبدو الرحل منهم أشد تمسكاً بالعرف وبالمصاهرات التي تضمن لهم القوة والنفوذ، والتحكم في المراعي ومنايع المياه القليلة، ويشكل البدو الرحل جزءاً وعنصراً أساسياً من سكان الناحية، إلا أنه وفي الوقت الراهن تخلى الكثير من البدو الرحل عن حياة البادية والترحال وفضلوا بدلاً عنها الاستقرار في المدينة وممارسة التجارة، وزراعة الأرض<sup>1</sup> وكل الأعمال التي تتميز بها المدن.

ان التطرق الى هذه المميزات التي يتميز بها سكان غرداية ليس بدافع البحث عن اوجه الاختلاف بين سكان الولاية بل هو فقط بهدف التعريف بسكانها، فبالإضافة الى هذه المميزات هناك المميزات المشتركة التي تجمع بين هؤلاء السكان كالعامل المشترك في الإدارات والمؤسسات، الحفاوة والاستقبال الحسن للزوار المدينة، التمثيل المشترك للولاية في الأنشطة والتظاهرات خارج حدودها....

### الفرع الثالث: النظام الاقتصادي في ولاية غرداية

رغم صعوبة التضاريس في ولاية غرداية باعتبارها منطقة صخرية، التي تجعل تكلفة استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها هذه المنطقة عالية وشاقة، فإن هذا لم يمنع سكان المنطقة من العمل الجاد لاستغلال هذه الثروات في المجالات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة ..، وهذا عن طريق التكامل والتبادل الاقتصادي ما بين سكانها العرب والميزاب، ومن أهم القطاعات الاقتصادية النشطة في ولاية غرداية نجد:

#### ■ التجارة:

منذ إعمار منطقة ميزاب وهي مركز تجاري بامتياز، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها طبيعة السكان بين بدو وحضر، واختلاف نشاطاتهم اليومية ونمط حياتهم مما يسمح بنشوء تبادلات تجارية فيما بينهم، كما أن لموقع المنطقة وسط الجزائر وفي قلب الصحراء يعتبر نقطة تلاقي عديد الطرق التجارية بين الشمال والجنوب، ومحطة لتوقف القوافل واستراحتها.

وإذا كان لإبابضيون ينتجون السلع التي تصدر إلى الشمال،<sup>2</sup> مثل مواد البناء (الاسمنت) والمنتجات البلاستيكية (أنابيب فلاحية) ومشروبات وعصائر بالإضافة إلى التمور ذات الجودة العالية (دقلة نور)،<sup>3</sup> وهو ما ساهم في تنمية مدن وادي ميزاب اقتصاديا واجتماعيا، خاصة بعد أن أصبحت الفلاحة لا تضمن للميزابي الذي يقتصر نشاطه عليها على مستوى معيشي مقبول،<sup>4</sup> فإن الشعانبة كان لهم دور في تأمين طرق القوافل في الصحراء نظرا لمعرفتهم بخفاياها، وتحظى التجارة اليوم في ولاية غرداية بمكانة هامة بعد مد شبكات الطرقات وتعدد وتنوع النشاطات الاقتصادية فيها أو السلع التي تعبرها كمحطة وهمزة وصل بين الشمال والجنوب،<sup>5</sup> وهذا نظرا لموقعها الجغرافي المهم.

<sup>1</sup> بكار دهم، نفس المرجع السابق، ص 30

<sup>2</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 142

<sup>3</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، غرداية: المؤسسات المحلية تحقق صادرات بحجم 930000 يورو خلال سنة 2021، نشرت بتاريخ 2022/01/11، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/regions/119696-930000-2021>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/30.

<sup>4</sup> يوسف بن بكير الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط4، الجزائر: المطبعة العربية، 2017، ص 57.

<sup>5</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 142

■ الزراعة:

من أهم المزروعات، نجد زراعة النخيل التي كانت توفر كميات هائلة من التمور الذي تعتبر المصدر الأساسي للغذاء، كما عرفت الناحية منذ سنة 1948 بداية حفر الآبار الارتوازية ذات الضخ العالي، وكانت البداية من بلدة زلفانة، ثم انتشرت العملية في معظم مدن الناحية ليصل عدد الآبار المنجزة إلى 17 بئراً في حدود سنة 1962، أما الآبار التقليدية فقد بقيت هي الأساس في عملية الري.

ورغم كثرة واحات النخيل المتناثرة هنا وهناك إلا أن الغطاء النباتي يبقى نادر أو قليلاً، فمعظم النباتات عبارة عن أعشاب صحراوية شوكية متناثرة على ضفاف الأودية للشعاب، فالناحية تفتقر إلى الأراضي الزراعية الخصبة، مما جعل الفلاح يعاني كثيراً رغم العلاقة الوطيدة بين الفلاح وأرضه، فالفلاح في المنطقة ينفق معظم وقته وماله في بستانه<sup>1</sup> حتى تجود عليه من خيراتها.

إلا أنه وبفضل الجهود التي بادرت بها السلطات العمومية لترقية هذا القطاع تم تسجيل تزايد العقار المزروع والمسقي الذي انتقلت مساحته من 12.230 هكتار في سنة 2000 إلى 39.350 هكتار في 2015 قبل أن يبلغ مساحة صالحة للزراعة قوامها 69.350 هكتار في 2019، والتي تتشكل من 4.124 هكتار من واحات النخيل القديمة و15.662 هكتار موزعة في إطار صيغة الامتياز و44.705 هكتار ضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية، كما أوضح لوكالة الأنباء الجزائرية المهندس الرئيسي المكلف بالإحصائيات بمديرية القطاع .

وتشكل الزراعة صغيرة النطاق مكونا رئيسيا لقطاع الفلاحة بولاية غرداية بنسبة 70 بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة متبوعة بالمستثمرات الفلاحية المتوسطة (21 بالمائة) ثم المحيطات الكبرى (9 بالمائة) بالنسبة لزراعة الحبوب ذات القيمة المضافة<sup>2</sup>، والتنمية المندمجة لشعبة الحليب (أعلاف وتربية المواشي)، وتطمح ولاية غرداية في هذا الإطار أن تجعل من النشاط الفلاحي محركا رئيسيا للتنمية ونمو الاقتصاد المحلي من خلال توسيع الملكية الفلاحية والتحديث وإنشاء صناعة زراعية-غذائية تساهم في استحداث مناصب الشغل وتسمح بالتالي في التقليل من البطالة والهشاشة في المناطق الريفية<sup>3</sup>، وتساهم قبل ذلك كله في تحقيق الاكتفاء المحلي ثم الوطني في مجال القطاع الزراعي ومن ثم الأمن الغذائي.

■ الصناعة:

تعتبر الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية ذات المصدر الحيواني هي الغالبة على النشاط الصناعي في ولاية غرداية<sup>4</sup>، وعلى العموم فقد اشتهرت ناحية غرداية في الماضي بمنتجاتها الحرفية المحلية التي انتشرت نتيجة وفرة المواد الأولية من صوف وجلود ووبر وسعف النخيل والطين، وازدهرت حرفة الحدادة وصناعة الأسلحة والفخار والقرب

<sup>1</sup> بكار دهما، نفس المرجع السابق، ص ص 35-36.

<sup>2</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، قطاع الفلاحة بغرداية: توسع في المساحة الفلاحية المفيدة بالولاية، نشرت بتاريخ 2020/01/08، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/regions/82094-2020-01-08-10-05-17>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/30.

<sup>3</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، قطاع الفلاحة بغرداية: توسع في المساحة الفلاحية المفيدة بالولاية، نشرت بتاريخ 2020/01/08، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/regions/82094-2020-01-08-10-05-17>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/30.

<sup>4</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 138.

....والزربية حتى أصبحت الناحية مضرب المثل في صناعة الزربية التي أصبح ينظم لها معرضاً سنوياً تعرض فيه أنواع وأشكال الزرابي التي أبدعتها وحاكتها أنامل المرأة في المنطقة<sup>1</sup> بكل براعة.

كما عرفت المنطقة صناعات صغيرة متنوعة كالحداودة وإنتاج الجير والجص حيث تتوفر المنطقة على الحجر الكلسي الذي يستخدم كمادة أولية للإنتاج...<sup>2</sup> وقد تطورت الصناعة في ولاية غرداية كغيرها من القطاعات مواكبة لتوسع العمران وتعدد النشاطات الممارسة من قبل السكان، تشمل النشاطات الصناعية اليوم النشاطات التقليدية المذكورة وأخرى مستحدثة،<sup>3</sup> حيث نجد أن النسيج الصناعي لولاية غرداية توفر سنة 2021 على 5.801 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بتعداد 23.082 عاملاً، وبهدف تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية تم تخصيص نحو 2.296 هكتاراً كوعاء عقاري لاستقبال مشاريع الاستثمار بهذه الولاية، حيث منحت تسهيلات من قبل الدولة للمتعاملين الاقتصاديين الراغبين في الاستثمار في هذه الولاية.

وفي إطار نفس الجهود تم توفير مساحة تفوق 86 هكتاراً مقسمة إلى 227 قطعة أرضية عبر المناطق الصناعية الثلاثة بالولاية (القرارة، بونورة، وادي نشو)، بالإضافة إلى 54 هكتاراً مقسمة إلى 204 حصة عبر 14 منطقة نشاط، وهي جاهزة في مختلف البلديات لاستقبال المتعاملين الاقتصاديين الجدد بخصوص المشاريع، كما تم رصد ما لا يقل عن أربعة 4 مليار دج لإعادة تأهيل المناطق الصناعية الحالية ومناطق النشاط، من حيث الخدمات والتهيئة الخارجية والربط بالشبكات المختلفة غاز وكهرباء وماء،<sup>4</sup> وهو مما يساهم في تنمية الولاية اقتصادياً.

وبالإضافة إلى هذه القطاعات الثلاث التي تم التركيز عليها فإن قطاع السياحة والصناعات التقليدية يعتبر قطاعاً استراتيجياً بالنظر إلى الإمكانيات السياحية والتقليدية التي تزخر بها الولاية (مناطق أثرية، ثقافية، مناظر خلابة، حمامات معدنية، صناعات تقليدية....). وكذلك بطابعها العمراني المميز، كما تشهد الحمامات المعدنية تطوراً ملحوظاً بهذه الولاية بفضل توفرها على الموارد المائية والحموية،<sup>5</sup> التي تؤهلها أن تكون قطباً سياحياً حموياً بامتياز. وبالنظر إلى هذه الانجازات والاستثمارات التي تحاول هذه الولاية تبنيها في هذه القطاعات الحساسة التي تم التطرق إليها، ومعما تزخر به من موارد مادية وغير مادية، ومع وجود الأيدي العاملة الكفوة، ومع توفر الرغبة الحقيقية للنهوض بالولاية محلياً ووطنياً، يمكنها أن تساهم في إنعاش الحياة الاقتصادية للولاية، ومن ثم تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي هي مطلب الجميع.

### المبحث الثاني: تاريخ الأزمات في ولاية غرداية منذ الاستقلال

تنويه:

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى مفهوم النزاعات الأهلية، أما فيما يتعلق بالإطار التطبيقي فسيتم دراسة أزمة غرداية بدل النزاع الأهلي في غرداية رغم انه هناك من يعرف أزمة غرداية الاخيرة بالحرب الأهلية، وهو ما تطرق إليه الأستاذ قاسم حجاج في كتابه تقييم حالة: غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة، على أن أحداث غرداية هي "حرب أهلية

<sup>1</sup> بكار دهما، نفس المرجع السابق، ص 36.

<sup>2</sup> Salah Bafouloulou, Ibid, p 53.

<sup>3</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 138.

<sup>4</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، غرداية: استرجاع أكثر من 255 هكتاراً من العقارات غير المستغلة، نشرت يوم 16 نوفمبر 2021، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/regions/96033-255>، تاريخ الإطلاع: 2022/01/18.

<sup>5</sup> وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، غرداية: ثروة ثقافية وإمكانيات سياحية متميزة، على الموقع الإلكتروني: <https://interieur.gov.dz/index.php/ar/80>، تاريخ الإطلاع: 2021/12/13.

محدودة مؤقتة، شبه مبرمجة<sup>1</sup>، إلا أننا في هذه الدراسة سيتم استعمال مصطلح أزمة، وما يجدر التنويه إليه أن الأزمة هي احد مراحل النزاع ، أي وصوله إلى الذروة ومن بعدها يمكن أن يأخذ منحى النزاع العنيف أو العكس يتم تجاوز هذه الأزمة والتوصل إلى حل سلمي.

إن أهم ما يميز ولاية غرداية هو تنوع التكوين الاجتماعي أو السكاني فيها، حيث نجد أن هناك تعايش ما بين السكان العرب أصحاب المذهب المالكي والسكان الميزاب أصحاب المذهب الاباضي، ويجمعهم الدين الإسلامي الذي يوحد كل سكان الولاية والدولة الجزائرية ككل، وقد عرفوا بالتعايش السلمي فيما بينهم وتبادل للمصالح الاقتصادية والاجتماعية..، وقد تخلل هذا التعايش بعض من الأزمات والنزاعات الأهلية التي كادت أن تنزلق في بعض منها إلى حرب أهلية، نتيجة أسباب وعوامل متعددة، وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى تاريخ هذه النزاعات وإلى أسبابها من خلال مطالب تطرق إلى كل من تاريخ كبرى النزاعات الأهلية في ولاية غرداية منذ الاستقلال إلى غاية هذه الأزمة الأخيرة سنة 2013.

### المطلب الأول: أزمات ولاية غرداية في فترة الأحادية الحزبية

إن تاريخ النزاعات الأهلية في ولاية غرداية يمتد إلى فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي، حيث أن تاريخ هذه النزاعات\* يرجعه بعض المؤرخين وعلى وجه التحديد إلى عام 1722م أين كانت تقض النزاعات بتدخل الأعيان من الجهتين لتتجدد من عقد لآخر، لكن تاريخ المنطقة يشهد نزاعات مختلفة بين القبائل تمتد إلى أبعد من ذلك، دارت في منطقة ميزاب وما جاورها لأسباب عديدة ومختلفة، استمر بعض هذه النزاعات في شكل أعمال انتقامية على أحداث ونزاعات سابقة، وأخرى حدثت مرة واحدة وانقضت،<sup>2</sup> لكنها كانت تعود من جديد لنفس الأسباب أو لأسباب أخرى.

إلا أنه وفي فترة الاستعمار كانت هناك عوامل مختلفة أدت إلى حدوث هذه النزاعات في هذه الولاية، حيث نجد أن الاستعمار كان من احد أهم الفواعل التي عملت على تأجيج كل ما من شأنه أن يؤدي إلى النزاعات والتفرقة بين سكان المنطقة، وتعتبر أزمة 13 أوت 1961م من الأزمات الأخيرة والأعنف التي حدثت قبل الاستقلال، فقد أشعل المستعمر وأذنابه فتنة عمياء بين الاباضية والمالكية في وارجلان\* دامت شهر كان القصد من وراءها إقناع سكان الصحراء بقبول

<sup>1</sup> قاسم حجاج، تقييم حالة: غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 2.

\* لقد عرفت منطقة غرداية نزاعات عديدة بين سكانها الميزاب والعرب قبل فترة الاستعمار الفرنسي للبلاد كانت تنتهي وتسفر عن قتلى وجرحى، ونهب وسلب للأموال، وتخريب للمحاصيل الزراعية وفتك بالمواشي، وتكمن أغلبية أسباب هذه الأزمات في: الجهل الذي ساد وادي ميزاب في تلك الفترة وتدني مستوى الوعي والثقافة بين الأهالي، مما جعلهم يندفعون وراء أي فكرة أو تحريض دون التأكد من ذلك.

الاندفاع الأعمى وراء الدفاع عن الشرف بعامية، وشرف القبيلة بخاصة دون ادني مس في كرامتها أو عرضها في أفراد من أفرادها(انتصارا للعصبية والقبيلية أو العشيرة)، والاستجابة لنداء القبيلة ولو كانت على ضلالة، وقد لعب الاستعمار بعد احتلال الجزائر دورا بالغا في الاضطراب الاجتماعي بالمنطقة وبث نار الفتنة التفرقة والعداوة بين الأهالي وتحريضهما على بعض، لمزيد من الإطلاح على الأزمات التي عرفتها ولاية غرداية قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر انظر المرجع: حمادي فاكية، "المحددات الاجتماعية والسياسية لازمة غرداية 2013 -2014 من منظور أعيان المنطقة والنخبة المثقفة دراسة ميدانية بمدينة غرداية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2016/2015.

<sup>2</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 148.

\* ولاية ورقلة حاليا.

مشروع فصل الصحراء عن الشمال ( خاصة أنها كانت أصدرت أمر بفصل الصحراء عن الجزائر)، وقد خلفت قتلى وتخریب للممتلكات.

وقد انتقل فتيل هذه الفتنة خارج وارجلان، وفي مناسبة جنازة الشاب القتيل القراري احد ضحايا هذه الفتنة ألقى الشيخ بيوض دروسا مدة ثلاثة أيام في القرارة لإخماد نار الفتنة، حضرها جموع من الاباضية والمالكية، وكرد فعل لانطفاء هذه الفتنة في مهدها جرب المستعمر الفرنسي أسلوب الوعود تارة والتهديد تارة أخرى ( مثل امتناع البنوك عن تغطية مصاريف التجار المزابيون ومطالبتهم بتسديد الديون في الحال، تطويق بلدة القرارة بالدبابات والمصفحات وحشد رجالها في مركز التجمع لاستنطاقهم مدة ثلاثة أيام....) نظير إصرارهم على الحفاظ على وحدة التراب الوطني، لكنها لم تنجح في الأخير من تحقيق مرادها،<sup>1</sup> وتغلبت أصوات الحكمة والعقل في إخماد نار هذه الفتنة وأحبطت مشروع فصل الصحراء عن الشمال. وبعد الاستقلال وفي ظل الدولة الجزائرية المستقلة عرفت منطقة غرداية تجدد للازمات والنزاعات بين قاطنيها، تعددت أسبابها ما بين نزاع على الأراضي أو توزيع سكنات، أو حول نتائج الانتخابات المحلية...، واهم الأزمات التي عرفتها ولاية غرداية في فترة الأحادية الحزبية نجد:

#### ■ أزمة غرداية 1975م:

وقد حدثت نتيجة خلاف على أراضٍ للعروش بين شعانبة عرب وميزابيين في بلدة بن يزقن مسقط رأس شاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا،<sup>2</sup> وقد خلفت عدد من الجرحى، وادخل عدد من المترصدين للسطو السجن، وقد تدخلت السلطات إلى جانب العقلاء فتم الاتفاق على جعل حد فاصل بين المتخاصمين، وذلك ببناء مؤسسة تعليمية للجميع، وهي التي أصبحت تحمل اسم شاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا،<sup>3</sup> وهو مامكن من حل المشكل برضا جميع أطراف الأزمة.

#### ■ أزمة العديرة 1985:

وهي الأزمة الدامية التي حدثت في رمضان 1985م بين عرش المذابيح العرب وميزابيين في بلدية غرداية، وكان سببها خلاف حول منح امتياز لاستصلاح أراضٍ في منطقة محاذية للحدود الشمالية الغربية لبلدية غرداية مع بلدية ضاية بن ضحوة وجاءت على خلفية إنشاء ولاية غرداية عام 1984م،<sup>4</sup> وقد بدأت الأحداث حينما ذهبت لجنة مكونة من السلطات المحلية في غرداية إلى منطقة الضاية لتمكين المستفيدين من هذا الامتياز من عقود الاستفادة من ارض العديرة التي استصلحت، ولإنهاء المشكل الذي دام ثلاث سنوات وذلك بأمر من قائد الناحية العسكرية الرابعة طبقا لقرار وزارة الداخلية وقد رجعت دون أن تحقق ذلك.

ولما بلغ السكان الميزاب الخبير اجتمعوا في باب الحدادة للتشاور، وعندما خرج سكان المذابيح من مسجد خالد بن الوليد الواقع في نفس المنطقة ظنوا أنهم المقصودون بهذا التجمهر فطلبوا النجدة فوقعت مشادات وإصطدامات بين الطرفين المذكورين، وهو ما خلف مقتل شخصين وإصابة نحو أربعين شخصا، وتعرض أربعين محل تجاري للسطو والحرق، وإتلاف العديد من المزارع...<sup>5</sup>والحقول.

<sup>1</sup> يوسف بن بكير الحاج سعيد، نفس المرجع السابق، ص 350-351.

<sup>2</sup> قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، ص 6.

<sup>3</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 107-108.

<sup>4</sup> قاسم حجاج، المرجع نفسه، ص 6.

<sup>5</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 108.

وفي إطار العمل على تهدئة الأوضاع دعت السلطات المحلية وبعض الأعيان من الطرفين إلى إيقاف أعمال التخريب وإطفاء نار الفتنة، كما انتقل قائد الناحية العسكرية الرابعة إلى المنطقة لوضع حد لهذه الأعمال وحث الناس على التصالح ونبذ الأحقاد، وتكوين لجان ثنائية لتوعية الناس في المساجد ودعوة المواطنين إلى السلم والأخوة، لكن على أرض الواقع لم توت التوعية أكلها، حيث استمرت أعمال التخريب والنهب برغم تدخل قوات الأمن، إلى حين تراجع حدة التوتر وعودة الاستقرار بعد أيام<sup>1</sup> من هذه الأحداث.

#### ▪ حادثة القرارة 1989:

في منتصف شهر أبريل 1989 وأثناء مباراة كرة القدم انطلقت شرارة الأحداث فترشق أبناء المنطقة بالحجارة فاتسعت وانتقلت إلى الشارع فقطعت بعض الطرق وسجلت حالات التعدي على الأشخاص حيث تم اعتقال البعض لكنها هدئت بعد ذلك، وقد خلف هذا النزاع بعض الخسائر مثل حرق بعض المحلات والتعدي على بعض الأشخاص،<sup>2</sup> وقد تدخلت السلطات المحلية وجمعت أعيان المنطقة فيما أطلق عليه جماعة الإخوة أو جماعة الصلح وجاءت نتائج عملها ممثلة في القائمة الانتخابية الموحدة عام 1990م،<sup>3</sup> وهي الانتخابات الأولى التي شهدتها الجزائر في عهد التعددية، وما يلاحظ أن هذه الأحداث وقعت ليس ببعيد عن الاحتجاجات والمظاهرات التي عرفتها الجزائر وهي التي عرفت بأحداث \* 1988 والتي تمخض عنها التحول السياسي والاقتصادي للجزائر.

وما يستشف من هذه الأزمات والنزاعات الأهلية التي عرفتها ولاية غرداية في مرحلة الأحادية الحزبية رغم مظهرها السلبي الذي تعكسه في المجتمع الذي يفترض أن تختفي منه كل تفرقة بين السكان ورغم ما خلفته من أضرار بشرية ومادية فإن المكانة التي كانت تحضى بها المؤسسات العرفية ساهمت في حل هذه الأزمات، وهذا نظر للمكانة والقوة الاجتماعية التي امتلكتها في هذا المجتمع.

#### المطلب الثاني: أزمات ولاية غرداية قبل أزمة 2013

بعد الانتقال السياسي الذي شهدته الجزائر بعد فترة اضطرابات واحتجاجات عرفتها، نتيجة تقشي البطالة وتردي الوضع المعيشي للسكان، وهو ما يعني أن الأزمة شملت الجزائر عامة وليس فقط ولاية غرداية، وما تمخض عنها من

<sup>1</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 150-151.

<sup>2</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 109.

<sup>3</sup> مصطفى كمال لصطب، المرجع نفسه، ص 151.

\* أحداث أو انتفاضة 1988 والتي وقعت يوم الخامس من أكتوبر من نفس العام، وهو التاريخ الذي عرفت فيه الجزائر بداية انتفاضة غير مسبوق، كان على رأسها الشباب الذي نزل إلى الشارع للتعبير عن حالة عدم الرضا بالوضع العام للبلاد، نتيجة عجز الدولة عنلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة باستمرار جراء زيادة الكثافة السكانية التي وصلت سنة 1987 إلى 50%، وجراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة. لدرجة أنه بدأ التفكير جديا في تسريح العمال، وفي ظل هذه الأوضاع الدولة والمجتمع كانا عاجزين عن احتواء العنف والعنف المضاد، وقد أسهمت هذه الأحداث في كسر جمود النظام السياسي، وفتح له مجالاً للتفاوض حول الانتقال إلى وضعية جديدة يميزها التغيير في التنظيم السياسي والاقتصادي، للاطلاع أكثر انظر المرجع: فريد مرحوم، أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب وانثروبولوجيا الغضب، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمارست الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2018/ والمرجع: مخلوف بشير، "موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (1989-1995)" دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإيقاد المنحلة"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2012/2013.

ميلاد دستور 1989 الذي يقر التعددية الحزبية وحرية الرأي والتعبير، ويكرس حرية السوق، وبعد العشرية السوداء\* التي عرفت الجزائر وما نتج عنها من حرب أهلية خلفت عشرات القتلى والمفقودين، وتخريب الممتلكات وغياب مؤسسات الدولة، عرفت ولاية غرداية بعض الأزمات قبل آخر أزمة عرفت سنة 2013 تميزت بالعنف والتوتر إلا أنه تم التحكم بها وإيجاد حلول لها حتى ولو كانت مؤقتة.

وما يلاحظ أنه في فترة العشرية السوداء لم تعرف ولاية غرداية أزمات بين سكانها، وهو ما يمكن أن يفسر أن الأزمات التي وقعت من قبل يمكن أن تقع في أي ولاية ولا يخص ولاية غرداية وحدها، وكذلك الحاجة إلى الأمن المجتمعي الذي يتطلب قبول الآخر لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية المحيطة، إلا أن خصوصية هذه الولاية من حيث الانتماء العرقي والمذهبي لسكانها هو ما يجعل منها محط للأنظار، وورقة يمكن أن تستغل من طرف من يكيون للجزائر، وفيما يخص الأزمات التي عرفت الولاية في هذه الفترة فيمكن تلخيصها في ما يلي:

#### ■ أزمة 2004:

وقد امتدت هذه الأزمة من 11 إلى 17 أكتوبر 2004 بين الفئتين في مدينة غرداية وضواحيها تحديداً، وقد عجلت الظروف السياسية السائدة آنذاك في تعقيد الأوضاع مع اندلاع عدة حوادث عرقية طائفية في الظاهر لكنها سياسية تنموية في الأساس، مثل حوادث في قصر مليكة بسبب خلاف بين عرشين حول تسوير مقبرة لعرش الشعانية في 4-5 ماي 2004. وقد عرفت هذه الأزمة حوادث دامية بسبب إضراب شبه عام للتجار الميزابيين في غرداية احتجاجاً على التعديتات والسرقات التي ظلت تسببها عصابات الاتجار بالمخدرات الناشئة في المنطقة آنذاك، وقد صاحب تلك الحوادث توقيفات ومآس أمنية، اجتماعية، سياسية وحقوقية،<sup>1</sup> انتهت الأزمة بحل الحركة الاحتجاجية والإبقاء على المجالس العرفية في تسوير الشؤون الميزابية<sup>2</sup> ذلك أنها الأقرب للمواطنين والادري بتسيير شؤونهم الداخلية.

#### ■ أزمة بريان 2008:

في سنة 2008 عرفت منطقة بريان في ولاية غرداية منعرج خطير من النزاع بين سكانه، حيث بدأت أحداث عنيفة من 19 إلى 21 مارس 2008 وقد عرفت تلك الأحداث فترات تهدئة وفترات تصعيد إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة، وكان سبب الأزمة إطلاق مفرقات من طرف شباب على امرأة برفقة ابنها، فانطلقت مناوشات بين شباب ميزاب وآخرين عرب بدأ بالترشق بالحجارة ثم تطور إلى تعد بالأسلحة البيضاء في مناطق مختلفة من بريان، ثم إلى حرق العديد من المحلات التجارية والمنازل بعد نهبها، وقد خلف هذا النزاع عدد من الجرحى من كلا الطرفين وحتى من الشرطة<sup>3</sup> نتيجة العنف الشديد الذي ساد هذه الأحداث.

\* **العشرية السوداء في الجزائر** والتي كانت بدايتها في ديسمبر 1991 موبعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بأغلبية واسعة على حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم (FLN) في الانتخابات البرلمانية، بسط الجيش سيطرته الفعلية على الحكومة وأعلن حالة الطوارئ.، ألغت الحكومة الانتخابات بعد الجولة الأولى بعد 17 يوماً فقط من إعلان نتائج الانتخابات، هذه العوامل وما تبعها من قرارات كانت شرارة اندلاع ما يُعرف بالعشرية السوداء، لمزيد من الاطلاع انظر المرجع: موقع عربي بوست، **العشرية السوداء.. ما هي؟ وما أسباب الأحداث الدموية التي لا ينساها الجزائريون؟**، نشرت بتاريخ 13 مارس 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://arabicpost.net/ثقافة/2019/03/14/history/> ، تاريخ الاطلاع: 2022/01/25.

<sup>1</sup> قاسم حجاج، **نفس المرجع السابق**، ص 6-8.

<sup>2</sup> مصطفى كمال لصطب، **نفس المرجع السابق**، ص 152.

<sup>3</sup> حمادي فاكية، **نفس المرجع السابق**، ص 110.

ونتيجة هذه الأوضاع شلت الحركة في المدينة وأغلقت المحلات التجارية وامتنع الأولياء من إرسال أبنائهم إلى المدارس مخافة ازدياد المشادة وتفاقمها، استمرت موجة العنف وبلغت حدتها، كما تعرض السكان لأعمال عنف راح ضحيتها خمسة قتلى، علاوة عن نهب عشرات المساكن والمحلات التجارية وبعض المؤسسات التربوية، وكذا حرق العديد من السيارات والشاحنات وإتلاف العديد من الحقول والمزارع، وكانت الشرطة وقوات مكافحة الشغب قد اعتقلت العديد من الشباب من كلا الطرفين، كما أن عدد من الطلبة المقبلين على شهادة البكالوريا لم يتمكنوا من الالتحاق بمراكز الامتحان بسبب تزامن الامتحانات مع استمرار موجة التوتر حيث حرموا من الالتحاق بأقسامهم لأنهم كانوا مهنيين.

وقد استمرت موجة العنف في بريان لفترة مما استدعى تدخل السلطات العليا بما فيها وزارة الداخلية كطرف مباشر والي الولاية ومصالح الأمن المحلية قصد لم شمل أعيان الطرفين والبحث في كيفية تهدئة الأوضاع واسترجاع الهدوء والاستقرار في المنطقة وهو ما تجسد في توقيع الصلح بين الطرفين بتاريخ 31 مارس 2009 من جانبي الفئتين وتحت إشراف والي الولاية (انظر الملحق رقم 02).

وتعتبر الوثيقة اتفاقا يقضي بالعمل على إنهاء أعمال العنف الذي استمر لأزيد من سنة كاملة، حيث تنص على عدة بنود منها تكثيف اللقاءات بين الأعيان والعمل على إيقاف الفتنة وتشجيع الحوار، وإنشاء وحدات دائمة للشرطة والدرك في منطقة بريان، ونشر ثقافة السلم بين سكان المنطقة، وإعفاء التجار من الضرائب لمدة عامين، ورفض تحويل الطريق الوطني رقم واحد الذي يعبر المدينة، وعقد لقاءات صلح عرفية بين العائلات التي فقدت ضحايا من الجانبين<sup>1</sup> لتهدئة النفوس وبسط السكينة.

#### ▪ أحداث مليكة 2009:

ففي سنة 2009 تجددت المناوشات والصراع في مليكة المتاخمة لأحياء السكان العرب تحت نفس الذريعة المشار إليها سالفا (حيث انه في سنة 2004 في مليكة وعلى خلفية نزاع حول الأراضي وبخاصة المقبرة المجاورة التي يدعي ملكيتها كل من الطرفين حدثت مناوشات بين السكان وانتهت بجل سريع، لكن بقيت الرواسب لتستغل كلما سنحت مناسبة لبعث أعمال الشغب)، وقد دامت هذه المناوشات مدة لتنتهي بحلول ترقيعية لم تقض على أسباب النزاع<sup>2</sup> وجعلت من إمكانية احتمال تجدد النزاع قائمة وهو ما حدث فعلا من خلال هذه الأزمة الأخيرة.

إن أحداث بريان او مليكة ماهي إلا استمرار للالتزامات التي عرفتها ولاية غرداية، التي تتأرجح بين التهدئة والتصعيد في درجة العنف، والذي يصل في بعض الأحيان إلى إزهاق للأرواح البريئة، وهذا لا يعني انه لا توجد فترات لتهدئة والتعايش بل ان فترات التهدئة التي عرفتها الولاية كثيرة وهو ما يدل على ان العوامل والواصر التي توحد سكان الولاية وتجمعهم اكثر من التي تفرقهم.

والملاحظ ايضا أن الأزمات الأخيرة التي عرفتها الولاية هي الأكثر حدة وأضرار، رغم أنها حدثت في فترة التعددية الحزبية وحرية التعبير واحترام الحريات، وهو ما يجعل السؤال يدور حول فعالية كل من منظمات المجتمع المدني والأحزاب ومدى تفعيل القوانين والمبادئ التي تقر احترام حقوق الإنسان والحريات، وتحارب كل مظاهر الفساد على ارض الواقع، وكذلك هل هناك دور لأيادي أجنبية في هذه الأزمات؟.

<sup>1</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 152-153.

<sup>2</sup> عبد الوهاب بن الشيخ عبد الرحمن بكلي، أحداث غرداية الأخيرة، نشرت بتاريخ: 23 ديسمبر 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ayanemzabghardaia.org>، تاريخ الاطلاع: 17 فيفري 2022.

## المطلب الثالث: كرونولوجيا أزمة غرداية 2013-2015

رغم الأحداث العنيفة التي عرفتها ولاية غرداية قبل أزمة 2013 فهي لم تكن بدرجة العنف التي عرفتها هذه الأزمة لا من حيث المدة الزمنية، ولا من حيث الخسائر البشرية والمادية، وحتى يمكن فهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة ونجاعة الحلول التي تم اتخاذها، يجدر بنا الوقوف أولاً عند سيروية هذه الأحداث والأطراف المساهمة فيها، وسنتطرق إلى ذلك من خلال فرعين.

## الفرع الأول: سيروية أزمة غرداية 2013-2015

يمكن القول أن شرارة أزمة غرداية الأخيرة كانت بدايتها مع يوم 22 نوفمبر 2013 بمدينة القرارة بعد وفاة الشاب محمد عبد الرحمان<sup>35</sup> سنة في اشتباكات شهدتها المدينة عقب انتهاء مباراة كرة قدم بملعب 24 فبراير بين فريقين محليين، لتنتقل بعد أسبوع فقط نفس المواجهات إلى مدينة غرداية، على خلفية نشوب اشتباكات بين سكان حي ثنية المخزن وشباب من قصر مليكة العليا، بسبب نزاع على قطعة أرض تابعة لمحيط مقبرة تقع بين الحيين المذكورين، ومعه عادت احتجاجات واسعة للمطالبة بتوفير الأمن في مدينة غرداية، وتم اقتحام تظاهرة عيد الزربية من طرف حقوقيين مطالبين بإطلاق سراح عدد من الموقوفين في الأحداث حينها.

وفي ظروف غامضة تواصلت الصدامات المتجددة لأسابيع، وتصاعدت المواجهات وأصبحت في بعض المناطق تأخذ شكل حرب الشوارع مع قوات الأمن، ما كلف المدينة ثمنا باهظا، بدءا بإعلان اتحاد التجار ولجنة التنسيق والمتابعة عن دخول تجار غرداية في إضراب عام في شهر ديسمبر، احتجاجا على تدهور الوضع الأمني بالمدينة، ونزوح أكثر من 1200 أسرة من الطرفين من مناطقها، بسبب الهجمات المباشرة لمجموعات المثلثين والتحاق أكثر من 7 آلاف رجل أمن بين درك وشرطة وصلوا المنطقة على دفعات بعد تصاعد وتيرة الأحداث بشكل أزم الأوضاع، إثر مقتل 4 من الشباب الغاضب دفعة واحدة بمناطق ثنية المخزن بابا السعد وشعبة النيشان بمدينة غرداية، وبروز تنظيمات إلكترونية متطرفة تنشط على الشبكة العنكبوتية وتدعو لاستعمال القوة من أجل الانتقام<sup>1</sup>، مما زاد من فتيل هذه الأزمة.

ولم تجد التعزيزات الأمنية التي بلغت نحو 10 آلاف رجل شرطة ودرك، والآليات المتطورة كالتائرات المزودة بالكاميرات الفائقة للتصوير الليلي، ولا حتى تدخلات مجالس الأعيان والمنتخبين أو الوساطات المحلية والوطنية المتكررة، ولا الزيارات الوزارية بوعودها الواهية في استعادة الأمن لغرداية، لتنتهي آخر فصول أزمة غرداية يومي 7-8 جويلية 2015، بأعمال تصعيدية في مدينتي القرارة وبريان، استخدم فيها المتنازعون أول مرة الأسلحة النارية التي أودت بحياة أكثر من 22 شخصا، فضلا عن حرق عشرات المنازل والمحلات التجارية والمزارع وتهجير المئات داخل المنطقة وخارجها، مع تسجيل تظاهرات احتجاجية لمدن الجنوب والشمال لوقف الفتنة الممتدة في غرداية<sup>2</sup>، والتي يخشى أن يمتد شررها إلى كل أنحاء البلاد.

إن هذه الأزمة الأخيرة عرفتها أربع بلديات أكثر من غيرها من المناطق الأخرى لإقليم الولاية، وهي غرداية والقرارة وبريان وبنورة<sup>3</sup>، وسنحاول التطرق إلى أهم التواريخ التي عرفتها الأزمة وساهمت في تصعيدها، وهي:

26-30 مارس 2013: عيد الزربية الذي تحول إلى حركة احتجاجية لشريحة واسعة من المجتمع الميزابي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الشروق اون لاين، التشخيص الخاطئ لأزمة غرداية حولها إلى مرض مزمن لماذا استعصى حل أزمة غرداية؟، نشرت بتاريخ 2014/11/05، على الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com/%>، تاريخ الإطلاع: 12 / 01 / 2022.

<sup>2</sup> قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، ص 12-13.

<sup>3</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 154.

شهر ماي 2013: تم الهجوم على حي الثنية من قبل اباضية بني يزقن ورمي العجلات الحارقة، الهجمات كانت من أعلى الجبل على بيوت المالكية بحي ثنية المخزن<sup>2</sup>.

22 نوفمبر 2013: أحداث القرارة حرق ونهب، واعتداءات الاباضية على حي الشهيد العربي بن مهيدي<sup>3</sup>.

25 ديسمبر 2013: تخريب أملاك المواطنين من الاباضية وتدخل عناصر الأمن سلميا<sup>4</sup>.

26 ديسمبر 2013: وهي اشد الأحداث عنفا حيث تم فيها هجمات للاباضية على حي قدماء المجاهدين وشارع أول نوفمبر الشارع الرئيسي، حيث تم فيها سرقة وحرق أكثر من ثلاثون منزل وسقوط أول قتيل، ورشق السكان والأمن بالحجارة، وبدا فيها النزاع واضحا، ميليشيات منظمة مجهزة بالخوذات وقرارات المولوتوف...<sup>5</sup>

الاثنين 24 ديسمبر 2013: مشادة عنيفة بين مصالح الأمن وحيين في وسط مدينة غرداية، نتج عنها جرحى من كلا الطرفين، على خلفية تطور الأوضاع جراء إصابة أحد المواطنين بجروح على مستوى الرأس من طرف ملثمين أدخل إثرها مصلحة الإنعاش بمستشفى ترشين، ودخل شباب من حي المجاهدين من طرف ملثمين أدخل إثرها مصلحة الإنعاش بمستشفى ترشين، ودخل شباب من حي المجاهدين المصالح الأمنية التي عززت بقوات التدخل السريع ومكافحة الشغب من كل ولايات خنشلة، البويرة، عنابة والأغواط من أجل التحكم في الوضع وتفريق المتناحرين<sup>6</sup>.

17 جانفي 2014: هجومات في مليكة حي الحاج مسعود من أعلى قصر مليكة، وفي وقت صلاة الجمعة، وهجوم الاباضية انطلاقا من قصر مليكة على حي الحاج مسعود بالمولوتوف<sup>7</sup>.

05 فيفيري 2014: هجوم المالكية على بني ميزاب وحرق للمنازل، وهجوم الاباضية على حي مرمد وبن سمارة بالمولوتوف والأسلحة البيضاء، المنجنيق والحجارة، وإشعال النيران في منازل المالكيين<sup>8</sup>.

03 ديسمبر 2014 : هجوم الاباضية على حي الثنية وحي الحاج مسعود و استعمال المنجنيق، وتدخل الأمن الوطني باستعمال القنابل المسيلة للدموع<sup>9</sup>.

وقد عرفت موجة العنف هذه بين الطرفين هدوء نسبي أحيانا وتصعيد للعنف أحيانا أخرى، فبعد أن شهدت الأشهر الأولى من سنة 2015 هدوءا نسبيا قبل أن تستأنف أعمال الشغب والحرق والاعتداءات في مختلف البلديات وخصوصا في نقاط التماس بين أحياء الإباضيين والمالكيين، ففي يوم 16 ماي 2015 حيث أسفرت المواجهات عن إصابة ثمانية عشر من عناصر الدرك وأحد عشر مواطنا، من بينهم طفل لا يزيد عمره عن خمس سنوات<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 113.

<sup>2</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 113.

<sup>3</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 113.

<sup>4</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 113.

<sup>5</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 113.

<sup>6</sup> مصطفى كمال لصطب، نفس المرجع السابق، ص 155.

<sup>7</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 114.

<sup>8</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 114.

<sup>9</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 115.

<sup>10</sup> مصطفى كمال لصطب، المرجع نفسه، ص 163.

**19ماي 2015** : ليلة عنف في حيين على الأقل، وتعرض عناصر وحدات التدخل من الشرطة للرجم بالحجارة في أكثر من مكان، بينما شهد حي القرطي مزيدا من العنف الطائفي الذي يخوضه في أغلب الأحيان شباب لا يزيد عمر أكبرهم عن اثنتي وعشرين سنة<sup>1</sup>.

**5جون 2015** : إصابة نحو عشرين شخصا من ضمنهم أفراد من قوات مكافحة الشغب تابعة للشرطة خلال اشتباكات وقعت بين مجموعات من الشباب الإبااضي والمالكي بمدينة القارة<sup>2</sup>.

**13جون 2015** : قتل جديد في حي باب سعد يبلغ من العمر أربعين سنة، وهو أب لثلاثة أطفال، قتل بعد أن قذف بقطعة حجارة كبيرة أطلقت عليه من فوق سطح أحد البيوت، وكذلك استعمال المنجنيق البدائي والذي يستعمل على نطاق واسع في غرداية<sup>3</sup>.

**2جويلية 2015** : تنصيب لجنة للمصالحة بولاية غرداية<sup>4</sup>.

**7جويلية 2015** : مقتل إثنني وعشرين شخصا بالرصاص إثر أعمال تصعيدية في مدينة القارة، استخدم فيها المتصارعون الأسلحة النارية لأول مرة، فضلا عن حرق عشرات المنازل والمحلات التجارية والمزارع وتهجير المئات داخل المنطقة وخارجها.

وتعتبر هذه الحصيلة نهاية لأحداث العنف في أزمة غرداية<sup>5</sup>، حيث عرفت بعدها الولاية العديد من التدخلات والمحاولات لتهدئة الأوضاع، وإيجاد حلول لهذه الأزمة تمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية، وهذا من طرف جهات داخلية من سلطات محلية وعقلاء المنطقة ومجالس الأعيان للطرفين...، أو جهات خارجية من حكومة وقوات الأمن وممثلي الجمعيات والزوايا ...

#### الفرع الثاني: أطراف الأزمة

لم يتورط معظم سكان منطقة غرداية في أعمال العنف الأهلي المبرمج مباشرة، إلا أن التصعيديين من أطراف ثلاثة على الأقل اعتقلوا حاضر منطقة غرداية ومستقبلها، وبالنظر إلى خريطة التصعيديين الرئيسيين في أزمة غرداية، نجد أنهم ينتمون إلى أربع فئات أو أطراف رئيسة تتمثل في:

الفئة الأولى من التصعيديين مواطنون جزائريون من أصول عربية، والفئة الثانية من التصعيديين مواطنون جزائريون من أصول ميزابية، أما الفئة الثالثة من التصعيديين فمواطنون جزائريون من مختلف الأصول، بعضهم يشتغل في دوليب الإدارات العمومية والإعلام والمهن الحرة ومؤسسات الاقتصاد الشرعي وخاصة اللاشعري، ينشد التمكين لمصالح شخصية أو مادية أو سياسية ضيقة، أما الفئة الرابعة من التصعيديين مواطنون متوطنون خلال العقدين الأخيرين في المنطقة من القادمين من ولايات الهضاب العليا والشمال عموما<sup>6</sup>.

وداخل كل منها فئات مختلفة منها من يصعد لعقدة في نفسه، ومنها من يصعد لغرض مالي أو لعقار يريد امتلاكه، ومنها من يصعد لرغبة في تصفية حسابات معينة ضد أحد أو مجموعة، ومنها من يصعد ليحصل على جرعة من المخدرات والخمر، ومنها من يصعد بزعم أن فئة من مواطني بلده خونة لم يشارك أبائهم في الثورة وكأن العمل الثوري

<sup>1</sup> مصطفى كمال لصطب، المرجع نفسه، ص 163.

<sup>2</sup> مصطفى كمال لصطب، المرجع نفسه، ص 163.

<sup>3</sup> مصطفى كمال لصطب، المرجع نفسه، ص 163.

<sup>4</sup> مصطفى كمال لصطب، المرجع نفسه، ص 163.

<sup>5</sup> مصطفى كمال لصطب، المرجع نفسه، ص 164.

<sup>6</sup> قاسم حجاج، نفس المرجع السابق، ص 11.

حكر على فئة معينة، ومنها من يصعد تكفيرا لفئة من أعدائه باسم الدين الإسلامي الواحد، ينشد بذلك الفوز بمنزلة الفرقة الناجية... ومنها من صعد لوقوعه في فخ الاستحمار أو التوجس الزائد من الآخر أو حمية عصبية أو دفاعا عن النفس تجاوز معه المدى، أو تورطا في شبكات اتصالية فايبرية وردا أو تأويلا لكلام صادر عن تلك الجريدة أو القناة أو البيان...<sup>1</sup> أي أن كل من هذه الفئات تبحث عن مطية تحقق بها أغراضها الشخصية على حساب امن المنطقة.

تعتبر الفئات الأربعة الأطراف المباشرة في هذه الأزمة، إلا أن الأطراف غير المباشرة للازمة والتي يختلف دورها بين من يعمل على التهذئة وإيجاد حلول سلمية لهذه الأزمة، ومنها من تعمل على التصعيد والاصطياد في الماء العكر خدمة لمصالحها الخاصة، هذه الأطراف هي: السلطات المحلية والوطنية، المنظمات غير الحكومية (مثلة في مجلس الأعيان والهيئات الدينية العرفية والجمعيات..)، قوات الأمن، قوى خارجية وأذئابها داخل الوطن والتي سنحاول التنويه إليها عند التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة.

### المبحث الثالث: الأسباب السياسي-أمنية للازمات في ولاية غرداية

إن الأزمة التي عرفتها ولاية غرداية والتي امتدت إلى أكثر من عامين، حدثت نتيجة تراكمات وسياقات سابقة، بدأت في التصاعد حتى وصلت إلى نقطة الانفجار، وقد اختلفت اطر هذه السياقات من حيث مدخلاتها السياسية الأمنية والاجتماعية...، ومن حيث البيئة المحيطة بها سواء داخلية أو خارجية، وتعتبر السياقات السياسية الأمنية أهم هذه العوامل التي تؤثر في حدوث الأزمات وفي توجهاتها، والمتتبع لازمة غرداية يجد أن العوامل السياسية هي احد أهم مسببات أزمة غرداية، وهو ما سنتطرق إليه من خلال ثلاثة مطالب تتناول تباعا الأسباب السياسي- أمنية التي عرفتها ولاية غرداية قبل أزمة 2013، ثم إلى العوامل السياسية الداخلية والخارجية لازمة غرداية 2013.

#### المطلب الأول: الأسباب السياسي- أمنية للازمات في ولاية غرداية قبل أزمة 2013

إن الأسباب السياسية التي ساهمت في إيجاد الأزمات التي عرفتها ولاية غرداية قبل أزمة 2013 غالبا ما تكون مرتبطة بطريقة تعامل السلطات المحلية أو الوطنية بالقضايا المرتبطة بالحقوق السياسية والمدنية لسكان الولاية، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب السياسية في:

- التصرفات الصادرة عن السلطات المحلية والمنتخبة بدعوى تطبيق الاشتراكية، دون اعتبار لتعدد اللهجات والمذاهب والعادات والتقاليد التي تعرفها ولايات الوطن، على غرار منطقة غرداية، مثل رفض تسميات لشخصيات دينية وعلمية وجهادية ميزابية على مؤسسات تربوية وأماكن عمومية، وتبعاً لذلك جاءت ردود الفعل عنيفة معنوية، لهذه التصرفات، وهو ما وصفه عبد الوهاب بكلي بعدم التعامل بذكاء مع الخصوصيات التي تمتاز بها بعض المناطق من الوطن، أنتج هذه التشنجات وردود الفعل العنيفة في بعض الأحيان<sup>2</sup> المتوقعة والغير المتوقعة.
- وحسب المحلل السياسي جابي أن أزمة غرداية تنطلق من مشكلة بناء نسيج وطني سياسي، والذي لم تتمكن الدولة الجزائرية المستقلة من بنائه في عدد من المناطق الحساسة التي تتميز بخصوصيات ثقافية ومذهبية، وذلك نتيجة

<sup>1</sup> قاسم حجاج، "غرداية.. الطريق الثالث"، يومية التحرير الجزائرية، نشرت بتاريخ 24 ماي 2014، على الموقع الالكتروني: <https://www.altahironline.dz/ara/articles/27609>، تاريخ الإطلاع: 16 فيفري 2022.

<sup>2</sup> عبد المجيد رمضان، "التصدع الاجتماعي بغرداية في صلب خطاب الانتخابات الرئاسية متابعة تحليلية"، بوحنية قوي وآخرون، الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 65.

فشلها في إدارة المشاكل والنزاعات بين التشكيلات الاجتماعية بالشكل الذي يؤدي إلى معالجة المشاكل الأساسية للنزاعات وليست السطحية.

➤ أزمة غرداية سببها صراع على مستوى السلطة وهو ما يراه المحلل السياسي **عبد العالي رزاقى** ، لأن غرداية منطقة مهمة بالنسبة للجزائريين، أولا باعتبار أن لها مذهبها خاصا هو الإباضية، إضافة إلى أنها تشكل أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي كون أغلبها تجارا، ناهيك عن كونها أهم منطقة سياحية للجزائريين والأجانب،<sup>1</sup> لما تتميز به من تراث معماري وحضاري.

➤ إن العلاقة الغالبة التي تجمع بين أبناء المنطقة هي علاقة الانتساب للعرش أو القبيلة، أكثر من علاقة التماسك واللحمة بين أبناء المنطقة ككل دون تمييز، وهنا يبرز دور الأحزاب الناشطة في المنطقة والتي تضم مناضلين من العرب والإباضيين وغيرهم من سكان المنطقة، والتي عجزت في خلق لحمة فكرية وتوحيد في الرؤى، تمكن هؤلاء المنخرطين من عدم الانحياز إلى نزاع من هذا النوع وبسبب هذه الخلفيات،<sup>2</sup> وان تكون أداة لمواجهة وترشيد هذه العصبية القبلية المقيتة ليس فقط على مستوى منخرطيها بل على مستوى السكان ككل، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على منظمات المجتمع المدني.

➤ التحولات التي أنجزتها الدولة الوطنية من خلال المنظومة التعليمية والاقتصادية ومشاريع البنى التحتية، لم يعرف النظام السياسي خاصة لدى الكثير من الشباب كيف يُسِيرها من أجل بناء نسيج اجتماعي وسياسي وطني عبر عن هشاشته أكثر في ولاية غرداية، كما قد يعبر عن نفسه في أقصى الجنوب وربما بحدّة أكبر، لقد ظهر في غرداية وفي ظل جو دولي وإقليمي مأزوم أن النظام السياسي الذي نجح إلى حد كبير ولسنوات ما بعد الاستقلال في تسيير الأب لم يتمكن من تسيير الابن<sup>3</sup> المعول عليه في بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

ما يمكن أن يستشف من خلال عرض الأسباب السياسية والأمنية التي كان لها دور في تأليب النزاعات الأهلية في ولاية غرداية، أن تأثير الأوضاع السياسية على هذه النزاعات برز أكثر بعد أن عرفت الجزائر التعددية السياسية وعدم الاستقرار السياسي وتقشي مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي... الذي عرفته البلاد نتيجة رغبة النظام القائم الحفاظ على بقائه تحت غطاء التعددية السياسية الشكلية لإضفاء الشرعية على وجوده، وما نتج عنها من أحزاب سياسية وجمعيات تعمل على تحقيق مصالحها الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، وعلى حساب لم شمل سكان المنطقة فيما يؤدي إلى النهوض بهذه الولاية في كل المجالات.

### المطلب الثاني: الأسباب السياسية الداخلية لازمة غرداية 2013

إن المتأمل لازمة غرداية الأخيرة والتي عرفت امتداد مكانيا حيث أنها مست أربع بلديات أكثر من غيرها، وامتدادا زمانيا حيث أنها استغرقت أكثر من سنتين، يستخلص أن السياقات التي أدت إلى هذه الأزمة كانت عميقة، ويمكن القول أن العوامل السياسية الداخلية كان لها الدور البارز في ذلك، خاصة أن هذه الأزمة تزامنت أحداثها المأساوية مع اقتراب

<sup>1</sup> موقع الحوار، أحداث غرداية... محاولة للفهم، نشرت بتاريخ 2015/07/11، على الموقع الإلكتروني: <https://elhiwar.dz/contributions/21127>، تاريخ الإطلاع: 2021/08/16.

<sup>2</sup> الشروق أونلاين، **المخيف في أحداث بريان**، نشرت بتاريخ 2008/04/11، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.echoroukonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2022/01/25.

<sup>3</sup> عبد الناصر جابي، غرداية، **بين شح العمران وكثافة التاريخ**، فرنسا: مبادرة الإصلاح العربي، جويلية 2015، ص 3.

مؤعد الانتخابات الرئاسية 2014 ( حتى أحداث بريان 2008 تزامنت مع الانتخابات الرئاسية 2009)، والمثير للغرابة أن معظم أعمال العنف الجماعية توقفت مباشرة بعد نهاية الانتخابات.

وهو ما فسر بان ما حدث في منطقة غرداية كانت رسالة إلى الناخبين في الولاية أو باقي ولايات الوطن إلى حسن اختيار من يحقق الأمن الداخلي،<sup>1</sup> وفي هذا السياق تطرق نور الدين قلالة في مقاله المعنون ب"من أدخل يده في "غار".."داية"؟" على الموقع الإلكتروني إسلام أون لاين، حيث يرى أن منطقة غرداية تطرقت لهزات عديدة، ومع كل عدم استقرار في هذه المدينة تُثار العديد من الأسئلة حول الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية وتوظيف الأحداث سياسيا في الصراع على السلطة في الجزائر، حيث تبرز مشكلة غرداية كلما احتد هذا الصراع وزادت المطالب بضرورة تغيير النظام السياسي في البلاد ورحيل رموزه<sup>2</sup> التي تعتبر الواجهة الأساسية له النظام.

وكذلك من بين الأسباب السياسية التي أدت إلى أحداث غرداية الأخيرة هي مشكلة شرعية مؤسسات الدولة، وهو ما ذهب إليه الباحث الجزائري المختص في علم الاجتماع ودراسة العنف المجتمعي نور الدين بكيس في حوار مع صحيفة العربي الجديد حيث أشار إلى أن "أحداث غرداية صورة معرّبة لهشاشة الدولة الوطنية في الجزائر وتراجع شرعية مؤسسات الدولة، فهي تختزل المشهد الجزائري الذي بدأ من أزمة الدولة الجزائرية بكل مؤسساتها لتتفرع إلى أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويرفض الباحث الجزائري وضع أحداث غرداية في إطار سياق طائفي، معتبراً أنه ليس عيباً أن نتعاش في المجتمع الواحد بعرقيات مختلفة، ولكن العيب هو عجز الدولة كإطار منظم للمجتمع عن بناء مؤسسات شرعية وقوية قادرة على تأطير المجتمع وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات والتوزيع العادل للثروة"، واحتواء هذا التنوع الاجتماعي<sup>3</sup> في بوتقة واحدة وهي الهوية الوطنية.

أيضا البعد السياسي المتحوّل الذي يحكم العلاقات مع مؤسسات الدولة الوطنية (كالإدارة المركزية والمحلية..). في هذه المنطقة يمكن أن يكون أحد مسببات هذه الأزمة، فقد نسج الميزابي مثل الشعانبي علاقات مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان مع هذه المؤسسات، ويُستشف هذا من الانتخابات المحلية والتشريعية والانخراط في الأحزاب ومؤسسات الدولة، وتتضح تلك الصورة في بعض الأحيان في حالات الاستقطاب كما حصل في أحداث العنف الأخيرة، وذلك بالاعتقاد أن مسافة قرب المكونين الميزابي والشعانبي من تلك المؤسسات ليست واحدة، وهذا يُنتج الشعور بالغبين وحتى عدم شرعية تلك المؤسسات في عيون شباب المنطقة الذين تحولوا إلى فاعل جماعي سياسي انزلق نحو العنف<sup>4</sup> والعنف المضاد.

إجمالاً فإن الظروف التي أحاطت بأزمة غرداية جعلت كثير من الأسئلة تطرح حول الدور الذي لعبته السلطة في تأجيج هذه الأزمة، فهذه الأخيرة هي رد فعل لسياسات السلطة اتجاه هذه المنطقة، هذا بالإضافة إلى عوامل أجنبية واجتماعية...، هذه السياسات التي تعاني القصور والتسيب في التطبيق نتيجة تفشي الفساد بكل مظاهره، وعدم وجود الرقابة التي تقوم هذا القصور، بالإضافة إلى النظرة الضيقة والمصلحية وغير المسؤولة لبعض ممثلي السلطة، كما الأحزاب السياسية، ومازاد من حدثها هو تزامنها مع الانتخابات الرئاسية 2014 والمطالبة بالعهد الرابعة لرئيس الراحل بوتليقة.

<sup>1</sup> عبد المجيد رمضان، نفس المرجع السابق، ص ص 68-69.

<sup>2</sup> نور الدين قلالة، من أدخل يده في "غار".."داية"؟، بدون ذكر تاريخ النشر، نشرت على الموقع الإلكتروني: <https://islamonline.net>، تاريخ الإطلاع: 2021/08/16.

<sup>3</sup> يقين حسام الدين، نور الدين بكيس لـ"العربي الجديد": أحداث غرداية ليست طائفية، نشرت بتاريخ 11 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الإطلاع: 2022/09/06.

<sup>4</sup> عبد الناصر جابي، نفس المرجع السابق، ص 3.

## المطلب الثالث: الدور الاجنبي وأزمة - غرداية 2013

ماميز أزمة غرداية الأخيرة هو أنها حدثت في سياقات وطنية وإقليمية خاصة، فداخليا تزامن وقعها مع الاستعداد للعهدة الرابعة لرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، أما إقليميا فقد ارتبطت بأحداث الربيع العربي الذي عصف بعدة دول عربية، وما تبعه من إسقاط لأنظمة سياسية عربية، وهو ما أريد ان يكون في الجزائر، فكما تطرق إليه الأستاذ قاسم حجاج من أن أزمة غرداية حدثت ضمن عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية والجيوتقافية للمناطق (الآسيوية - الأفريقية)، في ظل تنافس القوى العالمية، والعمل على استغلال مطالب كحقوق الأقليات وحقوق الإنسان،<sup>1</sup> وحق تقرير المصير... أدوات لتلك الأهداف.

فهذه الأزمة أزمة تفاقمت في بيئة أزمات إقليمية كالأزمة في مالي وليبيا، متأثرة بتداعيات موجات انتفاضات الربيع العربي بين عامي 2011 و 2013 ، وبدايات المد العكسي لما يسمى الربيع العربي من 2013 إلى 2015،<sup>2</sup> وهو ما تم استغلاله بهدف ضرب استقرار الجزائر وإضعافها، من خلال ركوبها هذه الموجة وبالتالي الدخول في متاهة لا يمكن الخروج منها الا بصعوبة، وهو الامر الذي سعت اليه بعض القنوات الأجنبية من خلال تهويل الاحداث والأزمات التي عرفتها الجزائر كازمة الزيت والسكر او أزمة غرداية .

وتؤكد عملية القبض التي نفذتها قوى الأمن الجزائرية في بداية عام 2017 على 10 أفارقة من جنسيات مختلفة أنيوبية وليبية ونيجيرية ومالية وأريتنية وغينية وكينية بتهمة التخابر لصالح الموساد الصهيوني ضلوع جهات خارجية في العمل في الساحة الجزائرية بغرض إثارة الفلاول وما يؤيد هذا الطرح هو مكان القبض على هذه الشبكة وهو غرداية التي ما لبثت تنفض عنها غبار الصدمات الدامية المابين عشائرية، فالتحقيقات التي أجريت مع هذه الشبكة تبين أنها كانت تشتغل منذ مدة لصالح الموساد الصهيوي وهو ما يزيد الشكوك حول ضلوعها في الأحداث الدامية التي عرفتها منطقة وادي ميزاب<sup>3</sup> الأخيرة.

كما ان العمل على تدويل أزمة غرداية ما هو إلا حجة للتدخل في الشؤون الداخلية لها، والعمل على زعزعة استقرارها بما يحقق أهداف ومصالح هذه الدول الامبريالية الاستعمارية خاصة ونحن نعلم مواقف الجزائر ودفاعها عن الشعوب المظلومة،<sup>4</sup> وهو ما يشير إلى الحقد الدفين والكرهية لكل ما يتصل بالعالم العربي والإسلامي ككل والتي الجزائر جزء مهم منه.

ورغم هذا التدخل والتحريض الأجنبي الواضح والخفي الهادف لضرب استقرار الجزائر، وتفتيت وحدتها الوطنية فان هذا لا يمكنه أن ينجح إلا بتواطؤ مع أيادي داخلية (على المستوى الوطني ككل وليس المقصود سكان ولاية غرداية) تغلب مصلحتها الشخصية على وحدة وامن البلاد، كما أن العوامل الخارجية أو الدولية لا يمكن أن يكون لها تأثير واضح على تأجيج هذه الأزمة لو لم تكن هناك أسباب داخلية ساهمت بشكل كبير في تصعيد هذه الأزمة، سواء سياسية ، اقتصادية أو اجتماعية وهي في الغالب التي تم التطرق إليها في هذا المبحث أو التي سوف يتم التطرق إليها في المبحث القادم.

<sup>1</sup> قاسم حجاج، تقييم حالة: غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة، نفس المرجع السابق، ص 14.

<sup>2</sup> قاسم حجاج، تقييم حالة: غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة، المرجع نفسه، ص 15.

<sup>3</sup> فيصل رضواني، "التحولات في منطقة المغرب العربي وأثرها في السياسة العامة الأمنية في الجزائر في (2010-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة ونظم سياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2019، ص ص 264-265.

<sup>4</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص ص 140-141.

### المبحث الرابع: الأسباب السوسيو-اقتصادية لازمة غرداية 2013 والحلول المتخذة لحل هذه الأزمة

بما أن أسباب وسياقات أزمة غرداية منشعبة ومتعددة، فبالإضافة إلى السياقات السياسية الأمنية التي كان لها تأثير على أزمة غرداية 2013، خاصة مع تزامنها والانتخابات الرئاسية 2014 على المستوى الوطني، وأحداث الربيع العربي وانعكاساته الأمنية والجيوسياسية على المستوى العربي والإقليمي، فإن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية كان لها التأثير المباشر على هذه الأزمة، لارتباطها بالحياة اليومية لسكان هذه الولاية، سواء فيما تعلق بالحق في السكن والحق في العمل...، أو تلك المرتبطة بالحق في التنمية المحلية..، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بداية من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات الأهلية قبل أزمة غرداية 2013، ثم إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة الأخيرة، والحلول المعتمدة لحل هذه الأزمة، وهذا من خلال ثلاثة مطالب.

#### المطلب الأول: الأوضاع السوسيو-اقتصادية للازمات في ولاية غرداية قبل أزمة 2013

لقد تعددت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت احد العوامل المسببة لنزاعات الأهلية التي عرفتها ولاية غرداية قبل الأزمة الأخيرة 2013، والتي غالبا ما نجدها مرتبطة بالعقار أو سوء الفهم للأخر، أو أنها كانت نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية للسكان وما ينتج عنها من فقر وبطالة، وإجمالا يمكن حصر الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه النزاعات في ما يلي:

#### الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية للازمات في ولاية غرداية قبل أزمة 2013

لقد تمثلت الأسباب الاجتماعية التي ساهمت في كثير من الأحيان في تأجيج النزاعات الأهلية في منطقة غرداية قبل هذه الأزمة الأخيرة في:

##### ■ التهميش:

وذلك عبر الإقصاء لمعالم التاريخ والجغرافيا، حيث عمدت بعض الأطراف إلى نكران التضحيات الجسيمة التي قدمها الميزابيون إبان فترة الاستعمار الفرنسي للبلاد، واتهامهم بعدم المشاركة في الثورة التحريرية، بسبب عدم توثيق الميزابيون لهذه المشاركة، إيماناً منهم بأن الجهاد كان في سبيل الله، ودون انتظار جزاء مقابل ذلك، وهو ما غرس في نفوس الميزابيين الشعور بعدم التقدير والاثام بعدم الوطنية.

##### ■ الفارق الاجتماعي:

يبدو أن الفارق في المستوى المعيشي الذي يتمتع به الاباضية بفضل تنظيمهم العشائري لم يقاربه مستوى مماثل له في المجتمع الأخر أو الشعائبي المقابل له، فبينما استطاع التنظيم العشائري لنظام العزابة أن يحل المشاكل العالقة من بطالة وزواج وتظلم وبناء مشاريع اقتصادية وتجارية بفعل عقلية الجماعة التضامنية، فقد الشق الأخر هذا التنظيم فصرنا في المنطقة إزاء نمطين من العيش مختلفين،<sup>2</sup> احدهما مستقر اجتماعيا واقتصاديا، والأخر يتأثر بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وهو ما أحدث هوة في هذا المجتمع، وأثرت على استقرار المنطقة.

<sup>1</sup> عبد المجيد رمضان، نفس المرجع السابق، ص 66

<sup>2</sup> مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، أحداث غرداية بالجزائر: "رماد الطائف أم حشر السياسة و الاقتصاد" نشرت بتاريخ 2015/07/13، على الموقع الالكتروني: <https://www.csds-center.com/index.php/article>، تاريخ الإطلاع: 2022/01/25.

■ الهجرة الداخلية والنمو الديمغرافي:

يقول الأستاذ عبد العزيز خواجه في هذا الإطار أن الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية لا تحتاج إلى كثير من الملاحظة فقد تظاهرات في الأحياء التي بدأت تنمو هنا وهناك، أو تتوسع بصورة تراكمية قصديرية حتى وسط المدينة،<sup>1</sup> وقد أشار الأستاذ يوسف بن بكير الحاج سعيد أن هذه الأحياء الجديدة هي التي استقطبت الوافدين من مختلف أقطار الوطن، وامتنعت التزايد الديمغرافي للسكان الأصليين،<sup>2</sup> وغالبا ما تتميز هذه الأحياء ببطالة مشروطة وممنهجة وتشي للآفات الاجتماعية من ذلك حي التثنية والحاج مسعود وأحياء أخرى لا تملك حتى اسم لها، مما جعلها بؤرا سريعة الالتهاب، وقادرة في أي لحظة أن تكون شرارة لأحداث عنيفة ونزاعات أهلية.

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية للآزمات في ولاية غرداية قبل أزمة 2013

يمكن حصر الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في حدوث الآزمات الأهلية في ولاية غرداية قبل أزمة 2013 في ما يلي:

■ الفارق الاقتصادي:

أدى تطوّر الجنوب بفضل عوائد النفط إلى توطن سكّان المنطقة العرب في المدن الميزابية واشتغالهم فيها كموظّفين وتجار وأجراء، ولم تتسبّب هذه الهجرات أوّل الأمر في مشكلات طائفية، فالرخاء الذي كانت تعرفه الجزائر بفضل استثمار المداخل النفطية في التنمية جعل حدوثها أمراً شبه مستحيل، ولم تظهر الحساسيات بين السكان الميزاب والعرب إلا مع بداية الأزمة الاقتصادية في منتصف سنة 1980 وما تلاها من تقشّر للبطالة وتدهور للخدمات العمومية. فقد حوّلت الإصلاحات الليبرالية هذه المنطقة إلى تجمّعات بشرية لا يقلّ مستوى الفقر والبطالة فيها عن سواها من مدن الوطن، وباستثناء الأزمة، بدا ثراء الميزابيين النسبي شديد التمايز مع أوضاع شرائح واسعة من غير الميزاب،<sup>3</sup> وهو ما أوجد صورة نمطية يحملها كل طرف عن الآخر.

■ البطالة:

ومع وجود النموذج البدوي الذي يعتمد على الرعي والتجارة الصحراوية وبعض النشاطات الفلاحية والذي أصبح يعيش أزمة حادة كما هي حال النظام الاقتصادي البدوي عموماً، وتتمظهر هذه الأزمة من خلال نزعة قوية للاستيطان داخل المدن القريبة والهجرة من الفضاءات الصحراوية التي لم تعد قادرة على استيعاب النمو الديموغرافي،<sup>4</sup> هجرة تتجه صوب الفضاءات العمرانية المدنية ومع المغريات التي تمتعت بها هذه المدن بعد الاستقلال خصوصاً سرّعت في حدة هجرة الشباب تحديداً والذي لم يعد يقبل بنمط المعيشة البدوي،<sup>5</sup> وهو ما خلق أزمة شغل برزت آثارها في ارتفاع مستوى البطالة بين هذه الفئة.

<sup>1</sup> عبد العزيز خواجه، «أحداث غرداية وأزمة الفضاء أو الرهان المجتمعي»، ملتقى عربي في: المسألة الجماعية في العالم العربي، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) وهران، يومي 26-27 ماي 2015، ص 12.

<sup>2</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 120.

<sup>3</sup> ياسين تملالي، «الجزائر: أحداث بريان والأسباب الخفية ل«العنف الطائفي»»، جريدة الأخبار اللبنانية، يوم الإثنين 2/6/2008، العدد 539.

<sup>4</sup> عبد الناصر جابي، المرجع نفسه، ص 3.

<sup>5</sup> عبد الناصر جابي، نفس المرجع السابق، ص 3.

## المطلب الثاني: الأسباب السوسيو-اقتصادية لازمة غرداية 2013

تبعاً للأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى الأحداث العنيفة التي عرفتها ولاية غرداية قبل هذه الأزمة الأخيرة، يمكن القول أن هذه الأسباب نفسها كانت من العوامل التي أججت هذه الأحداث، نتيجة لعدم تبني معالجة عميقة لهذه الأسباب، وهذا بسبب الأوضاع السلبية التي عرفتها البلاد، وساهمت في تفشي الفساد السياسي والاقتصادي وانعكس بصورة سلبية على الأوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ومع التحولات السياسية والجيلية التي عرفتها البلاد، والسياسة الاقتصادية الريعانية التي اعتمدها، والتحولات الإقليمية والعالمية المحيطة بها، ظهرت عوامل خاصة منها اجتماعية ساهمت في تعميق هذه الأزمة الأخيرة، وهو ما سنتطرق إليه.

## الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية لازمة غرداية 2013

لقد لعب التطور الجيلي لسكان المنطقة، وكذا التطور السريع لوسائل التواصل الاجتماعي وقنوات السمعي البصري، مع التمدد الديمغرافي والعمراني لمنطقة غرداية في ظهور عوامل اجتماعية جديدة كانت من الأسباب التي أدت إلى أزمة غرداية 2013، ويمكن حصر هذه العوامل أو الأسباب في:

## ■ العقار أو رهان الأرض:

الاحتكاك المجموعاتي ظل إلى ما قبل فترة التسعينات مرتبط برهان الأرض، أو الموروث المادي المباشر،<sup>1</sup> وهذا نتيجة زيادة استقطاب الوافدين وظهور الأحياء العشوائية والقصديرية، ما جعل من تقليص المسافة الاجتماعية بين الأفراد صعبة،<sup>2</sup> وأصبح قاعدة راسخة ليس في تاريخ المنطقة فقط إنما أيضاً حتى في طرق التحكم فيها، فالأرض جزء مهم من هوية المنطقة، غير قابلة للمساومة تقوم عليها وتثور حولها وتخدم بها<sup>3</sup> العديد من النزاعات.

ومع التوسع العمراني العشوائي في غالب الأحيان نتيجة النمو الديمغرافي الذي تعرفه الولاية، أصبحت المعادلة السوسيو-عمرانية تحجب عليها كثير من الضبابية، لاسيما أن الموروث المادي الأرض مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهوية المنطقة، خاصة مع الامتداد العمراني الذي قلص حظ هذه الولاية من السلم الاجتماعي، نتيجة عدم التوافق بين الامتداد العمراني والانفجار السكاني كما ذكرنا، والذي أفرز أنماطاً جديدة من البناء دون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني،<sup>4</sup> واحترام لخصوصية الولاية ونمط عمرانها.

## ■ إشكالية بناء نسيج اجتماعي متجانس:

فالصورة النمطية السلبية للآخر التي يعاد إنتاجها بشكل مصطنع في السنوات الأخيرة عن طريق وسائل التواصل الحديثة في مجتمع فشلت فيه مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والأسرة والحي ومكان العمل... في بناء نسيج وطني متجانس، وهي التي كانت جزئياً وراء خلق اللحمة الوطنية في السابق، فالعائلة البدوية أو السكان العرب والنمو الديمغرافي المرتفع تقليدياً ستجد في مواجهتها عند محاولة الاستقرار في مدن بني ميزاب نمطاً عمرانياً متميزاً وحياتاً ثقافية ونسيج اجتماعي وثقافي بتفاصيل مفرطة في خصوصيتها.

أنماط حياة عاشت ولازلت في فضاء عمراني يتميز بشح موارده وانغلاقه النسبي والذي يصعب اختراقه، نسيج اجتماعي وثقافي مبني على العمل التجاري وفلاحة الواحة وعلى شبكة من العلاقات القديمة المبنية هي الأخرى على تنظيم

<sup>1</sup> عبد العزيز خوجة، نفس المرجع السابق، ص 09.

<sup>2</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 118.

<sup>3</sup> عبد العزيز خوجة، المرجع نفسه، ص 09.

<sup>4</sup> حمادي فاكية، المرجع نفسه، ص 121.

ديني ومذهبي وتعليمي وجمعي ضارب في القدم، وهو يريد أن يستمر بخصوصياته مع محيطه المباشر المختلف<sup>1</sup> في ظل الوحدة والهوية الوطنية الواحدة.

#### التطور السوسيو-ثقافي للأجيال:

إن الشاب الميزابي الذي استعاد أكثر من المنظومة التعليمية الأهلية بكل خصوصياتها المذهبية ومن تلك التابعة للدولة، لم يعد يستمع بنفس القدر الذي كان تستمع به الأجيال الأكبر إلى مؤسسات واعيان المجتمع التقليدي الفاعلة، أجيال لم تعد على استعداد لإعادة إنتاج الصورة النمطية التي ميزت الميزابي كانسان هادئ ومتسامح محافظ على مسافة معينة من محيطه العام، مميّزة لو استغلت بشكل إيجابي، فقد تكون المدخل إلى اندماج وطني أكثر، فالشباب كان هو الأول في التعبير عن هشاشته.

هذه الوضعية تتعلق أيضا بالشباب العربي الذي لم يستعد بنفس القدر من نفس الحضور والتأطير للمؤسسات التقليدية ودور الأعيان ورجال الدين، يعود هذا إلى الفقر الثقافي التقليدي الذي يميز الفضاء البدوي عموما وليس في الجزائر فحسب، شبابه أكثر انفتاحا على الانتماء الوطني الذي يعبر عنه بالتمدد في محيطه العمراني القريب الذي يتميز بالندرة وقلة الموارد الجغرافية، وهو ما يفرض تدخل الدولة لإنجاز مشاريع عمرانية تكون في مستوى طموحات هذه الأجيال<sup>2</sup>، والتكفل بهذه الشريحة الهامة في المجتمع، حتى تكون أداة تساهم في بناء نسيج وطني متكامل وموحد داخليا وقوي خارجيا.

#### القنوات السمعية والبصرية ووسائل التواصل الاجتماعي وتأجيج الأزمة:

ففيما يخص القنوات السمعية والبصرية فقد كانت المناسبة مواتية لبعض الأطراف خاصة من القنوات الفضائية الحرة، لإنجاز تحقيقات واستطلاعات حول المنطقة لمحاولة معرفة أعمق لها، وتسليط الأضواء حولها، فكانت متفاوتة مستوى ومحتوى، ولم تكن مؤثرة حقاً بقدر ما أثارت ردود أفعال متباينة حسب منطلقات الإعلاميين والضيوف المدعويين للمشاركة في هذه الندوة أو تلك، بغض النظر عن المعطيات التي ارتكزت عليها الحصص المنجزة والأهداف التي ترمي إليها، ومن جهة أخرى حاولت أطراف إقحام بعض الجهات الأجنبية، وربط الأحداث بما يسمّى حقوق الإنسان للضغط على السلطة، واللجوء إلى المسيرات والتجمعات للتنديد بما يجري في المنطقة في ظلّ السكوت عنه<sup>3</sup>، وهذا بهدف تدويل القضية، والتمهيد للتدخل الأجنبي في الشأن الجزائري.

وفي هذا الإطار لم يخف مدير صحيفة الواحة، وهي أقدم صحيفة في الجنوب الجزائري، السيد داود النجار عتبه على بعض وسائل الإعلام المحلية التي عنونت الصراع بطريقة تحريضية كغرداية تحترق أو الحرب الأهلية<sup>4</sup>، وهذا بغرض التضخيم الإعلامي المتعمد في القنوات السمعية والبصرية وتهويل الأزمة أكثر من اللازم لإشغال الرأي العام الجزائري<sup>5</sup> وترهيبه المبالغ به من الآثار السلبية العنيفة التي يمكن ان تخلفها هذه الازمة على المستوى الوطني خاصة الجانب الامني.

<sup>1</sup> عبد الناصر جابي، نفس المرجع السابق، ص 2.

<sup>2</sup> عبد الناصر جابي، نفس المرجع السابق، ص ص 2-3.

<sup>3</sup> عبدالوهاب بن الشيخ عبد الرحمن بكلي، أحداث غرداية الأخيرة، نشرت بتاريخ 23 ديسمبر 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ayanemzabghardaia.org>، تاريخ الإطلاع: 2022 / 02 / 16.

<sup>4</sup> حسين بوصالح، "صراع المافيا في «غرداية» بصبغة مذهبية"، جريدة الأخبار اللبنانية، 20 افريل 2014، العدد 4323، ص 20.

<sup>5</sup> ساكري البشير، غرداية الجزائرية.. واجهة لصراع سياسي، نشرت بتاريخ: 26 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=4498>، تاريخ الإطلاع: 2022 / 02 / 16.

أما بالنسبة لوسائل التواصل الاجتماعي كشفت تحقيقات أجرتها المصالح الأمنية في غرداية أن هذه المواقع خاصة الفايسبوك ساهمت بنسبة كبيرة في نشر وتأجيج الفتنة في غرداية ، كما أنها كانت وراء العديد من المواجهات التي عرفتها الولاية ، والتي كانت تتجدد في كل مرة، وهذا من خلال استعمال صفحات تابعة لشباب المنطقة، وهي من تتحكم في تسيير وإدارة الشارع عن بعد، وإشعال نار الفتنة خاصة بين الجماعات الشبانية التي يتم توجيهها إلى ساحات المعارك، بنشر إشاعات وأكاذيب على هذه المواقع هدفها الإطالة من عمر الأزمة،<sup>1</sup> وتوسيع رقعة هذه الأحداث لتشمل باقي أنحاء الوطن.

كما انه تم انتقادها أيضا بسبب بعض المفاهيم التي تستخدمها، فبالنسبة لوزير السياحة السابق عبد الوهاب بكلي يرى أن الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي تقوم باستعمال مصطلحات إعلامية غير مناسبة كالنزاع الطائفي أو النزاع بين المالكيين والاباضيين،<sup>2</sup> ونشر لآراء وتعليقات مزيفة لكثير من الحقائق لتتال من هذه الفئة أو تلك تحت أسماء مستعارة فساهمت في بثّ الفتنة بما دعت إليه من الحقد والكراهية والعنف، فعمّت الفوضى وتشعبت القضية فصدق من صدق فأضحت مهمة الصلح أكثر تعقيدا أمام أصحاب النوايا المخلصة،<sup>3</sup> وساهمت في تصعيد التوتر بين أطراف النزاع\* وتمديد أمده.

#### ■ البحث عن منافذ جديدة لأصحاب التهريب والمخدرات:

لقد كان لأصحاب مافيا المخدرات والتهريب دور في تعميق أزمة غرداية الأخيرة، وهو ما يتفق عليه بعض المحللين المهتمين بالأحداث العنيفة التي عرفتها هذه المنطقة، فهم ينبهون إلى أن ما حدث أخيراً امتداد لسلسلة من السيناريوهات المنظمة التي تخطط لها جهات نافذة في مافيا التهريب والمخدرات مستغلة التركيبة الطائفية المختلفة والفوارق العرقية،<sup>4</sup> كما أن سكان المدينة يروون أن مهربي المخدرات يؤججون الوضع لأنهم يسيطرون على الحي الذي يأتي منه المخربون،<sup>5</sup> وبالتالي فهم المسؤولون بنسبة كبيرة عن عملية التحريض والدفع نحو المزيد من العنف.

<sup>1</sup> سليم بوسنة، "شباب وراء الحواسيب يسيرون الفتنة عبر الفايسبوك في غرداية"، يومية النهار الجزائرية، العدد 2070، 17 جويلية 2014، ص 8.

<sup>2</sup>Rima Rouibi, " Les événements de Ghardaïa et l'usage des réseaux sociaux numériques en Algérie". Journal de Communication, technologies et développement, Université Bordeaux Montaigne France, 3 | 2016 , p 7.

<sup>3</sup> عبد الوهاب بن الشيخ عبد الرحمن بكلي، أحداث غرداية الأخيرة، نشرت بتاريخ 23 ديسمبر 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ayanemzabghardaia.org>، تاريخ الاطلاع: 16 فيفري 2022.

\* استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في أزمة غرداية هي ليست فقط وسيلة لنشر الفوضى والعنف، ولكن هي سلاح ذو حدين، فكما أنها ساهمت في تأجيج هذه الأحداث، في الوقت نفسه، هناك من استخدم هذه الوسائط كوسيلة للاتصال وتقريب وجهات النظر، والدعوة إلى التعايش والوحدة، مثل تعميم نشر عبارات أنا غرداية، كلنا غرداية لا للفتنة، انظر المرجع:

Rima Rouibi, " Les événements de Ghardaïa et l'usage des réseaux sociaux numériques en Algérie". Journal de Communication, technologies et développement, Université Bordeaux Montaigne France, 3 | 2016 , p 15-16.

<sup>4</sup> حسين بوصالح، نفس المرجع السابق، ص 20.

<sup>5</sup> مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، أحداث غرداية بالجزائر: "رماد الطائف أم جمر السياسة والاقتصاد"، نشرت بتاريخ: 2015/07/13 على الموقع الإلكتروني: <https://www.csds-center.com/index.php/article>، تاريخ الإطلاع: 2022/01/25.

وقد أكد مدير صحيفة الواحة داود النجار أن من يقف خلف هذه الاعتداءات مافيا المخدرات التي تستفيد من إشاعة الفوضى وإعطائها طابعاً مذهبياً كي تمرر أعمالها في ظل غياب الرقابة وانشغال الأمن، ويستدل النجار على تحليله بالإجراءات الأمنية التي نفذتها سلطات المنطقة حين اتخذت قراراً بتجفيف منابع مهربي المخدرات ما أثار في نشاطهم ودفعهم إلى تحريض مجموعة من شبان المنطقة للاعتداء على الممتلكات لتشتعل الفتنة مجدداً وتستفيد المافيا من هذه الفوضى<sup>1</sup> والفتنة التي أجبته، وبالتالي فتح منافذ جديدة لإعادة ممارسة نشاطها المعهود.

### الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية لازمة غرداية 2013

إن ما يمكن ملاحظته بالنسبة للأسباب الاقتصادية التي زادت من تقادم الوضع في أزمة غرداية الأخيرة أنها هي تقريبا نفس الأسباب التي كانت قبل حدوث هذه الأزمة، وذلك نتيجة التراكمات للمشاكل الاقتصادية للولاية، والتي لم تتخذ الدولة بشأنها حلول جذرية تنهي هذه المشاكل، وعلى رأس هذه المشاكل نجد أن البطالة وأزمة الشغل هي أهم هذه العوامل، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات التنمية والتي حسب كاتب الدولة الأسبق للاستشراف والإحصاء بشير مصطفى زادت من حدة النزاع حول الموارد الشحيحة كالعقار، منصب الشغل، ارتفاع معدل البطالة وسط الشباب<sup>2</sup>.

وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية لسكان المنطقة، فإن المجتمع المالكي ظل في حيز الفقر أكثر من المجتمع الميزابي الذي نظرا لتكثله الاقتصادي والاجتماعي وانغلاقه على نفسه استطاع أن ينجو من الهشاشة الاقتصادية، كما أن أحداث هذه الأزمة الأخيرة وما أفرزته من حرق للمحلات والممتلكات، فلم يعد ذلك المالكي الذي يعمل عند الميزابي، كما استبدل الميزابيون اليد العاملة العربية بأخرى أجنبية من اللاجئيين الماليين أو الأفارقة بصفة عامة وجد فيهم الميزابيون بديلا لليد العاملة، وهو ما زاد الوضع بين المتنازعين اضطرابا وتفاقما<sup>3</sup>، وصعب من إمكانية الخروج من هذه الأزمة.

### المطلب الثالث: الحلول المعتمدة لحل لازمة غرداية 2013

جاء الأزمة العنيفة التي عرفتها ولاية غرداية من سنة 2013 إلى 2015 والتي خلفت أضرار بشرية ومادية، فقد عملت الحكومة على حلها واتخاذ الإجراءات الواجبة حتى تهدأ النفوس وتعالج هذه الأزمة، وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة مجموعة من الحلول أو المقاربات خاصة منها الأمنية، إلا أنه في نفس السياق غفلت الحكومة عن اتخاذ مقاربات أخرى يمكن أن تؤدي إلى معالجة هذه الأزمة من الجذور، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

### الفرع الأول: الحلول أو المقاربات الحكومية المتخذة لمعالجة أزمة غرداية 2013

لقد سارعت السلطات الجزائرية لاتخاذ إجراءات عاجلة اتجاه أزمة غرداية 2013 خاصة مع الانزلاقات الخطيرة التي عرفتها وأزهقت أرواح بريئة، فقد عقد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة اجتماعا آمنا عاجلا، ضم قائد أركان الجيش ورئيس الوزراء ومدير ديوان الرئاسة، وخرج بعدة قرارات أولها تكليف الجيش بتسيير المنطقة، والإشراف على السلطات الأمنية والمدنية من أجل العمل على استتباب الأمن، كما أمر رئيس الوزراء ووزير العدل بتحريك النيابة العامة ضد كل الأشخاص الذين تورطوا في أعمال العنف، والذين اعتدوا على الأشخاص والممتلكات، ثم أوفد رئيس الوزراء

<sup>1</sup> حسين بوصالح، نفس المرجع السابق، ص 20.

<sup>2</sup> ساكري البشير، غرداية الجزائرية.. واجهة لصراع سياسي، نشرت بتاريخ: 26 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=4498>، تاريخ الإطلاع: 2022 /02/16.

<sup>3</sup> حمادي فاكية، نفس المرجع السابق، ص 128.

السابق عبدالملك سلال إلى المنطقة من أجل عقد لقاء مع الأعيان وممثلي طرفي الأزمة، ودعوتهم إلى المساهمة في إطفاء حريق الفتنة<sup>1</sup> التي ألهمت هذه المدينة.

وفقا للمقترحات السبعة التي صادق عليها الوزير الأول السابق عبد المالك سلال، حيث تشمل هذه المقترحات إجراءات أمنية مشددة لمنع أي إنزلاق جديد للوضع في الولاية، ومنها منع التجمعات الشعبية، وتأجيل التظاهرات الثقافية التي يمكن أن تؤدي إلى إخلال بالأمن ووقف مقابلات كرة القدم حتى إشعار آخر، وتشديد الرقابة على بيع المحروقات في 6 بلديات هي (غرداية، بريان، القرارة، بنورة، العطف، ضاية بن ضحوة)، إضافة إلى منع السير بالدراجات النارية إلا بترخيص إداري، مع التفتيش العشوائي من قبل فرق الدرك الوطني والأمن الوطني والبحث على الأسلحة المرخصة والغير مرخصة وكشف المنشآت التي تقوم بصنع الأسلحة التقليدية، والذي يفسر على أنه إصرار من السلطات على اعتماد الحل الأمني أولا ومن ثم المصالحة بين الأطراف المتنازعة<sup>2</sup> في وقت لاحق.

كما خصصت الدولة إعانات لما لا يقل عن 1.075 إعانة لمساعدة العائلات المتضررة وترميم وإعادة تأهيل سكناتها حسب مدير السكن بالولاية، وستوجه هذه الإعانات عبر دفعات لترميم وإعادة تأهيل المنازل المتضررة جراء أعمال الشغب التي عاشتها الولاية، حيث قامت لجان التقييم التي تضم مختصين في البناء والتعمير بإحصاء المنازل المتضررة، وذلك عبر كل من مناطق غرداية وبريان والقرارة وبنورة .. ، وحسب حسب مدير السكن بالولاية دائمافانه تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 1 مليار دج لتجسيد هذه العملية<sup>3</sup> وتمكين كل المتضررين من الاستفادة منها.

وفي إطار هذه الحلول التي اتخذتها الحكومة فقد أوضح والي ولاية غرداية السابق السيد عز الدين مشري في سنة 2015 ليومية النصر أن الأعيان في تلك الفترة ابدوا ارتياحا كبيرا لقرار رئيس الجمهورية، بعد مطالبتهم بتمديد مهلة إخضاع ملف التسيير الأمني للسلطة العسكرية مباشرة، تحت قيادة الناحية العسكرية الرابعة السابق اللواء عبد الرزاق شريف، وأكد أن الحل الأمني وحده غير مجدي لاجتثاث الأزمة من جذورها، وإن خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة تتضمن ثلاثة نقاط رئيسية وهي إعادة بعث التنمية، وإصلاح ذات البين وتطبيق القوانين بصرامة<sup>4</sup> حتى يتحقق السلم الأهلي المستدام في هذه الولاية.

### الفرع الثاني: الحلول أو المقاربات الحكومية الواجب العمل بها لمعالجة أزمة غرداية 2013

رغم أن الحلول خاصة الأمنية مكنت من عودة السلم الأهلي لهذه الولاية إلا أن هذا وحده لا يكفي، ويتطلب اتخاذ تدابير إدارية وميدانية فعلية تؤدي إلى حل المشكلات الجذرية لهذه الأزمة حتى لا تتكرر مرة أخرى، والحقيقة أن الحل المعمق والجذري لهذه الأزمة يتطلب كما تطرق إليه محمد سليم قالة إلى البحث حول لماذا تم تحطيم الصناعة الميزابية

<sup>1</sup> مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، أحداث غرداية بالجزائر: "رماد الطائف أم حصر السياسة والاقتصاد"، نشرت بتاريخ: 2015/07/13.

<sup>2</sup> ساكري البشير، غرداية الجزائرية.. واجهة لصراع سياسي، نشرت بتاريخ: 26 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.csd-center.com/index.php/article> تاريخ الإطلاع: 2022/01/25.

<sup>3</sup> الحوار، أغلفة مالية معتبرة للمتضررين من أحداث غرداية، نشرت بتاريخ 02 سبتمبر 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=4498>، تاريخ الإطلاع: 2022/02/16.

<sup>4</sup> ع. شابي و ع. بوعبد الله، غرداية تستعيد هدوءها وتسعى لاستدراك ما خسرت بسبب الفتنة، نشرت بتاريخ 01 ديسمبر 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.annasronline.com>، تاريخ الإطلاع: 2022/01/31.

الناشئة التي كانت تشكل عصب الحياة الاقتصادية للمنطقة، من خلال سياسة الاستيراد الأعمى للخردوات المختلفة ومنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟.

البحث حول كيف تم تحويل مركز النقل المالي من أيدي عائلات شريفة ذات مصادر للثروة معروفة وشرعية منذ قرون من الزمن إلى أيدي عصابات أصبحت تجمع المال الفاسد بطرق غير مشروعة وتريد أن تتحكم في المجتمع الميزابي من خلاله<sup>1</sup> وكذلك في باقي أفراد المجتمع.

البحث حول مدى تأثير التكنولوجيات الجديدة للاتصال في النسيج الثقافي المتماسك منذ قرون، وضعف البديل المقدم لتحسينه من التخريب والهدم.

البحث على فهم معاناة الشباب نتيجة البطالة والأفق المسدود في مجال الحصول على سكن وتحقيق الاستقرار العائلي . البحث حول كيفية صيانة الشخصية الميزابية من الذوبان وتوفير كافة الوسائل لترقيتها وتعميم نموذجها الناجح في التضامن والتكاتف الاجتماعي عبر كل ربوع الوطن<sup>2</sup> لتحقيق نسيج اجتماعي وطني متكاتف ومتضامن في ظل الهوية الوطنية الواحدة.

وبالعودة إلى الحلّ الأمني الذي استتجد به النظام السياسي الجزائري بعد سقوط 24 قتيلا في ظرف 48 ساعة، فهو ليس حلّ دائم ولا يعطي ضمانات لعدم عودة الاشتباكات والتصادم بين سكان مدينة غرداية، وهذا بالتوازي مع فشل المقاربة السوسيوولوجية في حفظ الأمن لهذه الولاية، خاصة بعد عجز أعيان المدينة وعلى رأسهم مجلس العزابة في ضبط سلوكيات شبابية قائمة على تحريض وتنظيم وتنسيق سياسي مسبق.

لذلك على الدولة الخوض في مسألة غرداية بجدية، والعمل على ضبط إستراتيجية لحصر الأزمة في مقاربة تجمع ما بين الحلّ الأمني والاجتماعي، وكذا الحلّ التنموي الاقتصادي ومحاولة فتح هامش مناورة للنظام السياسي لأجل وضع موازنة اجتماعية وديموقراطية<sup>3</sup>، مع الإنصات إلى المختصين في علم الاجتماع والتاريخ لتحليل جذور المشكلة وهي جذور أفرزت تفاوتات اقتصادية واجتماعيا لم يكن يتسبب في أزمات في الماضي بالنظر إلى حالة التكامل التي كانت سائدة، لكن الأجيال الجديدة لم يعد يقنعها هذا التفاوت مما جر إلى حالة احتقان ورفض لهذا الواقع<sup>4</sup> وهو ما أدى إلى هذه الأزمة، كما يمكن أن ينتج أزمات أخرى في حالة عدم المعالجة الجذرية.

وكذلك العمل على تعزيز دور المجالس التقليدية ودعمها سواء مجلس العزابة الإبااضي أو مجالس الأعيان والأئمة المالكية التي عليها بالجهود الموازية لتعزيز التعايش السلمي، مع التأكيد على الخطاب الديني المعتدل لمنع حدوث ربيع طائفي في الجزائر<sup>5</sup> تبقى الجزائر بعيدة عنه إن شاء الله مادام هناك لحمة وطنية ووعي جمعي.

<sup>1</sup> محمد سليم قلالة، غرداية.. هي الجزائر، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 4246، 04 جانفي 2014، ص 24.

<sup>2</sup> محمد سليم قلالة، المرجع نفسه، ص 24.

<sup>3</sup> موقع الحوار، غرداية: مستقبل مرهون بحلول الماضي والحاضر، نشرت بتاريخ 15 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.elhiwar.dz/contributions/21710>، تاريخ الإطلاع: 2022 /02/24.

<sup>4</sup> رشيد ولد بوسيافة، "المحير في أحداث غرداية!"، 20 مارس 2014، جريدة الشروق اليومية الجزائرية، العدد 4321، 20 مارس 2014، ص 2.

<sup>5</sup> موقع الحوار، غرداية: مستقبل مرهون بحلول الماضي والحاضر، نشرت بتاريخ 15 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.elhiwar.dz/contributions/21710>، تاريخ الإطلاع: 2022 /02/24.

## خلاصة الفصل الثالث

تتميز ولاية غرداية في الجزائر بثنائية مكوناتها التي جعلتها منطقة حساسة ومهمة في البلاد، فهي ولاية تضم مكونات مجتمعية متميزة، فمقابل السكان العرب نجد اخوانهم الميزابيين، وفي مقابل المذهب المالكي نجد المذهب الاباضي، ورغم هذا التمايز فان الولاية عرفت بالتعايش السلمي والأخوي على مر القرون، رغم ما تخلل ذلك من بعض النزاعات بين سكانها، التي ما تلبث أن تنتهي وتعود الحياة إلى سائر عهدها.

إلا أن أزمة 2015/2013 عرفت تجاوزات خطيرة في الأرواح والممتلكات وتهديد للأمن المحلي، وهو ما جعلها تطرح سؤال عن الأسباب التي أدت إليها، وعن الآلية التي تم بها حل هذه الأزمة، وفي هذا الفصل حاولنا التطرق إلى ذلك. وتم استخلاص أن:

ولاية غرداية تتميز بموقعها الجغرافي الذي يربط الشمال بالجنوب، وبتاريخها الذي يرجع إلى فترة ما قبل التاريخ، وبتكوينها الاجتماعي أو السكاني، بنو ميزاب نو الأصول الامازيغية المستوطنين لهذه المنطقة على مر التاريخ، والذين اعتنقوا الإسلام على المذهب الاباضي، والذين يتميزون بالتنظيم الاجتماعي والديني المؤسس، إلى جانب السكان العرب الذين وفدوا إلى المنطقة بعد الفتوحات الإسلامية، أصحاب المذهب المالكي، والمتميزين بالتنظيم القبلي والديني غير مؤسس.

إن هذه الولاية عرفت إبان فترة الاستقلال نزاعات وأزمات بين سكانها، واهم الازمات التي شهدتها الولاية في فترة الأحادية الحزبية والتعددية الحزبية نجد أزمة غرداية 1975، أزمة 2004، وأزمة بريان 2008..، ويمكن القول أن سبب هذه النزاعات هي مشاكل متعلقة بتوزيع الأراضي، أو نتيجة التدهور العمراني والبيئي في وادي مزاب، أو مشادة بسبب مباراة كرة قدم...، وقد تم حل اغلب هذه النزاعات بالتراضي، كما أنها لم تخلف في الغالب خسائر بشرية.

فيما يخص أزمة غرداية الأخيرة التي امتدت من 2013-2015 فإن شرارة هذه الأزمة كانت بدايتها مع يوم الـ 22 نوفمبر 2013 بمدينة القرارة بعد أن شهدت تطورات عنيفة بعد مقتل 22 شخصا بعد استعمال الأسلحة النارية، وحرق للمنازل والمحلات..، وهو ما جعل المدينة تعرف موجة عنف شديدة لم تشهدها من قبل.

إن أسباب هذه الأزمة اختلفت من سياسية أمنية داخلية وخارجية، خاصة أن هذه الأزمة تزامن وقوعها مع موعد الانتخابات الرئاسية والعهدة الرابعة لرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة**، وبالتالي ربط الانتخاب للعهدة الرابعة لإخماد هذه الفتنة، وإلا فان هذه الأزمة ستمتد، كما أنها تزامنت أيضا مع أحداث الربيع العربي وعدم الاستقرار الأمني الذي عرفته بعض الدول العربية، والعمل من طرف أيادي أجنبية لجذب الجزائر إلى هذا المستقع من خلال هذه الأزمة، وكذلك إلى أسباب اجتماعية اقتصادية نجدها متعلقة في الغالب بالعقار، الهجرة الداخلية والنمو الديمغرافي، التطور السوسيو-ثقافي للأجيال، ونجد كذلك ضعف التنمية، أزمة البطالة والشغل...

إن حل هذه الأزمة لم يتم إلا بعد تدخل الحكومة بوضع خريطة الطريق لإنهائها، وهذا لا ينفى محاولة العديد من الجهات غير الحكومية والشخصية لحل هذه الأزمة بالطرق الودية ولم الشمل، وما يلاحظ أن الحكومة اعتمدت على الحل الأمني لبسط الأمن أولا، ثم العمل على تعويض المتضررين وتشجيع طرفي الأزمة على نشر الوعي ومحاربة كل ما يدعو إلى الفتنة بينهما..، إلا أن هذه الحلول تنتج أثار قريبة، ويجب العمل على إشراك المتخصصين والجهات القريبة من المواطنين لبناء السلم الدائم.

**الفصل الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في ولاية  
غرداية في حل أزمة غرداية 2013/2015**

**تمهيد**

**المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية في الجزائر**

**المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية**

**المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج**

**خلاصة الفصل الرابع**

## تمهيد:

تعرف الجزائر تواجد العديد من المنظمات غير الحكومية سواء تلك التي تخضع للقانون الأساسي الذي ينظم عمل هذه المنظمات أو الأخرى أو ما يطلق عليها بالزوايا، والتي تعرف بأنها عرفية تقليدية، ذلك أنها تنشط وفق الأعراف والقيم التي نشأ عليها هذا المجتمع، وتتوسع نشاطات هذه المنظمات في الميادين الحياتية المختلفة من اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ودينية...، وهو الأمر الذي جعل من دور هذه المنظمات دور بارز ومهم ولا يمكن الاستغناء عنه، وهو ما لاحظناه في العديد من المحطات التي عرفتها الجزائر، خاصة عند الكوارث والأزمات والتي أخرجها جائحة كورونا والهبة التضامنية التي قامت بها هذه المنظمات، إلا أن هذا الدور كما انه له تأثير ايجابي على المجتمع، فان له تأثير سلبي وذلك تبعا لطبيعة علاقتها بالسلطة، أو بمدى مرونة القانون الذي ينظمها، وبحقيقة الأهداف والدوافع التي تعمل لأجلها.

وفي هذا الإطار فان فض النزاعات الأهلية يعتبر احد الأدوار المهمة التي تمارسها هذه المنظمات، ويعود هذا إلى طبيعة علاقتها القوية مع المجتمع، والقائمة على أساس الاحترام والثقة لهذه المنظمات، وهو ما جعلها تشارك في حل بعض الأزمات والنزاعات على مستوى الأفراد أو الجماعات التي عرفتها الجزائر، وكما هو معلوم ومع الأزمات التي عرفتها ولاية غرداية التي تتميز بالتمايز الثنائي من حيث السكان أو المذهب، وهو الأمر الذي كثيرا ما يتم استغلاله لزعزعة استقرار البلاد انطلاقا من هذه الولاية، فقد برز تدخل هذه المنظمات للمساهمة في التوصل إلى حل ينهي هذه النزاعات.

وقد حاولت هذه المنظمات في إطار جهودها لحل أزمة غرداية الأخيرة 2013-2015 العمل على تهدئة هذه الأوضاع والمساهمة في إيجاد حلول سلمية لها، وهذا من خلال آلياتها المتعددة، سواء قبل حدوث الأزمة، اثناءها أو بعد الأزمة، وهو ما سنحاول التطرق اليه في هذا الفصل من خلال الدراسة الميدانية حول دور المنظمات غير الحكومية في حل أزمة غرداية 2013-2015، وهذا من خلال أربعة مباحث.

### المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية في الجزائر

إن تواجد المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية يتنوع ما بين منظمات غير حكومية قانونية وعرفية، مثلها مثل باقي الولايات الأخرى في الوطن، وقد حاولت هذه المنظمات إثبات وجودها على مستوى هذه الولاية، من خلال نشاطاتها وفعاليتها المختلفة، وكذلك تدخلاتها في الظروف المتعددة التي عرفتها الولاية، كالتالي عرفتها عند حدوث الفيضانات التي تعرفها الولاية كثيرا بسبب طبيعتها الجغرافية، وكذلك عند النزاعات والأزمات الأهلية التي شهدتها الولاية، ونظرا لأهمية دور هذه المنظمات على مستوى هذه الولاية وفي الحقيقة على المستوى الوطني سنحاول في هذا المبحث ومن خلال ثلاثة مطالب وقبل التطرق الى إجراءات الدراسة الميدانية الفعلية الوقوف عند مكونات المنظمات غير الحكومية في الجزائر وإلى آلية عملها على المستوى الوطني، وذلك لان مجتمع الدراسة الحالية ماهو الا انعكاس لهذه المنظمات على المستوى المحلي.

### المطلب الأول: السيرورة التاريخية للمنظمات غير الحكومية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تواجد المنظمات غير الحكومية أو ما يطلق عليها منظمات المجتمع المدني منذ قرون عديدة، حتى قبل الفترة الاستعمارية، حيث اتخذت هذه المنظمات في البداية أشكال وتنظيمات تقليدية، عرفت بالزوايا ومجالس الأعيان... ومع الاحتلال الفرنسي للجزائر خضعت الحركة الجموعية فيها للقوانين الإدارية الاستعمارية، فظهرت العديد من التنظيمات المدنية بشكلها الحديث، وبعد الاستقلال عرفت هذه الحركات تطورا من حيث العدد والأداء، خاصة بعد المرحلة الانتقالية التي عرفتها البلاد من الأحادية إلى التعددية السياسية، وإجمالا يمكن حصر تطور هذه المنظمات في المراحل التالية:

#### 1. مرحلة ما قبل الاستقلال:

على العموم يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلة الفترة العثمانية ومرحلة الاحتلال الفرنسي.

#### i. مرحلة الفترة العثمانية:

عرفت هذه المرحلة مجموعة من المؤسسات التنظيمية المهنية والأهلية إضافة إلى مؤسسة الزوايا\* التي ساهمت إلى حد كبير في المحافظة على القيم الثقافية للمجتمع كإحدى وسائل السيطرة الاجتماعية في ظل غياب التوجهات السياسية تجاوز في تأثيرها تأثير الدولة، ذلك أن التواجد العثماني في الجزائر تركز في المدن أكثر منه في الأرياف، وعملوا على الاستئثار بالسلطة، حيث انصب اهتمامهم على استتباب الاستقرار السياسي والأمن الداخلي وجمع الضرائب،

\* لقد عرف المجتمع الجزائري العديد من من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، وقد كانت تؤدي أدوارا تشمل مختلف الجوانب الحياتية، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت والتويزة"، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي، والهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام، والمساعدة في حل مشاكله دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة. ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخرجات الأوقاف والزكاة... وهو ما يمنحها الطابع المدني، انظر المرجع: موسى لحرش، "مؤسسات المجتمع المدني: المسار التاريخي للحركة الجموعية في الجزائر"، محاضرات في مقياس علم اجتماع المؤسسات (التطبيق عن بعد رقم: 05)، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 3.

وهو ما انعكس على الدور السياسي للنخب الجزائرية الذي غيب بالموازاة مع منع ظهور منظمات اجتماعية واقتصادية وثقافية يعبرون من خلالها عن آرائهم ماعدا دور الوساطة الذي عهدوا به لبعض الجهات النافذة في المجتمع،<sup>1</sup> والتي تحظى بالقبول والاحترام لدى جميع أفراد المجتمع، وبالتالي يكون لها القدرة على حل المشكلات المجتمعية والتي عدم معالجتها في مراحلها الأولى يمكن أن تؤدي إلى نزاعات أهلية تهدد استقرار واستمرار هذه المجتمعات

**ii. مرحلة الاحتلال الفرنسي:**

عرفت هذه المرحلة استمرار تواجد عدة جمعيات تقليدية دينية خاصة (كالزوايا مثلا )، والتي اقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة كالنوايا مثلا، وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكولونيالية إلى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها،\* تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات النخبوية المختلطة (جزائرية /أوروبية حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص، تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية<sup>2</sup> التي ظهرت فيما بعد.

إن مشاركة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن بحكم مرحلتها قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة إجلاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال، لذلك لم تكن الحاجة إلى تبني برامج مفصلة واكتفت بشعارات عامة لحشد الجماهير وتعبئتهم، وهي الميزة التي صبغت التنظيمات المدنية المختلفة للثورة كالإتحاد العام للعمال الجزائريين والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وأفواج الكشافة الإسلامية وفريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم وغيرها من الجمعيات المدنية والفنية والثقافية التي كانت تعمل في إطار مجتمع مدني يهدف إلى التحرر من الوضعية السياسية التي أنتجها الاستعمار،<sup>3</sup> وبالتالي يتسنى لها ممارسة نشاطها الحقيقي التي وجدت من اجله.

<sup>1</sup> الطيب بلوصيف، "المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو - سياسية " الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع السياسي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2012/2013، ص 89.

\* وفي ذلك يرى أحمد طالب الإبراهيمي: "أن فرنسا لم تكن بتجريد الإنسان الجزائري من أرضه ومسوخ شخصيته، بل عملت كذلك على إفساد العقول والأفئدة، وقد تجلى عملها التخريبي في إغلاق المساجد والمدارس التي كانت تعلم العربية، وفي هدم الزوايا لأنها كانت مركز لتثقيف الشباب، وغرس روح المقاومة في نفوسهم"، إلا أن هذه الوضعية التي آلت إليها لم تمنع المؤسسة الدينية من تأدية دور لا يستهان به كمسجد ومدرسة ومركز اجتماعي، انظر المرجع: بلوصيف، "المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو - سياسية " الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع السياسي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2012/2013، ص 96.

<sup>2</sup> جهيدة شاوش اخوان، " واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2014/2015، ص 101.

<sup>3</sup> الطيب بلوصيف، نفس المرجع السابق، ص ص 104-105.

## 2. مرحلة ما بعد الاستقلال:

بعد أن نالت الجزائر حريتها واستقلالها من الاستعمار الفرنسي انتهجت في سياستها نظام الحزب الواحد قبل أن تتحول إلى نظام التعددية الحزبية، هذا التحول السياسي اثر في فعالية وأداء هذه المنظمات مقارنة بالمرحلة السابقة، وبالتالي فان التطور التاريخي لهذه المنظمات في فترة ما بعد الاستقلال يمكن تقسيمه إلى مرحلتين.

## 1. مرحلة الأحادية الحزبية:

لم تكن الحياة الجموعية في هذه المرحلة أفضل حالا من المرحلة الاستعمارية، فقد تميزت بسيطرة الدولة وتأطيرها ومراقبتها عن قرب لفضاءات المجتمع المدني، كما عملت على دولنة المجتمع المدني وتأميمه بشكل عام، شأنه شأن باقي مجالات الحياة الأخرى، والرفض المطلق لأي وساطة بين مؤسسات الدولة والمواطن، وقد عمل النظام على سد هذا الفراغ عن طريق إنشاء وتشكيل المنظمات الجماهيرية\* المشيعة بأفكاره، وقد كانت مجرد تنظيمات شكلية تقوم بدور الشريك المطيع، وتم إبعاد كل معارض\* يعمل خارج اطار هذه المنظمات، رغم أن الوضع الطبيعي هو أن الدولة بحكم طبيعتها يجب أن تعكس في هيئاتها الحاكمة وسياساتها أهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع،<sup>1</sup> سواء تلك التي تؤيد سياساتها أو تعارضها.

## مرحلة التعددية الحزبية:

لقد كانت لأحداث أكتوبر 1988\* يدا مباشرة في خلق حراك اجتماعي متميز داخل المجتمع الجزائري، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في بروز المجتمع المدني، خاصة بعد السماح للتعددية الحزبية بأن يكون لها مكانا في مجتمعنا سنة 1989 وهذا بعد أن كانت الجزائر تتبني سياسة الحزب الواحد، لكن سرعان ما بدأت الانتكاسات في الحدوث بداية من 1992، الأمر الذي زرع مسار عجلة الديمقراطية التي كانت قد بدأت البلاد السير فيها وأدخلتها في إختلالات اجتماعية، سياسية واقتصادية كبيرة، ووجد المجتمع الجزائري نفسه مُجبرا على التعايش معها لمدة زادت عن عشر سنوات مريرة سجلها التاريخ بحبر من دم، وقد أدى ذلك إلى انسحاب المجتمع المدني من التدخل في المجالين الاقتصادي

\* والتي منها المنظمة الوطنية للمجاهدين (O.N.M)، الاتحاد الوطني للشباب الجزائري (U.N.J.A)، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (U.N.F.A)، الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (U.N.P.A)، الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A)، وجمعيات أخرى كاتحاديات المحاربين والمحامين، الفنانين والمهندسين، وغير ذلك، انظر المرجع: موسى لحرش، "مؤسسات المجتمع المدني: المسار التاريخي للحركة الجموعية في الجزائر"، محاضرات في مقياس علم اجتماع المؤسسات (التطبيق عن بعد رقم: 05)، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 12.

\* حيث تم اللجوء إلى أسلوب الحضر والحل الذي شمل كل الجمعيات التي تعمل خارج رؤية النظام السياسي وتوجهاته، دون الرجوع إلى القضاء، وهو ما حصل مع جمعية العلماء المسلمين التي تم حضر نشاطها، والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، وهي الجمعيات غير المعترف بها وغير المرخص لها، انظر المرجع: موسى لحرش، "مؤسسات المجتمع المدني: المسار التاريخي للحركة الجموعية في الجزائر"، محاضرات في مقياس علم اجتماع المؤسسات (التطبيق عن بعد رقم: 05)، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 12.

<sup>1</sup> حدة بولافة، "واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2010/2011، ص 77.

\* لقد تم الإشارة إلى هذه الأحداث في المطلب الثاني (أزمات ولاية غرداية قبل أزمة 2013) من المبحث الثاني من الفصل الثالث لهذه الأطروحة.

والسياسي للبلاد وبالتالي فلم يتمكن من القيام بأدواره المكتملة لدور الدولة في هذه الفترة الصعبة، الأمر الذي كان عائقا أمامه من أن يكون له دور بارز في بناء مجتمع سليم،<sup>1</sup> وقادر على تجاوز كل المحن بروح التضامن والتكامل. وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي شهدت الحركة الجمعوية تطورا ملحوظا، وذلك استجابة للاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد،<sup>2</sup> بفعل التطورات السياسية التي عرفتها الدولة كالعودة إلى المسار الانتخابي، وتطبيق سياسة الوثام المدني، وعودة الاستقرار المالي جراء الارتفاع المستمر في سعر الطاقة،<sup>3</sup> ولكن بعد سنة 1999 تغيرت الكثير من المعطيات التي أثرت على تواجد ودور هذه المنظمات، حيث شهدت الجزائر بعد هذا التاريخ تراجعاً في الحريات على كافة المستويات، وأصبحت وضعية هذه المنظمات رغم كثرة عددها<sup>4</sup> إذ بلغت سنة 2011 مثلاً بالنسبة لعدد الجمعيات حوالي 92627 جمعية،<sup>5</sup> تعاني من التبعية إما للسلطة أو للأحزاب، وعانت من ممارسات الضغط المختلفة<sup>6</sup> التي عرقلت أداءها الإيجابي.

إلا أنه في السنوات الأخيرة أوليت عناية بالمجتمع المدني من طرف الدولة لما له من دور بارز في بناء مجتمع متضامن داخليا وموحد خارجيا، ونشير في هذا السياق أنه في سنة 2014 تم تأسيس المنظمة الوطنية لترقية المجتمع المدني وهي منظمة مدنية مستقلة شعارها العمل العدل التضامن، وإيديولوجيتها تستند إلى أهداف ومبادئ ثورة نوفمبر 1954 وتستمد توجيهاتها من انشغالات المواطن، كما أسست أيضا المنظمة الوطنية للمجتمع المدني للترقية المواطنة سنة 2015، وهي منظمة وطنية ذات طابع اجتماعي إنساني وخيري،<sup>7</sup> وفي نفس السياق الذي يبرز زيادة تأسيس لهذه المنظمات، فإنه وعند إجراء مقارنة مابين عدد الجمعيات مابين سنة 2011 و2017 يلاحظ زيادة أعداد هذه الأخيرة، وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

<sup>1</sup> زبير غزالة، "المجتمع المدني في الجزائر"، الجمعيات نموذجاً، مجلة التنمية البشرية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2 الجزائر العدد 10، مارس 2018، ص 265-266.

<sup>2</sup> أمال عزري وجمال بن زروق، "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الإلكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة)"، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجلفة الجزائر، العدد السابع، مارس 2017، ص 230.

<sup>3</sup> الطيب بلوصيف، نفس المرجع السابق، ص 219.

<sup>4</sup> أمال عزري وجمال بن زروق، المرجع نفسه، ص 230.

<sup>5</sup> سلمى كوندو، "المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الخيرية بولاية سطيف"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه للطور الثالث (ل.م.د.) في فرع علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع والاتصال والخدمة الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2019/2020، ص 138.

<sup>6</sup> أمال عزري وجمال بن زروق، المرجع نفسه، ص 230.

<sup>7</sup> زبير غزالة، نفس المرجع السابق، ص 266.

الجدول رقم (04): يوضح الحركة الجموعية في الجزائر ما بين سنة 2011/2017

الجمعيات لسنة 2017		الجمعيات لسنة 2011		السنة اسم الجمعيات
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
02.24	4618	04.50	4171	جمعيات مهنية
14.66	15974	16.52	15304	جمعيات دينية
16.55	18032	16.21	15019	جمعيات رياضية وتربية بدنية
12.06	13134	10.81	10014	جمعيات الفنون والثقافة
15.27	16631	16.08	14891	جمعيات أولياء التلاميذ
0.97	1052	01.02	949	جمعيات العلوم والتكنولوجيا
21.45	23371	21.74	20137	جمعيات الأحياء
02.30	2506	02.09	1938	جمعيات حماية البيئة
01.60	1746	01.33	1234	جمعيات حماية المعوقين
0.13	142	0.12	111	جمعيات حماية المستهلك
03.34	3634	02.89	2677	جمعيات الشباب والطفولة
0.13	142	0.97	898	جمعيات السياحة والترفيه
03.34	3634	0.16	152	جمعيات المتقاعدين والمسنين
01	1086	0.99	919	جمعيات نسائية
03.95	4304	03.22	2978	جمعيات خيرية تضامنية
0.31	339	0.18	167	جمعيات الإنقاذ
0.87	945	0.70	644	جمعيات الصحة والطب
0.12	134	0.14	134	جمعيات التلاميذ القدامى والطلبة
100	<b>108940</b>	100	<b>92627</b>	المجموع

المصدر: سلمى كوندو، "المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الخيرية بولاية سطيف"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه للطور الثالث (ل.م.د) في فرع علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع والاتصال والخدمة الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2019، 2020/2، ص 138.

إلا أن إمكانية الحكم على نجاح هذه المنظمات في أداء الدور المنوط إليها مقارنة بالزيادة في أعدادها يبقى مرتبط بمدى تجسيد هذه المنظمات لأهدافها على أرض الواقع، ذلك أن الجزائر تعاني من إمكانية تجسيد القوانين على أرض الواقع على الوجه الأكمل أكثر من ضعف أو عدم كفاءة المنظومة القانونية التي توطن هذا الدور.

ومع الحراك الشعبي 2019\* الذي عرفته الجزائر والذي أسس للجزائر الجديدة على حد تعبير الطبقة السياسية، عرفت الجزائر توجهاً جديداً اتجاه هذه المنظمات، حيث بادر المشرع إلى إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني\* وهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، وهو يعتبر إطاراً للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أداءه، وهو يمارس مهام من بينها إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العامة وتنفيذها، والمبادرة والمساهمة في أي دراسة تهدف إلى ترقية وتفعيل دور مختلف فعاليات المجتمع المدني في جميع المجالات،<sup>1</sup> وهو خطوة جديدة في مجال ترقية أداء هذه المنظمات محتاجة إلى المتابعة والتقييم المستمر لتفعيل أداء هذه المنظمات.

### المطلب الثاني: مكونات المنظمات غير الحكومية في الجزائر

يعرف تواجد المنظمات غير الحكومية في الجزائر تنوعاً من حيث الشكل أو طبيعة هذه المنظمات، وكذلك من حيث الأهداف والمضمون، وإجمالاً يمكن حصر أهم مكونات هذه المنظمات على مستوى الجزائر في:

#### 1. النقابات العمالية:

تعتبر النقابات العمالية من أبرز منظمات المجتمع المدني، وشريك اجتماعي فعلي في العملية التنموية، بالإضافة إلى كون أن التنظيم النقابي تتوفر فيه شروط أفضل للحركة الجماهيرية من بقية التنظيمات الأخرى، وفي الجزائر تشكل النقابة\* أحد أبرز أطر المجتمع المدني وأقواها، فقد ضمنت جميع الدساتير الجزائرية الصادرة منذ الاستقلال ممارسة الحق النقابي، على اعتبار أن الدستور أسمى قانون في الدولة، ولهذا فقد جعلت الجزائر في مختلف الدساتير حماية الحق النقابي، وهو ما تجسد في فترة التعددية السياسية التي حررت كل التنظيمات النقابية من أي وصاية سياسية وأي سيطرة واحتكار

\* الحراك الشعبي 2019 هو الحراك الذي عرفته الجزائر بداية من تاريخ 22 فيفري 2019، والذي اتسم باحتجاجات شعبية سلمية عرفتها كل ربوع البلاد احتجاجاً على العهدة الخامسة لرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة التي كانت المحرك الرئيس لهذا الحراك، ومنه عدم شرعية النظام الحاكم، إضافة إلى الفساد الذي أدخل البلاد في دوامة من التخلف والتبعية، والذي تولد عنه العديد من المظاهر الاجتماعية، السياسية والاقتصادية السلبية من فقر وبطالة ومحسوبية وتسبب... وبفضل السلمية الذي اتسم بها هذا الحراك نتيجة وعي المواطنين وحركة الجيش الوطني تمكنت البلاد من تجاوز هذه الأزمة، انظر المرجع:

, **Policy** "Amel Boubekeur," Le Hirak : Un élément de transformation de la vie politique Algérienne **Brief**, The European Council on Foreign Relations (ECFR), Britain, March 2020, p2.

\* لمزيد من المعلومات حول المرصد الوطني للمجتمع المدني انظر المرجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 21-193 المؤرخ في 12 افريل 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، 18 افريل 2021.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 21-193 المؤرخ في 12 افريل 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، 18 افريل 2021، ص 12-13.

\* **النقابة**: هي منظمة تجمع أشخاصاً يمارسون المهنة نفسها أو العمل نفسه من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، فمهمة النقابة هي حصراً ومبدئياً الدفاع عن المصالح المهنية للأعضاء، وهذا يطلق عليه ما يسمى بالتخصيص النقابي الذي يقضي أن تمتنع النقابات عن السعي إلى تحقيق الأرباح. هذا من جهة، ويحجم على أن ترسم لها هدف ممارسة السلطة فتتحول بذلك إلى حزب سياسي، كما لا يجوز لتلك النقابات أن تتعامل مع منخرطيها على أسس عقائدية وسياسية، انظر المرجع: سلاف سالمي، "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية - الجزائر دراسة حالة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: دراسات مغربية**، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2010/2009، ص 126.

حزبي استنادا إلى الدساتير والقوانين التي أقرت ذلك،<sup>1</sup> حيث أن العمل النقابي قبل ذلك كان محتكرا من قبل النقابة التاريخية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)،<sup>2</sup> وهو ما تجسد في القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل والذي ينص في مادته الخامسة على أن الحق النقابي من أهم الحقوق الأساسية للعامل، ليليه بعد ذلك قانون 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من التعددية النقابية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية، بسبب نشأته في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة،<sup>4</sup> وبصورة عامة الحكومة لا تناووض الحركة النقابية المستقلة إلا على مطالب محدودة وترفض اعتبارها "شريكا اجتماعيا" في المفاوضات ذات الصبغة الشاملة (إصلاح المنظومة التعليمية أو الصحية، التشغيلية...) أو ذات الصبغة الخاصة (الحد الأدنى للأجور...)،<sup>5</sup> وهو ما جعل دور هذه النقابات يبقى محدود ولا يعكس الدور الحقيقي لهذه النقابات على مستوى الساحة الوطنية، وهو الأمر الذي يرجى أن يتحقق مع القانون الجديد للنقابات وهو القانون لرقم 06-22 المؤرخ في 25 أفريل المعدل والمتمم للقانون رقم 90-14 المؤرخ في 92 جوان 1990 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، خاصة انه جاء مع دستور الجديد للجزائر الجديدة.

## 2. منظمات أرباب العمل:

بالموازاة مع الخصخصة وما رافق التحول نحو اقتصاد السوق من آليات تسمح بظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر بدأت العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل تظهر على الساحة الاقتصادية والسياسية، محاولين في ذلك أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا والسياسي عموما، وقد ظهرت هذه المنظمات كقوة فاعلة اعترفت بها السلطة من خلال الحوار والتفاوض ضمن اجتماعات الثلاثية (الحكومة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين والباترونا) هذه الأخيرة الممثلة خاصة بأهم تمثيلات أرباب العمل: كنفيدرالية أرباب العمل الجزائرية CPA، الكنفيدرالية العامة للمقاولين الجزائريين CGEA، والكنفيدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائرية CNPA.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> سلاف سالمي، "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية - الجزائر دراسة حالة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009، ص 126.

<sup>2</sup> سلمى كوند، نفس المرجع السابق، ص 124.

<sup>3</sup> صابر بن عزوز وسعاد عناني، "الحرية النقابية بين النصوص والممارسة العملية في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار التليجي الاغواط الجزائر، العدد 05، المجلد 02، جانفي 2017، ص 651.

<sup>4</sup> سلمى كوند، المرجع نفسه، ص 152.

<sup>5</sup> محمد حفاف، "دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية . مطلع الألفية ."، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الحوكمة والتنمية، جامعة باتنة-1، 2016/2017، ص 152.

<sup>6</sup> محمد حفاف، المرجع نفسه، ص 152.

## 3. الجمعيات\*:

في هذا الإطار فإن أول جمعية وطنية تأسست خارج ما عرف بالمنظمات الجماهيرية هي "الجمعية الوطنية ضد التعذيب والاختفاء" والتي تأسست على إثر أحداث 05 أكتوبر 1988، لتليها مجموعة من المنظمات والجمعيات والروابط المهنية والثقافية، على غرار جمعية "اقرأ" التي تأسست عام 1999، وهي جمعية ثقافية وطنية تعمل على نشر وتعميم الوعي بخطورة مشكلة الأمية، عموما تعرف مختلف المجالات الحياتية جمعيات مدنية على غرار الجمعيات الصحية، جمعيات حقوق الإنسان، الجمعيات البيئية... وغيرها كما نجد أنواع من الجمعيات تتوجه لخدمة بعض الفئات على غرار جمعيات النساء الطفولة، الشباب، المعاقين...<sup>1</sup> وسنحاول التطرق فيما يلي إلى أهم هذه التنظيمات الجمعية انتشارا.

## 4. المنظمات النسوية:

وهي تلك المنظمات المهتمة بالرعاية الأسرية والبعض منها بتلبية الحاجات المادية والصحية والاجتماعية للأسر المحتاجة، في حين أن بعضها يهتم بقضايا حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية التي تشكلت في إطار التحولات في أوضاع المرأة في الحياة العامة للمجتمع حيث عززت من وجودها بمساهمتها في تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات التطوعية<sup>2</sup> وكل ما له علاقة بالشؤون العامة.

## 5. منظمات حقوق الإنسان:

منظمات حقوق الإنسان تمثل الجيل الرابع في منظمات المجتمع المدني، وهي أحدث المنظمات وقد برزت على الساحة الجزائرية منذ عام 1989، وتعرف بأنها منظمات تتبنى رؤية حقوقية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، وتتطلب من قناعات ومبادئ عبرت عنها موثيق واتفاقيات حقوقا لإنسان سواء السياسية والمدنية أو الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان في الجزائر نذكر الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان،<sup>3</sup> والتي تحرص على احترام الدولة الجزائرية لهذه الاتفاقيات وتطبيقها.

## 6. المنظمات الشبانية:

لقد كانت التنظيمات الشبانية من أولى أشكال التنظيم الجمعي في الظهور، حتى وإن كانت هذه التنظيمات من صنع الإدارة في بداية الأمر، بغرض إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب آنذاك، ويأخذ بتوجيهات الإدارة كأهداف وبرامج يراهن عليها، ويعمل على تجسيدها بما يقدم له من إمكانيات مادية وبشرية ومالية، ولكن هذه التنظيمات لم تستطع إيجاد مجال مستقل للعمل بعد أن سمح القانون بتحويلها إلى منظمات حرة غير هادفة للربح، بل بقيت مرتبطة بالإدارة، بدلا من البحث في مجال أوسع وأرحب يمكنها من الحركة والمبادرة بالجديد في ميدان التشييط، ولذلك فالحركة الجمعوية في ميدان الشباب -خاصة المرتبطة بمؤسسات الشباب- لم تتمكن من تجاوز جدران هذه المؤسسات، تحت مقولة خدمة الصالح العام لنيل المساعدة والتأطيرية، ما جعل من هذه الجمعيات شبه إدارة موازية، تنفذ

\* الجمعيات: يعرف تواجد الجمعيات في الجزائر ثلاثة أشكال: الوطنية، الولائية والمحلية وحسب المرصد الوطني للمجتمع المدني فقد بلغ العدد الاجمالي للجمعيات على المستوى الوطني 136.000 جمعية منها 33.444 ولائية و1134 وطنية و101.439 بلدية ( الموقع الالكتروني للمرصد <https://marsad.dz> تاريخ الاطلاع 2023/09/17 ) وسنحاول التطرق بإفاضة إلى القانون الذي ينظم عمل هذه الجمعيات وأشكالها عند التطرق إلى مجتمع الدراسة في هذا الفصل.

<sup>1</sup> محمد حفاف، المرجع نفسه، ص 151.

<sup>2</sup> الطيب بولوصيف، نفس المرجع السابق، ص 241.

<sup>3</sup> محمد حفاف، المرجع نفسه، ص 153.

برامج ومهام الإدارة، أكثر من برامج ومهام التنظيم الحر<sup>1</sup> الذي يساهم بالنهوض بهذه الفئة من المجتمع (مع العلم انه تم تأسيس المجلس الأعلى للشباب وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 27 أكتوبر 2021<sup>2</sup> والذي نرجو أن يجسد طموحات الشباب على ارض الواقع وان لا يكون مجرد هيئة شكلية).

#### 7. الإعلام:

ففي مرحلة ما بعد الاستقلال من (1962-1988) كان الإعلام جزءا لا يتجزأ من تصور السلطة، إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي عجلت من صدور قانون الإعلام 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية، وأصبح الإعلام بذلك شريكا مهما في الدولة في إرساء القواعد الديمقراطية من جهة والاعتراف بالقضايا المهمة التي تريد منظمات ومؤسسات المجتمع المدني تفعيلها أو تنشيطها وهذا عن طريق المساندة الكتابية وتعريف المواطن بجملته النشاطات التي يقوم بها المجتمع المدني بواسطة القلم الحر والمستقل، إذ يعتبر هو أيضا من مؤسسات المجتمع المدني الذي يؤكد دوما على قيم الحوار والتسامح والتراضي،<sup>3</sup> وعلى المساهمة في التنشئة السياسية والثقافية للمجتمع..

وفيما يخص الأحزاب السياسية قد يكون هدف الوصول إلى السلطة هو المُبتغى الأساسي للعديد من الأفراد أو حتى الجهات الفاعلة في المجتمع، وقد يتم اتّخاذ العديد من الطّرق والأساليب الشرعية أو غير الشرعية فقط لبلوغ هذه الغاية، فالكثير من الأهداف التي سطرّها المجتمع المدني، قد تكون في جوهرها منتقدة للعديد من الأعمال الحكوميّة قصد الوصول إلى خدمة الشّأن العام، إلّا أنّ ذلك لا يعني بالضرورة سعي هذه الأخيرة الوصول إلى السلطة، عكس ما نجد عليه واقع الأحزاب السياسية.

وفي هذا الجانب نشير إلى أنّ هناك من يعتبر الأحزاب السياسية جزء من المجتمع المدني،<sup>4</sup> لذلك يجدر التّويه إلى أنّ الأحزاب السياسية تعمل على مبدأ التّنافس في البرامج التي تخدم مختلف مجالات الصّالح العام مع نظيراتها، كما تقوم قبل تنفيذها بعرضها على الرّأي العام لكسب ثقتهم، التي هي مطلب أساسي في الوصول إلى السلطة، في حين أنّ أيّ هيئة من هيئات المجتمع المدني لا تسعى إلى التّدخل في كافة المجالات، بل تهتم بالعمل على جانب معين ولا تسعى في الدّخول إلى أي منافسة سياسية من شأنها إيصالها إلى السلطة، كتلك المنافسات الانتخابية التي تعني بها كل الأحزاب السياسيّة،<sup>5</sup> وهو ما يجعلنا نخرج الأحزاب من دائرة المنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى تواجد المنظمات غير الحكومية الحديثة في الجزائر، فهي تعرف وجود عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التقليدية والمتمثلة غالبا في الزوايا والطرق الصوفية، حيث سجلت الزوايا خاصة القرآنية صفحة مهمة في الجزائر، وتاريخها السياسي والثقافي والديني، فقد ساهمت في نشر الوعي الديني والثقافي في المجتمع الجزائري منذ نشأتها،

<sup>1</sup> جهيدة شاوش اخوان، نفس المرجع السابق، ص 123.

<sup>2</sup> موقع وزارة الشباب والرياضة، تأسيس المجلس الأعلى للشباب، تم نشره يوم 2021/11/02 على الموقع الالكتروني: mis.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/01/16.

<sup>3</sup> سلاف سالمى، نفس المرجع السابق، ص 134.

<sup>4</sup> زبير غزالة، نفس المرجع السابق، ص 262

<sup>5</sup> زبير غزالة، المرجع نفسه، ص 262

والجزائر لم تعرف الزوايا إلا بعد القرن الخامس هجري، ومع مرور الزمن تطور أمر الزوايا وزادت أهميتها خاصة خلال القرن العاشر هجري بعد سقوط الأندلس وامتداد الأطماع الأوروبية إلى السواحل الجزائرية<sup>1</sup> ومن ثم إلى كل أنحاء البلاد. وقد انتشرت الزوايا بشكل كبير منذ عهد الأتراك، وتقول بعض الإحصاءات أن عدد الزوايا في الجزائر حاليا يفوق خمسة آلاف زاوية، لقد كان للزوايا دور كبير ونفوذ قوي خاصة في المرحلة الاستعمارية باعتبارها الملجأ الوحيد للحفاظ على الدين ونشر اللغة العربية، خاصة في القرى والأرياف، ورغم الدور الذي كانت تقوم به غير أنها لاقت مواجهة شرسة من جمعية العلماء المسلمين ابتداء من عام 1930 فقد رأت فيها هذه الأخيرة "إسلاما غامضا" متوقعا يرفض الانفتاح والتطور والتشبع بأفكار النهضة.

ولم يكن للزوايا دور بارز في الجزائر المستقلة حتى سنة 1991 أين انعقدت في الجزائر العاصمة أول ندوة وطنية حول الزوايا، وذلك في محاولة واضحة لتوظيف الزوايا حتى تلعب دورها في كبح جماح الجبهة إلا سلامية للإنقاذ من جهة، وبخاصة في أوساط الفلاحين، ولاستعادة تاريخها العريق حتى تكون عنصر توازن ضمن الخريطة السياسية الجديدة للبلاد، كما أن القوة التي عادت بها الزوايا والطرق الصوفية بفعل الدعم الكبير الذي تحظى به من طرف الدولة تدل على الدور السياسي الكبير الذي تلعبه هذه الطرق الصوفية، والذي ساهم في ترجيح الكفة لصالح الرئيس السابق بوتليقة في الانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد في العشرية السابقة<sup>2</sup>، والتي استمرت إلى غاية العهدة الرابعة قبل أن تعرف الجزائر حراكها الشعبي الذي مهد لبناء الجزائر ما بعد بوتليقة.

### المطلب الثالث: الدستور وتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية في الجزائر

تخضع المنظمات غير الحكومية في الجزائر (الحيثية منها حيث أن المنظمات غير الحكومية العرفية كالزوايا تخضع إلى العرف ولا يوجد قانون رسمي يوظف عملها) في إطار نشاطها إلى المبادئ والأسس التي يسطرها لها الدستور، وبالتالي فإن الزيادة في مردوديتها والتحسين في أدائها مرتبط بمدى التسهيلات والإجراءات التي يقدمها لها الدستور، وبما أن الجزائر عرفت عدة تعديلات دستورية سواء في فترة الحزب الواحد أو في فترة التعددية الحزبية، فسنحاول التطرق إلى طبيعة عمل هذه المنظمات في إطار هذه الدساتير.

#### 1. في ظل دستور سنة 1963:

لقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال أوضاعا صعبة لم تؤهلها أن تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها، ولهذا أقيمت على القوانين الفرنسية التي كانت سارية قبل الاستقلال وعملت على تبنيها، وعند صدور أول دستور للبلاد سنة 1963<sup>3</sup> تم التأسيس القانوني لفكرة إنشاء مؤسسات المجتمع المدني بالرغم من تبني نظام الأحادية الحزبية في ظل هذا الدستور، حيث نصت المادة التاسعة عشر منه على أحقية المواطن الجزائري وحرية في إنشاء الجمعيات والاجتماع وفي الإعلام، كما اعترفت المادة عشرين من نفس الدستور بحق المواطنين في إشراكهم في صناعة القرار في إطار علاقات

<sup>1</sup> الطيب جاب الله، "دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، مجلة معارف، جامعة ألكلي محند اولحاج البويرة الجزائر، العدد 14، المجلد 8، جوان 2013، ص 5.

<sup>2</sup> جهيدة شاوش اخوان، نفس المرجع السابق، ص 130-131.

<sup>3</sup> جهيدة شاوش اخوان، المرجع نفسه، ص 102.

العمل من خلال الحق في تأسيس النقابات والحق في الإضراب،<sup>1</sup> وهو ما يظهر في الوهلة الأولى مدى الحريات التي تم منحها لهذه المنظمات.

غير أن واقع تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع غير ذلك، فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم آنذاك) يعرقل ويحظر كافة أشكال التنظيم الشعبية المستقلة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية المختلفة خارج نطاق الدولة، حيث أن السلطة السياسية تعتبر نفسها الممثل الوحيد والشرعي لمصالح المجتمع وأي محاولة تنظيم ذاتي موازي أو منافس يقوم به المجتمع تواجه حريا شرسة، وقد أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 صراحة على أن تعدد الأحزاب ليس في حد ذاته مقياسا للديمقراطية ولا للحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال، لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب، النساء وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته<sup>2</sup> وبرامجه المتبناة.

## 2. في ظل دستور 1976:

عرف دستور سنة 1976 تكريس صريح لبناء مجتمع مدني مستقل برغم الإيديولوجية السياسية المطبقة من قبل الدولة خلال تلك الفترة (الإيديولوجية الاشتراكية ونظام الحزب الواحد)، وذلك من خلال ما جاء في نص المادة 27 التي نصت على أن "الدولة ديمقراطية في أهدافها وفي تسييرها، إن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدولة، هي ضرورية تفرضها الثورة"، ونص المادة 60 من نفس الدستور التي نصت على "حق الانخراط في النقابة معترف به لجميع العمال، ويمارس في إطار القانون"<sup>3</sup>، وما تجدر الإشارة إليه في دستور 1976 الذي نص على ضرورة عمل المنظمات الجماهيرية على تهيئة أوسع لفئات الشعب لتحقيق كبريات المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد، إلا أن هذه الممارسات تعكس هيمنة الدولة على المجتمع وإضعاف الوجود الاجتماعي من خلال تبني الاختيار الاشتراكي وما يحمل في طياته من توجهات إيديولوجية امتدت تبعاتها إلى الجمعيات\* والمؤسسات المدنية المختلفة<sup>1</sup> التي تعرفها الساحة الوطنية.

<sup>1</sup> عمر فلاق، "المكانة الدستورية للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020؛ انطلاقة أم امتداد؟"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، مركز جيل البحث العلمي لبنان، العدد 45، ديسمبر 2020، ص 140.

<sup>2</sup> جهيدة شاوش اخوان، نفس المرجع السابق، ص 102-103.

<sup>3</sup> عمر فلاق، المرجع نفسه، ص 140.

\* فقيما يخص الجمعيات مثلا ومع أن دستور 1976 نص على أن حرية إنشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون، إلا أن تأثير هذا الأمر كان جد محدود، لأنه يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأن أي تعديل للقانون الأساسي أو مقر الجمعية يخضع للموافقة المسبقة للجهة التي أعطت الموافقة، وبالتالي فإن هذا الأمر أبقى على الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا للحزب الواحد مما يقيد من النشاط الجمعي، ويحد من حرية الجمعيات في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وهو ما تجلى فيما بعد بالشلل الواضح لدى العديد من الجمعيات الفاعلة التي كانت في مراحل سابقة ركائز محورية في المجتمع المدني الجزائري على غرار جمعية العلماء المسلمين وغيرها، انظر المرجع: جهيدة شاوش اخوان، "واقعا للمجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجاً"، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014/2015، ص 104.

## 3. في ظل دستور 1989:

عقب أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر عرفت الجزائر دستور 1989 الذي اقر التعددية، وأعقب ذلك سلسلة من الإجراءات التطبيقية التي فتحت المجال للنشاط الجمعي، وفي هذا الخصوص نصت المادة 39 من هذا الدستور على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مكفولة للمواطن، وقد أسس هذا الدستور لشرعية جديدة وبديلة عن الشرعية الثورية وهي الشرعية الدستورية، حيث أصبح الاعتماد على الدستور والقوانين هي المرجعية الأولى لتسيير شؤون الدولة، وقد اعتبر هذا الدستور بداية تحول وتغيير للجزائر لأنه وضع حداً للنموذج الشمولي<sup>2</sup> السائد في الفترة التي سبقتة. ولقد وضع هذا الدستور الفروق بين الحزب والجمعية والنقابة، ويعترف بها كلها كأشكال تنظيمية مختلفة، ففي فصله الرابع المتعلق بالحقوق والحريات نص هذا الدستور على كفالة حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع وهذا في مادته 41، كما نص كذلك على أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، كما نصت المادة 43 منه على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون ويحدد القانون شروط وكيفية إنشاء الجمعيات، واضعاً الفروق بين الجمعية والنقابة من خلال المادة 53 منه التي تنص على أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين، إلا أن مبدأ الوحدة النقابية يفرض الممارسة النقابية تحت مظلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA<sup>3</sup>، وهو الأمر الذي يحد من صلاحيات باقي النقابات المستقلة الغير منظوية تحته، ويحاصر نشاطها.

## 4. في ظل دستور 1996:

من خلال قراءتنا لما جاء بالدستور الجزائري لسنة 1996 نستشف توسيع المؤسس الدستوري الجزائري من مجال الديمقراطية التشاركية وحرية تأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، عن طريق تحفيز المشاركة الاجتماعية في صورة جمعيات ونقابات مهنية<sup>4</sup>، وهو ما نصت عليه المادة 43 من أنحق إنشاء الجمعيات مضمون، وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية<sup>5</sup>، كما نصت المادة 56 منه من أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين<sup>6</sup>، إلا أنه ما يلاحظ في هذا الدستور أنه ماعدا هاتين المادتين المذكورتين سابقاً فإن هذا الدستور لم يتوسع في تحديد صلاحيات هذه المنظمات لا في مجال دورها الاستشاري ولا الرقابي، أو غيرها من الصلاحيات التي تزيد من فعالية هذه المنظمات.

## 5. في ظل التعديل الدستوري 2002 و 2008:

فبالنسبة للتعديل الدستوري لسنة 2002 لم يأتي بأي جديد في مجال تأسيس مجتمع مدني يلزم الدولة في تنمية المجتمع، بينما التعديل الدستوري لسنة 2008 عرف تكريس مبدأ المشاركة السياسية للمرأة في المجالس الشعبية المنتخبة، حيث نصت المادة 31 مكرراً من التعديل الدستوري لسنة 2008 على أن "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة

<sup>1</sup> جهيدة شاوش اخوان، المرجع نفسه، ص 104-105.

<sup>2</sup> أحلام بولكعبيات، "المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 09، العدد 4، أكتوبر 2020، ص ص 128-129.

<sup>3</sup> فريد لخنش وجمال الدين عاشوري، "مؤسسات المجتمع المدني وسبل خلق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة المدار، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، العدد 2، المجلد 4، ديسمبر 2016، ص ص 250-251.

<sup>4</sup> عمر فلاق، نفس المرجع السابق، ص 142.

<sup>5</sup> أحلام بولكعبيات، المرجع نفسه، ص 130.

<sup>6</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 8 ديسمبر 1996، ص 82.

بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة..."، وبالرغم من ذلك يمكن القول أن التعديلات الدستورية الواردة على دستور سنة 1996 لم تقدم إضافة معتبرة في تجسيد فكرة المجتمع المدني بصورة جلية،<sup>1</sup> وبصورة عامة فإن هذه التعديلات لم يكن الهدف منها تقديم إضافات أو تعديلات في هذا الموضوع.

#### 6. في ظل دستور سنة 2016:

نص دستور سنة 2016 صراحة على مصطلح الديمقراطية التشاركية في نص المادة 15 منه، حيث ألزم الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، إذ جاء في نص المادة 15 منه أن "...المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، كما نصت المادة 17 من نفس الدستور على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، حيث جاء فيها: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومي"، ولعل أهم ضمانات دستورية كرسها المؤسس الدستوري الجزائري في مجال تأسيس مؤسسات المجتمع المدني تتمثل في مسألة شروط وكيفية إنشاء الجمعيات، والتي أصبحت من اختصاص القانون العضوي، وهو ما يعزز المكانة الدستورية للجمعيات، يمكننا القول أن أحكام دستور 2016 لم تأتي بجديد في مجال الآليات والأجهزة التي يتطلبها الأداء الفعال لمؤسسات وهيئات المجتمع المدني<sup>2</sup> في الساحة الوطنية.

#### 7. مكانة المنظمات غير الحكومية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020

بما أن دستور 2020 جاء بعد فترة مخاض عرفتها الجزائر ومهدت لإعادة بناء مؤسسات الدولة، فإن موضوع المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني كان من النقاط التي تطرق إليها هذا التعديل الدستوري، فقد أكد في مادته 10 على أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية،<sup>3</sup> ومن النقاط التي يعتبر هذا الدستور هو الذي أولى لها اهتمام هو تحديد النقاط التي يجب على هذه المؤسسات عدم القيام بها، وهو ما نصت عليه المادة 11 من هذا الدستور حيث نصت على أن هذه المؤسسات تمتنع عن القيام بما يأتي: الممارسات الإقطاعية، والجهوية، والمحسوبية، إقامة علاقات الاستغلال والتبعية، السلوك المخالف للأخلاق الإسلامية وقيم ثورة نوفمبر.<sup>4</sup> وقد أعاد هذا التعديل الدستوري ضمان حق إنشاء الجمعيات من خلال المادة 53 منه، والتي نصت على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به، وعلى أن الدولة تشجع إنشاء الجمعيات ذات المنفعة العامة، وقد أعادت هذه المادة التأكيد على أن القانون العضوي هو الذي يحدد شروط وكيفية إنشاء الجمعيات، كما أنها نصت على أن هذه الجمعيات لا تحل إلا بمقتضى قرار قضائي.<sup>5</sup>

ومن بين الأمور التي تطرق لها هذا التعديل الدستوري هو إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني والذي يعتبر بادرة مهمة في مجال توسيع نشاطات هذه المنظمات، وهو ما نصت عليه المادة 213 من هذا التعديل حيث أكدت أن المرصد الوطني للمجتمع المدني هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بأنشطة المنظمات المجتمعية المدني، ويساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، ويشارك مع المؤسسات الأخرى في

<sup>1</sup> عمر فلاق، المرجع نفسه، ص 142.

<sup>2</sup> عمر فلاق، المرجع نفسه، ص 142.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020، ص 8.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، المرجع نفسه، ص 8.

<sup>5</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، المرجع نفسه، ص 14.

تحقيق أهداف التنمية الوطنية،<sup>1</sup> ويبقى الحكم على مدى فعالية هذه المنظمات في ظل هذا التعديل الدستوري الأخير مرهون بالقوانين الجديدة التي ستتظم عمله، والإجراءات الإدارية التي تسهل نشاطاته.

### المطلب الرابع: المنظمات غير الحكومية وحل النزاعات الأهلية في الجزائر الواقع والتحديات

إن الحديث عن دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الأهلية في الجزائر يجعلنا نتطرق إلى الحديث عن المنظمات غير الحكومية التقليدية أو العرفية، حيث نجد أن هذه الأخيرة ساهمت في حل العديد من القضايا أو المشاكل سواء الفردية أو العائلية أو الجماعية والتي كان تأزمها يمكن أن يؤدي إلى نزاعات أهلية تؤثر مستقبلا على الاستقرار الأمني للبلاد.

فهذه المنظمات تساهم في تسوية اغلب النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بواسطة الصلح خاصة نزاعات الطلاق والميراث، كما تتوسط هذه المنظمات في الكثير من الحالات لحل النزاعات العقارية، كما يمكن أن يلجأ القضاء الدواني في هذه المسائل الاستعانة بالخبراء التقليديين العارفين بالقوانين العرفية وهذا في إطار الخبرة القضائية، وفي النزاعات التجارية والمالية غالبا ما تتولى المجالس القضائية العرفية الوساطة لتحقيق الصلح والتفاهم بين المتنازعين، كما نجد دورها يظهر أيضا في النزاعات المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص والأموال والضرب والجرح العمدي والشجارات.. إذ تتعدى المجالس العرفية تلقائيا بموجب شكوى إذ لم تصل إلى علمها الوقائع، وتسعى مجالس الصلح العرفية القبلية والدينية إلى الإصلاح بين المتشاجرين بموجب عقد صلح يتفق عليه إما على تعويض الأضرار للطرف المتضرر وإما بغفو المعتدى عليه على المعتدي.

والملاحظ أن القضاء التأديبي الذي كان سائدا في القديم تحول في هذه المناطق شيئا فشيئا إلى قضاء تصالحي لحل الخصام بين المتشاجرين في قضايا الضرب والاعتداء اللفظي أو قضايا الشرف بسبب ضعف السلطة العقابية والمادية للمؤسسات العرفية، بل وأقول سلطة المجالس القروية في العديد من هذه المناطق بسبب الشباب المتمرد على سلطتها،<sup>2</sup> إلا أنه رغم ذلك يبقى لهذه المجالس العرفية دورا مهما في معالجة العديد من القضايا النزاعية التي يمكن تفادها يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه.

كما أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية خاصة العرفية في الجزائر أن تتجح في حل النزاعات الأهلية سواء تعلق ذلك بمشاكل أسرية أو بملكية العقار أو الأراضي...، فهي في المقابل تواجه معوقات يمكن أن تؤثر على دورها هذا بالسلب، فمن أبرز العراقيل التي تقف أمام العمل الجماعي في الجزائر هو قلة التمويل الذي تتلقاه من الدولة واعتمادها في غالب الأحيان على الوصايا والهبات فقط لبلوغ أهدافها، ففي حالة إهمال العمل الجماعي إلى تسطير برنامج قوي يؤهلها للحصول على عائد مادي واكتفائها بالهبات ودعم الدولة فقط فإنها ستجد نفسها تتخبط في مشاكل مادية، الأمر الذي سيؤدي في الغالب إلى نتيجة حتمية وهي الفشل في القيام بمهامها، كما أنه وحتى تقوم الجمعيات بمهامها بعيدا عن الضغوطات المالية التي تتعرض لها، فالأجدر أن تكون هناك تخفيضات يتم تحديدها بسيادة القانون تتعلق مثلا بالإيجار واستهلاك

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، المرجع نفسه، ص 45.

<sup>2</sup> عبد الله نوح، "المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي ميزاب: طريقة أصيلة، بديلة وفعالة لحل النزاعات بواسطة الصلح، الطرق البديلة لحل النزاعات"، ملتقى دولي في الجزائر يومي 06 و07 ماي 2014، حوليات جامعة الجزائر 1، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، جامعة الجزائر 1، العدد 2014/03، 2014، ص ص 9 - 11.

الطاقة،<sup>1</sup> وبطبيعة الحال فهذا الدعم يصاحبه متابعة مستمرة من طرف الدولة لمدى مصداقية هذه المنظمات في تحقيق الأهداف التي سطرته.

كما أن المجتمع الجزائري يتميز بالافتقار إلى الثقافة الجموعية بالشكل المطلوب، فالعمل الجموعي يتطلب الحنكة والامتياز في التسيير والقدرة على فتح قنوات التواصل مع مختلف الأطراف وهذه الميزات يجب توفرها في كل الأعضاء، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفاعلية القصوى والمرجوة من تحقيق الأهداف التي يخدمها العمل الجموعي، لذلك فان غياب التكوين الجموعي الذي تقتصر إليه الجزائر هو السبب الرئيسي في عدم الخروج من النطاق التقليدي الذي تعرفه جمعياتنا إذ تتمثل عادة في شخص رئيسها فقط وبرنامج روتيني يعاد ويكرر.

كما لا يمكن لهذه المنظمات أن تلعب دورها الواسطي بين الأفراد والدولة إلا إذا كان أعضاؤها يمتازون بنسبة عالية من الوعي الثقافي والمعرفة السياسية بكل ما يحدث في البلاد، لذلك فان النخبة الواعية هي الأكثر تأهيلا للقيام بالأدوار الجموعية سواء كانت قيادية أو دون ذلك، فغياب النخب في العمل الجموعي هو بمثابة ثغرة كبيرة لم يتم بعد استيعاب تأثيرها السلبي على المردود الجموعي الجزائري، شريطة أن تكون هذه الأخيرة ذات كفاءة<sup>2</sup> وقدرة على التأثير الإيجابي في المجتمع.

### المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

تعتبر الدراسة الميدانية مهمة في أي بحث علمي خاصة من حيث الحكم على الفرضيات التي تمت صياغتها، أو في التوصل إلى نتائج التي يمكن تعميمها، وهو ما يتطلب الاختيار الجيد لعينة الدراسة ومن ثم في أدوات البحث العلمي التي يتم الاستعانة بها لإجراء هذه الدراسة، وبما أن هذه الدراسة تحاول البحث عن دور المنظمات غير الحكومية في حل أزمة غرداية 2013-2015 فإن اقرب مكونات هذه المنظمات لأداء هذا الدور هم الجمعيات والمنظمات العرفية (تضم الزوايا والمجالس العرفية) لذا تم اختيار عدد معين من الجمعيات والمنظمات العرفية المتواجدة على مستوى ولاية وبلديات ولاية غرداية كعينة لهذه الدراسة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ذلك بالتفصيل من خلال ثلاثة مطالب.

### المطلب الأول: مجتمع الدراسة

إن مجتمع الدراسة Population Study هو ذلك المجتمع الذي يمثل كامل الأفراد أو الأحداث أو المشاهدات موضوع البحث أو الدراسة،<sup>3</sup> وفي هذه الدراسة فان مجتمع الدراسة تمثل في الجمعيات (كأحد المكونات الحديثة للمنظمات غير الحكومية)، والمنظمات العرفية (باعتبارها المكونات التقليدية أو العرفية لهذه المنظمات) المتواجدة على مستوى ولاية غرداية ككل، وبالتحديد على مستوى ولاية غرداية بالنسبة للجمعيات الولائية، وعلى مستوى بلدية كل من غرداية، القرارة بالنسبة للجمعيات البلدية، وقد تم اختيار هذه البلديات على أساس أنها هي البلديات التي عرفت أكثر توتر على مستواها، وكذلك للعدد الكبير الذي تعرفه هذه الجمعيات على مستوى بلديات غرداية وهو ما يجعلنا لا نتمكن من تغطية كل هذه البلديات نظرا لضيق الوقت.

كما تجدر الإشارة أن اختيار الجمعيات والمنظمات العرفية كمجتمع للدراسة مع أن مكونات المنظمات غير الحكومية في غرداية تشمل بالإضافة إلى الجمعيات والمنظمات العرفية النقابات المهنية، منظمات أرباب العمل، المنظمات

<sup>1</sup> زبير غزالة، نفس المرجع السابق، ص ص 263-265.

<sup>2</sup> زبير غزالة، نفس المرجع السابق، ص ص 263-265.

<sup>3</sup> زياد احمد الطويسي، مجتمع الدراسة والعينات، الاردن: مديرية تربية لواء البتراء، 2000/2001، ص 2.

النسوية والشبابية ومنظمات حقوق الإنسان.. يعود إلى أن الحركة الجمعوية والمنظمات العرفية هي الأقرب إلى كل فئات المجتمع والاكثر تعامل معه وبالتالي الأكثر قدرة على التدخل في مجال حل الأزمات الأهلية التي عرفتها الولاية.

#### الفرع الأول: الجمعيات

فقد عرفت الحركة الجمعوية في ولاية غرداية تواجدا بالصفة الرسمية في الفترة الاستعمارية، إلا أنها كانت بصفة محتشمة، وكانت تتميز بالعروشية والعصبية، ومقتصرة أكثر على الجانب الفني، وتواصل هذا التواجد بعد الاستقلال وتنوع في مجالات مختلفة، وقد تحسن أداء المجتمع المدني في ولاية غرداية تماشياً مع التغيرات الاجتماعية والفكرية التي تعرفها المنطقة وتلبية للحاجات المتجددة للفئات الاجتماعية المختلفة، ساعية لتوفير خدمة عامة بالارتكاز على الكفاءات بغض النظر عن عصبيتها، حيث قامت بأدوار حضارية هامة سدت بها ثغرات عديدة يتسلل منها الفقر والجهل والآفات الاجتماعية<sup>1</sup>، ويمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى مسببات لازمت اجتماعية واقتصادية يمكن أن تهدد استقرار الولاية.

وبالنسبة للجمعيات فإن القانون الذي يحكم تسييرها هو القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، وقد تطرق هذا القانون في البداية إلى أحكام عامة متعلقة بالموضوع والهدف ومجال التطبيق، فحسب المادة 2 منه تعتبر جمعية تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محدودة أو غير محدودة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مريح لترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والعلمي الاجتماعي، الديني، التربوي، الثقافي، الرياضي، البيئي، الخيري والإنساني، ويجب أن تدرج موضع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام، وان لا يخالف الثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها، كما انه أكد على أن تأسيس الجمعية يكون عن طريق القانون الأساسي للجمعية الذي تصادق عليه الجمعية العامة بموجب محضر اجتماع يحضره محضر قضائي، حسب المادة 6 منه<sup>2</sup>.

وقد رخص للجمعيات تنظيم ملتقيات وندوات... وإصدار نشرات ومجلات... لها علاقة بأهداف ونشاطات الجمعية حسب المادة 24 منه، وحدد آليات تنظيم الجمعيات وسيرها واهم ما يجب أن يتضمنه قانونها الأساسي، وحدد مواردها وأملاكها، كما انه أُلزم منح الإعانات العمومية لهذه الجمعيات بإبرام عقد برنامج يتلائم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية، كما أن هذه الإعانات لا تمنح إلا بعد تقديم حالة صرف الإعانات الممنوحة سابقاً، وهي تخضع لرقابة الدولة حسب المواد 24-36<sup>3</sup> من هذا القانون.

كما تطرق هذا القانون إلى حالات تعليق الجمعية وحلها، واهم ما جاء فيه أن الجمعية تحل عند مساسها بالسيادة الوطنية أو التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد حسب المواد 39-46، وفي الأخير تعرض القانون لإباليات تأسيس الجمعيات

<sup>1</sup> باحمد بن صالح باعلي وسعيد، "دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر (ولاية غرداية نموذجاً)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 101.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، ص 34.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، ص ص 36-38.

الدينية والجمعيات ذات الطابع الخاص وهي المؤسسات والوداديات والجمعيات الطلابية والرياضية المواد 47-58،<sup>1</sup> وما يمكن ملاحظته من هذا القانون أنه وضع شروط صارمة لتأسيس الجمعيات وهو ما يعتبر عائق أمام تشكيل الجمعيات، فمن الأجدر تسهيل إجراءات التسجيل، لكن في نفس الوقت يجب تشديد الرقابة على نشاط هذه الجمعيات ومدى التزامها بتجسد أهدافها ونشاطاتها على أرض الواقع، كما يجدر إعادة النظر في طريقة منح الإعانات والرقابة والمحاسبة المشددة للسلطة المختصة على طريقة صرف هذه الإعانات من طرف الجمعيات.

ويمكن توضيح توزيع الجمعيات على مستوى ولاية غرداية كما يلي:

الجدول رقم(05): يوضح عدد الجمعيات الولائية لولاية غرداية سنة 2022

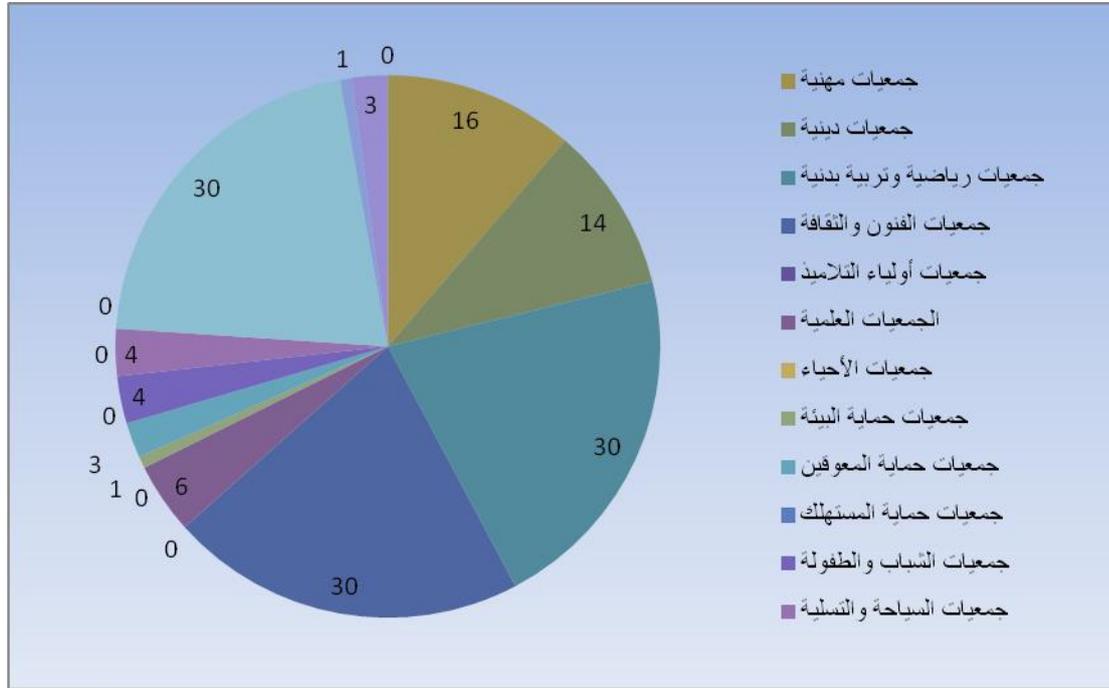
الجمعيات الولائية		السنة
النسبة المئوية	العدد	اسم الجمعيات
11,26	16	جمعيات مهنية
9,85	14	جمعيات دينية
21,12	30	جمعيات رياضية وتربية بدنية
21,12	30	جمعيات الفنون والثقافة
00	00	جمعيات أولياء التلاميذ
4,22	06	الجمعيات العلمية
00	00	جمعيات الأحياء
0,70	01	جمعيات حماية البيئة
2,11	03	جمعيات حماية المعوقين
00	00	جمعيات حماية المستهلك
2,81	04	جمعيات الشباب والطفولة
2,81	04	جمعيات السياحة والتسلية
00	00	جمعيات المتقاعدين والمسنين
00	00	جمعيات نسائية
21,12	30	جمعيات تضامنية والأعمال الخيرية
0,70	01	جمعيات التطوعية
2,11	03	جمعيات الصحة والطب
00	00	جمعيات التلاميذ القدامى والطلبة
100	142	المجموع

المصدر: مكتب الجمعيات، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية غرداية، ولاية غرداية.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلقة بالجمعيات، ص ص 38-40.

كما يمكن توضيح توزيع هذه الجمعيات عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم ( 26 ) : يوضح عدد الجمعيات الولائية لولاية غرداية سنة 2022



المصدر: بناء على المعلومات المقدمة من مكتب الجمعيات، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية غرداية، ولاية غرداية.

ما يلاحظ من خلال هذا التوزيع للجمعيات الولائية على مستوى ولاية غرداية هو العدد المحدود لهذه الجمعيات بصفة عامة على مستوى هذه الولاية مقارنة مع الجمعيات البلدية ويمكن إرجاع ذلك إلى فعالية الجمعيات البلدية بحكم قربها أكثر من المواطن وانشغالاته ما يجعل الإقبال على إنشاء هذا النوع من الجمعيات أكثر من تلك الولائية. وفيما يخص التوزيع الولائي لهذه الجمعيات الولائية فيلاحظ أن أكبر نسبة هي للجمعيات الرياضية والثقافية والتضامنية، في حين أن أقل نسبة هي للجمعيات البيئية والصحية والمعوقين والعلمية، في حين لا وجود لجمعيات الأحياء وحماية المستهلك والنسوية، قداماء التلاميذ، وهو ما يعبر عن عدم وجود توزيع متكافئ لهذه الجمعيات على مستوى الولاية، فرغم أهمية الجمعيات الرياضية والثقافية.. إلا أن الدور الأهم هو للجمعيات الصحية وحماية المستهلك... وهو ما يتطلب أهمية تحسيس المواطنين بالدور الفعال لهذه الجمعيات في المجتمع وهذا إذا مارست دورها كما يجب. أما توزيعها على مستوى بلدية غرداية فهو كما يلي:

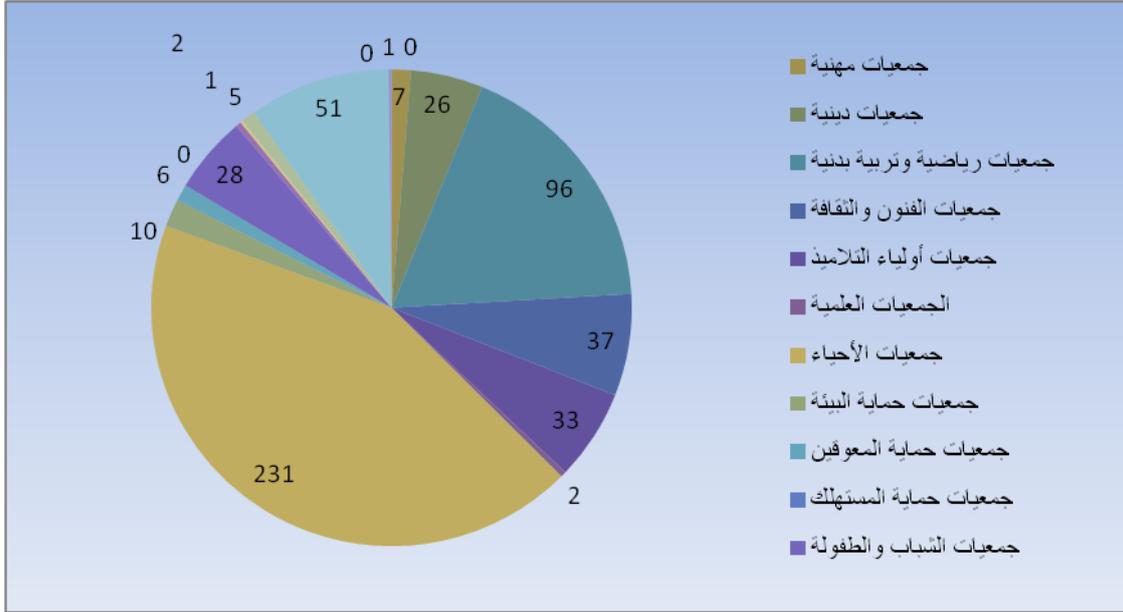
الجدول رقم (06): يوضح عدد الجمعيات على مستوى بلدية غرداية سنة 2022

الجمعيات		اسم الجمعيات	السنة
النسبة المئوية	العدد		
1,30	07	جمعيات مهنية	
4,85	26	جمعيات دينية	
17,91	96	جمعيات رياضية وتربية بدنية	
6,90	37	جمعيات الفنون والثقافة	
6,15	33	جمعيات أولياء التلاميذ	
0,37	02	الجمعيات العلمية	
43,09	231	جمعيات الأحياء	
1,86	10	جمعيات حماية البيئة	
1,11	06	جمعيات حماية المعوقين	
00	00	جمعيات حماية المستهلك	
5,22	28	جمعيات الشباب والطفولة	
0,37	02	جمعيات السياحة والتسلية	
0,18	01	جمعيات المتقاعدين والمسنين	
0,93	05	جمعيات نسائية	
9,51	51	جمعيات تضامنية والأعمال الخيرية	
00	00	جمعيات التطوعية	
0,18	01	جمعيات الصحة والطب	
00	00	جمعيات التلاميذ القدامى والطلبة	
100	536	المجموع	

المصدر: مكتب الجمعيات، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لبلدية غرداية، بلدية غرداية.

كما يمكن توضيح توزيع هذه الجمعيات عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم ( 27 ):يوضح عدد الجمعيات لبلدية غرداية سنة 2022



المصدر: بناء على المعلومات المقدمة من مكتب الجمعيات، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لبلدية غرداية، بلدية غرداية.

ما يلاحظ من خلال هذا التوزيع للجمعيات البلدية هو وجود العدد الكبير للجمعيات الأحياء وهو شيء ايجابي إذا ما كانت تقوم بدورها كما ينبغي، ثم تليها الجمعيات الرياضية ثم التطوعية وهو أمر جيد ذلك أن هذه الجمعيات تهتم غالبا بفئة الشباب وبالفئات المحرومة وهو ما يساهم في لحمة المجتمع، ولكن يبقى عدد الجمعيات الأخرى كحماية المستهلك والصحية والعلمية والبيئية ضئيل بالمقارنة مع الدور الذي يمكن أن تلعبه إذا ما مارست ذلك بشكل فعال، وهو الأمر الذي يتطلب تشجيع إنشاء مثل هذه الجمعيات بالموازاة مع تفعيل دور الرقابة لضمان ممارستها دورها المنوط إليها.

وفيما يخص بلدية القرارة فهو كالتالي:

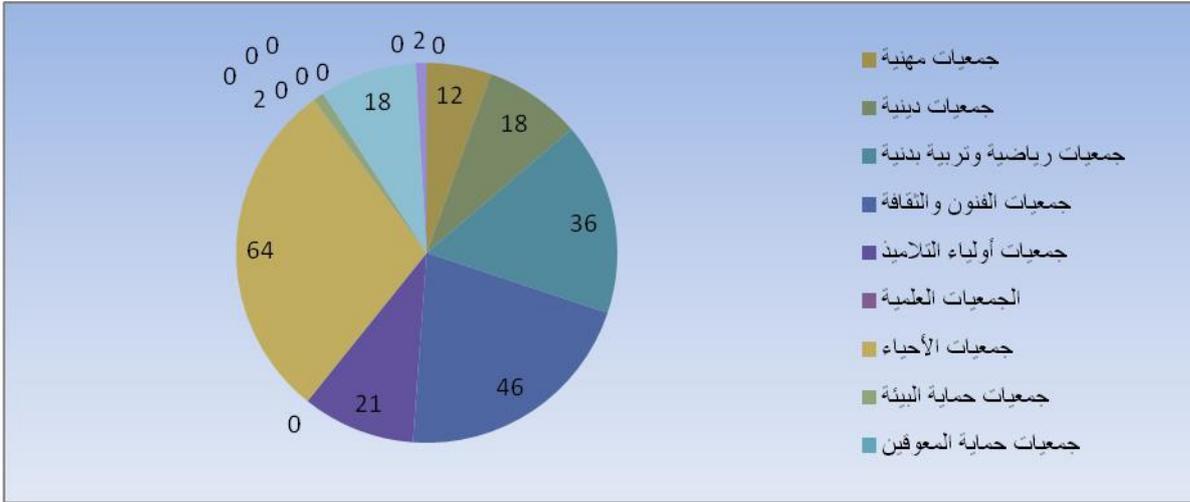
الجدول رقم (07): يوضح عدد الجمعيات على مستوى بلدية القرارة سنة 2022

الجمعيات		السنة اسم الجمعيات
النسبة المئوية	العدد	
5,47	12	جمعيات مهنية
8,21	18	جمعيات دينية
16,43	36	جمعيات رياضية وتربية بدنية
21	46	جمعيات الفنون والثقافة
9,58	21	جمعيات أولياء التلاميذ
00	00	الجمعيات العلمية
29,22	64	جمعيات الأحياء
0,91	02	جمعيات حماية البيئة
00	00	جمعيات حماية المعوقين
00	00	جمعيات حماية المستهلك
00	00	جمعيات الشباب والطفولة
00	00	جمعيات السياحة والتسلية
00	00	جمعيات المتقاعدين والمسنين
00	00	جمعيات نسائية
8,21	18	جمعيات تضامنية والأعمال الخيرية
00	00	جمعيات التطوعية
0,91	02	جمعيات الصحة والطب
00	00	جمعيات التلاميذ القدامى والطلبة
100	219	المجموع

المصدر: مكتب الجمعيات، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لبلدية القرارة، بلدية القرارة.

كما يمكن توضيح توزيع هذه الجمعيات عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم (28): يوضح عدد الجمعيات على مستوى بلدية القرارة سنة 2022



المصدر: بناء على المعلومات المقدمة من مكتب الجمعيات، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لبلدية القرارة، بلدية القرارة.

من خلال ملاحظة توزيع الجمعيات البلدية على مستوى بلدية القرارة نخلص إلى أن أكبر تواجد للجمعيات على مستوى هذه البلدية هو لجمعيات الأحياء ثم تليها الجمعيات الثقافية ثم الجمعيات الرياضية، وأقل تواجد للجمعيات هو بالنسبة للجمعيات البيئية والصحية، في حين نلاحظ عدم وجود للجمعيات العلمية، حماية المستهلك، النسوية، السياحية، قدامى الطلبة، المتقاعدين وحماية المعوقين، وهو ما يفسر التوزيع غير المتساوي لوجود الجمعيات على مستوى هذه البلدية فرغم أهمية جمعيات الأحياء خاصة أو الجمعيات الثقافية والرياضية فإنه لا يمكن إهمال أهمية تواجد الجمعيات البيئية والصحية والنسوية وحماية المستهلك... حيث أن لكل منها دور تمارسه في بيئتها، وعدم وجودها في المجتمع يكون له تأثير سلبي في هذه المجالات على مستوى محيطها، وهو ما يستدعي تدخل السلطات لتوعية الناشطين في المجتمع المدني بأهمية إنشاء والانخراط في مثل هذا النوع من الجمعيات.

#### الفرع الثاني: المنظمات العرفية

لقد عرفت ولاية غرداية تواجد الحركة الجمعوية منذ تواجد السكان بهذه المنطقة، وقد أخذت في البداية شكل التنظيمات العرفية التي تكفلت بتنظيم المجتمع وتوجيهه، ومنها على الخصوص العشيرة وحلقة العزابة<sup>1</sup> وهيئة أو مجلس الأعيان والذي يتكون من الشخصيات البارزة في المجال السياسي والاقتصادي والعلاقات العامة مع السلطة الحاكمة ومع الاعراش المتساكنة في البلدة، وكل الأحكام والشؤون الدنيوية، وقد تتداخل مهام الأعيان مع نظام الجماعة أو العرش، وهي أقدم من نظام العزابة في المجتمع الميزابي وقد تطور هذا النظام حسب الحاجة والظروف العامة<sup>2</sup> التي تطرأ على المجتمع.

<sup>1</sup> باحمد بن صالح باعلي وسعيد، نفس المرجع السابق، ص 100.

<sup>2</sup> صالح بوبكر، "اداء هيئة الاعيان: بين المعايير العرفية والمعيير القانونية المعاصرة"، قاسم حجاج، هيئة الاعيان في مزاب ميراث حصائل ومستقبلات، الجزائر غرداية: مطبعة الافاق، 2020، ص 143.

وفيما يخص الزوايا\* باعتبارها احد المنظمات العرفية فولاية غرداية تعرف تواجد القليل منها، رغم أنها قد لعبت عبر تاريخها الطويل قواعد روحية استطاعت أن تحافظ على المقومات الوطنية اللغة العربية والإسلام،<sup>1</sup> كما انه بالإضافة إلى كونها منارة للعلم والدين فهي تعتبر بمثابة المحاكم الشرعية التي تحل فيها المنازعات، ذلك أن المجتمع تحكمه الأعراف والأنساب والعادات والتقاليد، وهو يميل إلى حل منازعاته على مستوى هذه المنظمات العرفية أكثر من رغبته في حلها على مستوى المحاكم المدنية، كما أن الزوايا لعبت دورا في التكفل الاجتماعي بالمعوزين والمساكين وعابري السبيل، وكذلك إصلاح ذات البين وغيرها من الخدمات<sup>2</sup> التي تساهم في استقرار المجتمع، ويمكن القول أن السبب في قلة تواجد الزوايا بولاية غرداية يعود إلى أن هذه الأخيرة تعرف وجود التنظيمات العرفية التي ذكرناها في البداية وهي تقوم بنفس الأدوار التي تمارسها الزوايا من إصلاح ذات البين والتكفل الاجتماعي...، وبالنسبة لتواجد الزوايا والمدارس الاباضية على مستوى هذه الولاية فيمكن حصرها في:

الجدول رقم ( 08 ): يوضح توزيع عدد الزوايا والمدارس الاباضية في ولاية غرداية

العدد	المنظمات العرفية
22	الزوايا
14	المدارس الاباضية(الحرّة)
36	المجموع

المصدر: مكتب الإرشاد الديني والشعائر والأوقاف/ مديرية الشؤون الدينية لولاية غرداية

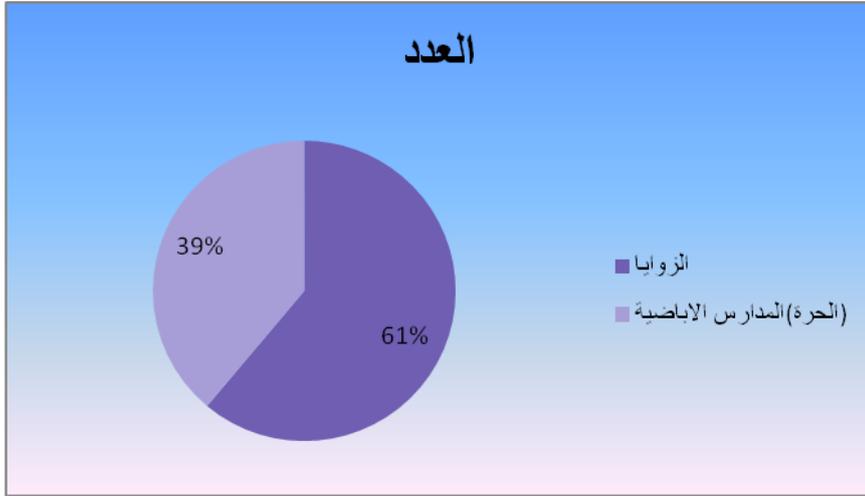
كما يمكن توضيح توزيع الزوايا والمدارس الاباضية في ولاية غرداية عن طريق الشكل التالي:

\* الزوايا هي على الجملة مدرسة دينية ودار مجانية للضيافة، غالبا ما تضم على مصلى ومدرسة لتحفيظ القرآن وتلقين علوم الدين وقواعد اللغة العربية، ومرقد لتيواء الطلبة وضيوف الزاوية، ويلحق بها ضريح الولي الذي هو في الغالب مؤسس الزاوية، نشأ نظام الزوايا بالمغرب العربي الكبير بصفة عامة بعد القرن الخامس هجري، كانت بتسمى بدار الكرامة في بادئ الامر ثم اطلق عليها في عهد المرينيين الزوايا، وقد اصبحت هذه الزوايا مركزا للحياة الدينية والصوفية والى حد ما دار للضيافة مجانية يقصدها الرحالة الذين يبحثون عن الكمال الروحي، لمزيد من الاطلاع انظر المرجع: عبد العزيز شهبي، الزوايا الصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، الجزائر وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2007، ص ص13-16.

<sup>1</sup> فتيحة هشماوي،"الدور الجهادي للطرق الصوفية والزوايا بالجزائر اثناء الوجود الاستعماري"، مجلة انثروبولوجية الاديان، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، العدد 2، المجلد 6، جوان 2010، ص 274.

<sup>2</sup> نصر الدين باقي،"دور الزوايا في الاستقرار السياسي والاجتماعي للجزائر"، مجلة أفاق فكرية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر، المجلد 3، العدد 07، 2017، ص 154.

الشكل رقم (29): يوضح توزيع عدد الزوايا والمدارس الاباضية في ولاية غرداية



المصدر: مكتب الإرشاد الديني والشعائر والأوقاف/ مديرية الشؤون الدينية لولاية غرداية

من خلال ملاحظة هذا التوزيع نجد أن عدد المنظمات العرفية في ولاية غرداية مرتفع بصفة عامة، وهذا يعود الى التنوع السكاني الذي تعرفه هذه الولاية حيث نجد السكان العرب والميزاب وهو ما يعكس التنوع والزيادة في طبيعة هذه المنظمات في هذه الولاية، اما فيما يخص من أن عدد الزوايا اكثر من عدد المدارس الاباضية في هذه الولاية فهذا يعود ربما الى انتشار الزوايا في كل بلديات هذه الولاية على عكس المدارس الاباضية التي توزعها مرتبط بموافقة الهيئات العرفية الاعلى منها، والتي تحدد توزيع وتواجد هذه المدارس.

### المطلب الثاني: عينة الدراسة

تعتبر عينة الدراسة جزء من عناصر مجتمع الدراسة يحدد عناصره وفق أسس علمية ومنطقية لتكون عناصر العينة ممثلة تمثيلا واقعا لجميع عناصر المجتمع المدروس، وذلك من خلال تكافؤ وتساوي فرص اختيار اي مفردة أو عنصر من مفردات وعناصر مجتمع الدراسة، و ضرورة أن يكون حجم العينة كافيا لضمان دقة النتائج من خلال دقة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة، وهو الامر الذي يتطلب تحديد اهداف المسح بالعينة بشكل واضح ودقيق لان ذلك يساعد الباحث لاحقا في تحديد المعلومات المراد جمعها وأسلوب جمعها، وكذلك تحديد مجتمع الدراسة وتعريفه بشكل دقيق<sup>1</sup> يسمح بالحصول على نتائج اكثر دقة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب العينة الحصصية **Quota Sample** التي تستخدم في حالة عدم معرفة الباحث لعناصر مجتمع الدراسة ولكنه يعلم بعض الخصائص العامة عنهم،<sup>2</sup> والقصدية **Purposive Sample** التي فيها ينتقي الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناءا على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها، وهذه عينة غير ممثلة لكافة جهات النظر

<sup>1</sup> كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية منشورات جامعة حماة، 2016، ص ص 130-131.

<sup>2</sup> كمال دشلي، **المرجع نفسه**، ص 137.

ولكنها تعتبر أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة<sup>1</sup> الذي هو بصدد دراسته.

وقد تم اختيار هذا النوع من العينة نظرا لعدم إمكانية حصر كل مجتمع الدراسة بسبب العدد الكبير لها، ولارتباط الدراسة بتلك المنظمات غير الحكومية التي عايشت أزمة غرداية 2013-2015 وحاولت المساهمة في حلها ومنه تم توزيع عينة الدراسة على كل من بلدية غرداية والقرارة، باعتبارهما المناطق أكثر تضررا ونظر لعدم إمكانية تغطية كل البلديات بسبب ضيق الوقت وصعوبة التواصل مع هذه المنظمات.

تجدر الملاحظة أنه تم توزيع الاستبيان على كل عينة الدراسة أي 29 استمارة، إلا أن الاستجابة لم تكن كبيرة وهو ما يوضح النسبة الضعيفة لعينة الدراسة حيث تم استعادة 12 استمارة من مجموع 29، ويمكن تفسير عدم استجابة العينة إلى كثرة انشغالاتها وعدم وجود الوقت لديها للرد على الاستبيان وكذلك إلى رفض البعض للاستجابة على هذه الاستمارة نظرا لحساسية الموضوع حسب رأيهم، إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك على الجميع وهو ما يفسر هذه الاستجابات ويمكن من خلال الجدول أدناه توضيح توزيع عينة الدراسة بالنسبة للمجتمع الأصلي حسب الجدول أدناه.

الجدول رقم ( 09 ) : يوضح توزيع عينة الدراسة والنسب المئوية لها

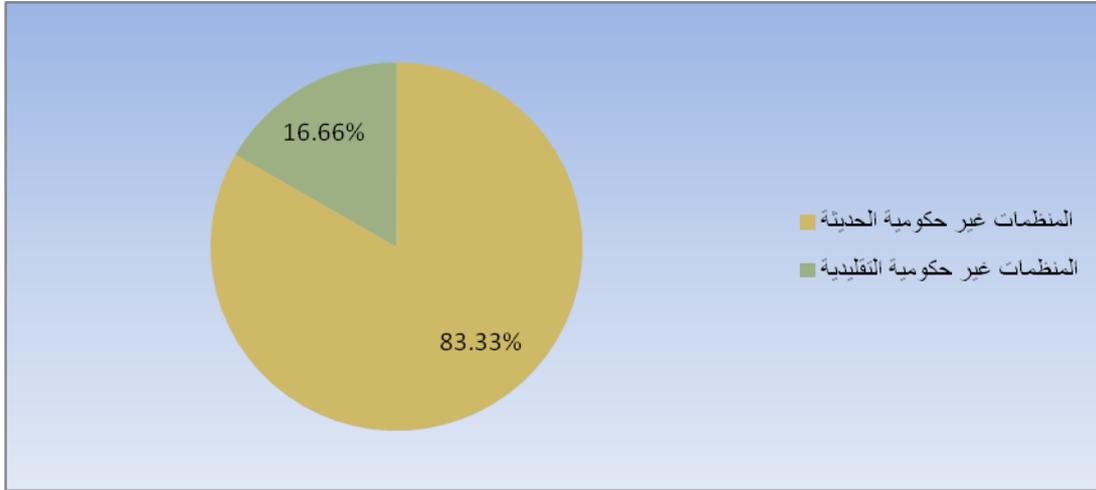
المنظمات غير حكومية	العدد	النسبة المئوية%
المنظمات غير حكومية الحديثة	10	83,33
المنظمات غير حكومية التقليدية	02	16,66
المجموع	12	100

المصدر : من إعداد الطالبة

كما يمكن توضيح توزيع النسب المئوية عينة الدراسة عن طريق الشكل التالي:

<sup>1</sup> زياد احمد الطويسي، نفس المرجع السابق، ص ص6-7.

الشكل رقم (30): يوضح توزيع النسب المئوية لعينة الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبة

من خلال قراءتنا للجدول والشكل أعلاه، والذي يمثل توزيع عينة الدراسة والنسب المئوية لها نلاحظ أن عدد المنظمات غير الحكومية الحديثة أكثر من عدد المنظمات غير الحكومية التقليدية وهو أمر طبيعي نظر لأن عدد تلك المنظمات الحديثة في مجتمع الدراسة أكثر من نظيرتها التقليدية وهو ما ينعكس على عينة الدراسة. وبعدها تطرقنا إلى توزيع عينة الدراسة سنحاول فيما يلي التطرق إلى خصائص عينة الدراسة.

**1. المتغيرات المتعلقة بطبيعة المنظمة:** وتتمثل أهم خصائص العينة المدروسة فيما يلي :

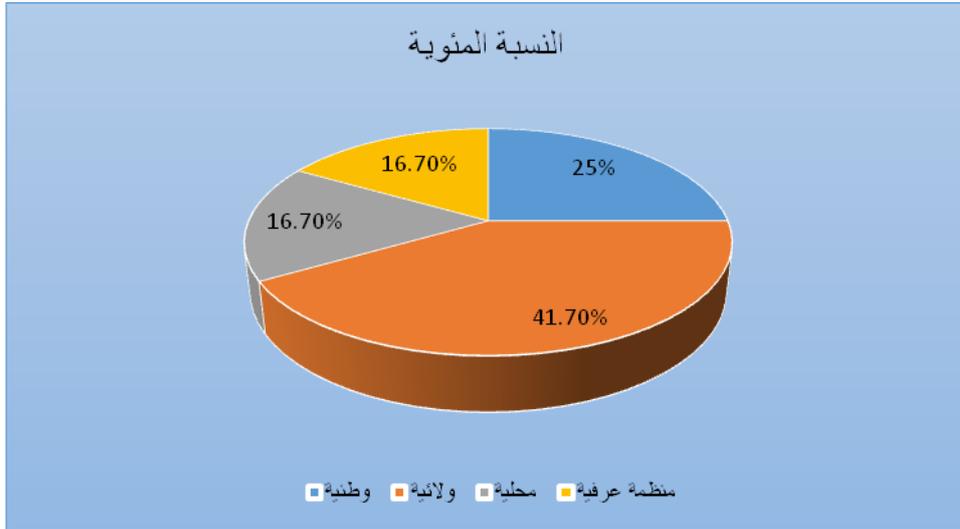
الجدول رقم ( 10 ): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنظمة

المنظمات	التكرار	النسبة المئوية
وطنية	3	25,0
ولائية	5	41,7
محلية	2	16,7
منظمة عرفية	2	16,7
المجموع	12	%100,0

المصدر : من إعداد الطالبة

كما يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنظمة عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم (31) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنظمة



**المصدر : من إعداد الطالبة**

من خلال قراءتنا للجدول والشكل أعلاه، والذي يمثل طبيعة المنظمات يتضح لنا: أن عينة الدراسة تتضمن المنظمات غير الحكومية الولائية بنسبة تقدر بـ 41.7% وهي أعلى نسبة، أما تلك الوطنية فتقدر بـ 25%، وأقل نسبة فقد كانت للمحلية مساوية للمنظمات العرفية بنسبة تقدر بـ 16.7%، ويمكن تفسير ذلك إلى أن هذه الأزمة استدعت تدخل جميع المنظمات غير الحكومية بكل أطرافها سواء وطنية، ولائية، محلية أو عرفية أي أن طبيعة المنظمة لا يهم بقدر ما يهم الدور الذي يمكن أن تؤديه لحل هذه الأزمة، وهو يؤدي بنا أن نقول أنه حتى لو كانت نسب تدخل بعض أنواع المنظمات كان قليلا فهذا لا يقلل من قيمة كل منظمة أي كانت طبيعتها.

**2. المتغيرات المتعلقة بعدد سنوات النشاط:**

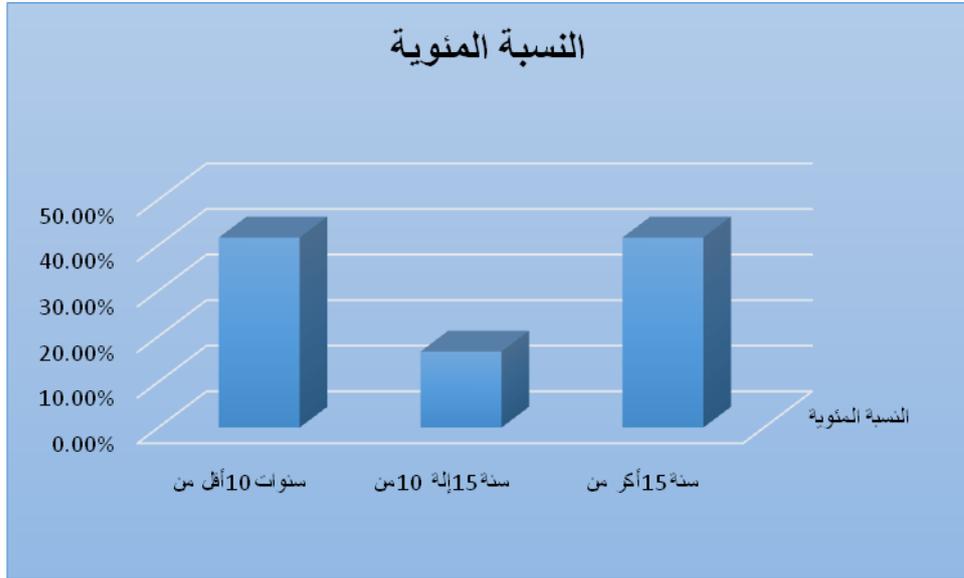
الجدول رقم ( 11 ) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات النشاط

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات النشاط
41,7	5	أقل من 10 سنوات
16,7	2	من 10 إلى 15 سنة
41,7	5	أكثر من 15 سنة
%100,0	12	المجموع

**المصدر : من إعداد الطالبة**

كما يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات النشاط عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم(32) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات النشاط



**المصدر : من إعداد الطالبة**

من خلال قراءتنا للجدول والشكل أعلاه والذي يمثل عدد سنوات النشاط يتضح لنا أن النسبة المئوية لفئة أقل من 10 سنوات وفئة أكثر من 15 سنة كانت متساوية وهي نسبة 41,7 %، أما فئة من 10 إلى 15 سنة فقد كانت بنسبة 16,7% ويمكن تفسير ذلك إلى أن المنظمات التي لها أكثر من 15 سنة تكون لها خبرة ودراية أكثر بالأحداث والأزمة التي وقعت وبالطرق التي يمكن استعمالها للمساهمة في حل هذه الأزمة، أما فيما يخص تلك التي لها أقل من 10 سنوات فهي الحقيقة أقل خبرة إلا أن تدخلها كان بنسبة عالية.

ويمكن أن يعود ذلك إلى إحساس هذه الأخيرة بمسئوليتها اتجاه هذه الأحداث التي عرفتها الولاية وبأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه لإيجاد حلول لها، أما تلك المنظمات التي لها أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة فقد كانت نسبة تدخلها أقل وهذا لا يعني أنها لم تساهم في حل هذه الأزمة ولكن يمكن أن يعود ذلك إلى طبيعة العينة التي تمت عليها الدراسة، فالهدف من هذا المتغير إبراز أن المنظمات غير الحكومية التي حاولت المساهمة في حل هذه الأزمة تختلف من حيث تواجدها في الساحة الاجتماعية فهناك قديمة النشأة وهناك الحديثة.

3. المتغيرات المتعلقة بطبيعة نشاط المنظمة:

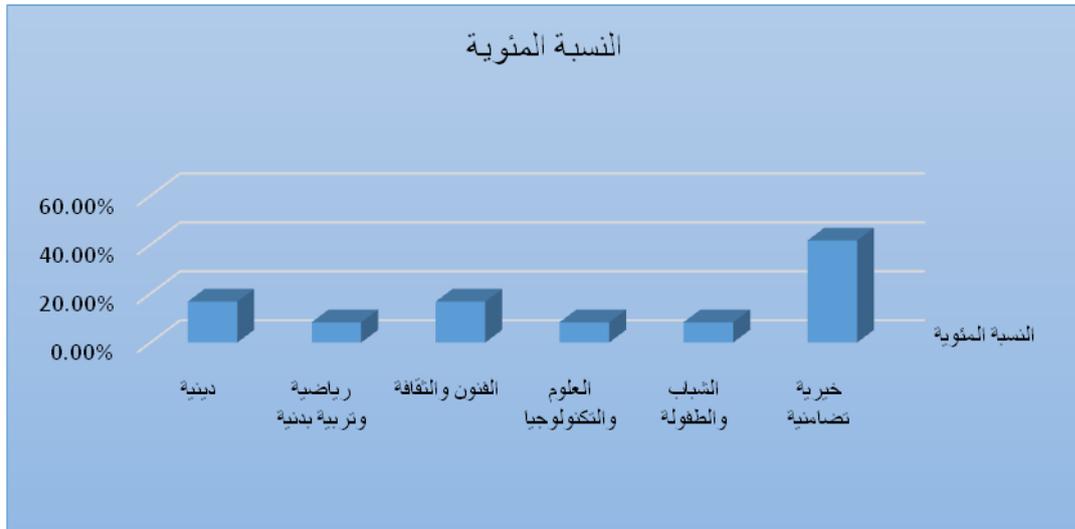
الجدول رقم ( 12 ) : يوضح توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المنظمة

النسبة المئوية	التكرار	نشاط المنظمة
16,7	2	دينية
8,3	1	رياضية وتربية بدنية
16,7	2	الفنون والثقافة
8,3	1	العلوم والتكنولوجيا
8,3	1	الشباب والطفولة
41,7	5	خيرية تضامنية
%100,0	12	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة

كما يمكن توضيح توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المنظمة عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم(33): يوضح توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المنظمة



المصدر : من إعداد الطالبة

من خلال الجدول والشكل أعلاه والذي يمثل طبيعة نشاط المنظمة يتضح لنا أن النسبة العالية هي نسبة 41.7% من نصيب المنظمات الخيرية التضامنية، وتليها نسبة 16.7% بالنسبة للفئة الدينية والفنون والثقافة، والأقل نسب هي الرياضة والتربية البدنية والعلوم والتكنولوجيا والشباب والطفولة بنسبة 8.3%، ويمكن تفسير هذه النسب إلى أن المنظمات الخيرية التضامنية هي الأقرب للمواطنين من خلال المساعدات التي تقدمها للمواطن، وبالتالي تكون هي الأكثر حضوراً في هذه الأزمة، أما بالنسبة للمنظمات الدينية والفنون والثقافة فهي في الغالب تعود إلى المنظمات العرفية التي يكون لها دور أكثر على مستوى التوعية الدينية ونشر القيم الاجتماعية السليمة وبالتالي يكون تواجدنا الطبيعي في هذه الأزمات، أما بالنسبة للمنظمات الرياضية والشباب والطفولة... فهي أقل تواجد في حل هذه الأزمة وهذا راجع إلى طبيعة النشاط الذي تمارسه فهي لها علاقة أكثر وارتباط بالنشاطات التي تمارسها وتسعى إلى تشجيعها في مجتمعها.

**المطلب الثالث: أداة الدراسة**

إن أداة البحث العلمي الاستبيان هي الأداة التي تم استعمالها، حتى يتم الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، والتأكد من الفرضيات التي تم طرحها في أول الدراسة، وقد تم بناء الاستبيان (انظر الملحق رقم 01 ) والذي يتضمن 89 بند وفق خطواته الأساسية.

وسنحاول توضيح هذه الخطوات :

**1- قمنا باختيار الأبعاد الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة وهي:**

**البعد الأول:** الدبلوماسية الوقائية والذي تضمن محورين هما:

- دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر لمنع حدوث الأزمة.
- آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للأزمة.

**البعد الثاني:** إدارة الأزمة وصنع السلام والذي تضمن محورين هما:

- دور المنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمة.
- دور المنظمات غير الحكومية في صنع السلم.

**البعد الثالث:** تحويل الأزمة وبناء السلام والذي تضمن محورين هما:

- دور المنظمات غير الحكومية في تحويل الأزمة.
- دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام.

**البعد الرابع:** آراء واقتراحات

وقد تضمن رأي العينة في تمكن المنظمات غير الحكومية على مستوى ولاية غرداية في حل أزمة غرداية 2013-2015 من عدمه، وهم الاقتراحات لتفعيل دور هذه المنظمات في حل الأزمات والنزاعات الأهلية على المستوى الوطني ككل.

**2- قمنا بصياغة مجموعة الفقرات لكل بعد، وهي مختلفة العدد من بعد إلى آخر والجدول التالي يوضح ذلك:**

الجدول رقم ( 13 ): يوضح توزيع عدد الفقرات حسب الأبعاد

عدد الفقرات	المحور	العبارة	لبعد
14	دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر لمنع حدوث الأزمة	الدبلوماسية الوقائية	1
10	آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للأزمة		
08	دور المنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمة	إدارة الأزمة وصنع	
31	دور المنظمات غير الحكومية في التسوية وصنع السلم	السلم	2
13	دور المنظمات غير الحكومية في تحويل الأزمة	تحويل الأزمة وبناء	
13	دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام	السلم	3
03	رأي العينة من تمكن المنظمات غير الحكومية على مستوى ولاية غرداية من المساهمة في حل أزمة غرداية 2013-2015 من عدمه، وأهم الاقتراحات لتفعيل دور هذه المنظمات في حل مثل هذه الأزمات.	أراء واقتراحات	4

المصدر: من إعداد الطالبة

### 3- صدق وثبات الاستبيان:

لقد تم استخدام التحكيم وإجراء الاختبارات للتحقق من صدق وثبات الاستبيان كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (14): معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	المقياس
0.93	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ 0.93 وهذه القيمة تشير إلى أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات جيدة تعد ذات دلالة إحصائية عالية تفي بأغراض هذه الدراسة كما يتضح لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ في فقرات الاستبيان يتمتع بالإنساق الداخلي المناسب وأن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج هذا الاستبيان.

4- بعد الموافقة النهائية على الشكل النهائي للاستبيان من طرف المحكمين، قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة الدراسة . وبما أن الاستبيان كان مقسم إلى ثلاثة اختيارات للإجابة، وتتم الإجابة وفقا للبدائل الثلاثة التي جاءت في هذا الاستبيان :

فأعطيت الدرجة 1 أوافق.

والدرجة 2 محايد.

والدرجة 3 لا أوافق.

بالإضافة إلى الاستبيان فقد تم استعمال أداة البحث العلمي المقابلة لجمع بعض المعلومات عن أزمة غرداية 2013-2015، كالبحث عن أسبابها وعن الآليات التي بها تسوية هذه الأزمة، وعن مضمون المخرجات التي خرجت بها هذه الأزمة وعن الوضعية الحالية يعد انتهاء الأزمة، وقد كانت هذه المقابلات مع ممثل كل من المجلس المالكي ومجلس

باعتد الرحمن الكرتي ، كما كانت هناك مقابلة وتواصل مع بعض أساتذة جامعة ورقلة وغرداية لمراجعة الجانب النظري والتطبيقي لهذه الأطروحة

### 3- الوثائق:

في هذه الدراسة تم الاستعانة ببعض الوثائق كالجريدة الرسمية، الدستور وقوائم الجمعيات.

### 4-أساليب عرض وتحليل البيانات:

#### • عرض البيانات:

لقد اعتمدت الدراسة في عرض البيانات المتحصل عليها على الجداول سواء البسيطة أو المركبة، بالإضافة إلى الاستعانة بالأشكال البيانية للمساعدة على التوضيح والتفسير خاصة في بعض الحالات التي يكون فيها استعمال العرض الجدولي غير كاف لوحده.

#### • الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

إن تحليل النتائج المتوصل بعد عرض البيانات وجدولتها يتطلب استعمال بعض الأساليب الإحصائية، وفي هذه الدراسة تم الاستعانة بكل من:

النسبة المئوية : وقد تم تطبيقها على جميع البيانات الموضحة في الجداول.

المتوسط الحسابي: وقد تم تطبيقه على بعض البيانات التي يفيد في تحليلها، ويتم حسابه بقسمة مجموع القيم على عددها. الانحراف المعياري : وهو جذر التباين<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

بعد تطبيق إجراءات الدراسة الميدانية، وبعد توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وتفرغ الاستبيان تم التوصل إلى نتائج إحصائية سيتم عرضها حسب الأبعاد في جداول تضمنت التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة وقد تمت معالجة البيانات عبر برنامج الرزم الإحصائية SPSS ، ومن ثم تحليل النتائج وتفسيرها بناء على مخرجات البرنامج ومن خلالها يتم وضع التوصيات.

### المطلب الأول: تحليل النتائج

سنحاول في هذا المطلب تقديم عرض للنتائج المتحصل عليها حسب الأبعاد التي تم اعتمادها في هذه الدراسة.

#### 1- عرض نتائج البعد الأول المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية:

المحور الأول: دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر لمنع حدوث الأزمة والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

<sup>1</sup> جهيدة شاوش اخوان، نفس المرجع السابق، ص 154.

الجدول رقم(15) : دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر لمنع حدوث الأزمة

الرقم	العبارات	البدائل			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		أوافق	محايد	لا أوافق				
01	شعر أفراد المنظمة بوجود مشكلة تلوح في الأفق قبل وقوع أزمة 2013.	ت	8	1	3	2.41	مرتفع	2
		%	66.7	8.3	25.0			
02	ترى بأن أسباب الأزمة تربية أخلاقية	ت	11	0	1	2.83	مرتفع	1
		%	91.7	0	8.3			
03	ترى بأن أسباب الأزمة اجتماعية	ت	7	1	4	2.25	متوسط	3
		%	58.3	8.3	33.3			
04	ترى بأن أسباب الأزمة اقتصادية	ت	5	1	6	1.91	متوسط	2
		%	41.7	8.3	50.0			
05	لأفراد المنظمة دراية بالأساليب الوقائية لتفادي الوقوع في الأزمات	ت	4	3	5	1.91	متوسط	7
		%	33.3	25.5	41.7			
06	لأفراد المنظمة علم بأهمية نظام الإنذار المبكر لمنع الوقائي من الأزمة.	ت	5	0	7	1.83	متوسط	9
		%	41.7	0	58.3			
07	لقد عملت المنظمة على تطبيق هذا النظام على مستوى الأزمة الحادثة.	ت	2	5	5	1.75	متوسط	10
		%	16.7	41.7	41.7			
09	عملت المنظمة على جمع المعلومات المتعلقة بإرهاصات الأزمة التي حدثت.	ت	3	4	5	1.83	متوسط	8
		%	25.0	33.3	41.7			
10	عملت على جمع هذه المعلومات من مصادر موثوقة المصدر.	ت	6	3	3	2.25	متوسط	4
		%	50.0	25.0	25.0			
11	لقد تم جمع هذه المعلومات وتبليغها لسلطات المحلية في الوقت المناسب الذي يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الوقائي من هذه الأزمة.	ت	5	5	2	2.25	متوسط	5
		%	41.7	41.7	16.7			
12	كان هناك تنسيق مع السلطات المسؤولة بعد جمع هذه المعلومات.	ت	4	4	4	2.00	متوسط	6
		%	33.3	33.3	33.3			
13	عملت السلطات المحلية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تطور هذه الأزمة.	ت	3	4	5	1.83	متوسط	8
		%	25.0	33.3	41.7			
14	لم تبدي السلطات المحلية أي اهتمام بالمعلومات التي قدمت إليها بخصوص إرهاصات أزمة غرداية 2013.	ت	4	4	4	2.00	متوسط	6
		%	33.3	33.3	33.3			
		المستوى الكلي			2.08	0.39	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام هو 2.08 والانحراف المعياري العام هو 0.39 كما أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد بالنسبة لعينة الدراسة متوسطة بنسبة 11 مقابل 02 مرتفعة، ويلاحظ كذلك أن هناك تباعد

في درجة الموافقة حيث تراوحت متوسطات درجة الموافقة ما بين (1.75-2.83)، وما يلاحظ من الجدول أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: ترى بأن أسباب الأزمة تربية أخلاقية بمتوسط حسابي 2.83 وانحراف معياري 0.57 وبنسبة مئوية 91.7%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: شعر أفراد المنظمة بوجود مشكلة تلوح في الأفق قبل وقوع أزمة 2013 بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري 0.90 وبنسبة مئوية 66.7%.

كما أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي كل من: ترى بأن أسباب الأزمة اجتماعية، وعبارة عملت على جمع هذه المعلومات من مصادر موثوقة المصدر، وعبارة لقد تم جمع هذه المعلومات وتبليغها لسلطات المحلية في الوقت المناسب الذي يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الوقائي من هذه الأزمة بمتوسط حسابي 2.25 وانحراف معياري 0.96 و 0.86 و 0.75 على التوالي ونسب مئوية تقابلها 58.3% و 50% و 41.7%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي: لقد عملت المنظمة على تطبيق هذا النظام على مستوى الأزمة الحاد بمتوسط حسابي 1.75 وانحراف معياري 0.75 وبنسبة مئوية 41.7%.

**المحور الثاني: آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للأزمة**

والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (16) : آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للآزمة

الرقم	العبارات	البدايل			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		أوافق	محايد	لا أوافق				
15	عملت المنظمة على منع الوقائي لهذه الأزمة من خلال آلياتها المختلفة.	ت	7	4	1	2.50	مرتفع	5
		%	58.3	33.8	8.3			
16	تتمثل أهم هذه الآليات في تحسين التواصل والتفاهم بين أطراف الأزمة لتخفيف التوتر	ت	8	4	0	2.66	مرتفع	2
		%	66.7	33.3	0			
17	تتمثل أهم هذه الآليات في بناء تحالفات واستراتيجيات لتقوية قاعدة الأنصار والتأثير على القضايا الناشئة الوطنية والمحلية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والسلام والأمن	ت	8	3	1	2.58	مرتفع	4
		%	66.7	25.0	8.3			
18	تتمثل أهم هذه الآليات في تحفيز الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية للمساعدة في استقرار المواقف المتوترة.	ت	8	3	1	2.58	مرتفع	4
		%	66.7	25.0	8.3			
19	تتمثل أهم هذه الآليات في مراقبة ورصد الإجراءات المحلية اتجاه قضايا الأمن الإنساني والسلم وحماية الحقوق (مثل انتهاك حقوق الإنسان، القمع السياسي، اللادالة اجتماعية واقتصادية، استخدام الإعلام لتضليل والتحريض)	ت	7	2	3	2.33	متوسط	6
		%	58.3	16.7	25.0			
20	تتمثل أهم هذه الآليات في تشجيع الحوار السلمي ومعالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية	ت	10	1	1	2.75	مرتفع	1
		%	83.3	8.3	8.3			
21	تتمثل أهم هذه الآليات في تبادل الخبرات والتجربة مع الأكاديميين بهدف فهم أسباب النزاعات وعملية التفاعل التي عادة ما تقود إلى تصعيد النزاع أو التخفيف من حدته، ونوع الحلول التي تثبت أنها مؤثرة أو ذات درجة عالية من الكفاءة	ت	6	3	3	2.25	متوسط	8
		%	50	25	25			
22	تتمثل أهم هذه الآليات في المساهمة في التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية، وفي تمكين كل فئات المجتمع خاصة المهمشة والمحرومة منها من حقوقها.	ت	9	1	2	2.58	مرتفع	3
		%	75	8.3	16.7			
23	يعتبر عدم استجابة السلطات لنظام الإنذار المبكر للمنظمة هو السبب في تطور الأزمة	ت	7	1	4	2.25	متوسط	7
		%	58.3	8.3	33.3			
24	يعتبر عدم قيام المنظمة بدورها فيما يخص تفعيل نظام الإنذار المبكر السبب في تطور الأزمة إلى العنف الدموي	ت	5	4	3	2.16	متوسط	9
		%	41.7	33.3	25			
		المستوى الكلي للبعد			2.46	0.34	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام هو 2.46 والانحراف المعياري العام هو 0.34 كما أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد بالنسبة لعينة الدراسة متوسطة بنسبة 04 مقابل 06 مرتفعة، ويلاحظ كذلك أن هناك تقارب

في درجة الموافقة حيث تراوحت متوسطات درجة الموافقة ما بين (2.75 - 2.16)، وما يلاحظ من الجدول أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: تتمثل أهم هذه الآليات في تشجيع الحوار السلمي ومعالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية بمتوسط حسابي 2.75 وانحراف معياري 0.62 وبنسبة مئوية 83.3%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: عملت المنظمة على المنع الوقائي لهذه الأزمة من خلال آلياتها المختلفة بمتوسط حسابي 2.50 وانحراف معياري 0.67 وبنسبة مئوية 58.3%.

كما أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي كل من: تتمثل أهم هذه الآليات في مراقبة ورصد الإجراءات المحلية اتجاه قضايا الأمن الإنساني والسلام وحماية الحقوق (مثل انتهاك حقوق الإنسان، القمع السياسي، اللامعالية الاجتماعية واقتصادية، استخدام الإعلام لتضليل والتحريض) بمتوسط حسابي 2.33 وانحراف معياري 0.88 ونسبة مئوية 58.3%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي: يعتبر عدم قيام المنظمة بدورها فيما يخص تفعيل نظام الإنذار المبكر السبب في تطور الأزمة إلى العنف الدموي بمتوسط حسابي 2.16 وانحراف معياري 0.83 وبنسبة مئوية 41.7%.

2- عرض نتائج البعد الثاني المتعلقة بإدارة الأزمة وصنع السلام:

المحور الأول: دور المنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمة

والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (17) : دور المنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمة

الرقم	العبارات	البدائل			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		أوافق	محايد	لا أوافق				
25	عملت المنظمة على تنظيم ورشات العمل لتقريب وجهات النظر لأطراف الأزمة.	ت	6	3	3	2.25	متوسط	6
		%	50	25	25			
26	سعت المنظمة إلى ربط الحوار والاتصال بين أطراف ترفض التواصل فيما بينها.	ت	7	3	2	2.41	مرتفع	4
		%	58.3	25	16.7			
27	عملت المنظمة على تدريب أكساب أطراف الأزمة التقنيات التي تمكنهم من حل النزاعات والأزمات.	ت	4	5	3	2.08	متوسط	9
		%	33.3	41.7	25			
28	واجهت المنظمة عند عملية إدارة الأزمة صعوبة في معالجة المعتقدات والقيموالأفكار والسلوكيات والعلاقات بين أطراف الأزمة والتي تكون مبنية على العنف وعدم تقبل الآخر .	ت	12	10	0	2.83	مرتفع	1
		%	83.3	16.7	0			
29	واجهت المنظمة عند عملية إدارة الأزمة صعوبة في التحكم في نتائج عملية ورشات العمل والحوار والتدريب بسبب الاختلاف في المصالح والنفوذ والسلطة.	ت	5	4	3	2.16	متوسط	7
		%	41.7	33.3	25			
30	واجهت المنظمة عند عملية إدارة الأزمة عراقيل فيما يخص الإجراءات الإدارية التي يجب اتخاذها للممارسة هذه العملية.	ت	6	4	2	2.33	متوسط	5
		%	50	33.3	16.7			
31	تم التغلب على هذه التحديات بسبب وجود التنظيم والتاثير الجيد في هذه المنظمة.	ت	5	4	3	2.16	متوسط	7
		%	41.7	33.3	25			
32	تم التغلب على هذه التحديات جراء التعاون والتنسيق مع السلطات المحلية.	ت	6	3	3	2.25	متوسط	6
		%	50	25	25			
المستوى الكلي للبعد					2.31	0.45	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام هو 2.31 والانحراف المعياري العام هو 0.45 كما أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد بالنسبة لعينة الدراسة متوسطة بنسبة 06 مقابل 02 مرتفعة، ويلاحظ كذلك أن هناك تقارب في درجة الموافقة حيث تراوحت متوسطات درجة الموافقة ما بين (2.08 - 2.83)، وما يلاحظ من الجدول أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: واجهت المنظمة عند عملية إدارة الأزمة صعوبة في التحكم في نتائج عملية ورشات العمل والحوار والتدريب بسبب الاختلاف في المصالح والنفوذ والسلطة. بمتوسط حسابي 2.83 وانحراف معياري 0.38 وبنسبة مئوية 83.3%، أما اقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: سعت المنظمة إلى ربط الحوار والاتصال بين أطراف ترفض التواصل فيما بينها. بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري 0.79 وبنسبة مئوية 58.3%.

كما أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي كل من: عملت المنظمة على تنظيم ورشات العمل لتقريب وجهات النظر لأطراف الأزمة، وعبارة تم التغلب على هذه التحديات جراء التعاون والتنسيق مع السلطات المحلية بمتوسط حسابي 2.25 وانحراف معياري 0.86 ونسبة مئوية 50%، أما اقل عبارة حصلت على

على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي: عملت المنظمة على تدريب إكساب أطراف الأزمة التقنيات التي تمكنهم من حل النزاعات والأزمات بمعدل حسابي 2.08 وانحراف معياري 0.79 ونسبة مئوية 41.7%.

المحور الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في التسوية وصنع السلم

والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (18): دور المنظمات غير الحكومية في التسوية وصنع السلم

الرقم	العبارات	البدائل				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
		لا أوافق	محايد	أوافق	%				
33	ساهمت المنظمة في تسوية الأزمة والتوصل إلى اتفاق عن طريق الوساطة.	2	7	3	ت	2.08	0.66	متوسط	8
		16.7	58.3	25	%				
34	تدخلت المنظمة بإرادتها لتسوية هذه الأزمة.	1	2	9	ت	2.66	0.65	مرتفع	2
		8.3	16.7	75	%				
35	طلبت منكم السلطات المحلية التدخل لتسوية هذه الأزمة.	3	4	5	ت	2.16	0.83	متوسط	7
		25	33.3	41.7	%				
36	كان هناك استعداد لأطراف الأزمة للوساطة والتفاوض.	5	3	4	ت	1.91	0.90	متوسط	10
		41.7	25	33.3	%				
37	لم تقبل أطراف الأزمة بهذه الوساطة.	4	4	4	ت	2.00	0.85	متوسط	9
		33.3	33.3	33.3	%				
38	لقد تم بذل جهد من المنظمة حتى تم إقناع أطراف الأزمة بالوساطة بغية تسوية هذه الأزمة.	3	5	4	ت	2.08	0.79	متوسط	8
		25	41.7	33.3	%				
39	لقد نجحت المنظمة في هذه الوساطة.	5	5	2	ت	1.75	0.75	متوسط	12
		41.7	41.7	16.7	%				
40	نتيجة هذه الوساطة تم التوصل إلى اتفاق لتسوية الأزمة.	5	4	3	ت	1.83	0.83	متوسط	11
		41.7	33.3	25	%				
41	نجحت المنظمة في هذه الوساطة بسبب العلاقة الوثيقة والمبنية على المصداقية بينها وبين أطراف الأزمة.	5	5	2	ت	1.75	0.75	متوسط	12
		41.7	41.7	16.7	%				
42	واجهت وساطة المنظمة لتسوية هذه الأزمة عراقيل.	0	4	8	ت	2.66	0.49	مرتفع	2
		0	33.3	66.7	%				
43	تمثلت هذه العراقيل في عدم قدرة المنظمة على الإقناع والتأثير على أطراف الأزمة.	5	3	4	ت	1.91	0.90	متوسط	10
		41.7	25	33.3	%				
44	تمثلت هذه العراقيل في عدم استجابة أطراف الأزمة لجهود هذه الوساطة.	3	5	4	ت	2.08	0.79	متوسط	8
		25	41.7	33.3	%				
45	لقد تمكنت المنظمة من التغلب على هذه العراقيل.	6	3	3	ت	1.75	0.86	متوسط	12
		50	25	25	%				
46	بالإضافة إلى أداة الوساطة لتسوية الأزمة مارست المنظمة أدوات	4	3	5	ت	2.08	0.90	متوسط	8

				33.3	25	41.7	%	أخرى لهذه التسوية.	
7	متوسط	0.83	2.16	5	4	3	ت	تمثلت هذه الأدوات في الصلح....	47
				41.7	33.3	25	%		
6	متوسط	0.96	2.25	4	1	7	ت	سعت المنظمة على تحقيق التكافؤ والحلول الوسط التي تنهي النزاع، وتمكين أطراف النزاع من جعلهم يكسبون سويا.	48
				33.3	8.3	58.3	%		
6	متوسط	0.86	2.25	3	3	6	ت	عملت المنظمة على تطوير التعاون وتعميق العلاقة القائمة وتوسيع نطاق التفاوض إلى مجالات جديدة..	49
				25	25	50	%		
4	مرتفع	0.90	2.41	3	1	8	ت	عمل أعضاء المنظمة على تبيان النتائج الكارثية إذا لم يتبنى أطراف الأزمة حل التسوية.	50
				25	8.3	66.7	%		
4	مرتفع	0.90	2.41	3	1	8	ت	اقترحت المنظمة مجموعة من الحلول والبدائل على أطراف الأزمة.	51
				25	8.3	66.7	%		
11	متوسط	0.93	1.83	6	2	4	ت	نجحت المنظمة في تسوية هذه الأزمة بجهودها ودون تدخل السلطات.	52
				50	16.7	33.3	%		
12	متوسط	0.75	1.75	5	5	2	ت	أدى هذا التدخل من طرفكم من التوصل إلى اتفاق.	53
				41.7	41.7	16.7	%		
13	منخفض	0.77	1.66	6	4	2	ت	أنهى هذا الاتفاق التي تم إبرامه إلى تسوية هذه الأزمة بشكل نهائي.	54
				50	33.3	16.7	%		
2	مرتفع	0.65	2.66	1	2	9	ت	يرى أعضاء المنظمة أن عملية تسوية الأزمة واجهتها عراقيل.	55
				8.3	16.7	75	%		
4	مرتفع	0.66	2.41	1	5	6	ت	من هذه العراقيل رفض أطراف الأزمة التفاوض وتمسك أحد أو كل أطراف الأزمة بمطالبه دون أي تنازل.	56
				8.3	41.7	50	%		
5	متوسط	0.88	2.33	3	2	7	ت	عدم قدرة المنظمة على تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة (لان هذه الأخيرة أعمق من يتم حلها عن طريق تدخل المنظمة).	57
				25	16.7	58.3	%		
5	متوسط	0.77	2.33	2	4	6	ت	يرى أعضاء المنظمة أن للانتخابات الرئاسية 2014 دور في تعميق الأزمة(عمل النظام السياسي القائم آنذاك على استغلال هذه الأزمة لتمير العهدة الرابعة).	58
				16.7	33.3	50	%		
4	مرتفع	0.90	2.41	3	1	8	ت	تم التغلب على هذه الأزمة بسبب اكتساب أعضاء المنظمة لفنيات الإقناع الذي مكنهم من التوصل لحل الأزمة( إقناع أطراف الأزمة أنالعنف لا يخدم احد).	59
				25	8.3	66.7	%		
3	مرتفع	0.79	2.58	2	1	9	ت	تعاونت المنظمة مع منظمات أخرى للتوصل إلى تسوية للأزمة.	60
				16.7	8.3	75	%		
2	مرتفع	0.65	2.66	1	2	9	ت	تعاونت المنظمة مع السلطات المحلية للتوصل إلى تسوية للأزمة.	61

				8.3	16.7	75	%		
62	لقد تدخلت السلطات المحلية لتسوية هذه الأزمة عن طريق استعمال القوة المشروعة.	ت	0	3	9	75	%	مرتفع	1
				0	25	75	%		
63	لقد كان هذا التدخل من طرف السلطات المحلية ايجابي حيث انه ساهم في تسوية هذه الأزمة	ت	1	3	8	66.7	%	مرتفع	3
				8.3	25	66.7	%		
				المستوى الكلي للبعد				متوسط	
				2.20	0.34				

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام هو 2.20 والانحراف المعياري العام هو 0.34 كما أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد بالنسبة لعينة الدراسة متوسطة بنسبة 19 مقابل 11 مرتفعة و 01 منخفضة، ويلاحظ كذلك أن هناك تباعد في درجة الموافقة حيث تراوحت متوسطات درجة الموافقة ما بين (1.66 - 2.75)، وما يلاحظ من الجدول أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: لقد تدخلت السلطات المحلية لتسوية هذه الأزمة عن طريق استعمال القوة المشروعة.. بمتوسط حسابي 2.75 وانحراف معياري 0.45 وبنسبة مئوية 75%.

أما اقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: تم التغلب على هذه الأزمة بسبب اكتساب أعضاء المنظمة لغنيات الإقناع الذي مكنهم من التوصل لحل الأزمة (إقناع أطراف الأزمة أن العنف لا يخدم احد)، ومن هذه العرائل رفض أطراف الأزمة التفاوض وتمسك أحد أو كل أطراف الأزمة بمطالبه دون أي تنازل، واقترحت المنظمة مجموعة من الحلول والبدائل على أطراف الأزمة، وعمل أعضاء المنظمة على تبيان النتائج الكارثية إذا لم يتبنى أطراف الأزمة حل التسوية. بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري على التوالي 0.90 و 0.66 و 0.90 وبنسبة مئوية 66.7% و 50% و 66.7%.

كما أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي كل من: يرى أعضاء المنظمة أن للانتخابات الرئاسية 2014 دور في تعميق الأزمة (عمل النظام السياسي القائم آنذاك على استغلال هذه الأزمة لتمير العهدة الرابعة) بمتوسط حسابي 2.33 وانحراف معياري 0.77 ونسبة مئوية 50%، أما اقل عبارة حصلت على موافقة على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي: أدى هذا التدخل من طرفكم من التوصل إلى اتفاق بمتوسط حسابي 1.75 وانحراف معياري 0.75 وبنسبة مئوية 41.7%، أما العبارة الوحيدة التي حصلت على درجة منخفض هي: أنهى هذا الاتفاق التي تم إبرامه إلى تسوية هذه الأزمة بشكل نهائي بمتوسط حسابي 1.66 وانحراف معياري 0.77 وبنسبة مئوية 50%.

3- عرض نتائج البعد الثالث المتعلقة بتحويل الأزمة وبناء السلام:

المحور الأول: دور المنظمات غير الحكومية في تحويل الأزمة

والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (19) : دور المنظمات غير الحكومية في تحويل الأزمة

الرتبة	المستوى	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي	البدائل			العبارات	الرقم
				لا أوافق	محايد	أوافق		
9	متوسط	0.90	2.08	4	3	5	ت	بعد التوصل إلى تسوية للأزمة الأخيرة التي عرفتها ولاية غرداية انتهى معها دور المنظمة في حل هذه الأزمة لاعتقاد المنظمة أن دورها ينتهي بمجرد التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة.
				33.3	25	41.7	%	
5	مرتفع	0.79	2.50	2	2	8	ت	واصلت المنظمة أنشطتها بعد تسوية الأزمة بنشر ثقافة التسامح والسلام وزيادة الوعي وإزالة التوترات على مستوى سكان الولاية ككل لعدم تجدد مثل هذه الازمات ويحقق المصلحة الوطنية ويحمي الوحدة الوطنية
				16.7	16.7	66.7	%	
1	مرتفع	0.28	2.91	0	1	11	ت	عملت المنظمة على التزام أفراد المجتمع بالأخلاق الحسنة، والسلوك السلمي اتجاه النزاعات وإدارتها.
				0	8.3	91.7	%	
2	مرتفع	0.62	2.75	1	1	10	ت	عملت المنظمة على توثيق العلاقات الودية والتعاونية بين أفراد المجتمع لعدم تجدد مثل هذه الأزمة.
				8.3	8.3	83.3	%	
3	مرتفع	0.65	2.66	1	2	9	ت	شجعت المنظمة على انخراط أطراف الأزمة تحت مظلة منظمات مشتركة.
				8.3	16.7	75	%	
7	متوسط	0.65	2.33	1	6	5	ت	لقد عملت المنظمة على المساعدة في تحسين المستوى المعيشي للفئات المهمشة في حدود الإمكانيات المتاحة لها.
				8.3	50	41.7	%	
10	متوسط	0.95	2.00	5	2	5	ت	لم تتلقى المنظمة الدعم من السلطات المحلية لتحويل الأزمة من العنف إلى السلم على مستوى سكان الولاية.
				41.7	16.7	41.7	%	
11	متوسط	0.75	1.75	5	5	2	ت	لم يتجاوب السكان مع النشاطات التي مارستها المنظمة لتحويل الأزمة من العنف إلى السلم.
				41.7	41.7	16.7	%	
9	متوسط	0.90	2.08	4	3	5	ت	شكلت الخسائر البشرية والمادية أكبر عائق لنجاح عملية تحويل الأزمة من العنف إلى السلم.
				25	33.3	41.7	%	
8	متوسط	2.83	2.16	3	4	5	ت	تمكنت المنظمة من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم على مستوى سكان الولاية.
				33.3	25	41.7	%	
10	متوسط	0.95	2.00	5	2	5	ت	تمكنت المنظمة من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم بفضل جهودها الخاصة.
				41.7	16.7	41.7	%	
4	مرتفع	0.49	2.66	0	4	8	ت	التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى مكن من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم.
				0	33.3	66.7	%	
6	مرتفع	0.67	2.50	1	4	7	ت	مرافقة السلطات المحلية ودعمها لنشاطات المنظمة مكن من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم.
				8.3	33.3	58.3	%	
متوسط		0.22	2.33	المستوى الكلي للبعد				

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام هو 2.33 والانحراف المعياري العام هو 0.22 كما أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد بالنسبة لعينة الدراسة متوسطة بنسبة 07 مقابل 06 مرتفعة، ويلاحظ كذلك أن هناك تباعد في درجة الموافقة حيث تراوحت متوسطات درجة الموافقة ما بين (1.75- 2.91)، وما يلاحظ من الجدول أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: عملت المنظمة على التزام أفراد المجتمع بالأخلاق الحسنة، والسلوك السلمي اتجاه النزاعات وإدارتها بمتوسط حسابي 2.91 وانحراف معياري 0.28 وبنسبة مئوية 91.7%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: مراقبة السلطات المحلية ودعمها لنشاطات المنظمة مكن من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم، وعبارة وصلت المنظمة أنشطتها بعد تسوية الأزمة بنشر ثقافة التسامح والسلم وزيادة الوعي وإزالة التوترات على مستوى سكان الولاية ككل لعدم تجدد مثل هذه الازمات ويحقق المصلحة الوطنية ويحمي الوحدة الوطنية بمتوسط حسابي 2.50 وانحراف معياري على التوالي 0.67 و 0.79 وتقابلها نسب مئوية 58.3% و 66.7%.

كما أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي كل من: لقد عملت المنظمة على المساعدة في تحسين المستوى المعيشي للفئات المهمشة في حدود الإمكانيات المتاحة لها بمتوسط حسابي 2.33 وانحراف معياري 0.65 ونسبة مئوية 41.7%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي: لم يتجاوب السكان مع النشاطات التي مارستها المنظمة لتحويل الأزمة من العنف إلى السلم بمتوسط حسابي 1.75 وانحراف معياري 0.75 وبنسبة مئوية 41.7%.

**المحور الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام**

والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (20) : دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام

الرتبة	المستوى	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي	البدائل			العبارات	الرقم
				لا أوافق	محايد	أوافق		
5	مرتفع	0.79	2.58	1	2	9	ت	77
				8.3	16.7	75	%	
4	مرتفع	0.65	2.66	1	2	9	ت	78
				8.3	16.7	75	%	
3	مرتفع	0.45	2.75	0	3	9	ت	79
				0	25	75	%	
2	مرتفع	0.38	2.83	0	2	10	ت	80
				0	16.7	83.3	%	
3	مرتفع	0.45	2.75	0	3	9	ت	81
				0	25	75	%	
1	مرتفع	0.28	2.91	0	1	11	ت	82
				0	8.3	91.7	%	
2	مرتفع	0.38	2.83	0	2	10	ت	83
				0	16.7	83.3	%	
1	مرتفع	0.28	2.91	0	1	11	ت	84
				0	8.3	91.7	%	
6	مرتفع	0.90	2.41	3	1	8	ت	85
				25	8.3	66.7	%	
5	مرتفع	0.79	2.58	2	1	9	ت	86
				16.7	8.3	75	%	
7	مرتفع	0.79	2.41	2	3	7	ت	87
				16.7	25	58.3	%	
8	متوسط	0.86	2.25	3	3	6	ت	88
				25	25	50	%	
9	متوسط	0.62	1.75	4	7	1	ت	89
				33.3	58.3	8.3	%	
مرتفع				المستوى الكلي للبعد				

المصدر: من إعداد الطالبة

يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام هو 2.58 والانحراف المعياري العام هو 0.39 كما أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد بالنسبة لعينة الدراسة متوسطة بنسبة 02 مقابل 11 مرتفعة، ويلاحظ كذلك أن هناك تباعد في درجة الموافقة حيث تراوحت متوسطات درجة الموافقة ما بين (1.75- 2.91)، وما يلاحظ من الجدول أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: تدعو المنظمة الجهات الرسمية إلى الاهتمام بالفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع، وعبارة المنظمة مع مبدأ حكم القانون وتكريسه بمتوسط حسابي 2.91 وانحراف معياري 0.28 و بنسبة مئوية 91.7%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة مرتفعة في إجابات عينة الدراسة هي: لقد عملت المنظمة على بناء السلم في الولاية من خلال التعاون مع القطاع الخاص، وعبارة لقد عملت المنظمة على بناء السلم في الولاية بالتنسيق والتعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية المتواجدة على مستوى الولاية بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري على التوالي 0.79 و 0.90 وتقابلها نسب مئوية 58.3% و 66.7%.

كما أن أعلى عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي كل من: لم تتمكن المنظمة من بناء السلم في الولاية بسبب قلة الإمكانيات المادية للمنظمة بمتوسط حسابي 2.25 وانحراف معياري 0.86 ونسبة مئوية 50%، أما أقل عبارة حصلت على موافقة بدرجة متوسطة في إجابات عينة الدراسة هي: لم تتمكن المنظمة من بناء السلم في الولاية بسبب تمركز نشاطها في منطقة دون الأخرى من ولاية غرداية بمتوسط حسابي 1.75 وانحراف معياري 0.62 وبنسبة مئوية 58,3%.

#### 4- عرض نتائج البعد الرابع المتعلقة بالآراء والاقتراحات:

##### 4-1 فيما يخص أهم مضامين الاتفاق الذي تم التوصل إليه لتسوية هذه الأزمة

في هذه الأزمة لم يتم التوصل إلى اتفاق رسمي رغم أن أهم أهداف المنظمة هو الوصول إلى اتفاق رباعي الأطراف السلطة، ممثلي الهيئات العرفية والمنظمات (ممثلي أطراف الأزمة)، إضافة إلى أعيان الولايات التي أوجدت ممثلين عنها للمساهمة في حل الأزمة.

ورغم وجود اتفاق رسمي فيما يخص هذه الأزمة فإن بعض من عينة الدراسة ابدوا رأيهم في أنه إذا كان هناك اتفاق فيجب أن يتضمن

- التأكيد على أهمية الحوار في حل النزاعات والمشاكل.
- الحرص على الاهتمام بالفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- ضرورة خلق استثمار اقتصادي حقيقي تسوده العدالة والمساواة.
- نبذ سياسة التفرقة والإقصاء ونشر ثقافة التسامح.
- ضرورة التعايش السلمي وحل الأزمات بالطرق القانونية والتحاور بين الأطراف المتنازعة.
- تجسيد العدالة الاجتماعية بخصوص مشاريع التنمية.
- احترام قوانين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- قيام الدولة بتعويض الخسائر المادية.
- التأكيد على المصير المشترك والمحتوم لسكان الولاية.
- الابتعاد عن خطابات الكراهية.

##### 4-2 فيما يخص رأي العينة من تمكن المنظمات من المساهمة في حل أزمة غرداية من عدمه

والجدول أدناه يبين ذلك.

الجدول رقم ( 21 ): يوضح رأي العينة من تمكن المنظمات من المساهمة في حل أزمة غرداية من عدمه

المجموع	لا إجابة	لا	نعم	
12	04	01	07	رأي العينة من تمكن المنظمات من المساهمة في حل أزمة غرداية من عدمه
12	04	01	07	المجموع

#### المصدر : من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين يرون أن المنظمات غير الحكومية قد تمكنت من المساهمة في حل أزمة غرداية هم 07 فقط، وحسب رأيهم أن ذلك كان بسبب ما يلي:

- بكل بساطة لأن المنظمات غير الحكومية لها ميزة التغلغل في عناصر المجتمع والإمام بآماله وآلامه، ولأن نشاط هذه المنظمات والجمعيات العرفية والمحلية مرتبط بأفراد المجتمع ارتباطا وثيقا وعليه فإن الثقة بهم تكون أكبر.
- التعاون مع السلطات المحلية في التنبيه إلى النقاط الحساسة التي تشكل منطلقا للعنف.
- بفضل جهود الخيرين والمخلصين والوعي العميق منهم بأبعاد المشكلة ونتائجها السلبية الوخيمة على المستوى المحلي والوطني، وعلى حماية الوحدة الوطنية للتراب الوطني.
- في حين الذين يرون أن هذه المنظمات لم تتمكن من تحقيق ذلك فهو 01 والسبب في ذلك يعود حسب رأيهم إلى:
- لأن الأزمة أعمق من ذلك فهي مبنية على قناعات دينية وتاريخية وعرقية متشابكة، وكل الأفكار التي اقترحت لحل هذه الأزمة أفكار سطحية لا تصل إلى الجذور الحقيقية للأزمة.
- لم تتمكن بعض هذه المنظمات وحدها من السيطرة على الوضع لعدم انخراط الأطراف الأخرى في هذا المسعى والسبب عدم تمثيل هذه الأطراف للمجتمع، كما أن الإدارة المحلية التي لم تكن على مستوى الحدث.
- دورها مجرد عمل تطوعي وليس لها سلطة القرار.
- تعلق كل طرف من أطراف الأزمة بمواقفه.
- وأما الذين لم يبدو رأيهم هم 04 أي الأقلية بالنظر إلى الذين أجابوا سواء بنعم أو لا.
- 3-4 فيما يخص أهم الاقتراحات التي قدمتها العينة فيما يخص رأيها لتفعيل دور المنظمات في حل الأزمات والنزاعات على المستوى الوطني ككل

والجدول أدناه يوضح عدد أفراد العينة الذين قدموا اقتراحات.

الجدول رقم ( 22 ): يوضح عدد أفراد العينة الذين قدموا اقتراحات

العدد	العينة
07	عينة الدراسة الذين قدموا اقتراحات لتفعيل دور المنظمات في حل الأزمات والنزاعات على المستوى الوطني ككل

#### المصدر : من إعداد الطالبة

إن عدد أفراد العينة الذين حاولوا تقديم اقتراحات لتفعيل دور المنظمات في حل الأزمات والنزاعات على المستوى الوطني ككل هو 07 من العدد الإجمالي 12.

وقد تمثلت أهم هذه الاقتراحات فيما يلي:

- إيجاد منظمات متخصصة في حل الأزمات والنزاعات.
- القيام ببرامج توعية وتأطير لأعضاء هذه المنظمات فيما يخص حل الأزمات والنزاعات.
- الشفافية في طرح قضايا الأزمات والنزاعات مهما كانت أسبابها أو طبيعة الأطراف المرتبطة بها.
- وضع برامج للحوار والتقريب العميق والمستمر بين جميع سكان الولاية، والمبني على مراحل وأهداف قصيرة المدى أو بعيدة.
- تكثيف هذه المنظمات من أعمالها الخيرية والتضامنية والتغلغل في أفراد المجتمع خاصة الفئات المهمشة.
- التكامل بين كل المنظمات المختلفة والمتنوعة والالتفاف حول مبدأ الوحدة الوطنية والمصير المشترك وكذا تفعيل مبدأ أن الاختلاف اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.
- يجب الاعتماد على المنظمات ذات الفعالية التي لها حضور في المجتمع في كل الأوقات والظروف، وأيضا التي تتحمل المسؤولية في إدانة العنف وعدم تبريره بأي شكل كان.
- فرض القانون على الجميع.
- استدعاء المنظمات بصفة رسمية من طرف السلطات لتقديم وتقريب وجهات النظر وتقديم استشارات فيما كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل دور هذه المنظمات في حل الأزمات والنزاعات بأنواعها.
- دعم هذه المنظمات بكل الوسائل المادية والبشرية والثقافية لنشر الوعي والتحسيس بأهمية الوحدة الوطنية وقيمة الحوار لحل النزاعات بالطرق السلمية والقانونية، وتكرس ثقافة الحوار والسلم وترسيخها بين فئات المجتمع وجعلها قيمة تربية يربى عليها الناشئة.

### المطلب الثاني: تفسير النتائج

بعد أن قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال إجابات عينة الدراسة سنحاول تقديم تفسير لهذه النتائج بناء على هذه الإجابات.

#### 1. تفسير نتائج البعد الأول المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية:

- بالنسبة للبند 1-2-3-4 وبناء على النتائج المتحصل عليها يمكن تفسير هذه الإجابات على انه رغم علم أغلبية العينة بهذه الأزمة وهذا طبيعي نظرا لتواجدهم في الميدان وبالتالي تواصلهم الدائم مع المواطنين وكذلك مع الإدارات والهيئات المحلية مما يمكنهم من معرفة الوقائع والمشاكل التي تحدث يوميا سواء فيما بين المواطنين أو بين المواطنين والإدارة المحلية، إلا أن رؤيتهم للأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة تختلف، فرغم اتفاق أغليتهم على أن الأسباب تربية وأخلاقية، وهو أمر صحيح ويمكن تفسير ذلك إلا أن هذه الأزمة قد حدثت بين سكان المدينة الواحدة مما يعني أن غياب هذا العامل الأخلاقي والوعي والحس الوطني خاصة بين فئة الشباب التي تم استغلالها ساهم في تصعيد حدة العنف في هذه الأزمة.

إلا انه فيما يخص الأسباب الاجتماعية والاقتصادية فهناك اختلاف في الرؤى فمنهم من يرى لن أسباب هذه الأزمة اجتماعية خاصة مع المشاكل التي تعاني منها الولاية سواء المتعلقة بالسكن الاجتماعي أو الصحة، التعليم..، ومنهم من يرى أن أسبابها اقتصادية خاصة مع تدني المستوى المعيشي وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وفي الحقيقة إن هذه الأسباب ليست العامل الأساسي لهذه الأزمة فكل الولايات تعاني من هذه المشاكل.

• بالنسبة للبندين 5-6 فإن أغلبية العينة ترى انه ليس لها علم بأهمية الاعتماد على نظام الإنذار المبكر لمنع الوقائي للزمات والنزاعات، وهذا الأمر يعود إلى عدم وجود تأطير وتكوين وتوعية لهذه المنظمات فيما يخص هذا الجانب، وهو ما يجب العمل عليه مستقبلا لتقادي هذه الأزمات.

• بالنسبة للبند 7-9-10-11 وبما انه ليس لهذه المنظمات علم بأهمية نظام الإنذار المبكر وبالتالي فهي لم تولي اهتمام لهذا الأمر، رغم أن هناك من المنظمات قد مارست نظام الإنذار المبكر عفويا، وهذا بحكم تواجدها في الميدان وعلمها ببعض الأحداث والمعاملات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف، ومنه حاولت التواصل مع السلطات المعنية لتمكين من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، وهو الأمر الذي يجب القيام به من طرف كل الفاعلين في المجتمع.

• بالنسبة للبند 12-13-14 فإن عدم اهتمام السلطات المحلية بالمعلومات التي تم تبليغها بها، وعدم وجود تنسيق بينها وبين هذه المنظمات، ومنه عدم اتخاذها للإجراءات اللازمة أدبالي حدوث هذه الأزمة، ويمكن أن يعود ذلك إلى اعتبار السلطات المحلية أن هذه المعلومات ليست ذات أهمية، وبالتالي لا يمكن أن تؤدي إلى نشوب هذه الأزمة، وفي الحقيقة هذا الأمر يعتبر تهاون من السلطات المحلية.

• بالنسبة للبند 15 وبما أن أغلبية العينة ترى أنها قد عملت على المنع الوقائي لهذه الأزمة من خلال آلياتها المختلفة فيمكن أن يعود ذلك إلى الأدوات والوسائل التي تمتلكها هذه المنظمات وتوكلها لتحقيق ذلك، والتي من بينها قدرتها على التواصل والاتصال بالسلطات دون حواجز، وفي نفس الوقت القدرة على التغلغل في المجتمع والإطلاع على انشغالاته ومطالبه.

• بالنسبة للبند 16-17-18-19-20-21-22 كما ذكرنا سابقا فإن آليات هذه المنظمات لمنع الوقائي لهذه الأزمة مختلفة، وحسب العينة فإن هذه الآليات تتمثل غالبا في تشجيع الحوار السلمي ومعالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية، وفي المساهمة في التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية، وفي تمكين كل فئات المجتمع خاصة المهمشة والمحرومة منها من حقوقها، وفي تحفيز الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية للمساعدة في استقرار المواقف المتوترة... وفي الحقيقة فإن هذه الآليات هي من الوظائف الأساسية التي يجب على هذه المنظمات ممارستها في المجتمع، وبالتالي فهي تقوم بدورها المعتاد في المجتمع، وليست بوظائف خارجة عن نطاقها.

• بالنسبة للبندين 23-24 ورغم أن عبارات اعتماد هذه المنظمات على نظام الإنذار المبكر لمنع الأزمات والنزاعات قد تم طرحها من قبل، فقد تم إعادة طرحها مرة أخرى في سياق التطرق إلى آليات المنع الوقائي لهذه الأزمة، والعينة قد أجابت أن عدم استجابة السلطات المحلية لنظام الإنذار المبكر من طرف الجهات الفاعلة والتي من بينها هذه المنظمات هو السبب في تقادم الأوضاع. ولكن في نفس الوقت فإن هذه المنظمات هي كذلك لم تعتمد نظام الإنذار المبكر لمنع حدوث هذه الأزمة، وبالتالي يمكن تفسير عدم نجاح آليات هذه المنظمات من المنع الوقائي لهذه الأزمة إلى عدم إلمام هذه المنظمات بكل الآليات التي تساعدها من حدوث هذه الأزمة، والتي من بينها نظام الإنذار المبكر، وكذلك إلى عدم استجابة السلطات المحلية في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة لهذه الآليات.

## 2. تفسير نتائج البعد الثاني المتعلقة بإدارة الأزمة وصنع السلام:

• بالنسبة للبند 25-26-27 وفي إطار مساعي هذه المنظمات لتحقيق التوافق بين أطراف الأزمة عملت على تقريب وجهات النظر هذه الأطراف من خلال الحوار وتنظيم ورشات العمل التي تجمع ما بين أطراف الأزمة في لقاءات موحدة، إلا أنها لم تعمل على تدريب هذه الأطراف على الطرق التي تساعدهم على حل الخلافات الناشبة بينهم بالطرق السلمية

والعلمية، وهذا هو الواقع ذلك أن هذه المنظمات هي أيضا تعاني من عدم وجود تأطير وتكوين في مجال حل الأزمات والنزاعات بالتقنيات العلمية.

• بالنسبة للبند 28-29-30 فإن هذه المنظمات وفي إطار جهودها لتسوية هذه الأزمة واجهتها عراقيل منها صعوبة معالجة المعتقدات والقيم والأفكار والسلوكيات والعلاقات المبنية على العنف وعدم تقبل الآخر بين أطراف الأزمة (ليس المقصود أن هذا هو السائد في المجتمع لكن هناك من يعمل على زرع الفتنة والتفرقة بين هذه الأطراف وهو ما تم ذكره في الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة)، وجود اختلاف في المصالح والنفوذ والسلطة بين هذه الأطراف، وفي الحقيقة هذه العراقيل طبيعي أن تكون لأنها من بين الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة ودور هذه المنظمات هو التغلب على هذه العراقيل والعمل على مواجهتها والحد منها من خلال ورشات العمل والحوار...، وفيما يخص العراقيل الإدارية التي واجهتها هذه المنظمات في إطار جهودها لإدارة هذه الأزمة فهي عادية، ذلك أن هذه الأزمة قد حدثت في السنوات التي كانت الجزائر تعاني أكثر إدارتها فيها من الفساد والإهمال في ظل سلطة غائبة.

• بالنسبة للبندين 31-32 فإن هذه المنظمات ترى أنها تمكنت من التغلب على هذه التحديات بفضل وجود التنظيم والتأطير الجيد على مستواها، والتعاون والتنسيق مع السلطات المحلية، إلا أن الواقع لا يعكس ذلك لأنه لو كان هناك التأطير الجيد لهذه المنظمات، ومع وجود التعاون والتكامل مع السلطات المحلية لا يمكن حل هذه الأزمة في مدة قصيرة، لكن هذه الأزمة استمرت من 2013-2015.

• بالنسبة للبند 33-34-35 فقد حاولت هذه المنظمات التدخل بإرادتها لتسوية هذه الأزمة، وفي نفس الوقت هناك من لجأت إليها السلطات المحلية للتدخل لتسوية هذه الأزمة نظرا لقدرتها التأثير على أطراف الأزمة بحكم قربها وعلاقتها الجيدة معهم، إلا أن أكثر هذه المنظمات لم تتدخل لتسوية هذه الأزمة عن طريق الوساطة، ويمكن أن يكون ذلك بسبب تكفل السلطات المحلية بذلك.

• بالنسبة للبند 36-37-38-39-40-41 وبما أن أكثر هذه المنظمات لم تتدخل لتسوية هذه الأزمة عن طريق الوساطة، فلا يمكن الحكم على نجاح أو فشل هذه المنظمات في هذه العملية، ولا بمدى قبول أطراف الأزمة لهذه الوساطة من عدمه.

• بالنسبة للبند 42-43-44-45 نفس الشيء بما أن أكثر هذه المنظمات لم تتدخل لتسوية هذه الأزمة عن طريق الوساطة، فلا يمكن التطرق إلى وجود عراقيل من عدمها، ولا إلى قدرتها من التغلب على هذه العراقيل من عدمه.

• بالنسبة للبندين 46-47 رغم أن أكثر هذه المنظمات لم تمارس آلية الوساطة لتسوية هذه الأزمة، إلا أنها استعملت أدوات أخرى، هذه الأدوات لم تتمثل في آلية الصلح أو التوفيق.. ولكن يمكن أن تكون قد تمثلت في المقاربات التكافؤية والتعاونية (سياسة رايح-رايح).

• بالنسبة للبند 48-49-50-51 بما أن هذه المنظمات عملت على التدخل لحل أزمة غرداية 2013/2015، وحتبان لم تتدخل أغلبها عن طريق الوساطة، فإنها تدخلت باليات أخرى، فهي قد عملت على تحقيق التكافؤ وتطوير التعاون وتعميق العلاقة القائمة، وعلى تمكين أطراف الأزمة من جعلهم يكسبون سويا، كما أنها اقترحت مجموعة من الحلول والبدائل على أطراف الأزمة لإنهاء هذه الأزمة، وتعتبر هذه التدخلات من الأدوار التي يجب على هذه المنظمات القيام بها، ذلك أن لها الخيار في الآلية التي تساعد في التوصل إلى حل لهذه الأزمة، وهي ليست ملزمة بالية محددة المهم هو النتيجة التي تصل إليها عن طريق هذه الآلية.

• بالنسبة للبند 52-53-54 فإن هذه المنظمات لم تتمكن من تسوية هذه الأزمة إلا بعد تدخل السلطات، خاصة بعد أن عرفت هذه الأزمة تصعيدا عنيفا لا يمكن تهدئته إلا باستعمال القوة الشرعية، وهو ما يعني أن تسوية هذه الأزمة لم ينتج اتفاق رسمي بين أطراف الأزمة، وبالتالي فإن تدخل هذه المنظمات لم يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق، ولا إلى تسوية نهائية لهذه الأزمة.

• بالنسبة للبند 55-56-57-58 وبما أن هذه الأزمة لم تتم تسويتها إلا بعد تدخل السلطات المحلية فهذا يعني وجود عراقيل صعبت من الوصول إلى تسوية لهذه الأزمة، سواء تلك المرتبطة بأطراف الأزمة الراضين للتفاوض والتنازل عن مطالبهم، أو من طرف هذه المنظمات التي واجهت صعوبة الوصول إلى حلول وسط ترضي كل أطراف الأزمة، لان الأسباب التي أدت إليها أعمق من أن يتم حلها من طرف هذه المنظمات (استعمال العنف الدموي، الحرق...)، كما أن تزامن هذه الأزمة مع الانتخابات الرئاسية 2014 أدبالي استغلال هذه الأوضاع لتميرير العهدة الرابعة، وهو ما يعني إن هذه الأزمة اجتمعت عوامل متعددة سياسية، اجتماعية... صعبت من تسويتها في اقرب الآجال.

• بالنسبة للبند 59-60-61-62-63 وبما أن تسوية هذه الأزمة استغرق مدة طويلة فهذا يعني انه رغم جهود هذه المنظمات لتسوية هذه الأزمة والتي من بينها تحويل التوجه السلبي العنيف لأطراف الأزمة إلى التوجه الايجابي السلمي القابل للتعايش والحوار، وتعاونها مع السلطات المحلية وباقي المنظمات والفاعلين الآخرين لتسوية هذه الأزمة وهو ما ساهم في تهدئة الأوضاع، إلا انه و كما تطرقنا سابقا فانه لولا التدخل الشرعي بالقوة للسلطات لما تم تسوية هذه الأزمة.

### 3. تفسير نتائج البعد الثالث المتعلقة بتحويل الأزمة وبناء السلام:

• بالنسبة للبند 64-65-66-67-68-69 حسب رأياًغلبية العينة فإن دور هذه المنظمات لم ينتهي بمجرد تسوية الأزمة، بل تعدها إلى ما بعد ذلك حيث عملت المنظمة على تحويل الأزمة من العنف إلى السلم، وقد تجلى ذلك من خلال العمل على نشر ثقافة التسامح والسلم وزيادة الوعي وإزالة التوترات على مستوى سكان الولاية، وعلنا التزام أفراد المجتمع بالأخلاق الحسنة، والسلوك السلمي اتجاه النزاعات وإدارتها، وعلنتوثيق العلاقات الودية والتعاونيةبين أفراد المجتمع، وكذلك على تشجيع انخراط أطراف الأزمة تحت مظلة منظمات مشتركة، بالإضافةإلى ذلك فإن هذه المنظمات عملت على ممارسة نشاطاتها العادية التي من بينها مساعدة الفئات المهمشة على ضمان العيش الكريم لها، وبصفة عامة فإن كل هذه النشاطات تعتبر من بين الآليات التي تساهم في تحويل مسار الأزمة بعد تسويتها من السلم السلبي إلى السلم الايجابي على مستوى المجتمع ككل، وفي نفس الوقت يمهد لعملية بناء السلم، ويمكن تفسير ممارسة هذه المنظمات لمثل هذه النشاطات إلى اعتبار هذه الأخيرةأنها تقوم بأدوارها العادية، وفي نفس الوقت إلأنها تقوم بواجبها اتجاه مجتمعا.

• بالنسبة للبند 70-71-72 يعتبر الدعم المادي والمعنوي الذي تلقته هذه المنظمات من طرف السلطات والإدارات الرسمية لممارسة نشاطاتها التي تساهم في تحويل مسار هذه الأزمة من العنف إلى السلم لضمان عدم تجدد مستقبل غير كاف، خاصة مع العراقيل التي واجهتها المنظمة والتي منها عدم تجاوب السكان مع هذه النشاطات، خاصة في ظل الخسائر البشرية والمادية التي عرفوها ، ويمكن القول أن محدودية الدعم من طرف السلطات يعود إلى تهميش هذه الأخيرة إلى أهمية الدور الذي يمكن ان تمارسه هذه المنظمات لتحويل مسار الأزمة من السلم السلبي إلى السلم الايجابي، وكذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تعرفها البلاد ككل من فساد سياسي واقتصادي...، وفي نفس الوقت فإن عملية تحويل مسار هذه الأزمة هي عملية طويلة الأمد، تحتاج إلى العمل الطويل والمستمر للحصول على النتائج الايجابية المطلوبة.

● بالنسبة للبند 73-74-75-76 ورغم العراقيل التي واجهتها هذه المنظمات في عملية تحويل مسار هذه الأزمة فهي ترى أنها تمكنت لو بقدر معين من النجاح في هذه العملية، وهذا بفضل جهودها الخاصة وفي نفس الوقت التعاون مع باقي المنظمات في هذا الإطار، وكذلك التعاون ومرافقة السلطات لنشاطاتها في هذا المجال حتى ولو كان محدود، ويمكن تفسير ذلك إلان هذا النجاح تحقق بعد فترة لا بأس بها من الزمن، وهو يحتاج لمزيد من الجهد، ذلك أن هذه العملية كما تطرقنا سابقا تحتاج لفترة زمنية طويلة، والى التنسيق والتعاون مع كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال الرسمية وغير الرسمية.

● بالنسبة للبند 77-78-79 وبما أن الهدف من تحويل الأزمة هو بناء السلم الأهلي المستدام الذي يمكن من عدم تكرار هذه الأزمة مستقبلا، فإن هذه المنظمات عملت على تحقيق ذلك من خلال اعتماد دراسات علمية إستراتيجية وبتأطير كوادرها في هذا المجال، والى نشر ثقافة التعايش السلمي بين سكان الولاية عبر نشاطاتها المختلفة الثقافية والرياضية وتشجيع النشاطات المشتركة بين السكان...، وهو ما يعتبر تمهيدا لهذه العملية وتهيئة للظروف التي تساعد على نجاح هذه العملية، ويعود اهتمام هذه المنظمة بعملية بناء السلم الدائم إلى شعورها وتأكدها من أن التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة دون العمل على معالجة القضايا الأساسية المسببة لهذه الأزمة، وكذلك إلى القضايا التي يمكن أن تكون سببا لتجدها مستقبلا، لا يمكن اعتباره حل لهذه الأزمة.

● بالنسبة للبند 80-81-82 وتبعا لسعي هذه المنظمات لبناء السلم الدائم فقد عملت على تشجيع ودعم فكرة الانتشار الأمني، وعلى ترسيخ وتكريس مبدأ حكم القانون، مبدأ تعويض الخسائر المادية للمتضررين، وهو ما يعتبر من بين القضايا التي عملت هذه المنظمات على المطالبة بها لعلها أن التوصل إلى حل دائم لهذه الأزمة لا يمكن ان يتحقق إلا بالاهتمام بهذه القضايا ولفت الانتباه إليها.

● بالنسبة للبندين 83-84 وفي نفس السياق لبناء السلم المستدام نجد أن هذه المنظمات طالبت السلطات المحلية بخلق استثمار اقتصادي حقيقي في المنطقة، والى الاهتمام بالفئات المهمشة ومحاولة إدماجها في المجتمع، وهو كما تطرقنا سابقا أن اهتمام هذه المنظمات يمثل هذه القضايا يعود إلأهميتها لتحقيق السلم المستدام، فبدون تنمية مستدامة في الولاية تكون بدايتها بالعمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في الولاية، وبدون العمل على إدماج كل فئات المجتمع فيما يخدم المصلحة والوحدة الوطنية، دون تهميش لأي فئة خاصة منها الفئات المستضعفة لا يمكن أن يكون هناك بناء لسلم الدائم.

● بالنسبة للبند 85-86-87-88-89 فإن هذه المنظمات وفي سعيها لبناء السلم المستدام علمت انه لا يمكنها ذلك إلا من خلال التعاون والتنسيق مع باقي المنظمات العاملة في هذا المجال، وكذلك مع السلطات والإدارات المحلية والقطاع الخاص، كما أنها عملت على أن تشمل عملية البناء هذه كل ولاية غرداية دون استثناء لأي منطقة منها، وهي في سبيل ذلك عملت على توفير الإمكانيات المتاحة لها قدر الإمكان، وهو أمر طبيعي ذلك ان نجاح عملية بناء السلم الأهلي المستدام لا يكون إلا بتضافر جهود الجميع.

#### 4. تفسير نتائج البعد الرابع المتعلقة بالآراء والاقتراحات:

● فيما يخص رأي العينة من تمكن المنظمات من المساهمة في حل أزمة غرداية من عدمه فإن الأغلبية تؤيد ذلك، وقد حاولت أن تبرز النقاط الأساسية التي عملت عليها هذه المنظمات للمساهمة في حل أزمة غرداية 2013/2015، وفي نفس الوقت تشير إلى أن هذه المنظمات كان لها دور في حل هذه الأزمة ليس بضرورة أن يكون مباشر، ولكن يمكن أن يكون من خلال نشاطاتها التوعوية والتضامنية...، وهو ما يجب أن تكون عليه هذه المنظمات.

أما الذين أجابوا بالنفي فحسب رأيهم أنها لم تتمكن من ذلك لان الأزمة عميقة وهي تتطلب تدخل الجهات الرسمية لحلها وهو الواقع، لان حل هذه الأزمة لم تكن لتحل لولا تدخل السلطات الرسمية التي لها حق الردع واستعمال القوة. أما فيما يخص الفئة المحايدة فهي الفئة التي لا تريد أن تبدي رأيها لان المهم عندها هو أنها حاولت المساهمة في حل هذه الأزمة وبذلت جهدها لأجل ذلك.

• فيما يخص أهم الاقتراحات التي قدمتها العينة فيما يخص رأيها لتفعيل دور المنظمات في حل الأزمات والنزاعات على المستوى الوطني ككل فإن عدد أفراد العينة الذين حاولوا تقديم اقتراحات لتفعيل دور المنظمات في حل الأزمات والنزاعات على المستوى الوطني هو عدد لا بأس به مما يدل على أن المنظمات غير الحكومية تسعى لان يكون لها دور بارز في حل الأزمات والنزاعات على المستوى هذه الولاية أو على المستوى الوطني ككل.

### المطلب الثالث: مخرجات تحليل وتفسير النتائج

ان اهم المخرجات التي تم التوصل اليها من خلال تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها في اطار الدراسة الميدانية

هي:

• رغم علم جميع المنظمات غير الحكومية بولاية غرداية بأحداث أزمة غرداية 2013/2015، ورغم اتقادهم على أنها أسباب هذه الأزمة هي تربية أخلاقية، إلا أن بعضهم يرى بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك أسباب اقتصادية ومنهم من يرى أن هناك أسباب اجتماعية (مع عدم اهمال الاسباب السياسية التي لم يتم التطرق اليها ذلك ان الهدف من هذه الدراسة التركيز على دور المنظمات غير الحكومية في حل هذه الازمة).

• المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية ليس لها علم بأهمية نظام الإنذار المبكر لمنع الوقائي للازمات والنزاعات، وهي وبالتالي لم تولي اهتمام لهذا الأمر.

• عدم اتخاذ السلطات المحلية للإجراءات اللازمة في الوقت المناسب أدى إلى حدوث هذه الأزمة وتطورها العنيف. عملت هذه المنظمات على المنع الوقائي لهذه الأزمة من خلال آلياتها التي تتمثل غالبا في تشجيع الحوار السلمي ومعالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية، وفي المساهمة في التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية، وفي تمكين كل فئات المجتمع خاصة المهمشة والمحرومة منها من حقوقها، وفي تحفيز الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية للمساعدة في استقرار المواقف المتوترة...

• عدم نجاح آليات هذه المنظمات من المنع الوقائي لهذه الأزمة يعود إلى عدم إلمام هذه المنظمات بكل الآليات التي تساعدها من منع حدوث هذه الأزمة، والتي من بينها نظام الإنذار المبكر، وكذلك إلى عدم استجابة السلطات المحلية في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة لهذه الآليات.

• عملت هذه المنظمات على تقريب وجهات النظر لأطراف الأزمة من خلال الحوار وتنظيم ورشات العمل...، إلا أنها لم تعمل على تدريب هذه الأطراف على الطرق التي تساعدهم على حل الخلافات الناشبة بينهم بالطرق السلمية والعلمية.

• في إطار جهودها لتسوية هذه الأزمة واجهت هذه المنظمات عراقيل منها صعوبة معالجة المعتقدات والقيم والأفكار والسلوكيات والعلاقات المبنية على العنف وعدم تقبل الآخر بين أطراف الأزمة، وجود اختلاف في المصالح والنفوذ والسلطة بين هذه الأطراف، وحوود عراقيل إدارية...

• عدم وجود التأطير الجيد لهذه المنظمات، وعدم التعاون والتكامل مع السلطات المحلية من بين الأسباب التي أدت

إلى استمرار الأزمة من 2013-2015.

- لم تتدخل هذه المنظمات لتسوية هذه الأزمة عن طريق الوساطة، ويمكن أن يكون ذلك بسبب تكفل السلطات المحلية بذلك، لأنها حاولت التدخل لتسوية هذه الأزمة باليات أخرى مثل المقاربات التكافؤية والتعاونية (سياسة رايح-رايح) وهذا نظرا لقدرتها التأثير على أطراف الأزمة بحكم قربها وعلاقتها الجيدة معهم.
- لم تتمكن هذه المنظمات من تسوية هذه الأزمة إلا بعد تدخل السلطات، خاصة بعد أن عرفت هذه الأزمة تصعيدا عنيفا لا يمكن تهدئته إلا باستعمال القوة الشرعية، وهو ما ذهبت اليه دراسة مصطفى لصطب المعنونية ب إستراتيجية الاتصال الجوّاري في معالجة الأزمات دراسة وصفية تحليلية لأزمة أحداث غرداية نموذجا- من ان الجيش هو من أنهى الأحداث في غرداية وأوقف إراقة الدماء .
- بما أن هذه الأزمة لم تتم تسويتها إلا بعد تدخل السلطات المحلية فهذا يعني وجود عراقيل صعبت من الوصول إلى تسوية لهذه الأزمة، سواء تلك المرتبطة بأطراف الأزمة الراضين للتفاوض والتنازل عن مطالبهم، أو من طرف هذه المنظمات التي واجهت صعوبة الوصول إلى حلول وسط ترضي كل هذه الأطراف.
- تزامن هذه الأزمة مع الانتخابات الرئاسية 2014 أدى إلى استغلال هذه الأوضاع لتمرير العهدة الرابعة، وهو ما يعني أن هذه الأزمة اجتمعت عوامل متعددة سياسية، اجتماعية...صعبت من تسويتها في اقرب الآجال.
- رغم جهود هذه المنظمات لتسوية هذه الأزمة والتي من بينها تحويل التوجه السلبي لأطراف الأزمة إلى التوجه الايجابي السلمي القابل للتعايش والحوار، وتعاونها مع السلطات المحلية وباقي المنظمات والفاعلين الآخرين لتسوية هذه الأزمة، إلا انه وكما تطرقنا سابقا فانه لولا التدخل الشرعي بالقوة للسلطات لما تم تسوية هذه الأزمة، وهو ما توصلت اليه دراسة مصطفى لصطب المعنونية ب إستراتيجية الاتصال الجوّاري في معالجة الأزمات دراسة وصفية تحليلية لأزمة أحداث غرداية نموذجا- من ان الاتصال الجوّاري وهو احد ادوات ادارة الازمة ساهم في التقليل من حدة الأحداث لا أكثر، والسبب أنه لم يكن ممنهجا مخططا له في إطار إستراتيجية تراعي الزمان والمكان والأفعال والمعنيين.
- دور هذه المنظمات لم ينتهي بمجرد تسوية الأزمة، بل تعداه إلى ما بعد ذلك حيث عملت المنظمة على تحويل هذه الأزمة من العنف إلى السلم من خلال العمل على نشر ثقافة التسامح والسلم وزيادة الوعي وإزالة التوترات على مستوى سكان الولاية.
- الدعم المادي والمعنوي الذي تلقتته هذه المنظمات من طرف السلطات والإدارات الرسمية لممارسة نشاطاتها التي تساهم به من تحويل مسار هذه الأزمة من العنف إلى السلم لضمان عدم تجدد مستقبلها غير كاف، خاصة مع العراقيل التي واجهتها هذه المنظمات والتي منها عدم تجاوب السكان مع هذه النشاطات، خاصة في ظل الخسائر البشرية والمادية التي عرفوها..
- رغم العراقيل التي واجهتها هذه المنظمات في عملية تحويل مسار هذه الأزمة فهي ترى أنها تمكنت لو بقدر معين من النجاح في هذه العملية، وهذا بفضل جهودها الخاصة وفي نفس الوقت التعاون مع باقي المنظمات في هذا الإطار، ومرافقة السلطات لنشاطاتها في هذا المجال.
- هذه المنظمات عملت على تحقيق بناء السلم الأهلي الدائم من خلال اعتماد دراسات علمية إستراتيجية وبتأطير كوادرها في هذا المجال، وإلى نشر ثقافة التعايش السلمي بين سكان الولاية عبر نشاطاتها المختلفة الثقافية والرياضية وتشجيع النشاطات المشتركة بين السكان، وفي نفس المجال عملت على تشجيع ودعم فكرة الانتشار الأمني، وعلى ترسيخ وتكريس مبدأ حكم القانون، مبدأ تعويض الخسائر المادية للمتضررين، خلق استثمار اقتصادي حقيقي في المنطقة، وإلى الاهتمام بالفئات المهمشة ومحاولة إدماجها في المجتمع..

• وفي سعيها لبناء السلم المستدام عملت على تحقيق ذلك من خلال التعاون والتنسيق مع باقي المنظمات العاملة في هذا المجال، وكذلك مع السلطات والإدارات المحلية والقطاع الخاص، كما أنها عملت على أن تشمل عملية البناء هذه كل ولاية غرداية دون استثناء.

### المطلب الرابع: سيناريوهات ما بعد أزمة غرداية 2013/2015

تعتمد الدراسات السياسية وضع سيناريوهات استشرافية لمحاولة التنبؤ بتطور الظاهرة السياسية مستقبلا، وذلك تبعا للمعطيات والمتغيرات المتواجدة عليها حاليا، والهدف من هذه الدراسات الاستشرافية هو محاولة التحكم في هذه الظاهرة من خلال العمل قدر الإمكان التحكم في هذه العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التطور السلبي لهذه الظاهرة، والعمل على تحفيز العوامل التي تساعد على التطور الايجابي لهذه الظاهرة مستقبلا، وتبقى هذه الدراسات تقديرية ذلك أن الظواهر السياسية يصعب التحكم بها وتطوراتها المستقبلية.

وبالنسبة لحالة أزمة غرداية 2013/2015 فيمكن القول أن هناك بعض المتغيرات السياسية التي عرفتها البلاد والتي يمكن أن يكون لها تأثير على التطور المستقبلي لهذه الأزمة وهي الحراك الشعبي الذي عرفته البلاد فيفري 2019 ما نتج عنه من تغيير للنظام السياسي القائم، الوضعية الأمنية في الولاية، محاكمة المتسببين في هذا الفساد السياسي والاقتصادي... الذي عرفته البلاد سواء من الحكومة أو رجال الأعمال... في عهد النظام السابق، العهدة الرابعة والانتخابات الرئاسية 2014، زيادة الوعي الاجتماعي والحس الوطني في الولاية (تغليب المصلحة العامة)، دور الفواعل غير الرسمية التي من بينها المنظمات غير الحكومية.

وبناء على هذه المتغيرات يمكن وضع السيناريوهات التالية:

#### 1. السيناريو الإيجابي أو الخطي (بقاء الوضع على ما هو عليه):

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار بقاء الوضع في ولاية غرداية على ما كانت عليه في وقت الأزمة 2013/2015 مستقبلا، وهذا غير ممكن لأنه قد تمت تسوية الأزمة، وعرفت هذه الولاية الهدوء وعودة الحياة الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل هذه الأزمة، لكن السؤال هو هل يمكن أن تجدد مثل هذه الأزمات مستقبلا؟.

#### 2. الاتجاه الإصلاحي:

هذا السيناريو يركز على حدوث تغييرات وأحداث تؤثر على التوجه الايجابي لهذه الأزمة مستقبلا، أي إلى عدم تجددتها أو عدم وجود تصعيد للعنف الدموي والمادي في المستقبل، فإذا ما عرفنا أن الجزائر عرفت حراكا شعبيا فيفري 2019 كانت نتيجته دستور جديد ومؤسسات جديدة أي تغيير للنظام السياسي البائد وولادة نظام سياسي جديد وعد ببناء الجزائر الجديدة التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة على مستواها.

كما أن الدستور الأخير وضع حد للعهدات الرئاسية المتتالية مما يغلق الباب أمام استغلال النفوذ والسلطة والقوة لضمان تجدد العهدة الرئاسية، وكذلك إلى الوضعية الأمنية التي عرفتها الولاية حيث تم تنصيب كاميرات المراقبة في جميع نواحي الولاية، وكذلك إلى المحاكمة المتسببين في هذا الفساد السياسي والاقتصادي... الذي عرفته البلاد سواء من الحكومة أو رجال الأعمال... في عهد النظام السابق، وكذلك إلى زيادة الوعي الاجتماعي والحس الوطني في الولاية (تغليب المصلحة العامة)، والاعتقاد الجازم بان مثل هذه الأزمات العنيفة والدموية ما بين أهالي الولاية لا تخدم احد، ولا ينتج عنها إلا الخراب واللاستقرار امني والتدهور التنموي في جميع المجالات... وهو الدور الذي يجب ان تمارسه المنظمات غير الحكومية، فان كل هذه العوامل تساعد على خلق الاستقرار الأمني والاجتماعي في الولاية ، وهو ما يساعد على عدم تجدد مثل هذه الأزمات العنيفة في المستقبل.

### 3. السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي):

هذا السيناريو يركز على حدوث تحولات جذرية عميقة يؤدي إلى التطور السلبي لهذه الأزمة مستقبلا ، أي إلى إمكانية تجدد مثل هذه الأزمة مستقبلا وبدرجة العنف التي عرفتھا، ويكون هذا في حالة عدم التزام النظام السياسي الجديد بتعهداتها من تحقيق للعدالة، محاربة الفساد وتحقيق التنمية المحلية والوطنية المستدامة...، غياب دور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين لبناء السلم الأهلي المستدام في الولاية منهم المنظمات غير الحكومية، وجود بعض من أطراف الأزمة الذين يعملون على نشر الحقد والكراهية ما بين سكان الولاية...

**خلاصة الفصل الرابع:**

بعد القيام بعملية تحليل وتفسير النتائج، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:  
إن المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية وفيما يخص دورها في حل أزمة غرداية 2013/2015 تعتبر من الفاعلين غير الرسميين الذين كان لهم مساهمة في ذلك، لكن يبقى دورها محدودا حيث برز دورها في المنع الوقائي لهذه الأزمة رغم أنها لم توفق في ذلك ، كما أن مساهمتها في تسوية هذه الأزمة لم تكن ذات اثر كبير، ويبقى دورها في تحويل هذه الأزمة والعمل على بناء السلم المستدام من ابرز أدوارها، وهو يعتبر دور مستمر ونتائجه لا تظهر إلا بمرور الزمن.

التخاتمة

## الخاتمة

إن التطرق إلى موضوع النزاعات الأهلية ومحاولة تحليل الأسباب التي أدت إليها والبحث عن الحلول التي تساعد على حلها، ليس لان النزاعات الأهلية تعتبر ظاهرة غير صحية في المجتمع، بل بالعكس فهذه النزاعات هي ظاهرة طبيعية في المجتمعات تعبر عن الاختلافات الموجودة في أي مجتمع، والتي يجب التعامل معها بطرق سلمية وودية يسود فيها احترام الجميع، وعدم تهيش أو حرمان أي طرف حقوقه، إلا أن الخوف من هذه النزاعات هو تطورها إلى نزاعات دموية أو حروب أهلية تكون فيها كل الأطراف خاسرة، وأول ما تخلفه هو الخسائر البشرية والمادية في الأرواح والممتلكات، وعدم الاستقرار الأمني ومنه الاجتماعي والاقتصادي...، ويمكن أن تؤدي حتى إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لهذه المجتمعات أي فقدان الاستقلالية السيادية في تسيير شؤونها وتدبير أمورها، وهو ما يجعلها دول ناقصة السيادة ويمكن القول حتى أنها مستعمرة.

إن الخوف من الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه النزاعات الأهلية هو الأمر الذي يستدعي العمل على إيجاد حلول لهذه النزاعات تعمل على إنهاؤها والحرص على التقليل من إمكانية تجديدها مرة أخرى قدر الإمكان، وهذا من خلال العمل على معالجة الأسباب الأساسية التي أدت إلى هذه النزاعات أي المعالجة الجذرية لها، وهو ما يكون عن طريق تدخل أطراف خارجية رسمية أو غير رسمية تكون على دراية بهذه النزاعات، وفي نفس الوقت تحظى بمكانة طيبة لدى جميع أطراف النزاع، وتمتلك من المؤهلات والإمكانيات ما يساعدها على القيام بدورها هذا على أكمل وجه، وفي هذا الصدد نجد ان المنظمات غير الحكومية من بين الأطراف غير الرسمية التي تكون لها الأسبقية في هذا الإطار، وهذا بحكم تواجدها في بيئة النزاعات وبالتالي قريبا من أطراف النزاع وتواصلها المستمر معهم، وكذلك لإمكانية إحاطتها بالأسباب التي أدت إلى هذه النزاعات.

وهو الأمر الذي يجعل الدول تولي أهمية لدور هذه المنظمات في خلق الأمن الإنساني على مستواها، وبالتالي إيجاد الاستقرار والاستمرارية لهذه الدول، والجزائر كغيرها من الدول عملت على إيلاء أهمية بهذه المنظمات من حيث سن القوانين التي تنظم عملها والهيئات التي تشرف على رقابتها، ويبقى الحكم على الدور الفعال الذي تمارسه هذه المنظمات في البلاد من خلال التقارير والدراسات الأكاديمية التي تعنى بذلك، وفيما يخص الدور الذي تمارسه هذه المنظمات على مستوى حل النزاعات الأهلية والأزمات في الجزائر فإن اشد أزمة أو نزاع أهلي عرفته الجزائر هو إبان العشرية السوداء التي خلفت عدم استقرار امني وسياسي في البلاد بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية، ويبقى دور هذه المنظمات في حل مثل هذه النزاعات أو الأزمات سواء في العشرية السوداء أو غيرها من الأزمات يتطلب دراسات وأبحاث ميدانية في هذا المجال.

وبما أن موضوع هذه الدراسة هو دور هذه المنظمات في حل الأزمة الأخيرة 2013/2015 التي عرفتها ولاية غرداية، فإن هذه الولاية تتميز بخصوصية خاصة باعتبارها موطن لشريحتين من السكان يجمعهما الدين الواحد والوطن المشترك، لكنهما يتمايزان من حيث الانتماء العرقي والمذهبي، جعل منها ورقة يمكن استعمالها لتحقيق أجدات تخدم جهات معينة سواء محلية وطنية، وحتى أجنبية تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني للبلاد، فمن خلال البحث عن الأسباب التي أدت إلى الأزمات التي عرفتها هذه الولاية قبل هذه الأزمة نجد أن هذه الأسباب تكون بسبب نزاع على ملكية الأراضي أو العقار أو النتائج التي تفرزها الانتخابات.. وهي نزاعات يمكن أن تعرفها أي ولاية، إلا أن غياب دور السلطة أو تدخلها المتأخر لتهدئة الأوضاع في الوقت المناسب يجعل من هذه الأسباب عوامل يمكن أن تؤدي إلى العنف الدموي، وهو ما حدث في ولاية غرداية خاصة بالنسبة للأزمة الأخيرة 2013-2015.

وفيما يخص دور هذه المنظمات في حل الأزمة الأخيرة 2013-2015 التي عرفتها ولاية غرداية فقد حاولت هذه الدراسة تقييم دور المنظمات غير الحكومية في حل الأزمة التي عرفتها ولاية غرداية 2013-2015 وبعد إجراء الدراسة الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع، وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول:

### 1. بالنسبة للإشكالية التي تم طرحها فيمكن الإجابة عليها كالتالي:

يعتبر دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الأهلية دور أساسي، وهو يختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل حل النزاع الأهلي، وهي تمارس ذلك من خلال آلياتها وأدواتها ومقارباتها المتعددة خلال كل هذه المراحل، والتي من بينها آلية الوساطة التي تمارسها عند تسوية هذه النزاعات، ومنه فهذه الآلية تساعد في تسوية النزاعات الأهلية وليس في حل هذه النزاعات.

وفيما يخص دور المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في حل أزمة غرداية 2013/2015 فهو دور ثانوي، لأنه لولا تدخل الجهات الرسمية والأمنية لما أمكن التحكم في هذه الأزمة ومن ثم تسويتها، كما أن دورها في باقي مراحل حل هذه الأزمة لتحقيق المنع الوقائي وذلك قبل حدوث هذه الأزمة يعتبر معدوم خاصة فيما يخص نظام الإنذار المبكر، ودون المستوى فيما يخص المنع الوقائي لهذه الأزمة لأنها لم تتمكن من منع التصعيد العنيف لها، أما دورها فيما يخص المنع الهيكلي لها والذي يمكن من تحقيق الاستقرار وبناء السلم الأهلي المستدام فهو دور لا بأس به، وهو يحتاج لمزيد من الجهد والتأطير في هذا المجال.

ويمكن القول أن من أهم الأسباب التي أدت إلى نقص فعالية دور المنظمات غير الحكومية في حل أزمة غرداية 2013/2015 هو صعوبة التحكم في هذه الأزمة من طرف هذه المنظمات غير الحكومية (رغم انه لا يمكن إهمال تقصير هذه المنظمات خاصة فيما يخص فعالية الأداء والعمل على التكوين والتثقيف فيما يخص مجال حل النزاعات والأزمات الأهلية) أو غيرها من الفاعلين غير الرسميين في هذا المجال ذلك أن أزمة غرداية الأخيرة ليست أزمة جديدة بل هي نتاج تراكم للزمات السابقة، وفي نفس الوقت نتيجة عوامل أدت إلى تصعيدها، وهي في الأساس الفساد السياسي والاقتصادي الذي نخر النظام السياسي والإداري في البلاد، بالإضافة إلى غياب السلطة الرديعية والرقابية وتقشي العنصرية والجهوية على حساب المصلحة الوطنية.

### 2. حسب الأبعاد التي تم اعتمادها في البحث فإنه بالنسبة:

1. **البعد الأول المتعلق بالدبلوماسية الوقائية:** بالنسبة للشق الأول من بعد الدبلوماسية الوقائية وهو نظام الإنذار المبكر فغالبية المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية ليست على دراية بهذا النظام، وبالتالي لم يتم اعتماده في هذه لزمة، أما فيما يتعلق بالمنع الوقائي لهذه الأزمة لتقادي وقوعها فقد عملت على تحقيق ذلك من خلال آلياتها المختلفة.

2. **البعد الثاني المتعلق بإدارة الأزمة وصنع السلام:** بالنسبة للشق الأول من بعد إدارة الأزمة وصنع السلام وهو إدارة الأزمة فإن المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية قد كان لها دور في إدارة هذه الأزمة بغية التحكم بها من خلال العمل على تغيير الفئاعات والأفكار العدائية لأطراف الأزمة إلى أفكار ومعتقدات سلمية تعاونية، أما فيما يخص الشق الثاني من هذا البعد وهو تسوية الأزمة وصنع السلام فإن هذه المنظمات لم تتمكن من المساهمة المباشرة عن طريق الوساطة. للوصول إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة، إلا أنها حاولت تقديم المساعدة غير المباشرة من خلال الاستعانة بمقاربات تكافئية وتعاونية تجعل جميع الأطراف تكسب.

3. **البعد الثالث المتعلق بتحويل الأزمة وبناء السلام:** بالنسبة للشق الأول المتعلق بتحويل الأزمة من السلم السلبي إلى السلم الإيجابي، فقد كان لهذه المنظمات دور في تحقيق ذلك من خلال العمل على نشر ثقافة التعاون والتعايش

السلمي في المجتمع ونبذ قيم العداة والكراهية، وفيما يخص الشق الثاني المتعلق ببناء السلم الأهلي المستدام فهذه المنظمات عملت على تحقيق ذلك من خلال المساهمة في إعادة الاعمار الأمني والمجتمعي في هذه الولاية، وهي عملية مستمرة ونتائج نجاحها أو فشلها لا تكون الا بمرور الزمن (نتائج بعيدة المدى).

### 3. فيما يخص الفرضية الرئيسية المطروحة والتي هي:

لم تتمكن المنظمات غير الحكومية من المساهمة في حل أزمة غرداية 2015/2013 سواء قبل بداية الازمة او اثناء تسويتها او حتى بعد ائنتهاء هذه الازمة.

فمن خلال الدراسة وتحليل النتائج تبين أن هذه الفرضية غير صادقة ذلك أن المنظمات غير الحكومية حتى وان لم تتمكن من المساعدة في الوصول إلى تسوية لأزمة غرداية الأخيرة 2015/2013 وذلك لصعوبة التحكم في هذه الأزمة نتيجة عوامل خارجة عن إرادتها، فهي قد حاولت المساعدة في المنع الوقائي لهذه الأزمة رغم تقصيرها في ذلك، وكذلك في تحويل الأزمة لبناء السلم الأهلي وهو الدور الذي يعتبر فعال ويحتاج لمزيد من الجهود لتحقيق نتائج مستقبلية ايجابية.

### 4. الفرضيات الفرعية: والمتمثلة في كل من:

- تساهم المنظمات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني) في حل النزاعات المجتمعية والأهلية من خلال آلياتها ومقارباتها المتعددة التي تمكنها من ذلك في كل مراحلها والتي من بينها الوساطة التي تساعد في تسوية النزاع وليس في حله، هذه الفرضية صادقة فالمنظمات غير الحكومية تساهم في حل النزاعات الاهلية من خلال آلياتها ومقارباتها المتعددة، وآلية الوساطة هي آلية تمكن من التدخل لتسوية النزاعات الأهلية أو الأزمات، لكن لا يمكن لها أن تساعد في تحقيق تحويل هذه النزاعات أو الأزمات ومن ثم بناء السلم المستدام،
- لم تتمكن المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية من المساهمة في عملية الدبلوماسية الوقائية خلال أزمة غرداية 2015/2013 لعدم استعمالها للآليات التي تساعد على تفعيل نظام الإنذار المبكر وبالتالي المنع الوقائي لهذه الأزمة قبل حدوثها، ومن خلال الدراسة وتحليل النتائج تبين أن هذه الفرضية صادقة ذلك أن نظام الإنذار المبكر هو الآلية الأهم في تفعيل الدبلوماسية الوقائية للنزاعات الأهلية والأزمات، وبما أن هذه المنظمات لم تعتمد هذا النظام فهي بالتالي لم تساهم في العملية الوقائية لهذه الأزمة..
- حققت المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية نجاحا ملموسا في إدارة أزمة غرداية 2015/2013، كما أنها ساهمت في التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة من خلال آلية الوساطة خاصة، بالإضافة إلى مقارباتها المتعددة التي ساعدتها على صنع السلام، وهذا من خلال تعاونها مع السلطات المحلية، من خلال الدراسة وتحليل النتائج تبين أن هذه الفرضية غير صادقة، ذلك أن هذه الأزمة عرفت تصعيد عنيف ولم يتمكن من تسويتها إلا بعد التدخل الأمني للسلطات، وهو ما يعني أن هذه المنظمات لم تتمكن من المساهمة في تحقيق تسوية سلمية لهذه الأزمة.
- لم تتمكن المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية من تحقيق تحويل لازمة غرداية الأخيرة 2015/2013 من العنف إلى السلم وبالتالي عدم قدرتها على بناء السلم المستدام، من خلال الدراسة وتحليل النتائج تبين أن هذه الفرضية غير صادقة، حيث نجد أن هذه المنظمات تعمل على المساهمة في عملية المنع الوقائي الهيكلي لهذه الأزمة بعد تسويتها، وهذا من خلال الأدوات والوسائل المتاحة لها سواء كانت مقاربات أمنية أو اجتماعية أو سياسية...

### 5. التوصيات:

بعد أن حاولت هذه الدراسة الإلمام بموضوع دور المنظمات غير الحكومية في جهود الوساطة وحل النزاعات الأهلية دراسة حالة أزمة غرداية، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية التي نرجو أن تأخذ بعين الاعتبار وهي:

• توسيع الدراسة لتشمل دور المنظمات غير الحكومية خارج الولاية في حل أزمة غرداية 2013-2015، وكذلك دور الأحزاب السياسية والنخب في حل هذه الأزمة، حتى يتسنى إيجاد السبل الكفيلة بتفعيل دور هذه الفواعل في حل الأزمات والنزاعات الأهلية على المستوى الوطني.

• تكثيف إعداد بحوث أكاديمية حول أزمة غرداية 2013-2015 خاصة فيما يتعلق بأسباب هذه الأزمة لان معرفة السبب يؤدي إلى المعالجة الصحيحة لهذه الأزمة ولغيرها من الأزمات المشابهة لها ( نموذج يمكن أن يحتذى به).

• بما أن المراجع العلمية المتعلقة بدور المنظمات غير الحكومية في حل الأزمات والنزاعات الأهلية في الجزائر قليلة، فهذا يتطلب العمل على إعداد بحوث ودراسات أكاديمية فيما يخص دور المنظمات غير الحكومية في الجزائر في حل الأزمات والنزاعات الأهلية التي عرفت البلاد، ومحاولة تحليل هذا الدور للوقوف على إيجابيات وسلبيات هذا الدور بهدف معالجة النقائص، وتعزيز دورها في هذا المجال.

• العمل على تدريب وتكوين المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني في مجال حل النزاعات الأهلية، من خلال تأطيرها في دورات تدريبية وحلقات نقاشية في هذا المجال تشرف عليها المؤسسات الجامعية أو المراكز المختصة في هذا المجال.

• تشجيع المنظمات غير الحكومية على نشر الثقافة الأخلاقية، الوطنية، الاجتماعية والسياسية وسياسة الترشيد... خاصة فئة الشباب لأنها هي المستقبل، وهذا بهدف إيجاد مجتمع موحد تجمعها الهوية الإسلامية الوطنية، ويسعى كل أطرافه لبناء وطنه والنهوض به في كل الميادين كل حسب إمكانياته ومؤهلاته، لان هذا الدور يعتبر من الأدوار الأساسية لهذه المنظمات في بيئتها.

• دعم السلطات لهذه المنظمات بكل الوسائل المادية والبشرية والثقافية لنشر الوعي والتحسيس بأهمية الوحدة الوطنية وقيمة الحوار لحل النزاعات بالطرق السلمية والقانونية، وتكرس ثقافة الحوار والسلم وترسيخها بين فئات المجتمع وجعلها قيمة تربوية يربى عليها الناشئة.

• تدخل السلطات لتوعية الناشطين في المجتمع المدني بأهمية إنشاء والانخراط في الجمعيات من مختلف التخصصات والمجالات من بيئية، صحية، حماية المستهلك، نسوية وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة... ومساعدتهم على الانخراط في المجتمع، لتمكينهم من الاستفادة من حقوقهم وأداء واجباتهم، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية ومنه الاستقرار المجتمعي والامن.

• التكامل والتعاون بين كل المنظمات المختلفة والمتنوعة والالتفاف حول مبدأ الوحدة الوطنية والمصير المشترك وكذا تفعيل مبدأ أن الاختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.

• وضع برامج للحوار والتقريب العميق والمستمر بين جميع سكان الولاية، والمبني على مراحل وأهداف قصيرة المدى أو بعيدة، مع اعتماد الشفافية في طرح قضايا الأزمات والنزاعات مهما كانت أسبابها أو طبيعة الأطراف المرتبطة بها.

• تفعيل دور المنظمات غير الحكومية من طرف السلطات كفاعل رئيسي في حل الأزمات والنزاعات وذلك من خلال تمكينه من تقديم استشارات ومبادرات فيما كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل دور هذه المنظمات في هذا المجال، والاحذ بعين الاعتبار للمعلومات والاقتراحات التي تتقدم بها هذه المنظمات فيما يخدم الدبلوماسية الوقائية لمثل هذه الازمات قبل حدوثها او بعد تسويتها.

قائمة المراجع

**LES REFERENCES**

قائمة المراجع

- بالعربية:

الكتب:

1. إبراهيم الخزندار سامي ، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
2. أبو عباده سعيد، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، الأردن: دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009.
3. ادوارد مايكل، المجتمع المدني النظرية والممارسة ،، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015..
4. احمد عبد الغفار محمد ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية- الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الجزء الأول- مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر ، الجزائر: دار هومة، 2004.
5. (---) (---)، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثاني النظم الوقائية وغير الحكومية، الجزائر: دار هومة، 2004.
6. (---) (---)، فض المنازعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام الجزء الثالث التدابير الوقائية مع دراسة حالة رواندا، الجزائر: دار هومة، 2004.
7. احمد فخر منيرة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1995.
8. احمد مرسي هاشم حامد، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع الدولي العربي الاسرائيلي، مصر: مكتبة مدبولي، 1984.
9. الريبور لويز، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع لجان الحقيقة، الولايات المتحدة الأمريكية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2006.
10. وزارة الثقافة، ولاية غرداية التراث المادي وغير المادي، الجزائر: ديوان حماية وادي ميزاب و ترقيته، دون ذكر سنة النشر.
11. الجربا عبد العزيز (وآخرون)، غضب من فيض تجارب ميدانية في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام، لبنان: المنتدى الإقليمي للميسرين، 2017.
12. الزكري ياسين ، دليل الصحافة الحساسة للنزاعات دليل معرفي للصحفيين اليمنيين ، اليمن: مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2019.
13. المختار محمد المامي محمد، المذهب المالكي -مدارسه مؤلفاته- خصائصه وسماته، الإمارات العربية المتحدة: مركز للتراث والتاريخ، 2002.
14. الفريق اللبناني لتحويل النزاعات ومنظمة شركاء من اجل التغيير الديمقراطي الدولية، كتيب المصالحات وحل النزاعات المجتمعية في شمال لبنان، الاتحاد الأوروبي والسفارة الهولندية بلبنان، جويلية 2014.
15. الخيون رشيد، مذهب المعتزلة من الكلام الى الفلسفة نشأته وأصوله ومقالاته في الوجود، المملكة العربية السعودية: مدارك للنشر، ط3، 2015.

16. إم سرياكوسا جوزيف، الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا، (ترجمة): كوثر محمود محمد، مصر: مؤسسة هندواوي للتعليم والثقافة، 2015.
17. ام هانيمكي يوسي، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا، (ترجمة): محمد فتحي خضر، المملكة المتحدة: مؤسسة هندواوي سي أي سي، 2017.
18. اشي عيساتا ، الاستثمار في السلم والوقاية من العنف منطقة الساحل-الصحراء: الحوارات الإقليمية، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد السلام الدولي، سبتمبر 2018.
19. بايندر افليس هيلاري، دليل المنظمات غير الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية: مكتب برامج الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية، إصدار عام 2012.
20. بول ليدراخ جون، الإعداد للسلام: تحويل النزاعات عبر الثقافات، (ترجمة): نور غازي، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2020.
21. بومنجل خالد والمهدي فاروق محيب الرحمان، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية والأمريكية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
22. ببن بكير الحاج سعيد يوسف، تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط4، الجزائر: المطبعة العربية، 2017.
23. بن سعيد اعوشت بكير، دراسات إسلامية في الأصول الاباضية، مصر: دار التضامن للطباعة، ط3، 1988.
24. بن سعيد الاعوش بكير، وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية دينا، تاريخيا، اجتماعيا، الجزائر (غرداية): المطبعة العربية، 1991.
25. بوعشة محمد، إدارة النزاعات الدولية في الألفية الثالثة بين التخطيط و الفوضى، الجزائر: سما للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 2009.
26. بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، قطر: المركز دراسات العربي للأبحاث والسياسات، ط 6، 2012.
27. جابي عبد الناصر، غرداية بين شح العمران وكثافة التاريخ، فرنسا: مبادرة الإصلاح العربي، جويلية 2015.
28. جبارجلي فهيل، بناء السلام الاجتماعي والتماسك في محافظة نينوى، العراق: مطبعة نهوك، 2017.
29. جورج عطا الله طوني، نزاعات الداخل وحروب الخارج بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975-2007، لبنان: منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، 2007.
30. ج-وياردا هوارد، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، (ترجمة): ليلي زيدان، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2008.
31. جيرسون وكوليتا ألن، خصخصة السلام من النزاع إلى الأمن، (ترجمة): اسعد حليم، مصر: الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004.
32. جمعة عمران عمر، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2018.
33. دوتيش كارل ، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 1976.
34. ديليا زوارت دارجن وببسيوك تيري، بناء السلام معا مورد علمي، بلجيكا: مجلس الكويكر للشؤون الأوروبية، فيفري 2018.

35. زينهم محمد عزب محمد، قيام وتطور الدولة الرستمية في المغرب، مصر: دار العالم العربي، 2012.
36. حجاج قاسم، تقييم حالة: غرداية: أزمة ممتدة في عهدة بوتفليقة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
37. حسين معمر إبراهيم، دراسة حول دور المنظمات الدولية غير حكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر: جامعة القاهرة، 2010/2011.
38. حسن شافعي بدر، قراءات نظرية تسوية الصراعات والدبلوماسية الوقائية، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2016.
39. حسن شافع بدر، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)، مصر: دار النشر للجامعات، 2009.
40. لافرف سيلفا وهاماشر يوهانس، دليل عملي للخبراء المدنيين العاملين في بعثات إدارة الأزمات بعنوان تحت السيطرة، ألمانيا: المركز الدولي لعمليات السلام، ط3، 2018.
41. لند مايكل، منع المنازعات العنيفة إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية، (ترجمة): عادل عناني، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999.
42. مايسون سيمون وريتشارد ساندر، أدوات تحليل النزاع، (ترجمة): محمد حمشي، سويسرا: الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية.
43. مجموعة باحثين، التغير الأمني في سورية، تركيا: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2017.
44. مور ديفيد، القوانين والآليات التي تعزز الاستقرار المالي في المنظمات غير الحكومية دليل ديمومة المنظمات غير الحكومية لمنطقة أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفياتي سابقا لعام 2004، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فرع أوروبا وأوراسيا مكتب الديمقراطية والحكم والتحول الاجتماعي، ط8، ماي 2005.
45. محمد محمد الصلابي علي، الصراع بين أهل السنة والرافضة نشر الصفحات المطوية من تاريخ الدولة العبيدية الفاطمية، الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الصحابة، 2007.
46. محمد علي الجويلي عزام، العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
47. مصطفى يسري، المنظمات غير الحكومية، ط2، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
48. مريان نادر، حل الصراعات دليل تدريبي، الأردن: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، 2006.
49. ناراجي سانام (وآخرون)، أداة السلام الأفضل (دليل مفتوح المصدر يقدم خطوات عملية لإدراج النساء من بناء السلام ومنظور النوع الاجتماعي بشكل فعال في الوساطة ومنع الصراعات وصنع السلام)، الولايات المتحدة الأمريكية: شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، 2015.
50. سالم ممدوح، المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004.
51. سديروك كريستين ومارش فرانسيس، كتاب التربية من أجل السلام دليل المدربين، الاتحاد الأوروبي: المؤسسة الأوروبية للشباب لمجلس أوروبا، 2015.
52. سليمان العبيدي عادي، القوة في العلاقات الدولية، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2015.
53. سعيداني أسمهان، منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية دراسة نظرية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2018.
54. عودة جهاد، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

55. فريق بدائل، نحو سلام مستدام تحليل وحل النزاعات، سوريا: مؤسسة دولتي، 2014.
56. صدقي محمد أيوب وبكير بحاز إبراهيم، الاباضية للمعرفة والتعارف والاعتراف، عمان: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، 2018.
57. قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
58. قريد سمير، المجتمع المدني الجزائري إشكالية تأسيس المواطنة، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018.
59. رمضان بليح مخلص واحمد نعمان عبود احمد، المجتمع المدني ومواجهة الفقر، مصر: دار الوفاء لعنوا والطباعة والنشر، 2018.
60. رمضان كمال، إطالة على بعض القصور التاريخية المندثرة بولاية غرداية، الجزائر: ديوان حماية وادي مزاب وترقيته ، 2014.
61. رمضان عبد المجيد، "التصدع الاجتماعي بغرداية في صلب خطاب الانتخابات الرئاسية متابعة تحليلية"، بوحنية قوي (وآخرون)، الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
62. شاهين علي وبالحاج سامي، دليل مبسط في تقنيات الحوار و بناء التوافق الحوار كوسيلة لتفادي العنف ودعم الحلول السلمية، تونس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.
63. شهبي عبد العزيز، الزوايا الصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر - وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2007.
64. شيرك ليزا، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام نحو نهج تشاركي للأمن الإنساني، ترجمة حسن ناظم وآخرون، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2019.
65. شيرك ليزا، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟ (ترجمة): هايدي جمال ووجدي وهبه، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2017.
66. توومي هانا (واخرون)، انكماش الساحة أمام المجتمع المدني ورقة إيطارية حول انكماش الساحة، (ترجمة): دولة درويش، أمستردام: معهد ترانسنايتونال، أفريل 2017.
67. خيرى عبد الله عمرو ، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، العراق: جمعية الأمل العراقية، 2018.
68. خلف بشير، المجتمع المدني بدعة دخيلة أم ضرورة اجتماعية، الجزائر: دار الهدى، 2018.

### المقالات:

1. إبراهيم الخزندار سامي، "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة الأردن، المجلد 5، العدد 1، كانون الثاني، 2013.
2. إبراهيم الخزندار سامي، "نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطوير والمفاهيم والمؤشرات"، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، المجلد السادس، العدد 1، نوفمبر 2011 .
3. الطراح على احمد، "العولمة، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني: الجمعيات التطوعية في دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر قطر، العدد 26، 2002.

4. الصمادي زياد، " حل النزاعات" نسخة منقحة للمنظور الأردني"، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009.
5. بهاز حسين،"مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، العدد 03، 2010.
6. بلحاج معروف وجودي محمد،" النسيج العمراني لمدن وادي مزاب"، مجلة منير التراث الأثري، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، العدد 1، ديسمبر 2012.
7. بن محمد العمراني عبد الله،"الوساطة في تسوية المنازعات دراسة فقهية"، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود المملكة العربية السعودية، العدد الثاني، ماي 2013.
8. بن رحال أمينة،"الشيخ بن إبراهيم بن عمر بيوض ونشاطه السياسي والثوري في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.
9. برتو حسن،"الأثار البيئية للحروب والنزاعات من السودان الى العراق ولبنان وفلسطين"، مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية لبنان، المجلد 14، العدد 131، فيفري 2009.
10. جلول هادي،" انتشار المذهب الاباضي بالمغرب الأوسط (منذ منتصف القرن الثاني للهجرة)"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط موريتانيا، العدد 20، 2017.
11. جمعة عبد الجبار بشير،"مبدأ التفاوض في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالي العراق ، المجلد السابع، العدد الثاني، 2018.
12. دمدم رضا، "دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية- مدخل نظري"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس الجزائر ، العدد 13\_14 ديسمبر 2016.
13. هاشم بوم أحمد بكر ومحمد السودان عليز،" أساسات إعادة أعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب"، مجلة جامعة الأزهر كلية الهندسة، جامعة الأزهر مصر، المجلد 12، العدد 44، جويلية 2017.
14. هلاليلي حنيفي،" التراث الاباضي بالجزائر في أعمال المستعربين الأوروبيين خلال الفترة الوسيطة"، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران الجزائر، العدد28، جانفي 2016.
15. وافي حاجة ،"التحديات التي تواجه لمنظمات غير الحكومية البيئية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي الجزائر، العدد الأول، 17 جوان 2015.
16. زياني زيدان وبن حجار سامية،"دبلوماسية المسارات قراءة في المفاهيم والدور: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2016.
17. زقاع عادل، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب مراجعة لنظرية لحظة النضج"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة الجزائر، العدد 18، جوان 2008.
18. حامد شنكيكات خالد،"المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية دراسة في الأبعاد الترميمية"، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، العدد 172، 2012.
19. حمزة عزوي،"أبعاد الترابط الاجتماعي في قوانين نظام العزابة عند بني مزاب"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف الجزائر، المجلد 3، العدد 02، 2019.
20. حنازلة صوفية،" مؤسسات السلطة الدينية: العرفية والمدنية في مزاب الجزائر"، مجلة أسطور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر ، العدد 13، جانفي 2021.

21. يخلف نوري، "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2018.
22. كرام محمد الأخضر، "الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد الثالث عشر، 2015.
23. لامين خيرة، "دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قلمة الجزائر، العدد 20، جوان 2017.
24. لعيساني بلال، "النزاعات المستعصية ورهانات السلام المستدام: نحو مقاربات تحويلية من اجل حلول نهائية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2016.
25. محي الدين يوسف خولة، " دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق سوريا، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.
26. محمد أسامة الشيماء، "المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني لبناء السلامدراسة تقييميه لبرامج منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بمصر"، المجلة العلمية المحكمة لكلية الآداب، جامعة الإسكندرية مصر، العدد 90، 2018.
27. محمد وهبان احمد، " تحليل إدارة الصراع الدولي"دراسة مسحية"، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية 14، السعودية جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 214 .
28. محمد الحاج إبراهيم طلال والديباس مايا، "المناطق الرمادية بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان :دراسة تحليلية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، جامعة الشارقة الامارات العربية المتحدة، المجلد 15، العدد 1، جوان 2018.
29. محمود محمد عبد العال عبد السلام مصطفى، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك(حالة مصر)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف الجزائر، العدد 4، جوان 2006.
30. مرحوم فريد، "أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب وانثروبولوجيا الغضب"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2018.
31. مركز دراسات الوحدة العربية، "تقرير مؤشر الدول الفاشلة لعام 2008"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، العدد 356، أكتوبر 2008.
32. منصر جمال، "بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 13 جوان 2015.
33. مؤيد عبد اللطيف سامر وعليوي جواد العرداوي خالد، "الطائفية أثرها في بنية المجتمع المدني : مقارنة لتريسيخ حالة التعايش السلمي في العراق"، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت العراق، المجلد 1، العدد 20، 2016.
34. نوح عبد الله، "المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي ميزاب: طريقة أصيلة، بديلة وفعالة لحل النزاعات بواسطة الصلح، الطرق البديلة لحل النزاعات"، ملتقى دولي في الجزائر يومي 06 و07 ماي 2014، حوليات جامعة الجزائر 1، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، جامعة الجزائر 1 الجزائر، العدد 2014/03، 2014.
35. نسيم نوار، "المذهب المالكي ببلاد المغرب في العهد الاغربي والفاطمي( ما بين الأصول المشرقية والجهود المغربية)"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2 الجزائر، العدد 15 و 16، 2013/2012.

36. سي الكبير أحمد التجاني ومحدادي علي، "من الذاكرة التاريخية الشعبية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة الجزائر، العدد 12(03)، 2020.
37. علي حريسان باسم، "العنف البنيوي دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العراق، العدد 55، 2018.
38. علي عبد الرضا عفلوك محمد، "الوساطة في حل النزاعات بالطرق السلمية في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)"، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء العراق، المجلد السابع، العدد الثاني، 2015.
39. عمر زعابة و بلحاج معروف، "اثر العوامل المناخية في التشكيل العمراني لمدن وادي ميزاب-مدينة غرداية انموذجا"، مجلة عصور، جامعة وهران الجزائر، العدد 28-29، جانفي-جوان 2016.
40. صالح نغم محمد، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العراق، العددان 38 و 39، 2009.
41. صالح عبد الحسين الربيعي وسام، "دور المفاوضات في تعزيز السلم الدولي"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل العراق، العدد 20، افريل 2015.
42. شوبردج أليكس، "تحويل السلطة وتغيير الممارسة لدعم بناء السلام المقود محليا الطريق إلى فهم أسباب التهجير الأصلية ومعالجتها"، نشرة الهجرة القسرية 62، مركز دراسات اللاجئين في فسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد المملكة المتحدة، اكتوبر 2019.
43. غزالة زبير، "المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجا"، مجلة التنمية البشرية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2 الجزائر، العدد 10، مارس 2018.
- الصحف والجرائد اليومية:
44. آراء وأفكار بدون ذكر اسم صاحب المقال، "دبلوماسية الخيار الثاني لحل النزاع الأثني في العراق"، جريدة المدى، العراق، العدد 2990، الصادرة بتاريخ 26 حانفي 2014.
45. بن محمد عاصم، "هكذا تم تبادل الأدوار كمال فخار وحركة رشاد لاشعال الفتنة في غرداية"، جريدة النهار الجزائرية، العدد 1990، الثلاثاء 15 افريل 2014.
46. بوستة سليم، "شباب وراء الحواسيب يسرون الفتنة عبر الفايبروك في غرداية"، يومية النهار الجزائرية، العدد 2070، 17 جويلية 2014.
47. بوصالح حسين، "صراع المافيا في «غرداية» بصبغة مذهبية"، جريدة الأخبار اللبنانية، 20 افريل 2014، العدد 4323.
48. ولد بوسيافة رشيد، "المحير في أحداث غرداية!"، 20 مارس 2014، جريدة الشروق اليومية الجزائرية، العدد 4321، 20 مارس 2014.
49. محمودي عبد الرحمان وكنوش لينا، "كمال الدين فخار ومشروع تفكيك الجزائر"، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 3775، يوم 7 جوان 2019.
50. ع كمال، "النهار تحقق في شبكة علاقات معقدة بين حركة الماك الانفصالية ومعارضى العهدة الرابعة"، جريدة النهار الجزائرية، العدد 1989، الاثنين 14 افريل 2014.
51. قلالة محمد سليم، "غرداية.. هي الجزائر"، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 4246، 04 جانفي 2014.

52. تملاي ياسين، "الجزائر: أحداث بريان والأسباب الخفية لـ«العنف الطائفي»"، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 539، الإثني 2/6/2008.

### الوثائق الرسمية:

### الداستير والقوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 21-193 المؤرخ في 12 افريل 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 29 ، 18 افريل 2021.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-02 المؤرخ في 16 مارس 2021 المتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، 2021.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12\_06 المؤرخ في 12/01/2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 2، 2012.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 8 ديسمبر 1996.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بدون ذكر العدد، 1984.

### التقارير:

1. الأمم المتحدة : مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها، رقم S/2009/189، هيئة الأمم المتحدة، 08 أفريل 2009.
2. الأمم المتحدة : الجمعية العامة، "تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها"، الدورة السادسة والستون منع نشوب النزاعات المسلحة، 25 جوان 2012.
3. الاتحاد الإفريقي: المجلس التنفيذي ، تقرير عن وضع سياسة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات، الدورة العادية التاسعة، بانجول جامبيا، 25-29 يونيو 2006.
4. الاتحاد الإفريقي: المجلس التنفيذي، تقرير عن نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات، المنعقد في كيمبتون بارك بجنوب إفريقيا من 17 إلى 19 ديسمبر 2006، الدورة العادية العاشرة ، إثيوبيا(أديس بابا )، 25-26 جانفي 2007.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، دعم الوساطة الداخلية تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات موجز توجهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي\_اليمن، الدليل التدريبي للمشروع دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات، مشروع التماسك الاجتماعي والتنمية، اليمن، نسخة تجريبية 2012.

7. جامعة الملك عبد العزيز، "المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية"، نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثامن عشر، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 2008/2007.
8. وتكنز كيفن وآخرون، "التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة، والتجارة والأمن في عالم غير متساو"، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، هيئة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.
9. كوماراسوامي راديجا وآخرون، "منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1235، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015.
10. لجنة الإغاثة الدولية، الملاحظات الإرشادية للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع، الولايات المتحدة الأمريكية: الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الأيني)، 2013.
11. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج، رقم S/2011/552، الأمم المتحدة، 26 أوت 2011.
12. مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سوريا، تقرير بحثي بناء السلام داخل المجتمعات المحلية السورية، بريطانيا: مبادرة التغيير السلمي، مارس 2014.
13. منظمة الأغذية والزراعة، مذكرة تقنية: السلام والأمن الغذائي الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، 2016.
14. معهد السلام الأمريكي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، برنامج التدريب المهني، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد السلام الأمريكي، فيفري 2006.

### الملتقيات:

1. بن سعدي سهام، "المذهب المالكي نشأته وانتشاره وإسهامات أبرز علماء الجزائر في خدمته"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول جهود علماء المالكية في خدمة علوم السنة النبوية وقضاياها المعاصرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 29 و 30 أبريل 2018.
2. لجنة من الخبراء، "الوساطة دليل الممارسات الجيدة بموجب اتفاقية لاهاي 35 أكتوبر 1980 الخاصة بالجوانب المادية للاختطاف الدولي للطفل"، مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص المكتب الدائم، هولندا، 2012.
3. مشهور جديثة الجازي عمر، "الوساطة كوسيلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية"، ندوة بعنوان: الوساطة كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات، انعقدت بجامعة اليرموك الأردن في 28 جانفي 2004.
4. عوض محسن، "إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني"، ورقة بحثية مقدمة في ندوة حول دور المجتمع المدني في الإصلاح في البلدان العربية (الواقع والآفاق)، مصر، مكتبة الإسكندرية، 21-23 جوان 2004.
5. خواجه عبد العزيز، "أحداث غرداية وأزمة الفضاء أو الرهان المجتمعي"، ملتقى عربي في: المسألة الجماعية في العالم العربي، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) وهران، يومي 26-27 ماي 2015.

الرسائل الجامعية:

1. العربي فارس، " دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الإريتيري 1998-2002) مع التركيز على الوسيط الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: دبلوماسية، جامعة الجزائر، 2013/2012.
2. الصالح جمال محمد، "دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام L MD في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019/2018.
3. التريكي محمد وبوريد خالد، "المعمار والممارسة الاجتماعية ميزاب بين الماضي والحاضر"، أطروحة المرحلة الثالثة هندسة معمارية وتعمير، المعهد التكنولوجي للفنون والهندسة والتعمير بتونس، دورة جوان 1989.
4. بودرابن منيرة، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ الساسة الخارجية (دراسة حالة و م ا )"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة قسنطينة، 2009/2008.
5. بوسعد الطيب، "العلاقات الثقافية بين الدولة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس ( 184 -296هـ / 800-908 م)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر 2، 2015/2014.
6. بلحاج ناصر، "النظم والقوانين العرفية بوادي ميزاب في الفترة الحديثة (فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر الهجريين، الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014.
7. بن محمد زعابة عمر، "اليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي ميزاب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم تخصص حفظ وتسيير التراث الأثري، جامعة ابي بكر بلقايد، 2016/2015.
8. بن علي الغامدي فوز، " دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة ميدانية"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة المملكة العربية السعودية، 2019.
9. بركان إكرام، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010/2009.
10. بشير مخلوف، "موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (1989-1995)" دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجهة الإسلامية للإنتفاذ المنحلة"، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2013/2012.
11. جودة الله حيدوب ادم، " دور الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في ثقافة السلام، جامعة السودان، فيفري 2016.
12. دهمة بكار، "النشاط الثوري في ناحية غرداية في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1956-1962"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة غرداية، 2020/2019

13. دمدوم رضا، "دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة3، 2016/2015.
14. وقاد محمد، "جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر وأخر العهد العثماني (1112هـ-1246هـ/1700م-1830م)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2010/2009.
15. زغيب أمينة، "استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب-نموذج إقليم كوسوفو-"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2011.
16. حماد علي حماد رشاد، "تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة غزة، 2010.
17. كمال لصطب مصطفى، "إستراتيجية الاتصال الجوّاري في معالجة الأزمات دراسة وصفية تحليلية لأزمة أحداث غرداية نموذجاً -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال تخصص الاتصال الاستراتيجي بالأزمات، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.
18. لكمين خيرة، "إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ-العراق 2003/2016 نموذجاً"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية اختصاص إدارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018/2017.
19. محمدي بشار جادو زهير، "آليات تحقيق التعايش السلمي وشط المجموعات القبلية في دارفور"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة الخرطوم، 2003.
20. محمد عبد النور، "المخيال وإعادة إنتاج الرموز الاجتماعية دراسة حالة المجتمع لمزابي من خلال مؤسسات التعليم الديني"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر 2، 2014/2013.
21. ناصري سميرة، "إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
22. علي احمد المجذوب مصطفى، "دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب والجزائر"، رسالة مقدمة لاستيفاء شروط الحصول على شهادة الماجستير في الشريعة والقانون، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج اندونيسيا، 2015/2014.
23. فاكية حمادي، "المحددات الاجتماعية والسياسية لازمة غرداية 2013-2014 من منظور أعيان المنطقة والنخبة المثقفة دراسة ميدانية بمدينة غرداية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2016/2015.
24. صالحى نصيرة، "مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ضوء التحولات العالمية الراهنة"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2020/2019.

25. صالحى نصيرة، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام-دراسة حالة منظمة اوكسفام"-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.
26. قاسيمي ناصر، "الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري دراسة حالة الجماعات المحلية بولاية الجزائر"، جامعة الجزائر، 2005/2004.
27. رضواني فيصل، "التحولات في منطقة المغرب العربي وأثرها في السياسة العامة الأمنية في الجزائر في (2010-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة ونظم سياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018.
28. شبلي ربيعة، "السلطة والمسألة الدينية في الفكر المغربي المعاصر (تونس-الجزائر-المغرب نموذجا)"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير تخصص الدين والمجتمع، جامعة السانبا وهران، 2012/2011.
29. شعشوع قويدر، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.

### المحاضرات:

1. سمير عياد محمد، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية السنة الثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017.
2. شطري عبد الله، فض المنازعات -محاضرات، على الموقع الإلكتروني: <https://www.academia.edu/7008782/> تاريخ الإطلاع: 2020/10/28.

### المواقع الإلكترونية:

1. الوالي حيدر، "أفاق المجتمع المدني في العالم العربي وتحديات العولمة"، ورشة عمل حول تطبيق قانون المنظمات غير الحكومية في العراق 2010، 12، المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع، نشرت يوم 2012/04/06 على الموقع الإلكتروني: <https://www.slideshare.net/haideralwaili/ss-12298358> تاريخ الإطلاع: 2020/10/23.
2. المجلس الشعبي الوطني، قائمة نواب المجلس للعهدة التاسعة 2021-2026، على الموقع الإلكتروني: <http://www.apn.dz/deputes-liste> تاريخ الإطلاع: 2022/08/24.
3. المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، المجتمع المدني في العالم العربي التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://medadcenter.com/researchaganciesRE/92> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27.
4. الحوار، أغلفة مالية معتبرة للمتضررين من أحداث غرداية، نشرت بتاريخ 02 سبتمبر 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.elhiwar.dz/national>، تاريخ الإطلاع: 2022/02/16.
5. الشروق اون لاين، التشخيص الخاطى لأزمة غرداية حولها إلى مرض مزمن لماذا استعصى حل أزمة غرداية؟، نشرت بتاريخ 05 نوفمبر 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2022/02/24.

6. الشروق اونلاين، المخيف في أحداث بريان، نشرت بتاريخ 2008/04/11، على الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2022/01/25.
7. بي بي سي نيوز، ماك ورشاد: ماذا نعرف عن هاتين الحركتين ولماذا صنفتهما الحكومة الجزائرية ضمن قائمة الإرهاب؟، نشرت بتاريخ: 19 أوت 2021، على الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58269903>، تاريخ الإطلاع: 2022/02/17.
8. بن الشيخ عبد الرحمن بكلي عبد الوهاب، أحداث غرداية الأخيرة، نشرت بتاريخ: 23 ديسمبر 2014، على الموقع الإلكتروني <http://ayanemzabghardaia.org>، تاريخ الإطلاع: 17 فيفري 2022.
9. جامعة غرداية، التعريف بولاية غرداية، دون سنة نشر، على الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-ghardaia.dz/>، تاريخ الإطلاع: 2021/08/15.
10. جوني حسن، المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، على الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>، تاريخ الإطلاع: 2020/10/17.
11. ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته OPVM، تقديم، على الموقع الإلكتروني: [http://www.opvm.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85\\_12/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA\\_10/d](http://www.opvm.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85_12/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_10/d)، تاريخ الإطلاع: 2021/10/16.
12. هاني سميرات، مشروع "الوساطة المجتمعية- نحو نابلس آمنة" فلسطين: مؤسسة تعاون لحل الصراع، نشرت بتاريخ: 2020/01/09، على الموقع الإلكتروني: [https://www.taawon4youth.org/cached\\_uploads/download/2020/01/09/pdf-1578552789.pdf](https://www.taawon4youth.org/cached_uploads/download/2020/01/09/pdf-1578552789.pdf)، تاريخ الإطلاع: 2020/10/28.
13. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، غرداية: ثروة ثقافية وإمكانيات سياحية متميزة، على الموقع الإلكتروني: <https://interieur.gov.dz/index.php/ar/80>، تاريخ الإطلاع: 2021/12/13.
14. وكالة الأنباء الجزائرية، غرداية: استرجاع أكثر من 255 هكتارا من العقارات غير المستغلة، نشرت يوم 16 نوفمبر 2021، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/regions/96033-255>، تاريخ الإطلاع: 2022/01/18.
15. وكالة الأنباء الجزائرية، غرداية: المؤسسات المحلية تحقق صادرات بحجم 930000 يورو خلال سنة 2021، نشرت بتاريخ 2022/01/11، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/regions/119696-930000-2021>، تاريخ الإطلاع: 2022/08/30.
16. وكالة الأنباء الجزائرية، قطاع الفلاحة بغرداية: توسع في المساحة الفلاحية المفيدة بالولاية، نشرت بتاريخ 2020/01/08، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/regions/82094-2020-01-08>، تاريخ الإطلاع: 2022/08/30.
17. ولاية غرداية ديوان حماية وادي ميزاب، نشرت على الموقع الإلكتروني:

- [https://www.atmzab.net/index.php?option=com\\_content&view=article&id=105:diwan-himayat-wad-mzab&catid=20&Itemid=230](https://www.atmzab.net/index.php?option=com_content&view=article&id=105:diwan-himayat-wad-mzab&catid=20&Itemid=230) ، تاريخ الإطلاع: 12/2020/24 .
18. حامد صالح محمد، برنامج تدبير التمويل بالمنظمات غير الحكومية وتعبئة الموارد البشرية، 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/78.pdf> ، تاريخ الإطلاع: 2019/08/25 .
19. حجاج قاسم، "غرداية.. الطريق الثالث"، يومية التحرير الجزائرية، نشرت بتاريخ 24 ماي 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.altahrironline.dz/ara/articles/27609> ، تاريخ الإطلاع: 16 فيفيري 2022 .
20. حمدوش رياض، تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات، ص ص 12 - 15، على الموقع الإلكتروني: <http://politics-constantine.yolasite.com> ، تاريخ الإطلاع: 2020/12/20 .
21. حسام الدين يقين، نور الدين بكيس لـ"العربي الجديد": أحداث غرداية ليست طائفية، نشرت بتاريخ 11 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk> ، تاريخ الإطلاع: 2022/09/06 .
22. يحي عمر، نظرية المباريات وإمكانية تطبيقها على الصراعات الداخلية دارفور دراسة حالة، نشرت بتاريخ 2015/06/22 على الموقع الإلكتروني: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=473265> ، تاريخ الإطلاع: 2020/10/24 .
23. كاماك بييري و دن ميشيل، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد النيران، مركز كارينغي للشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168> ، تاريخ الإطلاع: 2019/09/22 .
24. كعوش محمود، مؤتمر بازل 1897.. بداية مشروع الدولة الصهيونية، نشرت بتاريخ 29 أوت 2016، على الموقع الإلكتروني: <https://www.raialyoum.com/> مؤتمر-بازل-1897-بداية-مشروع-الدولة-الصهيوي ، تاريخ الإطلاع: 2022/02/13 .
25. محمد علي سمية، جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005-2017)، نشرت يوم 2017/10/19، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/40631> ، تاريخ الإطلاع: 2020/12/14 .
26. موقع الحوار، غرداية: مستقبل مرهون بحلول الماضي والحاضر، نشرت بتاريخ 15 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.elhiwar.dz/contributions/21710/> ، تاريخ الإطلاع: 2022 /02/24 .
27. موقع الحوار، أحداث غرداية.. محاولة للفهم، نشرت بتاريخ 2015/07/11، على الموقع الإلكتروني: <https://elhiwar.dz/contributions/21127/> ، تاريخ الإطلاع: 2021/08/16 .
28. موقع عربي بوست، العشرية السوداء.. ما هي؟ وما أسباب الأحداث الدموية التي لا ينساها الجزائريون؟، نشرت بتاريخ 13 مارس 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://arabicpost.net/history/2019/03/14/ثقافة/> ، تاريخ الإطلاع: 2022/01/25 .
29. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، على الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html> ، تاريخ الإطلاع: 2020/10/19 .

30. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السادس: في حل المنازعات حلا سلميا، على الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vi/index.html>: تاريخ الإطلاع: 2020/10/19.
31. مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، أحداث غرداية بالجزائر: رماد الطائف أم جفر السياسة والاقتصاد، نشرت بتاريخ: 2015/07/13 على الموقع الإلكتروني: <https://www.csd-s-center.com/index.php/article>: تاريخ الإطلاع: 2022/01/25.
32. مركز المحترفون الدولي للدراسات والابحاث، السلطة الخامسة منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في الدولة، نشرت بتاريخ 20 مارس 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://www.projocenter.com/Details.aspx?id=37>: تاريخ الإطلاع: 2019/06/25.
33. ناراجي سانام والبشرا جودي، المجتمع المدني، ص ص 3-4، على الموقع الإلكتروني: <https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKCivilSocietyArabic.pdf>: تاريخ الإطلاع: 2020/07/26.
34. ساكري البشير، غرداية الجزائرية.. واجهة لصراع سياسي، نشرت بتاريخ: 26 جويلية 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=4498>: تاريخ الإطلاع: 16/02/2022
35. ستار احمد، دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح والتغيير، بتاريخ 25 اوت 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/23742-2019-08-25>: تاريخ الإطلاع 17-53-36 2020/10/17.
36. عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحل مختلفة، متوفر على الرابط التالي WWW. KOTOBARABIA. COM. : تاريخ الإطلاع: 2020/10/22
37. عودة إبراهيم جميل، إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، نشرت بتاريخ 5 افريل 2018، على الموقع الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/rights/14801>: تاريخ الإطلاع 13/10/2020.
38. فرانس 24، إحالة 17 جزائريا على القضاء إثر مظاهرات في ولاية غرداية، نشرت بتاريخ 28 مارس 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.france24.com/ar/20130328>: تاريخ الإطلاع: 2022/02/13.
39. قلاله نور الدين، من أدخل يده في "غار".."داية"؟، بدون ذكر تاريخ النشر، نشرت على الموقع الإلكتروني: <https://islamonline.net>: تاريخ الإطلاع: 2021/08/16.
40. قنديل أماني، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، كتبت بتاريخ 11/06/1999، جريدة البيان الإماراتية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177>: تاريخ الإطلاع: 2020/06/22.
41. شابي ع. وبوعبد الله ع، غرداية تستعيد هدوءها وتسعى لاستدراك ما خسرت بسبب الفتنة، نشرت بتاريخ 01 ديسمبر 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.annasonline.com>: تاريخ الإطلاع: 31/01/2022.

42. خيري عبد الله عمرو، الحوار والتفاوض والوساطة دليل تدريبي، على الموقع الإلكتروني: <https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf> تاريخ الإطلاع: 2020/10/27.

باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. Bafouloulou Salah, **Ghardaïa la mystérieuse**, Alger: Imprimerie Oasis, 2013 .
2. Bailey Laura and others, **Impact conflict**, World Bank, Feb 2007.
3. Beatrix Austin **Training for Conflict Transformation An Overview of Approaches and Resources**, Swiss :Berghof Research Centre, 2011.
4. Brante John & de Franco Chiara and others, **Lessons for NGOs**, Belgium: Egmont Institute, 2011.
5. Burgess Heidi and Burgess Guy, **Conducting Track 2 Peacemaking**, USA: United State Institute of Peace, University of Colorado , 2010.
6. Carmen Malena, **Working with NGOs A particle Guide to Operational between Bank and Non Governmental Organization**, World Bank: Operation Policy Department , March 1995.
7. Cherifi Brahim, **Le M'zab Etudes d'anthropologie historique et culturelle** , Alger: Edition Sedia , 2015
8. Dudouet Veronique. **Transition from Revisiting Analysis and Violence to peace intervention in conflict transformation**, Germany: berghof Research Center for constructive conflict Management, November 2006.
9. Huber Konrad, **The HDC in Aceh: Promises and Pitfalls of NGO Mediation and Implementation**, Policy Studies 9, USA: East-West Center Washington , 2004.
10. Ismailbekova Aksana and Sultanaliev Rufat, **The Role of NGOs in Conflict Management and Resolution in Post Conflict Osh Kyrgyzstan**, Norwig: Norwegian Institute of International Affaires (NUPI), 2012.
11. Mason Simon and Rychard Sandra , **CONFLICT ANALYSIS TOOLS**, Swiss: Agency for Development and Cooperation SDC, December 2005.
12. Miall Hugh, **Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task**, Germany : Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, August 2004.
13. Nylund Anna and Ervo Laura, **The Future of Civil Litigation Access to Courts and Court Annexed Mediation the Nordic Countries**, London: Springer International Publishing Switzerland, 2014.
14. Oliva Fabio and Charbonier Lorraine, **Conflict analysis Handbook A Field and Headquarter Guide to Conflict Assessment**, Italy: United System Staff College, 2016.
15. Reiker Pernille and Thune Henrik, **Dialogue and Conflict Resolution Potential and Limits**, England: Ashgate Publishing Limited, 2015.
16. Ropers Norbert, **From Resolution to Transformation: The Role of Dialogue Projects**, Swiss: :Berghof Research Centre, 2003.
17. Salter Mark and Yusuf Zahbia, **Transforming broken relationships Making peace with the past**, London: Conciliation Resources , August 2016.
18. Senachez Cano Javier , **Peacekeeping and Peace Building Operation with Framework United Nations and Regional Agencies: situation, and trends and Future Pntional for Cooperation** , Spain: Generaletat de Catalonia, March 2009.
19. Slim Hugo, **A Guide to Mediation Enabling Peace Process in Violent Conflicts**, Geneva: The Centre for Humanitarian Dialogue, 2007.
20. Smith Dan, **Trends and Causes of Armed Conflict**, Allemagne: Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management, August 2004.

21. Suri Anirudh, **NGOs in Kashmir Agent of Peace and Development**, volume 3, India: Institute of Peace and Conflict Studies, 2004.
22. Virk Kudart and Nganje Fritz, **The Peace Building Role of Civil Society in South Sudan**, South Africa: Centre for Conflict Resolution, November 2011.
23. Woollard Catherine and authors, **White Paper on Peacebuilding**, Switzerland : Geneva, 2015.

**المقالات:**

1. A.Zyck Steven and Muggah Robert, "Preventive Diplomacy and Conflict prevention: Obstacles and Opportunities", **International Journal of Security & Development**, University of Bradford England, Volume 1, Issue 1, October/November 2012.
2. Baumann Jonas and Clayton Govinda, "Mediation in Violent Conflict", **CSS Analyses in Security Policy**, Center for Security Studies (CSS) Swiss Federal Institute of Technology in Zurich, No 211, June 2017.
3. Branco Carlos, "Non Governmental Organizations in the Mediation of Violent Intra – State Conflict: The Confrontation Between Theory and Practice in The Mozambican Peaces Process", **Janus.Net,e-Journal of International Relations**, Autonomous University of Lisbon Portugal, Vol 2, Nr 2, Autumn 2011.
4. Chima Paul and Alokpa Moses Fidelis, "Non Governmental Organisations and Conflict Management in Plateau State Nigeria", **International Journal of Humanities and Social Science**, Center for Promoting Ideas USA, Vol. 5, No 10; October 2015.
5. Crowther Sarah, "The Role of NGOs, Local and International, in Post-war Peacebuilding", **Committee for Conflict Transformation Support (Newsletter CCTS)**, Conciliation Resources UK, Number 15, Winter 2001.
6. Economic and Social Commission for Western Asia, "Protected Conflict and Development in the Arab Region" **Trend and Impacts**, Issue N 04, United Nations ESCWA, 6 August 2015.
7. Egeland Jan, "Peace-making and the prevention of violence : The role of governments and non-governmental organizations", **International Review of the Red Cross**, Cambridge University Press, No. 833, 31-03-1999.
8. I .Gawerc Michelle, " Peace-building: Theoretical and Concrete Perspectives" , **A journal of Peace research**, University of North Georgia Vol. 31, No. 4, October 2006 .
9. Keating and Vincent Chyles and Dardottir Erla Thran, "NGOs Trust and The Accountability Agenda", **The British Journal of Politics and International Relations**, The Political Studies Association (PSA) United Kingdom, Vol 19(1), 2016.
10. Kriesberg Louis, "Mediation in Conflict Systems", **Research Paper in Systems Research and behavioral Science Journal**, American [multinational publishing company](#) United States, Volume 29, Issue 2, March/April 2012.
11. Last David, "From Peacekeeping To Peace building", **The Online Journal of Peace and Conflict Resolution**, The Tabula Rasa Institute United States, 5,1 Summer, 1\_8(2003).
12. Latha Kakumani Lavanya and Prabhakar Kotte, "Non Governmental Organization: Problems & Remedies in India", **Serbian Journal of Management**, Serbia, Nbre 6, 2011.
13. Martens Kerstin, "Mission Impossible ? Defining Non Governmental Organization", **International Journal Voluntary and Non Profit Organizations**, International Society for Third-Sector Research (Johns Hopkins University, United State), Vol 13, Nr 3, Septembre 2002.
14. Nyirabikali Gaudence, "Opportunities and Challenges for Civil Society Contributions to Peace Building in Mali", **Insights on Peace and Security**, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Sweden, N° 2016/1, March 2016.

15. Rouibi Rima, " Les événements de Ghardaïa et l'usage des réseaux sociaux numériques en Algérie", **Journal de Communication, technologies et développement**, Université Bordeaux Montaigne France, 3 | 2016 .
16. Saeed Qassim Alwan,'Civil society organizations and peace building in Iraq after 2003Assistant',**Tikrit Journal For Political Sciences**, Tikrit University,private issue(Conference of the College of Political Science (3), 2019.
17. T. Kulang Timothy & C. OgnonnaChidiebere,South Sudan: The dilemma of a protracted social conflict. **Journal of Economic and Social Thought**, Volume 5, Issue 3, 2018 .
18. Wani Hilal Ahmed,"Understanding Conflict Resolution", **International Journal of Humanities and Social Science**, Center for Promoting Ideas USA, Vol 01, Nr 2, February 2014.
19. Werker Eric and Ahmed Faisal,"What Do Non\_ Governmental Organizations Do?", **Journal of Economic Perspectives**,The American Economic Association USA . Nr 08\_41, May 2007.

#### الملتقيات:

1. Bibu Nicola ,Mihai Lisetchi, Lawra Brancu,'Particularities of non\_Governmental Organization Financing, The case of Romania", **Working Paper for International Conference Logos University Mentality Education Novelty (Lumen 2013)**,West University Romania, 10\_13 April 2013.
2. Hege Elisabeth and Demaily Daniel," How do NGOs Mobilize Around the SDGs and What are The Ways for Word ? A French \_German Comparison", **Working Papers for Institute Development Durable and relation International (IDDRI)**, July 2017.
3. Klugman Barbara," The role of NGOs as Agents for Change", **Paper Presented at the Dag Hammarskjold seminar on Equity in Health: policies for Survival**, southern Africa held at Kasane in Northern Botswana, March 1997.
4. Lutmar Carmela and Bercovitch Jacob,' Fragile states and Civil Wars: Is Mediation the Answer?', **Working Paper Nr 07 Centre for Research on Peace and Development (CRPD)**, Belgium, December 2011.
5. Maia Maria, NGOs AD MEDIATOR Their Rile in Expertise Language an Institutional Exemption in Urban Development Planning, **Working Paper**, Nr 77, Development Planning Unit, University College, May 1996.
6. Nesbit Becky,"The Role of NGOs in Conflict Resolution in Africa :An Institutional Analysis", **Presented at the Institutional Analysis and Development Mini-Conference**, Workshop in Political Theory and Policy Analysis Indiana University, Bloomington, Indiana, USA, May 3rd and 5th, 2003.
7. Willetts Peter," What is an Nongovernmental Organization?", Advance Reading for Participants of the Human Rights NGOs Capacity \_Building Program \_Iraq", **International Human Rights Network** ,Iraq, 10-13 January 2004.

#### Repports :

1. A. Cosa Ralph and Another Authors, "Preventive Diplomacy : Charting a Course for the ASEAN Regional Forum", **International Working Group Report**, Issue & Insights, Nr 3\_02, Pacific Forum CSIS Honolulu Hawaii, July 2002.
2. Louise Strachane Anna," Preventive diplomacy and Conflict Prevention" , **HelpDesk Research Report**, University of Birmingham. UK, 2013.
3. Rohwerder Brigitte," Conflict early warning and early response", **Helpdesk Research Report**, UK : University of Birmingham, 2015.

#### Theses:

1. Reyes Juan Daniel, " Non-governmental Organizations in Regional Conflict Prevention A Case Study of the African Union's Continental Early Warning System" , **A Pro Gradu Thesis Political Science and Master's in Development and International Cooperation**, University of Jyväskylä, May 2007 .
2. Tarapatova Oksana, " Local NGOs' Contribution to Peacebuilding and Conflict Prevention in the Southern Region of Ukraine", **Master Thesis in Social Sciences**, Linnaeus University Sweden, Spring Semester 2019..

المواقع الإلكترونية:

1. Bakker Edwin , **Early Warning by NGOs in conflict areas**, p 10, 14 june 2015, Web site: [https://www.researchgate.net/profile/Edwin-Bakker-3/publication/238732546\\_Early\\_Warning\\_by\\_NGOs\\_in\\_conflict\\_areas/links/557c689508aec87640db4d79/Early-Warning-by-NGOs-in-conflict-areas.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Edwin-Bakker-3/publication/238732546_Early_Warning_by_NGOs_in_conflict_areas/links/557c689508aec87640db4d79/Early-Warning-by-NGOs-in-conflict-areas.pdf), Date of Access: 09/11/2020.
2. Bhattarai Prakash, **Inclusive peacebuilding in Nepal: challenges and opportunities**, 03 September 2013, website: <https://www.peaceinsight.org/en/articles/inclusive-peacebuilding-nepal/?location=nepal&theme=>, Date of access: 07/01/2021.
3. Bhattarai Prakash, **Inclusive peacebuilding in Nepal: challenges and opportunities**, 03/09/2013, website: <https://www.peaceinsight.org/en/articles/inclusive-peacebuilding-nepal/?location=nepal&theme=>, Date of access: 07/01/2021.
4. Festus Ukata Philip and Luke Nmechille Edith, "Application of Conflict and Conflict Management Strategies in Educational Organization Personnel Management", **Basic Research Journals of Education Research and Review**, Vol 8( 1), July 2020, Website:<http://basicresearchjournals.org/education/pdf/Utaka%20and%20Nmechille.pdf>, Date of Access: 05/11/2020.
5. Fisher Rom, **Sources of Conflict and Methods of Conflict Resolution** 5, Web sit: <https://pdfs.semanticscholar.org/c79d/9b7849528d3fa2170d33b6382f7da2b77a11.pdf> ,Date of access: 30/09/2019.
6. Glaser Tanya, **Summary of Nongovernmental Organizations and Peacemaking**, web sit: <https://www.beyondintractability.org/artsum/aall-nongovernmental>, Date of access:17/12/2020.
7. Glaser Tanya, **Summary of Nongovernmental Organizations and Peacemaking**, website: <https://www.beyondintractability.org/artsum/aall-nongovernmental>, Date of access:17/12/2020.
8. Glaser Tanya, **Summary of "Building Peace"**, website:<https://www.beyondintractability.org/bksum/building-lederach>, Date of access : 24/12/2020.
9. Justice Connect, **Using Mediation to Resolve Conflict and Disputes( Legal Information for Community Organization)**, 20/12/2017, Sit web : [https://content.nfplaw.org.au/wp-content/uploads/2022/02/Using\\_mediation\\_to\\_resolve\\_conflicts\\_and\\_disputes\\_Cth.pdf?\\_ga=2.91204186.1744781318.1665180370-93471993.1665180357](https://content.nfplaw.org.au/wp-content/uploads/2022/02/Using_mediation_to_resolve_conflicts_and_disputes_Cth.pdf?_ga=2.91204186.1744781318.1665180370-93471993.1665180357), Date of Access: 23/08/2020.
10. K. Joseph Siby, **The emerging role of NGOs in Conflict Resolution**, web sit: <https://www.mkgandhi.org/nonviolence/ngos.htm>, Date of access: 17/12/2020.
11. K. Joseph Siby, **The Emerging Role of NGOs in Conflict Resolution**, site web: <https://www.mkgandhi.org/articles/Siby.htm> date 27 February 2020

12. Katz Neil and McNulty Kevin, **Conflict Resolution**, Web site:<https://www.maxwell.syr.edu/uploadedFiles/parcc/cmc/Conflict%20Resolution%20NK.pdf>, Date of Access: 09/09/2019.
13. Khan Aslam, **Peacemaking, Peacekeeping and Peace building**, Site Web: <http://www.mgcub.ac.in/pdf/material/20200428092734eaba7dc2d0.pdf>, Date Access: 09/11/2020.
14. Lewis David, **Non Governmental Organization, Definition and History**, Sit Web: [https://www.academia.edu/26978751/Nongovernmental\\_Organizations\\_Definition\\_and\\_History](https://www.academia.edu/26978751/Nongovernmental_Organizations_Definition_and_History), Date of access: 27/10/2020.
15. Maiese Michelle, **Problem-Solving Workshops**, August 2003, site web: <https://www.beyondintractability.org/essay/problem-solving-workshops>, Date of access: 07/12/2020.
16. Orlando Alva, **An Introduction to Mediation**, Sit web: [https://www.blaney.com/sites/default/files/other/adr\\_introduction.pdf](https://www.blaney.com/sites/default/files/other/adr_introduction.pdf), Date of access: 09/09/2019.
17. Philips Maria, **Conflict resolution and mediation a must**, Posted on 27 February 2016. Sit web : <https://www.nationnews.com/2016/02/27/barbados-employers-confederation-conflict-resolution-and-mediation-a-must/>, Date of Access: 23/08/2020
18. PopowSka Magdalena Maria, **Third Sector Characteristics and Importance**, 01 January 2016, Site web: [https://www.researchgate.net/publication/288839609\\_THIRD\\_SECTOR\\_CHARACTERISTICS\\_AND\\_IMPORTANCE](https://www.researchgate.net/publication/288839609_THIRD_SECTOR_CHARACTERISTICS_AND_IMPORTANCE), Date of access: 10/07/2019.
19. seteingrimsn Katrine, **Obstacle to Peace Agreements**, Written 8 January 2013, p p 1-3, Site web:<https://www.e-ir.info/2013/01/08/obstacles-to-peace-agreements> at 15 October 2020.
20. seteingrimsn Katrine, **Obstacle to Peace Agreements**, Written 8 January 2013, p p 1-3, Site web:
21. site web: <https://www.beyondintractability.org/essay/problem-solving-workshops>, Date of access: 07/12/2020.
22. Todd Jennifer, **Northern Ireland: Building sustainable peace: Timing and sequencing of post-conflict reconstruction and peace building**, Website: [https://www.researchgate.net/publication/282914672\\_Building\\_Sustainable\\_Peace\\_Northern\\_Ireland/link/5622bccd08aed8dd19441416/download](https://www.researchgate.net/publication/282914672_Building_Sustainable_Peace_Northern_Ireland/link/5622bccd08aed8dd19441416/download), Date of access: 05/08/2020.
23. Wainaina Ndung'u, **Role of NGOs in Conflict Prevention Crucial**, 2May 2006, Web site:<https://www.globalpolicy.org/component/content/article/176-general/31296.html>, Date of Access: 27/02/2020.
24. Without mentioning the author's name **What is conflict analysis?**, Web sit: <http://www.guillaumenicaise.com/wp-content/uploads/2014/09/resum%C3%A9-du-cours-analyse-de-conflits.pdf>, Date of Access: 12/09/2019.
25. Xufeng Pao Kusmanto Felix, **An Insight NGO Challenges and the Need for Organization Capacity Building for Malaysian NGOS**, p p 37-40, Sit web: <https://core.ac.uk/download/pdf/267559064.pdf>, Date of Access: 03/11/2020.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعران
	إهداء
أ	مقدمة
13	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة
13	تمهيد
14	المبحث الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية
14	المطلب الأول: نشأة وتعريف المنظمات غير الحكومية
21	المطلب الثاني: مميزات ومصادر التمويل للمنظمات غير الحكومية
30	المطلب الثالث: معوقات عمل المنظمات غير الحكومية وسبل معالجتها
32	المبحث الثاني: طبيعة الوساطة
33	المطلب الأول: تعريف واهمية الوساطة
40	المطلب الثاني: أنواع الوساطة مراحلها ومعوقات أداءها
43	المطلب الثالث: مهارات واستراتيجيات الوساطة
45	المبحث الثالث: طبيعة النزاع الأهلي
45	المطلب الأول: تعريف النزاع وأنواعه

## فهرس المحتويات

53	المطلب الثاني: أسباب النزاع ومراحله
60	المطلب الثالث: آثار النزاع ونتائجه
63	المبحث الرابع: طبيعة حل النزاع
64	المطلب الأول: تعريف حل النزاع
66	المطلب الثاني: المرحلة التمهيديّة لحل النزاع
73	المطلب الثالث: التدخل لحل النزاع
94	خلاصة الفصل الأول
96	الفصل الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في الوساطة وحل النزاعات الأهلية
96	تمهيد
97	المبحث الأول : وساطة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية
97	المطلب الأول: الوساطة وأهميتها كآلية من آليات المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية
99	المطلب الثاني: مميزات المنظمات غير الحكومية كوسيط لتسوية النزاعات الأهلية
101	المطلب الثالث: استراتيجيات المنظمات غير الحكومية للوساطة لتسوية النزاعات الأهلية.
105	المبحث الثاني: الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية وحفظ السلام
105	المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية
110	المطلب الثاني: وظائف المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية
115	المطلب الثالث: فرص وتحديات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي في النزاعات الأهلية

## فهرس المحتويات

119	المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في إدارة وتسوية النزاعات الأهلية لصنع السلام
119	المطلب الأول: تدخل المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية
129	المطلب الثاني: آليات المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية
134	المطلب الثالث: مقاربات المنظمات غير الحكومية لصنع السلام
140	المبحث الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في تحويل النزاعات الأهلية لبناء السلام
140	المطلب الأول: دور المنظمات غير الحكومية في تحويل النزاعات الأهلية
146	المطلب الثاني: مقاربات المنظمات غير الحكومية لبناء السلم المستدام
152	المطلب الثالث: تقييم دور المنظمات غير الحكومية لبناء السلم المستدام
157	خلاصة الفصل الثاني
	الإطار التطبيقي
159	الفصل الثالث: ولاية غرداية: تاريخ أزمات الحقبة الاستقلالية السيرورة - الأسباب
159	تمهيد
160	المبحث الأول: ولاية غرداية لمحة عامة
160	المطلب الأول: ولاية غرداية: الجغرافيا والتاريخ
165	المطلب الثاني: التكوين الاجتماعي لولاية غرداية
174	المطلب الثالث: النظم الاجتماعية لولاية غرداية: السلطة العشائرية أو القبلية الاجتماعية والاقتصادية

## فهرس المحتويات

181	المبحث الثاني: تاريخ الأزمات في ولاية غرداية منذ الاستقلال
182	المطلب الأول: أزمات ولاية غرداية في فترة الأحادية الحزبية
184	المطلب الثاني: أزمات ولاية غرداية قبل أزمة 2013
187	المطلب الثالث: كرونولوجيا أزمة غرداية 2013-2015
190	المبحث الثالث: الأسباب السياسي-أمنية للآزمات في ولاية غرداية
190	المطلب الأول: الأسباب السياسي- أمنية للآزمات في ولاية غرداية قبل أزمة 2013
191	المطلب الثاني: الأسباب السياسية الداخلية لازمة غرداية 2013
193	المطلب الثالث: الدور الاجنبي وأزمة- غرداية 2013
194	المبحث الرابع: الأسباب السوسيو-اقتصادية لازمة غرداية 2013 والحلول المتخذة لحل هذه الأزمة.
194	المطلب الأول: الأوضاع السوسيو-اقتصادية للآزمات في ولاية غرداية قبل أزمة 2013
196	المطلب الثاني: الأسباب السوسيو-اقتصادية لازمة غرداية 2013
199	المطلب الثالث: الحلول المعتمدة لحل لازمة غرداية 2013
202	خلاصة الفصل الثالث
204	الفصل الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في ولاية غرداية في حل أزمة غرداية 2013/2015
204	تمهيد

## فهرس المحتويات

205	المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية في الجزائر
205	المطلب الأول: السيرورة التاريخية للمنظمات غير الحكومية في الجزائر
210	المطلب الثاني: مكونات المنظمات غير الحكومية في الجزائر
214	المطلب الثالث: الدستور وتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية في الجزائر
218	المطلب الرابع: المنظمات غير الحكومية وحل النزاعات الأهلية في الجزائر الواقع والتحديات
219	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
219	المطلب الأول: مجتمع الدراسة
228	المطلب الثاني: عينة الدراسة
234	المطلب الثالث: أداة الدراسة
236	المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج
236	المطلب الأول: تحليل النتائج
251	المطلب الثاني: تفسير النتائج
255	المطلب الثالث: مخرجات تحليل وتفسير النتائج
257	المطلب الرابع: سيناريوهات ما بعد أزمة غرداية
259	خلاصة الفصل الرابع
261	الخاتمة
267	قائمة المراجع
288	فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

---

329	فهرس الجداول
294	فهرس الأشكال
297	فهرس الملاحق
298	الملحق رقم 01
304	الملحق رقم 02

فهرس الجداول

رقم الصفحة	المحتوى	الرقم
37	الفرق بين الوساطة، الصلح، التحكيم، المساعي الحميدة، التوفيق والتفاوض	01
81	العناصر الأساسية للإنذار المبكر	02
114	وظائف المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للنزاعات الأهلية	03
209	الحركة الجمعوية في الجزائر ما بين سنة 2011/2017	04
221	عدد الجمعيات الولائية لولاية غرداية سنة 2022	05
223	عدد الجمعيات على مستوى بلدية غرداية سنة 2022	06
225	عدد الجمعيات على مستوى بلدية القرارة سنة 2022	07
227	عدد الزوايا والمدارس الإباضية في ولاية غرداية	08
229	توزيع عينة الدراسة والنسب المئوية لها	09
230	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنظمة	10
231	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات النشاط	11
233	توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المنظمة	12
235	توزيع عدد الفقرات حسب الأبعاد	13
235	معامل الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	14
237	دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر لمنع حدوث الأزمة	15
239	آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي للأزمة	16
241	دور المنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمة	17
242	دور المنظمات غير الحكومية في التسوية وصنع السلم	18
245	دور المنظمات غير الحكومية في تحويل الأزمة	19
247	دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام	20
249	رأي العينة من تمكن المنظمات من المساهمة في حل أزمة غرداية من عدمه	21
249	عدد أفراد العينة الذين قدموا اقتراحات	22

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	المحتوى	الرقم
27	العلاقة بين ادوار وأهداف المنظمات غير الحكومية	01
30	مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية	02
34	الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوساطة	03
39	ركائز الوساطة	04
42	مراحل الوساطة	05
46	العناصر الأساسية للنزاع	06
52	تقسيم النزاعات حسب مصادر النزاع	07
58	دورة النزاع عند بيورن مولر	08
59	تقسيم دورة النزاع حسب لويس كريسيرغ	09
60	تقسيم دورة النزاع حسب اوليفر	10
60	تقسيم دورة النزاع	11
63	نتائج و آثار النزاعات	12
68	نموذج شجرة النزاع	13
69	نموذج عجلة النزاع	14
70	خطوات تحليل النزاع	15
74	أساليب التدخل لحل النزاع	16
76	العلاقة بين العلاقة بين السلم والتدخل لحل النزاع	17

87	عملية صنع السلام و تسوية النزاعات	18
104	وساطة المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات الأهلية	19
110	علاقة الدبلوماسية الوقائية غير الرسمية بحفظ السلم	20
118	فرص وتحديات المنظمات غير الحكومية لحفظ السلم قبل النزاع	21
128	أساليب المنظمات غير الحكومية لإدارة النزاعات الأهلية	22
139	إدارة المنظمات غير الحكومية لتسوية النزاعات الأهلية و صنع السلام	23
143	مسارات التغيير للمنظمات غير الحكومية لتحويل النزاعات الأهلية	24
152	مقاربات المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام	25
222	عدد الجمعيات الولائية لولاية غرداية سنة 2022	26
224	عدد الجمعيات لبلدية غرداية سنة 2022	27
226	عدد الجمعيات على مستوى بلدية القرارة سنة 2022	28
228	توزيع عدد الزوايا والمدارس الاباضية في ولاية غرداية	29
230	توزيع النسب المئوية لعينة الدراسة 230	30
231	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المنظمة	31
232	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات النشاط	32
233	توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المنظمة	33

الملاحق

## فهرس الملاحق

---

### فهرس الملاحق

رقم الصفحة	المحتوى	الرقم
298	استمارة الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة	01
304	اتفاق الصلح بين مالكي واباضي بريان في 31 مارس 2009	02

## الملحق رقم 01: استمارة استبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلاوة  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية  
تخصص سياسات مقارنة  
استمارة استبيان

في إطار إعداد مذكرة دكتوراه LMD بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في جهود الوساطة وحل النزاعات - دراسة حالة أزمة غرداية" بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة - نضع بين أيديكم هذه الاستمارة العلمية، ونرجو منكم الإجابة على كل الأسئلة المدرجة بها بكل موضوعية ودقة. ونشكر لكم مشاركتنا في السمو بأهدافنا وذلك من خلال تعاونكم معنا في تعبئكم لهذه الاستبيان، بحيث تكون الإجابة على هذه الأسئلة بدقة وعناية مع وضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما أن المعلومات المتحصل عليها سوف تستخدم فقط في الإطار العلمي والبحثي، وستحظى بالسرية التامة، ولكم منا جزيل الشكر والتقدير مسبقا.

إعداد الطالبة : ربيعة التجاني

### معلومات خاصة بالمنظمة:

طبيعية المنظمة: وطنية  ولائية  محلية  منظمة عرفية

عدد سنوات النشاط : أقل من 10 سنوات  من 10 الى 15 سنة  أكثر من 15 سنة

طبيعة نشاط المنظمة: مهنية  دينية  رياضية وتربية بدنية  الفنون والثقافة

أولياء التلاميذ  العلوم والتكنولوجيا  الأحياء  حماية البيئة  حماية المعوقين

حماية المستهلك  الشباب والطفولة  السياحة والترفيه  نسائية

المتقاعدين والمسنين  خيرية تضامنية  الإقناذ

الصحة والطب  التلاميذ القدامى والطلبة

			الأبعاد	الرقم	العبارات
لا	محايد	أوافق			
أوافق					
					دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر لمنع حدوث الأزمة:
				1	شعر أفراد المنظمة بوجود مشكلة تلوح غي الأفق قبل وقوع أزمة 2013.
				2	ترى بأن أسباب الأزمة تربية أخلاقية.
				3	ترى بأن أسباب الأزمة اجتماعية.
				4	ترى بأن أسباب الأزمة اقتصادية.
				5	لأفراد المنظمة دراية بالأساليب الوقائية لتفادي الوقوع في الأزمات.
				6	لأفراد المنظمة علم بأهمية نظام الإنذار المبكر لمنع الوقائي من الأزمة.
				7	لقد عملت المنظمة على تطبيق هذا النظام على مستوى الأزمة الحادثة.
				9	عملت المنظمة على جمع المعلومات المتعلقة بإرهاصات الأزمة التي حدثت.
				10	عملت على جمع هذه المعلومات من مصادر موثوقة المصدر.
				11	لقد تم جمع هذه المعلومات وتبليغها لسلطات المحلية في الوقت المناسب الذي يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الوقائي من هذه الأزمة.
				12	كان هناك تنسيق مع السلطات المسئولة بعد جمع هذه المعلومات.
				13	عملت السلطات المحلية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تطور هذه الأزمة.
				14	لم تبدي السلطات المحلية أي اهتمام بالمعلومات التي قدمت إليها بخصوص إرهاصات أزمة غرداية 2013.
					آليات المنظمات غير الحكومية لمنع الوقائي لازمة:
				15	عملت المنظمة على المنع الوقائي لهذه الأزمة من خلال آلياتها المختلفة.
				16	تتمثل أهم هذه الآليات في تحسين التواصل والتفاهم بين أطراف الأزمة لتخفيف التوتر.
				17	تتمثل أهم هذه الآليات في بناء تحالفات واستراتيجيات لتقوية قاعدة الأنصار والتأثير على القضايا الناشئة الوطنية والمحلية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والسلام والأمن.
				18	تتمثل أهم هذه الآليات في تحفيز الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية للمساعدة في استقرار المواقف المتوترة.
				19	تتمثل أهم هذه الآليات في مراقبة ورصد الإجراءات المحلية اتجاه قضايا الأمن الإنساني والسلام وحماية الحقوق (مثل انتهاك حقوق الإنسان، القمع السياسي، اللادالة اجتماعية واقتصادية،

		استخدام الإعلام لتضليل والتحريض) .	
20		تتمثل أهم هذه الآليات في تشجيع الحوار السلميو معالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية.	
21		تتمثل أهم هذه الآليات في تبادل الخبرات والتجربة مع الأكاديميين بهدف فهم أسباب النزاعات وعملية التفاعل التي عادة ما تقود إلى تصعيد النزاع أو التخفيف من حدته، ونوع الحلول التي تثبت أنها مؤثرة أو ذات درجة عالية من الكفاءة.	
22		تتمثل أهم هذه الآليات في المساهمة في التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية، وفي تمكين كل فئات المجتمع خاصة المهمشة والمحرومة منها من حقوقها.	
23		يعتبر عدم استجابة السلطات لنظام الإنذار المبكر للمنظمة هو السبب في تطور الأزمة.	
24		يعتبر عدم قيام المنظمة بدورها فيما يخص تفعيل نظام الإنذار المبكر السبب في تطور الأزمة إلى العنف الدموي.	
		<b>دور المنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمة:</b>	
25		عملت المنظمة على تنظيم ورشات العمل لتقريب وجهات النظر لأطراف الأزمة.	
26		سعت المنظمة إلى ربط الحوار والاتصال بين أطراف ترفض التواصل فيما بينها.	
27		عملت المنظمة على تدريب كسباب أطراف الأزمة التقنيات التي تمكنهم من حل النزاعات والأزمات.	
28		واجهت المنظمة عند عملية إدارة الأزمة صعوبة معالجة المعتقدات والقيم والأفكار ومجموعة المواقف والسلوكيات والعلاقات بين أطراف الأزمة والتي تكون مبنية على العنف وعدم تقبل الآخر.	
29		واجهت المنظمة عند عملية إدارة الأزمة صعوبة في التحكم في نتائج عملية ورشات العمل والحوار والتدريب بسبب الاختلاف في المصالح والنفوذ والسلطة.	
30		واجهت المنظمة عند عملية إدارة الأزمة عراقيل فيما يخص الإجراءات الإدارية التي يجب اتخاذها للممارسة هذه العملية.	
31		تم التغلب على هذه التحديات بسبب وجود التنظيم والتأطير الجيد في هذه المنظمة.	
32		تم التغلب على هذه التحديات جراء التعاون والتنسيق مع السلطات المحلية.	
		<b>دور المنظمات غير الحكومية في التسوية وصنع السلم:</b>	
33		ساهمت المنظمة في تسوية الأزمة والتوصل إلى اتفاق عن طريق الوساطة.	
34		تدخلت المنظمة بإرادتها لتسوية هذه الأزمة.	
35		طلبت منكم السلطات المحلية التدخل لتسوية هذه الأزمة.	
36		كان هناك استعداد لأطراف الأزمة للوساطة والتفاوض.	
37		لم تقبل أطراف الأزمة بهذه الوساطة.	
38		لقد تم بذل جهد من المنظمة حتى تم إقناع أطراف الأزمة بالوساطة بغية تسوية هذه الأزمة.	
39		لقد نجحت المنظمة في هذه الوساطة.	

			نتيجة هذه الوساطة تم التوصل إلى اتفاق لتسوية الأزمة.	40
			نجحت المنظمة في هذه الوساطة بسبب العلاقة الوثيقة والمبنية على المصادقية بينها وبين أطراف الأزمة.	41
			واجهت وساطة المنظمة لتسوية هذه الأزمة عراقيل.	42
			تمثلت هذه العراقيل في عدم قدرة المنظمة على الإقناع والتأثير على أطراف الأزمة.	43
			تمثلت هذه العراقيل في عدم استجابة أطراف الأزمة لجهود هذه الوساطة.	44
			لقد تمكنت المنظمة من التغلب على هذه العراقيل.	45
			بالإضافة إلى أداة الوساطة لتسوية الأزمة مارست المنظمة أدوات أخرى لهذه التسوية.	46
			تمثلت هذه الأدوات في الصلح....	47
			سعت المنظمة على تحقيق التكافؤ والحلول الوسط التي تنهي النزاع، وتمكين أطراف النزاع من جعلهم يكسبون سوياً.	48
			عملت المنظمة على تطوير التعاون وتعميق العلاقة القائمة وتوسيع نطاق التفاوض إلى مجالات جديدة.	49
			عمل أعضاء المنظمة على تبيان النتائج الكارثية إذا لم يتبنى أطراف الأزمة حل التسوية.	50
			اقترحت المنظمة مجموعة من الحلول والبدائل على أطراف الأزمة.	51
			نجحت المنظمة في تسوية هذه الأزمة بجهودها ودون تدخل السلطات.	52
			أدى هذا التدخل من طرفكمم التوصل إلى اتفاق.	53
			أنهى هذا الاتفاق التي تم إبرامه إلى تسوية هذه الأزمة بشكل نهائي.	54
			يرى أعضاء المنظمة أن عملية تسوية الأزمة واجهتها عراقيل.	55
			من هذه العراقيل رفض أطراف الأزمة التفاوض وتمسك أحد أو كل أطراف الأزمة بمطالبه دون أي تنازل.	56
			عدم قدرة المنظمة على تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة (لان هذه الأخيرة أعمق من يتم حلها عن طريق تدخل المنظمة).	57
			يرى أعضاء المنظمة أن للانتخابات الرئاسية 2014 دور في تعميق الأزمة (عمل النظام السياسي القائم آنذاك على استغلال هذه الأزمة لتمير العهدة الرابعة).	58
			تم التغلب على هذه الأزمة بسبب اكتساب أعضاء المنظمة لفنيات الإقناع الذي مكنهم من التوصل لحل الأزمة (إقناع أطراف الأزمة أن العنف لا يخدم احد).	59
			تعاونت المنظمة مع منظمات أخرى للتوصل إلى تسوية للأزمة.	60
			تعاونت المنظمة مع السلطات المحلية للتوصل إلى تسوية للأزمة.	61
			لقد تدخلت السلطات المحلية لتسوية هذه الأزمة عن طريق استعمال القوة المشروعة.	62
			لقد كان هذا التدخل من طرف السلطات المحلية ايجابيا حيث انه ساهم في تسوية هذه الأزمة.	63

			<b>دور المنظمات غير الحكومية في تحويل الأزمة:</b>	
			بعد التوصل إلى تسوية للأزمة الأخيرة التي عرفتها ولاية غرداية انتهى معها دور المنظمة في حل هذه الأزمة لاعتقاد المنظمة أن دورها ينتهي بمجرد التوصل إلى تسوية لهذه الأزمة.	64
			واصلت المنظمة أنشطتها بعد تسوية الأزمة بنشر ثقافة التسامح والسلم وزيادة الوعي وإزالة التوترات على مستوى سكان الولاية ككل لعدم تجدد مثل هذه الازمات ويحقق المصلحة الوطنية ويحمي الوحدة الوطنية..	65
			عملت المنظمة على التزام أفراد المجتمع بالأخلاق الحسنة، والسلوك السلمي اتجاه النزاعات وإدارتها.	66
			عملت المنظمة على توثيق العلاقات الودية والتعاونية بين أفراد المجتمع لعدم تجدد مثل هذه الأزمة.	67
			شجعت المنظمة على انخراط أطراف الأزمة تحت مظلة منظمات مشتركة.	68
			لقد عملت المنظمة على المساعدة في تحسين المستوى المعيشي للفئات المهمشة في حدود الإمكانيات المتاحة لها.	69
			لم تتلقى المنظمة الدعم من السلطات المحلية لتحويل الأزمة من العنف إلى السلم على مستوى سكان الولاية.	70
			لم يتجاوب السكان مع النشاطات التي مارستها المنظمة لتحويل الأزمة من العنف إلى السلم.	71
			شكلت الخسائر البشرية والمادية أكبر عائق لنجاح عملية تحويل الأزمة من العنف إلى السلم.	72
			تمكنت المنظمة من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم على مستوى سكان الولاية.	73
			تمكنت المنظمة من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم بفضل جهودها الخاصة.	74
			التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى مكن من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم.	75
			مرافقة السلطات المحلية ودعمها لنشاطات المنظمة مكن من تحويل الأزمة من العنف إلى السلم.	76
			<b>دور المنظمات غير الحكومية في بناء السلم المستدام:</b>	
			تعمل المنظمة على اعتماد دراسات علمية إستراتيجية وممارسة نشاطات متعددة بهدف بناء السلم الأهلي الإيجابي المستدام.	77
			من أجل إرساء السلم الأهلي المستدام تقوم المنظمة بتأطير كوادرها في هذا المجال.	78
			تسعى المنظمة إلى نشر ثقافة التعايش السلمي بين سكان الولاية عبر نشاطاتها المختلفة الثقافية والرياضية وتشجيع النشاطات المشتركة بين السكان.	79
			المنظمة مع فكرة الانتشار الأمني وتدعيمه.	80
			المنظمة مع مبدأ تعويض الخسائر المادية للمتضررين.	81
			المنظمة مع مبدأ حكم القانون وتكريسه.	82
			تدعو المنظمة الجهات الرسمية لخلق استثمار اقتصادي حقيقي في المنطقة.	83
			تدعو المنظمة الجهات الرسمية إلى الاهتمام بالفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع .	84
			لقد عملت المنظمة على بناء السلم في الولاية بالتنسيق والتعاون مع باقي المنظمات غير	85

## الملاحق

			الحكومية المتواجدة على مستوى الولاية.
	86		لقد عملت المنظمة على بناء السلم في الولاية من خلال التعاون الفعال مع السلطات المحلية.
	87		لقد عملت المنظمة على بناء السلم في الولاية من خلال التعاون مع القطاع الخاص.
	88		لم تتمكن المنظمة من بناء السلم في الولاية بسبب قلة الإمكانيات المادية للمنظمة.
	89		لم تتمكن المنظمة من بناء السلم في الولاية بسبب تمركز نشاطها في منطقة دون الأخرى من ولاية غرداية.

• ماهي أهم مضامين الاتفاق الذي تم التوصل إليه لتسوية هذه

الأزمة؟.....  
 .....  
 .....  
 .....

• بصفة عامة في رأيك هل تمكنت المنظمات من المساهمة في حل أزمة غرداية؟

• إذا كان نعم فكيف تمكنت من ذلك؟  
 .....  
 .....

• وإذا كان لا فلماذا؟  
 .....  
 .....

• وما هي أهم الاقتراحات في رأيك لتفعيل دور المنظمات في حل الأزمات والنزاعات على المستوى الوطني ككل؟

.....  
 .....  
 .....  
 .....



### ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية كفاعل غير رسمي لحل النزاعات الأهلية، وذلك من خلال آلياتها التي تساعدها على التدخل لفض هذه النزاعات، كل حسب المرحلة التي توجد بها هذه النزاعات، وقد تناولت هذه الدراسة حالة أزمة غرداية 2013/2015 وهي الأزمة التي عرفت هذه الولاية وخلفت خسائر بشرية ومادية نتيجة النزاع الذي شب بين سكانها الشعانبة وبني ميزاب، وقد كان هذا بالاعتماد على أداة البحث العلمي الاستبيان الذي تضمن أربعة أبعاد هي: الدبلوماسية الوقائية، إدارة الأزمة وصنع السلام، تحويل الأزمة وبناء السلام وأراء واقتراحات لتفعيل دور هذه المنظمات لحل الأزمات والنزاعات الأهلية على مستوى هذه الولاية أو على المستوى الوطني ككل. ويعد تحليل وتفسير النتائج تم التوصل إلى أن دور المنظمات غير الحكومية في حل أزمة غرداية 2013/2015 لم يرقى إلى المستوى المطلوب بعد، فهي وإن كان لها دور محدود في الدبلوماسية الوقائية لهذه الأزمة (لم يؤدي إلى منع حدوث هذه الأزمة وبمستوى التصعيد الذي عرفت)، فدورها يكاد معدوم بالنسبة لتسوية هذه الأزمة، أما دورها في عملية تحويل الأزمة وبناء السلام الأهلي المستدام فهو دور معتبر ومستمر.

**الكلمات المفتاحية:** المنظمات غير الحكومية، النزاع الأهلي، الوساطة، حل النزاع الأهلي، أزمة غرداية 2013/2015، الدبلوماسية الوقائية، إدارة الأزمة وصنع السلام، تحويل الأزمة وبناء السلام.

### Résumé de l'étude:

Cette étude vise à identifier l'étendue du rôle que jouent les organisations non gouvernementales en tant qu'acteur informel dans la résolution des conflits civils, à travers leurs mécanismes qui les aident à intervenir pour résoudre ces conflits chacun selon le stade dans lequel ces conflits existent, Cette étude a porté sur le cas de la crise de Ghardaïa de 2013/2015, qui est la crise qu'a connue cet État et qui a causé des pertes humaines et matérielles à la suite du conflit qui a éclaté entre ses habitants, Chaanba et Beni Mizab, Ceci était basé sur le questionnaire de l'outil de recherche scientifique, qui comprenait quatre dimensions : diplomatie préventive, gestion des crises et rétablissement de la paix, transformation des crises et consolidation de la paix, et opinions et suggestions pour activer le rôle de ces organisations dans la résolution des crises et des conflits civils au niveau local ou national .

Après avoir analysé et interprété les résultats, il a été conclu que le rôle de les organisations non gouvernementales dans la résolution de la crise de Ghardaïa de 2013/2015 n'a pas encore atteint le niveau requis, même si elles ont joué un rôle limité dans la diplomatie préventive pour cette crise (pas empêché l'apparition de cette crise et le niveau d'escalade qu'elle a connu), Son rôle est presque inexistant dans la résolution de cette crise, mais son rôle dans le processus de transformation de la crise et de construction d'une paix civile durable est un rôle important et continu. .

**Mots clés :** organisations non gouvernementales, conflit civil, médiation, résolution civile du conflit, crise de Ghardaïa 2013/2015, diplomatie préventive, gestion de crise et rétablissement de la paix, transformation de crise et consolidation de la paix.

### Summary of the study:

This study aims to identify the extent of the role that non-governmental organizations play as an informal actor in resolving civil conflicts, through their mechanisms that help them intervene to resolve these conflicts, each according to the stage in which these conflicts exist. This study has dealt with the case of the Ghardaia crisis 2013/2015, which is the crisis that this Wilaya experienced, and left human and material losses as a result of the conflict that broke out between its residents, Al-Sha'anbeh and Bani Mezab. This was based on the scientific research tool, the questionnaire, which included four dimensions: preventive diplomacy, crisis management and peace making, crisis transformation and peacebuilding, and opinions and suggestions to activate the role of these organizations to solve crises and civil conflicts at the level of this state or at the national level as a whole.

After analyzing and interpreting the results, it was concluded that the role of non-governmental organizations in resolving the Ghardaia crisis 2013/2015 did not rise to the required level yet, although they had a limited role in preventive diplomacy for this crisis (it did not lead to preventing the occurrence of this crisis and the level of escalation that I knew). Its role is almost non-existent with regard to the settlement of this crisis. As for its role in the process of transforming the crisis and building sustainable civil peace, it is a significant and continuous role.

**Keywords:** non-governmental organizations, civil conflict, mediation, civil conflict resolution, Ghardaïa crisis 2013/2015, preventive diplomacy, crisis management and peace making, crisis transformation and peacebuilding.